جامعة 8ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم علوم الإعلام و الاتصال و علم المكتبات

ملخص المداخـــــلات

الملتقـــــى الوطنـــي الثالث حــول: " المجتمع الالكتروني والتنمية الرشيدة في الوطن العربي " وذلك يومي: 15 و 16 ديسمبر 2015.

République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et d Recherche Scientifique

UNIVERSITE DE GUELMA
FACULTE DES SCIENCES
HUMAINES ET SOCIALES

DEPARTEMENT DES SCIENCES
DE COMMUNICATION ET BIBLIOTHECONOMIE

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التـعليم العالي والبحث العلمي

جـــامعة 8 ماي 1945 قالمـــة

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم علوم **الإعلام و الاتصال و علم المكتبات**

برنامج الملتقى

المحاور الأساسية للملتقى:

المحور الأول : واقع المجتمع الالكتروني في العالم العربي: الامكانيات، الاشكلات والرهانات

المحور الثاني : واقع التنمية العربية: السمات و الفرص.

المحور الثالث: : المجتمع الالكتروني العربي و انعكاساته على التنمية: حافز أم عائق.

المحور الرابع: دراسة نمادج تطبيقية لمجتمع المعلومات في بعض الدول العربيةو توضيح آثاره على التنمية.

المحور الخامس: مستقبل المجتمع الالكتروني العربي و أثره على التنمية العربية: المعيقات و سبل التفعيل.

يوم 15 ديسمبر 2015

09س 00 د - 9س 30 د	مراسيم الافتتاح

الجلسة الأولى: تحت رئاسة أ. د شريف غياط

09س 30 د - 9س 40 د	السياسات التنموية العربية: الواقع والرهانات: بلخير آسية -جامعة قالمة
09س 40 د - 9س 50 د	الاعلام الجديد وتنمية المجتمع : ليليا عين سويا - جامعة عنابة-
09س 50 د -10س 00 د	رؤية مستقبلية مقترحة لتفعيـل أداء المجتمعات الالكترونية في الوطن العربي دراسة في الواقع والمعوقات : نور الدين دحمار و سكي سوسن -جامعة سيدي بلعباس-
10س 00 د - 10س 10د	دور تكنولوجيا المعلومات في بناء مجتمع المعرفة في العالم العربي في إطار التنمية : عويبر عيسى – جامعة المسيلة-
10س 10 د- 10س 20 د	دور تكنولوجيا المعلومات في بناء مجتمع المعرفة في العالم العربي في إطار التنمية : آمال عوكي - جامعة قسنطينة2 -
10س 20 د- 10س 30 د	المحتوى الرقمي العربي وتحديات حقوق الملكية الفكرية : عائشة سالمي - جامعة تلمسان-
10س 30 د- 10س 40 د	متطلبات بناء مجتمع إلكتروني في البيئة الجزائرية : بورصاص وداد و بن ناصر امال - جامعة قالمة-
10س 40 د- 10س 50 د	واقع جاهزية البنية التحتية الالكترونية للمجتمع الالكتروني في الجزائر: زبير عياش ونسيم بو كحيل- جامعة أم البواقي-
10س 50 د- 11س 00د	الرهانات المستقبلية لتكنولوجيات المعلومات ودورها في تحقيق التنمية في الدول العربية: قادة بن عبد الله نوال – جامعة تلمسان–
11س 00 د- 11س 10 د	سياسة تجريم الممارسات الإلكترونية في الجزائر : ريم خيدر– جامعة قسنطينة–
11س 10 د- 11س 20 د	واقع التنمية في الوطن العربي بعد أحداث الربيع العربي : أميرة بو الصيود– جامعة قسنطينة–
11س 20 د- 11س 50 د	استراحـــــة

الجلسة الثانية: تحت رئاسة د. نمامشة رابح

11س 50 د - 12س 00د	ترشيد التنمية العربية : تحديات و إمكانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية : ياسين بورويسة_ جامعة تيزي وزو_
12س 00 د- 12س 10 د	منظومة مجتمع المعرفة ودورها في الحوكمة الراشد: بخوش سامي و عبدلي وليد- جامعة باتنة-
12س 10 د- 12س 20 د	واقع التنمية المحلية في المجتمعات العربية : ماهر فرحان مرعب –جامعة قالمة_
12س 20 د- 12س 30	تأخر التنمية التكنولوجية في الجزائر: التجليات والأثار : تريكي حسان – جامعة الطارف-
12س 30 د- 12س 40 د	التنمية العربية : الواقع ، التحديات و الآفاق المستقبلية : شعباني مالك - جامعة بسكرة-
12س 40 د- 12س 50 د	رهانات تجسيد مجتمع المعلومات في الجزائر دراسة على عينة من الفايسبوكيين الجزائريين: يحيى تقي الدين و نايلي خالد – جامعة سعيدة-
12س 50 د - 13س 00د	مقومات التنمية السياسية في الوطن العربي: ابتسام سويد- جامعة بسكرة-
13س 00 د- 13س 10 د	التنمية المستدامة في العالم العربي بين اشكالية تعدد الموارد وتنامي التحديات : هاجر خلالفة -جامعة باتنة-
13س 20 د _14س00د	مناقشة عامة

يوم 16 ديسمبر 2015

الورشة الأولى

الجلسة الأولى : تحت رئاسة الدكتور خشة احسن

08س 30 د - 8س 40 د	دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق تنمية المجتمع العربي : ليلى دغمان/ راضية دغمان - جامعة قالمة --
08س 40 د - 8س 50 د	جدلية العلاقة بين المجتمع المدني الإلكتروني و التنمية السياسية"دراسة حالة الجزائر-: شوفي أسماء و شوفي مريم - جامعة قالمة -
08س 50 د –09س0 0د	الحوكمة والتنمية في البيئة العربية: فرص وتحديات: مراد بن سعيد\ نجيبة بو لوبر- جامعةباتنة.
09س 00 د -9 0س 10د	مجتمع المعلومات في السياق المغاربي قراءة في واقع التنمية السوسيو اقتصادية : مساهل محمد – جامعة مستغانم-
09س 10 د- 09س 20 د	دور المجتمع المدني الإلكتروني في التنمية السياسية و لإجتماعية في الدول العربية " دراسة في دول الحراك الإجتماعي" :رزردومي علاء الدين- جامعة تيزي وزو -
09س 20 د- 09س 30 د	علاقة التكنولوجية بمجتمع المعرفة و التنمية : بو قريط فاطمة - جامعة جيجل_
09س 30 د- 09س 40 د	دور شبكات التواصل الاجتماعي في عملية التنمية السياسية في الوطن : غلاب صليحة و مختار جلولي – جامعة عنابة و جامعة باتنة_
09س 40 د- 09س 50 د	الدعاية التجارية في المجتمع الإلكتروني عبر مواقع التواصل الإجتماعية ومساهمتها في التنمية الإقتصادية من خلال توجيه سلوك المستهلك : بحري صابر و خرموش منى - جامعة الجزائر-
09س 50 د- 10س 00 د	اليقظة التكنولوجية و انعكاساتها على التنمية المحلية الرهانات و التحديات دراسة مسحية: لولاية الجزائر العاصمة نموذجا : نسيمة أميرة موسى– جامعة الجزائر
10س 00 د- 10س 20 د	استراحـــــة

الجلسة الثانية: تحت رئاسة الدكتورة دحدوح منية

10س 20 د - 10س 30د	المجتمع الإلكترونى العربي وانعكاساته على التنمية : حافزأم عائق : انتصار عريوات - جامعة باتنة-
10س 30 د - 10س 40د	دور المجتمع الإلكتروني في إنشاء الحكومات الإلكترونية العربية: دراسة حالة الجزائر: درويش سعيد - جامعة الجزائر -
10س 40 د - 10س 50د	الشراكة المجتمعية كآلية لتفعيل دور المجتمع الالكتروني في تحقيق التنمية المستدامة : سفيان طبوش – جامعة الشلف-
10س 50 د - 11س0 0د	التنمية البشرية في ظل المجتمع الإلكتروني - دراسة حول المواطن الإلكتروني : بورقعة سمية\ بوقرة سامية –جامعة عنابة-
11س 00 د- 11س 10 د	مستقبل المدن الذكية في الدول العربية وأفق تحقيق التنمية المستدامة - من نقاشات الحوار المحلي إلى تحديات التوجه العالمي: فايزة مجدوب و ميلود طبيش - جامعة سطيف 2 -
11س 10 د- 11س 20 د	المجتمع الالتروني العربي والمدن الذكية : كرور زهير و فريد بو عكاز - جامعة قسنطينة. جامعة سكيكدة -
11س 20 د- 11س 30 د	: دور المجتمع الالكتروني في تحقيق التنمية المستدامة : سوسن درغال – جامعة خنشلة-
11س 30 د- 11س 40 د	الاقتصاد الرقمي في العالم العربي ورهان التنمية المستدامة : فاطمة الزهراء طلحي \ سيف الدين رحايلية- جامعة سوق اهراس -
11س 40 د - 12س 30د	مناقشة عامة

الورشة الثانية

الجلسة الأولى : تحت رئاسة الدكتور جاهمي عبد العزيز

08س 30 د - 8س 40 د	اشكالية العلاقة بين تقنية المعلومات و التنمية السياسية و انعكاسها على أداء وظائف الدولة – الإمارات العربية المتحدة أنموذجا- : قادة بن عبد الله عائشة و سبتي فايزة - جامعة تلمسان و جامعة سطيف –
08س 40 د - 8س 50 د	المجتمع الالكتروني الإعلامي العربي: بين السطوع والأفول -: جمال منصر و عادل صيد - جامعة قالمة و جامعة أم البواقي -
08س 50 د –09س0 0د	الحوكمة والتنمية في البيئة العربية: فرص وتحديات: مراد بن سعيد\ نجيبة بو لوبر- جامعة باتنة.
09س 00 د -9 0س 10د	مشروع الحكومة الإلكترونية في بلدية دبي: بن عربية مونية – جامعة باتنة-
09س 10 د- 09س 20 د	الحكومة الالكترونية ودورها في تعزيز التنمية الرشيدة دراسة حالة امارة دبي : زقاع عادل و لموشي طلال - جامعة باتنة -
09س 20 د- 09س 30 د	تطبيقات الحكومية الذكية (تجربة دبي نموذجا) : مدكور لزهر - جامعة سطيف 2_
09س 30 د- 09س 40 د	تكنولوجيا المعلومات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة الوطن العربي – حالة الجزائر –: حجام العربي و رزوق ابتسام – جامعة سطيف -
09س 40 د- 09س 50 د	دور الحكومة الالكترونية الجزائرية في تحقيق التنمية الادارية والاجتماعية: طارق هابة - جامعة الوادي-
09س 50 د- 10س 00 د	دور تكنولوجيا المعلومات في ترشيد الخدمة العمومية –مؤسسة بريد الجزائر نموذجا- : مشري مريم– جامعة سكيكدة
10س 00 د- 10س 20 د	استراحـــــة

الجلسة الثانية : تحت رئاسة الدكتورة بو قفة نادية

10س 20 د - 10س 30د	أثر مواقع التواصل الإجتماعي على تنمية العلاقات الإجتماعية لفئة الشباب في الجزائر(دراسة ميدانية لطلبة جامعة 8 ماي 1945 قالمة) : دحدوح منية - جامعة قالمة-
10س 30 د - 10س 40د	دور مشروع الحكومة الإلكترونية كمقاربة لتفعيل التنمية بمختلف مستوياتها في الإمارات العربية : نصيرة صالحي - جامعة باتنة -
10س 40 د - 10س 50د	المجتمع الالكتروني العربي ودوره في تعزيز مرتكزات التنمية الرشيدة عربيا – دراسة تحليلية في أهم التحديات و فرص النجاح : مالكي مريم – جامعة عنابة-
10س 50 د - 11س0 0د	استراتجيات بناء مجتمع المعلومات، التجارب العربية نموذجاً : حواوسة جمال –جامعة قالمة-
11س 00 د- 11س 10 د	الإعلام الجمعوي الافتراضي والتنمية عرض و تقييم لأداء بعض الجمعيات الخيرية الرائدة في الجزائر: محمود قرزيز و مبروكة سلوم - جامعة برج بو عريريج -
11س 10 د- 11س 20 د	الثقافة الرقمية في التنمية الثقافية: قراءة في التقرير الثاني للتنمية الثقافية : حسينة بو عدة - جامعة مستغانم
11س 20 د- 11س 30 د	.مجتمع المعلومات في الجزائر-تحديات الواقع ورهانات التنمية المستدامة-: ديبش فاتح – جامعة قالمة-
11س 30 د- 11س 40 د	واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر(مشروع الجزائر الإلكترونية)-: شريف غياط و خطاف ابتسام – جامعة قالمة و جامعة سطيف-
11س 40 د ـ 12 س 00	مناقشة عامة

زقاغ عادل (أستاذ محاضر –أ–) لموشي طلال(أستاذ محاضر –ب–)

المؤسسة المستخدمة: جامعة باتنة 1

البريد الالكتروني: a.zeggagh@gmail.com

البريد الالكتروني: talallemmouchi@gmail.com

محور المداخلة: المحور الرابع

عنوان المداخلة: **الحكومة الالكترونية ودورها في تعزيز التنمية الرشيدة دراسة حالة امارة دبي**

الحكومة الالكترونية ودورها في تعزيز التنمية الرشيدة: دراسة حالة امارة دبي.

مقدمة:

إن الثورة التكنولوجية والمعلوماتية الهائلة التي تشهدها البشرية منذ العقد الاخير من القرن الماضي، بأبعادها المختلفة، تدفع باتجاه إحداث تحول جذري ليس في أنماط الحياة وحسب بل وفي الأنماط التسييرية للمؤسسات والشركات والدول. حيث تساعد تكنولوجيات الإعلام والاتصال تغيير ديناميكيات رسم السياسات العامة وتنفيذ البرامج الحكومية، وذلك لزيادة كفاءة الأنظمة التسييرية وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطن، وكذاك بالنظر لدورها في زيادة نجاعة الأداء الحكومي؛ خفض الإجراءات البيروقراطية وتوفير المعلومات والبيانات.

إن لهذه التحولات صلة وثيقة بالرشادة باعتبار أن هذه الأخيرة مقوما أساسيا للاستدامة التنموية، فالموارد المتضائلة تجعل الحكومة أمام تحدي حقيقي قياسا بتنامي التطلعات المواطنية نحو تثمين المكتسبات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيزها، ولا شك أن هذه التكنولوجيات الجديدة تساعد على إضفاء مزيد من النجاعة والشفافية على العمليات

الخدماتية والمحاسبية والتقييمية بما يسمح بتصحيح جوانب الخلل في تنفيذ السياسات، وكذلك توجيه الموارد بشكل أكثر نجاعة نحو القطاعات الأكثر مردودية.

وإذا كانت هذه الثورة المعلوماتية قد مهدت لتحولات مفاهيمية كبرى في منظومة الحكم والادارة والقيم الاجتماعية بتصدر مفاهيم جديدة من قبيل الادارة الالكترونية، الاقتصاد الالكتروني، المجنمع الالكتروني، والحكومة الالكترونية لاجندة الحكم، وآلياته على المستويات المحلية الوطنية والعالمية، فإن إمارة دبي تلقفت سريعا هذه الحركية وعمدت إلى إيجاد بنية تحتية ملائمة لجعل توظيفاتها في خدمة الرشادة والاستدامة التنموية بما يساعدها على المضي قدما نحو الاقتصاد ما بعد النفطي: الاقتصاد المعلوماتي.

1. في مفهوم االحكومة الالكترونية:

تعددت التعاريف بشأن مفهوم الحكومة الالكترونية E-government ، فمنها التعاريف التقنية الضيقة التي تركز على توفير البنى التحتية وبذلك تعتبرها: "آلية وأسلوب لتقديم الخدمات الحكومية من خلال شبكة الاتصالات الخارجية ونظم الحاسب الآلى المتوافرة لدى الهيئات الحكومية بما يكفل سرعة وكفاءة الخدمة المؤداة".[1]

أو باعتبارها "أسلوبا [عمل] يتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين وتغيير أسلوب أداء الاعمال وتقديم الخدمات سواء داخل المؤسسات الحكومية ذاتها أو فى تعاملاتها مع المواطنين. وبالمقابل ركزت تعاريف أخرى على جوانب أكبر شمولية، فمن وجهة نظر الأمم المتحدة، يشير مفهوم الحكومة الالكترونية الى استخدامات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، مثل شبكات ربط الاتصالات الخارجية، مواقع الانترنت، ونظم الحاسب الالي بواسطة الجهات الحكومية. ومن ثمة فإن تبني المفهوم يؤثر على العلاقة الأساسية بين الجهات الحكومية من جانب، والمواطنين واعمالهم من جانب

[1] عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الأزارطية، 2008،ص 34.

أخر. بينما يضيف تعريف البنك العالمي عنصرا آخر في التصور الناظم للحكومة الالكترونية، وهو الهدف من إرسائها: فهي "مصطلح حديث يشير إلى اكتشاف طرق ووسائل جديدة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة كفاءة وفعالية وشفافية ومساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات للمواطن".[1]

وبناء على ذلك، يتضح أن مفهوم الحكومة الالكترونية يمثل نموذجا جديدا من التعاملات الحكومية وإعادة تعريف العلاقة بين الحكومة والمواطنين، ويشتمل على أبعاد ثلاثة:

أولا، الخدمات الالكترونية: والتي تعني تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين عن طريق الشبكات الاتصالية كـ: internet intranet.

ثانيا، الادارة الالكترونية: باستخدام برامج وتطبيقات الحاسب ذات التقنية العالية لرفع كفاءة مستوى الأداء بما يمكن من تبسيط إجراءات سير العمل داخل الهيئات الحكومية بصورة تنعكس على سرعة وكفاءة الخدمة المؤداة.

ثالثا، التجارة والتعاملات الالكترونية: وهى العمليات والتحويلات المتعلقة بسداد الفواتير والرسوم والضرائب باستعمال الوسائط الالكترونية مقابل الخدمات التى يحصل عليها المواطن بطريقة سهلة وسريعة ومنخفضة التكاليف وخفض الاحتكاك بين الموظفين والمواطنين.

2. نشأة الحكومة الالكترونية كفكرة:

[1] مريم خالص حسين، الحكومة الالكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية حول : استخدام تكنولوجيا المعلومات وانعكاساتها على توفير البيئة الملائمة لنمو الاقتصاد العراقي، من 29 الى 30 افريل 2013، ص 443

تعتبر فكرة الحكومة الالكترونية قديمة نسبياً، حيث برزت في أواسط الثمانينيات في الدول الاسكندينافية «الدنمارك» وتمثلت في ربط القرى البعيدة بالمركز، وأطلق عليها «القرية الالكترونية: Electronic Village وتهدف إلى تكريس انسيابية الوصول والاطلاع على المعلومات، بواسطة استخدام التقنيات الحديثة المتوافرة، بغية تلبية حاجة سكان القرى الريفية البعيدة عن المدن، في الحصول على بعض الخدمات.

وفي العام 1989 قامت في المملكة المتحدة مبادرة «مشروع قرية مانشستر» وذلك بالاستفادة من التجربة الدنماركية، حيث أنشئ «مضيف مانشستر» كمرحلة أولى، وكان يهدف إلى متابعة التطورات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والمهارية وترقيتها، وقد عانى المشروع من صعوبات عديدة حين تأسيسه بسبب ضعف المبادرات والتضحيات، والدعم العاطفي له كان من قبل مجموعة صغيرة تعتقد بفوائده على صعيد الخدمات، في مجال التعليم والتدريب وتطوير المهارات[1]. جميع هذه التجارب شكّلت اللبنة الأساسية لقيام الحكومة الالكترونية، لكنها كانت تعاني من مشكلة جوهرية، فجميعها كانت تتم على نطاق ضيق، وتختص بفئة محدودة، والسبب في ذلك يرجع إلى غياب شبكة الانترت آنذاك.

3. خصائص الحكومة الالكترونية وعلاقتها بتحفيز النمو:

تتعدد مخرجات اعتماد التقنيات التكنولوجية الجديدة في العمل المؤسساتي والاداري وأهمها سرعة أداء خدمة مع تخفيض تكاليفها واختصار الوقت والجهد، وهذه العناصر تعتبر جوهرية في مسعى تكريس التساند التنموي، ذلك أن اجتذاب الاستثمارات والمشاريع التي تمنح قيمة مضافة لاقتصاديات الدول، مثلا، يعتمد على السرعة في معالجة المفات الاستثمارية وتوفير البنية التحتية الخدماتية الملائمة وهي جميعها تعتمد على مستوى إحلال

[1] مصطفى يوسف كافي، الحكومة الإلكترونية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، دار رسلان، سوريا، 2009، ص20

الميكانزيمات التسييرية التي تتبنى التكنولوجيات المعلوماتية. ولذلك يبدو من الملائم التفصيل في هذه العناصر:

– سرعة أداء الخدمات: حيث أنه بإحلال الحاسب الآلي محل النظام اليدوي التقليدي، حدث تطور في تقديم الخدمة للجمهور حيث قلت الفترة الزمنية اللازمة لأداء خدمة ما. يعود ذلك إلى سرعة تدفق المعلومات والبيانات من الحاسب الآلي بخصوص الخدمة المطلوبة، ومن ثمة يتم القيام بها في وقت محدد قصير جدا. هذا فضلا عن أن الإنجاز الإلكتروني للخدمة، يخضع لرقابة أسهل وأدق من تلك التي تفرض على الموظف في أداء أعماله في نظام الإدارة التقليدية.

–تخفيض التكاليف: يلاحظ أن أداء الأعمال الإدارية بالطريقة التقليدية يستهلك كميات كبيرة جدا من الأوراق والمستندات والأدوات الكتابية. هذا فضلا على أنه يحتاج إلى العرض على أكثر من موظف وذلك للاطلاع عليه والتوقيع، ما يفيد ذلك وإحالته إلى موظف أخر. ومن شأن ذلك كله ارتفاع تكاليف أداء الخدمة، وذلك نظرا لارتفاع أثمان وأسعار المواد اللازمة لأداء الخدمة.

– اختصار الإجراءات الإدارية: لا شك العمل الإداري التقليدي السائد الآن يتسم بالعديد من التعقيدات الإدارية، وذلك لأنه يحتاج في معظم الأحيان إلى موافقة أكثر من جهة إدارية على العمل المطلوب، هذا فضلا عن السمات التي تلحق بالموظف القائم بأداء الخدمة والذي قد يحصل على إجازة أو لا يتواجد في مكان عمله ومن ثم يتعطل أداء الخدمة من يوم إلى أخر[1].

4. الرشادة أهم عوامل التحول من الحكومية التقليدية الى الحكومة الالكترونية:

[1] محمد الصيرفي، الإدارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، الطبعة الأولى، ص17.

عموما يجمع الباحثون على ان الرشادة تعتبر من بين المبررات الرئيسية التي تدفع بالحكومات إلى السعي نحو تطبيقات الحكومة الإلكترونية كفلسفة إدارية حديثة، فالمؤسسات الرسمية تتعرض لضغوط مستمرة بسبب ندرة الموارد والحاجة الماسة إلى سياسات تسهم فى الاستغلال الأمثل للموارد الحكومية، من أجل تلبية الطلبات المتزايدة على الخدمات الحكومية بالإسراع في إنجاز المعاملات، والتخلص من الاجراءات البيروقراطية وتحسين نوعية الخدمة المقدمة. ومسايرة لهذه الضغوط الحادة على الموازنات العامة، فإن تنامي العولمة تسارع التقدم التكنولوجي والثورة المعرفية المرتبطة بها ساهمت في زيادة ربط المجتمعات الإنسانية عبر الوسائط الاتصالية العالمية المختلفة. ما حدا بالحكومات إلى السعي لرفع قدرتها التنافسية المقارنة في تحسين نوعية الخدمة لتثمين المكتسبات الاستثمارية واجتذاب المزيد منها، وذلك يعتبر ضروريا لتنويع مصادر الدخل، تجاوز منطق الاقتصاد الريعي، مراقبة النفقات بصرامة، الرقابة على مدى الالتزام بمعايير حماية البيئة التي تعتبر مقوما رئيسيا للاستدامة البيئية، الخ.

لكن إرساء تحول هيكلي فاعل نحو الحكومة الالكترونية يقتضي استمالة فواعل المجتمع المدني العالمي للمطالبة بمزيد من الحرية والمشاركة والانفتاح واحترام حقوق الإنسان، فالسند السوسيولوجي مهم لأن التقبل المواطني للوثبة التسييرية شرط أساسي لقبول الالتزام الواعي بتبعاتها فذلك يوافقه تنامي في مستوى الوعي، والتوقعات الاجتماعية، وتغير التصور للقطاع ومسؤولياته في تحسين الخدمات واليات تقديمها[1]. لكن ما هي أهم عناصر التحول ومضامينها على مستوى تصور الرشادة تصورا وممارسة.

أهم عناصر التحول نحو الحكومة الالكترونية هو العنصر البشري: يعتبر العنصر المحرك للمشروع، ويتضمن مدير نظم المعلومات، مدير نظم معالجة البيانات، المبرمج،

[1] العواملة، نائل عبد الحافظ " الحكومة الالكترونية ومستقبل الإدارة العامة"، مجلة دراسات "العلوم الإدارية"، مج29، ع1. سنة 2003.

محلل النظم. الأجهزة الإلكترونية: أصبح استخدام الأجهزة الإلكترونية هو أحد العناصر المهمة واللازمة لإنتاج وتحديث الوثائق الإدارية، ونتيجة التطور المستمر في مجال الاتصالات صار في الإمكان نقل المعلومات من خلال وسائل الاتصال المتقدم. توفر الحماية الإلكترونية: ان تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية وتقديم الخدمات عبر شبكات المعلومات يحتاج إلى تشريعات خاصة تحكمه وتقدم له التنظيم القانوني المناسب الذي يكفل تحقيق أهداف هذا النظام الحديث على وجه ممكن.[1]

يرافق توفير العناصر السابقة الذكر بداية تجسيد تصور الحكومة الالكترونية، ولكنه يوافق بالمثل ترشيد استخدام المورد البشري وإضفاء مزيد من الوضوع في الخيارات المتبعة على مستوى السياسة العامة المالية، الأمنية، التجارية، الضريبية، إلخ، بما يجعل القابلية للتوقع أكثر تيسرا، ما يساعد على خلق أقطاب استثمارية متنوعة واستمالة أكبر للاستقرار المجتمعي.

5. مقومات الرشادة التنموية من منظور الحكومة الالكترونية:

تعد الحكومة الالكترونية بمفهومها الشامل دعامة لتحقيق التنمية الشاملة بأبعادها ومستوياتها المختلقة الاقتصادية والسياسية وكذلك الاجتماعية الثقافية، فهي مرتبطة بمفهوم التنمية المستدامة التي تجاوز معناها المعنى الاقتصادي الصرف، والمتعلق بالجانب المادي الذي تعمل الدولة على تنميته والاهتمام به، لأنه من الركائز الأساسية لأي تنمية، بالعمل على رفع متوسط نصيب دخل الفرد، وزيادة إنتاجية القطاعات الاقتصادية، وتمتد أيضا إلى أبعاد أخرى كالحرية واكتساب المعرفة، وتنمية القدرات البشرية المطلوبة لتحقيق الرفاه والتوظيف العقلاني في مجالات الانتاج والسياسة والنشاط الانساني المستندة الى نهج متكامل يعتمد مبدأ المشاركة والتخطيط الطويل الأمد في حقول التعليم والتربية والثقافة

[1] عصام عبد الفتاح مطر، مرجع سابق، ص 40.

والاسكان والصحة وغيرها في اطار حكم القانون وسلطة المؤسسات، فالتنمية تقوم على بناء الإمكانيات ومن ثم استغلالها.

لتحقيق ذلك، فقد شرعت أغلب دول العالم، كل بما يتناسب مع ظروفها الخاصة، بالتوجه الى تبني آليات وتقنيات عمل جديده تستطيع من خلالها إعادة الثقة بين المؤسسات الرسمية والمواطنين والمتعاملين، بتقديم الخدمات للمنتفعين بأقل تكلفه وسهولة وتجاوز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. وتبعا لذلك اعتمدت الكثير من الدول عدة مشاريع ركزت على تنفيذ عدد من مستويات تقديم الخدمة بدء من نشر معلومات عن الخدمة الى تقديمها، ويمكن حصر هذه المشروعات بثلاثة مشاريع رئيسية:

1) مشاريع تستخدم الهاتف العادي في إتاحة معلومات كاملة عن متطلبات الحصول على الخدمات الحكومية.

2) مشاريع تستخدم شبكة الإنترنت في عرض تلك المعلومات وتوفيرها لمستخدمي الشبكة بل وإتاحة إمكانية ملئ نماذج الخدمات على الشبكة وإرسالها إلى جهة تأدية الخدمة واستكمال باقي الإجراءات حتى الحصول على الخدمة.

3) مشاريع يتم من خلالها نشر عدد من أكشاك [موزعات آلية] تأدية الخدمات في الأماكن العامة وتجمعات المواطنين.[1]

لا شك أن إرساء بنية تحتية مماثلة يساهم في ترشيد النفقات العامة الآيلة للأفول بسبب تحول مفرط نحو أنماط استهلاكية غير معقلنة في معظم الدول، ومن بين الأمثلة الرئيسية التي يمكن من خلالها توضيح الدور الحاسم للحكومة الالكترونية في عقلنة

[1] أحمد السيد كردي، تطبيق نظام الحكومة الالكترونية تم تصفح الموقع يوم 3-12-2015:

http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/157175

تخصيص الاعتمادات المالية، قطاع النقل، حيث يمكن أن نستشف تراجع الحاجة للاستثمار المفرط في البنية التحتة للنقل وكذلك إدارة فعالة لمشكلات النقل العمومي والازدحام المروري عبر إتاحة خدمات الكترونية ناجعة في مجالات: الدفع، تحويل الأموال، التصويت في الانتخابات، التسوق، حجز مقاعد السفر والغرف وحتى الاستطباب والتظلم، وغيرها. ذلك أن التنقلات الفردية تستهدف في الغالب قضاء هكذا احتياجات.

6. التجربة الرائدة لامارة دبي في اعتماد الحكومة الالكترونية:

أولا، تسارع نمو الحكومة الالكترونية في الإمارات العربية المتحدة: مسايرة لجملة تلك التطورات حاولت الدول العربية مواكبة التحولات الطارئة على مفهوم التنمية باستخدام وتسخير المعارف والتقنيات وتكنولوجيا المعلومات، وفي مقدمتها الحكومة الالكترونية لتحقيق هذه الغاية عن طريق إعادة صياغة جذرية لمفاهيم الجهاز الاداري للدولة، وفلسفة إدارته ولتحقيق التناسق والتكامل الالكتروني بين قطاعاته ومستوياته المختلفة، على اعتبار أن الحكومة الالكترونية هي فرصة جديدة للنظر جذريا في أساليب الحكم التقليدية، وهي إحدى أهم مبررات التغيير الجذري الايجابي وإحدى أدوات التطور والتنمية فيه. وهنا تعتبر تجربة الإمارات العربية المتحدة وبشكل خاص إمارة دبي رائدة في تحقيق وثبة تنموية بالاعتماد على التحول باتجاه إحلال التكنولوجيات المعلوماتية في المنظومة التسييرية والخدمية.

وبمرور عقد من الزمن، حققت الإمارات العربية المتحدة قفزة نوعية ساهمت من خلالها برفع ترتيب البلد بنحو 28 درجة في أقل من عشر سنوات على مستوى مؤشرات قياس الأداء بالنسبة للحكومات الالكترونية، فأضحت تحتل المرتبة 12 عالميا في مؤشر الخدمات المقدمة الكترونيا وذلك لسنة 2014، كما تحتل المرتبة 13 عالميا في مؤشر المشاركة الالكترونية، المرتبة 4 عالميا بالنسبة لمؤشر تكافؤ الفرص في الحصول على

خدمة الانترنت بعد السويد وهولندا ونيوزيلندا.[1] وفي مجمل الترتيب العالمي، وبالاعتماد على مؤشرات قياس متكاملة وهي: مدى توافر الخدمات الالكترونية؛ مستوى البنى التحتية بالاضافة إلى تأهيل العنصر البشري: فإن دبي تتصدر الإمارات العربية المتحدة والتي حصلت على الرتبة 32 عالميا،[2] ولم تتفوق عليها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سوى البحرين (الرتبة 18 عالميا) ويعود السبب في ذلك إلى تفاوت مستوى تثبيت أسس الحكومة الالكترونية بين الإمارات المختلفة.

ثانيا، مسار إدماج المنظومة "الحوكمية" في العصر الرقمي: إن ما يستلزم الاشارة اليه أن تطبيق e-government يعني العمل الحكومي بمفهوم one big internet ، لذلك يفضل أن يبدأ ذلك بمراحل وبشكل تدريجي بعد أن يتم تحديد المؤسسات الحكومية التي ستدخل ضمن مفهوم الحكومة الإلكترونية أكبر، زيادة على ان أكبر تحدي يواجه أي دولة ترغب في تبني نظام الحكومة الالكترونية يرتبط بالتداخل بين المؤسسات من ناحية المعلومات وطبيعة الأعمال.

ولقد حققت إمارة دبي إنجازاً مهماً في مجال أثر تبني تقنيات الحكومة الإلكترونية في وعلى تحقيق التنمية الرشيدة، اذ تشير العديد من التقارير الصادرة عن المنظمات سواء الحكومية وعلى رأسها الامم المتحدة أو غير الحكومية الى المكانة الرائدة اقليميا لدولة الامارات العربية في مجال الحكومة الالكترونية، فعلى سبيل الذكر لا الحصر يشير تقرير مؤشر الخدمات الالكترونية إلى تقدم هائل لدولة الامارات العربية في مجال المشاركة الإلكترونية، فقد ارتفع مستوى الإمارات من المرتبة 86 عالمياً في تقرير 2010 إلى المرتبة

[1] UNPAN, E-Government Complete Survey 2014, (Accessed on 02-12-2015). <http://unpan3.un.org/egovkb/Portals/egovkb/Documents/un/2014-Survey/E-Gov_Complete_Survey-2014.pdf>

[2] Ibid.

6 في تقرير 2012، وهو إنجاز متميز في فترة زمنية قصيرة للغاية، ويقيس مؤشر المشاركة الإلكترونية مدى استخدام الحكومة للإنترنت لممارسة الشفافية والتواصل مع الجمهور وإشراكهم في صياغة السياسات وتطوير الخدمات.

ثالثا، <u>من الحكومة الالكترونية إلى الحكومة الذكية في دبي</u>: لقد تطور مفهوم رقمنة العمل الحكومي والخدمات الشبكية في إمارة دبي لإظفاء طابع تفاعلي عليه بحيث أصبحت الخدمات التي تقدمها تدخل ضمن مجال الحكومة الذكية، وتلخص البوابة الالكترونية لحكومة دبي تصورها كالتالي: "تعد "حكومة دبي الذكية " بمثابة مفهوم عصري تم تجسيده في دبي. وهو يقوم على الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات من أجل توفير الخدمات الحكومية للمواطنين والمقيمين والزوار وقطاع الأعمال والدوائر الحكومية وموظفيها، عبر قنوات إلكترونية متعددة؛ بغرض تيسير معاملاتهم وتسهيل حياتهم... وقد باتت [هذه البوابة] مجمعاً حكومياً افتراضياً يضم ما يزيد على 1500 خدمة حكومية هي حصيلة ما قدمته دوائر دبي.. ويجري تحديثها بشكل يومي"[1].

ومن الجدير بالذكر أن تطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية في امارة دبي بدأ بتبني خطة قائمة على تنفيذ ستة متطلبات:

- توحيد أنظمة المعلومات data system من اجل التخطيط السليم وادارة الموارد الحكومية بشكل أفضل، وهذا يشمل: المالية، المشتريات، العقود، التخزين، الموارد البشرية، الصيانة، الإدارة، وخدمات البريد.
- تأسيس شبكة معلومات حكومية information network باستخدام البريد الإلكتروني (e-mail) للاتصالات بين دوائر ومؤسسات الحكومة المختلفة.

[1] بوابة حكومة دبي الذكية (تم تصفح الموقع يوم: 30-11-2015).
<http://dsg.gov.ae/ar/AboutUs/Pages/default.aspx>

- إجراءات حماية وأمن ومراقبة الأنظمة لمنع أي انتهاكات أو اختراقات للنظام.
- تأسيس دائرة لتخطيط وادارة موارد المعلومات الحكومية: تتولى المهام التالية: تقديم خدمات مركزية للحاسب يمكن استخدامها من قبل جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية ، كذلك تأسيس شبكة معلومات حكومية واستخدام أنظمة المعلومات للتخطيط وادارة الموارد الحكومية والعمل على تقديم دعم فني لتسهيل تبادل المعلومات بين النظام المركزي والدوائر الحكومية من خلال البريد الإلكتروني.
- تأسيس لجنة عليا لتنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية تكون مهمتها دراسة الأساليب والطرق التي يمكن من خلالها توحيد أنظمة المعلومات بين المؤسسات الحكومية ، كذلك اقتراح تعديلات وقوانين وتشريعات جديدة تتعلق بمفهوم الحكومة الإلكترونية وإدخال تحسينات جديدة على منهجيات العمل المستخدمة وكذلك الإجراءات المالية والإدارية[1].
- وقد تميزت إمارة دبي بشكل خاص في تفعيلها مبدأ التقييم التفاعلي[2] لأداء المصالح الإدارية المختلفة عبر بوابتها الالكترونية، ويتيح ذلك تصحيح الخلل لحظيا ومنع حدوث أي ارتباك في تقديم الخدمة ما يرهن الاستراتيجية التنموية للإمارة.

لقد خطت حكومة دبي خطوات مهمة في إرساء أسس الرشادة التسييرية عبر تطوير البنى التحتية لحكومة الكترونية بل وذكية، وجعلها رافعة لتطوير القطاعات الخدماتية البنكية والسياحية والتجارية، إلخ، وقد تمكنت من رفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج الداخلي الاجمالي إلى 70 % كما تعمل حاليا على رفعه إلى 80 %.[3] وقد ساعد ذلك فعليا

[1] T. Obi,N. Iwasaki ,A Decade of World E-Government Ranking ,(iso press :amesterdam Netherlands, 2015) p 171

[2] T. M. Vinod Kumar, E-Governance for Smart Cities, Springer,. 2014, p. 299.

[3] "UAE aims to increase contribution of non-oil GDP to 80%" (Accessed on 30-12-2015). <http://www.uaeinteract.com/news/default3.asp?ID=242>

في تفادي الصدمة النفطية بالنسبة لهذه الإمارة مع الانهيار الدراماتيكي لأسعار البترول مطلع سنة 2015، كما ساعدها على تجاوز حالة الكساد العالمي الناتج عن أزمة 2008، وقد لعبت البنية التحتية المتطورة في المجال المعلوماتي والخدمي أيضا دورا حاسما في استمالة الاستثمارات في قطاع العقارات والنقل الجوي والبحري وتوطين الرساميل. وعمليا ساهم ذلك في تحسين قدرة الاقتصاد المحلي على تخطي حاجز النفط، وترشيد النفقات بشكل حدي.[1]

الاسم: حســان

اللّقب: تريــكي

الرّتبة العلمية: دكتوراه في علم الاجتماع

المؤسسة المستخدمة: جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف

البريد الالكتروني: hacenetriki@gmail.com

محور المداخلة: المحور الثاني: واقع التنمية العربية: السمات والفرص.

عنوان المداخلة: تأخر التنمية التكنولوجية في الجزائر: التجليات والأثار

تأخر التنمية التكنولوجية في الجزائر: التجليات والأثار

*** المقدمـة:**

[1] بلدية دبي تحقق نتائج متميزة في مجال تنمية وترشيد النفقات. (تم تصفح الموقع يوم: 01-12-2015)
<http://www.wam.ae/ar/news/emirates/1395239029812.html>

شهد الربع الأخير من القرن العشرين وبشكل أكثر تحديدا عقد التسعينات، العديد من التغيرات العالمية السريعة والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية، نتيجة الاختراعات والاكتشافات العلمية المذهلة خاصة في مجال الإعلام، الاتصال، المواصلات والمعلوماتية، والتي اختصرت المسافات واختزلت الزمن، مما جعل العالم كالقرية الصغيرة تعيش شعوبه في تواصل وتفاعل وتأثير مباشر. ومع تزايد استخدام الأنترنت في عصرنا، بدأ الحديث عن بزوغ المجتمع الافتراضي، وهو عبارة عن تجمعات اجتماعية تشكلت في أماكن متفرقة من أنحاء العالم، يتقاربون ويتواصلون في ما بينهم عبر شاشات الكومبيوتر، ويتبادلون المعارف فيما بينهم والأفكار والآراء ويكونون الصدقات[1]، وبظهور شبكات التواصل الاجتماعي أصبحت هذه الأخيرة تشكل آلية حديثة في عالم التواصل بين الأفراد والجماعات، والتي من خلالها يتبادل الفرد مع الآخرين المعلومة، والرأي، والفكر، والاتجاه.

وفي الوقت الذي تشهد فيه الدول المتقدمة تسابقا منقطع النظير لامتلاك التكنولوجيات الحديثة وتوسيع انتشارها، تعرف دول العالم الثالث تأخرا في تعميم استخدام هذه التكنولوجيات، مما ساهم في اتساع الفجوة في مجال التنمية التكنولوجية بين العالم المتقدم والعالم النامي. وفي هذا الاطار تعرف الجزائر تأخرا كبيرا في مجال انتشار واستخدام التكنولوجيات الحديثة مقارنة بالعديد من الدول العربية والدول المتقدمة، حيث تعرف تكنولوجيات الاعلام والاتصال الحديثة تأخرا من حيث الانتشار والاستخدام في الجزائر، لاسيما الجيل الثالث 3G من الهاتف النقال والانترنت عالية التدفق. فضلا عن ذلك، فشلت الجزائر في ارساء مشروع الحكومة الالكترونية، الأمر الذي يحرمها من الاستفادة من الثورة الرقمية الهائلة، حيث يسمح هذا المشروع في حالة اعتماده برفع كفاءة الأداء الحكومي وخفض الإجراءات الروتينية التي يعانى منها المواطنون وتوفير المعلومات والبيانات بطريقة سهلة، وكذلك تبادل الخدمات والمعلومات بين القطاعات الحكومية إلكترونياً، مما يسمح من الحد من مظاهر البيروقراطية التي تنخر الجهاز الاداري في الجزائر.

تأسيسا على ذلك وانطلاقا منه، تسعى هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على واقع قطاع تكنولوجيات الإعلام والإتصال الحديثة في الجزائر، وكذا رصد وكشف مظاهر التأخر والاختلال في التنمية التكنولوجية وأهم الأثار المترتبة عن ذلك والمعوقات والتحديات التي تواجهها في هذا المجال، وهذا بالاستناد إلى الإحصائيات الرسمية المتوفرة ونتائج الأعمال البحثية والشواهد الميدانية.

أولا – واقع التنمية التكنولوجية في الجزائر: المؤشرات والدلالات

انتهجت الجزائر بعد الاستقلال إستراتيجية تنموية، كان الهدف من ورائها هدم البنى الاجتماعية والاقتصادية القديمة، وإقامة بنى حديثة إعتبرها القائمون على هذه الإستراتيجية أكثر رشادة وعقلانية[2]. ومن أجل تحقيق الناجعة الاقتصادية والإقلاع الاقتصادي، عمدت الجزائر الى نقل التكنولوجيا والتقنيات

الحديثة باعتماد مختلف أنواع عقود نقل التكنولوجيا، مثل عقود تسليم المفتاح والمساعدة التقنية، أملا في إرساء القاعدة المادية للتقدم والتطور الاجتماعي. وقد دفعت الجزائر في مقابل المساعدة التقنية، كأحد وأهم طرق نقل التكنولوجيا من سنة 1973-1978 فقط، مبلغ قدره 28.45 مليار دينار جزائري. كما خصصت الدولة 50% من إجمالي الاستثمارات في الفترة ما بين 1970 و1973 لإستراد التكنولوجيا، ضاربة بذلك رقما قياسيا مقارنة بالدول النامية الأخرى[3].

فضلا عن ذلك، سعت الجزائر مع بداية الألفية الثالثة، إلى إقامة مشروع الحكومة الإلكترونية ، عبر إحلال نظام الكتروني شامل، وتعميم استخدام الإنترنت، وهذا من خلال اعتماد مشروع " **الجزائر الإلكترونية** " والذي يهدف أساسًا إلى عصرنة الإدارة العمومية، وتقريبها من المواطن والعمل على إدخال التكنولوجيات الحديثة في كل مؤسّسات الدولة، ووفقا لما جاء في الخطاب الرسمي فقد: " اعتمدت الجزائر استراتيجية الكترونية تندرج ضمن الرؤية الرامية إلى بروز مجتمع العلم والمعرفة الجزائري، وهي تتضمن خطة عمل متماسكة وقوية وتهدف إلى تعزيز أداء الاقتصاد الوطني والشركات كما أنها تسعى إلى تحسين قدرات التعليم والبحث والابتكار ورفع جاذبية البلد وتحسين حياة المواطنين من خلال تشجيع نشر واستخدام تكنولوجيات الاعلام والاتصال، وتتمحور خطة العمل هذه حول ثلاثة عشر محورًا رئيسيًا سطّرت على مدى خمس سنوات، ومن أبرزها[4]:

- تسريع استخدام تكنولوجيات الاعلام والاتصال في الادارة.
- تسريع استخدام تكنولوجيات الاعلام والاتصال في الشركات.
- تطوير آليات وحوافز تسمح بإستفادة المواطنين من تجهيزات وشبكات تكنولوجيات الاعلام والاتصال.
- دفع تطوير الاقتصاد الرقمي.
- تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريعو الفائق السرعة..

وبالرغم من تعدد المشاريع الرامية لتعزيز التنمية التكنولوجية في الجزائر، وبالرغم من المجهودات التي بذلتها الدولة لترقية وتطوير قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال_إلا أن الانجازات المحققة في هذا المجال تبدو دون المستوى المطلوب، وهو ما تعكسه مختلف التقارير الدولية في هذا الشأن، ففي هذا الشأن أوضح تقرير للمنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2013، والذي يحمل عنوان "النمو والتشغيل في عالم جد موصول"، أن الجزائر احتلت المرتبة 131 في الترتيب العالمي من بين 144 بلدا شملهم التقرير، الذي يقيم مدى جاهزية الدول لاستغلال تكنولوجيات الاعلام والاتصال في مجال النمو والتنافسية

ورفاهية المواطنين، بينما احتلت المرتبة ما قبل الأخيرة، عربيا متقدمة على ليبيا فقط, كما جاءت الجزائر ضمن الدول الـ 11 الأخيرة على الصعيد الإفريقي، إلى جانب موريتانيا والتشاد، وتقدمت عليها دول إفريقية أقل منها بكثير غنى واستقرارا، مثل دولة مالي (المرتبة 122) وإثيوبيا (128) وتنزانيا (127) والغابون (121) والبنين (123). كما تقدمت على الجزائر العديد من دول القارة، مثل المغرب الذي احتل المركز (89) ومصر (80) والسينغال (107) وليبيريا (97) وغانا (95). كما أشار التقرير إلى أن تأخر الجزائر ناتج عن وجود "منشآت ضعيفة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال (المرتبة الـ 119) يضاف إليها قاعدة كفاءات ضعيفة (المرتبة الـ 101) أدت إلى مستويات جد ضعيفة في مجال استعمال تكنولوجيات الاعلام والاتصال (المرتبة الـ 140). وبهذا الصدد اوضح التقرير ان الجزائر تحتل المرتبة ال100 على اساس قاعدة الاستعمال الفردي لتكنولوجيات الاعلام والاتصال والمرتبة الـ 144 في استعمالها في مجال الاعمال والمرتبة ال139 في استعمالها في المجالين المؤسساتي والحكومي. واعتبر التقرير أن "النقائص الكبيرة المسجلة في الإطار التنظيمي (المرتبة الـ 141) والنقائص في مناخ الأعمال والابتكار (المرتبة الـ 143) تعرقل القدرات الايجابية الناتجة عن تكنولوجيات الإعلام والاتصال"[5].

وبغية وتقييم الانجازات التي تحققت في مجال التكنولوجيات الحديثة، ومعرفة التموقع الدولي للجزائر في هذا الميدان، نستعين بالمعطيات الاحصائية الواردة في **تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي** عن التنافسية الدولية (2014-2015)، والذي يوضح لنا ترتيب الجزائر وبعض الدول المختارة من حيث انتشار واستخدام التكنولوجيات الحديثة:

جدول رقم (1): ترتيب الدول من حيث توافر أحدث التقنيات التكنولوجية.

للدول العربية			دول أخرى مختارة		
الترتيب	البلد	قيمة المؤشر	الترتيب	البلد	قيمة المؤشر
65	قطر	5.9	01	فيلندا	6.6
73	الامارات العربية المتحدة	6.3	02	الولايات المتحدة الأمريكية	6.5
38	المملكة العربية السعودية	5.5	03	النرويج	6.5
81	الاردن	5.4	04	المملكة المتحدة	6.5
87	المغرب	5.1	14	اليابان	6.2

90	تونس	4.7	17	ألمانيا	6.2
94	مصر	3.8	19	فرنسا	6.1
136	**الجزائر**	**3.4**	35	تركيا	5.3
138	اليمن	3.4	143	تشاد	2.9

Source : World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2015–2014, Switzerland,2014, P 506

يتضح لنا من خلال البيانات الاحصائية الواردة في هذا الجدول أن الجزائر احتلت المرتبة 136 عالميا من بين 144 دولة التي شملها المسح في تقرير التنافسية الدولية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي من حيث توافر أحدث التقنيات التكنولوجية. وفي ضوء المرتبة التي حققتها الجزائر، يمكن القول أن الانجازات المحققة بالنسبة لهذا المؤشر، لا ترقى إلى مستوى الطموحات المنشودة، مقارنة بالإمكانيات الضخمة التي تتوفر عليها الجزائر، فهناك العديد من الدول استطاعت أن تحقق مراتب متقدمة وإمكانياتها جد المتواضعة، على غرار الانجازات المحققة من طرف الجارتين المغرب (المرتبة 87) وتونس (المرتبة 90). من جهة أخرى تعرف الجزائر أيضا تأخرا من حيث انتشار الأنترنت، مثلما تعكسه المعطيات الواردة في الجدول التالي:

جدول رقم (2): ترتيب الدول من حيث نسبة الاشتراك في الأنترنت الثابت واسعة النطاق(لكل 100 ساكن)

للدول العربية			**دول أخرى مختارة**		
الترتيب	**البلد**	**قيمة المؤشر**	**الترتيب**	**البلد**	**قيمة المؤشر**
65	قطر	9.9	01	سويسرا	43.0
73	المملكة العربية السعودية	7.3	02	الدنمارك	40.2
81	تونس	4.8	03	فرنسا	38.8
87	الجزائر	3.3	09	ألمانيا	34.6
88	مصر	3.3	10	بلجيكا	34.4
90	الاردن	2.5	16	كندا	33.3
94	المغرب	2.5	17	اليابان	28.8
105	اليمن	1.1	**51**	**الصين**	**13.6**

106	ليبيا	1.0	138	مالي	0.0

Source : World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2015–2014, Switzerland,2014, P 510 ثابت في

تشير الأرقام الواردة في الجدول إلى أن انتشار الأنترنت في الجزائر يبقى ضعيفا جدا مقارنة بما تم تحقيقه في الدول المتقدمة وحتى في العديد من الدول العربية التي احتلت مراتب متقدمة مقارنة بالجزائر، على غرار كل من قطر(المرتبة 65)، المملكة العربية السعودية(المرتبة 73) وتونس (المرتبة 81). والملفت للانتباه في هذا الجدول، هو المرتبة المتقدمة التي احتلتها الصين (المرتبة 51)، فبالرغم من العدد المرتفع لعدد السكان والمساحة الشاسعة إلا أن الانترنت الثابت يعرف انتشارا واسعا في هذا البلاد العملاق، وهو ما يجعل الحجج – المتعلقة بالمساحة – المقدمة من طرف القائمين على تكنولوجيات الاعلام والاتصال في الجزائر لتبرير التأخر في انتشار الأنترنت غير مقبولة، أما فيما يتعلق بمدى استخدام الأفراد للأنترنت، فسنتعرف عليه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2): ترتيب الدول من حيث نسبة الأفراد الذين يستخدمون الأنترنت لسنة 2013

للدول العربية			دول أخرى مختارة		
الترتيب	البلد	قيمة المؤشر	الترتيب	البلد	قيمة المؤشر
08	البحرين	90.0	01	اسلندا	96.5
10	الامارات العربية المتحدة	88	02	النرويج	95.1
14	قطر	85.3	03	السويد	94.8
27	الكويت	75.5	04	الدنمارك	94.6
44	عمان	66.5	05	هولندا	94.0
51	السعودية	60.5	09	المملكة المتحدة	89.8
59	المغرب	56.0	16	الولايات المتحدة الأمريكية	84.2
68	مصر	49.6	17	ألمانيا	84
76	الاردن	44.2	21	فرنسا	81.9
78	تونس	43.8	56	ايطاليا	58.5

102	اليمن	20.0	72	تركيا	46.5
108	**الجزائر**	16.5	136	مالي	2.3

Source : World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2015–2014, Switzerland,2014, P 509

تشير الأرقام الواردة في الجدول أعلاه، إلى أن المعدلات المحققة في الجزائر في مجال استخدام الأنترنت إلى أن نسبة 16 % فقط من السكان يستخدمون الأنترنت وهي نسبة ضعيفة جدا، مقارنة بالدول المتقدمة (اسلندا، 96.5%)، (النرويج، 95.1%)، كما أن هذه النسبة ضعيفة جدا بالمقارنة مع عدد كبير من الدول العربية كالإمارات العربية 88%، المغرب 56% وتونس 43.8% ، وهذا ما يعكس وجود نسبة عالية من الأمية التكنولوجية في الجزائر.

ثانيا – الأثار المترتبة عن تأخر التنمية التكنولوجية:

من خلال ما تقدم يمكن القول أن التنمية التكنولوجية في الجزائر تعرف تأخرا كبيرا، الأمر الذي يعمق الفجوة الرقمية بينها وبين العالم المتقدم، ومن الطبيعي أن يكون لهذا التأخر تأثيرات سلبية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، تتجلى فيما يلي:

1 – الآثار الاجتماعية:

يعتبر استخدام التكنولوجيا والتقنية العالية في جميع الأنشطة الحياة الاجتماعية، أحد أبرز مظاهر التحديث ومتطلباته، فقد أحدثت التكنولوجيا تغيير جذري في طريق حياة الأفراد وحققت لهم المزيد من الرفاهية وحسنت مستوى معيشتهم، وقد ميز أوجبرن William Ogburn بين العناصر المادية للثقافة والعناصر المعنوية وهو يرى أن الثقافة المادية أو التكنولوجية هي السبب الأول في كل التغيرات الاجتماعية، على الرغم من اعترافه بالعوامل الأخرى وتفاعلها وتساندها[6]. وعليه فإن انتشار وتعميم استخدام التكنولوجيا يشكل شرطا أساسيا لإنجاح المشروع التحديثي، وهذا من منطلق كون التحديث هو "مجموعة العمليات التراكمية، التي توجه المجتمع نحو المزيد من الإنماء والتطور والتقدم، ويكون ذلك اقتصاديا بتعبئة الموارد والثروات، وتطوير قوى الإنتاج، وسياسيا ببلورة دولة المؤسسات، القائمة على تحرير تقاليد الممارسات السياسية من أجل المشاركة في الحياة العامة، واجتماعيا بتأسيس القيم والقوانين والنواميس، وإبعادها عن المواقف العقائدية[7]". وتأسيسا على ذلك فإن تأخر الجزائر من حيث انتشار واستخدام التكنولوجيات الحديثة من شأنه التأثير سلبا على المشروع التنموي الوطني، وهو من شأنه عرقرة العملية التنموية، وهذا انطلاقا من كون "التنمية هي الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الامكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين، بقصد تحقيق مستويات أعلى

للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة؛ كالتعليم، الصحة، الأسرة، الشباب.. ومن ثم الوصول إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية"[8] .

فضلا عن ذلك فإن التأخر في التنمية التكنولوجية من شأنه حرمان المجتمع من العديد من الخدمات الهامة مثل:

- حرمان المؤسسات التعليمية من الخدمات الهامة التي تقدمها تكنولوجيات الاعلام والاتصال، من حيث المساعدة على تحصيل العلم والمعرفة وتطوير التنوع الثقافي،
- الحرمان من الخدمات المتعلقة بالعلاج والمعاينة والتشخيص عن بعد في المجال الصحي.
- تكريس البيروقراطية نتيجة عدم اعماد نموذج الادارة الالكترونية، والذي من شأنه تسريع وتطوير الخدمات الادارية وتكريس الشفافية وتسهيل انتقال وتبادل المعلومات بين مختلف الإدارات والمواطن.

2 – الآثار الاقتصادية:

لقد أصبحت تكنولوجيات الاعلام والاتصال الحديثة إحدى القوى الاقتصادية وطنيا ودوليا، حيث تمثل في الدول الصناعية نسبة متزايدة الأهمية من الناتج القومي الاجمالي، وتشكل قطاعا ديناميكيا يتيح آفاقا كبيرة للنمو وامكانيات جديدة للعمالة[9] ، وعليه فإن تأخر انتشار واستخدام تكنولوجيات الاعلام والاتصال من شأنه اضعاف الأساس المادي الذي تقوم عليه التنمية، فهشاشة البنية التحتية يشكل عاملا منفرا للاستثمار ومعوقا كبيرا للتنمية الاقتصادية، كما أن هذا التأخر سيحرم المجتمع من خدمات جديدة كالتسويق الالكتروني، الادارة الالكترونية والعمل عن بعد. علاوة على ذلك تساهم التقنيات الحديثة في تحسين كفاءة المؤسسات الاقتصادية وزيادة قدراتها التنافسية وتفتح لها أفاقا واسعة للشراكة محليا وعالميا.

ثالثا – معوقات التنمية التكنولوجية في الجزائر:

هناك عدة معوقات ساهمت في تأخر التنمية التكنولوجية في الجزائر وتحول دون بلوغها المستوى المنشود، نلخصها في النقاط التالية:

- **هشاشة البنية التحتية الخاصة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال**، ويتجلى ذلك تأخر تعميم استعمال الألياف البصرية في الربط على الشبكة العنكبوتية وفي صعوبة الحصول على الاشتراك في الهاتف الثابت والانترنت، حيث يتفاوت حدة هذا الأمر من منطقة الى أخرى، يضاف إلى ذلك كثرة الأعطاب، وضعف التدفق. كما نستذكر هنا الضجة الاعلامية التي صاحبت حادثة انتقال كابل الأنترنت العابر للبحر الأبيض والمتوسط والذي يربط الجزائر بأوربا، هذه الحادثة التي

فقدت الجزائر على اثرها 80% من اتصالها بالإنترنت، الأمر الذي يعكس حقا هشاشة البنية التحتية الخاصة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال في هذا البلد.

- **ضعف مستوى التعليم لدى السكان و انتشار الأمية** مما يجعل مجال الانترنت مقتصر على فئات محدودة في المجتمع الجزائري أي انحصار عدد الأفراد الذين لهم القدرة على استخدام تكنولوجيات الاعلام والاتصال الحديثة والتحكم فيها، وهو ما تعكسه النسبة الضعيفة لمستخدمي الانترنت في الجزائر.

- **عدم التحكم في اللغة الانجليزية**، حيث تعتبر هذه الأخيرة اللغة الأولى المستخدمة على شبكات الواب، كما أن أغلب برمجيات التشغيل في التكنولوجيات الحديثة هي باللغة الانجليزية، وعليه فأن عدم تحكم أغلب الجزائريين في هذه اللغة، يشكل عائقا كبيرا يحول دون الانتشار الواسع لهذه التكنولوجيات والاستفادة الواسعة من خدماتها.

- **ارتفاع الأسعار**: يشكل ارتفاع اسعار الانترنت عائقا أمام انتشارها في المجتمع الجزائري، الأمر الذي لا يجعلها في متناول كل الشرائح الاجتماعية.

- **غياب ثقافة مجتمعية تشجع على استخدم التكنولوجيات الحديثة**، يرهن المعوق الثقافي الاستفادة الفعالة والايجابية لتكنولوجيات الاعلام والاتصال الحديثة، فمن الممكن أن يصبح الدافع لاستخدام هذه التكنولوجيات يقتصر على أمور غير مفيدة بل مضرة في بعض الأحيان، كالتردد على المواقع الاباحية، ومن جهة أخرى فإن التقدم التكنولوجي ليس امتلاك كمبيوتر في البيت والمكتب بل يكمن في استخدام البرامج المتخصصة وشبكات الانترانت وغيرها من الخدمات الالكترونية الاخرى. وللأسف نجد أن الكمبيوتر قد عوض الالة الراقنة في المؤسسات الجزائرية حيث يستخدم في غالب الأحيان لمعالجة النصوصtraitement de texte فقط .

- **رابعا – التحديات المرتبطة بالتنمية التكنولوجية في الجزائر:**

هناك عدة تحديات تواجه الجزائر لتحقيق تنمية فعالة تساهم في تحقيق الاقلاع الحضاري والتقدم في المجتمع ولعلّ أبرزها:

أ- **أمن المعلومات:** أي توفير الحماية للمعلومات من المخاطر التي تهددها ويتطلب ذلك اجراءات وتدابير وقائية تستخدم على المستوى البشري والفني.

ب – مخاطر الإستخدامات السيئة لتكنولوجيات الاعلام والاتصال: من أبرز وأخطر تداعيات سوء

استخدام تكنولوجيات الاعلام والاتصال هو تهديدها للأمن الوطني، من خلال التأثير على الوحدة الوطنية وزعزعة مفاهيم وأبعاد المواطنة. فنشر أفكار وآراء خاصة بالتفرقة الاجتماعية بين شرائح المجتمع والاشاعات من خلال هذه الموقع، له تداعيات خطيرة على الأمن والاستقرار، ويمكن أن تكون عواقبه وخيمة لا يمكن محو آثارها لسنوات عدة، فضلا عن ذلك يمكن للاستخدامات السيئة لتكنولوجيات الاعلام والاتصال أن تلحق الضرر بالأفراد من خلال انتهاك الخصوصية الشخصية، التشهير، الابتزاز...إلخ. ويمكن تلخيص المخاطر المترتبة عن الاستخدام السيئ لتكنولوجيات الاعلام والاتصال في :

- نشر الإشاعات وزرع الفتنة في المجتمع.
- نشر التطرف والأفكار الهدامة.
- انتهاك الخصوصية الشخصية للأفراد.
- جرائم السب والقذف.
- الابتزاز والتهديد.
- التغرير والاستدراج.

ج – هاجس حماية حقوق الملكية الفكرية وتفادي الاضرار بقيم الابتكار والابداع:

في ظل المنافسة الحادة بين المؤسسات، أصبح أكبر تحدي بالنسبة لتنظيمات العمل في عصرنا الحالي هو التكيف مع تغيرات البيئة المحيطة ورفع قدرتها التنافسية، وذلك من خلال وضع استراتيجيات للتحديث والابتكار والإبداع، حتى تضمن المؤسسة لنفسها استمرار والنمو. وهكذا أصبح الابتكار والتطوير في الدول المتقدمة، يشكل سمة أساسية للمؤسسات الناجحة، التي تسعى لتحقيق النجاعة والفعالية التنظيمية. من هنا برزت أهمية الملكية الصناعية، والتي ترمي إلى إتاحة بيئة تساعد على الازدهار، الإبداع والابتكار، من خلال ضمان حقوق ما يبتكره فكر الإنسان من المصنفات أو العناصر ذات الاتصال بالنشاط الصناعي والتجاري. والملكية الصناعية محمية قانونا بحقوق في شكل البراءات وحقوق المؤلف والعلامات التجارية، والتي تمكّن الأفراد من كسب الاعتراف أو فائدة مالية على ابتكاراتهم أو اختراعاتهم. إلا أن عمليات قرصنة البرامج وتقليد المنتجات التكنولوجية، من شأنها إلحاق أضرارا جسيمة بالملكية الصناعية، التي تشكل وسيلة هامة وأساسية لتشجيع النشاط الابتكاري والتصنيع والاستثمار والتجارة النزيهة، فانتشار القرصنة والتقليد له انعكاسات سلبية على الإبداعات الفكرية الإنسانية، وتعيق الابتكار والإبداع، وتزعزع الثقة في الأسواق، وتلحق الضرر بالمصنعين والوكلاء التجاريين للسلع الأصلية.

وتشير معطيات الواقع إلى أن القرصنة المعلوماتية في الجزائر تكلف نحو 83 مليون دولار خسارة تجارية في العام الماضي، حيث بلغت نسبة البرامج المقرصنة 84%، وذلك وفق دراسة حديثة لمؤسسة

بزنيس سوفتوير أليانس، التي تعد أحد المدافعين عن قطاع البرامج المعلوماتية. وذكرت الدراسة أن 57% من مستعملي الحاسوب في الجزائر أقروا باكتسابهم برامج المعلوماتية بطريقة غير شرعية وأنهم قاموا بالقرصنة في أغلب الأوقات .ووفقا للدراسة فإن 31% من قراصنة البرامج المعلوماتية المعترفين بذلك صرحوا بأنهم اكتسبوا برامج معلوماتية بطرق ملتوية وغير قانونية، في حين صرح 26% بأنهم نادرا ما يقومون بذلك، مشيرة إلى أن أغلبية قراصنة البرامج المعلوماتية من الشباب. ودعت الدراسة الشركات والمؤسسات العمومية إلى اتخاذ إجراءات في أسرع وقت حتى تساير شركاتهم المقتضيات اللازمة في هذا الشأن منها احترام القوانين وتطبيقها. كما طالبت بتعزيز تطبيق القوانين الخاصة بالملكية الفكرية مع موارد مخصصة لهذا الشأن بما في ذلك الوحدات المختصة المكلفة بمراقبة وتدريب قوات الأمن والأعوان القضائيين وتحسين التعاون ما بين الحدود بين هيئات تطبيق القانون[10].

كما أفاد مصدر مطلع بالديوان الوطني لحقوق التأليف وحماية المؤلف، أنّ الجزائر تحتل المرتبة الثالثة عالميا في عمليات القرصنة المعلوماتية والتكنولوجية، مشيرا إلى أن قطاع المعلوماتية بالجزائر يوظف مالا يقل عن 16 ألف موظف متحكم في التكنولوجيات الحديثة[11].

د – المخاطر المرتبطة بخلخلة القيم الأخلاقية:

ان الانتشار الواسع لتكنولوجيات الحديثة خاصة من عند فئة المراهقين والشباب يجعلنا نطرح مسألة حماية القيم الأخلاقية، فلا يمكن أن نكون في غفلة من أمرنا بخصوص ما يتداول بين الشباب وصغار السن من أفلام خليعة عن طريق اللوحات tablette والهواتف الذكية، الامر الذي سيساهم في انتشار الانحراف والاجرام وكل أشكال السلوكات المنحرفة في المجتمع. كما أن الاستخدام الواسع لشبكات التواصل الاجتماعي خاصة من طرف الشباب، يجعلنا نتساءل، هل ما يتم تداوله في هذه الشبكات هو مفيد وايجابي بالنسبة للأفراد والمجتمع، هل هذا الكم الهائل من الاتصالات يساهم في نشر الوعي وطرح المواضيع التي تهم الشأن العام، هل يمكن اعتبار هذا الفضاء كلمجال العام التي تحدث عنه العالم الألماني هابرماس، أما أنه غير ذلك.

خامسا – رؤية مقترحة للحد من المخاطر المرتبطة بالاستخدامات السيئة لتكنولوجيات الاعلام والاتصال الحديثة:

لقد صاحب ظهور شبكة الانترنت بروز تحديات جديدة للمنظومة الأمنية والقانونية على المستوى المحلي والدولي، خاصة بعد أن أصبحت هذه الوسيلة يعتمد عليها المجرمون في ارتكاب طائفة من الجرائم المستحدثة، تختلف عن الجرائم التقليدية في الطريقة والمنهج، والتي ألقت بظلالها على العالم بأسره، فكانت الأضرار والخسائر التي انجرت عنها جسيمة، الأمر الذى دفع مختلف الدول إلى الإسراع

من أجل التصدي لها[12]. ومقارنة بالدول المتقدمة التي قطعت أشواطا جد متقدمة في استخدام تكنولوجيات الاعلام والاتصال الحديثة، فإن المجتمع الجزائري ما زال في بداية الطريق، ومن أجل الحد من المخاطر التي قد تنجم عن الاستخدامات السيئة لها، نقترح:

- نشر الوعي لدى الأفراد حول المخاطر المرتبطة بالاستخدام السيئ لشبكات التواصل الاجتماعي، ويمكن لمؤسسات التنشئة الاجتماعية أن تلعب دورا فعالا في هذا المجال، خاصة المدرسة التي تتمثل مهمتها الأساسية في إعداد الأفراد ليكونوا مواطنين صالحين إيجابيين في المجتمع، حيث تعمل مؤسسات التعليم على تطوير قدرات المتعلمين وتزويدهم بالخبرات المختلفة والاسهام في إكسابهم أنماط سلوكية ايجابية . فالمؤسسات التربوية يمكنها أن تساهم في تحقيق المتطلبات اللازمة لنشر الوعي بين المتمدرسين بمسؤوليتهم تجاه المجتمع و تكريس مبدأ المواطنة، وتعميق مفاهيم الهوية والانتماء لديهم. وذلك من خلال ما تقدمه من شراكة مجتمعية تُسهم في تحقيق الأهداف التربوية المنشودة في ظل التغيرات العالمية المعاصرة .
- تفعيل دور المجامع المدني، من أجل نشر الوعي حول أخطار الشبكات الاجتماعية. فالمجتمع المدني يشكل آلية للتأطير والتوعية والتحسيس من خلال نشاطاته المتعددة وعمله الجواري، الأمر الذي يؤهله ليصبح شريكا فاعلا في الحياة الاجتماعية.
- إعادة النظر في المنظومة القانونية حتى تواكب المستجدات المرتبطة بإستخدام تكنولوجيات الاعلام والاتصال الحديثة، وتشديد العقوبات على الاستخدامات السيئة لشبكات التواصل الاجتماعي التي تلحق الضرر بالأفراد والمجتمع.
- تشجيع البحوث العلمية التي تهتم بدراسة المستجدات المصاحبة لانتشار الاعلام الجديد، للبحث عن السبل الكفيلة بالحد من مخاطر الاستخدامات السيئة لها.
- معالجة كل مصادر التهديدات والمنافذ التي يمكن أن تشكل خطرا كامنا للأمن القومي الجزائري، إذا ما تم استغلالها سلبيا في شبكات التواصل الاجتماعي. لا سيما مسألة الهوية.
- إعادة صياغة المجال العام، وتعزيز الحريات والممارسة الديمقراطية، لأن انحصار الفضاء العمومي يدفع الأفراد إلى الإقبال على الفضاء الافتراضي، الذي يمنح لهم مساحة حرية أكبر.

*** خلاصة:**

من خلال ما سبق، يمكننا القول أن التكنولوجيا والتقنيات الحديثة تكتسي أهمية بالغة، حيث تعد لبنة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، فعلى المستوى الاقتصادي، أصبح استخدام التكنولوجيات الحديثة سمة من سمات المؤسسات العصرية التي تسعى لتحسين كفاءتها وفاعليتها وإنتاجيتها بإستمرار، أما على المستوى الاجتماعي فهي أساس تحقيق مجتمع الرفاهية، باعتبارها تشكل مؤشر أساسي يمكن أن نقيس من خلاله نوعية الحياة ومستوى التقدم الحضاري في أي مجتمع. وللنهوض بالتنمية التكنولوجية في الجزائر، نجد أنفسنا أمام مسألتين هامتين هما:

– تدارك التأخر الكبير الذي تعرفه الجزائر في هذا المجال الذي يعرف تطورا سريعا يوما بعد يوم، والذي من شأنه جعل الفجوة الرقمية بينها وبين العالم المتقدم مرشحة للاتساع.

_ الاهتمام بالعنصر البشري والاستثمار فيه، وكذا السعي للانفتاح الواعي على كل ما هو إيجابي في الثقافات والحضارات الإنسانية الحديثة، والبحث في ثناياها على مكامن التطور، والارتقاء نحو الأفضل. فالسعي فقط لامتلاك واستخدام التكنولوجيا الحديثة دون أن يصاحبه تطور في الجانب ثقافي يجعلنا عرضة لمخاطر سوء استخدام هذه التكنولوجيا، ونكون أمام تخلف ثقافي وفق منظور وليام اوجبرن W.Ogburn ، حيث يرى أن التغيرات في الثقافة المادية (تكنولوجيا، مصانع، آلات، منتجات مادية....) تسير بمعدلات سريعة مقارنة بالتغيرات في الثقافة اللامادية الكيفية (الأفكار والقيم والمعايير والذهنيات)، مما يترتب عليه تخلف ثقافي.

*** المـراجــع:**

1. خالد كاظم أبو دوح مفهوم المجال العام، الأبعاد النظرية والتطبيقات، مجلة إضافات، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 15، صيف 2011،ص 146.
2. Pierre Colin: Sous-développement, identité et réalité, édition Gallimard, Paris, 1998, P228
3. رشاد غنيم: التكنولوجيا والتغير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص208.
4. الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشــعبية، اللجنــة الالكترونيــة، الجزائــر الالكترونيــة، ديســمبر 2008.
5. الجزائر ضمن آخر الدول في مجال تكنولوجيا والاتصال على الموقع:

http://www.el-hourria.com/index.php/economie/item/3534 بتاريخ 2015/11/28

6. فاروق أحمد مصطفى ومحمد عباس إبراهيم، المناهج الأنتروبولوجية وتطبيقاتها الميدانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 319.
7. فتحي التريكي، الحداثة وما بعد الحداثة، دمشق، دار الفكر، 2003، ص: 214.
8. منى عطية خزام خليل، التنمية الاجتماعية في إطار المتغيرات المحلية والعالمية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2012، ص34.
9. بن بريكة عبد الوهاب وبن تركي زينب، أثر تكنولوجيا الاعلام والاتصال في دفع عجلة التنمية، في مجلة الباحث، العدد 7 2009، ص 247.)
10. قرصنة البرامج تكلف الجزائر الملايين على الموقع:
11. http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/ بتارخ 2015/11/27.
12. جريدة الأيام الجزائرية الصادرة يوم 25 – 03 – 2012

13. Chernaouti Heli Slange, Comment lutter contre la cybercriminalité? ; revue la science,n°391,mai 2010, P26

أميرة بوالصيود (جامعة قسنطينة)

واقع التنمية في الوطن العربي بعد أحداث الربيع العربي.

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى إبراز واقع التنمية في الوطن العربي، بعد موجة من الإنتفاضات والثورات والحراك الغني الهادف إلى إسقاط التسلط بنماذجه المتعددة، والدخول في عملية انتقال إلى أنظمة ديمقراطية تتجاوز التسلط، ولو بنجاحات نسبية وإخفاقات متوقعة ومتعددة ومختلفة حسب أوضاع هذه البلدان ومستوى قدرات الجمهور والتكتلات الإجتماعية والسياسية الطامحة إلى الديمقراطية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن ارتفاع نسبة التعليم في المجتمعات العربية وبروز جيل جديد يملك مقوّمات التمرّد على المنظومات، إما لِصلته بما تتيحه شبكات المعلوماتية من تواصل مع العالم، أو لتنامي إحساسه بكيانيته الفردية الذي يوقظ وعيه بذاته وكرامته. بالإضافة إلى ما يتّصل بآثار التحوّلات الاقتصادية في العقدين الأخيرين والتبدّلات الديموغرافية التي شهدتها المنطقة العربية. مايحتم على الدول العربية اللجوء إلى استراتيجيات وبدائل لتحقيق التنمية.

الكلمات المفتاحية: التنمية، التحول الديمقراطي، وسائل الإعلام، التنمية البشرية، ثورات الربيع العربي.

Summary:

This research aims to highlight the reality of development in the Arab world, after a wave of uprisings, revolutions and mobility rich aimed to overthrow authoritarian multiple model, and engage in a process of transition to democratic systems exceed authoritarianism, Though relative successes and failures of the unexpected and the many and varied according to the situation of these countries and the level of public capabilities and conglomerates Social and political aspiring to democracy.

The study concluded that the high literacy rate in Arab societies and the emergence of a new generation has the potential of rebellion against the systems, either by allowing it relates to computer networks of communicating with the world, or to the growing sense of individual to physical integrity, who awakens consciousness itself and dignity. In addition to the connection with the effects of economic transformations in the last two decades and demographic changes witnessed by Arab region. What makes it imperative for Arab countries to resort to strategies and alternatives for development.

Key words: development, democratization, the media, human development, the Arab Spring revolutions.

مقدمة:

لم يستعمل تعبير التنمية للدلالة على الأقطار أو على مجموعات من الناس إلا بعد الحرب العالمية الثانية. فقبل ذلك الوقت كانت البلدان المتطورة تهتم فقط بالتغيرات المرسومة إمّا لتحسين إمكانيات الوصول إلى الموارد الطبيعية في البلدان النامية أو في حالات قليلة لإدخال بعض الخصائص المنهجية لعملية "التحضر" بما فيها بعض الخدمات الأساسية. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية ظهر مفهوم التنمية، وبدأت القوى الإستعمارية بقبول الحاجة إلى التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وحتى قبول حقيقة الإستقلال السياسي في الأراضي التي تحكمها. وهذا القبول كان جزئيا نتيجة لنمو الضغط من أجل التنمية والإقتصاد من مواطني هذه البلدان، ووعي الناس المتزايد في البلدان المتقدمة والنامية بإنسانيتهم المشتركة وبالفروق الهائلة في مستويات معيشتهم.

ومنذ بدأ ثورات "الربيع العربي" أو "الصحوة العربية"، تتوالى تساؤلات عن كيفية الإنطلاق لرسم خريطة طريق جديدة للمستقبل، فنموذج التنمية الذي ساد لعقود طويلة في العديد من الدول التي تشهد تغيرات وتحولات عانى كثيرا من العيوب، أولها أن النمو المحقق لم ينعكس بالإيجاب على مستويات المعيشة، بل تعمقت فجوات الدخل في كثير من الدول، وارتفعت نسب البطالة والفقر، خصوصا في المناطق الريفية، ماأدى بهذه الشعوب إلى ثورات لتغيير الوضع القائم وتحقيق التنمية المنشودة.

انطلاقا مما تقدم فإن المداخلة تبحث في الإشكالية التالية: **ماهو واقع التنمية في الوطن العربي بعد أحداث الربيع العربي خاصة في ظل الإنتشار الواسع لتكنولوجيا الإتصال والمعلومات؟.**

و للإجابة على هذه الإشكالية يتم التطرق للمحاور التالية:

المحور الأول: تعريف التنمية وأهم نظرياتها.

المحورالثاني: واقع التنمية البشرية في الوطن العربي.

المحورالثالث: التحول الديمقراطي والتنمية في العالم العربي.

المحور الرابع: وسائل الإعلام الجديدة وأحداث الربيع العربي.

المحور الخامس: آليات تحقيق التنمية في الوطن العربي.

خاتمة

المحور الأول: تعريف التنمية وأهم نظرياتها.

لقد كان أول اهتمام بموضوع التنمية، يعود إلى النشأة الأولى لعلم الإقتصاد على يد الإقتصادي الشهير "آدم سميث " في كتابه" بحوث حول طبيعة وأسباب ثروة الأمم " حيث تكلم فيه عن النمو والتطور الإقتصادي بما يشبه التنمية إضافة إلى أنه قدم جملة من العناصر الكفيلة بإحداث التنمية، تتمثل أساسا في إحداث تغيرات هيكلية، وتقدم تقني وسياسة للتراكم وسياسة اقتصادية تقوم على أساس تحقيق النشاط الإقتصادي وكان المنطلق الأساسي لعلم الاقتصاد في تلك الآونة، موجها بصورة رئيسية حول ما أسموه الباحثين بشروط التوازن الثابت، خدمة لطبقة البورجوازية الصاعدة[1]. غير أن فكرة التنمية عادت للظهور لأول مرة سنة 1944، في تقرير اللجنة الإستشارية للتعليم في بريطانيا عن التربية الجماهيرية، وتقوم الفكرة الأساسية في هذا التقرير، على أن الإهتمام بنسق المجتمع القومي يجب أن ينطلق من الإهتمام بأنساق المجتمعات المحلية، وذلك من خلال تعليم أبناء هذه المجتمعات وتنمية قدراتهم على توجيه مسار التغير الإجتماعي والإقتصادي، وتزودهم بمجموعة من المهارات اللازمة. وفي دوائر الأمم المتحدة، فقد ظهرت فكرة تنمية المجتمع لأول مرة في سنة 1950، حيث اتخذ المجلس الاجتماعي والاقتصادي في ماي قرارا باعتبار منهج المجتمع وسيلة للتقدم الإجتماعي في المجتمعات النامية والمتخلفة، وقد صدر أول تعريف لهذا المفهوم في أول دراسة منظمة سنة 1955 يذهب إلى أن عملية تنمية المجتمع هي: "العملية المصممة لخلق ظروف التقدم الإجتماعي والإقتصادي في المجتمع، عن طريق مشاركة الأهالي إيجابيا في هذه العملية وبالإعتماد الكامل على مبادرات الأهالي بقدر الإمكان"[2].

ومن بين أهم تعاريف التنمية **Development** نجد: أن التنمية هي القدرة على التوسع، كما دعى سين في كتاباته المختلفة **Sen** أنه من الأفضل أن ينظر إلى التنمية باعتبارها امتدادا لقدرات الناس، كعملية التحرر من الضروريات التي تعيق التحقيق الكامل للحريات الإنسانية. وهذا يعني تجميع تلك

[1] نبيل السمالوطي، علم إجتماع التنمية دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1996، ص 146.

[2] محي الدين صابر، التغير الحضاري وتنمية المجتمع. سرس الليان، 1962، ص 164.

القدرات، والمرافق التي يطالب بها **welfarists** أو السلع الأولية كما تدعي راولز، هي أساس لتقييم رفاه الإنسان[1]. وهناك من يرى بأن التنمية: "عي العملية التي تمكن البشر من تحقيق إمكاناتهم وبناء الثقة بالنفس، وعيش حياة الكرامة والوفاء. هي العملية التي تحرر الناس من الخوف من العوز والإستغلال. إنها حركة بعيداً عن الإضطهاد السياسي أو الإقتصادي أو الإجتماعي. من خلال التنمية، يكتسب الإستقلال السياسي المغزى الحقيقي. وهي عملية النمو وتظهر أساسا من داخل المجتمع الذي يتطور"[2]. ومن أهم الإتجاهات النظرية التي حاولت دراسة واقع التخلف في الدول النامية نجد:

أ-الإتجاه التطوري: من رواد هذا الإتجاه والت روستو، الذي قدم نظرية في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، لقد اعتبر روستو أن المجتمعات تمر أو يجب أن تمر بخمس مراحل أساسية هي: **المرحلة الأولى التي تمثل المجتمع التقليدي** الذي يتميز بانخفاض متوسط الدخل الفردي، وعدم القدرة على تطبيق التكنولوجيا، يغلب عليه الطابع الزراعي المرتبط بالنظام الإقطاعي. **ومرحلة التهيؤ للإنطلاق** وفي هذه المرحلة يشهد المجتمع عدة أمور منها: إنتشار التعليم، إقامة المشروعات، ظهور المؤسسات والبنوك، زيادة الإستثمار، نمو الصناعات الإستخراجية، وبذلك يكون المجتمع مهيئا لولوج المرحلة الثالثة وهي **مرحلة الإنطلاق** وفيها يتم القضاء على العقبات والعوائق التي تقف في طريق التنمية، وتحدث عملية الإنطلاق بحدوث ثورة سياسية تؤثر في البناء الإقتصادي والإجتماعي والثقافي. ويذهب روستو إلى أن التكنولوجيا هي العامل الحاسم في الإنطلاق. ثم تأتي **مرحلة الإتجاه نحو النضج** حيث يستطيع المجتمع أن ينتج أي شيء يرغب فيه، وتتميز هذه المرحلة بانتشار وسائل الإنتاج الحديثة. وأخيرا **مرحلة الإستهلاك الوفير** وتتميز هذه المرحلة بنمو القطاعات التي تنتج السلع الإستهلاكية مثل السيارات والثلاجات والغسالات الكهربائية وأجهزة الراديو...وتتميز هذه المرحلة بارتفاع متوسط الدخل الفردي وزيادة نسبة سكان المناطق الحضرية.

ب-الإتجاه السيكولوجي أو السلوكي: يعتقد أصحاب هذا الإتجاه أن الشخصية التي توجد في المجتمعات التقليدية هي شخصية "غير خلاّقة" وذلك بسبب التقاليد الموروثة. وأن التنمية تتطلب تشجيع العمل اليدوي

---

[1] N. Shanmugaratnam, On the Meaning of Development: An Exploration of the Capability Approach, Forum for Development Studies, 2001, p 267.

[2] Jay Aronson, « Development: Definitions and Assumptions Technology for Developing Communities", 2006, p 3.

الذي يؤذي إلى بروز الطاقات الإبداعية، ولاحظ هيجن أن القيم الدينية التي تتميز بها جماعة البروتستانت هي التي ساهمت في نشوء الرأسمالية في أوروبا، في حين أن بعض القيم والتقاليد في المجتمعات المتخلفة تتسم بالسلبية وتعيق التنمية. ويعتبر أصحاب هذا الإتجاه أن الدوافع النفسية للعمل وحب التجديد والجدية هي الأساس في التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

ج-التنمية من وجهة نظر كارل ماركس: عالج كارل ماركس التنمية من خلال الدور الذي تلعبه العوامل المادية في تطور الجانب الإجتماعي والثقافي. يعتبر ماركس أن البناء الإقتصادي هو الأساس الذي يقوم عليه البناء الفوقي الذي يتألف من النظم القانونية والسياسية. وماركس هنا يفرق بين البناء التحتي والبناء الفوقي في المجتمع. الأول يتألف من نظام الإنتاج الذي يشمل(قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج) أما البناء الفوقي فيضم الأفكار والنظريات والنظم التربوية والثقافية والقانونية والسياسية، يضاف إليها القيم والمعتقدات الدينية والخلقية[1].

المحور الثاني: واقع التنمية البشرية في الوطن العربي.

شهدت المنطقة العربية عدم استقرار كبير ومتواصل بلغ ذروته في صراعات طال أمدها في سوريا والعراق ولبنان والصومال ومصر والسودان واليمن. كما حدثت أيضا في عام 2011 انتفاضات شعبية في البحرين ومصر وليبيا وسورية وتونس. وهذا يجعلنا نطرح تساؤل: هل يمثل الربيع العربي بداية مرحلة ازدهار الديمقراطية أو انتشار التطرف والصراعات والعنف؟

وأمام صور المظاهرات والصراعات واسعة النطاق في المنطقة العربية، من المهم دراسة بعض الأسباب المحتملة التي تكمن وراء هذه الإنفجارات العنيفة.

أ-مستويات سكانية واتجاهات:

1-حجم ونمو السكان: في عام 2010، بلغ عدد سكان المنطقة العربية 357مليون نسمة، بعد أن تضاعف منذ عام 1980 (الجدول 1). ومن بين357 مليون ينتمي 231 مليون منهم، أي الثلثان، إلى البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. والبلدان اللذان يضمان أكبر عدد من السكان في المنطقة، هما

[1] فؤاد حيدر، التنمية والتخلف في العالم العربي: طروحات تنموية للتخلف، بيروت: دار الفكر العربي، 1990، ص ص 14-20.

مصر(81 مليون) والسودان (44 مليون)، وينتميان إلى البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. فمنذ عام 1980 نمت المنطقة العربية والدول التي بمرحلة انتقالية بنسبة 2.4في المئة سنويا. لكن بعد عام 2010، بدأت نسبة النمو السكاني تتباعد، حيث حققت المنطقة نموا سنويا قدره 1.8في المائة خلال 2010–2025، بينما حققت البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية نموا أعلى قدره 2.1 في المائة.

ومن ضمن البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، أكثر الزيادات السكانية بين عامي 2010 و2025 ستكون في مصر (20مليون نسمة) والعراق والسودان(17 مليون لكل منهما) واليمن(13 مليون).

2–الهيكل العمري للسكان: إن أغلبية سكان المنطقة العربية شبان تقل أعمارهم بين 15–24 سنة، ويمثل الشباب 20% من السكان في مصر وسوريا وهي بلدان في صميم الربيع العربي، كما يمثل الشباب 15% في البحرين و21% في الجزائر، و22% في ايران والأردن، والتي شهدت أيضا احتجاجات. فبين عامي 1980 و2010، وزاد عدد الشباب في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بأكثر من الضعف حيث بلغ 46 مليون نسمة، ويتوقع أن يقفز عدد الشباب إلى 58 مليون بحلول عام 2025، وفي هذه الحالة يجب إحداث 12 مليون وظيفة إضافية لتفادي ارتفاع البطالة بين الشباب إلى مستويات أعلى في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

3–الخصوبة والزواج وتنظيم الأسرة: في العقود الثلاثة الماضية، انخفض معدل الخصوبة في المنطقة العربية من 6.3 طفل لكل امرأة إلى 3.4 طفل، أي بفارق قدره 2.9 طفل لكل امرأة. ومع ذلك انخفضت الخصوبة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية فقط إلى 3.9 طفل. وبحلول 2020–2025، ستبقى البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية تتميز بخصوبة أعلى بقليل، وفي حين يتوقع أن تبلغ المنطقة العربية مستوى الإحلال، أي 2.1 طفل لكل امرأة بحلول عام 2050، لن تصل خمسة بلدان إلى هذا المستوى، إذ لن تحقق العراق وفلسطين والسودان واليمن والصومال مستوى الإحلال في الخصوبة إلا بحلول عام 2100، وهذه البلدان تعاني منذ سنوات من أزمات إقتصادية وتفتقر للإستقرار السياسي. ومن أهم التطورات على صعيد السياسات السكانية أن الحكومات العربية التي انتهجت سياسات للحد من الخصوبة آخذ في الإرتفاع، بما في ذلك البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

4–التحضر: يعيش أكثر من نصف سكان العالم حاليا في المناطق الحضرية. ومنذ عام 1980، بلغ عدد سكان الحضر أكثر من الضعف في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، إذ أنه قفز من 43 مليون نسمة

عام 1980 إلى 105 مليون في عام 2010. حيث تشهد العديد من بلدان المنطقة العربية انتقال عدد كبير من السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بحثا عن وظائف حضرية يمكن أن تكون أكثر أمانا وأفضل أجرا.

5-الهجرة الدولية: ارتفع العدد الإجمالي للمهاجرين في البلدان التسعة التي تمر بمرحلة انتقالية من حوالي 12 مليون إلى 15.4 مليون. حيث تقدر التحويلات الرسمية التي تدفقت إلى البلدان النامية في عام 2011 بمبلغ 372 مليار دولار، بزيادة قدرها 12.1% مقارنة بعام 2010. قد تكون هذه الهجرة بمثابة صمام الأمان في البلدان التي تزخر بأعداد كبيرة من الشباب. ولكن مع انحسار فرص الهجرة على نحو متزايد في المنطقة العربية وخارجها وانخفاض فرص العمل المحلية للشباب، قد تعاني البلدان التي كانت تعتمد في السابق على الهجرة من ضغوط متزايدة بفعل طفرة الشباب وارتفاع مخاطر العنف السياسي.

6-اللاجئون: يشكل اللاجئون نسبة هامة من المهاجرين الدوليين المقيمين في المنطقة العربية. حيث بلغ عدد اللاجئين أواخر عام 2011 عشرة ملايين نسمة يضاف إليهم 4.8 مليون لاجئ فلسطيني وضعوا تحت حماية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وتستقبل المنطقة العربية حوالي 1.7 مليون لاجئ معظمهم من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وتكافح البلدان المضيفة لاستيعاب التدفق المفاجئ والكبير من اللاجئين وتوفير الموارد الشحيحة أصلا. كما استقبل الإتحاد الأوروبي حوالي 16 ألف طلب لجوء للمغتربين السوريين من أوائل سنة 2011 ومنصف سنة 2012.

7-المشردون داخليا: كثيرا ما تجعل الصراعات والأزمات الأخرى تشريد أعداد كبيرة من الناس داخل الحدود الوطنية وبصفة مفاجئة، في نهاية 2011، بلغ عدد المشردين نتيجة للعنف وانتشار النزاعات أو انتهاكات حقوق الغنسان في جميع أنحاء العالم 26.4 مليون شخص. وبقيت المنطقة العربية تعاني من زيادة في نزوح السكان. يحدث أغلب النزوح الجديد في هذه المنطقة على خلفية الربيع العربي، مما أدى إلى تشريد 75 ألف شخص في ليبيا، ومايصل إلى مليوني شخص في سوريا في أوئل سنة 2012، وفي اليمن حولي 500 ألف يمني في المناطق النائية بسبب عدم الإستقرار السياسي والصراع وارتفاع أسعار المواد الغذائية وانعدام الأمن الغذائي، بالإضافة إلى عديد المشردين في العراق والسودان والصومال.

ب-الوضع الإجتماعي والإقتصادي:

1-التطورات الإقتصادية: تدهور الوضع الإقتصادي الكلي بشكل كبير خلال عام 2011، على الصعيدين العالمي والإقليمي. أدى إلى انتشار موجة الإنتفاضات التي بدأت في تونس ومصر في بداية عام 2011 ثم انتقلت إلى باقي أنحاء المنطقة العربية، حيث تحولت المظاهرات الشعبية إلى صراع عنيف. على الرغم من أن سوريا واليمن الوحيدان اللذان سجلا نموا اقتصاديا سلبيا في عام 2011. والأخطر هو تراجع أسعار البترول التي سيكون لها انعكاس سلبي على المنطقة العربية خاصة الدول الريعية[1].

2-أسواق العمل والبطالة بين الشباب: وقعت الإنتفاضات العربية في سياق ظروف معيشية متدهورة تحت حكم أنظمة استبدادية قمعية، وبعض الدول العربية لاتزال تعاني من ارتفاع معدلات الأمية بالإضافة إلى أن 55% من العرب لا يستطيعون الوصول إلى الإنترنت ويعتمدون على التلفاز كمصدر رئيسي للمعلومات. وهذا يختلف من بلد لآخر. فمثلا نجد 22% فقط من المصريين يستخدمون الأنترنت، في حين نجد نسب مرتفعة تستخدم الأنترنت في قطر والإمارات والسعودية. ومعدلات بطالة الشباب العربي من أعلى المعدلات في العالم والتي تتراوح مابين 20% و 40%، مقارنة بمعدلات البطالة في العالم التي تتراوح من 10% إلى 20%. وبعد الإنتفاضات الشعبية ارتفعت معدلات البطالة بين الشباب العربي لواحد من كل ثلاثة أشخاص دون وظيفة. وهذه الأرقام تختلف حسب المناطق، فمثلا معدلات بطالة الشباب منخفضة في معظم دول مجلس التعاون الخليجي (تصل إلى 2% في قطر)، وترتفع إلى حوالي 30% في مصر، وتصل إلى 44% في العراق. وذلك بسبب المستويات العالية من الفساد، والأنظمة الإستبدادية غير الكفأة، والقمع السياسي والإجتماعي، والمعاملة السيئة وشروط المعيشة الصعبة وبسبب ضعف أسواق العمل أو قلة ورداءة فرص العمل ووفقا لمنظمة العمل الدولية فإنه حتى عندما يحصل الشباب على وظائف، غالبا ماتكون ظروف العمل سيئة كانخفاض الأجور وقلة الحماية الإجتماعية[2].

---

[1] باري ميركن، تقرير التنمية الإنسانية العربية (الربيع العربي: التركيبة السكانية في منطقة تمر بمرحلة انتقالية)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المكتب الإقليمي للدول العربية، 2013، ص ص 8-21.

[2] Charles Harb, "Arab Youth Values and Identities: Impact of the Arab Uprisings", Mediterranean Yearbook, 2014, p p 72-73.

3-الأهداف الإنمائية للألفية: فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، تم إحراز تقدم كبير في عدد من المجالات على الصعيد العالمي، كما حققت المنطقة العربية تقدما في تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية بما في ذلك خطوات هامة في مجالي الصحة والتعليم. ومع ذلك، وقعت نكسات خطيرة وبرزت قيود تعود إلى عوامل مختلفة، منها ضعف الأداء الإقتصادي نسبيا في تسعينيات القرن العشرين وأوائل سنوات 2000 والتمويل غير الكافي للسياسات الإجتماعية وزيادة التوترات السياسية والصراعات. ولاتزال تتسم المنطقة العربية بالتفاوتات الحادة بين المناطق الفرعية المختلفة. حسب عدد كبير من تقارير الأمم المتحدة الحديثة، دول مجلس التعاون الخليجي ذات الدخل المرتفع في طريقها إلى تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية، في حين البلدان الأكثر فقرا، التي تعاني معظمها من النزاعات، بالإضافة إلى العراق وفلسطين، مازال مسارها معرقلا. وبالتالي فمن المستبعد جدا أن تتمكن من تلبية معظم الأهداف بحلول عام 2015 أو حتى بحلول عام 2020، وهناك تقارير تعتقد أن الصراعات الأخيرة في المنطقة من شأنها تأخير التنمية في البلدان العربية بما لا يقل عن خمس سنوات[1].

المحورالثالث: التحول الديمقراطي والتنمية في العالم العربي.

لقد شكلت قضية "الإنتقال أو التحول الديمقراطي" **Democratic Transition**، أو عملية "الدمقرطة"**Democratization** مبحثا رئيسيا في علم السياسة منذ منتصف القرن العشرين، وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية. ويشير مفهوم "الإنتقال أو التحول الديمقراطي" في أوسع معانيه إلى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالإنتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي. وقد مثّل عام 2011 مفصلا مهما في التاريخ السياسي المعاصر، فقد ظلت المنطقة العربية هي الأقل تغيرا في مجال التحول الديمقراطي منذ الموجة الديمقراطية الثالثة التي بدأت في عام 1989، ولكن عام 2011 مثّل نهاية لهذه الإستثنائية الديمقراطية، فمنذ ديسمبر 2010 وحتى اليوم شهدت العديد من الدول العربية خروجا شعبيا غير مسبوق للمطالبة بالإصلاحات السياسية والشفافية وحكم القانون.

ولعل التحديات السياسية والإقتصادية هي من أبرز التحديات التي تواجه التحول نحو الديمقراطية، وتتمثل التحديات السياسية في تدعيم الديمقراطية أثناء فترة التحول، ومايصاحب ذلك من

[1] باري ميركن، المرجع السابق الذكر، ص 25.

أزمات وفوضى، وبناء مؤسسات ديمقراطية تتمتع بالقبول الشعبي[1]. والمواءمة بين مشروع بناء(دولة الإستقلال) أو(دولة الثورة) وبين نزوعها الشديد إلى السيطرة والهيمنة على كل المؤسسات والمرافق العامة[2]. كما تتمثل التحديات الإقتصادية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي وتحقيق نمو اقتصادي يتسم بالعدالة والإنصاف لكافة مكونات المجتمع. ويمكن للدول أن تتخذ عدة إجراءات لمواجهة هذه التحديات من أهمها إعادة كتابة الدستور بما يتلائم وطبيعة المرحلة الجديدة، والإعداد للعملية الإنتخابية ومن بينها تخصيص مقاعد خاصة للنساء في البرلمان، وإشراك الشباب في عملية التحول الديمقراطي.

ويعتبر البعض أن تحقيق الديمقراطية يتمثل في القضاء على مؤسسات الدولة القديمة وتفكيكها تماما، والعمل على إعادة تأسيسها على أسس "ثورية جديدة"، وذلك بدءا بالقضاء، ومرورا بأجهزة الأمن، وانتهاء بالجيش. وهذا الأمر له سلبياته تفوق إيجابياته؛ فعملية تفكيك المؤسسات تؤذي إلى تدمير البنية التحتية للمؤسسات؛ وبالتالي الإنحدار إلى الفوضى؛ وعليه من الضروري الإنتباه إلى ضرورة المحافظة على تماسك منظومة المؤسسات، والبدء بشكل تدريجي في إعادة هيكلة هذه الأجهزة وإعادة تأهيل كوادرها بما يتلائم مع مرحلة التحول الديمقراطي.

إن سقوط النظم السلطوية لايعني الوصول إلى الديمقراطية، فالكثير من دول العالم أطاحت بنظم سلطوية، لكنها انحدرت إلى الحرب الأهلية، أو انضمت إلى خانة الدول المنهارة، أو استبدلت بديكتاتوريات أخرى. ويقول بول سالم في تعليقه على أحداث الثلاثاء 15 نوفمبر 2010، بأنه قد برزت في حقل علم السياسة أدبيات متعددة تخصصت في دراسة مختلف تجارب الإنتقال إلى الديمقراطية في أمريكا الشمالية والجنوبية، وأوروبا الشرقية والجنوبية، وآسيا، وإفريقيا، وحاولت أن تعثر على نقاط التشابه، وأن تستقي الدروس منها. بيد أن هذه الأدبيات أعادت التأكيد بأنه ليس ثمة تجربتين متطابقتين في عملية الإنتقال الديمقراطي، وانه لاتوجد نماذج جاهزة يمكن تصديرها من دولة إلى أخرى، فكل مجتمع يجب أن يعثر على طريقه الخاص لمواجهة التحديات السياسية، وأن يبتدع التوافقات والمؤسسات التي تلائم على نحو أفضل ظروفه الخاصة.

---

[1] هيفاء أبو غزالة وآخرون، المرأة العربية والديمقراطية، مصر: منظمة المرأة العربية، 2013، ص 86.

[2] سعيد بنسعيد العلوي وولد أباه، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي، سوريا: دار الفكر بدمشق، 2006، ص 63.

إن هذا الموضوع الخاص بعملية الإنتقال تناوله العديد من المفكرين، حيث يمكن استخلاص بعض الأفكار والملاحظات التالية من خلال ذلك: **أولا:** أن إلحاق الهزيمة بنظام سلطوي لايعني الوصول إلى الديمقراطية. فالعديد من دول العالم أطاحت بنظم سلطوية، لكنها انحدرت إلى الحرب الأهلية، أو انضمت إلى خانة الدول المنهارة، أو استبدلت بديكتاتورية أخرى، ثمة خطر من هذا النوع الآن يواجه العديد من دول الربيع العربي، فالديمقراطية لاتتحقق فقط بغياب الأنظمة السلطوية، بل تكمن في إقامة مجموعة من المؤسسات السياسية المعززة بمجتمع تعددي منفتح، ومجتمع مدني حيوي، وسلطة قضائية قوية، وإعلام حر، وعناصر أساسية أخرى.

وثانيا: يتبين من خلال الإطلاع على التجارب العالمية أنه حتى لو تمت إقامة الديمقراطية، فإن هذا لن يكون مماثلا لامتلاك القدرة على الحفاظ على هذه الديمقراطية وضمان استقرارها. إن الظروف التي تحقق الدمقرطة ليست هي نفسها التي تضمن بقاءها على المدى الطويل؛ فالديمقراطية تحتاج على الأقل إلى جيل كامل كي تستقر، ثم إنها تتطلب اهتماما وتطورا متواصلين لضمان أنها ستبقى ديناميكية وحيوية؛ فالديمقراطية ليست نهاية المطاف، بل هي عمل مستمر ومتواصل؛ وعليه يمكن القول إنه لايمكن للمجتمع أن يتحول إلى أكثر من ذلك، فتعزيز المؤسسات الديمقراطية والتنوير لأفراد المجتمع هو بداية الطريق للوصول إليها، وهذا يحتاج إلى وعي جميع أفراد المجتمع وجهودهم[1].

الشباب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفرص التنمية:

ترى لبنى الصقلي حنا **Lounba Skalli-Hanna**، التي تقود برنامج التنمية الدولية في كلية الخدمة الدولية في الجامعة الأميركية. أنه عندما يتعلق الأمر باستخدام تقنيات الأنترنت والإتصالات، هناك تردد كبير من قبل الشباب على استخدام التكنولوجيات الجديدة لعدد من الأمور مثل الحصول على المعرفة وإنشاءها وتداولها؛ وتوجيه النفس والتعلم الذاتي؛ والمواطن الصحفي هو جسر لما يحدث على أرض الواقع للمجتمع الدولي؛ ومنبر لمناقشة موضوعات محرمة مثل التحرش الجنسي للمرأة. على الرغم من هذه الإتجاهات الإيجابية، وتنظيم مشاريع للشباب في منطقة الشرق الأوسط تماشيا والتطورات الحاصلة في العالم. والطريقة الوحيدة لمسايرة هذه التطورات هي دعم الشباب من خلال تكنولوجيا

[1] هيفاء أبو غزالة وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص ص 86-89.

المعلومات والإتصالات، بحيث يمكن إستعمالها في عملية التغيير كفعاليات اجتماعية خطيرة. والإستثمار في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات كأدوات واستراتيجيات للتنمية يجب أن يكون من خلال وضع سياسة استراتيجية للشباب في دول المنطقة. وتوجيه الإستثمارات إلى: الخدمات التعليمية، والمشاركة المدنية، والأعمال التجارية والمشاريع الحرة، والمنظمات الشبانية، وإنشاء مراكز تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في المجتمع وإنشاء مراكز للتكنولوجيا في المناطق النائية.

ويرى هتون الفاسي **Hatoon Al Fassi**, وهو مؤرخ سعودي في جامعة الملك سعود في الرياض، أن الإستخدام السياسي والإجتماعي لوسائل الإعلام الاجتماعية في المملكة العربية السعودية. المدون السعودي الأول بدأ في عام 2005، الكتابة عن حياته المختلطة مع النقد للشؤون العامة. ومنذ ذلك الحين، أصبحت مسيسة بتزايد استخدام وسائل الإعلام الإجتماعي في السعودية. حيث تستخدم للحملة من أجل قيادة المرأة للسيارة، لتقديم مطالب سياسية، كمنبر للإحتجاج من قبل الشباب والنساء، الذين وجدوا ملجأ في ذلك كشكل من أشكال التعبير. المدونات أيضا مساحة للنساء والرجال ممنوعة من الكتابة في الأوراق الرسمية، وقد استخدم اليوتيوب لتطوير وتبادل الأفلام القصيرة الساخرة خلال الربيع العربي. والشباب السعودي تابع الجهات الفاعلة في الربيع العربي مباشرة، وبدأ بنسخ النموذج، لتصبح خلاقة بشروطهم. وقال الفاسي أن المملكة العربية السعودية بدأت تشهد التغيير الاجتماعي التي تحفزها التغيرات الداخلية في المجتمع السعودي مثل المستوى التعليمي المتزايد من السعوديين، ظهور نمط من التحدي التقليدي والسلطة الطائفية، وظهور أشكال غير مؤسسية قاعدية للتنظيم الذاتي حول الأفكار. في هذا الصدد، يمكن أن تكون وسائل الإعلام الإجتماعية أداة مساعدة للتنمية الإجتماعية في المملكة[1].

المحور الرابع: وسائل الإعلام الجديدة وأحداث الربيع العربي.

قد لا يختلف إثنان في أن ثورات ما اصطلح على تسميته، "الربيع العربي"، الذي جاء متأخرًا عن "ربيع براغ" المخنوق ثلاثة وأربعين عامًا، وعن "ربيع أوروبا" الزاهر إثنين وعشرين عامًا، وقد اتسَمت، إضافة الى عنصر المفاجأة، بعناصر جديدة لم تكن لتخطر ببال أحد، أو على الأقل وبكل تأكيد لم تخطر ببال الحاكم العربي المطمئِن لفائض سلطته وفعالية أجهزته القمعية والاستخبارية.

[1] Conference Report: Democratic Transition and Development in the Arab World (Program on Arab Reform and Democracy, Center on Democracy and Development and the Rule of Law, Stanford University, April 26 and 27, 2012), p 3.

من أبرز هذه العناصر استخدام تكنولوجيا المعلومات، للمرة الأولى في تاريخ الثورات، بشكل محترف وبمهنية وكفاءة عالية. حتى إن ديكتاتورًا عربيًا لم يتردد في لحظات يأسه وحَنَقه من تحميل هذه الوسائل مسؤولية إندلاع الثورات وانتشارها. فأصبحت هذه التكنولوجيا – التي وفّرها أصلا النظام نفسه – هي " حفّارة قبره" – نسخة القرن الواحد والعشرين!.

وقد شكّلت هذه التكنولوجيا رافدا فعّالا و"حاملا" موثوقًا وسهل الإستعمال لشباب الثورات، عوض الحزب والمنشور أو الدعاية السرّية أو أي من الأساليب التقليدية في الحشد

والتحريض أو التشبيك.

ونتحدث هنا تحديدًا عن استخدام الهواتف الخليوية المزوَّدة بكاميرات رقمية، وعن شبكات الاتصالات الهاتفية التي باتت ايضا قادرة على الولوج إلى شبكة الانترنت، وعن مواقع التواصل الاجتماعي المنتشرة في هذه الشبكة: يوتيوب وفليكر ودايلي موشن لتحميل الأفلام والصور؛ فايسبوك وتويتر للتشبيك والتواصل وإرسال واستقبال المعلومات والنصوص، ومواقع المدوّنات لعرض الأفكار والنقاشات وتحريض الرأي العام، إضافة بطبيعة الحال الى المحطات التليفزيونية الفضائية والمواقع الاخبارية والشخصية المنتشرة.

تكنولوجيا متطورة، بخسة الثمن نسبيًا وسهلة الإستعمال، أتاحت الفرصة لجيل شاب ومتعلّم في التعبير عن نفسه بحرّية وعفوية، ومن ثم سمحت له باختبار أفكاره على أرض الواقع، وتأطير المؤيدين والتنسيق في ما بينهم والتشارك في التحرّكات، والتحوّل من الفضاء الإفتراضي إلى "الساحة"، التي بدأت شيئا فشيئا تستقبل الوافدين إلى أن أصبحت هي الميدان.

ولم يقتصر الإختبار على الأفكار، التي سرعان ما انتشرت كالنار في الهشيم، وإنما كان اختبارًا أيضًا للتكنولوجيا نفسها بآفاق استعمالها، ومدى إمكانياتها وسرعة وفعالية استجابتها.

تبدأ الرحلة من هاتف محمول بسيط مزوّد بكاميرا رقمية يحمله "المتظاهر"، يسجّل عبرها الوقائع التي يشاهدها أو يتعرّض لها؛ يحمِّل الصور أو الأفلام على موقع يوتيوب أو فليكر ومن ثم يتشارك بها مع مواقع التواصل الإجتماعي بوصلات سهلة وسريعة. دقائق ويشاهدها العالم أجمع!.

وقد يكون أول اختبار حقيقي وعلى نطاق واسع لهذه الوسائط ذاك الذي حصل قبل أشهرٍ قليلةٍ من اندلاع النار في جسد بوعزيزي، بائع ناصية سيدي بوزيد الجوّال في العاصمة التونسية، حين اكتشف العالم بذهول قُدرة وفعالية مواقع التواصل الإجتماعي، ولا سيما تويتر وفليكر، في نقل وقائع "الثورة الخضراء" التي هبَّت، ساعات قليلة بعد إعلان نتائج الإنتخابات الرئاسية في طهران عام 2009[1]، رأينا كيف أن الشباب المتعلمين في استخدام وسائل الإعلام الجديد: الفيسبوك، تويتر، يوتيوب، وبلوق، والهواتف الخلوية التي تعتمد على الانترنت[2] إحتجوا على تزوير الإنتخابات و"إبطال وسرقة" أصوات الناخبين. حيث لجأ الغاضبون الإيرانيون حينها إلى تويتر، بعد أن شُلَّ الإعلام ومُنع الصحافيون والمراسلون من تغطية أحداث القمع الدموي، فكان نافذة الشارع الإيراني إلى العالم وإلى الإعلام الغربي الذي بدوره لم يتردد في نقل "التغريدات" مباشرة من مكان الحدث وفي بناء المواقع الإلكترونية المتخصّصة بذلك، مُطلقًا على هذه الثورة "ثورة تويتر **Twitter Revolution**" تيمّنًا بالثورة التي انطلقت قبل أشهر قليلة في مولدافيا (ربيع 2009) واستُخدم فيها تويتر أيضًا على نطاق واسع. حينها لم تتردد وزارة الخارجية الأميركية في تقديم طلب غير اعتيادي من تويتر لتأجيل برمجة صيانة الموقع حتى لا تنقطع الإدارة عن دفق أخبار الشارع الايراني التي تصل عبره. وقد دعا حينها مارك بفيفل، مستشار الأمن القومي المركزي السابق، إلى منح تويتر جائزة نوبل للسلام ذاك العام مؤكدا أنه "لولا تويتر لم يشعر شعب إيران بالقوة والثقة بالنفس للوقوف في وجه القمع والنضال من أجل الحرية والديمقراطية"[3]. حيث بعد الثورة الشعبية في تونس، كانت دول أخرى تعاني من الفوضى بسبب المعاناة من الديكتاتوريات القمعية، فمثلا في مصر وسائل الإعلام المملوكة للدولة نفت وجود أي نشاط من هذا القبيل على أرض الواقع[4]. ففي الوقت الذي غابت أجهزة الإعلام التقليدية ظهرت وسائل بديلة جديدة ما لبثت أن اكتسبت مشروعية إعلامية كبيرة وأصبحت في أماكن وأحيان كثيرة مصدرًا (شبه وحيد) للخبر وللصورة. وبسرعةٍ

---

[1] الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، الربيع العربي: ثورات الخلاص من الإستبداد دراسة حالات، بيروت: دار شرق الكتاب للنشر، 2013، ص ص 455 –457.

[2] Michael Teague, « New Media and the Arab Spring », Al Jadid Magazine, 8May, 2011, p 1.

[3] نفس المرجع، ص ص 455 –457.

[4] Walaa Ramadan, Media coverage of the Arab Spring and the new Middle East, London: Middle East Monitor, April 2014, p 4.

تحوّلت مواقع التواصل الإجتماعي من مساحات للتسلية والتعارف والإعلان إلى مواقع نشاطات سياسية نضالية تستقطب مئات وآلاف الشابات والشبان العرب المعترضين والغاضبين. وتدحرجت كرة الثلج التكنولوجية هذه سريعًا وكبُر تأثيرها من ساحة الى أخرى منذ انطلاقها الأول في شوارع طهران وحتى آخر قرية شقية منسيّة في بلادنا.

وقد يكون من الُمبكر الجزم بحجم مسؤولية هذه الوسائط في اندلاع الثورات العربية وتقييم دورها الحقيقي في ذلك. فحبرٌ كثيرٌ بدأ يسيل من باحثين وأكاديميين ومن عاملين وناشطين في حقل تكنولوجيا الإتصال والمعلومات والإعلام ومن "الثوار" أنفسهم، موافقًا أو معترضًا، متحمسًّا لإعطائها دورًا فريدًا أو مُقلّلا من أهميتها. ولكنّ المؤكَّد أنها شكَّلت علامة فارقة ومميّزة ستطبع يوميات هذه الثورات بطابع العصر الرقمي وتعطيها بُعدها الحداثي الذي خاطب العالم – للمرة الأولى – بلغة واضحة ومفهومة، فشدّ انتباهه وحشد المؤيدين وأسقط مرّة واحدة وإلى الأبد مقولات "الخصوصيات والإستثناءات العربية"، غربيًا كان مصدرها أم عربيا[1].

المحور الخامس: آليات تحقيق التنمية في الوطن العربي.

"عندما نزيل آخر أقنعة الوهم فإننا نشاهد الخطوط الهادية التالية للنظام العالمي: سيحكم أغنياء المجتمعات الثرية العالم متنافسين فيما بينهم على نصيب أوفر من الثراء والقوة وعاملين على قمع أولئك الذين يقفون في طريقهم، يساعدهم في ذلك أغنياء الأمم الجائعة الذين يعملون طوع أمرهم. أما الآخرون فمهمتهم الخدمة والمعاناة". **نعوم تشومسكي Noam chomsky**

تحتاج السياسات العربية إلى تحليل وتقييم استراتيجي شاملين قبل التخطيط لسياسات مستقبلية من شأنها تحقيق تنمية شاملة. وحسب المصطلحات المعاصرة الرائجة لابد للعالم العربي أن يخترع نفسه من جديد. وأن يحرر نفسه من القيود ويتحلى بالرؤية ويعمد إلى خلق القيادة المؤسسية التي يمكن أن تغيّر مجرى التيار. ولا يمكن لقدر قليل من التغيير القيام بهذه المهمة.

1-الإستثمار في العنصر البشري:

إن تقوية الأفراد والمجتمعات والإستثمار في التنمية البشرية هي أمور بعيدة في

[1] نفس المرجع، ص ص 457-485.

جوهرها عن السياسة الإجتماعية والإقتصادية العربية التقليدية. وتدل التجارب العالمية على أن البلدان التي تستثمر في البشر تحصل على تنمية من نوع أفضل. ومن الأمثلة على ذلك مايسمى بالنمور الآسيوية مثل كوريا وهونغ كونغ وسنغافورة وتايوان. فقد استثمرت هذه البلدان بصورة مكثفة في تعليم مواطنيها وتحسين المهارات والكفاءة الإدارية لقواها العاملة وذلك في فترة مبكرة من مسيرتها التنموية.

ويخلص ريتشاردز ووتربري إلى القول: "إن هناك ترابطا خاصا بين التنمية الإقتصادية وتنمية المهارات أو تشكيل رأس المال البشري". فعملية النمو برمتها أمر لايمكن تصوره دون تحسين للمهارات البشرية. وحسب هذا الرأي فإن التعليم والأنواع الأخرى من تكوين المهارات تمثل جوهر عملية عملية التنمية وذلك إضافة إلى جوهر التغيير التكنولوجي الذي هو أحد ضروريات النمو الإقتصادي.

2-التمكين الإقتصادي والروابط الخارجية:

تتأثر التنمية الشاملة في البلدان تأثرا عميقا باعتبارات خارجية. والرابطتان الهامتان بصفة خاصة هما العلاقات العربية البينيّة والتنافس العالمي.

أ-العلاقات العربية البينيّة:

توجد بين البلدان العربية الواحدة والعشرين عوامل مشتركة أكثر مما توجد بين غالبية التحالفات الإقليمية السياسية والإقتصادية الحالية. وأقبح الهزائم الإقتصادية للسياسة العربية العامة المعاصرة هي تفويت فرصة التكامل الإقتصادي بين هذه الدول. ولمدة عقود كان هذا المفهوم معترفا به وموضع إقرار وصياغة رسمية وحظي بالموافقة عليه في اتفاقيات كان من المفترض أن تؤذي إلى سوق عربية مشتركة. والواقع أنه لم يعد يجري شيء يذكر لتنفيذ هذه الإتفاقيات رغم الإجتماعات العديدة التي عقدت تحت رعاية جامعة الدول العربية.

حيث سيمثل هذا التكامل الإقتصادي للأقطار العربية الطريق القصير لتوسيع نطاق التجارة وتشجيع إقامة صناعات جديدة والحد من الإعتماد على الصناعات الأجنبية وتحسين الإستفادة من الموارد البشرية والرأسمالية. ومن شأن السوق الموسعة أن توفر دينامية جديدة وتسارع في التنمية الإقتصادية على أساس إقليمي تفوق وتتجاوز قدرة أي دولة بمفردها. كما أن من شأنها أن ترشّد من استخدام القطع الأجنبي بتوجيهه نحو استيراد المواد الأساسية الضرورية للإنتاجية والنمو الإقتصادي. كذلك سيوفر

للدويلات ذات رؤوس الأموال الضخمة فرصة لتحقيق وفرات الحجم الكبير في الإنتاج بل وفرصة للمنافسة على نطاق عالمي.

ب-التفاعلات العالمية:

هناك تحول عالمي هائل آخذ في التكشّف وعامل على خلق حقائق جديدة في جميع مجالات الحياة. وليست الزيادة في التجارة العالمية والإستثمارات الدولية سوى نتيجة واحدة لا غير لهذا التحول. فثمة نتيجة أخرى وهي ثورة المعلومات. وهاهو التحول التكنولوجي يعيد من جديد اختراع سوق العمل ويزيد في التنافس بين الأمم وداخل الأمم على الأفكار والمهارات ورؤوس الأموال. والعولمة تسير مدفوعة باعتماد متبادل متزايد بين اقتصادات العالم وبتكامل بين الأسواق المالية وأسواق الإتصالات.

ولن تصبح الإقتصادات العربية عوامل يعتد بها في التجارة الدولية إلا من خلال المشاركة في هذه القوى التكاملية العالمية. وسيحول التكامل الإقتصادي التوجهات الإحتكارية في الإقتصادات الصغيرة ويدخل منافسة حقيقية، الأمر الذي سيرفع كفاءة الإنتاج ونوعية المنتجات استعدادا للمنافسة العالمية التي مازالت تتكشف بالتدريج[1]. وخلق حالات توازنية بالنسبة إلى ميزان المدفوعات والموازنة العامة[2].

خاتمة:

من خلال ما سبق الإشارة إليه ، يمكن أن نستنتج مجموعة من النتائج تتمثل في: أن أسباب الحراك الشعبي في العالم العربي كثيرة ومعقدة، ولايمكن تلخيصها في سبب واحد، وبالرغم من وجود اختلافات اقتصادية وسياسية متميزة في المنطقة العربية، من الواضح أن الإتجاهات الديمغرافية زادت من صعوبة العديد من التحديات التي تواجهها المنطقة، فارتفاع معدلات النمو السكاني خلال الثمانينات والتسعينيات أدى إلى تدفق أعداد كبيرة من الشباب في القوى العاملة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية

[1] جميل جريسات، إدارة التنمية العربية في ظل السياسة اللامنهجية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1998، ص ص 268-278.

[2] سالم توفيق النجفي، إشكالية الدولة العربية المعاصرة بين التفكك والإندماج: التحديات الإقتصادية والضرورات الإجتماعية، القاهرة: روافد للنشر والتوزيع، 2011، ص 115.

في المنطقة العربية، ونتيجة لذلك يواجه العديد من الشباب ارتفاع معدلات البطالة وعدم النشاط. وليست الضغوط الديمغرافية السبب الوحيد وراء الإحتجاجات، لكنها سبب تفاقم المشاكل. وبالتالي فإن خلق فرص عمل حقيقية للشباب شرط مسبق للقضاء على الفقر، والتنمية المستدامة والسلام.

ساهمت وسائل التكنولوجيا كمواقع التواصل الإجتماعي التي وفرها توسع شبكات الأنترنت في المنطقة (وتزايد عدد مستخدميها) عنصرا حاسما جعل الإعلام بلا قيود، ومكّن المواطنين من التحاور وإنتاج المواقف السياسية سويا. وما إن بدأت الثورات حتى صارت الفوارق بين العالم الإفتراضي ومقابله الواقعي محدودة، فتحول الإفتراض نفسه إلى وسيلة تعبئة واقعية ومساحة التقاء وانتفاض تحمل كل ضروب الإبداع والتعبير عن تراكم الغضب من جهة، وعن التوق إلى الحرية والعزة من جهة ثانية.

يعد التركيز على تعديل السياسات الإقتصادية وتنظيم القطاعات المنتجة ومواجهة معدلات البطالة المرتفعة على قدر عال من الأهمية. وتطوير أسس جديدة للتعاون الإقتصادي بين الدول العربية هو تحد كبير راهنا ومستقبلا. كما أن تقديم الحوافز والسعي لجذب الإستثمارات والتركيز على الميزات التفاضلية وتأمين التنمية المتوازنة جغرافيا داخل كل بلد هي أولويات لئلا تصبح الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية بذاتها خطرا داهما في ظل المرحلة الإنتقالية على الأوضاع الأمنية التي تمر بها بلدان المنطقة.

قائمة المراجع والمصادر: أولا: باللغة العربية:

1- أبو غزالة هيفاء وآخرون، المرأة العربية والديمقراطية، مصر: منظمة المرأة العربية، 2013.

2- بنسعيد سعيد العلوي وولد أباه، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي، سوريا: دار الفكر بدمشق، 2006.

3- جريسات جميل، إدارة التنمية العربية في ظل السياسة اللامنهجية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1998.

4- حيدر فؤاد، التنمية والتخلف في العالم العربي: طروحات تنموية للتخلف، بيروت: دار الفكر العربي، 1990.

5- ميركن باري، تقرير التنمية الإنسانية العربية (الربيع العربي: التركيبة السكانية في منطقة تمر بمرحلة انتقالية)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المكتب الإقليمي للدول العربية، 2013.

6-النجفي سالم توفيق، إشكالية الدولة العربية المعاصرة بين التفكك والإندماج: التحديات الإقتصادية والضرورات الإجتماعية، القاهرة: روافد للنشر والتوزيع، 2011.

7- السمالوطي نبيل، علم إجتماع التنمية دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1996.

8- صابر محي الدين، التغير الحضاري وتنمية المجتمع. سرس الليان، 1962.

9- الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، الربيع العربي: ثورات الخلاص من الإستبداد دراسة حالات، بيروت: دار شرق الكتاب للنشر، 2013.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1- Aronson Jay, « Development: Definitions and Assumptions Technology for Developing Communities", 2006.

2- Harb Charles, "Arab Youth Values and Identities: Impact of the Arab Uprisings", Mediterranean Yearbook, 2014.

3-N. Shanmugaratnam, On the Meaning of Development: An Exploration of the Capability Approach, Forum for Development Studies, 2001.

4- Ramadan Walaa, Media coverage of the Arab Spring and the new Middle East, London: Middle East Monitor, April 2014.

5- Teague Michael, « New Media and the Arab Spring », Al Jadid Magazine, 8May, 2011.

6-Conference Report: Democratic Transition and Development in the Arab World (Program on Arab Reform and Democracy, Center on Democracy and Development and the Rule of Law, Stanford University, April 26 and 27, 2012).

الأستاذ محمد مساهل

استاذ باحث ،شعبة علوم الاعلام والاتصال، جامعة مستغانم

محور المداخلة :المجتمع الالكتروني العربي وانعكاساته على التنمية .حافز ام عائق

عنوان المداخلة :مجتمع المعلومات في السياق المغاربي قراءة في واقع التنمية السوسيواقتصادية

مقدمة :

لقد بات العالم يعيش اليوم على أعتاب مجموعة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بفضل الانتشار الكبير لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي مست جوانب كثير من حياة الانسان ، خاصة على المستوى الاقتصاي والاجتماعي ،حيث ظهرت انماط جديدة من الاتصال في الكثير من المجتمعات ،وأصبحت المعلومات هي رأسمال الذي يتصارع من أجله الافراد ،بل وأصبح يقاس تطور الأمم وتقدمها بمدى نفاذها الى استخدام التكنولوجيات الحديثة منها الأنترنيت ومختلف الأجهزة الرقمية في رسم سياساتها ومخططاتها التنموية للنهوض بمختلف القطاعات .

فالثورة الرقمية الجديدة أدت إلى تحويل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الى علاقات افتراضية ،واختزل معها مفهوم الزمان والمكان، فتحررت بذلك اسواق السلع والخدمات بفضل التسهيلات الكبير التي اتاحتها هذه الثورة في عملية التسويق ، وحتى المعلومات هي الأخرى أصبحت سلعة تباع وتشترى وبأموال باهضة ، وبذلك دخل المجتمع

في مرحلة جديدة فاصطلح عليه بمجتمع المعلومات قائم عل ركيزتي المعلومة والمعرفة التي تغذيها التكنولوجيات الحديثة للاعلام والاتصال ،ما يجدسد بشكل كبير احد مظاهر العولمة.

ففي السياق المغاربي مثلا لم تكن دول المغرب العربي على غرار الجزائر، تونس والمغرب بمنئ عن هذه التحولات العالمية فقد شهدت هي الاخرى دخول تكنولوجيا المعلومات والاتصال الى مختلف القطاعات سواءا الاجتماعية أو الاقتصادية وغيرها من القطاعات الاخرى ، وعليه سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية ان نبحث في مفهوم مجتمع المعلومات والاشكاليات المفاهمية التي طرحت على هذا المستوى ،بالاضافة الى تجليات هذا المفهوم في الجتمعات المغاربية ، لنعرج في الاخير على الدور والرهانات التنموية التي يطرحها على الصعيد السوسيواقتصادي .

مجتمع المعلومات : ،النشأة والتطور :

ظهر هذا المفهوم في الرحلى التاريخية ما بعد الصناعية ،ومنذ سنة 1948 عندما تنبأ الامريكي نوربرت فينر بحلول عهد مجتمع المعلومات مؤكدا على فكرة تبادل المعلومات كشرط أساسي لممارسة الديمقراطية .[1]

وقد تعددت الاراء حول هذا المفهوم فهناك عديد الباحثين يشيرون الى ظهوره في مطلع الستنيات على يد مارشال ماكلوهان في كتابه (مجرة غوتنبيرغ) . ويعتبر البعض الأخر ان مفهوم مجتمع المعلومات بدأفي الظهور في الخمسينيات من القرن الماضي على يد فرتز ماتشلب الذي قام بتصنيف ثلاثين صناعة وتقسيمها الى فئات أساسية وهي

الابحاث والتطوير ،التعليم ،وسائل الاتصال ،المعلومات.[2]

---

[1]- التفكير في مجتمع المعلومات ، كتاب جماعي لاشغال ملتقى دولي،معهد الصحافة وعلوم الاخبار ،تونس ،2005، ص 70

[2]- المرجع نفسه

يعود تاريخ استخدام عبارة "مجتمع المعلومات ،في الادبيات الإجتماعية العلمية ،الى نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات ،وقد تزامن ذلك مع جدالات ونقاشات حيوية حول رهان تكنولوجي ،استراتيجي ،وهو الثورة الميكروإلكترونية ،وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية على الدول المتقدمة صناعيا.[1] وقد لاحظ عالك الاجتماع فرانك وبستر (Webster)

انه على الرغم من أن المعلومات مهمة بشكل واضح في الحياة المعاصرة فإنها ليست اكثر من اي ظاهرة اخرى ،مثل السيارات والكهرباء.[2] وتشير بعض الدراسات و الابحاث بأن دانيال بال كان من اوئل المنظرين في" مجتمع المعلومات " حيث تبنى "تصورا يقوم على دمج هذا المفهوم ضمن عدتهم التنظيرية الأشمل ،وهو ما جعل تأثيرات التنظيري الأول على النقاشات والاشكاليات السوسيولوجية الكبرى تتسم عموما بالمحدودية ،وقد تم تصنيف هذه الرؤى فكريا على انها مطبوعة بالعمومية وعدم الدقة، ويعتبر المفكر الامريكي الفين توفلر ان ملامح مجتمع المعلومات بدأت عام 1956 عندما تجاوز عدد العاملين في قطاع الاعلام عدد العاملين في كل القطاعات الانتاجية الاخرى في الولايات المتحدة الامريكية.[3]

في بدايا التسعينيات من القرن الماضي وع ظهور الأنترنيت كثر الحديث بين الباحثين والمفكرين عن ميلاد ثورة رقمية وتحديات تكنولوجية جديدة ،خاصة على مستوى معالجة المعلومات ،حيث اعتبر مجموعم من الاقتصاديين " امثال كريستوفر فريمان،ولوك سوتي ،وجيوفاني دوسي الى القول أنه يمكن النظر الى الثورة الرقمية باعتبارها تؤسس لظهور انموذذ (براديغم او برادايم) تكنولوجي جديد ،وان الثورة الرقمية في رؤية هؤلاء يمكن ان

[1] - Mattelart,A.(2000),comment est nè le mythe de l'internet ? Archéologie de la " société de l'information ",le monde diplomatique ,aout ,26

- هبة مدثر محمدين احمد ،مقومات مجتمع المعلومات وتكنولوجيات الاتصالات (دراسة حالة،السودان)،رسالة ماجستير ،كلية الاداب ،جامعة -
[2] -الخرطوم ،السودان ،افريل ،2010، ص 18

[3]-التفكير في مجتمع المعلومات نفس المرجع

تكون القوة المحركة والدافعة نحو موجة جديدة من الرخاء والنمو الإقتصاديين ،واتساع دائة التوظيف التي يمكن ان تستمر لسنوات عديدة في المجتمعات المتقدة صناعيا."[1]

وترى بعض الاجتهادات المعرفية التي تبحث في في التحولات الجذرية التي يشهدها العالم، باعتبارها تمثلا أفقا وتحدي كبير للكثير من المجتمعات ،" وتحديدا مع ظهور ثلاثية مانيال كسلتلس حول عصر المعلومات ،حيث رأى البعض بأن هذه الثلاثية قد تضمنت تحليلا شاملا للأثار الاجتماعية التي احدثتها الثورة الرقمية ،وبالتالي اضفت شرعية على هذا الموضوع الدراسي ضمن حقل العلوم الاجتماعية."[2]

يعرف محمد فتحي عبد الهادي مجتمع المعلومات على انه "هو مجتمع يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ اليها واستخدامها وتقاسمها بحي يمكن الافراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل امكانياتهم في النهوض بتنميتهم المستدامة وتحسين نوعية حياتهم"[3]

ويرى ربحي مصطفى عليان أن مجتمع المعلومات هو :"ذلك المجتمع الذي يتعامل افراده ومؤسساته مع المعلومات بشكل عام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل خاص في تسيير امور حياتهم في مختلف قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والصحية والسياسية "[4].

ويكم ان نقول ايضا ان مجتمع المعلومات هو المجتمع الذي يتخذ من المعلومات الوفيرة كمورد استثماري وسلعة استرا تيجية وكمصدر للدخل القومي وكميدان وحقل لليد العاملة

[1] - Freeman,C.& Soete ,L.(1994) Work for all or mass unemployment ?London ,pinter.

[2] - Giddens,A,(1996),out of place .A review of manuel castells " the riseof the network society " the time higher .London,profile books.

[3] - هبة مدثر محمدين احمد ،نفس المرجع

[4] -محمد فتحي عبد الهادي ،مجتمع المعلومات بين النظيرية والتطبيق ،الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة ،ط 1،2007،ص 27

،وذلك باستغلال الامكانيات التكنولوجية ومخرجاتها من المعلومات بعرض تحقيق التنمية المستدامة في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها من القطاعات الاخرى .

ويكمن الإشارة الى أن مجتمع المعلومات هو الأكثر قبولا عند الباحثين من المصطلحات المرادفة والمشابهة له ،فهنام من يعبر عن ذلك بمصطح مجتمع المعرفة باعتبار أن المعلومات والمكاسب التي تتيحها التكنولوجيات الحديثة تتحول فيما بعد الى معرفة بالنسبة لأفراد المجتمع،وهنا يمكن ان نقول ان مجتمع المعرفة هو مرحلة متقدمة على مجتمع المعلومات ." فالكثافة المصطلحية في وسم الظاهرة ربما تمثل اولى تجيات هذا الغموض :مجتمع المعلومات ،مجتمع المعرفة،المجتمع المعرفي ، المجتمع الشبكي ، المجتمع ما بعد الصناعي ،المجتمع ما بعد الحداثي ،الاقتصاد المعلوماتي ،اقتصاد الشبكة الجديد،الاقتصاد الشبكي ،هذه المصطلحات ، تمثل مظلة تنظوي تحتها الكثير من الأفكار ،والتأويلات ،والسيرورات،والامتدادات العلمية في جميع الفضاءات "[1]

مجتمع المعلومات في السياق المغاربي(الواقع) :

في البداية لابد من التأكيد ان هذا السياق مأخوذ بالمعنى الجغرافي فقط ،طالما انه من الناحية العلمية لا يمكن الحديث عن كتلة مغاربية متجانسة بالمفهوم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي والمعرفي .

يظهر من خلال متابعة متأنية للواقع المغاربي ان عمليات نشر المعرفة في المنطقة المغاربية تعتريها صعوبات عديدة ،وفي مختلف المجالات ، من تنشئة وتعليم ،واعلام وترجمة من اهمها نقص الامكانيات المادية للأسر والمؤسسات ،والتضييق على حرية الولوج الى المعارف ،وكان من نتائج ذلك بروز قصور فعالية هذه المجالات عن تهيئة المناخ

[1]- لتفكير في مجتمع المعلومات نفس المرجع،ص 32

المعرفي والمجتمعي اللازمين لانتاج المعرفة[1].ويمكن التأكيد في هذا المجال ان ارقام المية الكلاسيكية تعتبر اول عائق لاستخدام التكنولوجيات الحديثة للاتصال ،ناهيك عن الأمية الالكترونية التي تجد جزءا من مبرراتها في ضعف اقتصاديات المعرفة في بلدان المنطقة وهي كلها معطيات تبين أن رهان استخدام التقنيات الحديثة للاتصال لمواجهة الفجوات المعرفية تصطدم حتما بهذا الواقع[2].

ويشير الجدول الاتي ان الواقع معقد نوعا ما في السياق المغاربي من خلال الارقام التي سنعرضها حول الانتشار الكبير لظاهرة الأمية .

جدول رقم 01: نسب الأمية الكلاسيكية في البلدان المغاربية [3]

البلد	نسبة الأمية لدى الذكور	نسبة الأمية عند الاناث
موريتانيا	48.5	68.7
المغرب	36.6	61.7
الجزائر	22.1	40.3
تونس	16.8	26.8
ليبيا	08.1	29.2

وتوضح الأرقام في هذا الجدول الخاصة بنسب الأمية في البلدان المغاربية الى الفارق الموجود في اتساع الظاهرة بين مختلف البلدان ،حيث تبقى موريتانيا والمغرب في مقدمة

[1] -Rick fantasia ,les mécanismes de reproduction de l’élite ,le monde diplomatique ,N 608 novembre 2004

[2]- ا التفكير في مجتمع المعلومات ،نفس المرجع ،ص93

[3]-Source,l’état du mande2004 .la découverte, paris ;2004

البلدان المغاربية في يأتي الدول الاخرى في ما بعد على غرار الجزائر ،تونس وليبيا ،وهو ما يعكس بالضرورة تزايد نسبة الأمية المعلوماتية وكذا قلة الاقبال على استخدام التكنولوجيات الحديثة وبنسب متفاوتة بين الدول المغاربية ما يدل على وجود عدم اهتمام بالمعلومات وبالتي عدم الاهتمام بالمعرفة ووسائل نشرها مثلما سنوضحه أيضا في الجدول التالي :

جدول رقم 02: مؤشرات خاصة بانتاج المعرفة ووسائل نشرها[1]

المؤشرات	المغرب	الجزائر	تونس
المقالات في المجلات العلمية لكل ألف شخص	02.37	01.73	03.09
الهاتف الثابت والخلوي لكل ألف شخص	05.28	04.07	04.56
اجهزة الكمبيوتر لكل ألف شخص	02.62	01.76	02.73
استخدام الانترنيت لكل ألف شخص	23.6	16	51.7

نلاحظ جليا ان نسبة الاقبال على المعرفة ضئيلة بين دول المغرب العربي ،فالكتاب مثلا لا يحصى بأهمية كبير ما يدلي بوضوع بأن المجتمعات المغربية هي مجتمعات لا تقرأ .كما ان نسبة الاقبال على وسائل نشر المعرفة والمعلومات تبقى هي الاخرى ضعيفى وبعيدة عن التطلعات وهو ما يفسر ارتفاع نسبة الامية المعلوماتية ما يؤديي الى وجود فجوة رقمية في المجتمع المغاربي .

[1] -Source: l'économie de la connaissance facteur clé du développement, quelle stratégie pour l'Algérie. Rapport du conseil national économique et social .CNES Algérie ,2004

ويمكن تبرير اسباب ذلك بالازمة التي يعاني منها الاتحاد المغربي كهيئة سياسية اقليمية والذي تأسس سنة 1989، حيث توجد فيه الكثير من الخلافات بين الدول خاصة الجزائر والمغرب والذي من شأنه ان يعرقل انتقال المعرفة والمعلومات بين الشعوب المغاربية ،والحيلولة من انتشار وسائل المعرفة كذلك .

الرهانات التنموية السوسيواقتصادية لمجتمع المعلومات في البلدان المغاربية

1-الفضاء الاتصال المغاربي المعاصر ورهانات التوجه نحو مجتمع رقمي جديد

تتأثر الفضاءات العمومية ببعضها البعض جزئيا ،وهو ما يعني ان ملامح المشهد الاتصالي المغاربي لم تتحدد بمنأى عن التحولات السياسية ،فقد اتحدت دول المنطقة المغاربية في تسيير الحقل السياسي منتهجة خطا واحدا واستراتيجية واحدة جامعة قوامها اللجوء الى سياسة "الاكراه المحتوم " والتي تم بمقتضاها تبرير بعض السياسات الاخرى كبناء الدولة الأمة ومحاربة التخلف وتحقيق التنمية ...وغيرها من الاهداف التي سطرت على المديين البعيد والقريب [1].

ونظرا لم اتاحته الوسائط الجديدة من تحولات سريعة وعميقة في المشهد الاتصالي المغاربي ،سعت حكومات المنطقة الى الى اتخاذ اجراءات وتدابير ضابطة لتنظيم ومراقبة هذه التحولات المعقدة .[2]

ففي القطاع الاعلامي مثلا "وجدت الحكومات المغاربية نفسها اما تحدي كبير يتمثل في اشكالية اخلاقيات واداب المهنة في ظل قدرات الوسائط الرقمية التي اضحت منبرا للإعلام الرسمي وغير الرسمي في نفس الوقت ، واصبح معها التحكم في التدفق الاعلامي مسألة في

[1] -Miège .B , (1990), les industrie audiovisuelles : le renforcement de la domination ,revue tiers monde ,N 114.p 543

[2]- فايزة يخلف ، الفضاءات العمومية في البلدان المغاربية ،منشورات الكراسك ،الجزائر ،2013، ص 191

غاية الصعوبة اذا لم تكن واقعا مستحيلا ،وليس غريبا ان تكون حرية التعبير وتدول المعلومات من المطالب الاساسية لكل فرد وربما هذا ما يفسره قوة الطلب الاجتماعي والشغف الجماهيري المغاربي بهذه الوسائط التكنولوجية الحديثة وبما تقترحه من خدمات واشباعات متميزة [1] ".

ويمكن القول في هذا السياق بأن تعامل دول المغرب العربي مع التقنية الاتصالية الحديثة قد عطل مجالات تلقي الرسالة والوسيلة معا وعطل معها تبلور فكر اتصالي جديد في التجليات السوسيولوجية للالة والرسالة[2] . لقد بلغ التطور التقني ذروته في السنوات الاخيرة ،ورافقته تغييرات أخرى اعطت مفهوم التلقي ابعادا جديدة أهمها : الوجود اللامادي في الزمن والمكان الذي اصبح يطلق عليه عالم مابعد الجمهور post-audience world حيث أضافت هذه التكنولوجيات تشكيلة متنوعة من العناصر المساهمة في تكوين مفهوم الجمهور لم تكن متوفرة في انظمة الاتصال السابقة[3].

ان الاشكاليات المطروحة في السياق المغاربي لا تكمن في توفير التقنيات واستيرادها ،بل تتمثل في محتولة بذل الجهد من اجل فهم الاتصال في المجتمع في بعديه الاجتماعي والثقافي ،لان التقنيات المستوردة تتحول الى سلعة تستهلك لا الى معرفة توطن والواقع الحالي كفيل بالاجابة عن هذا السؤال .

2- رهان التنمية السيوسيو اقتصادية .

تهدف التنمية المستدامة في البلدان المغاربية إلى خلق التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية من خلال ثلاثة أنظمة هي نظام حيوي للموارد، و نظام اقتصادي، و نظام اجتماعي. ويعني

---

[1] -فايزة يخلف ،نفس المرجع ،ص 192

[2] Serge ,A, le marché de l'image au Maghreb,op,cit,p.15

[3] - Dayan, D ,(2007),les mastère de la réception ,paris ,édition Gallimard ,p.304.

النظام الأول القدرة على التكيّف مع المتغيّرات الإنتاجية البيولوجية للموارد لعملية التخليق والإنتاج، لتكوين الموارد الاقتصادية بطريقة منظمة، أما النظام الاجتماعي فيعني توفير العدالة الاجتماعية لجميع فئات المجتمع. وأخيراً النظام الاقتصادي، وهو يعني القدرة على تحقيق معادلة التوازن بين الاستهلاك والإنتاج لتحقيق التنمية المنشودة التي تهدف إلى التحسن المستمر في نوعية الحياة، والقضاء على الفقر المدقع داخل المجتمع، والمشاركة العادلة في تحقيق مكاسب للجميع، و تحسين إنتاجية الفقراء، وتبنّي أنماط إنتاجية واستهلاكية مستحدثة، والانضباط في الأساليب والسلوكيات الحياتية للمجتمع، ولكن هذا لا يتأتى الا بالإستثمار في التكولوجيات الحديثة للمعلومات التي باتت من أهم الوسائل المساعدة على تحيقق التنمية بمفهومها الأوسع من طرف دول المغرب العربي [1]

سبل إنتقال البلدان المغاربية من اقتصاد المعلومات الى اقتصاد المعرفة :

رغم العقبات التي تواجه دول المغرب العربي للإندماج في الاقتصاد الجدير و كذا تنمية موارده البشرية إلا أنها يمكن ان تتجاوزها من خلال مجموعة من التوصيات أو الحلول نوجزها فيما يلي :

1- ضرورة وضع رؤية واضحة ، إضافة إلى تطوير عمل لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية المتكاملة

2- تشجيع نشر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و استدامها و ذلك عن طريق

- تحرير قطاع الاتصالات من الاحتكار [2]

3- تطوير المنظومة التعليمية و ذلك بـ :

- تشجيع استخدام التكنولوجيا و نشرها في الأوساط التربوية و الثقافية .

---

[1]- جمال سالمي ،سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة ، مقال علمي منشور بمجلة العلوم الانسانية ،جامعة بسكرة،الجزائر

[2]- نفس المرجع السابق

- المشاركة في شبكة الانترنيت من خلال إنشاء المواقع الثقافية العربية و نشر المعلومات عليها باللغة العربية و كدا اللغات العالمية.
- تأهيل المعلمين و أعضاء الهيئات التدريسية من جميع التخصصات و دلك من خلال التدريب المستمر على تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات ،بغية إحداث نقلة نوعية في ثقافة التعليم و المنهجيات التعليمية المتبعة.
- إعادة النظر في المناهج و تحديثها لتتلائم مع المتطلبات التربوية الحديثة و الوسائل التعليمية المتاحة.
- التوسع في تطبيق أساليب التعلم الذاتي ، و تشجيع الطلبة على استخدام تكنولوجيا المعومات و الاتصالات لهدا الغرض.
- جميع إنشاء مراكز المعلومات و خدمة المجتمع لا سيما في المناطق النائية زيادة النوعية المعلوماتية في أوساط مختلف فئات المجتمع
- تعزيز التعاون العربي و تشجيع المشروعات المشتركة في مجال المعلومات و التربية و التعليم والثقافة.[1]

–الإسراع في اعتماد سياسات وطنية لتعزيز مجالات العلوم و التكنولوجيا المغرب العربي و معالجة مواطن الضعف في مؤسسات التعليم العالي فيما يخص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إضافة إلى دعم مؤسسات التعليم و البحث و التطور لإنهاء حالة الترهل التي تعانيها هذه المؤسسات حتى لا تبقى لا تبقى معزولة معرفيا و تكنولوجيا.

خاتمة :

من خلال هذه الورقة البحثية المقدمة يمكننا ان نقول ان المجتمعات المغاربية لا زالت بعيدة عن نظيراتها في أروبا وأمريكا من حيث تسمية مجتمع المعلومات ،باعتبار أن استخدام هذه

[1]- نفش المرجع السابق

التكنولوجيات الحديثة الخاصة بالاتصلات والمعلومات لم يصل الى المستوى المطلوب، فالارقام تقول أن نسبة الأمية لا زالت مرتفعة ،والنفاذ الى الأنترنيت لا تزال أرقامه هي الاخرى ضعيفة، لذا فإن المفهوم الحقيقي لمجتمع المعلومات لم يتجسد بشكل كبير وواضح في السياق المغاربي.

كما تشير بعض الدراسات التي اعتمدنا عليها الى ان ضعف التنمية في بعض القطاعات ،لسيما القطاع الاجتماعي والاقتصادي ،والاسباب عديدة من تهمها عدم الاعتماد على تكنولوجيات الاتصالية الحديثة المبنية على استراتيجية الرقمنة والمعلوماتية ،وعليه فأن التنمية المستدامة تتطلب نظاما معلوماتيا واتصاليا قويا لتجسيدها على ارض الواقع عل المستويين البعيد والقريب،فاذا ما تحقق ذلك في في السياق المغاربي حينها يمكننا الحديث عن مجتمع المعلومات ،مجتمع المعرفة ،واقتصاد المعرفة .

قائمة المراجع بالغة العربية :

– التفكير في مجتمع المعلومات ، كتاب جماعي لاشغال ملتقى دولي،معهد الصحافة وعلوم الاخبار ،تونس أفريل ،2005

– جمال سالمي ،سبل اندماج الجزائر في اقتضاد المعرفة ، مقال علمي منشور بمجلة العلوم الانسانية ،جامعة بسكرة،الجزائر

فايزة يخلف ، الفضاءات العمومية في البلدان المغاربية ،منشورات الكراسك ،الجزائر ،2013

محمد فتحي عبد الهادي ،مجتمع المعلومات بين النظيرية والتطبيق ،الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة ، ،2007،

هبة مدثر محمدين احمد ،مقومات مجتمع المعلومات وتكنولوجيات الاتصالات (دراسة حالة،السوادان) ،رسالة ماجستير ،كلية الاداب ،جامعة – الخرطوم ،السودان

قائمة المراجع بالغة الفرنسية :

1 -Freeman,C.& Soete ,L.(1994) Work for all or mass unemployment ?London ,pinter.

2- Giddens,A,(1996),out of place .A review of manuel castells " the riseof the network society " the time higher .London, profile books.

3-Rick fantasia ,les mécanismes de reproduction de l'élite ,le monde diplomatique ,N 608 novembre 2004

4- Mattelart,A.(2000),comment est né le mythe de l'internet ? Archéologie de la " société de l'information ",le

monde diplomatique ,aout ,26

5-Miège .B , (1990), les industrie audiovisuelles : le renforcement de la domination ,revue tiers monde ,N 114.p 543

6-Serge ,A, le marché de l'image au Maghreb,op,cit,p.15

7-Dayan, D ,(2007),les mastère de la réception ,paris ,édition Gallimard ,p.304.

الاسم : ياسين

اللقب: بورويسة

yassinebourouissa@gmail.com

أستاذ مساعد ب في جامعة مولود معمري تيزي وزو

عنوان المداخلة : **ترشيد التنمية العربية : تحديات و إمكانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية**

يشكل الإنسان محور وهدف لكل عمليات التخطيط الاستراتيجي للتنمية والنمو داخل الدولة وعليه فإن موضوع التنمية يحوز أهمية علمية وعملية في عمليات النقاش العلمي من أجل التطور ، و تستعرض هذه الورقة العلمية مشكلة بناء وتعزيز التنمية في الوطن العربي في ظل التسارع التكنولوجي المعلوماتي و التوجه نحو الحياة الالكترونية ، وتعالج الورقة موضوع التنمية العربية من خلال البحث في تحديات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لزيادة الأمن الإنساني للفرد العربي و استعراض الإمكانيات المتاحة و البحث في سبل تطبيقها للانتفاع بها خاصة مع تزايد الاعتماد على المعلومة الالكترونية من اجل تحقيق

هدف التنمية و عليه فإن إشكالية البحث هي : إلى أي مدى يمكن الدفع بالتنمية العربية نحو الأحسن في ضل الواقع الدولي الحالي ؟

و في ظل هذه الإشكالية أسئلة فرعية :

ـ ما هو مفهوم التنمية

ـ ما هو واقع و تحديات التنمية العربية في شقيها الاقتصادي والاجتماعي

ـ ما هي إمكانات تحقيق تنمية عربية متكاملة بالاستفادة من التطور التكنولوجي العالمي

و ستتناول هذه الدراسة المحاور التالية :

1/ التنمية الرشادة (الماهية و المفهوم)

2/ إمكانات التنمية العربية (الإنسان كمحور وهدف للتنمية في ظل التطور المعلوماتي)

3/ تحديات التنمية العربية الاقتصادية والاجتماعية

1/ مفهوم التنمية و الرشادة :

أ/ مفهوم التنمية

إن مفهوم التنمية مفهوم قديم ما لبث يتطور بتطور الدراسات الاقتصادية التي تهدف بالدرجة الأولى إلى وضع أسس إستراتجية لزيادة ثروة الدولة و يمكن فهم التنمية من خلال التعبير عنها على أنها حالة أو على أنها مسار وقد برز مفهوم التنمية Développement بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

و يشتمل مفهوم التنمية على عدة مؤشرات منها متوسط الدخل الفردي ، متوسط النمو الاقتصادي ، نسبة الأمية ، حالت الوفيات ومعدل المواليد ، نسبة البطالة[1] ، وتختلف التنمية عن النمو ذلك أن اصطلاح النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن والنمو يحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي، أما التنمية فتشير الى مسار حالة التقدم والنمو.

وتوجد العديد من أنواع التنمية تركز هذه الورقة البحثية على ما يلي منها :

التنمية الاقتصادية :

لقد استخدم مفهوم التنمية في علم الاقتصاد للتدليل على عملية إحداث مجموعةٍ من التغيرات الجذرية في مجتمعٍ معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القُدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدلٍ يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قُدرة المجتمع على الاستجابة للمتطلَّبات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المُتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال[2] وبهذا فهي تعنى بالإنتاج ويتم عن طريقها زيادة الدخل القومي الحقيقي في مجموع الناتج القومي من السلع والخدمات النهائية لدولة ما خلال مدة من الزمن، بحيث يَترتب على ذلك ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل

التنمية الاجتماعية :

التنمية الاجتماعية تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الوطنية، و وتهدف إلى تطوير الخدمات التي تمس الفرد مباشرة دون الدخل الاقتصادي من خلال تحسين مستوى التعليم والحصول على الخدمات الصحية و رفع

[1]. عباس على محمد ، الأمن والتنمية دراسة حالة العراق ، مركز العراق للدراسات ، العراق 2013، ص ص 28-29

[2]. باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2003، ص140.

مستوى المعيشة والعدالة والمساواة في التوزيع بما يكفل حصول جميع افراد المجتمع على مستوى لائق من التنمية

إن ترجمة النمو القوي إلى أوضاع معيشية أفضل هو الهدف الذي يطمح إلى تحقيقه صناع السياسات في الاقتصاديات النامية، التي شهد كثير منها نموا اقتصاديا قويا في العقد الماضي لكن تظل مؤشرات الفقر وانعدام المساواة والبطالة مرتفعة بعناد في كثير من البلدان ولا تقل جودة النمو أهمية عن مستواه — بل قد تكون أكثر أهمية فالنمو المرتفع وحده لن يحسن النتائج الاجتماعية .

وهناك اتفاق متزايد على أن النمو الشامل — الذي يستفيد منه جميع أفراد المجتمع — هو عنصر مهم فيما يطلق عليه النمو الجيد والقاسم المشترك للنمو الشامل هو جودته، التي يمكن أن تعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين.

وقد بين التاريخ الاقتصادي والسياسي الحديث أن النمو المرتفع لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين النتائج الاجتماعية وبالمثل تكون النتائج الاجتماعية الجيدة التي تتحقق دون نمو سليم غير قابلة للاستمرار من خلال دراسة لـ Berg, Ostry, and Zettelmeyer, سنة 2012 [1]

فالنمو الجيد في الاقتصاديات النامية لا بد أن يشجع الغايات النهائية لأي سياسة تنمية — أي تحسين مستويات المعيشة، وخفض الفقر، وتقليل التفاوت

وتُظهر دراسات كثيرة في هذا المجال أن البلدان التي تسجل ارتفاعا دائما في النمو وتراعي الاعتبارات الاجتماعية، يرجَّح أن تعمل على تحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر بوتيرة أسرع

ومن ثم ينبغي أن يكفل النمو الجيد إدراج شرائح المجتمع الموجودة على حواف عملية النمو .فإن إعادة توزيع ثمار النمو أقل أهمية من ضمان أن يكون النمو عريض القاعدة ويؤدي إلى تحسين النتائج الاجتماعية.

و يساند عمل البنك الدولي في مجال التنمية الاجتماعية اتخاذ إجراءات لصالح الفقراء والمعرّضين للإقصاء والمعاناة من النساء والرجال لإتاحة حصولهم على الفرص بصورة متساوية، ولإسهامهم في تحقيق تقدم اجتماعي واقتصادي والمشاركة في جني ثمارها وتساعد تلبية الاحتياجات المشتركة، والتغلب على القيود، ومراعاة المصالح المختلفة في الحفاظ على التماسك ومنع وقوع الصراعات، ويساند البنك

[1]ـ . مونتفورت ملاتشيلا، ورينيه تابسوبا، وسامباويندي تابسوبا ، السعي الى الجودة النموالمرتفع وحده لن يحسن الاوضاع الاجتماعية ، مجلة التمويل والتنمية ، تصدر عن صندوق النقد الدولي ، العدد 52 الرقم ، 2 يونيو2015 ، ص 14 .

أيضا تنظيم المجتمعات المحلية وتمكينها للمطالبة بتعزيز فعالية، وكفاءة، ودرجة استجابة، وشفافية المؤسسات العامة والجهات المقدمة للخدمات في ظل الثورة التكنولوجية والمعرفية العالمية، ويساعد هذا النَهْج المجتمعات المحلية على التصدي لمجموعة متنوعة من الاتجاهات السلبية والصدمات، سواء أكانت اقتصادية أو سياسية أو بيئية ، كما يعمل مفهوم التنمية الإجتماعية لدى البنك الدولي على :

/ تقوية الصلات بين المواطنين وممثلي حكوماتهم وتشجيع إنشاء هياكل حكومية أكثر تجاوباً واضطلاعاً بالمسؤولية؛

/ تمكين المجتمعات المحلية من أسباب القوة من خلال تدعيم سيطرتها على عملية اتخاذ قرارات التنمية وعلى الموارد، لأجل الحد من الفقر[1]

ب/ مفهوم الرشادة : المفهوم– العناصر_ والمؤشرات :

يشير تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الرشادة من خلال : " الحكم الراشد هو ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تتيح للأفراد والجماعات تحقيق مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم " [2]

وبالتالي يمكن القول أن هذا المفهوم يتسم بالتطور في التسيير والتجاوب مع متطلبات المواطنين في إطار المشاركة والشفافية والمساءلة والفعالية وتعزيز روح القانون

ويمتلك الحكم الراشد أهمية كبيرة من خلال انه :

/ يساهم الحكم الراشد في تعزيز رفاه الإنسان، وتوسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وكذا حرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وخاصة الأكثر فقرا و تهميشا

[1] -http://www.albankaldawli.org/ar/results/2013/04/14/social-development-results-profile

[2] ـ قداري حرز الله، مفهوم الحكم الراشد، مجلة الفكر البرلماني، العدد 08 ، مارس 2005 ، ص82 .

/ الحكم الراشد شرط لعملية التنمية المستدامة، وذلك من خلال محاربة الفقر لأن الحكم غير السليم يمثل عاملا أساسيا في إعاقة الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية الوطنية ويعمق الحرمان والتمايز بين فئات المجتمع، إذ يولد عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

/ إن للحكم الراشد أهميته في تأمين النقاش العام حول أثر السياسات الحكومية إذ يساعد على التقليل من السياسات المنحرفة والخاطئة عبر تفعيل مبدأ المساءلة العامة للسياسيين والموظفين[1]

وبحسب هذا المفهوم فإن الحكم الراشد لا يستقيم إلا من خلال الدعامة السياسية والاقتصادية والإدارية و عليه يتميز الترشيد بمجموعة خصائص هي :

1/ الرؤية الإستراتجية : ترمز إلى النظرة التي يطمح لها القادة والشعب من وراء تحقيق الحكم الراشد والتنمية البشرية.

2/ الكفاءة والفعالية : وهي تعني توفر القدرة لدى المؤسسات في تنفيذ المشاريع، وتقديم نتائج تستجيب وحاجات المواطنين مع الإستخدام العقلاني والرشيد للموارد[2].

3/ حسن الإستجابة (الإستجابية): أي قدرة المؤسسات والعمليات على تقديم الخدمات للمنتفعين والمواطنين دون تفرقة أو إستثناء.

4/ المساءلة: أي خضوع صناع القرار في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني للمساءلة من قبل الجمهور؛أي بمعنى أنها ترمز إلى القدرة على محاسبة المسؤولين في إدارتهم للموارد العامة بهدف حماية الصالح العام.

الملاحظ أن عملية الرشادة أو الحوكمة أو الحكم الراشد تزيد فاعليتها مع الوثبة التكنولوجية واتجاه العالم نحو الحكومات الالكترونية و الادراة الالكترونية ذلك أن هذه الأخيرة تمكن من الحصول على المعلومة والوصول إلى فهم و تقييم استراتجيات الدولة من خلال توفر شروط المساءلة والشفافية بتطور وسائل الإعلام والاتصال .

---

[1]. زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية :قضايا وتطبيقات،(القاهرة :منظمة العربية للتنمية الادارية) 2003 ،ص 42.

[2] - Heuison M, Sinclair, Approvaches to Global Governance theory, (Albany: state university ofnew York press, 1999, P 44 .

وانطلاقا مما تضفيه تطبيقات الإدارة الالكترونية على الأجهزة البيروقراطية الحكومية، وخاصة منها الخدمية، ، ولذلك فهي تمثل تحولا أساسيا في مفهوم الوظيفة العامة، بحيث ترسخ قيم الخدمة العامة ويصبح جمهور المستفيدين من الخدمة محور اهتمام مؤسسات الدولة، كما يتعدى مفهومها هدف التميز في تقديم الخدمة إلى التواصل مع الجمهور بالمعلومات، وتعزيز دوره في المشاركة، والرقابة من خلال تطوير علاقات اتصال أفضل بين المواطن والدولة[1].

وعليه فالإدارة الالكترونية هي وسيلة لرفع أداء وكفاءة الحكومة وليست بديلا عنها وهي إدارة بلا ورق لأنها تستخدم الأرشيف الإلكتروني والأدلة والمفكرات الإلكترونية لأداء دورها، وهي إدارة بلا مكان وبلا زمان حيث تعمل على مدار الوقت، وهي إدارة بلا تنظيمات جامدة، فالمؤسسات الذكية تعتمد على عمال المعرفة وصناعات المعرفة، فهي رقمنة جل الأعمال والمهام الإدارية ومعالجتها إلكترونيا باستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال كأجهزة الإعلام الآلي والإنترنت وغيرهما، وهي إستراتيجية إدارية لعصر المعلومات، تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين والمؤسسات ولزبائنها مع استغلال أمثل لمصادر المعلومات المتاحة من خلال توظيف الموارد المادية والبشرية والمعنوية المتاحة في إطار إلكتروني حديث من أجل استغلال أمثل للوقت والمال والجهد وتحقيقا للمطالب المستهدفة وبالجودة المطلوبة.

2/ تحديات التنمية العربية الاقتصادية والاجتماعية:

ان المتتبع لمسار التنمية العربية يلاحظ أن هذه الأخيرة تتصف ب 3 صفات أساسية هي:

السرعة : حيث على مدار الخمسة عشر سنة الأخيرة زادت حركة التجارة العربية وتدفقات الأموال من والى البلدان العربية و الاندماج في الأسواق العالمية و معها توسع النمو والتجارة والتدفقات الرأسمالية

التباين : في خظم هذا التوسع والسرعة زادت حدة التباين بين الأفراد داخل الدولة الواحدة من خلال التميز في مستوى الدخل والرفاه

التقلبات: حيث تعاني الدول العربية من تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وذلك يعود إلى عدم بناء إستراتجية تنمية تستقل عن التبعية للمورد الحيوي من خلال بناء بنية سياسية واقتصادية واجتماعية تنافسية تستجيب لكل التغيرات التي يمكن أن تؤثر في مسار التنمية [2]

و يبرز للتنمية العربية مجموعة تحديات تتمثل في :

---

[1]- ودان بو عبد الله و مركان محمد البشير، **البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية نحو تحسين أفضل للخدمة العمومية في إطار الادارة الالكترونية، مجلة المالية والأسواق، مخبر دينامكس ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، ص ص 103-104.**

[2]- كرستين لاغارد ، **اغتنام فرصة لا تتكرر مرتين في جيل واحد** ، مؤسسة بروكينغز، واشنطن ، 2015 ص ص 1-3

الفقر والحرمان وغياب العدالة التوزيعية : و التي تعد احد المعضلات الرئيسية و السبب الرئيسي في العديد من المشكلات الأخلاقية والاجتماعية العربية و ازدياد الضغط على الأمن الغذائي[1] والصحي خاصة بالمناطق الريفية حيث تعاني اغلب المناطق الريفية في البلدان العربية من نقص امددات المياه و توفير النقل والصرف الصحي دون الحديث عن التطور الالكتروني وربطها بشبكات الانترنات مما يجعل هذا التمييز احد عوامل السخط الاجتماعي ومكبح في وجه تعميم التنمية و بهذا فإن الانتقال من الاقتصاد السياسي القائم على الريع إلى نموذج الدولة التنموية يتطلب تبني آليات المسائلة السياسية و الاجتماعية و الإدارية (الحوكمة والرشادة) التي تعزز التنمية الاستيعابية في كلا المجالين السياسي و الاقتصادي بما ينعكس إيجابا على المجال الاجتماعي [2].

تراجع اللامركزية وتفاقم الفساد و سوء التسيير: لقد أدى التعطش إلى السلطة و غياب التداول عليها في الدول العربية إلى إنشاء عقد اجتماعي يتسم بضعف المشاركة السياسية ومشروعات تنمية وطنية فاشلة وللأسف انعكس الفساد الذي اتسمت به البنى السياسية على تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي الليبرالي (رغم انه ليس بالضرورة هو ما يناسب البيئة العربية) ، مما أثر سلباً على الهياكل الاقتصادية، أما عملية صنع السياسات، فقد شابها جزئياً التدخل السياسي(الداخلي والخارجي)على حد سواء وبحث النخب السياسية والاقتصادية عن العوائد الريعية، وغياب رؤية تنموية استيعابية واضحة بعيدة المدى وأدى التطبيق السيئ لسياسات السوق الحر وسوء إدارتها إلى هدر الإمكانيات الهائلة للمنطقة العربية لإنجاز تنمية اقتصادية وحرمان غالبية المجتمع العربي من حقها في التنمية[3]

وأصبحت عوائد النمو متمركزة على نحو متزايد في أيدي النخب السياسية والاقتصادية التي استأثرت بالسيطرة على الأصول والموارد الأساسية، وترافق ذلك مع تركيز متزايد للسياسات على الاستهلاك وتوزيع العوائد الريعية الناتجة عن هذه الأصول والموارد، بدلا من الاهتمام بتعزيز الإنتاج ذي القيمة المضافة

---

[1]- تقرير **الأمن الغذائي في شمال افريقيا** ، الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية افريقيا مكتب شمال افريقيا ، الاجتماع السابع والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية اجتماع الخبراء ، في الفترة من 6 إلى 9 آذار/مارس 2012 الرباط، المغرب ، ص 23 www.uneca.org/sro

[2]- تقرير برنامج الامم المتحدة الانمائي حول تحديات التنمية في الدول العربية2011 ، نحو دولة تنموية في المنطقة العربية ، ص16

http://www.arabstates.undp.org/content/dam/rbas/report/Arab%20Human%20Development%20challenges%20report%202011.pdf

[3]- نفس المرجع ص18

العالية، الذي يوفّر فرص عمل لائق ويمكّن من تقديم الخدمات الاجتماعية على نحو منصف وبجودة عالية،وأصبح النفط السلعة الأساسية التي تشكل العمود الفقري لإنتاج المنطقة وتجارتها، واستُعملت عائداته في الاقتصاديات الغنية بالنفط لتمويل السلع والخدمات الكمالية الفاخرة.

الشكل 1 : نسبة الافراد اللذين يعيشون دون دخل 1،25 دولار و 2 دولار و 2،75 في اليوم في المنطقة العربية و باقي المناطق النامية و درجة التغير بالنسبة المؤوية

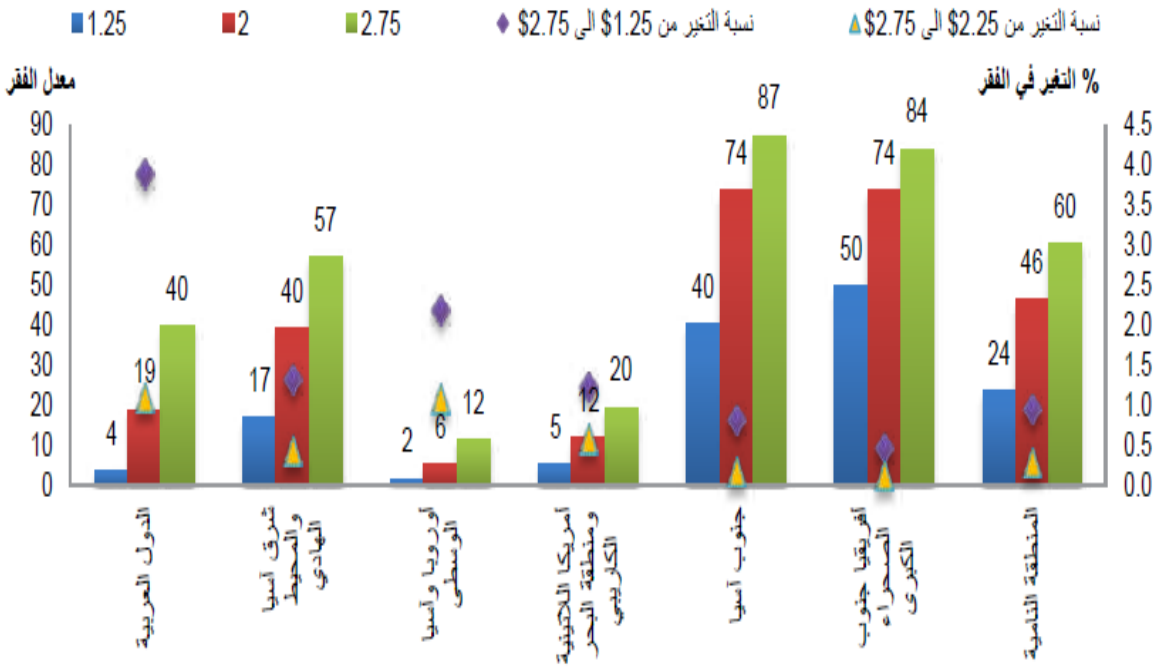

المصدر: حسابات وتقديرات المؤلفين استناداً إلى قواعد بيانات البنك الدولي POVCAL (معادل القوة الشرائية في عام 2005)، وتقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المستمدة من بيانات سجل وحدة التحليل في مسوح دخل وإنفاق واستهلاك الأسر UNSD.
ملاحظات: الدول العربية المتضمّنة هي مصر (1991 و2009) وسوريا (1997 و2007) والأردن (1997-2006)، وتونس (1990 و2000) والمغرب (1991 و2007)، واليمن (1998 و2005)، وجيبوتي (1996 و2002) وموريتانيا (1996 و2000).

نمو متقلب بتقلب سوق النفط :

جلبت عائدات النفط العربي معها ثروةً استثنائيةً في الدول المنتجة للبترول الذي يمثل نحو 90 في المائة من ميزانياتها العامة السنوية، وهذه العائدات هي التي تعزز كذلك نمو الصناعات المصاحبة لها، وفرص العمل، والدخل، والتحويلات المالية لمواطني البلدان العربية الأخرى، من هنا فإن دخل النفط يشكل قوة دفع رئيسة للأمن الاقتصادي العربي لكن سوء إدارة المورد من طرف الحكومات العربية أدى إلى بقائها في حالة تبعية للمورد الواحد و تبيعة لرهانات تقلب السوق العالمي للنفط الذي

يخضـــع للمســـاومات السياســـية و لـــيس للمنطلقـــات الإقتصـــادية وبهـــذا فـــإن انخفـــاض أســـعار الـــنفط فـــي الســـوق العالميـــة أدى إلـــى تراجـــع المـــوارد الماليـــة فـــي العديـــد مـــن الأقطـــار العربيـــة و معـــه توقفـــت حـــالات كثيـــرة مـــن مســـارات التنميـــة التـــي تحتـــاج الـــى الموارد المالية للتجسيد .

يمثل النفط الصناعة المحلية الأكثر أهمية، والأكثر إ سهامًا في الثروة الوطنية في المنطقةوما زال استخدام هذه الثروة وتوزيعها موضع نظر، وهي تُعَدُّ في بعض الأحيان نعمةً ونقمة في آن واحد وتتأكد مثل هذه التحفظات عند النظر في غياب الشفافية في الميزانيات العامة، وقصور مفهوم الحكم الرشيد في البلدان المنتجة للنفط وقد تسبب النفط كذلك في اندلاع الحروب والنزاعات المسلحة في أقطار عديدة من الوطن العربي[1].

ويشهد سوق النفط تقلبات شديدة تهدد مستقبل التنمية في العربي ففي مطلع هذا العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ارتفعت أسعار النفط لتبلغ مستوياتٍ قياسيةً، ما جعل بعض الاقتصاديات العربية يجني إيرادات لم يشهد مثيلا لها منذ سبعينات القرن العشرين .فبحسب تقديرات البنك الدولي حققت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نموًّا اقتصاديًّا يعادل 6.2 في المائة سنويًّا في الفترة ما بين العامين 2003 و 2006 ، هو الأعلى خلال ثلاثين عامًا، ويحاكي هذا المعدّل المذهل إلى حد بعيد القفزة الاستثنائية التي شهدتها عائدات النفط .فقد راوحت سلّة أسعار النفط في الاوبك ما بين 24 دولارًا و 29 دولارًا في العام2003 إلى ما بين 51 دولارًا و 66 دولارًا في العام 2006 وواصلت ارتفاعها لتصل إلى سعر غير مسبوق هو 147.2 دولارًا للبرميل في تموز/يوليو 2008 وقد ارتفعت عائدات صادرات النفط بأكثر من الضعف في الفترة الممتدة بين العامين2003و2006 لكنّ الصدمات الخارجيّة التي أصابت البلدان العربية ترتبط بالركود العالمي الراهن الذي بدأ في العام 2007 بأزمة سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة وسيترك الانكماش العالمي آثاره في البلدان العربية و قد يفضي إلى اضطراب شديد الحدة في نماذج التنمية في البلدان العربية المعتمدة على النفط بصورة رئيسة حيث تشغل هاته الأخيرة استثمارات نشيطة في البنوك الأمريكية و لا تستطيع أن تحمي نفسها من انعكاسات الأزمات الدولية كما أن الانخفاض الحاد في أسعار البترول مع نهاية سنة 2014 و سنة 2015 سيكون له بالغ التأثير في خطط واستراتجيات التنمية بما ينعكس سلبا على رفاهية الفرد العربي [2]

لا يؤدي النمو الاقتصادي في حد ذاته وإن كان ضرورياً، إلى تحول هيكلي" صحي "يحدّ من حدة الفقر أو يقلل من عدم المساواة، أو يخلق فرص عمل لائقة وتعتبر الأدبيات المختلفة مع التجربة

---

[1]- تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2009، المكتب الاقيلمي للدول العربية ، كركي للنشر بيروت ، لبنان 2009، ص101

[2]- تقرير التمية العربية للعام 2009 ، نفس المرجع ، ص 103

التاريخية للدول المتقدمة المتعلقة بالتحول الهيكلي أن اقتصاداً ما قد شهد تحولاً هيكليّاً، إذا ما توافق أداء القطاعات الاقتصادية

على النحو المبين أدناه:

1.انخفاض حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بمرور الوقت كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد.

2.زيادة حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بمرور الوقت، بحيث تصل إلى حدها الأقصى عندما يبلغ الدخل الحقيقي للفرد حوالي13500

دولار(بالأسعار الثابتة لعام) 2005 ، وهي النقطة التي تدخل الدول عندها في مرحلة ما بعد الصناعة

3.زيادة حصة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بمرور الوقت، حيث تصل إلى الحد الأقصى عندما يصل الدخل الحقيقي للفرد إلى حوالي9500

دولار بالأسعار الثابتة لعام2005

4.زيادة حصة الصناعة التحويلية بمرور الوقت دون الوصول بالضرورة إلى نقطة تحول من حيث الدخل الحقيقي للفرد؛ وأخيراً

5.زيادة حصة العمالة في الصناعة التحويلية من مجموع العمالة بمرور الوقت

و بهذا فإن عمليات التحول الهيكلي تترافق عادة مع زيادات مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، وهو ما يؤدي إلى استبعاد الدول التي أخفقت في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لسكانها المقيمين والحال أن التقلب الشديد نسبيّاً يمثل أحد السمات الرئيسية لعملية النمو العربية.[1]

•**التضخم السكاني غير الرشيد** :وعدم وجود مواءمة بين النمو السكاني والموارد الطبيعية المتوفرة لتلبية الاحتياجات[2] المتزايدة للسكان في العديد من الدول العربية فلقد أدي النمو السكاني في تلك الدول إلي تزايد الطلب على الموارد البيئية والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية كما عملت الزيادة السكانية على نمو ظاهرة التوسع الحضري، واستمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية، وانتشار ظاهرة السكن غير اللائق، والتوسع العمراني العشوائي، بالإضافة إلى تزايد عدد الفقراء والعاطلين وتدهور

[1]- مجموعة مؤلفيين من خبراء صندوق النقد الدولي ، الافاق الاقتصادية والتحديات على صعيد السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي، الاجتماع السنوي لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية 05 اوكتوبر 2013، الرياض ، ص ص: 8-11 .

[2]- سمر خيري مرسي غانم، معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي دراسة تحليلية بالتطبيق علي جمهورية مصر العربية، http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2013/09.pdf

الأحوال المعيشية في كافة أرجاء الدولة بشكل عام، وفي المناطق العشوائية والتي تفتقر إلى وجود الخدمات الأساسية، بشكل خاص فضلا عن ذلك فقد أدت الضغوط السكانية إلى تدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية، مما يؤدي إلى نضوب الموارد الطبيعية الأساسية

ضعف حجم التكامل والتبادل التجاري البيني والاستثمارات والشراكات الفعالة بين الدول العربية يعد عائقًا كبيرًا أمام تحقيق التنمية المستدامة في تلك الدول.

ضعف مستوى فعالية الأنظمة التعليمية والبحثية :وقصورها عن مسايرة التقدم العلمي والتقني في العالم ومستلزمات تحقيق التنمية المستدامة ونقل التكنولوجيا لبلدان العالم العربي، بالإضافة إلى مشكلة كبرى تعاني

البطالة و الهجرة :

ثمة علاقة متعددة الوجوه بين الهجرة وأمن الإنسان، تتجلى في كل مراحل عملية الهجرة كما في نتائجها فمنذ بداية التفكير في اتخاذ القرار بالهجرة تكون المدركات عن غياب أمن الإنسان هي الحوافز التي تدفع العاملين إلى مغادرة وطنهم الأصلي سعيًا وراء فرصة عمل ودخل أفضل، وتتمحور عوامل الدفع المؤثرة هذه أساسا حول البطالة و ضيق مجالات الاستخدام، والفقر.

و يمثل هذا الشكل منحنى بياني يمثل نسبة البطالة ونسبة الشباب البطال في المنطقة العربية والتي تعد كفاءات مهدورة

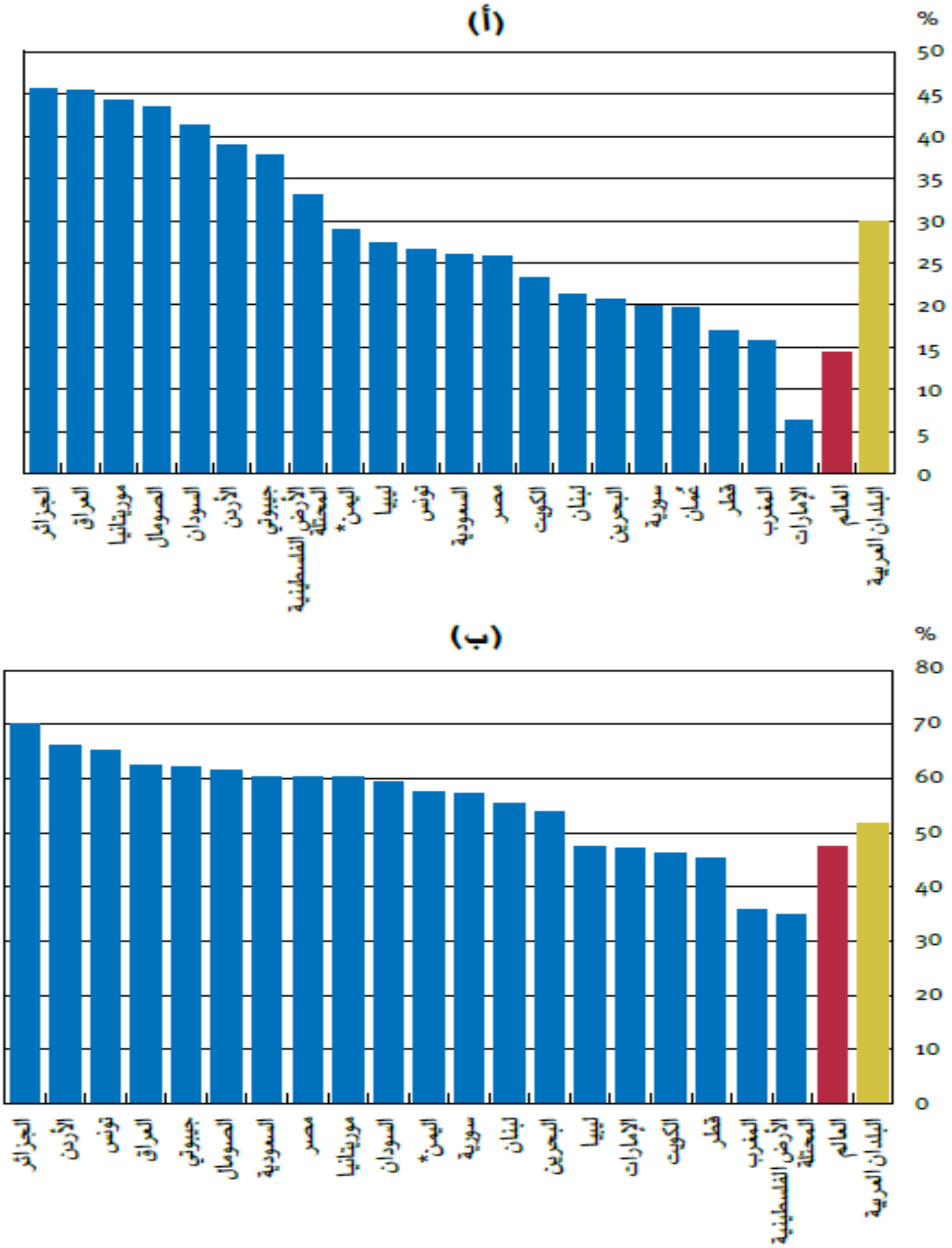

المصدر: منظمة العمل العربية 2008.

* تستند بيانات البطالة عن اليمن هنا إلى تقرير صدر أخيرًا عن البنك الدولي وصندوق العمل الاجتماعي 2009.

3/ إمكانات التنمية العربية :

في هذا المحور سنتناول ابرز العوامل التي تمثل امكانية للنهوض و الدفع بالتنمية انطلاقا مما نعرفه من الموارد الموجودة في الدول العربية سواء الموارد الطبيعية المختلفة من موقع جغرافي ممتاز و موارد كثيرة وقدرة بشرية و شبابية و لذلك سنتناول بالتحليل اهم نقاط الترشيد لتحسين النمو والتنمية في البلدان العربية.

كيف استطاعت بلدان كثيرة في الجنوب تحويل آفاق التنميةنحول الافضل ؟ يُلاحظ أن معظم هذه البلدان التقت على ثلاثة محركات هامة للتنمية هي : **الدولة الإنمائية الفاعلة، واختراق الأسواق العالمية ، حوكمة السياسات الاجتماعية،** وهذه المحركات لا تستمدّ من تصوّرات نظرية حول كيفية تفعيل عملية التنمية لكنها كانت ثمرة التحوّل الملموس في التجارب الإنمائية في بلدان كثيرة والواقع أن هذه البلدان كثيرًا ما تخلّت عن النُهج المحدّدة مسبقًا وإملاءات النهج المتّبعة، ونأت بنفسها عن الوصفات العمومية المفروضة من مصدر واحد.

1/ الدولة الإنمائية الفاعلة :

تتولّى الدولة الفاعلة و المسؤولة وضع السياسات للقطاعين العام والخاص، مستندة إلى رؤية استراتجية ومعايير مشتركة، وقوانين ومؤسسات تبني الثقة والتماسك للمستقبل .ويتطلب تحقيق التحوّل بخطى ثابتة من العمل على وضع نهج منسّق ومتوازن للتنمية . ووضع سياسات مختلفة تتناول ما تواجهه من تحديات تنظيم السوق، وتشجيع الصادرات، والتنمية الصناعية، والتقدّم التكنولوجي .ومن الضروري التركيز على الإنسان كأداة وهدف في تحديد الأولويات وتأمين الفرص مع الحرص على حماية الأفراد من مخاطر التراجع، فباستطاعة الحكومات أن تدعم القطاعات التي لم تكن لتنهض بدون هذا الدعم في ظل العوائق الموجودة في الأسواق، حسب الميزة النسبية لها فالدول العربية غير النفطية لا تقف مكتوفة الأيدي لان النفط لا يوجد لديها وبذلك يمكنها الاستثمار في المجال الزراعي و السياحي و الدول النفطية يجب عليها التوجه نحو الصناعات الإنتاجية ذات قيمة إضافية وليس الاستخراجية التحويلية فقط .

لذلك، من الضروري أن تأخذ الدول منحى عمليًا وتعمد إلى اختبار مجموعة من النُهج قبل أن تقرر إتباع نهج معيّن، ومن النماذج البارزة في هذا السياق تركيز الدولة التي ترعى الإنسان على توسيع نطاق الخدمات الاجتماعية الأساسية فالاستثمار في إمكانات البشر، من خلال الصحة والتعليم وغيرهما من الخدمات العامة، ليس ملحقًا بعملية النمو بل هو جزء أصيل منها والزيادة السريعة في فرص العمل اللائق هي عنصر أساسي من عناصر النمو، لكنها أيضًا ركيزة هامة من ركائز التنمية البشرية[1].

---

[1]- تقرير التنمية البشرية 2013، نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، Lowe-Martin، كندا ، 2013، ص ص 5-6 http://hdr.undp.org

2/ اختراق الاسواق العالمية :

تؤدي الأسواق العالمية دورًا هامًا في تحفيز التقدّم، ولهذا وجب على الدول العربية خوض التجارة الخارجية في الأسواق العالمية من خلال استيراد التكنولوجيا و تصدير ما تنتجه وليس فقط تصدير المستخرجات النفطية والمعادن ، ويبقى الأهم هو شروط التعامل مع هذه الأسواق، إذ تبقى العائدات المحققة منها محدودة ما لم يكن أساسها الاستثمار في الأفراد .فالنجاح ليس نتيجة لانفتاح مفاجئ على الأسواق، بقدر ما هو ثمرة اندماج تدريجي في الاقتصاد العالمي يجري على مراحل، ويرافقه استثمار في الأفراد والمؤسسات والبنية التحتية حسب الظروف المحلية .وقد نجحت الاقتصادات الصغيرة في التركيز على المنتجات التي تتميز بها، لكنّ هذا النجاح كثيرًا ما يكون ثمرة أعوام من الدعم تقدّمه الدولة للكفاءات المتوفرة أو لخلق مؤهلات جديدة

وبهذا فإن الدول العربية هي الأقدر على قيادة مسيرتها التنموية ومن الشروط المسبقة في هذا الصدد أن تتوافر الأساسيات الصحيحة، ويعني ذلك تنفيذ سياسات اقتصادية كلية سليمة—بما في ذلك احتواء التضخم، ودورات الانتعاش والكساد، والدين العام أما المؤسسات القوية فتعزز الثقة والرؤية الاستشرافية بما يدعم تنفيذ السياسات والاستثمار الخاص ومع وجود هذه الأساسيات، يجب أن تتخذ البلدان العربية خطوات إضافية لدعم التنمية ومن الأولويات في هذا الصدد تحصيل الإيرادات ومع ضرورة المرونة الضريبية بين البلدان، ينبغي أن تتسم الضرائب بالبساطة واتساع القاعدة والإدارة الفعالة، وفي هذا السياق تمثل شفافية التسيير عنصرا هاما فبعد تحصيل الإيرادات يتعين استخدامها بكفاءة وفعالية لتحقيق التنمية كما يجب أن تدعمها إدارة مالية عامة قوية[1]

ويجب على الدول العربية لإحداث تنمية سليمة الابتعاد قدر الإمكان عن تتبع كل وصفات صندوق النقد الدولي الذي يركز في كثير من تحليلاته ووصفاته على الزامية إعطاء الدول النامية اكبر قدر من التخطيط للقطاع الخاص و ضرورة مساواة الرجل و المرأة و الاعتماد على الدعم الدولي للانطلاق في طريق التنمية في حين يطالب الدول النامية بمزيد من الاستدانة ويحملها مسؤولية التدهورات الحاصلة في البيئة من خلال الزعم بان أسعار الوقود المنخفضة هي سبب ارتفاع التلوث متناسيا دور امبراطوريات التصنيع الدولية في تلويث المحيطات و الطبيعة .

حوكمة السياسات الاجتماعية :

لا يجب أن ترتكز التنمية في البلدان العربية على البنية التحتية فقط بل تمتد حتى للتعليم والصحة ويجب أن يكون الهدف خلق علاقة من التآزر بين النمو والسياسة الاجتماعية، فالبلدان التي لا تعاني من فوارق

---

[1]- كرستين لاغارد ، الطريق الى التنمية ، مجلة التمويل والتنمية مجلة تصدر عن صندوق النقد الدولي ، العدد 52، رقم 02 ، يونيو 2015 ، ص ص 22-23 .

كبيرة في الدخل تستفيد من النمو بفعالية في الحد من الفقر أكثر من البلدان التي تشهد فوارق كبيرة . وتحقيق المساواة بين المجموعات الدينية والإثنية والعرقية المختلفة يسهم أيضًا في القضاء على الكثير من أسباب الصراعات الاجتماعية، ويسهم التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والتمكين القانوني والتنظيم الاجتماعي في تمكين الأفراد من المشاركة في النمو، والتوازن بين القطاعات ولاسيما الاعتناء بالقطاع الريفي والسرعة في زيادة فرص العمل وطبيعتها، كل هذه من العوامل الأساسية في تحديد مدى مساهمة النمو في توزيع الدخل غير أن الأدوات الأساسية للسياسة الاجتماعية قد لا تنجح في تمكين المجموعات المحرومة، فينتفض الفقراء للتعبير عن همومهم، بينما لا تضمن الحكومات دائمًا وصول الخدمات إلى كل فرد فالسياسة الاجتماعية يجب أن تكون سياسة شاملة للجميع، لأن عدم التمييز والتساوي في المعاملة من أهم عوامل الاستقرار السياسي والاجتماعي، ويستلزم ذلك تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع لأنّ هذه الخدمات هي أساس للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، إذ تؤدي إلى تكوين قوى عاملة تتمتع بالصحة الجيدة وبالتحصيل العلمي، فمسؤولية الدولة هي ضمان حصول كل مواطن على المقوّمات الأساسية للتنمية البشرية ، أيّ خطة للتحوّل في التنمية تهدف إلى تحقيق جودة التنمية البشرية، يجب أن تكون خطة متعددة الأوجه تُعنى بتوسيع إمكانات الأفراد من خلال تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية وتعميمها على الجميع، والتحوّل في التنمية يتطلّب تحسين أداء أجهزة الدولة والمؤسسات الاجتماعية وتمكينها من تحقيق نمو عادل تعمّ فوائده الجميع والهدف من التحوّل هو الحد من القيود البيروقراطية والاجتماعية التي تحول دون الارتقاء في النشاط الاقتصادي والحراك الاجتماعي ولتحقيق التحوّل، لا بدّ من أن تكون القيادة خاضعة للمساءلة[1].

[1]- تقرير التنمية البشرية 2013 ، ص ص 7-8

الاسم واللقب : نو ا رلدين دحمار – سوسن سكي
التخصص :علوم الإعلام والاتصال
الرتبة العلمية :أستاذ مساعد أ
المؤسسة : جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس – جامعة محمد لمين دباغين – سطيف
البريد الالكترونيnoureddine.34@hotmail.com

عنوان المداخلة: رؤية مستقبلية مقترحة لتفعيل أداء المجتمعات الالكترونية في الوطن العربي. د ا رسة في الواقع والمعوقات

مقدمة:

تسعى الكثير من الدول الى الاجتهاد في اتخاذ جميع التدابير والاجراءات التي من شأنها تمكين مجتمعاتها من تحقيق تنمية مستدامة في ظل الثورة المعرفية والتكنولوجية، التي اصبحت تستحوذ على الحصة الاكبر في عملية الانتاج، وتحدد فيه القدرات التنافسية، إذ يمكن تسخير الإمكانات اللامتناهية التي توفرها تقنية المعلومات من أجل إحلال تنمية مستدامة اقتصادية واجتماعية وبيئية، تساعد على التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية .

حيث فرض التطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات الى احداث تحولات جذرية في المجتمعات المعاصرة ، حتى اصبح يطلق عليها" مجتمع المعلومات " ، و يُستخدم هذا المصطلح للتعبير عن ذلك المجتمع الذي تعتبر فيه المعلومة الشيء الجوهري والأساسي ، والذي تقوم عليه مختلف الأنشطة والميادين، حيث شهدت الإنسانية من قبل تكنولوجيا الصيد ثم تكنولوجيا الزراعة، وبعدها تكنولوجيا المعلومات ، التي رسمت الملامح الأولى لمجتمع المعلومات، نتيجة التحولات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية المرتبطة بالتطور السريع والاستخدام الواسع للمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات .

وقد احدثت هذه الثورة نقلة هائلة في حياة الانسان وغيرت الكثير من مفاهيمه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وبدأ يأخذ هذا المجتمع مكان المجتمع الصناعي تدريجيا ،والذي يعمل افراده في المعلومات وليس في إنتاج السلع والبضائع، فهو المجتمع الذي يعتمد علي استخدام المعلومات في جميع أوجه الحياة، فقد غير عصر المعلومات الكثير من أنماط التفاعلات في الحياة الإنسانية ، وأصبح هناك صعوبة بالغة في التحكم في متابعة هذا الكم المتزايد من المعلومات ، حيث اتسع المجال الذي تعمل فيه المعلومات حتي شملت مجالات النشاط والتفاعل الإنساني، فالمجتمع المعلوماتي ليس فقط وسيلة اتصال، إنما الأمر أبعد من ذلك وهو إمكانية التفاعل الحقيقي والإيجابي . فالمجتمع المعلوماتي له أبعاد مختلفة ومتشابكة.

أهمية الموضوع:

اصبح من الضروري على الدول العربية وخاصة الجزائر التحول نحو الثروة الحقيقية في مجال التنمية وهي الثروة المعرفية، وذلك بالنظر الى الدور المتعاظم للعلم والتكنولوجيا في تنمية المجتمعات وتطويرها، وفي ظل متطلبات التنمية المستدامة والمتمثلة خصوصا في:

خفض استهلاك الطاقة والموارد، والسعي نحو رفع المستوى المعيشي والحد من الفقر وتحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية. وبالتالي الدخول في تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الاجيال الحاضرة دون الاخلال بقدرة الاجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها .

وهكذا فان المعادلة التنموية لا تعتمد على وفرة الموارد الطبيعية وحدها ولا على وفرة الموارد المادية وحدها، بل تعتمد ايضا على المعرفة، فالمعلومة في المجتمع المعلوماتي هي السلعة أو الخدمة الرئيسية والمصدر الأساسي للقيمة المضافة وخلق فرص العمل وترشيد الاقتصاد، وهذا يعني أن المجتمع الذي ينتج المعلومة ويستعملها في مختلف شرايين اقتصاده ونشاطاته المختلفة هو المجتمع الذي يستطيع أن ينافس ويفرض نفسه، فأصبحت الميادين المتعلقة بصناعة المعلومات تدر أرباحاً و تحقق تقدما أكثر من قطاعي الصناعة و الزراعة ، بل حتى هذين القطاعين قد أصبحا يقومان في معظم الأحيان على

المعارف و المعلومات الناتجة عن البحوث و الدراسات المختلفة وذلك من خلال التحول من اقتصاد ندرة الى اقتصاد وفرة، واسهام عامل تكنولوجيا الاعلام والاتصال وعولمة الاقتصاد .

و نتيجة لأهمية السعي الى بناء مجتمع المعرفة في العالم العربي وخصوصا الجزائر في إطار التنمية المستدامة، نطرح الاشكالية البحثية التالية :

ما هو دور تكنولوجيا المعلومات في بناء مجتمع المعرفة في إطار التنمية المستدامة في العالم العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة؟

ولمعالجة هذه الاشكالية الرئيسية توجب طرح الاسئلة الفرعية التالية:

- هل يمكن اعتبار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نموذجا جديدا للتنمية المستدامة؟
- ماهو واقع مجتمع المعلومات في العالم العربي والجزائر خصوصا؟
- ماهي الجهود العربية المبذولة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة؟
- ماهو واقع وآفاق مجتمع المعلومات في الجزائر؟

المحور الاول : إطار نظري و مفاهيمي للدراسة.

تم استخدام مجموعة من المفاهيم الأساسية في هذه الدراسة التي تحتاج إلى مزيد من الضبط والتدقيق حتى يتبين المقصود منها ،وهذا يعود إما لغموضها أو لكثرة استعمالها، ومن بين هذه المفاهيم نجد :

مفاهيم التنمية المستدامة:

تعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي لا تلوث البيئة ولا تستنزف مواردها الطبيعية وتقوم على دعم المشاركة الشعبية في جميع مراحل التنمية وتساوي بين كل الاجيال في حق الاستفادة من الموارد الطبيعية.

وانجاز التنمية المستدامة يتطلب الفصل بين عنصرين إثنين، إما تقليص حجم طلب المجتمع على موارد الارض، او زيادة حجم الموارد من مصدر آخر غير الارض، وهي في الواقع عملية معقدة يتوقف عليها تحديد ماهية عملية التنمية المستدامة[1].

والعالم اليوم يسعى الى وضع الخطط والاستراتيجيات التي تساهم في ديمومة الحياة على كوكب الارض، حيث اصبح ينظر الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كإحدى الوسائل التي يمكن ان يكون لها دور محوري في ضمان مستقبل مستدام.

وهناك تعاريف عديدة للتنمية المستدامة سنأخذ بأهمها :

- تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة: جاء في تقريرها "مستقبلنا المشترك" ان هناك حاجة الى سبيل جديد الى للتنمية، سبيل يستديم التقدم البشري ليس في مجرد أماكن محدودة، او لبضع سنوات قليلة، بل للكرة الارضية بأسرها وصولا الى المستقبل البعيد" فالتنمية المستدامة حسب تعريف اللجنة هو العمل على تلبية احتياجات الجيل الحالي دون تدمير قدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها[2].
- تعريف منظمة الامم المتحدة: عرفت الامم المتحدة التنمية المستدامة لاول مرة في مؤتمرها للبيئة والتنمية الذي عقد في ريو ديجانيرو عام 1992م في المبدأ الثالث بأنها" ضرورة إنجاز الحق في التنمية" بحيث يتحقق أعلى نمو متساوي الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل. وأشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر الى أنه:" لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي ان تمثل الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها"[3].

---

[1]. صبرينة بويحياوي، المعالم الاساسية لمجتمع المعرفة في ظل التنمية المستدامة، مجلة الفكر، ع 11،ص 523.

[2]. بوهزة محمد وبن سديرة عامر ،الاستثمار الاجنبي المباشر كاستراتيجية للتنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"،بتاريخ 7و8 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بسطيف ،ص298.

[3]. بوعشة مبارك، التنمية المستدامة – مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم ، المؤتمر العلمي الدولي "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، بتاريخ 7و8 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بسطيف ،ص 53.

وتسعى التنمية المستدامة الى تحقيق جملة من الاهداف الأساسية تتمثل في [1]:

– تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للمواد لأنها محدودة ودون استنزافها او تدميرها.

– تحسين نوعية الحياة في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا، من أجل حياة أفضل للسكان .

– الحفاظ على البيئة الطبيعية، وبناء علاقة بين البيئة والاقتصاد والانسان على أساس التكامل والانسجام .

– زيادة وعي السكان بالمشكلات البيئية، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد الحلول المناسبة لها.

– ربط التكنولوجيا بأهداف المجتمع ، وتوظيفها وفق ما يخدم هذه الأهداف.

– احداث تغيير مستمر في حاجات وأولويات المجتمع، وبطريقة تلائم امكاناته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.

تعريف مجتمع المعلومات:

يستخدم مصطلح "مجتمع المعلومات " من جانب الصحفيين والسياسيين والأكاديميين وغيرهم بمعان متعددة. وربما كان المصطلح مرتبط في أذهان الناس في الشبكة العنكبوتية (www) وبالاقتصاد الإلكتروني وبالتعلم عن بعد وبالألعاب الإلكترونية وبغير ذلك مما يرتبط بالحوسبة.

يأتي مجتمع المعلومات بعد مراحل متعددة مر بها التاريخ الإنساني، وتميزت كل مرحلة بخصائص ومميزات، حيث شهدت الإنسانية من قبل، تكنولوجيا الصيد ثم تكنولوجيا الزراعة، وبعدها تكنولوجيا المعلومات، التي رسمت الملامح الأولى لمجتمع المعلومات، هذا الأخير تميز "بالتركيز على العمليات التي تعالج فيها المعلومات، والمادة الخام الأساسية به هي المعلومة، التي يتم استثمارها بحيث تولد المعرفة، معرفة جديدة. وهذا عكس المواد الأساسية في المجتمعات الأخرى، حيث تنضب بسبب الاستهلاك، أما في مجتمع المعلومات فالمعلومات تولد معلومات، مما يجعل مصادر المجتمع المعلوماتي

[1]. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ، دار المريخ، الرياض، 2006، ص 447.

متجددة ولا تنضب"[1] الأمر الذي يفسر أهمية المعلومات، ومكانتها كأهم مادة أولية على الإطلاق وهوما يجعل المجتمع الجديد يعتمد في تطوره بصورة أساسية على هذا المورد ، وشبكات الاتصال والحواسيب، ويتميز بوجود سلع وخدمات معلوماتية لم تكن موجودة من قبل، إلى جانب اعتماده بصفة أساسية على التكنولوجيا الفكرية"[2] أي تعظيم شأن الفكر والعقل الإنساني بالحواسيب، والاتصال والذكاء الاصطناعي ونظم الخبرة.

ويقصد أيضا بمجتمع المعلومات جميع الأنشطة، والتدابير، والممارسات المرتبطة بالمعلومات، إنتاجا، ونشرا، وتنظيما، واستثمارا، ويشمل إنتاج المعلومات، أنشطة البحث والجهود الإبداعية والتأليف الموجه لخدمة الأهداف التعليمية والتثقيفية[3]. كما أعتبر العديد من الباحثين مجتمع المعلومات كوسط اجتماعي أفضل للمعلومات " وهو مجرد مجتمع رأسمالي، تعتبر المعلومات فيه سلعة أكثر منها موردا عاما"[4] أي أن المعلومات التي كانت أساسا متاحة بالمجان من المكتبات العامة، والوثائق الحكومية أصبحت أكثر تكلفة عند الحصول عليها خصوصا بعد اختزالها في النظم المعتمدة على الحواسيب. وهذه النظم مملوكة في معظمها للقطاع الخاص، ويتم التعامل معها على أساس تجاري من أجل الربح.

كما تم تعريف مجتمع المعلومات "كدائرة متحدة تهتم بالأوضاع العامة من حشود وروابط ومصادر متنوعة تتشكل ما بين المؤسسات والأفراد لرعاية اهتمامات المجتمع حول توفير وتبادل المعلومات، والمعرفة الهادفة إلى سرعة الحصول على المعلومات، وزيادة المعرفة"[5].

---

[1]. ذياب البداية ، الأمن وحرب المعلومات، دار الشرق للنشر والتوزيع، 2002 ، عمان ، ص 53.

[2]. محمود أبوبكر الهوش، التقنية الحديثة في المعلومات والمكتبات : نحو استراتيجية عربية لمستقبل مجتمع المعلومات، ، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002،ص13.

[3]. المرجع نفسه، ص 14.

[4]. أحمد بدر، التكامل المعرفي لعلم المعلومات والمكتبات.، .دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2002، ص52.

[5]. أحمد محمد العئراوي، مجتمع المعلومات العربي : واقع وتحديات، الندوة العربية الخامسة.، النادي العربي للمعلومات. 2002.

وعموما ورغم تعدد المفاهيم حول مجتمع المعلومات إلا أنه يمكن استخلاص، أن مجتمع المعلومات يتركز أساسا على إنتاج المعلومة والحصول عليها واستغلالها في خدمة أهداف التنمية والتطوير، من خلال وضع آليات وإدارة انسيابها بواسطة بنية تحتية للمعلومات وشبكات الاتصال.

03- تعريف الحكومة الإلكترونية:

لا يوجد تعريف محدد لمصطلح الحكومة الإلكترونية نظراً للأبعاد التقنية والإدارية والتجارية والاجتماعية التي تؤثر عليها. وهناك عدة تعريفات للحكومة الإلكترونية نتناول أهمها، حيث في عام 2002 عرفت الأمم المتحدة الحكومة الإلكترونية بأنها "استخدام الإنترنت والشبكة العالمية العريضة لتقديم معلومات وخدمات الحكومة للمواطنين"[1].

وهي أيضا "تحول المصالح الحكومية وجهات القطاع الخاص نحو قضاء وظائفها ومهامها فيما يتعلق بخدمة الجمهور، أو فيما بينها وبعضها البعض، بطريقة إلكترونية، عن طريق تسخير تقنية المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة".

وهي كذلك "النظام الافتراضي المعلوماتي الذي يمكن الأجهزة الحكومية المختلفة من تقديم خدماتها في إطار تكاملي، لجميع فئات المستفيدين، باستخدام التقنية الإلكترونية المتطورة، متجاوزة عامل التواصل المكاني أو الزماني، مع استهداف تحقيق الجودة والتميز وضمان السرية والأمن المعلوماتي، والاستفادة من معطيات التأثير المتبادل".

المحور الثاني : واقع مجتمع المعلومات في العالم العربي.

باشرت بعض الدول العربية مبادرات متفاوتة الأهمية من اجل إنشاء بنية تحتية معلوماتية مناسبة للتطورات الجديدة للاقتصاد. انطلاقا من هنا سنحاول عرض هذه البنية من خلال التطرق إلى البيئة الرقمية، التعليم، البحث والتطوير.

البيئة الرقمية:

---

[1]. عادل غزال، الحكومة الالكترونية في الجزائر والنفاذ الى مجتمع المعلومات، متاحة على الرابط التالي : https://adelghezzal.wordpress.com/2014/12/18/ بتاريخ 2015/11/30(11.20)

1-1-**الاتصالات الهاتفية:** بالنسبة لشبكة الاتصالات الهاتفية والتي تعتبر بوابة الدخول لعصر المعلومات، فقد عملت الدول العربية على تطوير بنيتها التحتية للاتصالات وتضاعفت الكثافة الهاتفية، واستكملت عدة دول عربية تحويل شبكاتها إلى النظم الرقمية الا انها دون المستوى العالمي حيث لايتجاوز عدد الخطوط في الدول العربية(109خط لكل1000نسمة) في حين تصل النسبة في الدول المتقدمة 561خط.اماعدد حاملي الهاتف المحمول فقد زاد بنسبة 340 % خلال السنوات الخمس الأخيرة ويصل عددهم الى28.5مليون مستخدم .واظهر تقرير أعده مركز دراسات الاقتصاد الرقمي بالإمارات أن معدل استخدام الهاتف النقال في المنطقة العربية 44مليون مستخدم في 2004 حين ارتفع الى110مليون مستخدم في عام2008[1].

1-2- **تقانات الاتصال:** وفي مجال تقنيات الاتصال فقد خطت الدول العربية خطوات لابأس بها حيث أصبحت نسبة كبيرة من شبكات الاتصال تعمل بالطرق الرقمية ،ومدينة دبي للانترنت مثال على التطور الكبير الحاصل في مجال تقنيات المعلومات والاتصال. ويعد توافر الحاسوب من المعايير الاساسية لقياس مدى وصول تقنيات المعلومات عبر الوسائط التقنية الجديدة.

1-3-**استخدام الانترنت:** إن احد المؤشرات لإمكانية التوصل إلى المعرفة في عصر الاتصال هو متوسط عدد حواسيب الانترنت لكل رد،وتحتل المنطقة العربية من بين مناطق العالم الأخرى أدنى مستوى الوصول إلى تقانات المعلومات والاتصالات [2].

المحور الرابع: واقع و آفاق مجتمع المعلومات في الجزائر .

---

[1]. التقرير الاستراتيجي العربي ، 2004 مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتجية،2004،مؤسسة الأهرام على الموقع:http://www.ahram.org.eg/

[2]. تقرير التنمية الإنسانية العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2002، ص27.

شهدت تكنولوجيا المعلومات تغيرات سريعة خلال العشريتين الأخيرتين أثرت على نمط الحياة الانسانية على الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتجعل التنمية الاقتصادية مرتبطة الى حد كبير بمدى قدرة الدول على مسايرة هذه التغيرات والتحولات.

وتبذل الجزائر جهودا معتبرة لترقية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، بالنظر لما تمتلكه من امكانيات وموارد مهمة مشجعة. و تدخل مختلف المشاريع في مجال المعلوماتية في إطار السياسة الوطنية لتعميم التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال، وبالعمليات المرتبطة بالتعليم عن بعد خاصة لفائدة المناطق البعيدة و كذا المكتبات الافتراضية والشبكة التي تربط مختلف الجامعات واعداد البرامج المعلوماتية.

ويبدو أن إنفتاح الجزائر واقبالها نحو العالم التكنولوجي المتطور كان سيتحقق من خلال إنجاز مشروع المدينة الجديدة حيث سيتم انجازها بمواصفات التوازن البيئي، وهي منارة تكنولوجية بها كل الإبداعات التكنولوجية الجديدة. تحتوي على حضيرة للمعلوماتية و تضم 10 مشاريع، منها انجاز فندق ذي خمسة نجوم يحوي على 156 غرفة وقاعة عرض بـ 600 مقعد، ومقر وكالة التسيير ومركز البحث لتكنولوجيات الاعلام و الإتصال ومقهى بريدي ومركب تيليكوم يضم مركز التحكم وجناح اداري وغيرها من المشاريع التي سيتم إنجازها خلال السداسي الرابع من سنة 2006. والغلاف المالي الدولي الذي منح للمشروع من طرف الحكومة بلغ 10 ملايير دج، في إطار البرنامج الخماسي الخاص بدعم الإنعاش الإقتصادي، يخص قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال بـ16.3 مليار دج، إضافة إلى 50 مليار دينار تم تخصيصها لتنمية وتطوير تكنولوجيات الإعلام والإتصال يشجع على انجاز واتمام المشروع في الآجال المحددة. زد على هذا أن انجاز هذا المشروع سيساهم في كبح هجرة الأدمغة، خاصة وأن الإطارات الجزائرية تملك مهارات في مجال التكنولوجيات ومن الواجب الإهتمام بها، حيث سيمكن المشروع من خلق 20 ألف منصب شغل.وقد ثمّنت الحكومة أي مبادرات شراكة تبرم بين المؤسسات الجزائرية أو الجزائرية والأجنبية، خاصة وأن الإنتاج في مجال التكنولوجيا لا يمكن أن يتم انفراديا كما

يستلزم إشراك كل الكفاءات، وإن الوقت قد حان لتأسيس شركات من أجل تطوير المنشآت الأساسية وادخار خدمات ذات قيمة مضافة[1].

غير ان الملاحظ على مدينة سيدي عبد الله أنها لم تستقطب لحد الآن الشركات الآسيوية والعالمية المتخصصة في تكنولوجيات الاعلام و الاتصال والصناعات الدقيقة بالرغم من الدعاية التي حظيت بها إعلاميا.

أما على مستوى المؤسسات فإن الربط بالانترنت مازال يعرف تأخرا محسوسا، مما جعل البنك الدولي يساهم بمبلغ 9 مليون دولار لإنشاء قطب تكنولوجي في الجزائر العاصمة سيسمح بتزويد المؤسسات ببنك للمعلومات حول الوضعية الاقتصادية والتكنولوجية وغيرها من المعطيات لتحسين أداء هذه المؤسسات[2].

كما أن السوق الوطنية أصبحت سوقا متعددة المتعاملين، حيث يوجد متعاملين اثنين للهاتف الثابت، هما الشركة الجزائرية للاتصالات ونشاطها متوقف حاليا، و"اتصالات الجزائر" وهي شركة عمومية اقتصادية ذات أسهم، وقد أنجزت الشركة استثمارات مهمة

اما على مستوى الهاتف النقال فهناك ثلاث متعاملين هم:

01- اتصالات الجزائر للهاتف النقال موبليس(Algérie Télécom Mobile Mobilis):
تأسست عام 2003م كفرع للمؤسسة العمومية اتصالات الجزائر، التي تمتلكها بشكل كامل، وهي شركة الاتصالات العمومية الوحيدة التي تمتلكها الجزائر بشكل كامل، تقدم موبيليس خدمات الإنترنت اللاسلكي، خدمات الجيل الثالث، بلاك بيري، وخدمة التجوال الدولي. تمتلك موبيليس أكثر من 4200 محطة تغطية BTS و شبكتها تغطي 97% من مساحة الجزائر. كما تملك أكثر من 110 وكالة تجارية و 52.000 نقطة بيع معتمدة. مع نهاية عام 2010 أصبح لدى موبيليس 11 ملايين زبون في مختلف خدماتها[3].

---

[1]. عبد المالك حداد، واقع قطاع تكنولوجيات الإعلام والإتصال الحديثة في الجزائر، موقع الشهاب للإعلام، على الرابط التالي: تم الاطلاع عليه بتاريخ 2015/11/30(12.20)
http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=article&sid=923

[2]. عبد المالك حداد، مرجع سابق.

[3]. موبليس ، متاحة على الرابط التالي ، بتاريخ 30/ 12/ 2015 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%3

02- جازي "Djezzy" يمثل نسبة مهمة في سوق الهاتف النقال بـ 46 % (أكثر من 15 مليون مشترك ومشتركة سنة 2010) وبتغطية شبكية 93 % من السكان (48 ولاية) اكتسب رخصة جي إس إم الثانية في البلاد في جويلية 2001، مع عرض قدره 737 مليون دولار، وأطلق رسميا في 2002. تعرضت لهزة عنيفة إثر الأزمة التي نشبت بين الجزائر ومصر بعد المباراة الكروية التي جرت بين فريقي البلدين في نوفمبر 2009، مما أدى إلى هبوط شديد في قيمة أسهم أوراسكوم تيليكوم في بورصة القاهرة ، بعدها في سنة 2010 تقدمت الحكومة الجزائرية لشراء حصة بنسبة 51% من أسهم الشركة .

03- الوطنية تيليكوم (أوريدو Ooredoo ، نجمة سابقا) هو الاسم التجاري لمؤسسة الاتصالات بالهاتف النقال، وهي فرع من مجموعة الشركة الوطنية للاتصالات الكويتية. وهي مؤسسة تعمل في الجزائر في مجال الاتصالات بالهاتف النقال. يبلغ عدد مشتركيها 8.245 مليون مشترك مما يجعلها تحتل المرتبة الثالثة في سوق الهاتف النقال بالجزائر وبلغت حصة أوريدو في سوق النقال 2 ,25 بالمائة من مجموع الحصص. تحصلت "الوطنية تيليكوم" الكويتية على رخصة استغلال الهاتف النقال في الجزائر بعد عرضها المالي المقدر بـ 421 مليون دولار في 2 ديسمبر 2003، وفي 25 أغسطس 2004 تم الإطلاق التجاري لعلامتها التجارية المسماة "نجمة" بمختلف التشكيلات من المنتجات والخدمات غير المسبوقة في الجزائر، حيث أدخلت "نجمة" معايير جديدة لعالم الاتصالات في الجزائر، حيث كانت أول متعامل يدخل خدمة الوسائط المتعددة السمعية البصرية[1].واستحوذت القطرية للاتصالات كيوتل على 51بالمئة من رأسمال الشركة "أريدوا" بعد صفقة البيع التي عقدتها مع المتعامل الكويتي .

وهناك العديد من المشاريع أعلن عليها في الجزائر ولكن لم ترى النور لحد الساعة بسبب فشلها أو أنها مزالت قيد التنفيذ ،مثل :

- **مشروع " حاسوب في كل بيت" – أسرتك**– من طرف وزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال بالتعاون مع الشركة العامة الجزائر(La Société Générale Algérie) ، بريد الجزائر، اتصالات الجزائر، الايباد " EEPAD" ، وبعض شركات التأمين و الشركات المتخصصة في الاعلام الآلي، حيث سخر لهذا المشروع

[1]. أوريدوا الجزائر، متاحة على الرابط التالي ،بتاريخ 2015/12/30https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8

تكلفة تقدر ب5 مليار دينار جزائري(67.8مليون دولار)،يهدف الى تزويد 6ملايين بيت بأجهزة الكومبيوتر خلال الفترة من 2005الى 2010م بغية بلوغ معدل 40بالمئة من الربط بالشبكة الالكترونية[1].

- **مشروع الجزائر الالكترونية:** وقد سخرت له 4 ملايير دولار، خلال المدة الزمنية الممتدة من 2009الى 2013م، يرمي الى تكوين مجتمع العلم والمعرفة الجزائري من خلال استراتيجية تسعى الى تعزيز أداء الاقتصاد الوطني .

تعد الجزائر ضمن البلدان السبعة التي أحرزت تقدما في مجال تكنولوجيات المعلومات، حسبما ورد في تقرير للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية الذي أعد على أساس مؤشر تطور تكنولوجيات المعلومات، غير أن هذا التقدم لايصل الى المستوى المطلوب.

الحكومة الالكترونية في الجزائر:

يندرج مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 ضمن المبادرات، والمشاريع التنموية التي تتبناها الحكومة الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف جوانب الحياة، ليندرج في إطار بروز مجتمع العلم والمعرفة الجزائري، والذي يرمي إلى إحلال نظام إلكتروني متطور شامل، وتعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة من خلال ترقية نظام المعلوماتية في قطاعات الاتصالات، والبنوك، والإدارة العمومية، وقطاعات التربية والتعليم ما يجعلها تقدم خدماتها بشكل أفضل وأبسط للمواطنين من خلال إتاحة خدماتها على شبكة الإنترنت لفائدة المواطنين، والشركات والإدارات، فتصبح وسيلة اتصال تفاعلية ما بين الحكومة والمجتمع المدني[2].

وقدمت وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال السابقة السيدة زهرة دردوري خلال المنتدى العالمي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، المنعقد من 10 إلى 13 جويلية 2014 في العاصمة السويسرية، أن " الجزائر عملت على تجسيد الالتزامات التي اتخذتها بمناسبة انعقاد القمة العالمية لمجتمع المعلومات في تونس سنة 2005 باعتماد استراتيجية لبناء مجتمع المعلومات والاقتصاد القائم على

---

[1]. نشرة فصلية متوفرة لسلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية(جويلية2005) ،مشروع أسرتك ،ص 01، متوفر على لرابط التالي: www.arpt.dz

[2]. عادل غزال، مرجع سابق .

المعرفة. وأكدت الوزيرة أن الندوة اعتمدت على "التنمية المهيكلة" المستدامة لفائدة كافة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والمواطنين بصفة "عادلة" عبر كامل التراب الوطني.

و يلاحظ أن الدولة الجزائرية قد بذلت العديد من المجهودات في سبيل الانتقال إلى مجتمع المعلومات القائم على المعرفة، حيث اعتمدت على ترسيخ العديد من المبادرات، والتشريعات الداعمة لهذا المسعى في شتى المجالات، والقطاعات، من خلال مساهمة مشروع الجزائر الإلكترونية 2013.

لكن رغم هذا يتضح أن الجزائر لا زالت تعاني بعض التأخر في استخدامات التكنولوجيا، وتداول المعلومات التي تعتبر أساس لبناء مجتمع المعلومات، نوجز هذا التأخر في النقاط الأتية:

04-الجزائر لم تحقق مراتب متقدمة في المقاييس العالمية في استعمال التكنولوجيا، والنفاذ للمعلومات.

05-غياب لمشروع تكنولوجي شامل وعلى مستوى كل القطاعات من خلال التنسيق بين الإدارات

06-وجود فجوة رقمية في عدة جوانب منها: البنية التحتية للتكنولوجيا في الإدارة، التعليم، الصحة، الاقتصاد، التجارة، والعدالة....

07-النقص في توظيف الكفاءات و المختصين في مجال تكنولوجيا المعلوماتية.

08-مزال هناك عدم الثقة في جدوى التكنولوجيات الحديثة، فالمجتمع الجزائري غير مستعد للتعامل الإلكتروني والتكيف مع بعض الطرائق.

09-انتشار الأمية التكنولوجية بالمجتمع الجزائري، ونسبة امتلاك التكنولوجيا ضعيفة بسبب نقص التأهيل فيما يخص تكنولوجيا الإعلام والاتصال، أو جعله حكراً على الفئة المثقفة دون بقية فئات المجتمع، مما يجعل المواطن لا يلجأ لاستخدام هذه التكنولوجيا إلا في حالة الضرورة الحتمية.

10- النقص في التجهيز بالوسائل التكنولوجية خاص بالنسبة للأسر الجزائرية ، واعتبارها من وسائل الرفاهية، وذات طابع كمالي، وبالتالي عدم الاهتمام بها .

خاتمة :

توفر تكنولوجيا المعلومات منطلقا لتفعيل خدمات التنمية المستدامة، مثل التجارة الالكترونية، التعليم الالكتروني، الصحة الالكترونية، الحكومة الالكترونية، والتي من شانها تساعد على ايجاد حلول لتحديات التنمية المستدامة. وماتقدمه من فرص لزيادة نسبة النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة، وبناء بنية تحتية حديثة وفعالة لتكنولوجيا المعلومات من اجل تنمية شاملة ومستدامة .

وقد تبين من خلال العديد من المؤشرات الكمية التي أشرنا إليها, أن هناك تفاوت معرفي بين الدول العربية فيما بينها, وقد تبين أن التحولات العولمية لعبت دورا كبيرا في تعميق هذه الهوة. أما فيما يخص حالة الجزائر في الواقع أنها بعيدة حتى على الدول العربية في مجال ادماج التكنولوجيات المعلوميات في الاقتصاد الوطني من خلال خلق بنية معلوماتية تسمح بتأهيل الاقتصاد الجزائري للنمو السريع و المتوازن مع متطلبات العالم الحديث.

و رغم توفر الموارد والامكانات فمازال ينقصها التخطيط والعمل والاستثمار في هذا القطاع ، حتى و ان قطعت اشواطا في مجالات معينة كمشروع الحكومة الإلكترونية ،الا انها لم تصل الى المستوى المطلوب.

قائمة المراجع :

أولا: الكتب:

. أحمد بدر، التكامل المعرفي لعلم المعلومات والمكتبات.، .دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2002.

. أحمد محمد العئراوي، مجتمع المعلومات العربي : واقع وتحديات، الندوة العربية الخامسة.، النادي العربي للمعلومات. 2002.

. ذياب البداية ، الأمن وحرب المعلومات، دار الشرق للنشر والتوزيع، 2002 ، عمان .

. محمود أبوبكر الهوش، التقنية الحديثة في المعلومات والمكتبات : نحو استراتيجية عربية لمستقبل مجتمع المعلومات، ، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.

. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ، دار المريخ، الرياض، 2006.

ثانيا : المجلات والدوريات:

. صبرينة بويحياوي، المعالم الاساسية لمجتمع المعرفة في ظل التنمية المستدامة، مجلة الفكر، ع 11.

الملتقيات والمؤتمرات :

. بوهزة محمد وبن سديرة عامر ،الاستثمار الاجنبي المباشر كاستراتيجية للتنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"،بتاريخ 7و8 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بسطيف .

. بوعشة مبارك، التنمية المستدامة – مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم ، المؤتمر العلمي الدولي "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، بتاريخ 7و8 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بسطيف.

. تقرير التنمية الإنسانية العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2002، ص27.

. التقرير الاستراتيجي العربي ، 2004 مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتجية،2004،مؤسسة الأهرام على الموقع/http://www.ahram.org.eg:

. عادل غزال، الحكومة الالكترونية في الجزائر والنفاذ الى مجتمع المعلومات، متاحة على الرابط التالي : https://adelghezzal.wordpress.com/2014/12/18/ بتاريخ 2015/11/30(11.20)

الاسم واللقب: نسيمة اميرة موسى
الدرجة العلمية: طالبة دكتوراه في علوم الاعلام و الاتصال.
التخصص الدقيق:.الاتصال المؤسساتي
المؤسسة الأصلية:..جامعة الجزائر 03
الدولة: الجزائر
الوظيفة: استاذة و قائمة بالاتصال
البريد الإلكتروني:....moussaaf@yahoo.fr

اليقظة التكنولوجية و انعكاساتها على التنمية المحلية الرهانات و التحديات

دراسة مسحية: لولاية الجزائر العاصمة نموذجا

محور المشاركة:

المحور الثالث:المجتمع الالكتروني العربي و انعكاساته على التنمية حافز ام عائق.

الملخص: شهد الاعلام و الاتصال تطورا تكنولوجيا سريعا فالمعلومة اليوم ترتبط بمختلف جوانب الحياة و ركيزة أي نشاط اقتصادي، اجتماعي، ثقافي، و سياسي. ما استدعى تحديد مصطلح يعبر عن هذا التقدم و يشمل اهم مرتكزاته و هي: المعلومة، شبكات الاتصال و الملتميديا الجديدة، هو **المجتمع الالكتروني** الذي يدير و يدار بالمعلومة ما يستدعي يقظة تكنولوجية تجمع، تعالج، تحلل و توزع من خلالها المعلومة خاصة في ظل الظروف التي يمر بها المجتمع العربي و الجزائري خصوصا في سعيه لتحقيق التنمية المحلية لذا نسعى في مداخلتنا للاجابة عن التساؤل الجوهري التالي: ماهي انعكاسات اليقظة التكنولوجية على التنمية المحلية بولاية الجزائر. مقسمين البحث الى ثلاثة محاور اساسية هي:

اولا: المجتمع الالكتروني و اليقظة التكنولوجية، ثانيا: التنمية المحلية، ثالثا: انعكاسات اليقظة التكنولوجية على التنمية بولاية الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المجتمع الالكتروني، اليقظة التكنولوجية، التنمية المحلية، المعلومة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى جملة من الأهداف أهمها التالي:

- التعرف على مفهوم المجتمع الالكتروني.
- ابراز علاقة اليقظة التكنولوجية بالتنمية.
- توضيح الدور الهام الذي تلعبه اليقظة التكنولوجية في تطوير مسار التنمية.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في:

- التنويه بضرورة تفعيل اليقظة التكنولوجية في المؤسسات المحلية ومواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة للمعلومات والاتصالات وزيادة تداول المعلومات في المؤسسة خاصة المعلومات التنموية التي تعزز الثقة بين المواطن و السلطات المحلية .
- الإشارة إلى أهمية البيئة التكنولوجية في تحقيق التنمية المحلية بحيث يمكن تبادل الآراء والمعلومات في الوقت ذاته.
- دور اليقظة التكنولوجية في ربط السلطات المحلية بالمحيط.

منهج الدراسة:

إن اختيارنا لمنهج معين لحل مشكلتنا البحثية، يفرض علينا في اختياره مراعاة ملائمة المنهج المختار مع نوع الدراسة ووفق طبيعة الموضوع، فهو "فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة"[1] ، لذلك

[1] محمد زيان عمر ، البحث العلمي منهجه وتقنياته، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، د ط ،1997، ص 18.

توصلنا إلى أن حل مشكلتنا البحثية يستلزم الاعتماد على دراسة وصفية تحليلية، التي تقوم في دراستها لظاهرة ما على جمع أوصاف ومعلومات دقيقة عن هذه الظاهرة كما توجد في الواقع، ويتم وصفها وصفًا دقيقًا، أو يعبر عنها تعبيرًا كميًا أو كيفيا، ثم تحليلها واستقرائها للوصول إلى نتائج علمية دقيقة حول الظاهرة المدروسة.

بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة الذي نقوم من خلاله بجمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة فردا أو مؤسسة بغرض الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة.

أدوات الدراسة: مجموع الوسائل والتقنيات التي يستخدمها الباحث قصد الحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة، والأداة هي الوسيلة التي تشكل نقطة الاتصال بين الباحث والمبحوث وتمكنه من جمع المعلومات.

الملاحظة: تعتبر من الأدوات الهامة في البحث العلمي عندما تكون قابلة للتحقق منها. فالملاحظة هي الربط بين المشاهد والمسموع لأنها الأداة المستعملة لحاستي السمع و البصر والعقل في وقت واحد.و هي تشتمل على لحظة حدوث الشيء فيلاحظ في حينها،وتستند على المنطق واللغة والفكر واستنباط القوانين.

الملاحظة العلمية بدون مشاركة: من خلال عدم الاشتراك في اي نشاط في اي نشاط تقوم به الجماعة المبحوثة تساعد الباحث في التعرف على الحقائق دون تأثير خارجي.

مصطلحات الدراسة:

المجتمع الالكتروني:

ظهر المصطلح في صورته الإنجليزية عنواناً لكتاب هووارد راينجولد Rheingold (1993) ويعني جماعة من البشر تربطهم اهتمامات مشتركة، ولا تربطهم بالضرورة حدود جغرافيّة أو أواصر عرقيّة أو قبليّة أو سياسيّة أو دينيّة، يتفاعلون عبر وسائل الاتصال ومواقع التواصل الاجتماعي الحديثة، ويطوّرون فيما بينهم شروط الانتساب إلى الجماعة وقواعد الدخول والخروج وآليات التعامل والقواعد والأخلاقيات التي ينبغي مراعاتها. وبتعبير دي موور ووايجاند de Moor and Weigand (2007) المجتمع الافتراضي هو "نظام اجتماعي تكنولوجي[1]."

يشتمل التعريف مجموعة من العناصر المهمة هي:

[1] http://www.elearning-arab-academy.com/home/459.html تم الاطلاع عليه في 2015/11/30

جماعة من البشر، تزيد وتنقص، تكبر وتصغر، وفق شعبيّة الموقع وسهولة استخدامه، غير أنّ هويّات أفراد هذه الجماعة تبقى موضع تساؤل وريبة ما لم يكن لها وجود حقيقي معلوم في العالم الواقعي.

تفاعل يتّصف بالاستمرارية وسرعة الاستجابة. من هنا لا يُعدّ البريد الالكتروني مجتمعاً افتراضياً، إلا إذا صاحبته الدردشة والرسائل النصيّة الفوريّة. تشمل التفاعلات تبادل المعلومات والدعم والنصيحة والمشاعر وفق طبيعة الجماعة أو المجتمع الافتراضي.

اليقظة التكنولوجية: تعد اليقظة التكنولوجية عنصراً مهماً لليقظة الإستراتيجية، حيث تشير إلى الجهود المبذولة من قبل المؤسسة وكذا الوسائل المسخرة بهدف الكشف عن كل التطورات والمستجدات الحاصلة في ميدان التقنيات والتكنولوجيات التي تهم المؤسسة حالياً أو مستقبلياً.

التنمية المحلية: عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة

المعلومات: Information هي المادة الخام لعملية الاتصال بأشكالها وألوانها تهدف إلى توصيل الإشارة أو الرسالة وهي المعلومة والإعلام عنها ، وتتصل المعلومات بجوهر أي تعامل بشري بين فرد وجماعته أو بين مجموعة ومجموعة أخرى .

المحور الاول: المجتمع الالكتروني و اليقظة التكنولوجية: مع تطور الانترنت و خدماتها اضافتا لانتشارها الواسع اصبح ممكنا انشاء مجتمعات الكترونية افتراضية بامكان سكان العالم اجمع ان يشاركوا فيها الاراء و يتبادلو عدد غير محدود من المعلومات بالنسبة لعديد المؤسسات هي معلومات استراتيجية تستفيد منها لتطوير اعمالها من خلال نظام اليقظة الاستراتيجية و بالخصوص اليقظة التكنولوجية لذا نعالج في هذا المحور ماهية **المجتمع الإلكتروني، اليقظة،** و **اليقظة التكنولوجية** و اهدافها.

إنه مفهوم يتعلق بالبرمجيات المستخدمة من حيث تعريف المجتمع الالكتروني :تجهيزها واستعمالها، وهو أيضا يشير إلى مجموعة معينة من مستخدمي الإنترنت يتكون هذا المجتمع حين يصبح مجموعة من الأفراد على الخط يتشاركون في تفاعل اجتماعي رقمي بشكل ما، له خصائصه التكنو –اجتماعية. وربما يشير المفهوم أيضا إلى جماعات تشترك في خصائص اجتماعية أو تنظيمية أو ثقافية، أو ربما يشتر ك أعضاء هذا المجتمع الافتراضي في توجهات فكرية معينة، أو اهتمامات علمية، اقتصادية،فنية، إعلامية.

-**بعض نشاطات** المجتمع الالكتروني:

-التجارة الالكترونية

-التعليم الالكتروني

-الاتصال الالكتروني

لا يحدث التواصل في المجتمعات الالكترونية وجها لوجهface-to-face ، بل من خلال قنوات اتصال إلكترونيّة تستخدم فيها الكلمة والصورة والصوت، أو ما ينتج عن مزج هذه الطرائق. إنّ الكتابة حالة من التواصل لا يُسمَع فيها صوت ولا تُرى فيها صورة, وقد وفَّرت وسائل الاتصال الحديثة التفاعل بالصوت والصورة تسعى المجتمعات الالكترونية إلى خلق ما يسميه المهتمون بهذا الشأن الشعور بالمجتمع أو الجماعة أو .sense of community (SOC) من أين ينبع الإحساس بالمجتمع أو الجماعة؟ يوجز ماكميلان وتشافيز McMillan and Chavis (1986) العوامل التي ينشأ من خلالها هذا الإحساس فيما يلي:

الشعور **بالانتماء** belonging إلى جماعة من خلال عضويتها ومتابعة ما يحدث فيها وسهولة التفاعل مع أفرادها وأحداثها.

الشعور بالقدرة على التأثيرinfluence/ impact في تلك الجماعة أو المجتمع الافتراضي من خلال ردود الأفعال التي يتلقّاها الفرد من بقية أعضاء الجماعة أو أفراد المجتمع الافتراضي، وكذلك التأثّر بما يحدث في ذلك المجتمع.

تبادل الدعم support **وإشباع الحاجات** النفسيّة والشعوريّة والارتباط الوجداني بأفراد الجماعة من خلال تبادل التهاني والتعازي والمواساة والنصيحة وبطاقات المعايدة وما إلى ذلك . الحضور **والتواجد**availability ، وهما نقيض العزلة والغياب اللذين نتجا عن هيمنة القيم الماديّة وانشغال الجميع بتأمين أسباب الحياة. لا يُتصوّر أن يبقى المرء طويلا في مجتمع الكتروني ليس فيه من يتواصل معه فلا يسمع فيه إلا صدى صوته. سوف نلاحظ في باب الكلام عن سمات المجتمعات الافتراضيّة أنَّ الحضور والتواجد الافتراضي ربّما ينتهي إلى عزلة وغياب عن العالم الواقعي

الثقة .trust لا يستطيع الفرد أن يشعر بالانتماء إلى جماعة أو مجتمع لا يثق في أحد من أفراده ولا يشعر بالأمان فيه. من هنا تبقى المجتمعات الافتراضيّة في مُجمَلِهَا هَشّة ما لم تتأسس على علاقات سابقة في العالم الواقعي وما لم تحفظ سكّانها من تطفّل المتطفّلين واحتيال المحتالين. لا بُدّ أن يبذل أفراد المجتمعات الافتراضيّة جهداً مُضنِياً في التحقّق من هويّات من يتفاعلون معهم، ما لم يكن هناك سابق عهد أو "معرفة" على أرض الواقع، فعواقب الوقوع في براثن المحتالين قد تكون وخيمة. في سبيل الشعور بالثقّة، يلجأ مستخدمو المواقع الاجتماعيّة وسكّان المجتمعات الافتراضيّة إلى أصدقائهم في عالم الواقع. ومن أسباب الثقّة انتماء الأفراد إلى مؤسسات معروفة حسنة السمعة، ومنها أن يكون هؤلاء الأفراد أنفسهم من الشخصيّات العامة. وفي مناقشة الصداقة على "الفيسبوك" مزيد من التفاصيل.

الخلفيّة المُشتَرَكَة .common background تزداد قوّة العلاقات الافتراضيّة كلما تأسست على خلفيّة مُشتركة في العالم الواقعي أو على اهتمامات وهوايات وميول مُشتركة في العالم الافتراضي. لعلنا نلاحظ أن مواقع التواصل الاجتماعي والخدمات الإلكترونيّة يتجمّع فيها الأفراد من الخلفيّات العلميّة والمهنيّة والتجاريّة المشتركة من منطلق أنّ "الطيور على أشكالها تقع". وقد تنشأ تجمّعات افتراضيّة حول قضيّة أو "نجم" من نجوم الفنِّ أو الرياضة أو حول مفكّر أوعالم أو شخصيّة سياسيّة.

المجتمع الالكتروني المحلي : يعرف بأنه عبارة عن مجموعة من الناس يشتركون في تفاعل اجتماعي وبعض الروابط المشتركة بينهم ويشتركون في مساحة ما على الأقل لبعض الوقت وإذن هناك بصفة عامة عناصر أساسية لتكوين المجتمع المحلي وهي الجماعة، التفاعل، الروابط والمكان–الزمان"

اليقظة الاستراتيجية: تعتبر اليقظة الإستراتيجية أسلوب منظم في الإدارة الإستراتيجية للمؤسسة ، فهي تختص بالتسيير الأمثل للمعلومات التي تساعد صناع القرار على تطوير المؤسسة و ضمان نشاطها و تحسين تنافسيتها و هذا من خلال خطوات عمل مدروسة بداية من جمع المعلومات من محيط المؤسسة

و معالجتها و تحليلها ثم نشرها و استخدامها من أجل استغلال الفرص المتاحة و تجنب المخاطر المحتملة[1]

و هي اليقظة الإستراتيجية ذلك النظام المعلوماتي الذي يقدم معلومات ناتجة عن رصد آفاق التحولات المحتملة في بيئة المؤسسة والعمل على التقليل من إفرازات حالة عدم التأكد الناجمة عنها، مما يدعم قدرتها على البقاء ويوفر لها شروطا وفرصا حقيقية للتميز.

يرى strphane geos & David coudol أن اليقظة الإستراتيجية بأنها: "نظام يساعد في أخذ القرارات بالمراقبة والتحليل للمحيط العلمي، التقني، التكنولوجي والمؤثرات الاقتصادية الحاضرة والمستقبلية لالتقاط التهديدات والفرص التطويرية، حيث تركز اليقظة الإستراتيجية على المعلومات الإستراتيجية أو على القرارات المهمة2.

يشير Humbert lesca إلى أن اليقظة الإستراتيجية هي: مجموعة من الأنشطة ذات منهجية مدروسة تكون توقعية تسمح بملاحظة وتحليل البيئة، ونشر المعلومات التي تم تجميعها واتخاذ القرارات بناء عليها، ويرى أيضاً أن صفة الإستراتيجية التي تنطوي عليها متعلقة أساساً بالقرارات المستقبلية فيما يتعلق بالبيئية السوسيو اقتصادية، وبالتالي فاليقظة الإستراتيجية تتميز بمظهر التفسير3.

و كل هذا في طابع استباقي توقعي لمسايرة المتغيرات الخارجية. و لقد أصبح التغيير حقيقة لا بد منها، فالعصر الحالي هو عصر التغييرات السياسية و الاقتصادية و الفكرية و التكنولوجية والعالم اليوم هو

---

[1]– هدى محمد الزومان، "**منظماتنا بحاجة إلى اليقظة الإستراتيجية**"، مقالات الاقتصادية الالكترونية، متاح على الموقع: http://www.aleqt.com/2010/06/08/article_403746.html تاريخ الاطلاع: 16-10-2014.

[3] - Humbert Lesca , **Qu'est-ce que la veille stratégique et pour quoi votre entreprise Pourrait en avoir besoin dés aujourd'hui?,** disponible sur : http://membre.lycos.fr/jeanlucmoya/veille%20lesca.doc, consulté le :18-11-2014.

عالم تتعدد فيه المؤثرات و تتنوع فيه أشكال المنافسة و تنهار فيه أيضا الفواصل الزمنية و المكانية بين الدول و الأسواق.و التغيير كونه سمة من السمات الحضارية للعالم المتقدم فهو يمس الأفراد و المؤسسات دون استثناء .كما أن العمل على اكتشاف ال تغيرات و محاولة التعامل معها أصبح غير كاف بل يجب توقعها أو ربما المبادرة بإحداثها .فالمبادرة هي التي تحقق النتائج الجيدة و ليس القدرة على رد الفعل.

الشكل (01): أنواع اليقظة الإستراتيجي

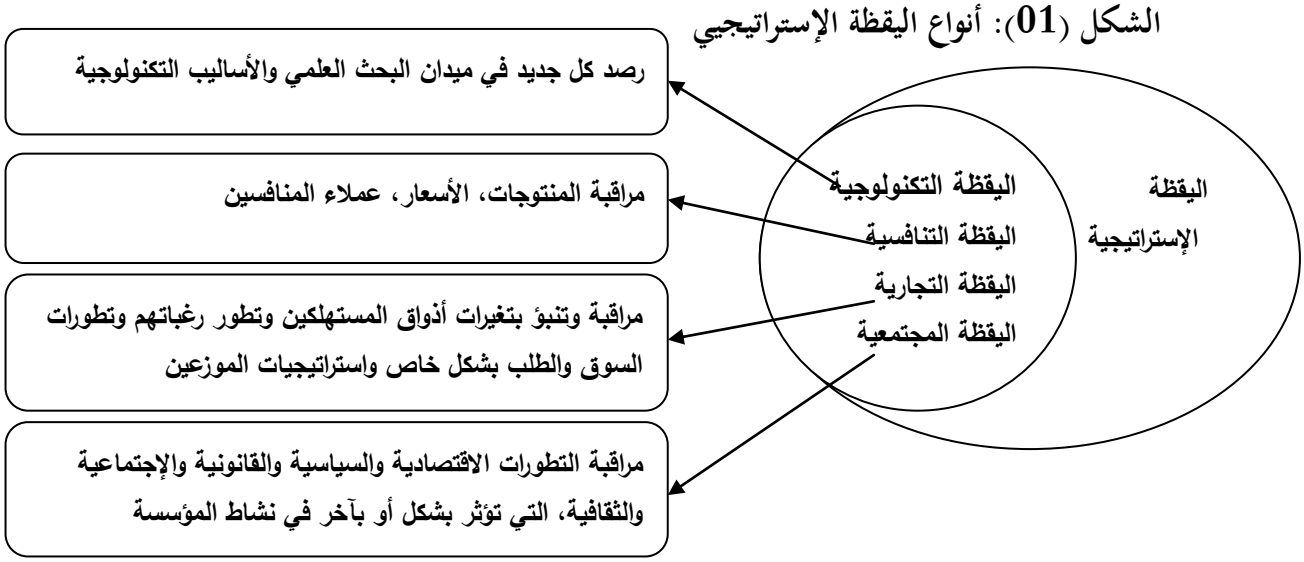

المصدر: يوسف بومدين، "**آلية اليقظة والذكاء الإستراتيجية: أداة لمواجهة التحديات المستقبلية أحد عوامل التنافسية**"، ملتقى المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسة الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، الجزائر، 08-09-نوفمبر-2010، ص17.

تعريف اليقظة التكنولوجية [1]: اذا كانت اليقظة التكنولوجية في تعريفها البسيط تعني التقاط أو مزاولة الاستماع والانتباه الى ما يجري في العالم الصناعي و المتقدم خاصة فيما يتعلق بميدان المعلومات و الميدان التكنولوجي بصفة عامة ، فإن معانيها وأبعادها الحقيقية هو التعرف على كل المعارف والمستجدات العلمية و التكنولوجية والتي من شأنها أن تكون من فائدة المجتمعات واقتصاديتها.

[1] سعيد اوكيل : اليقظة التكنولوجية في البلدان النامية بين النظرية و التطبيق ص 9 نقلا عن http://www.webreview.dz/

و هي مراقبة وتحليل المحيط العلمي، التقني، والتكنولوجي والتأثيرات الاقتصادية الحاضرة والمستقبلية، من أجل توقع المخاطر والتهديدات وفرص التطوير"، وبالتالي فهي اليقظة التي تكرسها المؤسسة بصفة خاصة

واليقظة التكنولوجية أيضا هي:

العملية التي تحصر المؤسسة من خلالها التقنيات والتكنولوجيات المستعملة من طرف زبائنها، مورديها، شركائها ومنافسيها، في إطار مجال نشاطها وذلك لمتابعة التطورات .

كما تعني اليقظة التكنولوجية" ملاحظة وتحليل المحيط العلمي، التقني، التكنولوجي، متبوعا بنشر جيد للمعلومات المنتقاة والمعالجة للمسؤولين في المؤسسة لاستعمالها في اتخاذ القرار الاستراتيجية و هي: النشاط الذي

ترتكز على مراقبة محيط المؤسسة للكشف عن الإشارات الضعيفة والتي تبرز عند تطور التكنولوجيات

كما تمثل اليقظة التكنولوجية :

"مراقبة تطور البحث الأساسي أو القاعدي، مراحل التصنيع، المواد الأولية، حيث تتمثل مهمتها بين العلم والصناعة، وخلق تكامليات بين الاثنين

مراحل اليقظة التكنولوجية:[1] تتمثل في جمع المعلومات ثم القيام بتحليل تلك المعلومات ثم نشرها واستغلالها داخليا و يمكن شرحها فيما يلي:

[1] نور العابدين قوجيل : دور اليقظة الاستراتيجية في ترشيد الاتصال بين المؤسسة و محيطها، رسالة ماجيستر في الاعلام و الاتصال جامعة عنابة، 2012،ص 41.

- **1جمع المعلومات:** يتم جمع المعلومات مهما كان حجمها و أهميتها و عفويتها ثم تتم عملية تبويب تلك المعلومات و البيانات تنازليا حسب أهميتها على مستوى التكنولوجي ويجب أن يكون تأثير على المؤسسة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة سلبيا أو ايجابي بحيث يمكن المؤسسة من اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب

- **2تحليل المعلومات:**

بعد القيام بعملية الجمع و الترتيب نبدأ عملية التحليل عن طريق معرفة مصدر تلك المعلومات و مدى جديتها،و بداية التوجيه إلى تحقيق أهداف المنظمة التكنولوجيا،ثم تتم عملية الاختيار على الأسس التالية:

الاستفادة من المعلومة التي تمكن للمنظمة من انجاز الإبداع الفكري ؛ *الكلفة التي تترتب على استغلال المعلومات والإيرادات التي يمكن تحقيقه من الاستغلال ؛ *الميزة التي تقدمها المعلومة للإبداع التكنولوجي بالكشف عن الوظائف أو المنافع التي يغطيها المنتج - 3نشر المعلومات : لمقصود بالنشر هو إيصال المعلومات إلى المهندسين أو التقنيين وكافة الإفراد و الإطارات الذين يهتمون و يختصون بالاستغلال تلك المعلومة داخل المؤسسة

-3 استعمال و استغلال المعلومة: و يجب إن يكون ذلك في الوقت المناسب و الظرف الملائم أو عندما تتاح الفرص الأكثر تناسبا مع أهمية و حجم تلك المعلومة

باختصار تتبع اليقظة التكنولوجية أربعة مراحل أساسية هي1:

تحديد الاحتياجات؛

[1] - Manelle Guechtouli, **"Comment organiser son système de veille stratégique?"**, Centre de Recherche en Gestion d'Aix-Marseille : Alquier A.M. et M. Salles, **"Réflexions méthodologiques pour la conception de systèmes d'intelligence économique de l'entreprise"**, Communication au Congrès international « Le Génie Industriel dans un monde sans frontières », Albi, France, 3-5 Septembre 1997.

البحث عن المعلومات؛

استغلال أو استثمار المعلومات (مراجعة، ومعالجة، وتحليل، وترتيب للمعلومات)؛

أهمية اليقظة التكنولوجية:

من المهم أن نؤكد بأن التكنولوجيا تعد عاملا نادرا ما يؤخذ في الحسبان بدرجة من الأهمية البالغة في التحليلات الاستراتيجية فكل المتعاملين حاليا يدركون جيدا بأن التكنولوجيا تلعب دورا معتبرا في تحديد ورسم مستقبل المؤسسة.

الدور الرئيسي الذي تلعبه اليقظة التكنولوجية كأداة لإعداد القرارات

اهداف اليقظة التكنولوجية:

وضع جهاز اليقظة يسمح بتفادي التهديد، سواء وفق النظرة الدفاعية التي تعني التأمين على المخاطر المفاجئة أو المباغتة والطارئة التي تظهر في المحيط، أو وفق النظرة الهجومية والتي تعني التركيز على حيازة ميزة

اتخاذ قرار الاستثمار في قطاع ما لا توجد منافسة قوية فيه، وذلك بالتموضع بعيدا عن التقلبات التكنولوجية

تحقيق تكنولوجية قوية لمواجهة المنافسة والتقدم عليها بمراحل السبق التكنولوجي المتاح من قبل هذه الميزة بالتالي وتفادي القطيعة التكنولوجية المتكررة والسريعة.

و بشيء من التفصيل فإن اليقظة التكنولوجية تُمكن المؤسسة من الإجابة عن الأسئلة التالية

-ما هي البرامج المستعملة و المرتقبة لمنافسيها؟

-من هم الفاعلون؟ أي المشاركون في هذه البرامج و مخابر، مؤسسات؟

-من الذي قام بالنشر ضمن هذا الموضوع؟

-ما هي الإجازات براءات الاختراع الممنوحة في الميدان؟

-ما هي المقاييس و التشريعات المستعملة حاليا؟ و ما هي الأحداث الموجودة في هذا المجال؟

-ما هي الوسائل الجديدة؟ و ما هي التكنولوجيات الحديثة خصائصها.. ؟

-ما هي المؤسسات التي تتطور في قطاع النشاط؟ بماذا يقومون ؟ و من هم زبائنهم و شركائهم؟

و من أهم المصادر التي تعتمد عليها المؤسسة للقيام باليقظة التكنولوجية نذكر على سبيل المثال لا الحصر[1]

أهداف نظام اليقظة التكنولوجية:

تعددت أهداف اليقظة التكنولوجية ومن أهمها على **المستوى الداخلي:**تهدف المنظمة من نظام اليقظة التكنولوجيا إلى عمر التكنولوجيا المستخدمة في المنظمة سواء عن طريق التحسين والاستبدال الاستراتيجي ،حيث يجب عليها رصد كل المعلومات التي تخص الجانب التقني في البيئة التنافسية.

.على **المستوى التنافسي:** تسعى المنظمة إلى رصد حركة المنافسة في السوق ومعرفة مستوى التكنولوجيا المستخدمة لديهم ورصد كل المعلومات حول التكنولوجيا الحالية والمتوقعة وذلك من اجل القيام بالاختيارات ألازمة أو الاجراءات الدفاعية أو الهجومية من اجل كسب ميزة تنافسية.

[1] BERTRAND belon : L'innovation Créatrice, Economica, 1997, paris, p 179

.زيادة مستوى الحرية:هناك علاقة بين مستوى اليقظة التكنولوجية والحرية أي إعادة أنشطة المنظمة عن كل أنواع التهديدات بوضع نظام يقظ وحساس يستطيع رصد كل التغيرات و التهديدات ، كلما تفطنت المنظمة إلى تهديدات في وقت مبكر كلما كان لديه الوقت الكافي لمواجهتها، مما يمنحه متسع من الوقت ومجال اكبر من حرية الاختيار الوسيلة المناسبة للمراجعة ، فعلية رصد المعلومات عن طريق نظام التكنولوجيا .

على المستوى المالي:تساعد اليقظة التكنولوجية على توجيه الموارد المالية للمؤسسة ، حسب الأولوية من الناحية التقنية في جانب البحث والتطوير أو من الجانب التكنولوجي بالاستثمار في الإبداعات تكنولوجيا جديدة تضمن الميزة التنافسية للمنظمة . توجيه النشاط الإبداعي للمنظمة:تهدف المنظمة من وراء نظام اليقظة التكنولوجيا إلى إعطاء الأولوية للنشاط الإبداعي التي تمنح المنظمة مستوى اعلي من الإرباح ما يحسن للمؤسسة البقاء في مركز تنافسي مرموق كما يحدد النشاط المستقبلية للبحث و التطوير والبحث عن النشاطات و المجالات التي تقبل التوزيع

المحور الثاني: التنمية المحلية

السلطة المحلية او اللامركزية الادارية الاقليمية تعد اسلوبا من اساليب التنظيم الاداري التي تتبعها الدول في اداء وظائفها لتقديم خدماتها للمواطنين.

التنمية المحلية: ظهر مفهوم التنمية المحلية بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة تحقيق التنمية الشاملة تستوجب تضافر الجهود المحلية الذاتية و الجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الحضارية للمجتمعات المحلية و ادماجها في التنمية و تقوم على عنصرين رئيسيين:

- المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية و التي تقود الى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم و نوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية.
- توفير مختلف الخدمات و مشروعات التنمية المحلية باسلوب يشجع الاعتماد على النفس و الماركة اما من حيث الاهداف المرجوة منها فان التنمية المحلية تهدف الى الاتي:

تطوير عناصر البنية الاساسية كالنقل و المياه و الكهرباء حيث يعتبر النهوض بهذه القطاعات اساسا لعملية التنمية و لتطوير المجتمع المحلي.

زيادة حرص المواطنين على المحافظة على المشروعات التي يساهمون في تخيطها و تنفيذها.

زيادة التعاون و المشاركة بين السكان مما يساعد في نقل المواطنين من حالة اللامبالاة الى حالة المشاركة الفاعلة.

تعريف البلدية: تعتبر البلدية الوحدة القاعدية الأساسية والأدنى في التنظيم الجزائري فهي نقطة المشاركة الأولى للمواطن المحلي وهي حجر الزاو ية في بناء الدولة ونظامها السياسي ، تطبيقا لمبدأ بناء الدولة من القاعدة إلى القمة.[1]

فلا يمكن الحديث عن السلطات المحلية دون التعريف بنواتها فهي جماعة عمومية (يعني غير خاصّة)، محليّة (يعني تهتمّ بسكّان المنطقة التّي يوجد بها مقرّ البلدية(، مستقلّة (تمنح سكان تلك المنطقة استقلالية عن السلطة الإدارية المركزية بالعاصمة أو الجهوية). ولها مساحة ترابية محدّدة، وتتمتع بالشخصية المدنية، فهي لها اسم، وتاريخ ميلاد أو تاريخ إحداث. كما أنّها لها حقوق وواجبات، كحق الشراء والبيع والكراء، وواجب تنظيف الشوارع وتجميل مداخلها، ورفع الفضلات، وتنظيم الأسواق، والقيام بتصريف مياه الأمطار، والمحافظة على نظافة المدينة[2].

---

[2] encysco.blogspot.com/2013/09/blog-post_2432.html في 2015/11/19 على الساعة 11.43

عرف المشروع البلدية بموجب المادة الأول من القانون رقم (90 – 80) المؤرخ في 17 أفريل 1990 المتعلق بقانون البلدية على أن البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وعرفها قانون البلدية لسنة 1967 بأنها » البلدية هي الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية ولا شك أن التعريف الثاني ويعكس الوظائف المثيرة للبلدية ومهامها المتنوعة في ظل الفلسفة الاشتراكية[1].

نتائج الدراسة في البلديتين (سيدي موسى و الكاليتوس بولاية الجزائر):

- تستخدم السلطات المحلية بالعاصمة اليقظة التكنولوجية من خلال رصد خلية تهتم باليقظة و تعمل احصاءات دورية للموقع الكتروني رسمي، و مواقع التواصل الاجتماعي.
- تكوين قائمين بنظم المعلومات و تخصصهم البحثي له دور مهم في نجاعة عملية التنمية المحلية.
- ضرورة تعزيز فكرة التنمية من خلال المجتمع الالكتروني و التوعية من خلاله .
- تعزيز البلدية بنظام لحماية المعلومات لحماية قاعدة بياناتها.
- اليقظة التكنولوجية تبرز اهم تحديات المحيط الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي و تمهد الطريق لمعالجته.
- استغلال السلطات المحلية المبحوثة اليقظة التكنولوجية لاستقبال المقترحات و الانشغالات بالإضافة الى الشكاوى.
- تقليص اليقظة التكنولوجية الضغط على المسؤولين و فسح المجال لاستقبال اكبر عدد ممكن من المعلومات و سهولة الرد عليها في الوقت المناسب.

[1] www.ouarsenis.com/vb/showthread.php?t=1179112.30 على الساعة 2015/11/19 في

- افسحت المجال لانتشار المعلومة الدقيقة و الصحيحة في وقتها و لأكبر عدد ممكن.
- تساهم المعلومات المرسلة من قبل المواطنين في بعث مشاريع تنموية مهمة كقنوات الصرف الصحي ببلدية سيدي موسى و نشاطات ثقافية و رياضية ببلدية الكاليتوس.
- نشر المعلومات المالية الموثقة بموقع البلدية عززت ثقة المواطن بالسلطات و اعطت دعما لسياستهم التنموية.
- اعطت اليقظة التكنولوجية فرصة للمشاركة في عديد التظاهرات الثقافية و الابداعية بكلتا البلديتين.
- ساهمت اليقظة التكنولوجية في القضاء على الاشاعة و غياب المعلومة و تسخير الامكانات الانجع لذلك.
- التعرف على البيئة التنافسية و تسخير الوسائل لجذب الاستثمار.
- ساهم كذلك في ترسيخ ثقافة الاتصال و اذابة الجليد بين السلطات المحلية و المواطن.
- تقليص القطيعة بين ما يمثل الدولة و الشعب.
- ضرورة التخطيط و الشروع في بناء بلدية الكترونية في ظل هذا التطور التكنولوجي الهائل.
- رقمنة العديد من المصالح لما يقتضيه التطور التكنولوجي و مسايرته من خلال اليقظة التكنولوجية.

المراجع:

- زيان عمر محمد ، البحث العلمي منهجه وتقنياته، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، د ط ،1997.

قوجيل نور العابدين: دور اليقظة الاستراتيجية في ترشيد الاتصال بين المؤسسة و محيطها، رسالة ماجيستر في الاعلام و الاتصال جامعة عنابة، 2012،ص 41.

– بومدين يوسف ، "**آلية اليقظة والذكاء الإستراتيجية: أداة لمواجهة التحديات المستقبلية أحد عوامل التنافسية**"، ملتقى المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسة الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، الجزائر، 08–09–نوفمبر –2010،

-BERTRAND belon : L'innovation Créatrice, Economica, 1997, paris

- Manelle Guechtouli, "Comment organiser son système de veille stratégique?", Centre de Recherche en Gestion d'Aix-Marseille : Alquier A.M. et M. Salles, "Réflexions méthodologiques pour la conception de systèmes d'intelligence économique de l'entreprise", Communication au Congrès international « Le Génie Industriel dans un monde sans frontières », Albi, France, 3-5 Septembre 1997.

محمد الزومان، هدى "**منظماتنا بحاجة إلى اليقظة الإستراتيجية**"، مقالات الاقتصادية الالكترونية، متاح على الموقع:http://www.aleqt.com/2010/06/08/article_403746.html .

Humbert Lesca , Qu'est-ce que la veille stratégique et pour quoi votre entreprise Pourrait en avoir besoin dés aujourd'hui?, disponible sur : http://membre.lycos.fr/jeanlucmoya/veille%20lesca.doc**سعيد اوكيل : اليقظة 1**

الأستادة: مونية دحدوح

عنوان المداخلة: تأثير إستخدام مواقع التواصل الإجتماعي فى العلاقات الإجتماعية (دراسة عينة من مستخدمي موقع الفيسبوك)

المقدمة:

شهد القرن الواحد والعشرين ثورة تكنولوجية قوية الأثر واسعة الانتشار.. حيث اختزلت العالم مترامي الأطراف في قرية كونية صغيرة ترتبط ببعضها عن طريق شبكات الاتصالات العالمية. لقد فرض هذا التطور المضطرد على المتخصصين والشركات المنافسة في هذا المجال تطوير أدوات التواصل بين المستخدمين في شتى أقطار المعمورة لجعلها تكون أكثر سهولة ومرونة وتتمتع بمميزات أفضل وسط عالم افتراضي ابتكروه نظيرًا للعالم الكبير الذي نعيش فيه. لقد ظهرت فكرة مواقع التواصل الاجتماعي عام 1997 وكان موقع (Digree six. .com) موقع التواصل الاجتماعي الأول والرائد آنذاك، بعدها تنامت المنافسة في طور ديناميكي متصاعد لهذه المواقع لتوفير السهولة واليسر والمميزات لمستخدميها.

وفي هذا الإطار فقد سعت هذه المواقع إلى تلبية رغبات الشباب في التواصل والبحث، كما كان لها دور مؤثر في رسم توجهاتهم الفكرية إلى جانب أنها أثرت حصيلتهم العلمية والمعرفية في جميع الأنساق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية وأسهمت إيجابًا أو سلبًا في تشكيل مواقفهم الاجتماعية. فضلاً على أن هذه المواقع كانت الوسيلة الفعالة لخلق قنوات حوار مع الآخر دون حواجز عرقية وأيدلوجية معقدة.

<u>الإشكالية:</u>

لقد أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي متنفسًا وملاذًا وخاصة للمغتربين عن أوطانهم وأهلهم وأصحابهم، فكان لذلك أثر إيجابي على المنظومة الاجتماعية لإبقائها في إطار العلاقة الودية وعوضها عن التقارب الشخصي بحكم ظروف العمل أو العلم في هذا العصر، فهي تبقيهم على تواصل دائم بهم ومعرفة أخبارهم في الجوانب الشخصية والعلمية والعملية. كما إنها أججت في نفوسهم الحماس للتفاعل مع القضايا الاجتماعية التي تركز على الجانب الإنساني المرتكز على ترسيخ مبدأ المسؤولية الاجتماعية من خلال إطلاق حملات ومبادرات شبابية تخدم المجتمع. فضلاً عن تخصيصها صفحات تفاعلية لها لاستقطاب المشاركين وإشراكهم في الفعاليات والترويج لها، وتوجيه أقرانهم وإرشادهم نحو واجباتهم والتزاماتهم في مختلف المجالات أكانت أسرية أو مجتمعية، دينية أو وطنية.

ومن خلال هذه الشبكات يمكن للدولة استقصاء تطلعات الشباب ومتطلباتهم في المرحلة الراهنة والمستقبلية ومعرفة آرائهم بكل شفافية، وتوسع مشاركاتهم في مسيرة التنمية الاجتماعية وتشاركهم فيها بدلا

من أن يكونوا عبئًا عليها، كما تقوم على إبراز مواهبهم وإبداعاتهم، كذلك تعمل على حثهم على تعزيز الروح والثقافة والهوية الوطنية وحمايتهم من الأفكار الدخيلة.

و في هذا الصدد جاءت مداخلتي لمعرفة مدى أثر إستخدام مواقع التواصل الإجتماعي على المستخدمين الجزائريين من خلال دراسة عينة منهم لمعرفة مدى تأثير الاستخدام المفرط لمواقع التواصل الاجتماعي التي تسمح بنسج علاقات اجتماعية افتراضية، مبنية على تشارك و تقاسم مجموعة من التطبيقات و الفيديوهات والصور، من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير إستخدام مواقع التواصل الإجتماعي في العلاقات الإجتماعية؟

و للإجابة عن هذا التساؤل نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما أسباب التي تدفع إلى الإشتراك في موقع الفيسبوك؟
2. ما طبيعة العلاقات الإجتماعية عبر موقع الفيسبوك؟
3. كيف يؤثر إستخدام موقع الفيسبوك على العلاقات الإجتماعية؟

و تندرج تحت هذه التساؤلات الفرضيات التالية:

1. يلجأ مستخدمو موقع "الفايسبوك" في الجزائر إليه بسبب فراغ اجتماعي وعاطفي.
2. يتم استخدام الفيسبوك للبحث عن صداقات جديدة، و تعزيز صداقة قديمة.
3. استخدام" الفايسبوك "يؤدي إلى الانسحاب الملحوظ للفرد من النشاطات الاجتماعية ويقلل من اتصال المستخدم الشخصي بعائلته وأصدقائه.

<u>أهمية الدراسة:</u>

تتمثل أهمية هذه الدراسة في رصد اتجاهات مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، ومعرفة مدى تلبية هده المواقع الاجتماعية لاحتياجاتهم و رغباتهم و اهتماماتهم و بيان التفاوت في أثر هذه المواقع على المستخدمين سلبا كان أم إيجابا.

<u>أهداف الدراسة:</u>

1. معرفة الدور الكبير الذي تلعبه التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال في حياة الأشخاص.
2. التعرف على أهم الخدمات التي توفرها مواقع التواصل الاجتماعي.
3. معرفة مدى تأثر العلاقات الاجتماعية بسبب استخدام المواقع التواصل الاجتماعي.
4. التعرف على الأسباب التي ساعدت في انتشار العلاقات الافتراضية على حساب نظيرتها الواقعية.

مفاهيم الدراسة:

تناولت دراستي مجموعة من المفاهيم و هي كالآتي:

1) مواقع التواصل الإجتماعي:

أ- إصطلاحا: تعرف على أنها " منظومة من الشبكات الإلكترونية التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثم ربطه من خلال نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الاهتمامات والهوايات نفسها أو جمعه مع أصدقاء الجامعة أو الثانوية". (1)

و هي " مجموعة هويات اجتماعية ينشئها أفراد أو منظمات لديهم روابط نتيجة التفاعل الاجتماعي، ويمثلها هيكل أو شكل ديناميكي لجماعة اجتماعية، وهي تنشأ من أجل توسيع وتفعيل العلاقات المهنة أو علاقات الصداقة". (2)

كما أنها " عبارة عن مواقع على شبكة الانترنت توفر لمستخدميها فرصة للحوار وتبادل المعلومات والآراء والأفكار والمشكلات من خلال الملفات الشخصية وألبومات الصور وغرف الدردشة". (3)

ب-إجرائيا: هي " مواقع على شبكة الإنترنت تسمح لروادها بإنشاء حساب أو صفحات خاصة بهم و ربطها بنظام اجتماعي إلكتروني يتيح فرصة الحوار وتبادل الثقافات بين أعضائها"

2) الفيسبوك :(Facebook)

الفيسبوك هو أحد شبكات التواصل الاجتماعي التي رغم أن عمرها لا يزيد عن عشر سنوات إلا أن مواقعها أصبحت الأشهر والأكثر استخداماً وتأثيراً على مستوى العالم.

وقد تم إنشائه في فبراير عام 2004م بواسطة مارك زوكربيرج بجامعة هارفارد، وقد كان الموقع في البداية متاحاً فقط لطلاب جامعة هارفارد ثم فتح لطلبة الجامعات، بعدها لطلبة الثانوية ولعدد محدود من الشركات، ثم أخيراً تم فتحه لأي شخص يرغب في فتح حساب به.

و يرى مخترع الفيسبوك مارك زوكربيرج أن فيسبوك هو حركة اجتماعية (Social Movement) وليس مجرد أداة أو وسيلة للتواصل، وأنه سوف يزيح البريد الإلكتروني ويحل محله، وسوف يسيطر على كل نواحي النشاط البشري على الشبكة العنكبوتية. وبالتالي فإن يوصف بكونه "دليل سكان العالم" وأنه موقع يتيح للأفراد العاديين أن يصنعوا من أنفسهم كيان عام من خلال الإدلاء و المشاركة بما يريدون من معلومات حول أنفسهم واهتماماتهم ومشاعرهم وصورهم الشخصية ولقطات الفيديو الخاصة بهم، ولذلك فإن الهدف من هذا الاختراع هو جعل العالم مكاناً أكثر انفتاحاً.(4)

3) العلاقات الإجتماعية:

أ- إصطلاحا: يشير مفهوم العلاقة الاجتماعية "إلى ترتيب أو تنظيم ثابت للعناصر التي تظهر في الفعل الاجتماعي فهي لا توجد بمعزل أو خارج الأفعال الاجتماعية ، بل هي ترتيبات متخيلة للفعل لا يمكن تصورها على النحو لرد كأنماط الفعل الاجتماعي".(5)

كما تعرف العلاقات الاجتماعية أيضا على أنها " نتيجة التفاعل الاجتماعي (التأثير و التأثر أو الأخذ و العطاء) بين شخصين يشغلان موقعين اجتماعيين داخل الجماعة أو التنظيم أو المؤسسة الاجتماعية " (6)

ب- إجرائيا: و هي العلاقة التي تقوم بين شخصين أو أكثر لتلبية حاجات اجتماعية أو عاطفية أو اقتصادية عبر موقعي الفيسبوك حيث يكون لهذه العلاقات نتائج وآثار سواء إيجابية أم سلبية.

الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات تطرقت لأثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك " على العلاقات الإجتماعية، و خرجت بنتائج مهمة تفيد أغراض الدراسة الحالية ، وفيمايلي عرض موجز لبعض الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة:

الدراسة الأولى: **استخدام طلاب وطالبات الجامعات السعودية شبكة الفيسبوك**

أُجريت هذه الدراسة من قبل جارح العتيبي عام (2008 م)، وقد شملت طلاب وطالبات السنة التحضيرية في ثلاث جامعات سعودية هي (جامعة الملك سعود– جامعة الملك فيصل – جامعة الملك عبدالعزيز) تهدف إلى التعرف على دوافع استخدام الفيسبوك و الإشباعات المتحققه من استخدامه، حيث اعتمد الباحث على منهج المسح الاجتماعي والاستبيان كأداة لجمع البيانات وتوصلت الدراسة إلى:

– انتشار استخدام الفيسبوك بين طلاب وطالبات الجامعات السعودية بنسبة 77 %، و يظهر تأثير الأهل والأصدقاء في التعرف عليه.

– كان دافع الفضول والمشاركة الأول في دفعهم لاستخدام الفيسبوك وكذلك الأول في الإشباعات المتحققة من استخدامه.

– أكدت العينة تحقيق الفيسبوك في تأثيره على الشخصية ما لا تحققه الوسائل الإعلامية الأخرى وكذلك تأثير استخدام الفيسبوك على استخدامهم للوسائل الإعلامية الأخرى. (7)

الدراسة الثانية: **المحادثة عبر شبكة المعلومات (أنماطها ودوافعها وآثارها)**

أُجريت هذه الدراسة من قبل سهام العزب ومحمد الغامدي عام (2010 م)، و طبقت في جامعة الملك عبد العزيز بجده على 474 طالبا وطالبة من مختلف الكليات العلمية هدفت الدراسة إلى التعرف على الأنماط والدوافع والآثار المترتبة على استخدام غرف الدردشة عبر شبكة المعلومات وعلاقتها بمتغيرات (العمر والمعدل الدراسي والدخل)، وتم الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي وعلى أداة الاستبيان لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى:

– أن غرف الدردشة هي أحد الأساليب الفعالة للتواصل الاجتماعي ومدة استخدامها تتراوح من ساعة إلى أقل من 3 ساعات يوميا لدى الجنسين وفترة المساء هي الوقت المفضل للاستخدام.

– دوافع النسبة الأعلى من مستخدمي غرف الدردشة كانت التسلية وقضاء وقت الفراغ بالنسبة للجنسين، فقد بلغت 46 % للتسلية و 39 % لقضاء وقت الفراغ لدى الذكور، في حين سبق قضاء15 % على التوالي. ، وقت الفراغ التسلية لدى الإناث فقد بلغت النسبة 18%

– أن غالبية المستخدمين تربطهم علاقات متوسطة واهتمامات مشتركة مع الأصدقاء عبر غرف الدردشة، وغالبيتهم يضطرون إلى عدم قول الحقيقة ولديهم اتجاه نحو الجرأة في الحوارات مع الجنس الآخر.

– توجد علاقة ارتباطية سالبة بين العمر ومعظم أبعاد أنماط الاستخدام مثل معدل استخدام غرف الدردشة وملكية جهاز حاسب خاص ما يشير إلى الانخفاض على معظم أبعاد الاستخدام بزيادة المرحلة العمرية للطلاب. (8)

الدراسة الثالثة: **استخدام مواقع الشبكات الاجتماعية و تأثيره في العلاقات الاجتماعية، دراسة عينة من مستخدمي موقع الفيسبوك في الجزائر**

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر إستخدام مواقع الشبكات الإجتماعية في العلاقات الإجتماعية من خلال دراسة عينة من مستخدمي موقع "الفايسبوك" في الجزائر ولقد تم الاعتماد على أداة الاستبيان لجمع البيانات من المبحوثين، حيث تم تقسيم الاستمارة إلى ثلاثة محاور: المحور الأول عادات وأنماط استخدام موقع "الفايسبوك" لدى الجزائريين، والثاني الدوافع والحاجات التي تكمن وراء استخدام "الفايسبوك"، أما المحور الثالث فتم الاعتماد فيه على مقياس "ليكرت" في محاولة منا لاستكشاف أثر استخدام "الفايسبوك" في العلاقات الاجتماعية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

تقضي النسبة الأكبر من المبحوثين أكثر من ثلاث ساعات في استخدام "الفايسبوك"، ويفضل أغلبهم خدمة التعليقات والدردشة بالدرجة الأولى. يستخدم أغلب أفراد العينة موقع "الفايسبوك" بدافع

التواصل مع الأهل والأصدقاء إلى جانب التثقيف، وقد بينت النتائج أن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام الذكور والإناث، وتبين أيضا أن المبحوثين الأكبر سنا يتعاملون بنوع من الوعي عند استخدامهم لموقع "الفايسبوك"، كما أسفرت الدراسة أن استخدام هذا الموقع يؤثر في الاتصال الشخصي وجها لوجه، وفي تفاعل المستخدمين مع أسرهم و أقاربهم و أصدقائهم كما يؤدي إلى الانسحاب الملحوظ للفرد من التفاعل الاجتماعي. (9)

الدراسة الميدانية:

أ- منهجية الدراسة: تندرج هذه الدارسة ضمن الدارسات الوصفية التي تهتم بتحليل و تفسير الظواهر و إيجاد العلاقات المختلفة بين متغيراتها و لذا تطلب الأمر اللجوء إلى أداة الاستمارة لرصد مدى تأثير إستخدام مواقع التواصل الإجتماعي على العلاقات الإجتماعية من منظور مستخدمي الفيسبوك عينة من سكان ولاية قالمة.

و قد تم توزيع الاستمارة على 70 مفردة من سكان ولاية قالمة ، و ذلك عن طريق المعاينة القصدية ، من خلال اختيار الأفراد الذين يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك).

و قد تضمنت الاستمارة ثلاث محاور أساسية كالآتي:

المحور الأول: لمعرفة مدى إقبال عينة الدراسة على الإشتراك في موقع الفيسبوك.

المحور الثاني: لمعرفة طبيعة العلاقات الإجتماعية عبر موقع الفيسبوك.

المحور الثالث: لمعرفة كيفية تأثير إستخدام موقع الفيسبوك على العلاقات الإجتماعية.

ب- عرض و تحليل نتائج الدراسة:

المحور الأول: بيانات الأولية عن خصائص العينة

جدول رقم (1)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس

	التكرار	النسبة %
إناث	15	
ذكور	35	
المجموع	50	100

جدول رقم (2)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية

فئات العمر	التكرار	النسبة %
أقل من 20 سنة	10	
من 20 سنة إلى 23 سنة	15	
من 24 سنة إلى 27 سنة	20	
أكثر من 27 سنة	05	
المجموع	50	100

يوضح الجدول السابق أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة تقع في الفئة العمرية

المحور الثاني: مدى إقبال عينة الدراسة على الإشتراك في موقع الفيسبوك.

جدول رقم (3)

يوضح مدة إستخدام المبحوث لموقع الفيسبوك

	التكرار	النسبة %
أقل من سنة		
من سنة إلى 3 سنوات		
أكثر من 3 سنوات		
المجموع	50	100

جدول رقم (4)

يوضح الوقت المستغرق في استخدام المبحوث لموقع الفيسبوك

	التكرار	النسبة %
أقل من ساعة		
من ساعة إلى ساعاتان		
أكثر من ساعتان		
المجموع	50	100

جدول رقم (5)

يوضح خدمات فيسبوك المفضلة لدى المبحوث

	التكرار	النسبة %
مشاركة الصور و الفيديو		
الدردشة		
التعليقات		
مشاركة الروابط		
المجموع	50	100

جدول رقم (6)

يوضح أكثر خدمة يستخدمها المبحوث وقت تصفحهم للفيسبوك

	التكرار	النسبة %
تكتفي بقراءة مشاركات الأصدقاء		
تضع مشاركات على حائطك		
تدردش مع أصدقائك		
تقرأ وتعلق على مشاركات أصدقائك		
المجموع	50	100

جدول رقم (7)

يوضح عدد أصدقاء المبحوث في موقع الفيسبوك

	التكرار	النسبة %
أقل من 30		
من 30 إلى 50		
أكثر من 50		
المجموع	50	100

جدول رقم (8)

يوضح معايير اختيار المبحوث لأصدقائه في موقع الفيسبوك

	التكرار	النسبة %
المستوى المعرفي والثقافي		
علاقة القرابة والصداقة		
الاهتمام المشترك		
لا يوجد أي معيار		
المجموع	50	100

جدول رقم (9)

يوضح دوافع استخدام المبحوث للفيسبوك

	التكرار	النسبة %
الترفيه والتسلية		
زيادة المعلومات والمعارف		
للتواصل مع الأصدقاء والأهل		
للتعرف على اشخاص جدد		
المجموع	50	100

جدول رقم (10)

يوضح الاشباعات الاجتماعية التي يحققها الفيسبوك للمبحوث

	التكرار	النسبة %
ربط علاقات صداقة		
ربط علاقات مع الجنس الآخر		
إيجاد حلول لمشاكلك الاجتماعية		
المجموع	50	100

المحور الثالث: طبيعة العلاقات الإجتماعية عبر موقع الفيسبوك.

جدول رقم (11)

يوضح تصرف المبحوث حيال طلبات الصداقة من الغرباء

	التكرار	النسبة %
نعم		
لا		
المجموع	50	100

جدول رقم (12)

يوضح الحاجات التي يلبيها موقع الفيسبوك للمبحوث

	التكرار	النسبة %
التنفيس والتعبير بكل حرية		
اشباع الفضول والحصول على معلومات		
الهروب من الواقع		
التواصل والتفاعل مع الآخرين		
المجموع	50	100

جدول رقم (13)

يوضح ثقة أفراد العينة فيما يقدمه لهم موقع الفايسبوك

التكرار النسبة %

المجموع 50 100

جدول رقم (14)

يوضح دوافع استخدام المبحوث للفيسبوك

	التكرار	النسبة %
الترفيه والتسلية		
زيادة المعلومات والمعارف		
للتواصل مع الأصدقاء والأهل		
للتعرف على اشخاص جدد		
المجموع	50	100

المحور الرابع: تأثير إستخدام موقع الفيسبوك على العلاقات الإجتماعية.

العبارات نعم لا محايد

الشعور بالفراغ العاطفي والاجتماعي جعلك تهرب إلى الفيسبوك

تقضي وقتًا في التحادث مع معارفك وأصدقائك عبر فيسبوك أكثر من الوقت الذي تجلس فيه مع أسرتك.

الوقت الذي تقضيه في التحادث مع أصدقائك عبر الأنترنت أكثر من الوقت الذي تقضيه معهم وجها لوجه.

الاتصال عبر الفيسبوك ساعدك في توسيع علاقاتك الاجتماعية

يشعرك استخدام الفيسبوك بالوحدة والعزلة عن محيطك الاجتماعي.

تثق في معارفك وأصدقائك عبر الفيسبوك أكثر من ثقتك في أصدقائك ومعارفك في الواقع.

(1) راضي زاهر، **استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي**، مجلة التربية، عدد 15، جامعة عمان الأهلية، عمان، 2003، ص23.

(2) مشري مرسي، **شبكات التواصل الاجتماعية الرقمية: نظرة في الوظائف**، مجلة المستقبل العربي، عدد 395، 2012، ص150.

(3) الدبيسي عبد الكريم علي، الطاهات زهير ياسين، **دور شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام لدى طلبة الجامعات الأردنية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 40، العدد 201341. 2013، ص68.

(4) صادق, عباس مصطفى، **الصحافة والكمبيوتر**، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005، ص15.

(5) السيد عبد العاطي، **علم اجتماع الحضري**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، بدون سنة ، ص 329 .

(6) معن خليل، **البناء الاجتماعي انساقه و نظمه** ، دار الشروق للنشر و التوزيع، ط3، الأردن، 1999، ص 77.

(7) العتيبي جارح ، **تأثير الفيسبوك على طلبة الجامعات السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، 2008.

(8) العزب سهام ،الغامدي محمد، **المحادثة عبر شبكة المعلومات (أنماطها ودوافعها وآثارها)**، دراسة ميدانية على طلاب جامعة الملك عبد العزيز، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد 1، 2011.

التنمية العربية : الواقع ، التحديات و الآفاق المستقبلية

الأستاذ : شعباني مالك

Chaabanimalek10@gmail.com

مقدمة :

إن التنمية شيء يتطلع إليه الجميع ،وكمفهوم قد برز بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية ، حيث لم يستعمل هذا المفهوم(التنمية) منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز " آدم سميث "في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، وحتى الحرب العالمية الثانية، إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان الذين استخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا: "التقدم المادي أو التقدم الاقتصادي", وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي: التحديث أو التصنيع .

ان مفهوم التنمية بمعناه الحالي قد برز وترعرع في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية –كما سبقت الإشارة إليه– حيث أن العالم قد عرف مستجدات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية أفرزتها ظروف ما بعد الحرب، وظهور الدول الجديدة اثر انتشار حركة التحرر من الهيمنة الاستعمارية الغربية التي عرفتها دول

الجنوب، وانتشار عمليات التصنيع في دول الشرق (الاتحاد السوفييتي، اليابان) ، مما جعل قضية التنمية عالمية تسعى إليها كل الشعوب الشرقية والغربية، الجنوبية والشمالية

إن الهدف العام للتنمية هو الوصول بالمجتمع إلى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية الاجتماعية، فالتنمية ليست غاية في ذاتها، بل هي وسيلة للوصول إلى مجتمع الرفاهية .

وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد ، ثم انتقل إلى علم السياسة، ولاحقا تطور ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية ومنها :علم الاجتماع

و كغيرها من دول العالم عرفت المنطقة العربية تجارب تنموية في شتى المجالات ،إلا أن معظمها لم يؤدي إلى الأهداف المسطرة و المنشودة نظرا لتدخل عدة عوامل بعضها داخلي، و بعضها خارجي ،حالت دون إحداث الإقلاع الحضاري المنشود، و في السياق ذاته رسم التقرير الصادر عن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2014 صورة قاتمة للوضع العربي، نتيجة مخاطر متشعبة تعيشها المنطقة العربية نتيجة عدد من العوامل من قبيل: ضعف تمثيل المرأة في البرلمانات و الفوارق بين الجنسين في المشاركة في القوى العاملة .

وللوقوف على واقع التنمية العربية، و تحدياتها، و آفاقها المستقبلية ، تأتي مداخلتنا هذه منطلقين من تساؤل رئيسي مفاده: ما واقع التنمية العربية و تحدياتها و آفاقها المستقبلية في ضوء المستجدات الإقليمية و الدولية الراهنة؟

أولا –تحديد المفاهيم الأساسية:

1–التنمية بين المفهوم و المصطلح:

نظرا لأهمية التنمية ، و السعي الحثيث لتحقيقها في واقع المجتمعات الانسانية ، و لاسيما المتخلفة منها ، فان مفهوم التنمية اصبح عنوانا للكثير من السياسات و الخطط و الاعمال ، على مختلف الاصعدة ، كما أصبح هذا المصطلح مثقلا بالكثير من المعاني و التعميمات ، و ان كان يقتصر في غالب الاحيان على الجانب الاقتصادي ، و يرتبط الى حد بعيد بالعمل على زيادة الانتاج الذي يؤدي بدوره الى زيادة الاستهلاك ، لدرجة اصبحت معها حضارات الامم تقاس بمستوى دخل الفرد، ومدى

استهلاكه السنوي للمواد الغذائية و السكنية بعيدا عن تنمية خصائصه و مزاياه و اسهاماته الانسانية ، وإعداده لأداء الدور المنوط به في الحياة ، و تحقيق الاهداف التي خلق من اجلها [01].

أ-لغة:

التنمية من النمو أي ارتفاع الشئ من موضعه الى موضع اخر مثلا نقول : نما المال أي ازداد و كثر، التنمية تدل على الزيادة كما و كيفا ، و قد برز المفهوم بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معين ، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده ، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة ، و حسن توزيع عائد ذلك الاستغلال ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين ، ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الاوروبية اتجاه الديمقراطية ، هذا المفهوم يعنى من الناحية اللفظية شيئا واحدا و هو التعبير المرتبط بالزيادة في شئ ما عبر حد معين في وقت معين ، و غالبا ما يتم التفرقة بين التنمية و النمو [02].

ب-اصطلاحا :

لقد شاع استعمال هذا المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية ، بالنسبة للدول المستقلة حديثا واعتمدت في فلسفتها السياسية الى تحسين اوضاع مواطنيها الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و أخذ في التناول من قبل الاقتصاديين و الاجتماعيين و السياسيين ، ثم انتشر الى الميادين العلمية و الفكرية وحاول العلماء وضع تعاريف لموضوع التنمية منها [03]:

-تعريف التنمية عند هيئة الأمم المتحدة :

تعريف اصطلحت عليه هيئة الأمم المتحدة عام 1956 ينص على ان التنمية هي العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الاهالي و الحكومة بتحسين الاحوال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية

في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الامم و الاسهام في تقدمها بافضل ما يمكن[04].

تعريف احمد رشيد: هي عملية تغيير في البنية الاقتصادية ، الاجتماعية و الثقافية للمجتمع و فق توجهات عامة ، لتحقيق اهداف محددة تسعى اساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب ، بمعنى ان اية تنمية يقصد بها الارتقاء الحقيقي في دخل المواطنين من جوانب اقتصادية و غير اقتصادية.

تعريف علي غربي : التنمية هي عملية معقدة و شاملة ، تضم جوانب اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية و ثقافية مع عدم اهمال الجوانب النفسية و البيولوجية ، و ذلك لفهم السلوك الانساني بالدرجة الاولى والدوافع التي تربط الافراد و ما يقومون به من علاقات ، و ما يترتب عن ذلك من انظمة تتداخل تفاعلاتها و تأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة [05].

ففي معجم مفاهيم التنمية ، فقد عرفت بانها عملية توسيع خيارات الناس كي يعيشوا الحياة التي يطمحون اليها و يمكن تمييز اربعة ابعاد لهذه التنمية : العدالة الاجتماعية ، تكافؤ الفرص ، الاستدامة ، التمكين و المشاركة ... .

و للتنمية جانبان : الاول تشكيل القدرات البشرية ، مثل تحسين مستوى الصحة و المعرفة و المهارات ، والثاني هو انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة اما للتمتع بوقت الفراغ ، او في الاغراض الانتاجية ، او في الشؤون الثقافية و الاجتماعية و السياسية ، " و ما تستطع مناهج التنمية البشرية إيجاد توازن دقيق بين هذين الجانبين فإن الشعور العميق بالاحباط يصبح محصلة طبيعية " [06].

ج-التنمية في القران الكريم:

لم نجد في القران الكريم استخداما لمصطلح النمو و التنمية ، في معرض الحث و الامر لكن نجد بدلا من ذلك عددا من المصطلحات المرادفة ، و منها الاعمار و الابتغاء من فضل الله و السعي في الارض ، و إصلاح الأرض و عدم فسادها وينشدان الحياة الطيبة ، وليس معنى ذلك زهد القران في الرخاء الاقتصادي ، ذلك المعنى الذي تمحورت حوله عملية التنمية في المصطلح الاقتصادي المعاصر... .

ففي التصور القراني تكون التنمية موصولة بالاخرة و بالاهداف الكريمة للحياة التي تجد ثوابها في الاخرة،

أما المجتمعات المادية فمحرومة من هذه العقيدة و محكومة لقيمتها المادية الدنيوية فالمسلم الحق هو الذي يسعى للتنمية الشاملة و يتحمل في سبيل ذلك التعب و الضنك ، لان هذا جزء من مهمته التي استخلفه الله لتحقيقها ، فالدنيا مزرعة الاخرة ، ولا يتم الدين إلا بالدنيا ، لذا امر الله سبحانه و تعالى بالربط بين الدنيا و الاخرة في اعمالنا ، فنحن نعمل في دنيانا و فق امر ربنا ، و لكن هدفنا الاعلى والاسمى هو ارضاء الله ، قال تعالى : " وابتغ فيما اتاك الله الدار الاخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما احسن الله اليك و لا تبغ الفساد في الارض ان الله لا يحب المفسدين " سورة القصص، الاية 77 .[07]

-مبادئ التي يعتمد عليها نجاح التنمية :

تعب هذه المبادئ عن المناخ الذي لابد من وجوده ليكمم التنمية الاجتماعية ان تصبح واقعا عمليا فهي ليست منهجا او فلسفة و لكن في حالة التغافل عن أي منها فقد يتعرض مشروع للفشل و هذه المبادئ هي [08]:

-المجتمع المحلي الوحيد هو الوحدة التي يمكن ان يقدم الافراد من خلالها اكثر اسهاماتهم خصوبة و تاثيرا من اجل تغيير المجتمع الكبير و جعل هذا تغير ممكنا.

-لا يتحقق التقدم الاجتماعي الا في ضوء التغير الاجتماعي الكلي و الذي يتمثل في تغير جميع الحالات.

-لابد ان ينطوي مشروع التنمية المجتمع على خاصبة مهمة هو مدى استفادته في التخطيط و التنفيذ من عملية المناقشة الجماعية له الافادة بالاراء الجمعية بهذا الصدد.

-لابد ان يستحث اعضاء المجتمع على المشاركة بالمشروعات المتعددة للتنمية الاجتماعية.

-لابد من المحافظة على رسائل الاتصال بين المواطنين و بين قادتهم.

-يجب ان تتصف بالمرونة.

-يجب ان يكون البناء التنظيمي لتنمية المجتمع قادرا على القيام بوظائفه.

3-خصائص التنمية :

من الخصائص المميزة للتنمية انها ليست عملية تطور تاريخي تلقائي ، و غنما هي عملية تتم على اساس التدخل المستمر و المقصود في المجتمعات، و تستمر عن طريق هيئات التنمية التي تكون جزءا من بناء الدولة ، فالتنمية تنطوي على توسيع كبير في جميع مجالات القدرات الانسانية و النشاط الانساني ، و يشمل ذلك المجالات الروحية و الفكرية و التكنولوجية و الاقتصادية و الاجتماعية.

وهكذا لا تقتصر التنمية على النمو الاقتصادي ، و غنما يجب ان تشمل و بشكل جوهري على تغير ثقافي عام و على تغيرات محددة في البناء الاجتماعي القائم، ولا شك ان كل عنصر من هذين العنصرين يؤثر في الاخر بشكل متبادل ، فالنمو الاقتصادي لا يمكن ان يستمر في المدى البعيد بدون تغير في الاتجاه نحو الديمقراطية الاجتماعية لان كلها يعمل لخدمة الاخر و يوصل اليه [09].

في حين نجد خصائص التنمية في الاسلام تشمل على مايلي [10]:

-التطوير و التغيير. -الاستمرارية. -الشمولية .

-الوعي بمقصود الشارع من الاستخلاف . -الرعاية . -التعاون و التكامل.

-الاستقلالية.

4-أنواع التنمية :

وتتمثل انواع التنمية فيما يلي [11]:

4-1-التنمية الاجتماعية.

4-2-التنمية الاقتصادية.

4-3-التنمية السياسية.

4-4-التنمية الثقافية.

4-5-التنمية البيئية و المستدامة.

5-مؤشرات التنمية :

ان توضيح ما تعنيه او ما ينبغي ان تعنيه التنمية يمس حاضر و مستقبل الافراد و الشعوب في جميع انحاء العالم لأنه يساهم في اكتشاف بعض مكوناتها و يساعد في رسم خطط النجاح ، لقد كان الفكر الاقتصادي الغربي هو الذي وضع مؤشرات التنمية في العصر الحديث و ذلك من خلال منظوره الاقتصادي ، و عرفت التنمية بانها تنشيط الاقتصاد الوطني لتحقيق زيادة سنوية ملموسة في اجمالي الناتج الوطني ، مع تغيير في هياكل النتاج و وسائله ، و مستوى المالية ، و تزايد الاعتماد على القطاع الصناعي و الخدماتي ، و يقابله انخفاض في الانشطة التقليدية ، لهذا اعتبرت الزيادة السنوية في اجمالي الناتج الوطني و مستوى الدخل من المؤشرات الاساسية للتنمية [12].

أ-العوامل الاقتصادية:

من السمات الاقتصادية التي تشير الى مفهوم التنمية و تعبر عن مؤشراتها نذكر ما ياتي:

1-المعدل السنوي لنمو السكان. 2-دليل التنمية البشرية.

3-نصيب الفرد من الناتج المحلي. 4-العاطلون عن العمل و معدل البطالة.

5-العمالة حسب النشاط الاقتصادي. 6-الواردات من السلع و الخدمات.

7-الصادرات من السلع و الخدمات. 8-مجموع خدمة الديون.

ب-العوامل الاجتماعية:

وتشمل مايلي:

1-العمر المتوقع عند الولادة. 2-معدلات الامية.

3-الانفاق على التعليم. 4-معدل وفيات الرضع.

5-معدل وفيات الاطفال. 6-معدل وفيات النفساء.

7-معدل الاطباء و المستشفيات. 8-الانفاق العام على الصحة.

9-الاشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة (الايدز).

ج-العوامل السياسية و الادارية:

و تشمل العوامل السياسية و الادارية في العناصر التالية:

1-سكان الحضر. 2-السكان الذين يستخدمون مرافق صرف صحي ملائمة.

3-السكان الذين يستخدمون مصادر مياه محسنة. 4-نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء.

5-خطوط الهاتف الرئيسية. 6-المشتركون في خدمة الهاتف المحمول.

7-موقع الاستقبال على الانترنيت. 8-السكان الذين تقل اعمارهم عن 15 سنة.

9-السكان الذين بلغوا من العمر 65 و أكثر.

10-العلماء و المهندسون العاملون في مجال البحث العلمي. 11-الانفاق العسكري.

ثانيا-تحديات التنمية في المنطقة العربية :

يرصد التقرير الثاني لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي بعنوان " تحديات التنمية في الدول العربية 2011" تحديات التنمية في المنطقة العربية من خلال مجموع من المؤشرات ، منها [13]:

-انخفاض مؤشرات التنمية البشرية :

تظهر البيانات في هذا الشأن ان الفترة من 1970-1990 ادت فيها المنطقة بشكل حقق تقدما ملحوظا في تحسن مؤشرات التنمية البشرية ، و لكن منذ عام 1990-2007 ، تراجعت المنطقة العربية مقارنة بغيرها من المناطق النامية على مؤشرات التنمية البشرية ، و يتجلى هذا من خلال فشل التنمية الريفية في العالم العربي ، الذي يعيش 50 % من سكانه بالريف ، و مع ذلك لا تساهم الزراعة الا بنسبة 15% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ، و هو ما أدى إلى زيادة الهجرة من الريف للحضر من

اجل الحصول على خدمات أكبر ، و لأن هذه الهجرة غير مخططة فانها ادت الى وجود العشوائيات و زيادة الاحمال على المرافق الاساسية بالمدن العربية .

و ذهب التقرير الى ان اعتبار مقياس الفقر العالمي بحجم انفاق 1.25 دولار في اليوم مضلل و لا يعبر عن حقيقة الفقر في المنطقة العربية ، و لذلك يقترح التقرير و جود الية بديلة لقياس الفقر تظهر تباين خطوط الفقر و فقا لمستويات الدخل في كل بلد.

-نمو بلا عمل لائق:

اعتمدت المنطقة على النفط في ادائها التنموي ، و هو ما جعل مشروعها التنموي عرضة لتذبذبات سوق النفط ، فضلا عن الطبيعة الريعية التي اتسم بها الاداء التنموي في الدول العربية ، سواء في الدول متنوعة الدخل او الاقل نموا .

و يرصد التقرير انخفاض معدلات البطالة بالمنطقة العربية في عام 2010 لمعدل 9.3% مقارنة بـ 12% في عام 1990

ولكن لا يزال معدل البطالة بالدول العربية اعلى من المناطق النامية الأخرى ، و بخاصة بين الشباب و المرأة ، كما يرجع التحسن في معدلات البطالة في دول المنطقة لقبول القوى العاملة لفرص عمل باعداد كبيرة بالقطاع غير المنظم ، و الذي يتسم بظروف عمل غير لائقة .

ويرصد التقرير التحدي الاكبر في مجال العمل ، وهو مطالبة الدول العربية في عام 2003 –بدون الدول الخليجية – بتوفير 92 تريليونات دولار ، اي انها تحتاج الى حجم استثمارات سنوي يقدر بنحو 220 مليار دولار ، و هو ما يعادل نسبة 50% من ناتجها المحلي.

" الدول العربية مطالبة في عام 2030 – بدون الدول الخليجية – بتوفير 92 مليون فرصة عمل ، بتكلفة قدرها 4.4 تريليونات دولار ، اي انها تحتاج الى حجم استثمارات سنوي يقدر بنحو 220 مليار دولار "

-قيمة مضافة ضعيفة:

ارتفع حجم التبادل التجاري للدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الى 84% في المتوسط خلال العقد الاول من الألفية الثالثة ، بعد ان كان 60% في اوائل ثمانينيات القرن الماضي ، و لكن

التقرير يذهب الى ان هذا الارتفاع لم يكن ذا دلالة ايجابية على الاندماج في الاقتصاد العالمي ، حيث يصف التقرير هيكل الصادرات العربية بانه بدائي ، فالنفط يمثل نسبة 70% من هيطل الصادرات .

ومن ناحية اخرى فان المنطقة العربية تعد الاقل تصنيعا مقارنة بباقي مناطق العالم حيث يساهم قطاع الصناعة بنسبة 12% في الناتج المحلي، و ياتي قطاع الخدمات ليكرس القيمة المضافة الضعيفة حيث يشمل خدمات النقل و السفر ، و لا يوجد له اثر ملموس في خدمات الاتصال و المال .

-الفقر المائي :

تقع معظم الدول العربية – باستثناء العراق و السودان و لبنان – تحت خط الفقر المائي العالمي ، والمقدر بنحو الف متر مكعب سنويا ، و تعتبر اليمن من افقر الدول العربية في هذا المجال حيث يقدر نصيب الفرد بنحو مائة متر مكعب سنويا ، و يرصد التقرير حجم الاضرار التي ستتعرض لها دول المنطقة بسبب المتغيرات المناخية ، من خلال تراجع معدلات انتاج الغذاء ، الذي تعتمد دول المنطقة على استيراد الجزء الاكبر منه ، كما يشير التقرير الى محدودية الاستثمارات بدول المنطقة العربية في مجال ادارة الموارد المائية و تطوير الري و الانتاجية الزراعية.

-الاستبعاد المجتمعي:

ادت السياسات التنموية المتبعة قبل الربيع العربي الى استبعاد شرائح كبير من المجتمعات العربية من المشاركة ، و بخاصة من الشباب و النساء ، و يرجع التقرير عملية الاستبعاد الى مجموعة من العوامل ، منها : العوائد الريعية التي مكنت الدولة من صياغة عقد اجتماعي قائم على توفير الدولة للخدمات والوظائف نظير عدم المشاركة و المساءلة، و لكن هذا العقد انهار من بداية الثمانينيات من العقد الماضي ، حيث عجزت الدول العربية عن توفير الوظائف و متطلبات دولة الرفاه ، و دون ان تعمل الدول العربية على تدارك اخطار سياستها التنموية القائمة على الاستبعاد ، و كذلك تزاوج المال و السلطة و انتشار معدلات الفساد ، مما ادى الى تعميق عملية الاستبعاد في المجتمعات العربية .

و يرى التقرير ان الدول العربية تحتاج الى نموذج جديد للتنمية لا ينظر فيه للاستقرار من منظور امني محض ، و لا ينظر فيه الى التقدم من منظور منفعة السلع و الخدمات ، بل من منظور القدرات الجوهرية التي يتمكن من خلالها الفرد ان يعيش حياة كريمة يشعر فيها بدوره الحقيقي ، ولا يتحقق ذلك إلا

من خلال نموذج الدولة التنموية ، التي لا تعتمد على الريع ، و لا على انتاج مجموعة من السلع الأولية او تلك السلع و الخدمات ذات القيمة المضافة المتواضعة ، كما ان الدولة التنموية في حاجة الى رقابة حقيقة و مساءلة.

-هجرة الكفاءات العربية:

تعد هجرة الكفاءات العلمية من العالم العربي الى العالم المتقدم صناعيا احدى اهم التحديات التي تواجه التنمية العربية ، بالنظر لما تمثله هذه الهجرة من نزيف مستمر للخبرات و الكفاءات العالية ، والى التسرب المعاكس للتكنولوجيا من الدول العربية الى الدول المتقدمة ، و ان مما لا يقبل الجدل ان لهذه المشكلة انعكاساتها الخطيرة على مسيرة التنمية في الدول العربية التي تسعى لتطبيق خطط وبرامج تنموية للنهوض بأوضاعها المتردية ... .

و تشير تقديرات منظمة العمل العربية الى ان الخسائر التي منيت بها الدول العربية نتيجة لهجرة الكفاءات العربية خلال عقد السبعينات من القرن العشرين قد قاربت 11 مليار دولار ، و ان الدول الغربية هي الرابح الاكبر من 450 الفا من الكفاءات العربية المهاجرة ، و ان الخسائر الكلية التي يتكبدها الاقتصاد العربي من جراء هذه الظاهرة تقدر بنحو 200 مليار دولار امريكي .

و في الحقيقة فان هجرة الكفاءات العربية تخلق اثارا سلبية على التنمية المستدامة في الدول العربية ، حيث انها تخلق نقصا في الكوادر العلمية المدربة و المؤهلة المطلوبة لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المنشود ، و هذا ما يؤثر بصورة مباشرة في مستوى الرفاهية ، و في عدم حصول الدولة عى اي مردود نظير ما انفقته على تعليم هؤلاء الافراد ، علاوة على انها تسهم في تناقص قدرة هذه الدولة في اعداد المؤهلين الذين تحتاجهم خطط و برامج التنمية الوطنية ، حيث ان هجرة الكفاءات العلمية تحرم الجامعات و المؤسسات التعليمية العربية من الكوادر التي يكون باستطاعتها ان تعمل على اعداد المؤهلين محليا [14].

-سبل مواجهة التحديات :

تتمثل سبل مواجهة التحديات من خلال ما يلي [15]:

اولا-تعزيز القدرة التنافسية العربية :

يمكن للدول العربية ان تمارس دورا محسوسا و مهما في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وذلك من خلال قيامها بمجموعة من الاجراءات التي تعزز من القدرة التنافسية العربية الاساسية في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية المعاصرة ، و تتمثل الاجراءات في الاتي:

-تغير طريقة الاستثمار في المستقبل.

-تغيير طريقة تعامل القطاع العام مع القطاع الخاص.

-تغيير ادارة الاقتصاد.

-تغيير ميزان القوى بين القطاع العام و المجتمع المدني.

-بناء البنية التحتية الضرورية بكافة اشكالها.

ان تأقلم الدول العربية مع العولمة و تحسين تنافسية الاقتصاديات العربية في الاسواق الدولية تستدعي القيام بما يلي :

-تطوير استراتيجية النمو المستندة على ترويج الصادرات ينفذها القطاع الخاص في اطار السوق.

-اقرار سياسات و سن قوانين ووضع انظمة ادارية ضرورية لتحسين نوعية التعليم و التدريب المستمرين ، و تحسين ظروف العمل و مهارات القوى العاملة لتواكب مسيرة التحولات العملية و التكنولوجية المعاصرة.

-قيام الحكومات العربية بإتباع سياسات نقدية و مالية صارمة و واضحة المعالم تساعدها في الحد من العجوزات المالية و محاربة التضخم ، و تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

-تطوير الجهاز الانتاجي و تطويع التكنولوجيا و تسهيل تحويلها لرفع معدلات الانتاجية ، و تشجيع اقتصاد السوق من خلال تقليص الدور المباشر للدولة في عملية الانتاج.

-تعزيز النظام القضائي و تحقيق نزاهته و شفافيته و محاربة البيروقراطية و الفساد الاداري ، و تسهيل و تبسيط الاجراءات الادارية المرتبطة بالإدارة الاقتصادية و الاستثمار.

-اجراء اصلاحات في مجالات المالية و التامين الدولي و النقل و الشحن و ادارة الموانئ و سهولة الدخول للأسواق و الشبكات الداعمة و تسهيل التعامل مع المستثمرين الاجانب.

ثانيا–تنمية اسواق تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات:

ثالثا–بناء راس المال البشري المؤهل:

يعد نضج تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات مرادفا لقدرة الدولة على تطوير اسواق تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و الافادة من المنافع الاقتصادية التي توفرها لمختلف القطاعات و الأنشطة ، وبهدف مواجهة التحديات التي تواجه انماء اسواق تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في الوطن العربي ، و كذلك مواكبة الجهود الدولية لتعزيز الاقتصاد الرقمي لابد من العمل المنظم و المدروس الذي يستهدف مايلي:

–اعداد الموارد البشرية المؤهلة في مجال تكنولوجيا المعلومات و الشبكات و الاتصالات ، و إعادة النظر في برامج التعليم و مناهجه ، بإدخال الحاسوب و اللغة الانجليزية في مراحل التعليم كافة.

–سن أنظمة و قوانين في ميدان الاتصالات لتشجيع المنافسة عن طريق تنظيم قطاع الاتصالات وتحريره و خصخصته في جميع الدول العربية.

–تقليل الفجوة الرقمية عن طريق اتخاذ مبادرات ايجابية وسط فئات المجتمع الاقل اقبالا على خدمات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.

–الدخول في شراكات استراتيجية و فنية مع الشركات العاملة في مجال تكنولوجيا و المعلومات والاتصالات.

بالإضافة الى ذلك نظيف مايلي:

رابعا–تقوية منظومة البحث و التطوير.

خامسا–خلق البيئة الاستثمارية الجاذبة.

سادسا–تكثيف التعاون الاقتصادي العربي.

سابعا–دعم التشغيل و الحد من البطالة.

ثامنا–اصلاح النظام المصرفي.

خاتمة:

من واقع التقرير العربي للأهداف التنموية للالفية " مواجهة التحديات و نظرة لما بعد 2015 " فقد خططت البلدان العربية خطوات هامة من تحقيق تقدم و لاسيما في تعميم التعليم و تحسنت معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي و الإلمام بالقراءة و الكتابة بفعل ارتفاع حصة الاستثمار في التعليم خلال العقد الأخير ، و رغم الإنجازات التي تحققت في مجالات الرعاية الصحية ، إلا ان هناك انجازات بطيئة في اتجاه خفض معدل وفيات الاطفال الرضع و تحسين صحة الامهات ، و لا تزال الدول الأقل نموا تعاني من نقص في هذه الخدمات ، و يتضح و جود فوارق واضحة بين مختلف فئات المجتمع اذ يحظى الخمس الأكثر ثراء على الخدمات الصحية بينما يعاني الخمس الأشد فقرا في مناطق الريف من نقص في هذه الخدمات.

لاتزال الفجوة عميقة بين الحضر و الريف للحصول على مياه امنة وعلى خدمات محصنة للصرف بمكان الاقامة ، و كان تدمير البنية التحتية بفعل النزاعات سببا رئيسيا في اعاقة تحقيق التنفيذ الكامل للهدف السابع ، و تتفاقم ازمة الحصول على مياه من مصادر محسنة و على خدمات الصرف الصحي بسبب تزايد المناطق الحضارية المهمشة و خاصة في الدول الاقل نموا.

ان الاحداث التي شهدتها المنطقة في الاونة الاخيرة و ما زالت ، اثرت بشكل مباشر على الانجازات والمكتسبات التي حققتها بعض الدول العربية و لاسيما الدول الاقل نموا و الدول التي تمر بنزاعات وصراعات و التي اصبحت تشهد معدلات منخفضة في الانجاز نحو خفض الفقر و البطالة و ايجاد العمل اللائق [16].

قائمة المراجع:

1-كرطالي نور الدين: ازمة التنمية و الايديولوجيا الخطاب الفلسفي العربي المعاصر دراسة تحليلية نقدية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الفلسفة مشروع: الفلسفة و التنمية ، جامعة و هران السانية ، 2011-2012 ، ص 13.

2- كمال بودانة : اثر الرقابة الادارية على التنمية المحلية -دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح الجلفة- ، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماجستير في : علم الاجتماع تخصص : علم الاجتماع التنظيم و العمل ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014-2015 ، ص 12.

3- محمد بالخير : التنمية المحلية و انعكاساتها الاجتماعية دراسة ميدانية لولاية تمنراست ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع التنظيم و العمل ، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص10.

4- ويكبيديا الموسوعة الحرة : بتاريخ 2015/12/01.

5- كمال بودانة : مرجع سبق ذكره ، ص 13.

6- كرطالي نور الدين: مرجع سبق ذكره ، ص ص 18-19.

7- محمد جواد شبع : التنمية في القران الكريم ، كلية الاداب ، جامعة الكوفة، ص ص 6-9 ، www.arts.uokufa.edu.iq

fille:///c:/Users /client/Desktop/Dowloads- 08

fille:///c:/Users /client/Desktop/Dowloads-09

10- محمد جواد شبع : التنمية في القران الكريم ، كلية الاداب ، جامعة الكوفة، ص ص 6-9 ، www.arts.uokufa.edu.iq

11-صباح غربي: دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الادارية في جامعة بسكرة ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع ، جامعة بسكرة ، 2013-2014 ، ص ص 111-118.

12-المرجع السابق: ص ص 119-123.

13- عبد الحفيظ الصاوي : تحديات التنمية في البلاد العربية : الثلاثاء 2012/3/6 ، ص ص 1-2 ، www.aljezera.net

14-نوزاد عبد الرحمن الهيتي: التنمية العربية في عالم متغير، مركز الجزيرة للدراسات ، اوراق الجزيرة 11 ، مايو/ ايار 2009، ص 61.

15-المرجع السابق : ص ص 64-67.

16-http://css.escwa.org.lb/SDPD/3315/4p.pdf

ورقة بحثية بعنوان: "دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق تنمية المجتمع العربي"

أ.راضية دغمان & أ.ليلى دغمان
جامعة 08 ماي 1945 قالمة

الملخص:

شهد العالم في الفترة الحالية تطورات سريعة ومتلاحقة، تمثلت في الانتشار الواسع لما يعرف بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، هذه الأخيرة التي انعكست تأثيراتها على مختلف المستويات السياسية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية. وبالتالي تعاظم دورها من خلال زيادة أهمية المعرفة والمعلومات وظهور نظم معلومات حديثة ترتكز على الحاسبات الالكترونية، فأصبحت تكنولوجيا شبكات الانترنت بمثابة الجهاز العصبي المركزي في المجتمع. وظهر ما يعرف بالمجتمع الالكتروني، وأصبحت المعلومات الإستراتيجية مجال تنافس مختلف المجتمعات بغرض تحقيق تنمية مجتمعية مستدامة.

وفي نفس السياق نجد بان المجتمعات العربية – كغيرها من المجتمعات – تسعى إلى تحقيق تنمية من خلال فعّالية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، غير ان هذا لن يتحقق إلا من خلال بذل جهود حقيقية من طرف الحكومة العربية، وكذلك من طرف الفرد في حد ذاته، وهذا بالابتعاد عن الآثار السلبية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال. والاستفادة من جميع ايجابياتها وبالتالي تفعيل دورها الحقيقي في التنمية المجتمعية.

الكلمات المفتاحية: المعلومات، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، المجتمع العربي، التنمية المجتمعية.

Abstract :

Recently, The world has known quick and successive progresses, one of them is information and communication technology, the latter impacted the various political, economic, cultural, and social levels. Hence its role became bigger because of the increasing importance of knowledge and information, and the rise of modern information systems based on electronic computers, therefore web networks technologies became as a central nervous system in the society. With the rise of the electronic community, strategic information became a field where various communities compete to achieve sustainable community development.

In the same context, Arab communities –as other communities - seek to achieve development through the effective use of information and communication technology, but this will only be achieved through real efforts by Arab governments, as well as by the individual , through avoiding negative effects of information and communication technology, and taking advantage of its positives, and thus activating its real role in society.

Key words : Informations, Information and Communication Technology, Arab Community, Community Development

المقدمة:

مما لا شك فيه أن التطورات التكنولوجية السريعة تُعتبر من التغيرات الرئيسية والحاسمة والمؤثرة على جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، فالنمو الكبير والانتشار الواسع الذي تميزت به تكنولوجيا المعلومات والاتصال – خاصة في السنوات الأخيرة – أدى إلى تزايد أهميتها لدى المجتمع. فهي لم تعُد مجرد وسيلة يستخدمها المجتمع لتحسين خدماته المتنوعة، بل أصبحت ضرورة تُمليها الظروف الحالية من أجل البقاء والاستمرارية في ظل التغيرات المستمرة.

وعليه، اشتدت المنافسة بين الدول على امتلاك مختلف مكونات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فأصبحت كافة المجتمعات مطالبة بتحقيق تنمية مجتمعية مستدامة، وتعتبر المجتمعات العربية كغيرها من

المجتمعات، فهي تسعى دوما إلى توسيع درجة استخدامها لهذه الوسيلة بغرض الحفاظ على مكانتها وضمان نموها وتطورها.

وعلى ضوء ما تقدم تتضح ضرورة دراسة "دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق تنمية المجتمع العربي"، حيث يمكن طرح مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

كيف تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق تنمية المجتمع العربي؟

وسنحاول الاجابة عن هذا السؤال من خلال التطرق إلى المحاور الآتية:

المحور الاول: الاطار النظري لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية.

المحور الثالث: اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تنمية المجتمع العربي.

المحور الاول: الاطار النظري لتكنولوجيا المعلومات والاتصال

1- مفهوم تكنولوجيا المعلومات والإتصال:

إن معظم تكنولوجيات المعلومات والاتصال (**T**echnologies de l'**I**nformation et de la **C**ommunication) لا تعتبر حديثة، فهي موجودة منذ السنوات الثلاثين الماضية، وما يمكن اعتباره حديثاً هو توسع استخداماتها، واعتمادها بدرجة كبيرة على العمل الشبكي وخاصة الأنترنت.

وفي نفس السياق، يرى البعض أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال مصطلح بسيط ولكن في الحقيقة هو مركب من العديد من المفاهيم المتنوعة والمختلفة. حيث يمكن تعريفها على أنها "مختلف الأجهزة والبرمجيات والأدوات والوسائل والطرق ونظم البرمجة التي تحتاجها المؤسسة لتحقيق أهدافها وتساعدها في تدوين وتسجيل وتخزين ومعالجة واستخدام واسترجاع المعلومات التي تستخدم من قبل نظم المعلومات"[i] . بمعنى أنها الوسائل والأدوات سواء كانت مرئية أو سمعية أو مكتوبة وكذلك البرمجيات والتي يتم من خلالها جمع المعلومات وتخزينها وبثها وتناقلها واسترجاعها، والتي تعمل على تسهيل العمليات للمستفيد سواء كان مؤسسة أو أفراد.

بالإضافة إلى ذلك تم تعريفها على أنها "أداة من أدوات التسيير المستخدمة والتي تتكون من خمسة مكونات، تتمثل في[ii]:

- ✓ العتاد المعلوماتي: تتمثل في المعدات الفيزيائية للمعالجة؛
- ✓ البرمجيات؛
- ✓ تكنولوجيات التخزين: تتمثل في الحوامل الفيزيائية لتخزين المعطيات كالأقراص الصلبة والضوئية وبرمجيات لتنظيم المعطيات على الحوامل الفيزيائية؛
- ✓ تكنولوجيات الاتصال: تتكون من معدات ووسائط فيزيائية وبرمجيات تربط مختلف لواحق العتاد وتعمل على نقل المعطيات من مكان إلى آخر بحيث يمكن وصل الحواسيب ومعدات الاتصال لتشكيل شبكات لتبادل وتقاسم الأصوات والصور والفيديو؛
- ✓ الشبكات: تربط بين الحواسيب لتبادل المعطيات أو الموارد.

مما سبق، يمكن تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أنها: "مجموعة من التقنيات والأدوات أو الوسائل أو النظم المختلفة التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون أو المحتوى المعلوماتي والاتصالي، الذي يراد توصيله من خلال عملية الاتصال الجماهيري، أو الشخصي أو الجماعي، التنظيمي أو الوسطي، أو التي يتم من خلالها جمع المعلومات والبيانات المسموعة أو المكتوبة أو المصورة ،المرسومة، أو الرقمية، من خلال الحسابات الالكترونية أو الكهربائية حسب مرحلة التطور التاريخي لوسائل الاتصال والمجالات التي يشملها هذا التطور"[iii].

2- البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

تشتمل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على مايلي:

أ- **المكونات المادية (الأجهزة):** تتضمن المكونات المادية في النظام والمستخدمة في إدخال ومعالجة البينات والمعلومات وترتكز على[iv] :

☜ **وحدات الإدخال:** حلقة الوصل بين الحاسوب والمستخدم وتقوم بتلقي المعلومات من الوسط الخارجي إلى وحدة المعالجة المركزية وتتكون من وسائل الإدخال المباشرة.

☜ **وحدة المعالجة المركزية:** تمثل هذه الوحدة الجزء الرئيسي من منظومة الحاسوب التي يتم فيها معالجة جميع البيانات الداخلية لتوليد المخرجات المطلوبة تتكون من وحدة الحساب والمنطق ،وحدة التحكم ،الذاكرة الرئيسية.

☜ **وحدة الإخراج:** تؤدي مهمة اتصال الحاسب بالوسط الخارجي لنقل النتائج المتولدة عن عمليات المعالجة من وحدة المعالجة المركزية إلى الجهات المستفيدة بصيغة يمكن منها الحصول على النتائج أهم وسائلها الشاشة، الطابعة.

☜ **وحدة الذاكرة الثانوية:** تستخدم لأغراض خزن المعلومات لفترات طويلة بسبب محدودية الطاقة الاستيعابية مما يحتم إضافة الذاكرة الثانوية.

ب- البرمجيات: هو المكون الذكي للانترنت أو المكون غير المادي لتكنولوجيا المعلومات، وهذا يشمل[v] :

- برمجيات التحكم في تشغيل الحواسيب، وشبكة الاتصال، مثل نظم تشغيل الانترنت؛
- لغات البرمجة مثل لغة النص التشعبي، وبرمجيات العرض والتنسيق النصي والصوتي، والفيديو وغيرها؛
- البروتوكولات: هي مجموعة من القواعد والإجراءات التي تحدد عمل الشبكات وتهدف إلى إعطاء القدرة لمكونات الشبكة لتعمل مع بعضها بتوافق تام ،ومن دونها سيصبح من المستحيل على البينات أن تنقل عبير قنوات الاتصال وبالتالي عبر الحواسيب ،لأنها تعمل على تفسير الرسائل وتوجيهها وتحديد أنواع القنوات ومعالجات النقل المناسبة لها؛
- بروتوكولات الانترنت، من أهمها بروتوكولات التحكم بالإرسال، وبروتكولات الانترنت TCP/IP. أو بروتكول ضبط الإرسال عبر الشبكة ،وذلك لمعالجة الكم الهائل من البينات المتبادلة عبر مختلف الشبكات: الانترنت والأنترانات والإكسترانات ،ومن أمثلة البروتوكولات الشائعة الاستخدام في الانترنت بروتوكول نقل الملفات FTP، وغيرها كثير.

ج- الانترنت (Internet): هي كلمة إنجليزية الأصل، تتكون من كلمتين هما[vi] :

كلمة (Interconnection) وتعني ربط أكثر من شيء ببعضه البعض؛ وكلمة (Network) وتعني شبكة. وأُخذ من الأولى (Inter) ومن الثانية (Net)، وبذلك يُصبح معنى الكلمة المركبة (Internet) هو الشبكات المترابطة مع بعضها البعض.

هي شبكة عملاقة تظم ملايين الحواسيب والشبكات المرتبطة مع بعضها حول العالم لتزويد المستخدمين بخدمات كثيرة وتعمل على مدار الساعة دون توقف. ولم تكن بداية ظهور الانترنت محط

الصدفة بل في الخمسينيات بدأت وزارة الدفاع الأمريكية في تأمين طريق اتصال سهل ومستمر إضافة إلى توزيع البيانات في أماكن مختلفة[vii]. ففي عام 1969 قامت وكالة بحثية تابعة لوزارة الدفاع الامريكية بانشاء (arpant) وهي اول شبكة للحاسبات تعمل بنظام تحويل الحزم (packet switchig) اي انها تسمح بتحويل البيانات المرسلة عبر الشبكة من خلال تجزئتها إلى حزم وترقيمها قبل إرسالها ويقوم الحاسب الآلي المستقبل باعادة ترتيب هذه الحزم طبقا لأرقامها. وفي عام 1977 بدأ استخدام بروتوكول tcp/ip للاتصال في شبكة الانترنات[viii].

وحالياً، أصبحت الانترنت[(*)] أهم أجهزة الاتصال في تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، فهي تعد رابع وسيلة اتصال من حيث مستخدميها في العالم.

د- الأنترانت (Intranet):

الأنترانت من الوسائل الحديثة للاتصال الرأسي والأفقي، فهو شبكة خاصة بالمؤسسة تستخدم فيها تكنولوجيات الأنترنت (مثل البريد الإلكتروني، الروابط المتعددة النصوص ومحركات البحث)، ولكن ضمن حلقة محدودة (محجوزة لأعضاء من نفس المؤسسة). وهي تسمح . بأقل تكلفة وبكل سلامة . بنقل وتقاسم النصوص، الصور والأصوات بين مختلف أعضاء الجماعة من أي مكان يتواجدون فيه[ix].

هـ- الاكسترانت (Extranet): يُعرف على أنه "شبكة الأنترانت التي يتم توسيعها لتمتد إلى جمهور خارجي محدد ومختار: الزبائن، الموردين ... إلخ ". وبالتالي فهذه الشبكة توفر عدة معلومات تهم المتعاملين مع المؤسسة. بالإضافة إلى ذلك، فهي تساهم في رفع رقم أعمال المؤسسات[x].

ويمكن اليوم للمستهلكين في الكثير من دول العالم الدخول إلى الأنترنت والإطلاع على مواصفات وعروض أي من السلع التي يرغبون في شرائها، فالأنترنت أصبحت مكاناً للتسوق، يُمّكن المستهلك من المفاضلة بين العديد من العارضين ثم إجراء عملية الشراء على الأنترنت، ثم في الكثير من الأحيان الدفع عبر هذه الشبكة، وعندما تكون السلعة رقمية يمكن استلامها أيضاً عبر هذه الشبكة. وكل هذه العمليات تتم في إطار ما يُسمى بالتجارة الالكترونية[xi].

3- آثار تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

أ) الاثار الايجابية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال:

ان لتكنولوجيا المعلومات والاتصال فوائد كثيرة لا يمكن لاحد انكارها، فقد ساعدت على توفير أسلوب حياة متحضر للحياة، وساعدت على زيادة انتاجية السلع وتوفير الخدمات، والحد من الأعمال

الشاقة المطلوبة للانتاج، وتيسير سبل الحياة، وتسهيل القيام بالأعمال والتواصل بين البشر بتقصير المسافات بين الدول، والحصول على المعلومات والدراسات والأبحاث، ومعرفة أحداث العالم وغيرها. وعلى الرغم من هذه الايجابيات الا أنها افرزت آثارا يمكن أن تكون سلبية على حياة الفرد[xii].

ب) الآثار السلبية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال: تتمثل أهمها فيما يلي[xiii]:

- التفاوت الاقتصادي بين دول العالم؛
- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة كوحدة قياس تقدم المجتمعات؛
- تعطيل سير العمل في المؤسسات؛
- السيطرة النووية والعسكرية من قبل دول العالم التي تملك هذه التقنيات؛
- إدارة الحرب الحديثة باستخدام التكنولوجيا الحديثة؛
- ارتفاع معدلات هجرة العمالة بين الدول المتقدمة والنامية؛
- ظهور واتساع مفهوم الفجوة الرقمية.

- بالإضافة إلى هذه السلبيات توجد تأثيرات سيكولوجية سلبية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، أهمها:
  - ظهور مرض سيكولوجي يميز العصر الحالي وهو القلق الكمبيوتري؛
  - التأثير على التربية والأسرة؛
  - إدمان الانترنت؛
  - الاستخدام السلبي للهواتف النقالة؛
  - انتهاك الخصوصية؛
  - ملكية الصور والأصوات؛
  - تكنولوجيا المعلومات تسهل تجارة البغاء.
- أما عن أهم الآثار الصحية السلبية لتكنولوجيا الاتصال هي: مخاطر شاشات العرض المرئي، مخاطر الإشعاع والمجالات الكهرومغناطيسية.

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية

شاع مصلح التنمية غداة الحرب العالمية الثانية، وقد استخدم للدلالة على المشكلات التي تعانيها الدول التي أخذت في الحصول على الاستقلال السياسي، والمؤسف أن هذا المصطلح قد ظهر أولاً في

الغرب من خلال الكتابات المقالات التي أصدرها في الغالب مؤلفون غربيون، ولم يظهر في الدول أو عند الشعوب التي تحتاج فعلا إلى التنمية.

1- مفهوم التنمية:

إن مفهوم التنمية مفهوم غير محدد ومتسع، كثرت فيه الآراء وتضاربت، ويعتبر معظم الاقتصاديين أن كلمة التنمية كلمة مبهمة، و أنه ليس هناك تعريف بسيط لها، ولكنهم يرون أن خصائص البلدان النامية واضحة وأنه بالرغم من الاختلاف الكبير بين البلدان النامية بعضها عن بعض، إلا أن الأمر الوحيد المشترك بينها جميعا هو تعريفها بأنها البلدان التي تعاني أغلبية شعوبها مستوى معيشة منخفضة نسبيا، وأن هذا المستوى المنخفض للمعيشة يكمن وراء خصائص تلك البلدان، ويرجع اللبس في مفهوم التنمية إلى الفشل في الوصول إلى تعريف دقيق لها، فالتنمية مشكلة جميع الأنظمة والعلوم السياسية والاقتصادية، كما أن أي نظرية للتنمية يجب أن تضع في اعتبارها النظرة الشمولية، التحليلية والتاريخية، ومعرفة أسباب وجود دول متقدمة وأخرى متخلفة[xiv].

فالتنمية لغة معناها "النماء" أي الازدياد التدريجي، يقال نما المال ونما الزرع أي تراكم وكثر[xv].

ويمكن تقديم تعريف لها على أنها "عملية ديناميكية متكاملة تحدث في المجتمع من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية، ووفق سياسة اجتماعية محددة، وخطة واقعية مرسومة. وتتجسد مظاهرها في سلسلة التغيرات البنائية الوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع. وتعتمد هذه العملية على موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية المتاحة والميسرة للوصول إلى أقصى استغلال ممكن في أقصر وقت مستطاع، وذلك بقصد تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لكل أفراد المجتمع".

وعليه، يتضمن مفهوم التنمية جانبين، هما[xvi]:

- **الأول:** علمي يتصل بالتخطيط وتطبيق الوسائل العلمية أو التقنية، في الزراعة والصناعة، والأخذ بالتكنولوجيا الحديثة، وتحديث التعليم، والصحة، وإرساء البنية الأساسية في المجتمع ...الخ.
- **الثاني:** عقائدي أو إيديولوجي أو قيمي أخلاقي يتصل بمنطلقات التنمية وأهدافها وتوظيف نتائجها، وصورة المجتمع الذي تسعى برامج التنمية إلى تحقيقه، وتصور الإنسان من حيث قيمه ودوره في المجتمع وعلاقته به، وحيث العلاقات الاجتماعية، ومعايير السواء والانحراف، والهدف النهائي الذي يسعى الإنسان والمجتمع إلى تحقيقه، والضوابط التي يجب الالتزام بها خلال مسيرة التنفيذ والتنمية ... الخ.

وبالتالي تلقى تنمية المجتمع مسئولية كبيرة على الفرد الذي يجب عليه أن يكيف نفسه مع المتغيرات الجديدة التي طرأت، إذ عليه –مثلا– أن يتخلى عن معاييره القديمة في سبيل توفير معايير وقيم جديدة[xvii].

هذا ومع زيادة الاهتمام بالتنمية و احتلالها مركزا محوريا في الأفكار والسياسات الاقتصادية ظهرت العديد من المصطلحات الخاصة بالتنمية، والتي يمكن ذكرها فيما يلي :

❖ **التنمية المستقلة** : هي تلك العملية التي تتضمن فعلا ديناميكيا بعيد الأمد، يتناول بالتغيير حالات الكفاءة الإنتاجية والعدالة الاجتماعية والعلاقات البنيوية كافة، بما يكفل تعظيم القدرات الذاتية للبلد بشكل منفرد أو ضمن تكامل إقليمي وقومي، وبما يؤمن استقلالية القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بعيدا قدر الإمكان عن أي تأثيرات خارجية[xviii] .

❖ **التنمية المحلية:** هي عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة محلية عامة تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة[xix].

❖ **التنمية البشرية** : هي عملية زيادة الخيارات المطروحة على الناس ومستوى ما يحققونه من رخاء من أجل التمتع بالحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإتاحة الفرص أمامهم للإبداع والإنتاج واحترام الذات وضمان حقوق الإنسان[xx].

❖ **التنمية المستدامة** : هي صيانة واستدامة الموارد المتعددة في البيئة تلبية لاحتياجات البشر الحاليين الاجتماعية والاقتصادية، وإدارتها بأرقى التكنولوجيا والعلم المتاحين مع ضمان استمرارية الموارد لرفاهية الأجيال القادمة[xxi].

❖ **التنمية السياحية** : هي الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية في الدولة، لذا فهي تعبر عن مختلف البرامج التي تهدف لتحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي[xxii].

2- مقومات التنمية:

تقوم التنمية على عدد من المقومات، نذكر منها[xxiii]:

- رفع مستوى معيشة المواطن؛
- التنمية الاجتماعية مسؤولية كل من الأجهزة الحكومية والشعبية؛
- السياسة الاجتماعية تتكون من ايديولوجية المجتمع وأهدافه؛
- امتداد مجالات العمل الاجتماعي؛
- التخطيط الشامل للعمل الاجتماعي؛
- السياسة الاجتماعية جزء من السياسة العامة للدولة.

3- مستويات التنمية الاجتماعية ومجالاتها:

اتفق الباحثون على أن التنمية ذات مستويات ثلاثة أساسية[xxiv]:

- أولها على المستوى القومي، ويقصد بها اتخاذ الدولة بالكامل اتجاها لتحقيق التنمية الشاملة في كافة القطاعات والانشطة الانتاجية كالزراعة والصناعة والصحة والتعليم، ومراعاة التوازن والتنسيق فيها؛
- ثاني المستويات هو التنمية الاقليمية، وهي التي تتخذ إقليم محدد حيزاً ووحدة للتنمية، سواء كان هذا الاقليم وحدة سياسية أو جغرافية أو إقتصادية أو ثقافية أو إدارية.
- أما ثالثها هو التنمية المحلية، أو ما اصطلح على تسميتها بتنمية المجتمع المحلي. ويقصد بها المشروعات التي من خلالها يمكن تنسيق وتوحيد جهود سكان المحليات (قرى أو مدن أو أحياء) على السلطات الحكومية بهدف تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لتلك المجتمعات المحلية والإسهام في تنميتها.

بالإضافة إلى ما سبق، تتعدد مجالات التنمية الاجتماعية إلى: القطاع التعليمي، المجال الديني، الصحة، السكان، التركيب العمري للسكان وحاجات الاستهلاك ...الخ.

المحور الثالث: اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تنمية المجتمع العربي

1- آفاق تنمية المجتمع العربي

يمثل المجتمع جماعة من البشر تربط فيما بينهم شبكة من التفاعلات والعلاقات المستقرة نسبياً، تسمح باستقرار هذا المجتمع وبقائه وتجدده. ويعتبر المجتمع العربي كغيره من مجتمعات العالم الذي يحاول بشتى الطرق والوسائل تحقيق تنمية مجتمعية مستدامة، وهذا عن طريق التغيير المستمر والتطلع إلى احتلال مراكز متقدمة ضمن المجتمعات الدولية.

فالتغيير شرط لازم لوجود المجتمع واستمراره، وعندما يتوقف أي مجتمع عن التغيير فإنه ينهار. فهذا ما دلت عليه التجارب في التاريخ القديم والحديث وعوامل التغيير قد تكون داخلية بفعل قوانين المجتمع ذاته وقد تكون خارجية بفعل الاحتكاك والتفاعل مع المجتمعات الأخرى[xxv].

وفيما يتعلق **بمؤشرات التنمية الاجتماعية** فقد حققت الدول العربية تقدما ملموسا على صعيد تحقيق عدد من الأهداف الانمائية للألفية وذلك بفضل الجهود التي بذلت لرفع مستويات الالتحاق بالتعليم في مراحله المختلفة وتحسين مستوى الخدمات الصحية، هذا فيما تواصل الدول العربية جهودها على صعيد خفض معدلات البطالة والتي لا تزال مرتفعة مقارنة بالأقاليم الجغرافية الأخرى، وزيادة معدلات الألمام بالقراءة والكتابة وزيادة نسبة مساهمة المرأة في سوق العمل ورفع مستوى كفاءة الخدمات الصحية. وقد بلغ متوسط مؤشر دليل التنمية البشرية للدول العربية، وفقا لدليل التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نحو حوالي 0.652، لتصنف بذلك الدول العربية في إطار الدول ذات مستويات التنمية البشرية المتوسطة، رغم ما تواجهه الدول الأقل نمواً داخل المنطقة العربية من تدن في مستويات التنمية البشرية[xxvi].

فعلى صعيد **مؤشرات السكان**، قدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية بحوالي 370 مليون نسمة في عام 2013. وقد بلغ متوسط معدل نمو السكان في الدول العربية حوالي 2.2% سنويا خلال الفترة (2000–2013). ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً، إذ يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسية، وهو ما يعزى إلى ارتفاع معدلات الخصوبة وتراجع وفيات الأطفال بسبب تحسن مستوى الخدمات الصحية وارتفاع المستويات المعيشية. وقد بلغت نسبة السكان في الفئة العمرية في سن النشاط الاقتصادي (15–65 سنة) في الدول العربية حوالي 65% من إجمالي عدد السكان. وبلغت الكثافة السكانية في الدول العربية مجتمعة حوالي 28 نسمة في كل عام 2013، وهي بذلك تعتبر منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بنفس النسبة في الأقاليم الجغرافية الأخرى، وهو ما يرفع من كلفة إنشاء البنى التحتية الضرورية لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والصحة والمياه النقية والصرف الصحي والنقل في الدول العربية.

أما ما يتعلق **بمؤشرات التعليم** في الدول العربية خلال عام 2013، فقد بلغ معدل القيد الصافي في مرحلة التعليم الأساسي في الدول العربية مجتمعة حتى عام 2011، حوالي 89%، مقابل حوالي 90% في الدول النامية وحوالي 91% في دول العالم ككل. ويشار إلى أن تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي حوالي عام 2015 قد أضحى في متناول معظم الدول العربية وبالتالي يتعين على الدول العربية تكثيف الجهود لتحسيس مستويات المخرجات التعليمية وتنمية القدرات الابتكارية والمعرفية.

وعلى صعيد **المؤشرات الصحية**، فقد ارتفع العمر المتوقع عند الميلاد في الدول العربية من 45 سنة في العام 1960 الى حوالي 71 سنة وفق احدث البيانات المتاحة، ليزيد بذلك عن المتوسط العالمي البالغ (70 سنة)، كذلك تجاوزت نسبة السكان الذين يحصلون على الرعاية الصحية 95% من مجمل السكان في 14 دولة عربية بما يعكس انتشار الخدمات الصحية بشكل جيد. وقد حققت الدول العربية تقدما ملموسا على صعيد خفض معدلات وفيات الاطفال الرضع الى نحو 24 حالة وفاة لكل الف مولود حي. ويقل هذا المعدل عن مثيليه في الدول النامية (58 حالة وفاة لكل الف مولود حي) وعن المتوسط العالمي (35 حالة وفاة لكل الف مولود حي).

وفيما يختص **بمؤشرات العمالة**، يقدر حجم القوى العاملة وفق احدث التقديرات بحوالي 130 مليون نسمة، وهو ما يمثل حوالي 36.1% من اجمالي عدد السكان في الدول العربية في العام نفسه، ويعتبر المعدل السنوي لنمو القوى العاملة في الدول العربية مرتفعاً، حيث بلغ حوالي 3.2% في الفترة (2000-2012). ويرجع ارتفاع معدل نمو العاملة الى استمرار النمو السكاني وتزايد معدلات المشاركة في سوق العمل. ومن المتوقع استمرار ارتفاع كل من معدل نمو العمالة ومعدل نمو فئة السكان النشيطين اقتصاديا لعدة عقود قادمة نتيجة لتاثير النمو السكاني السريع في العقود الثلاثة الماضية، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً ومستمراً بالنسبة للدول العربية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

يُعَدُّ تخفيض مستوى البطالة من أكبر التحديات التنموية في الدول العربية، حيث أن متوسط معدل البطالة في هذه الدول هو الأعلى بين الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم وبما يمثل حوالي ثلاثة أضعاف متوسط معدّل البطالة في العالم. كما أن خطورة البطالة في الدول العربية لا تكمن فقط في ارتفاع معدلاتها الإجمالية وإنما بقدر تركزها بين الشباب المتعلمين والداخلين الجدد لأسواق العمل وبين الإناث، مما يعني أن البطالة هي مصدر لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. لذلك فإن معرفة حجم التحدي خلال السنوات المقبلة في الدول العربية يمثل خطوة رئيسية للتفكير في حلول لمحاربة البطالة وتخفيضها وربما لتحقيق أهداف كمية محدودة مع حلول سنة معينة.

ومن هذا المنطلق، واستناداً إلى افتراضات حول مستوى قوة العمل ومعدّل المشاركة في قوة العمل قامت بها منظمة العمل الدولية، يتضح أن الدول العربية تحتاج كمجموعة لتوفير حوالي 35 مليون وظيفة لتخفيض معدلات البطالة الحالية إلى النصف مع حلول عام 2020، أي بما يعادل نحو ثلث عدد العاملين حالياً في كل الدول العربية. وبالنظر إلى مرونة التشغيل بالنسبة للنمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (2000-2008)، والمقدّرة بحوالي 0.7، وبافتراض ثباتها خلال السنوات القادمة فإن مناصفة معدلات البطالة يتطلب تقريبا زيادة متوسط معدل النمو الذي تحقق خلال العقد الاول للألفية الثالثة، بقرابة 50%. من جانب آخر، تحتاج الدول العربية إلى توفير نحو 28 مليون فرصة عمل جديدة

لاستيعاب كل الداخلين الجدد لقوة العمل مع حلول عام 2020، وهو ما يستلزم بذل المزيد من الجهود لحفز مستويات نمو الناتج والتشغيل في الدول العربية[xxvii].

بناءا على ما سبق، وإذا كان من السهل نسبيا وضع مؤشرات كمية للتنمية البشرية، فإن متابعة تحقيقها يتطلب وضع مؤشرات إضافية أخرى ذات طبيعة كيفية قد يصعب قياسها كمياً، وتتعلق بنوعية الحياة ومدى شعور أفراد المجتمع بالرضى والارتياح المادي والمعنوي. في هذا السياق، يعتبر مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال من بين العناصر المساهمة في عملية التنمية وتبين أهمية المعرفة واقتصادها في الانتقال المنشود نحو نقل المعرفة وتوطينها.

2- الواقع العربي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال

تستعد الدول العربية في السنوات الأخيرة عبر التخطيط المبرمج والواعي للدخول عصر المعلومات وذلك بتحويل المجتمع العربي إلى مجتمع الكتروني، يسعى دوماً لتحقيق تنمية عربية في ظل الظروف المتغيرة. فهي تعمل جاهدة وبشتى الطرق اللحاق بركب الدول المتقدمة فيما يخص مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، عن طريق التوسع في استخدام أهم شبكات المعلومات، وهذا ما يبينه الشكل الآتي:

الشكل رقم 1: يوضح مستخدمي الانترنت (لكل 100 شخص)

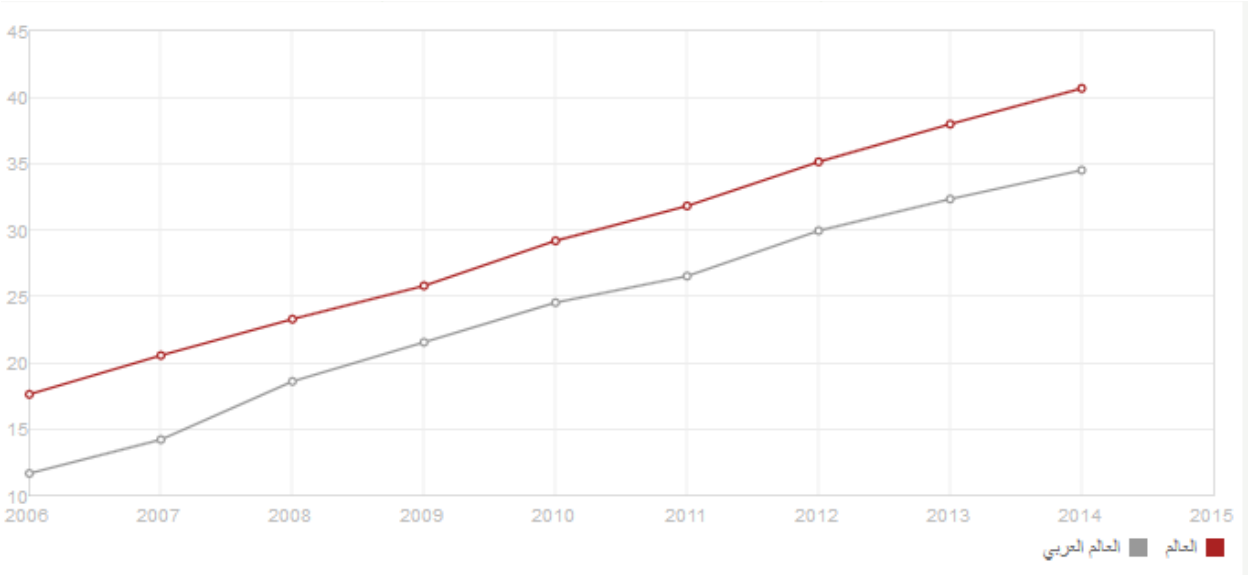

source:http://data.albankaldawli.org/indicator/IT.NET.USER.P2/countries/1W-1A?display=graph. (consulté le 26/11/2015).

ولزيادة التوضيح، كان من الضروري عرض مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال (والذي يصنف أداء البلدان فيما يتعلق بالبنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات) من خلال ما جاء به تقرير "قياس مجتمع المعلومات 2014"، إذ يضم هذا المؤشر احد عشر مؤشرا جمعت في مؤشرات فرعية متمثلة في الإقبال والاستخدام والمهارات، وهدا على النحو الآتي.

الجدول رقم 1: يوضح مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال (IDI) لعامي 2012 و2013.

الدولة	المرتبة 2013	IDI 2013	المرتبة 2012	IDI 2012
البحرين	27	7.40	28	7.22
الإمارات العربية المتحدة	32	7.03	46	6.27
قطر	34	7.01	42	6.46
المملكة العربية السعودية	47	6.36	50	6.01
عمان	52	6.10	61	5.43
لبنان	62	5.71	64	5.32
الأردن	87	4.62	84	4.48
مصر	89	4.45	87	4.28
المغرب	96	4.27	92	4.09
تونس	99	4.23	96	4.07
السلطة الفلسطينية	100	4.16	95	4.07
سوريا	112	3.46	112	3.39

الجزائر	**114**	**3.42**	**114**	**3.30**
السودان	122	2.88	121	2.69
اليمن	138	2.18	138	2.07
جيبوتي	141	2.08	140	2.01
موريتانيا	147	1.91	145	1.90

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على:

- **Measuring the Information Society Report 2014**, International Telecommunication Union, Geneva, 2014, p.42.

يتبين لنا من الجدول اعلاه احتلال دول الخليج العربي مراتبا متقدمة مقارنة بباقي الدول العربية إذ تتصدر دولة البحرين المرتبة 27 عالميا والأولى عربيا وفي المقابل تحتل موريتانيا المرتبة 147 عالميا والأخيرة عربيا.

فمؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات (IDI) يقوم بتصنيف 166 بلداً استناداً إلى أحد عشر مؤشراً تقيس مستوى إقبال هذه البلدان على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها لها ومهاراتها فيها، بما في ذلك اشتراكات الهواتف الخلوية المتنقلة، والأُسر التي تملك حاسوباً، ومستعملي الإنترنت، واشتراكات الإنترنت العريضة النطاق الثابتة والمتنقلة، ومعدلات الإلمام بالمعارف الأساسية لهذا المجال. إذ يُعتبر مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة قياس قيّمة لرصد الفجوة الرقمية.

وما يميز هذا التقرير انه تضمن تحليلاً وافياً عن العلاقة القائمة بين تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (كما يعكسها مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) والأهداف الإنمائية للألفية (MDG) التي وضعتها الأمم المتحدة. وتُظهر بيانات جديدة أن مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتسعة من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، وتحديداً تلك المتعلقة بالحد من الفقر وتحسين الرعاية الصحية. وهذا خير دليل على الصلة القوية التي تربط كذلك تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمؤشرات أخرى للتنمية في البلدان النامية – خاصة منها البلدان العربية–. وقال **براهيما سانو**، وهو مدير مكتب تنمية الاتصالات الذي يتولى إعداد التقرير ما يلي: "يرى التقرير أن التقدم في تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يرتبط بالتقدم في تحقيق مجموعة من الأهداف الإنمائية للألفية. فإن المناطق الفقيرة والمناطق الريفية هي المناطق التي يمكن أن تُحدِث فيها تكنولوجيا المعلومات

تأثيراً هاماً بشكل خاص. ولطالما كان الاتحاد نصيراً قوياً لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها حجر زاوية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية".

ولزيادة التوضيح ارتأينا عرض مفصل لأهم مؤشرات التقانة في العالم العربي، وهذا عن طريق عرض نسبة مستخدمي الأنترنت وعدد مشتركي الهاتف الثابت والنقال في كل دولة عربية، وهذا على النحو الآتي:

الجدول رقم 2: مؤشرات التقانة في الدول العربية لسنة 2013.

الدولة	عدد مشتركي الهواتف النقالة لكل 100 فرد	عدد المشتركين بالهاتف الثابت لكل مئة فرد	نسبة مستخدمي الانترنت لكل 100 فرد (%)

الجزائر	**102.01**	**7.98**	**16.5**
البحرين	165.91	21.78	90.0
جزر القمر	47.28	3.13	6.5
جيبوتي	27.97	2.37	9.5
مصر	121.51	8.31	49.6
العراق	96.10	5.63	9.2
الاردن	141.80	5.20	44.2
الكويت	190.29	15.08	75.5
لبنان	80.56	18.04	70.5
ليبيا	165.04	12.72	16.5
موريتانيا	102.53	1.39	6.2
المغرب	128.53	8.86	56.0
عمان	154.65	9.67	66.5
دولة فلسطين	73.74	9.29	46.6
قطر	152.64	19.02	85.3
السعودية	176.50	16.37	60.5
الصومال	49.38	0.61	1.5
السودان	72.85	1.09	22.7
سوريا	55.97	20.22	26.2
تونس	115.60	9.29	43.8

الإمارات	171.87	21.32	88.0
اليمن	69.01	4.68	20.0

المصدر: تقرير المعرفة العربي لعام 2014، شركة دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، 2014، ص.261.

إن نجاح تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق هدف التنمية المجتمعية المستدامة يتوقف على جاهزية البنية التحتية، ومدى إتاحتها للجميع، وكفاءة توظيفها في المجتمع. ويتبين لنا من الجدول أعلاه أن انتشار الانترنت وعدد مشتركي الهواتف النقالة والثابت في العالم العربي أقل بكثير مما هو في الدول المتقدمة، باستثناء دول الخليج لا سيما البحرين وقطر والإمارات، أما بقية الدول العربية فشهدت مستويات منخفضة مقارنة بالعالم ودول الخليج (كمثال على ذلك الجزائر ذو مستوى منخفض مقارنة بالإمكانيات المادية التي تملكها الدولة الجزائرية، والتي من الممكن جعلها إحدى الدول الرائدة في مجال المعلوماتية).

بناءا على ما سبق، يمكن القول بأن العالم العربي يحاول قدر الامكان للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في كل المجالات. اذ تشير الدراسات إلى أن عدد مستخدمي الانترنت في العالم العربي سيبلغ 197 مليون شخص في عام 2017. أما دول الخليج فقد حققت تقدماً ملموساً في هذا المجال، حيث سيصل عدد مستخدمي الانترنت الى 40 مليون شخص، بينما سيزيد تغلغل الانترنت الى 67% خلال السنوات الثلاثة القادمة[xxviii].

3- سبل تحقيق تنمية مجتمعية مستدامة في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصال

في سبيل تحقيق تنمية المجتمع العربي في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وبغية الارتقاء إلى مستوى الدول الغربية، اقترح النادي العربي للمعلومات وضع استراتيجية عربية لحل المشكلات التي تواجه العالم العربي في مجال المعلومات.وتتلخص بنود هذه الاستراتيجية في النقاط التالية[xxix]:

-توجه السياسات الحكومية نحو المعلوماتية؛

-مصادر المعلومات وسبل توفيرها؛

- إمكانات النشر والاتصال؛

- الاتصال عن بعد(شبكات المعلومات والانترنت)؛

-التعاون بين المؤسسات العربية؛

-نقل التكنولوجيا؛

-تنمية القوى البشرية؛

-نظم المعلومات في المؤسسات المختلفة؛

-الجمعيات المهنية والمؤسسات الخاصة؛

-تطوير التعليم العالي والمتوسط؛

-الإنتاج الفكري العربي والبحث العلمي؛

-مصادر التمويل.

والجدير بالذكر انه يجب تحديد رؤية واضحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوطن عموما، ولكل دولة على حدة، بحيث تتضمن هذه الرؤية خلق مجتمع عربي الكتروني يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والعادلة. ولتحقيق هذه الرؤية يجب على كل دولة عربية اقامة صناعات منافسة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن تضع الأهداف التالية وتسعى إلى تحقيقها[xxx]:

- ✓ إقامة بنية أساسية تكنولوجية مناسبة تتضمن إقامة صناعات منافسة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللازمة لنقل البيانات والمعلومات بسرعة معقولة؛
- ✓ بناء جيل قادر على المنافسة في مجال تكنولوجيا المعلومات عن طريق التركيز على العلوم والتكنولوجيا في مراحل التعليم المختلفة وخلق الوعي لدى أفراد المجتمع من الفئات العمرية بأهمية التعليم المستمر، وإتاحة الفرص للتعامل مع التكنولوجيا المعلومات المختلفة؛
- ✓ تطوير مستوى الخدمات المعلوماتية بمختلف أنواعها، ومد نطاق تغطيتها لتصل جميع الأماكن والمجتمعات من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها المختلفة.

الخاتمة:

بناءا على ما تقدم، تبين لنا أن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال أهمية كبيرة ودور فعّال في تنمية المجتمع، حيث أن شدة التغيرات التي تتميز بها الفترة الحالية ألزمت مجتمعاتنا العربية ضرورة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال بكفاءة وفعالية تؤدي لا محالة إلى تحقيق تنمية مجتمعية مستدامة.

ورغم ما توفره تكنولوجيا المعلومات والاتصال من فوائد وآثار إيجابية على التنمية، إلاّ أن هناك آثار سلبية قد تمثل عائقا أكبر أمام المجتمع العربي لتحقيق أهدافه التنموية على المدى الطويل. من بينها رغبة الإنسان المتزايدة في التواصل الالكتروني مع غيره بدلاً من العلاقات الاجتماعية المباشرة، وتنامي الفساد والغش والاحتيال والجرائم الالكترونية. مما يستدعي من الدول العربية تنظيم وتطوير التشريعات القانونية المتعلقة بالجرائم الالكترونية والرقابة المستمرة للمعلومات واستخدامات الشبكة المعلوماتية في التطبيقات التي تحافظ على البيئة والمجتمع والفرد لتساهم في تحقيق تنمية مجتمعية مستدامة.

الهوامش والمراجع:

- فايز جمعة صالح النجار، **نظم المعلومات الإدارية** ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2007، ص.68.

[1] -Kenneth Laudon, Jane Laudon, **Management Information Systems**, Prentice Hall, 9 th edition, USA, 2006, p.65.

[1]- محمد جمال الفار ،**المعجم الإعلامي** ،دار أسامه المشرق العربي ،عمان ،2006 ،ص. 102.

[1]- نجم عبد الله الحميدي وآخرون ، **نظم المعلومات الإدارية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان ،2005 ،ص. 44.

[1]- سليم الحسنية ،**نظم المعلومات الإدارية (نما) –إدارة المعلومات في عصر المنظمات الرقمية–**،الوراق للنشر والتوزيع ،عمان ،الطبعة الثالثة ،2006 ،ص. 181.

[1]- باديس لونيس، **الأنترنت (السلبيات ومواجهتها)**، "مجلة العلم والإيمان"، مؤسسة المعالي للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 44، أفريل 2010، ص.36.

[1]- خضر مصباح التيتي ، **إدارة تكنولوجيا المعلومات** ،دار الحامر للنشر والتوزيع ،عمان ،الطبعة الأولى ،2012 ،ص ص. 45 ،46.

[1]- مرتضى محمد عبد اللطيف، **دور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الاقتصادية**، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، 2014، ص.20.

[(*)]- تجدر الإشارة إلى أن الجزائر قد استفادت من خدمات شبكة الانترنت بارتباطها في شهر مارس 1994 عن طريق مركز البحث والإعلام العلمي والتقني (cerist). ونشير بالذكر إلى أن أول من أسس شركة تجارية خاصة بتزويد الأنترنت في الجزائر هو **يونس قرار** الملقب بـ " بيل غايتس الجزائر "، لينتشر فيما بعد عدد الشركات الخاصة التي ترغب في الاستثمار في هذا المجال في الجزائر، غير أن شركتين فقط فرضت نفسيهما في السوق ويتعلق الأمر بـ "إيباد " و"جيكوس".

[1] -Olivier Meier, **Dico Du Manager**, Dunod, Paris, 2009, P.109.

[1]- سعيد عيمر، **إشكالية إنتاجية تكنولوجيا المعلومات والإتصال في المنشآت**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول " التطورات التكنولوجية والمؤسسة الإقتصادية الجزائرية "، كلية علوم التسيير، جامعة جيجل، 14 و 15 مارس 2006، ص ص.3،4.

[1]- أمال حاج عيسى وهواري معراج، **دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين قدرات المؤسسة الإقتصادية الجزائرية**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، يومي 22 و23 أفريل 2003، ص ص.115،116.

[1]- منال هلال المزاهرة، **تكنولوجيا الاتصال والمعلومات**، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2014، ص.399.

[1]- المرجع نفسه، ص ص.399-417.

[1]- أحمد عبد الرؤوف درويش، **قضايا التنمية في الدول النامية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2013، ص .9.

[1]- الطيب داودي، **الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 06.

[1]- حسين عبد الحميد رشوان، التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص ص.16،17.

[1]- المرجع نفسه، ص.13.

[1]- سعد حسن فتح الله، **التنمية المستقلة– المتطلبات،– الإستراتيجيات والنتائج –**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الثانية، 1999، ص .48.

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص .13.

[1]- عبد الله عطوي، **السكان والتنمية البشرية**، دار النهضة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 2004، ص.139.

[1]- صلاح عباس، **التنمية المستدامة في الوطن العربي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2010، ص .17.

[1]- نور الدين هرمز، **التخطيط والتنمية السياحية**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، جامعة تشرين،سوريا، العدد الثالث، 2006، ص .18.

[1]- حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص ص.82-84.

[1]- المرجع نفسه، ص.95.

[1]- ابراهيم مشورب، **اشكالية التنمية في العالم الثالث**، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2006، ص.61.

[1]- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014**، صندوق النقد العربي، دولة الامارات العربية المتحدة، ص.5.

[1]- المرجع نفسه.

[1] -http://elaph.com/Web/opinion/2014/11/959446.html .(consulté le 26/11/2015).

[1]- ربحي مصطفى العليان، **اقتصاد المعلومات**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص ص.398،397.

[1]- ربحي مصطفى عليان، **مجتمع المعلومات والواقع العربي**، دار جرير، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص.152.

الاسم و اللقب: حسينة بوعدة

التخصص: علم الاجتماع

الدرجة العلمية: دكتوراه

الوظيفة: أستاذة وباحثة جامعية

المؤسسة: جامعة مستغانم،كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

البريد الإلكتروني:

bouada_hassina@yahoo.fr

محور المشاركة: الرابع

عنوان المشاركة: دور الثقافة الرقمية في التنمية الثقافية: قراءة في التقرير الثاني للتنمية الثقافية

ملخص المشاركة:

تبحث مداخلتنا هذه مسألة كيفية صناعة الحركة الثقافية في الوطن العربي ومنه الجزائر من خلال مدخل الثقافة الرقمية الذي يعتبر في الوقت الراهن كأحد الاستراتيجيات الحديثة للوصول إلى التنمية، عليه ارتأينا في ورقتنا هذه أن نقارب هذا الموضوع من خلال قراءة علمية سوسيولوجية تحديدا، للتقرير الثاني للتنمية الثقافية الصادر عام 2009 الذي تناول في أحد محاوره الثقافة الرقمية و دورها في التنمية و منه مسألة الحضور الثقافي في الشبكة العنكبوتية، للباحثين: جمال غيطاس ونبيل علي، حيث تطرقا بالتحليل الكمي والكيفي لواقع الثقافة العربية في الأنترنت الذي يظهر على أنه جد محصور و فقير، بعد ذلك قدما جملة من الاقتراحات لتطوير الثقافة الرقمية و كيف يساهم ذلك في التنمية الثقافية، ونحن في هذا الصدد سنركز على الاقتراحات التي قدمها الباحثان، ونحاول تفسير و تحليل ذلك.

الاسم: حســـان

اللّقب: تريـــكي

الرّتبة العلمية: دكتوراه في علم الاجتماع

المؤسسة المستخدمة: جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف

البريد الالكتروني: hacenetriki@gmail.com

محور المداخلة: المحور الثاني: واقع التنمية العربية: السمات والفرص.

عنوان المداخلة: تأخر التنمية التكنولوجية في الجزائر: التجليات والأثار

*** المقدمـة:**

شهد الربع الأخير من القرن العشرين وبشكل أكثر تحديدا عقد التسعينات، العديد من التغيرات العالمية السريعة والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية، نتيجة الاختراعات والاكتشافات العلمية المذهلة خاصة في مجال الإعلام، الاتصال، المواصلات والمعلوماتية، والتي اختصرت المسافات واختزلت الزمن، مما جعل العالم كالقرية الصغيرة تعيش شعوبه في تواصل وتفاعل وتأثير مباشر. ومع تزايد استخدام الأنترنت في عصرنا، بدأ الحديث عن بزوغ المجتمع الافتراضي، وهو عبارة عن تجمعات اجتماعية تشكلت في أماكن متفرقة من أنحاء العالم، يتقاربون ويتواصلون في ما بينهم عبر شاشات الكومبيوتر، ويتبادلون المعارف فيما بينهم والأفكار والآراء ويكونون الصدقات[1]، وبظهور شبكات التواصل الاجتماعي أصبحت هذه الأخيرة تشكل آلية حديثة في عالم التواصل بين الأفراد والجماعات، والتي من خلالها يتبادل الفرد مع الآخرين المعلومة، والرأي، والفكر، والاتجاه.

وفي الوقت الذي تشهد فيه الدول المتقدمة تسابقا منقطع النظير لامتلاك التكنولوجيات الحديثة وتوسيع انتشارها، تعرف دول العالم الثالث تأخرا في تعميم استخدام هذه التكنولوجيات، مما ساهم في اتساع الفجوة في مجال التنمية التكنولوجية بين العالم المتقدم والعالم النامي. وفي هذا الاطار تعرف الجزائر تأخرا كبيرا في مجال انتشار واستخدام التكنولوجيات الحديثة مقارنة بالعديد من الدول العربية والدول المتقدمة، حيث تعرف تكنولوجيات الاعلام والاتصال الحديثة تأخرا من حيث الانتشار والاستخدام في الجزائر، لاسيما الجيل الثالث 3G من الهاتف النقال والانترنت عالية التدفق. فضلا عن ذلك، فشلت الجزائر في ارساء مشروع الحكومة الالكترونية، الأمر الذي يحرمها من الاستفادة من الثورة الرقمية الهائلة، حيث يسمح هذا المشروع في حالة اعتماده برفع كفاءة الأداء الحكومي وخفض الإجراءات الروتينية التي يعانى منها المواطنون وتوفير المعلومات والبيانات بطريقة سهلة، وكذلك تبادل الخدمات والمعلومات بين القطاعات الحكومية إلكترونياً، مما يسمح من الحد من مظاهر البيروقراطية التي تنخر الجهاز الاداري في الجزائر.

تأسيسا على ذلك وانطلاقا منه، تسعى هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على واقع قطاع تكنولوجيات الإعلام والإتصال الحديثة في الجزائر، وكذا رصد وكشف مظاهر التأخر والاختلال في التنمية التكنولوجية وأهم الأثار المترتبة عن ذلك والمعوقات والتحديات التي تواجهها في هذا المجال، وهذا بالاستناد إلى الإحصائيات الرسمية المتوفرة ونتائج الأعمال البحثية والشواهد الميدانية.

أولا – واقع التنمية التكنولوجية في الجزائر: المؤشرات والدلالات

انتهجت الجزائر بعد الاستقلال إستراتيجية تنموية، كان الهدف من ورائها هدم البنى الاجتماعية والاقتصادية القديمة، وإقامة بنى حديثة إعتبرها القائمون على هذه الإستراتيجية أكثر رشادة وعقلانية[2]. ومن أجل تحقيق الناجعة الاقتصادية والإقلاع الاقتصادي، عمدت الجزائر الى نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة باعتماد مختلف أنواع عقود نقل التكنولوجيا، مثل عقود تسليم المفتاح والمساعدة التقنية، أملا في إرساء القاعدة المادية للتقدم والتطور الاجتماعي. وقد دفعت الجزائر في مقابل المساعدة التقنية، كأحد وأهم طرق نقل التكنولوجيا من سنة 1973–1978 فقط، مبلغ قدره 28.45 مليار دينار جزائري. كما خصصت الدولة 50% من إجمالي الاستثمارات في الفترة ما بين 1970 و1973 لإستراد التكنولوجيا، ضاربة بذلك رقما قياسيا مقارنة بالدول النامية الأخرى[3].

فضلا عن ذلك، سعت الجزائر مع بداية الألفية الثالثة، إلى إقامة مشروع الحكومة الإلكترونية ، عبر إحلال نظام الكتروني شامل، وتعميم استخدام الإنترنت، وهذا من خلال اعتماد مشروع " **الجزائر الإلكترونية** " والذي يهدف أساسًا إلى عصرنة الإدارة العمومية، وتقريبها من المواطن والعمل على إدخال التكنولوجيات الحديثة في كل مؤسّسات الدولة، ووفقا لما جاء في الخطاب الرسمي فقد: " اعتمدت الجزائر استراتيجية الكترونية تندرج ضمن الرؤية الرامية إلى بروز مجتمع العلم والمعرفة الجزائري، وهي تتضمن خطة عمل متماسكة وقوية وتهدف إلى تعزيز أداء الاقتصاد الوطني والشركات كما أنها تسعى إلى تحسين قدرات التعليم والبحث والابتكار ورفع جاذبية البلد وتحسين حياة المواطنين من خلال تشجيع نشر واستخدام تكنولوجيات الاعلام والاتصال، وتتمحور خطة العمل هذه حول ثلاثة عشر محورًا رئيسيًا سطّرت على مدى خمس سنوات، ومن أبرزها[4]:

- تسريع استخدام تكنولوجيات الاعلام والاتصال في الادارة.
- تسريع استخدام تكنولوجيات الاعلام والاتصال في الشركات.
- تطوير آليات وحوافز تسمح بإستفادة المواطنين من تجهيزات وشبكات تكنولوجيات الاعلام والاتصال.

- دفع تطوير الاقتصاد الرقمي.
- تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريعو الفائق السرعة..

وبالرغم من تعدد المشاريع الرامية لتعزيز التنمية التكنولوجية في الجزائر، وبالرغم من المجهودات التي بذلتها الدولة لترقية وتطوير قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال_إلا أن الانجازات المحققة في هذا المجال تبدو دون المستوى المطلوب، وهو ما تعكسه مختلف التقارير الدولية في هذا الشأن، ففي هذا الشأن أوضح تقرير للمنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2013، والذي يحمل عنوان "النمو والتشغيل في عالم جد موصول"، أن الجزائر احتلت المرتبة 131 في الترتيب العالمي من بين 144 بلدا شملهم التقرير، الذي يقيم مدى جاهزية الدول لاستغلال تكنولوجيات الاعلام والاتصال في مجال النمو والتنافسية ورفاهية المواطنين، بينما احتلت المرتبة ما قبل الأخيرة، عربيا متقدمة على ليبيا فقط, كما جاءت الجزائر ضمن الدول الـ 11 الأخيرة على الصعيد الإفريقي، إلى جانب موريتانيا والتشاد، وتقدمت عليها دول إفريقية أقل منها بكثير غنى واستقرارا، مثل دولة مالي (المرتبة 122) وإثيوبيا (128) وتنزانيا (127) والغابون (121) والبنين (123). كما تقدمت على الجزائر العديد من دول القارة، مثل المغرب الذي احتل المركز (89) ومصر (80) والسينغال (107) وليبيريا (97) وغانا (95). كما أشار التقرير إلى أن تأخر الجزائر ناتج عن وجود "منشآت ضعيفة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال (المرتبة الـ 119) يضاف إليها قاعدة كفاءات ضعيفة (المرتبة الـ 101) أدت إلى مستويات جد ضعيفة في مجال استعمال تكنولوجيات الاعلام والاتصال (المرتبة الـ 140). وبهذا الصدد اوضح التقرير ان الجزائر تحتل المرتبة ال100 على اساس قاعدة الاستعمال الفردي لتكنولوجيات الاعلام والاتصال والمرتبة الـ 144 في استعمالها في مجال الاعمال والمرتبة ال139 في استعمالها في المجالين المؤسساتي والحكومي. واعتبر التقرير أن "النقائص الكبيرة المسجلة في الإطار التنظيمي (المرتبة الـ 141) والنقائص في مناخ الأعمال والابتكار (المرتبة الـ 143) تعرقل القدرات الايجابية الناتجة عن تكنولوجيات الإعلام والاتصال"[(5)].

وبغية وتقييم الانجازات التي تحققت في مجال التكنولوجيات الحديثة، ومعرفة التموقع الدولي للجزائر في هذا الميدان، نستعين بالمعطيات الاحصائية الواردة في **تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي** عن التنافسية الدولية (2014-2015)، والذي يوضح لنا ترتيب الجزائر وبعض الدول المختارة من حيث انتشار واستخدام التكنولوجيات الحديثة:

جدول رقم (1): ترتيب الدول من حيث توافر أحدث التقنيات التكنولوجية.

للدول العربية	دول أخرى مختارة

الترتيب	البلد	قيمة المؤشر	الترتيب	البلد	قيمة المؤشر
65	قطر	5.9	01	فيلندا	6.6
73	الامارات العربية المتحدة	6.3	02	الولايات المتحدة الأمريكية	6.5
38	المملكة العربية السعودية	5.5	03	النرويج	6.5
81	الاردن	5.4	04	المملكة المتحدة	6.5
87	المغرب	5.1	14	اليابان	6.2
90	تونس	4.7	17	ألمانيا	6.2
94	مصر	3.8	19	فرنسا	6.1
136	**الجزائر**	**3.4**	35	تركيا	5.3
138	اليمن	3.4	143	تشاد	2.9

Source : World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2015–2014, Switzerland,2014, P 506

يتضح لنا من خلال البيانات الاحصائية الواردة في هذا الجدول أن الجزائر احتلت المرتبة 136 عالميا من بين 144 دولة التي شملها المسح في تقرير التنافسية الدولية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي من حيث توافر أحدث التقنيات التكنولوجية. وفي ضوء المرتبة التي حققتها الجزائر، يمكن القول أن الانجازات المحققة بالنسبة لهذا المؤشر، لا ترقى إلى مستوى الطموحات المنشودة، مقارنة بالإمكانيات الضخمة التي تتوفر عليها الجزائر، فهناك العديد من الدول استطاعت أن تحقق مراتب متقدمة وإمكانياتها جد المتواضعة، على غرار الانجازات المحققة من طرف الجارتين المغرب (المرتبة 87) وتونس (المرتبة 90). من جهة أخرى تعرف الجزائر أيضا تأخرا من حيث انتشار الأنترنت، مثلما تعكسه المعطيات الواردة في الجدول التالي:

جدول رقم (2): ترتيب الدول من حيث نسبة الاشتراك في الأنترنت الثابت واسعة النطاق(لكل 100 ساكن)

للدول العربية			دول أخرى مختارة		
الترتيب	البلد	قيمة المؤشر	الترتيب	البلد	قيمة المؤشر
65	قطر	9.9	01	سويسرا	43.0

73	المملكة العربية السعودية	7.3	02	الدنمارك	40.2
81	تونس	4.8	03	فرنسا	38.8
87	الجزائر	3.3	09	ألمانيا	34.6
88	مصر	3.3	10	بلجيكا	34.4
90	الاردن	2.5	16	كندا	33.3
94	المغرب	2.5	17	اليابان	28.8
105	اليمن	1.1	**51**	**الصين**	**13.6**
106	ليبيا	1.0	138	مالي	0.0

Source : World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2015–2014, Switzerland,2014, P 510 ثابت في

تشير الأرقام الواردة في الجدول إلى أن انتشار الأنترنت في الجزائر يبقى ضعيفا جدا مقارنة بما تم تحقيقه في الدول المتقدمة وحتى في العديد من الدول العربية التي احتلت مراتب متقدمة مقارنة بالجزائر، على غرار كل من قطر(المرتبة 65)، المملكة العربية السعودية(المرتبة 73) وتونس (المرتبة 81). والملفت للانتباه في هذا الجدول، هو المرتبة المتقدمة التي احتلتها الصين (المرتبة 51)، فبالرغم من العدد المرتفع لعدد السكان والمساحة الشاسعة إلا أن الانترنت الثابت يعرف انتشارا واسعا في هذا البلاد العملاق، وهو ما يجعل الحجج – المتعلقة بالمساحة – المقدمة من طرف القائمين على تكنولوجيات الاعلام والاتصال في الجزائر لتبرير التأخر في انتشار الأنترنت غير مقبولة، أما فيما يتعلق بمدى استخدام الأفراد للأنترنت، فسنتعرف عليه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2): ترتيب الدول من حيث نسبة الأفراد الذين يستخدمون الأنترنت لسنة 2013

للدول العربية			**دول أخرى مختارة**		
الترتيب	**البلد**	**قيمة المؤشر**	**الترتيب**	**البلد**	**قيمة المؤشر**
08	البحرين	90.0	01	اسلندا	96.5
10	الامارات العربية المتحدة	88	02	النرويج	95.1
14	قطر	85.3	03	السويد	94.8

27	الكويت	75.5	04	الدنمارك	94.6
44	عمان	66.5	05	هولندا	94.0
51	السعودية	60.5	09	المملكة المتحدة	89.8
59	المغرب	56.0	16	الولايات المتحدة الأمريكية	84.2
68	مصر	49.6	17	ألمانيا	84
76	الاردن	44.2	21	فرنسا	81.9
78	تونس	43.8	56	ايطاليا	58.5
102	اليمن	20.0	72	تركيا	46.5
108	**الجزائر**	16.5	136	مالي	2.3

Source : World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2015–2014, Switzerland,2014, P 509

تشير الأرقام الواردة في الجدول أعلاه، إلى أن المعدلات المحققة في الجزائر في مجال استخدام الأنترنت إلى أن نسبة 16 % فقط من السكان يستخدمون الأنترنت وهي نسبة ضعيفة جدا، مقارنة بالدول المتقدمة (اسلندا، 96.5%)، (النرويج، 95.1%)، كما أن هذه النسبة ضعيفة جدا بالمقارنة مع عدد كبير من الدول العربية كالإمارات العربية 88%، المغرب 56% وتونس 43.8% ، وهذا ما يعكس وجود نسبة عالية من الأمية التكنولوجية في الجزائر.

ثانيا – الأثار المترتبة عن تأخر التنمية التكنولوجية:

من خلال ما تقدم يمكن القول أن التنمية التكنولوجية في الجزائر تعرف تأخرا كبيرا، الأمر الذي يعمق الفجوة الرقمية بينها وبين العالم المتقدم، ومن الطبيعي أن يكون لهذا التأخر تأثيرات سلبية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، تتجلى فيما يلي:

1 – الآثار الاجتماعية:

يعتبر استخدام التكنولوجيا والتقنية العالية في جميع الأنشطة الحياة الاجتماعية، أحد أبرز مظاهر التحديث ومتطلباته، فقد أحدثت التكنولوجيا تغيير جذري في طريق حياة الأفراد وحققت لهم المزيد من الرفاهية وحسنت مستوى معيشتهم، وقد ميز أوجبرن William Ogburn بين العناصر المادية للثقافة والعناصر المعنوية وهو يرى أن الثقافة المادية أو التكنولوجية هي السبب الأول في كل التغيرات الاجتماعية، على الرغم من اعترافه بالعوامل الأخرى وتفاعلها وتساندها[6]. وعليه فإن انتشار وتعميم

استخدام التكنولوجيا يشكل شرطا أساسيا لإنجاح المشروع التحديثي، وهذا من منطلق كون التحديث هو "مجموعة العمليات التراكمية، التي توجه المجتمع نحو المزيد من الإنماء والتطور والتقدم، ويكون ذلك اقتصاديا بتعبئة الموارد والثروات، وتطوير قوى الإنتاج، وسياسيا ببلورة دولة المؤسسات، القائمة على تحرير تقاليد الممارسات السياسية من أجل المشاركة في الحياة العامة، واجتماعيا بتأسيس القيم والقوانين والنواميس، وإبعادها عن المواقف العقائدية[7]". وتأسيسا على ذلك فإن تأخر الجزائر من حيث انتشار واستخدام التكنولوجيات الحديثة من شأنه التأثير سلبا على المشروع التنموي الوطني، وهو من شأنه عرقرة العملية التنموية، وهذا انطلاقا من كون "التنمية هي الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الامكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين، بقصد تحقيق مستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة؛ كالتعليم، الصحة، الأسرة، الشباب.. ومن ثم الوصول إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية"[8] .

فضلا عن ذلك فإن التأخر في التنمية التكنولوجية من شأنه حرمان المجتمع من العديد من الخدمات الهامة مثل:

- حرمان المؤسسات التعليمية من الخدمات الهامة التي تقدمها تكنولوجيات الاعلام والاتصال، من حيث المساعدة على تحصيل العلم والمعرفة وتطوير التنوع الثقافي،
- الحرمان من الخدمات المتعلقة بالعلاج والمعاينة والتشخيص عن بعد في المجال الصحي.
- تكريس البيروقراطية نتيجة عدم اعماد نموذج الادارة الالكترونية، والذي من شأنه تسريع وتطوير الخدمات الادارية وتكريس الشفافية وتسهيل انتقال وتبادل المعلومات بين مختلف الإدارات والمواطن.

2 – الآثار الاقتصادية:

لقد أصبحت تكنولوجيات الاعلام والاتصال الحديثة إحدى القوى الاقتصادية وطنيا ودوليا، حيث تمثل في الدول الصناعية نسبة متزايدة الأهمية من الناتج القومي الاجمالي، وتشكل قطاعا ديناميكيا يتيح آفاقا كبيرة للنمو وامكانيات جديدة للعمالة[9] ، وعليه فإن تأخر انتشار واستخدام تكنولوجيات الاعلام والاتصال من شأنه اضعاف الأساس المادي الذي تقوم عليه التنمية، فهشاشة البنية التحتية يشكل عاملا منفرا للاستثمار ومعوقا كبيرا للتنمية الاقتصادية، كما أن هذا التأخر سيحرم المجتمع من خدمات جديدة كالتسويق الالكتروني، الادارة الالكترونية والعمل عن بعد. علاوة على ذلك تساهم التقنيات الحديثة في تحسين كفاءة المؤسسات الاقتصادية وزيادة قدراتها التنافسية وتفتح لها أفاقا واسعة للشراكة محليا وعالميا.

ثالثا – معوقات التنمية التكنولوجية في الجزائر:

هناك عدة معوقات ساهمت في تأخر التنمية التكنولوجية في الجزائر وتحول دون بلوغها المستوى المنشود، نلخصها في النقاط التالية:

- **هشاشة البنية التحتية الخاصة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال**، ويتجلى ذلك تأخر تعميم استعمال الألياف البصرية في الربط على الشبكة العنكبوتية وفي صعوبة الحصول على الاشتراك في الهاتف الثابت والانترنت، حيث يتفاوت حدة هذا الأمر من منطقة الى أخرى، يضاف إلى ذلك كثرة الأعطاب، وضعف التدفق. كما نستذكر هنا الضجة الاعلامية التي صاحبت حادثة انتقال كابل الأنترنت العابر للبحر الأبيض والمتوسط والذي يربط الجزائر بأوربا، هذه الحادثة التي فقدت الجزائر على اثرها 80% من اتصالها بالإنترنت، الأمر الذي يعكس حقا هشاشة البنية التحتية الخاصة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال في هذا البلد.

- **ضعف مستوى التعليم لدى السكان و انتشار الأمية** مما يجعل مجال الانترنت مقتصر على فئات محدودة في المجتمع الجزائري أي انحصار عدد الأفراد الذين لهم القدرة على استخدام تكنولوجيات الاعلام والاتصال الحديثة والتحكم فيها، وهو ما تعكسه النسبة الضعيفة لمستخدمي الانترنت في الجزائر.

- **عدم التحكم في اللغة الانجليزية**، حيث تعتبر هذه الأخيرة اللغة الأولى المستخدمة على شبكات الواب، كما أن أغلب برمجيات التشغيل في التكنولوجيات الحديثة هي باللغة الانجليزية، وعليه فأن عدم تحكم أغلب الجزائريين في هذه اللغة، يشكل عائقا كبيرا يحول دون الانتشار الواسع لهذه التكنولوجيات والاستفادة الواسعة من خدماتها.

- **ارتفاع الأسعار**: يشكل ارتفاع اسعار الانترنت عائقا أمام انتشارها في المجتمع الجزائري، الأمر الذي لا يجعلها في متناول كل الشرائح الاجتماعية.

- **غياب ثقافة مجتمعية تشجع على استخدم التكنولوجيات الحديثة**، يرهن المعوق الثقافي الاستفادة الفعالة والايجابية لتكنولوجيات الاعلام والاتصال الحديثة، فمن الممكن أن يصبح الدافع لاستخدام هذه التكنولوجيات يقتصر على أمور غير مفيدة بل مضرة في بعض الأحيان، كالتردد على المواقع الاباحية، ومن جهة أخرى فإن التقدم التكنولوجي ليس امتلاك كمبيوتر في البيت والمكتب بل يكمن في استخدام البرامج المتخصصة وشبكات الانترانت وغيرها من الخدمات الالكترونية الاخرى. وللأسف نجد أن الكمبيوتر قد عوض الالة الراقنة في المؤسسات الجزائرية حيث يستخدم في غالب الأحيان لمعالجة النصوصtraitement de texte فقط .

- رابعا – التحديات المرتبطة بالتنمية التكنولوجية في الجزائر:

هناك عدة تحديات تواجه الجزائر لتحقيق تنمية فعالة تساهم في تحقيق الاقلاع الحضاري والتقدم في المجتمع ولعلّ أبرزها:

ب–**أمن المعلومات:** أي توفير الحماية للمعلومات من المخاطر التي تهددها ويتطلب ذلك اجراءات وتدابير وقائية تستخدم على المستوى البشري والفني.

ب – مخاطر الإستخدامات السيئة لتكنولوجيات الاعلام والاتصال: من أبرز وأخطر تداعيات سوء استخدام تكنولوجيات الاعلام والاتصال هو تهديدها للأمن الوطني، من خلال التأثير على الوحدة الوطنية وزعزعة مفاهيم وأبعاد المواطنة. فنشر أفكار وآراء خاصة بالتفرقة الاجتماعية بين شرائح المجتمع والاشاعات من خلال هذه الموقع، له تداعيات خطيرة على الأمن والاستقرار، ويمكن أن تكون عواقبه وخيمة لا يمكن محو آثارها لسنوات عدة، فضلا عن ذلك يمكن للاستخدامات السيئة لتكنولوجيات الاعلام والاتصال أن تلحق الضرر بالأفراد من خلال انتهاك الخصوصية الشخصية، التشهير، الابتزاز...إلخ. ويمكن تلخيص المخاطر المترتبة عن الاستخدام السيئ لتكنولوجيات الاعلام والاتصال في :

- نشر الإشاعات وزرع الفتنة في المجتمع.
- نشر التطرف والأفكار الهدامة.
- انتهاك الخصوصية الشخصية للأفراد.
- جرائم السب والقذف.
- الابتزاز والتهديد.
- التغرير والاستدراج.

ج – هاجس حماية حقوق الملكية الفكرية وتفادي الاضرار بقيم الابتكار والابداع:

في ظل المنافسة الحادة بين المؤسسات، أصبح أكبر تحدي بالنسبة لتنظيمات العمل في عصرنا الحالي هو التكيف مع تغيرات البيئة المحيطة ورفع قدرتها التنافسية، وذلك من خلال وضع استراتيجيات للتحديث والابتكار والإبداع، حتى تضمن المؤسسة لنفسها استمرار والنمو. وهكذا أصبح الابتكار والتطوير في الدول المتقدمة، يشكل سمة أساسية للمؤسسات الناجحة، التي تسعى لتحقيق النجاعة والفعالية التنظيمية. من هنا برزت أهمية الملكية الصناعية، والتي ترمي إلى إتاحة بيئة تساعد على الازدهار، الإبداع والابتكار، من خلال ضمان حقوق ما يبتكره فكر الإنسان من المصنفات أو العناصر ذات الاتصال بالنشاط الصناعي والتجاري. والملكية الصناعية محمية قانونا بحقوق في شكل البراءات وحقوق

المؤلف والعلامات التجارية، والتي تمكّن الأفراد من كسب الاعتراف أو فائدة مالية على ابتكاراتهم أو اختراعاتهم. إلا أن عمليات قرصنة البرامج وتقليد المنتجات التكنولوجية، من شأنها إلحاق أضرارا جسيمة بالملكية الصناعية، التي تشكل وسيلة هامة وأساسية لتشجيع النشاط الابتكاري والتصنيع والاستثمار والتجارة النزيهة، فانتشار القرصنة والتقليد له انعكاسات سلبية على الإبداعات الفكرية الإنسانية، وتعيق الابتكار والإبداع، وتزعزع الثقة في الأسواق، وتلحق الضرر بالمصنعين والوكلاء التجاريين للسلع الأصلية.

وتشير معطيات الواقع إلى أن القرصنة المعلوماتية في الجزائر تكلف نحو 83 مليون دولار خسارة تجارية في العام الماضي، حيث بلغت نسبة البرامج المقرصنة 84%، وذلك وفق دراسة حديثة لمؤسسة بزنيس سوفتوير أليانس، التي تعد أحد المدافعين عن قطاع البرامج المعلوماتية. وذكرت الدراسة أن 57% من مستعملي الحاسوب في الجزائر أقروا باكتسابهم برامج المعلوماتية بطريقة غير شرعية وأنهم قاموا بالقرصنة في أغلب الأوقات .ووفقا للدراسة فإن 31% من قراصنة البرامج المعلوماتية المعترفين بذلك صرحوا بأنهم اكتسبوا برامج معلوماتية بطرق ملتوية وغير قانونية، في حين صرح 26% بأنهم نادرا ما يقومون بذلك، مشيرة إلى أن أغلبية قراصنة البرامج المعلوماتية من الشباب. ودعت الدراسة الشركات والمؤسسات العمومية إلى اتخاذ إجراءات في أسرع وقت حتى تساير شركاتهم المقتضيات اللازمة في هذا الشأن منها احترام القوانين وتطبيقها. كما طالبت بتعزيز تطبيق القوانين الخاصة بالملكية الفكرية مع موارد مخصصة لهذا الشأن بما في ذلك الوحدات المختصة المكلفة بمراقبة وتدريب قوات الأمن والأعوان القضائيين وتحسين التعاون ما بين الحدود بين هيئات تطبيق القانون[10].

كما أفاد مصدر مطلع بالديوان الوطني لحقوق التأليف وحماية المؤلف، أنّ الجزائر تحتل المرتبة الثالثة عالميا في عمليات القرصنة المعلوماتية والتكنولوجية، مشيرا إلى أن قطاع المعلوماتية بالجزائر يوظف مالا يقل عن 16 ألف موظف متحكم في التكنولوجيات الحديثة[11].

د – المخاطر المرتبطة بخلخلة القيم الأخلاقية:

ان الانتشار الواسع لتكنولوجيات الحديثة خاصة من عند فئة المراهقين والشباب يجعلنا نطرح مسألة حماية القيم الأخلاقية، فلا يمكن أن نكون في غفلة من أمرنا بخصوص ما يتداول بين الشباب وصغار السن من أفلام خليعة عن طريق اللوحات tablette والهواتف الذكية، الامر الذي سيساهم في انتشار الانحراف والاجرام وكل أشكال السلوكات المنحرفة في المجتمع. كما أن الاستخدام الواسع لشبكات التواصل الاجتماعي خاصة من طرف الشباب، يجعلنا نتساءل، هل ما يتم تداوله في هذه الشبكات هو مفيد وايجابي بالنسبة للأفراد والمجتمع، هل هذا الكم الهائل من الاتصالات يساهم في نشر الوعي وطرح المواضيع التي تهم الشأن العام، هل يمكن اعتبار هذا الفضاء كلمجال العام التي تحدث عنه العالم الألماني هابرماس، أما أنه غير ذلك.

خامسا – رؤية مقترحة للحد من المخاطر المرتبطة بالاستخدامات السيئة لتكنولوجيات الاعلام والاتصال الحديثة:

لقد صاحب ظهور شبكة الانترنت بروز تحديات جديدة للمنظومة الأمنية والقانونية على المستوى المحلي والدولي، خاصة بعد أن أصبحت هذه الوسيلة يعتمد عليها المجرمون في ارتكاب طائفة من الجرائم المستحدثة، تختلف عن الجرائم التقليدية في الطريقة والمنهج، والتي ألقت بظلالها على العالم بأسره، فكانت الأضرار والخسائر التي انجرت عنها جسيمة، الأمر الذى دفع مختلف الدول إلى الإسراع من أجل التصدي لها[12]. ومقارنة بالدول المتقدمة التي قطعت أشواطا جد متقدمة في استخدام تكنولوجيات الاعلام والاتصال الحديثة، فإن المجتمع الجزائري ما زال في بداية الطريق، ومن أجل الحد من المخاطر التي قد تنجم عن الاستخدامات السيئة لها، نقترح:

- نشر الوعي لدى الأفراد حول المخاطر المرتبطة بالاستخدام السيئ لشبكات التواصل الاجتماعي، ويمكن لمؤسسات التنشئة الاجتماعية أن تلعب دورا فعالا في هذا المجال، خاصة المدرسة التي تتمثل مهمتها الأساسية في إعداد الأفراد ليكونوا مواطنين صالحين إيجابيين في المجتمع، حيث تعمل مؤسسات التعليم على تطوير قدرات المتعلمين وتزويدهم بالخبرات المختلفة والاسهام في إكسابهم أنماط سلوكية ايجابية . فالمؤسسات التربوية يمكنها أن تساهم في تحقيق المتطلبات اللازمة لنشر الوعي بين المتمدرسين بمسؤوليتهم تجاه المجتمع و تكريس مبدأ المواطنة، وتعميق مفاهيم الهوية والانتماء لديهم. وذلك من خلال ما تقدمه من شراكة مجتمعية تُسهم في تحقيق الأهداف التربوية المنشودة في ظل التغيرات العالمية المعاصرة .
- تفعيل دور المجامع المدني، من أجل نشر الوعي حول أخطار الشبكات الاجتماعية. فالمجتمع المدني يشكل آلية للتأطير والتوعية والتحسيس من خلال نشاطاته المتعددة وعمله الجواري، الأمر الذي يؤهله ليصبح شريكا فاعلا في الحياة الاجتماعية.
- إعادة النظر في المنظومة القانونية حتى تواكب المستجدات المرتبطة بإستخدام تكنولوجيات الاعلام والاتصال الحديثة، وتشديد العقوبات على الاستخدامات السيئة لشبكات التواصل الاجتماعي التي تلحق الضرر بالأفراد والمجتمع.
- تشجيع البحوث العلمية التي تهتم بدراسة المستجدات المصاحبة لانتشار الاعلام الجديد، للبحث

عن السبل الكفيلة بالحد من مخاطر الاستخدامات السيئة لها.

- معالجة كل مصادر التهديدات والمنافذ التي يمكن أن تشكل خطرا كامنا للأمن القومي الجزائري، إذا ما تم استغلالها سلبيا في شبكات التواصل الاجتماعي. لا سيما مسألة الهوية.
- إعادة صياغة المجال العام، وتعزيز الحريات والممارسة الديمقراطية، لأن انحصار الفضاء العمومي يدفع الأفراد إلى الإقبال على الفضاء الافتراضي، الذي يمنح لهم مساحة حرية أكبر.

*** خلاصة:**

من خلال ما سبق، يمكننا القول أن التكنولوجيا والتقنيات الحديثة تكتسي أهمية بالغة، حيث تعد لبنة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، فعلى المستوى الاقتصادي، أصبح استخدام التكنولوجيات الحديثة سمة من سمات المؤسسات العصرية التي تسعى لتحسين كفاءتها وفاعليتها وإنتاجيتها بإستمرار، أما على المستوى الاجتماعي فهي أساس تحقيق مجتمع الرفاهية، باعتبارها تشكل مؤشر أساسي يمكن أن نقيس من خلاله نوعية الحياة ومستوى التقدم الحضاري في أي مجتمع. وللنهوض بالتنمية التكنولوجية في الجزائر، نجد أنفسنا أمام مسألتين هامتين هما:

– تدارك التأخر الكبير الذي تعرفه الجزائر في هذا المجال الذي يعرف تطورا سريعا يوما بعد يوم، والذي من شأنه جعل الفجوة الرقمية بينها وبين العالم المتقدم مرشحة للاتساع.

_ الاهتمام بالعنصر البشري والاستثمار فيه، وكذا السعي للانفتاح الواعي على كل ما هو إيجابي في الثقافات والحضارات الإنسانية الحديثة، والبحث في ثناياها على مكامن التطور، والارتقاء نحو الأفضل. فالسعي فقط لامتلاك واستخدام التكنولوجيا الحديثة دون أن يصاحبه تطور في الجانب ثقافي يجعلنا عرضة لمخاطر سوء استخدام هذه التكنولوجيا، ونكون أمام تخلف ثقافي وفق منظور وليام اوجبرن W.Ogburn ، حيث يرى أن التغيرات في الثقافة المادية (تكنولوجيا، مصانع، آلات، منتجات مادية....) تسير بمعدلات سريعة مقارنة بالتغيرات في الثقافة اللامادية الكيفية (الأفكار والقيم والمعايير والذهنيات)، مما يترتب عليه تخلف ثقافي.

*** المـراجــع:**

14. خالد كاظم أبو دوح مفهوم المجال العام، الأبعاد النظرية والتطبيقات، مجلة إضافات، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 15، صيف 2011،ص 146.

15. Pierre Colin: Sous-développement, identité et réalité, édition Gallimard, Paris, 1998, P228

16. رشاد غنيم: التكنولوجيا والتغير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص208.

17. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، اللجنة الالكترونية، الجزائر الالكترونية، ديسمبر 2008.

18. الجزائر ضمن آخر الدول في مجال تكنولوجيا والاتصال على الموقع:

http://www.el-hourria.com/index.php/economie/item/3534 بتاريخ 2015/11/28

19. فاروق أحمد مصطفى ومحمد عباس إبراهيم، المناهج الأنتروبولوجية وتطبيقاتها الميدانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 319.

20. فتحي التريكي، الحداثة وما بعد الحداثة، دمشق، دار الفكر، 2003، ص: 214.

21. منى عطية خزام خليل، التنمية الاجتماعية في إطار المتغيرات المحلية والعالمية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2012، ص34.

22. بن بريكة عبد الوهاب وبن تركي زينب، أثر تكنولوجيا الاعلام والاتصال في دفع عجلة التنمية، في مجلة الباحث، العدد 7 2009، ص 247.)

23. قرصنة البرامج تكلف الجزائر الملايين على الموقع:

24. http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/ بتارخ 2015/11/27.

25. جريدة الأيام الجزائرية الصادرة يوم 25 – 03 – 2012

26. Chernaouti Heli Slange, Comment lutter contre la cybercriminalité? ; revue la science,n°391,mai 2010, P26

.

[i]- فايز جمعة صالح النجار، **نظم المعلومات الإدارية** ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2007، ص.68.

[ii] -Kenneth Laudon, Jane Laudon, **Management Information Systems**, Prentice Hall, 9 th edition, USA, 2006, p.65.

[iii]- محمد جمال الفار ،**المعجم الإعلامي** ،دار أسامه المشرق العربي ،عمان ،2006 ،ص. 102.

[iv]- نجم عبد الله الحميدي وآخرون ، **نظم المعلومات الإدارية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان ،2005 ،ص. 44.

[v]- سليم الحسنية ،**نظم المعلومات الإدارية (نما) –إدارة المعلومات في عصر المنظمات الرقمية–**،الوراق للنشر والتوزيع ،عمان ،الطبعة الثالثة ،2006 ،ص. 181.

[vi]- باديس لونيس، **الأنترنت (السلبيات ومواجهتها)**، "مجلة العلم والإيمان"، مؤسسة المعالي للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 44، أفريل 2010، ص.36.

[vii]- خضر مصباح التيتي ، **إدارة تكنولوجيا المعلومات** ،دار الحامر للنشر والتوزيع ،عمان ،الطبعة الأولى ،2012 ،ص ص. 45 ،46.

[viii]- مرتضى محمد عبد اللطيف، **دور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الاقتصادية**، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، 2014، ص.20.

[(*)]- تجدر الإشارة إلى أن الجزائر قد استفادت من خدمات شبكة الانترنت بارتباطها في شهر مارس 1994 عن طريق مركز البحث والإعلام العلمي والتقني (cerist). ونشير بالذكر إلى أن أول من أسس شركة تجارية خاصة بتزويد الأنترنت في الجزائر هو **يونس قرار** الملقب بـ " بيل غايتس الجزائر "، لينتشر فيما بعد عدد الشركات الخاصة التي ترغب في الاستثمار في هذا المجال في الجزائر، غير أن شركتين فقط فرضت نفسيهما في السوق ويتعلق الأمر بـ "إيباد " و"جيكوس".

[ix] -Olivier Meier, **Dico Du Manager**, Dunod, Paris, 2009, P.109.

[x]- سعيد عيمر، **إشكالية إنتاجية تكنولوجيا المعلومات والإتصال في المنشآت**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول " التطورات التكنولوجية والمؤسسة الإقتصادية الجزائرية "،كلية علوم التسيير، جامعة جيجل، 14 و 15 مارس 2006، ص ص.3،4.

[xi]- أمال حاج عيسى وهواري معراج، **دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين قدرات المؤسسة الإقتصادية الجزائرية**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، يومي 22 و23 أفريل 2003، ص ص.115،116.

[xii]- منال هلال المزاهرة، **تكنولوجيا الاتصال والمعلومات**، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2014، ص.399.

[xiii]- المرجع نفسه، ص ص.399-417.

[xiv]- أحمد عبد الرؤوف درويش، **قضايا التنمية في الدول النامية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2013، ص .9.

[xv]- الطيب داودي، **الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 06.

[xvi]- حسين عبد الحميد رشوان، التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص ص.16،17.

[xvii]- المرجع نفسه، ص.13.

[xviii]- سعد حسن فتح الله، **التنمية المستقلة– المتطلبات،– الإستراتيجيات والنتائج –**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الثانية، 1999، ص 48.

[xix]- عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص .13.

[xx]- عبد الله عطوي، **السكان والتنمية البشرية**، دار النهضة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 2004، ص.139.

[xxi]- صلاح عباس، **التنمية المستدامة في الوطن العربي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2010، ص .17.

[xxii]- نور الدين هرمز، **التخطيط والتنمية السياحية**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، جامعة تشرين،سوريا، العدد الثالث، 2006، ص .18.

[xxiii]- حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص ص.82-84.

[xxiv]- المرجع نفسه، ص.95.

[xxv]- ابراهيم مشورب، **اشكالية التنمية في العالم الثالث**، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2006، ص.61.

[xxvi]- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014**، صندوق النقد العربي، دولة الامارات العربية المتحدة، ص.5.

[xxvii]- المرجع نفسه.

[xxviii] -http://elaph.com/Web/opinion/2014/11/959446.html .(consulté le 26/11/2015).

[xxix]- ربحي مصطفى العليان، **اقتصاد المعلومات**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص ص.397،398.

[xxx]- ربحي مصطفى عليان، **مجتمع المعلومات والواقع العربي**، دار جرير، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص.152.

مجتمع المعلومات في السياق المغاربي .

قراءة في واقع التنمية السوسيواقتصادية

محمد مساهل

استاذ باحث ،شعبة علوم الاعلام والاتصال ، جامعة مستغانم

مقدمة :

لقد بات العالم يعيش اليوم على أعتاب مجموعة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بفضل الانتشار الكبير لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي مست جوانب كثير من حياة الانسان ، خاصة على المستوى الاقتصاي والاجتماعي ،حيث ظهرت انماط جديدة من الاتصال في الكثير من المجتمعات ،وأصبحت المعلومات هي رأسمال الذي يتصارع من أجله الافراد ،بل وأصبح يقاس تطور الأمم وتقدمها بمدى نفاذها

الى استخدام التكنولوجيات الحديثة منها الأنترنيت ومختلف الأجهزة الرقمية في رسم سياساتها ومخططاتها التنموية للنهوض بمختلف القطاعات .

فالثورة الرقمية الجديدة أدت إلى تحويل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الى علاقات افتراضية ،واختزل معها مفهوم الزمان والمكان، فتحررت بذلك اسواق السلع والخدمات بفضل التسهيلات الكبير التي اتاحتها هذه الثورة في عملية التسويق ، وحتى المعلومات هي الأخرى أصبحت سلعة تباع وتشترى وبأموال باهضة ، وبذلك دخل المجتمع في مرحلة جديدة فاصطلح عليه بمجتمع المعلومات قائم عل ركيزتي المعلومة والمعرفة التي تغذيها التكنولوجيات الحديثة للاعلام والاتصال ،ما يجدسد بشكل كبير احد مظاهر العولمة.

ففي السياق المغاربي مثلا لم تكن دول المغرب العربي على غرار الجزائر، تونس والمغرب بمنئ عن هذه التحولات العالمية فقد شهدت هي الاخرى دخول تكنولوجيا المعلومات والاتصال الى مختلف القطاعات سواءا الاجتماعية أو الاقتصادية وغيرها من القطاعات الاخرى ، وعليه سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية ان نبحث في مفهوم مجتمع المعلومات والاشكاليات المفاهمية التي طرحت على هذا المستوى ،بالاضافة الى تجليات هذا المفهوم في الجتمعات المغاربية ، لنعرج في الاخير على الدور والرهانات التنموية التي يطرحها على الصعيد السوسيوإقتصادي .

مجتمع المعلومات : ،النشأة والتطور :

ظهر هذا المفهوم في الرحلى التاريخية ما بعد الصناعية ،ومنذ سنة 1948 عندما تنبأ الامريكي نوربرت فينر بحلول عهد مجتمع المعلومات مؤكدا على فكرة تبادل المعلومات كشرط أساسي لممارسة الديمقراطية .[xxx]

وقد تعددت الاراء حول هذا المفهوم فهناك عديد الباحثين يشيرون الى ظهوره في مطلع الستنيات على يد مارشال ماكلوهان في كتابه (مجرة غوتنبيرغ) . ويعتبر البعض الأخر ان مفهوم مجتمع المعلومات بدأفي الظهور في الخمسينيات من القرن الماضي على يد فرتز ماتشلب الذي قام بتصنيف ثلاثين صناعة وتقسيمها الى فئات أساسية وهي

الابحاث والتطوير ،التعليم ،وسائل الاتصال ،المعلومات.[xxx]

يعود تاريخ استخدام عبارة "مجتمع المعلومات ،في الادبيات الإجتماعية العلمية ،الى نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات ،وقد تزامن ذلك مع جدالات ونقاشات حيوية حول رهان تكنولوجي ،استراتيجي ،وهو الثورة الميكروإلكترونية ،وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية على الدول المتقدمة صناعيا.[xxx] وقد لاحظ عالك الاجتماع فرانك وبستر (Webster)

انه على الرغم من أن المعلومات مهمة بشكل واضح في الحياة المعاصرة فإنها ليست اكثر من اي ظاهرة اخرى ،مثل السيارات والكهرباء.[xxx] وتشير بعض الدراسات و الابحاث بأن دانيال بال كان من اوئل المنظرين في" مجتمع المعلومات " حيث تبنى "تصورا يقوم على دمج هذا المفهوم ضمن عدتهم التنظيرية الأشمل ،وهو ما جعل تأثيرات التنظيري الأول على النقاشات والاشكاليات السوسيولوجية الكبرى تتسم عموما بالمحدودية ،وقد تم تصنيف هذه الرؤى فكريا على انها مطبوعة بالعمومية وعدم الدقة، ويعتبر المفكر الامريكي الفين توفلر ان ملامح مجتمع المعلومات بدأت عام 1956 عندما تجاوز عدد العاملين في قطاع الاعلام عدد العاملين في كل القطاعات الانتاجية الاخرى في الولايات المتحدة الامريكية.[xxx]

في بدايا التسعينيات من القرن الماضي وع ظهور الأنترنيت كثر الحديث بين الباحثين والمفكرين عن ميلاد ثورة رقمية وتحديات تكنولوجية جديدة ،خاصة على مستوى معالجة المعلومات ،حيث اعتبر مجموعم من الاقتصاديين " امثال كريستوفر فريمان،ولوك سوتي

،وجيوفاني دوسي الى القول أنه يمكن النظر الى الثورة الرقمية باعتبارها تؤسس لظهور انموذد (براديغم او برادايم) تكنولوجي جديد ،وان الثورة الرقمية في رؤية هؤلاء يمكن ان تكون القوة المحركة والدافعة نحو موجة جديدة من الرخاء والنمو الإقتصاديين ،واتساع دائة التوظيف التي يمكن ان تستمر لسنوات عديدة في المجتمعات المتقدة صناعيا."[xxx]

وترى بعض الاجتهادات المعرفية التي تبحث في في التحولات الجذرية التي يشهدها العالم، باعتبارها تمثلا أفقا وتحدي كبير للكثير من المجتمعات ،" وتحديدا مع ظهور ثلاثية مانيال كسلتلس حول عصر المعلومات ،حيث رأى البعض بأن هذه الثلاثية قد تضمنت تحليلا شاملا للأثار الاجتماعية التي احدثتها الثورة الرقمية ،وبالتالي اضفت شرعية على هذا الموضوع الدراسي ضمن حقل العلوم الاجتماعية."[xxx]

يعرف محمد فتحي عبد الهادي مجتمع المعلومات على انه "هو مجتمع يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ اليها واستخدامها وتقاسمها بحي يمكن الافراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل امكانياتهم في النهوض بتنميتهم المستدامة وتحسين نوعية حياتهم"[xxx]

ويرى ربحي مصطفى عليان أن مجتمع المعلومات هو :"ذلك المجتمع الذي يتعامل افراده ومؤسساته مع المعلومات بشكل عام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل خاص في تسيير امور حياتهم في مختلف قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والصحية والسياسية "[xxx].

ويكم ان نقول ايضا ان مجتمع المعلومات هو المجتمع الذي يتخذ من المعلومات الوفيرة كمورد استثماري وسلعة استرا تيجية وكمصدر للدخل القومي وكميدان وحقل لليد العاملة ،وذلك باستغلال الامكانيات التكنولوجية ومخرجاتها من المعلومات بعرض تحقيق التنمية

المستدامة في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها من القطاعات الاخرى .

ويكمن الإشارة الى أن مجتمع المعلومات هو الأكثر قبولا عند الباحثين من المصطلحات المرادفة والمشابهة له ،فهنام من يعبر عن ذلك بمصطح مجتمع المعرفة باعتبار أن المعلومات والمكاسب التي تتيحها التكنولوجيات الحديثة تتحول فيما بعد الى معرفة بالنسبة لأفراد المجتمع،وهنا يمكن ان نقول ان مجتمع المعرفة هو مرحلة متقدمة على مجتمع المعلومات ." فالكثافة المصطلحية في وسم الظاهرة ربما تمثل اولى تجيات هذا الغموض :مجتمع المعلومات ،مجتمع المعرفة،المجتمع المعرفي ، المجتمع الشبكي ، المجتمع ما بعد الصناعي ،المجتمع ما بعد الحداثي ،الاقتصاد المعلوماتي ،اقتصاد الشبكة الجديد،الاقتصاد الشبكي ،هذه المصطلحات ، تمثل مظلة تنظوي تحتها الكثير من الأفكار ،والتأويلات ،والسيرورات،والامتدادات العلمية في جميع الفضاءات "[xxx]

مجتمع المعلومات في السياق المغاربي(الواقع) :

في البداية لابد من التأكيد ان هذا السياق مأخوذ بالمعنى الجغرافي فقط ،طالما انه من الناحية العلمية لا يمكن الحديث عن كتلة مغاربية متجانسة بالمفهوم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي والمعرفي .

يظهر من خلال متابعة متأنية للواقع المغاربي ان عمليات نشر المعرفة في المنطقة المغاربية تعتريها صعوبات عديدة ،وفي مختلف المجالات ، من تنشئة وتعليم ،واعلام وترجمة من اهمها نقص الامكانيات المادية للأسر والمؤسسات ،والتضييق على حرية الولوج الى المعارف ،وكان من نتائج ذلك بروز قصور فعالية هذه المجالات عن تهيئة المناخ المعرفي والمجتمعي اللازمين لانتاج المعرفة[xxx].ويمكن التأكيد في هذا المجال ان ارقام المية

الكلاسيكية تعتبر اول عائق لاستخدام التكنولوجيات الحديثة للاتصال ،ناهيك عن الأمية الالكترونية التي تجد جزءا من مبرراتها في ضعف اقتصاديات المعرفة في بلدان المنطقة وهي كلها معطيات تبين أن رهان استخدام التقنيات الحديثة للاتصال لمواجهة الفجوات المعرفية تصطدم حتما بهذا الواقع[xxx].

ويشير الجدول الاتي ان الواقع معقد نوعا ما في السياق المغاربي من خلال الارقام التي سنعرضها حول الانتشار الكبير لظاهرة الأمية .

جدول رقم 01: نسب الأمية الكلاسيكية في البلدان المغاربية [xxx]

البلد	نسبة الأمية لدى الذكور	نسبة الأمية عند الاناث
موريتانيا	48.5	68.7
المغرب	36.6	61.7
الجزائر	22.1	40.3
تونس	16.8	26.8
ليبيا	08.1	29.2

وتوضح الأرقام في هذا الجدول الخاصة بنسب الأمية في البلدان المغاربية الى الفارق الموجود في اتساع الظاهرة بين مختلف البلدان ،حيث تبقى موريتانيا والمغرب في مقدمة البلدان المغاربية في يأتي الدول الاخرى في ما بعد على غرار الجزائر ،تونس وليبيا ،وهو ما يعكس بالضرورة تزايد نسبة الأمية المعلوماتية وكذا قلة الاقبال على استخدام التكنولوجيات الحديثة وبنسب متفاوتة بين الدول المغاربية ما يدل على وجود عدم اهتمام بالمعلومات وبالتي عدم الاهتمام بالمعرفة ووسائل نشرها مثلما سنوضحه أيضا في الجدول التالي :

جدول رقم 02: مؤشرات خاصة بانتاج المعرفة ووسائل نشرها[xxx]

المؤشرات	المغرب	الجزائر	تونس
المقالات في المجلات العلمية لكل ألف شخص	02.37	01.73	03.09
الهاتف الثابت والخلوي لكل ألف شخص	05.28	04.07	04.56
اجهزة الكمبيوتر لكل ألف شخص	02.62	01.76	02.73
استخدام الانترنيت لكل ألف شخص	23.6	16	51.7

نلاحظ جليا ان نسبة الاقبال على المعرفة ضئيلة بين دول المغرب العربي ،فالكتاب مثلا لا يحصى بأهمية كبير ما يدلي بوضوع بأن المجتمعات المغربية هي مجتمعات لا تقرأ .كما ان نسبة الاقبال على وسائل نشر المعرفة والمعلومات تبقى هي الاخرى ضعيفى وبعيدة عن التطلعات وهو ما يفسر ارتفاع نسبة الامية المعلوماتية ما يؤديي الى وجود فجوة رقمية في المجتمع المغاربي .

ويمكن تبرير اسباب ذلك بالازمة التي يعاني منها الاتحاد المغربي كهيئة سياسية اقليمية والذي تأسس سنة 1989، حيث توجد فيه الكثير من الخلافات بين الدول خاصة الجزائر والمغرب والذي من شأنه ان يعرقل انتقال المعرفة والمعلومات بين الشعوب المغاربية ،والحيلولة من انتشار وسائل المعرفة كذلك .

الرهانات التنموية السوسيواقتصادية لمجتمع المعلومات في البلدان المغاربية

1-الفضاء الاتصال المغاربي المعاصر ورهانات التوجه نحو مجتمع رقمي جديد

تتأثر الفضاءات العمومية ببعضها البعض جزئيا ،وهو ما يعني ان ملامح المشهد الاتصالي المغاربي لم تتحدد بمنأى عن التحولات السياسية ،فقد اتحدت دول المنطقة المغاربية في تسيير الحقل السياسي منتهجة خطا واحدا واستراتيجية واحدة جامعة قوامها اللجوء الى سياسة "الاكراه المحتوم " والتي تم بمقتضاها تبرير بعض السياسات الاخرى كبناء الدولة الأمة ومحاربة التخلف وتحقيق التنمية ...وغيرها من الاهداف التي سطرت على المديين البعيد والقريب [xxx].

ونظرا لم اتاحته الوسائط الجديدة من تحولات سريعة وعميقة في المشهد الاتصالي المغاربي ،سعت حكومات المنطقة الى الى اتخاذ اجراءات وتدابير ضابطة لتنظيم ومراقبة هذه التحولات المعقدة .[xxx]

ففي القطاع الاعلامي مثلا "وجدت الحكومات المغاربية نفسها اما تحدي كبير يتمثل في اشكالية اخلاقيات واداب المهنة في ظل قدرات الوسائط الرقمية التي اضحت منبرا للإعلام الرسمي وغير الرسمي في نفس الوقت ، واصبح معها التحكم في التدفق الاعلامي مسألة في غاية الصعوبة اذا لم تكن واقعا مستحيلا ،وليس غريبا ان تكون حرية التعبير وتدول المعلومات من المطالب الاساسية لكل فرد وربما هذا ما يفسره قوة الطلب الاجتماعي والشغف الجماهيري المغاربي بهذه الوسائط التكنولوجية الحديثة وبما تقترحه من خدمات واشباعات متميزة [xxx] ".

ويمكن القول في هذا السياق بأن تعامل دول المغرب العربي مع التقنية الاتصالية الحديثة قد عطل مجالات تلقي الرسالة والوسيلة معا وعطل معها تبلور فكر اتصالي جديد في التجليات السوسيولوجية للالة والرسالة[xxx] . لقد بلغ التطور التقني ذروته في السنوات الاخيرة ،ورافقته تغييرات أخرى اعطت مفهوم التلقي ابعادا جديدة أهمها : الوجود اللامادي في الزمن والمكان حيث أضافت post-audience world الذي اصبح يطلق عليه عالم مابعد الجمهور

هذه التكنولوجيات تشكيلة متنوعة من العناصر المساهمة في تكوين مفهوم الجمهور لم تكن متوفرة في انظمة الاتصال السابقة[xxx]. .

ان الاشكاليات المطروحة في السياق المغاربي لا تكمن في توفير التقنيات واستيرادها ،بل تتمثل في محتولة بذل الجهد من اجل فهم الاتصال في المجتمع في بعديه الاجتماعي والثقافي ،لان التقنيات المستوردة تتحول الى سلعة تستهلك لا الى معرفة توطن والواقع الحالي كفيل بالاجابة عن هذا السؤال .

2- رهان التنمية السيوسيو اقتصادية .

تهدف التنمية المستدامة في البلدان المغاربية إلى خلق التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية من خلال ثلاثة أنظمة هي نظام حيوي للموارد، و نظام اقتصادي، و نظام اجتماعي. ويعني النظام الأول القدرة على التكيّف مع المتغيّرات الإنتاجية البيولوجية للموارد لعملية التخليق والإنتاج، لتكوين الموارد الاقتصادية بطريقة منظمة، أما النظام الاجتماعي فيعني توفير العدالة الاجتماعية لجميع فئات المجتمع. وأخيراً النظام الاقتصادي، وهو يعني القدرة على تحقيق معادلة التوازن بين الاستهلاك والإنتاج لتحقيق التنمية المنشودة التي تهدف إلى التحسن المستمر في نوعية الحياة، والقضاء على الفقر المدقع داخل المجتمع، والمشاركة العادلة في تحقيق مكاسب للجميع، و تحسين إنتاجية الفقراء، وتبنّي أنماط إنتاجية واستهلاكية مستحدثة، والانضباط في الأساليب والسلوكيات الحياتية للمجتمع، ولكن هذا لا يتأتى الا بالإستثمار في التكولوجيات الحديثة للمعلومات التي باتت من أهم الوسائل المساعدة على تحيقق التنمية بمفهومها الأوسع من طرف دول المغرب العربي [xxx]

سبل إنتقال البلدان المغاربية من اقتصاد المعلومات الى اقتصاد المعرفة :

رغم العقبات التي تواجه دول المغرب العربي للإندماج في الاقتصاد الجدير و كذا تنمية موارده البشرية إلا أنها يمكن ان تتجاوزها من خلال مجموعة من التوصيات أو الحلول نوجزها فيما يلي :

1- ضرورة وضع رؤية واضحة ، إضافة إلى تطوير عمل لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية المتكاملة
2- تشجيع نشر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و استدامها و ذلك عن طريق
   - تحرير قطاع الاتصالات من الاحتكار [xxx]
3- تطوير المنظومة التعليمية و ذلك بـ :

- تشجيع استخدام التكنولوجيا و نشرها في الأوساط التربوية و الثقافية .
- المشاركة في شبكة الانترنيت من خلال إنشاء المواقع الثقافية العربية و نشر المعلومات عليها باللغة العربية و كدا اللغات العالمية.
- تأهيل المعلمين و أعضاء الهيئات التدريسية من جميع التخصصات و دلك من خلال التدريب المستمر على تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات ،بغية إحداث نقلة نوعية في ثقافة التعليم و المنهجيات التعليمية المتبعة.
- إعادة النظر في المناهج و تحديثها لتتلائم مع المتطلبات التربوية الحديثة و الوسائل التعليمية المتاحة.
- التوسع في تطبيق أساليب التعلم الذاتي ، و تشجيع الطلبة على استخدام تكنولوجيا المعومات و الاتصالات لهدا الغرض.
- جميع إنشاء مراكز المعلومات و خدمة المجتمع لا سيما في المناطق النائية زيادة النوعية المعلوماتية في أوساط مختلف فئات المجتمع

- تعزيز التعاون العربي و تشجيع المشروعات المشتركة في مجال المعلومات و التربية و التعليم والثقافة.[xxx]

-الإسراع في اعتماد سياسات وطنية لتعزيز مجالات العلوم و التكنولوجيا المغرب العربي و معالجة مواطن الضعف في مؤسسات التعليم العالي فيما يخص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إضافة إلى دعم مؤسسات التعليم و البحث و التطور لإنهاء حالة الترهل التي تعانيها هذه المؤسسات حتى لا تبقى لا تبقى معزولة معرفيا و تكنولوجيا.

خاتمة :

من خلال هذه الورقة البحثية المقدمة يمكننا ان نقول ان المجتمعات المغاربية لا زالت بعيدة عن نظيراتها في أروبا وأمريكا من حيث تسمية مجتمع المعلومات ،باعتبار أن استخدام هذه التكنولوجيات الحديثة الخاصة بالاتصلات والمعلومات لم يصل الى المستوى المطلوب، فالارقام تقول أن نسبة الأمية لا زالت مرتفعة ،والنفاذ الى الأنترنيت لا تزال أرقامه هي الاخرى ضعيفة، لذا فإن المفهوم الحقيقي لمجتمع المعلومات لم يتجسد بشكل كبير وواضح في السياق المغاربي.

كما تشير بعض الدراسات التي اعتمدنا عليها الى ان ضعف التنمية في بعض القطاعات ،لسيما القطاع الاجتماعي والاقتصادي ،والاسباب عديدة من تهمها عدم الاعتماد على تكنولوجيات الاتصالية الحديثة المبنية على استراتيجية الرقمنة والمعلوماتية ،وعليه فأن التنمية المستدامة تتطلب نظاما معلوماتيا واتصاليا قويا لتجسيدها على ارض الواقع عل المستويين البعيد والقريب،فاذا ما تحقق ذلك في في السياق المغاربي حينها يمكننا الحديث عن مجتمع المعلومات ،مجتمع المعرفة ،واقتصاد المعرفة .

قائمة المراجع بالغة العربية :

- التفكير في مجتمع المعلومات ، كتاب جماعي لاشغال ملتقى دولي،معهد الصحافة وعلوم الاخبار ،تونس أفريل ،2005

- جمال سالمي ،سبل اندماج الجزائر في اقتضاد المعرفة ، مقال علمي منشور بمجلة العلوم الانسانية ،جامعة بسكرة،الجزائر

فايزة يخلف ، الفضاءات العمومية في البلدان المغاربية ،منشورات الكراسك ،الجزائر ،2013

محمد فتحي عبد الهادي ،مجتمع المعلومات بين النظيرية والتطبيق ،الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة ، ،2007،

هبة مدثر محمدين احمد ،مقومات مجتمع المعلومات وتكنولوجيات الاتصالات (دراسة حالة،السوادان) ،رسالة ماجستير ،كلية الاداب ،جامعة – الخرطوم ،السودان

قائمة المراجع بالغة الفرنسية :

-

1- Freeman,C.& Soete ,L.(1994) Work for all or mass unemployment ?London ,pinter.

2- Giddens,A,(1996),out of place .A review of manuel castells the riseof the "network society".London, profile books. the time higher

3- Rick fantasia ,les mécanismes de reproduction de l'élite ,le monde diplomatique ,N 608 novembre 2004

4- Mattelart,A.(2000),comment est né le mythe de l'internet ? Archéologie de la " société de l'information " ,le monde diplomatique ,aout ,26

5- Miège .B , (1990), les industrie audiovisuelles le renforcement de la domination ,revue tiers monde ,N 114.p 543

6- Serge ,A, le marché de l'image au Maghreb,op,cit,p.15

7- Dayan, D ,(2007),les mastère de la réception ,paris ,édition Gallimard ,p.304.

الاسم : ياسين

اللقب: بورويسة

yassinebourouissa@gmail.com

أستاذ مساعد ب في جامعة مولود معمري تيزي وزو

عنوان المداخلة : **ترشيد التنمية العربية : تحديات و إمكانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية**

يشكل الإنسان محور وهدف لكل عمليات التخطيط الاستراتيجي للتنمية والنمو داخل الدولة وعليه فإن موضوع التنمية يحوز أهمية علمية وعملية في عمليات النقاش العلمي من أجل التطور ، و تستعرض هذه الورقة العلمية مشكلة بناء وتعزيز التنمية في الوطن العربي في ظل التسارع التكنولوجي المعلوماتي و التوجه نحو الحياة الالكترونية ، وتعالج الورقة موضوع التنمية العربية من خلال البحث في تحديات

التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لزيادة الأمن الإنساني للفرد العربي و استعراض الإمكانيات المتاحة و البحث في سبل تطبيقها للانتفاع بها خاصة مع تزايد الاعتماد على المعلومة الالكترونية من اجل تحقيق هدف التنمية و عليه فإن إشكالية البحث هي : إلى أي مدى يمكن الدفع بالتنمية العربية نحو الأحسن في ضل الواقع الدولي الحالي ؟

و في ظل هذه الإشكالية أسئلة فرعية :

ـ ما هو مفهوم التنمية

ـ ما هو واقع و تحديات التنمية العربية في شقيها الاقتصادي والاجتماعي

ـ ما هي إمكانات تحقيق تنمية عربية متكاملة بالاستفادة من التطور التكنولوجي العالمي

و ستتناول هذه الدراسة المحاور التالية :

1/ التنمية الرشادة (الماهية و المفهوم)

2/ إمكانات التنمية العربية (الإنسان كمحور وهدف للتنمية في ظل التطور المعلوماتي)

3/ تحديات التنمية العربية الاقتصادية والاجتماعية

1/ مفهوم التنمية و الرشادة :

أ/ مفهوم التنمية

إن مفهوم التنمية مفهوم قديم ما لبث يتطور بتطور الدراسات الاقتصادية التي تهدف بالدرجة الأولى إلى وضع أسس إستراتجية لزيادة ثروة الدولة و يمكن فهم التنمية من خلال التعبير عنها على أنها حالة أو على أنها مسار وقد برز مفهوم التنمية Développement بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل

زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

و يشتمل مفهوم التنمية على عدة مؤشرات منها متوسط الدخل الفردي ، متوسط النمو الاقتصادي ، نسبة الأمية ، حالت الوفيات ومعدل المواليد ، نسبة البطالة[xxx] ، وتختلف التنمية عن النمو ذلك أن اصطلاح النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن والنمو يحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي، أما التنمية فتشير الى مسار حالة التقدم والنمو.

وتوجد العديد من أنواع التنمية تركز هذه الورقة البحثية على ما يلي منها :

التنمية الاقتصادية :

لقد استخدم مفهوم التنمية في علم الاقتصاد للتدليل على عملية إحداث مجموعةٍ من التغيرات الجذرية في مجتمعٍ معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القُدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدلٍ يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قُدرة المجتمع على الاستجابة للمتطلَّبات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المُتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال[xxx] وبهذا فهي تعنى بالإنتاج ويتم عن طريقها زيادة الدخل القومي الحقيقي في مجموع الناتج القومي من السلع والخدمات النهائية لدولة ما خلال مدة من الزمن، بحيث يُترتب على ذلك ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل

التنمية الاجتماعية :

التنمية الاجتماعية تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الوطنية، و وتهدف إلى تطوير الخدمات التي تمس الفرد مباشرة دون الدخل الاقتصادي من خلال تحسين مستوى التعليم والحصول على الخدمات الصحية و رفع مستوى المعيشة والعدالة والمساواة في التوزيع بما يكفل حصول جميع افراد المجتمع على مستوى لائق من التنمية

إن ترجمة النمو القوي إلى أوضاع معيشية أفضل هو الهدف الذي يطمح إلى تحقيقه صناع السياسات في الاقتصاديات النامية، التي شهد كثير منها نموا اقتصاديا قويا في العقد الماضي لكن تظل مؤشرات الفقر وانعدام المساواة والبطالة مرتفعة بعناد في كثير من البلدان ولا تقل جودة النمو أهمية عن مستواه — بل قد تكون أكثر أهمية فالنمو المرتفع وحده لن يحسن النتائج الاجتماعية .

وهناك اتفاق متزايد على أن النمو الشامل — الذي يستفيد منه جميع أفراد المجتمع — هو عنصر مهم فيما يطلق عليه النمو الجيد والقاسم المشترك للنمو الشامل هو جودته، التي يمكن أن تعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين.

وقد بين التاريخ الاقتصادي والسياسي الحديث أن النمو المرتفع لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين النتائج الاجتماعية وبالمثل تكون النتائج الاجتماعية الجيدة التي تتحقق دون نمو سليم غير قابلة للاستمرار من خلال دراسة لـ Berg, Ostry, and Zettelmeyer, سنة 2012 [xxx]

فالنمو الجيد في الاقتصاديات النامية لا بد أن يشجع الغايات النهائية لأي سياسة تنمية — أي تحسين مستويات المعيشة، وخفض الفقر، وتقليل التفاوت

وتُظهر دراسات كثيرة في هذا المجال أن البلدان التي تسجل ارتفاعا دائما في النمو وتراعي الاعتبارات الاجتماعية، يرجَّح أن تعمل على تحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر بوتيرة أسرع

ومن ثم ينبغي أن يكفل النمو الجيد إدراج شرائح المجتمع الموجودة على حواف عملية النمو .فإن إعادة توزيع ثمار النمو أقل أهمية من ضمان أن يكون النمو عريض القاعدة ويؤدي إلى تحسين النتائج الاجتماعية.

و يساند عمل البنك الدولي في مجال التنمية الاجتماعية اتخاذ إجراءات لصالح الفقراء والمعرّضين للإقصاء والمعاناة من النساء والرجال لإتاحة حصولهم على الفرص بصورة متساوية، ولإسهامهم في تحقيق تقدم اجتماعي واقتصادي والمشاركة في جني ثمارهِ وتساعد تلبية الاحتياجات المشتركة، والتغلب على القيود، ومراعاة المصالح المختلفة في الحفاظ على التماسك ومنع وقوع الصراعات، ويساند البنك أيضا تنظيم المجتمعات المحلية وتمكينها للمطالبة بتعزيز فعالية، وكفاءة، ودرجة استجابة، وشفافية المؤسسات العامة والجهات المقدمة للخدمات في ظل الثورة التكنولوجية والمعرفية العالمية، ويساعد هذا النَهْج المجتمعات المحلية على التصدي لمجموعة متنوعة من الاتجاهات السلبية والصدمات، سواء أكانت اقتصادية أو سياسية أو بيئية ، كما يعمل مفهوم التنمية الإجتماعية لدى البنك الدولي على :

/ تقوية الصلات بين المواطنين وممثلي حكوماتهم وتشجيع إنشاء هياكل حكومية أكثر تجاوباً واضطلاعاً بالمسؤولية؛

/ تمكين المجتمعات المحلية من أسباب القوة من خلال تدعيم سيطرتها على عملية اتخاذ قرارات التنمية وعلى الموارد، لأجل الحد من الفقر[xxx]

ب/ مفهوم الرشادة : المفهوم– العناصر_ والمؤشرات :

يشير تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الرشادة من خلال : " الحكم الراشد هو ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تتيح للأفراد والجماعات تحقيق مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم " [xxx]

وبالتالي يمكن القول أن هذا المفهوم يتسم بالتطور في التسيير والتجاوب مع متطلبات المواطنين في إطار المشاركة والشفافية والمساءلة والفعالية وتعزيز روح القانون

ويمتلك الحكم الراشد أهمية كبيرة من خلال انه :

/ يساهم الحكم الراشد في تعزيز رفاه الإنسان، وتوسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وكذا حرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وخاصة الأكثر فقرا و تهميشا

/ الحكم الراشد شرط لعملية التنمية المستدامة، وذلك من خلال محاربة الفقر لأن الحكم غير السليم يمثل عاملا أساسيا في إعاقة الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية الوطنية ويعمق الحرمان والتمايز بين فئات المجتمع، إذ يولد عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

/ إن للحكم الراشد أهميته في تأمين النقاش العام حول أثر السياسات الحكومية إذ يساعد على التقليل من السياسات المنحرفة والخاطئة عبر تفعيل مبدأ المساءلة العامة للسياسيين والموظفين[xxx]

وبحسب هذا المفهوم فإن الحكم الراشد لا يستقيم إلا من خلال الدعامة السياسية والاقتصادية والإدارية و عليه يتميز الترشيد بمجموعة خصائص هي :

1/ الرؤية الإستراتجية : ترمز إلى النظرة التي يطمح لها القادة والشعب من وراء تحقيق الحكم الراشد والتنمية البشرية.

2/ الكفاءة والفعالية : وهي تعني توفر القدرة لدى المؤسسات في تنفيذ المشاريع، وتقديم نتائج تستجيب وحاجات المواطنين مع الإستخدام العقلاني والرشيد للموارد[xxx].

3/ حسن الإستجابة (الإستجابية): أي قدرة المؤسسات والعمليات على تقديم الخدمات للمنتفعين والمواطنين دون تفرقة أو إستثناء.

4/ المساءلة: أي خضوع صناع القرار في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني للمساءلة من قبل الجمهور؛أي بمعنى أنها ترمز إلى القدرة على محاسبة المسؤولين في إدارتهم للموارد العامة بهدف حماية الصالح العام.

الملاحظ أن عملية الرشادة أو الحوكمة أو الحكم الراشد تزيد فاعليتها مع الوثبة التكنولوجية واتجاه العالم نحو الحكومات الالكترونية و الادراة الالكترونية ذلك أن هذه الأخيرة تمكن من الحصول على المعلومة والوصول إلى فهم و تقييم استراتجيات الدولة من خلال توفر شروط المساءلة والشفافية بتطور وسائل الإعلام والاتصال .

وانطلاقا مما تضفيه تطبيقات الإدارة الالكترونية على الأجهزة البيروقراطية الحكومية، وخاصة منها الخدمية، ، ولذلك فهي تمثل تحولا أساسيا في مفهوم الوظيفة العامة، بحيث ترسخ قيم الخدمة العامة ويصبح جمهور المستفيدين من الخدمة محور اهتمام مؤسسات الدولة، كما يتعدى مفهومها هدف التميز في تقديم الخدمة إلى التواصل مع الجمهور بالمعلومات، وتعزيز دوره في المشاركة، والرقابة من خلال تطوير علاقات اتصال أفضل بين المواطن والدولة[xxx].

وعليه فالإدارة الالكترونية هي وسيلة لرفع أداء وكفاءة الحكومة وليست بديلا عنها وهي إدارة بلا ورق لأنها تستخدم الأرشيف الإلكتروني والأدلة والمفكرات الإلكترونية لأداء دورها، وهي إدارة بلا مكان وبلا زمان حيث تعمل على مدار الوقت، وهي إدارة بلا تنظيمات جامدة، فالمؤسسات الذكية تعتمد على عمال المعرفة وصناعات المعرفة، فهي رقمنة جل الأعمال والمهام الإدارية ومعالجتها إلكترونيا باستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال كأجهزة الإعلام الآلي والإنترنت وغيرهما، وهي إستراتيجية إدارية لعصر المعلومات، تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين والمؤسسات ولزبائنها مع استغلال أمثل لمصادر المعلومات المتاحة من خلال توظيف الموارد المادية والبشرية والمعنوية المتاحة في إطار إلكتروني حديث من أجل استغلال أمثل للوقت والمال والجهد وتحقيقا للمطالب المستهدفة وبالجودة المطلوبة.

2/ تحديات التنمية العربية الاقتصادية والاجتماعية:

ان المتتبع لمسار التنمية العربية يلاحظ أن هذه الأخيرة تتصف ب 3 صفات أساسية هي:

السرعة : حيث على مدار الخمسة عشر سنة الأخيرة زادت حركة التجارة العربية وتدفقات الأموال من والى البلدان العربية و الاندماج في الأسواق العالمية و معها توسع النمو والتجارة والتدفقات الرأسمالية

التباين : في خظم هذا التوسع والسرعة زادت حدة التباين بين الأفراد داخل الدولة الواحدة من خلال التميز في مستوى الدخل والرفاه

التقلبات: حيث تعاني الدول العربية من تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وذلك يعود إلى عدم بناء إستراتجية تنمية تستقل عن التبعية للمورد الحيوي من خلال بناء بنية سياسية واقتصادية واجتماعية تنافسية تستجيب لكل التغيرات التي يمكن أن تؤثر في مسار التنمية [xxx]

و يبرز للتنمية العربية مجموعة تحديات تتمثل في :

الفقر والحرمان وغياب العدالة التوزيعية : و التي تعد احد المعضلات الرئيسية و السبب الرئيسي في العديد من المشكلات الأخلاقية والاجتماعية العربية و ازدياد الضغط على الأمن الغذائي[xxx] والصحي خاصة بالمناطق الريفية حيث تعاني اغلب المناطق الريفية في البلدان العربية من نقص امددات المياه و توفير النقل والصرف الصحي دون الحديث عن التطور الالكتروني وربطها بشبكات الانترناث مما يجعل هذا التمييز احد عوامل السخط الاجتماعي ومكبح في وجه تعميم التنمية و بهذا فإن الانتقال من الاقتصاد السياسي القائم على الريع إلى نموذج الدولة التنموية يتطلب تبني آليات المسائلة السياسية و الاجتماعية و الإدارية (الحوكمة والرشادة) التي تعزز التنمية الاستيعابية في كلا المجالين السياسي و الاقتصادي بما ينعكس إيجابا على المجال الاجتماعي [xxx].

تراجع اللامركزية وتفاقم الفساد و سوء التسيير: لقد أدى التعطش إلى السلطة و غياب التداول عليها في الدول العربية إلى إنشاء عقد اجتماعي يتسم بضعف المشاركة السياسية ومشروعات تنمية وطنية فاشلة وللأسف انعكس الفساد الذي اتسمت به البنى السياسية على تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي الليبرالي (رغم انه ليس بالضرورة هو ما يناسب البيئة العربية) ، مما أثر سلباً على الهياكل الاقتصادية، أما عملية صنع السياسات، فقد شابها جزئياً التدخل السياسي(الداخلي والخارجي)على حد سواء وبحث النخب السياسية والاقتصادية عن العوائد الريعية، وغياب رؤية تنموية استيعابية واضحة بعيدة المدى وأدى التطبيق السيئ لسياسات السوق الحر وسوء إدارتها إلى هدر الإمكانيات الهائلة للمنطقة العربية لإنجاز تنمية اقتصادية وحرمان غالبية المجتمع العربي من حقها في التنمية[xxx]

وأصبحت عوائد النمو متمركزة على نحو متزايد في أيدي النخب السياسية والاقتصادية التي استأثرت بالسيطرة على الأصول والموارد الأساسية، وترافق ذلك مع تركيز متزايد للسياسات على الاستهلاك وتوزيع العوائد الريعية الناتجة عن هذه الأصول والموارد، بدلا من الاهتمام بتعزيز الإنتاج ذي القيمة المضافة العالية، الذي يوفّر فرص عمل لائق ويمكّن من تقديم الخدمات الاجتماعية على نحو منصف وبجودة عالية،وأصبح النفط السلعة الأساسية التي تشكل العمود الفقري لإنتاج المنطقة وتجارتها، واستُعملت عائداته في الاقتصاديات الغنية بالنفط لتمويل السلع والخدمات الكمالية الفاخرة.

الشكل 1 : نسبة الافراد اللذين يعيشون دون دخل 1،25 دولار و 2 دولار و 2،75 في اليوم في المنطقة العربية و باقي المناطق النامية و درجة التغير بالنسبة المؤوية

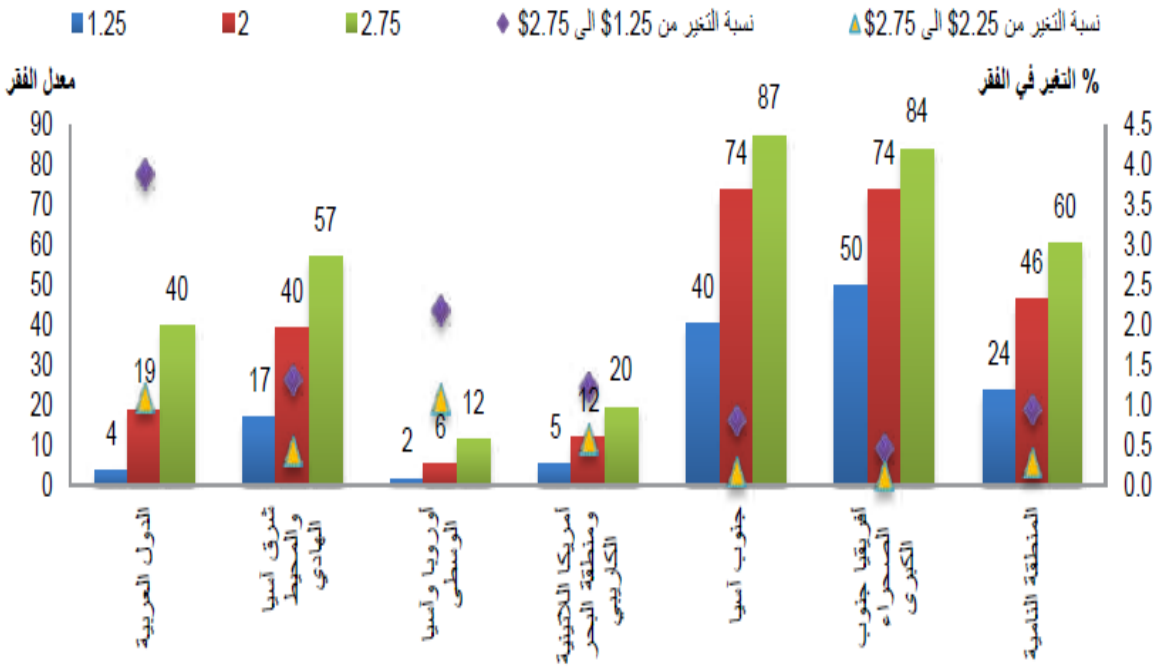

المصدر: حسابات وتقديرات المؤلفين استنادا إلى قواعد بيانات البنك الدولي POVCAL (معادل القوة الشرائية في عام 2005)، وتقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المستمدة من بيانات سجل وحدة التحليل في مسوح دخل وإنفاق واستهلاك الأسر UNSD.
ملاحظات: الدول العربية المتضمّنة هي مصر (1991 و2009) وسوريا (1997 و2007) والأردن (1997-2006)، وتونس (1990 و2000) والمغرب (1991 و2007)، واليمن (1998 و2005)، وجيبوتي (1996 و2002) وموريتانيا (1996 و2000).

نمو متقلب بتقلب سوق النفط :

جلبت عائدات النفط العربي معها ثروةً استثنائيةً في الدول المنتجة للبترول الذي يمثل نحو 90 في المائة من ميزانياتها العامة السنوية، وهذه العائدات هي التي تعزز كذلك نمو الصناعات المصاحبة لها، وفرص العمل، والدخل، والتحويلات المالية

لمواطني البلدان العربية الأخرى، من هنا فإن دخل النفط يشكل قوة دفع رئيسة للأمن الاقتصـــادي العربـــي لكـــن ســـوء إدارة المـــورد مـــن طـــرف الحكومـــات العربيـــة أدى إلـــى بقائهـــا فـــي حالـــة تبعيـــة للمـــورد الواحـــد و تبيعـــة لرهانـــات تقلـــب الســـوق العـــالمي للـــنفط الـــذي يخضـــع للمســـاومات السياســـية و لـــيس للمنطلقـــات الإقتصـــادية وبهـــذا فـــإن انخفـــاض أســـعار الـــنفط فـــي الســـوق العالميـــة أدى إلـــى تراجـــع المـــوارد الماليـــة فـــي العديـــد مـــن الأقطـــار العربيـــة و معـــه توقفـــت حـــالات كثيـــرة مـــن مســـارات التنميـــة التـــي تحتـــاج الـــى الموارد المالية للتجسيد .

يمثل النفط الصناعة المحلية الأكثر أهمية، والأكثر إ سهامًا في الثروة الوطنية في المنطقةوما زال استخدام هذه الثروة وتوزيعها موضع نظر، وهي تُعَدُّ في بعض الأحيان نعمةً ونقمة في آن واحد وتتأكد مثل هذه التحفظات عند النظر في غياب الشفافية في الميزانيات العامة، وقصور مفهوم الحكم الرشيد في البلدان المنتجة للنفط وقد تسبب النفط كذلك في اندلاع الحروب والنزاعات المسلحة في أقطار عديدة من الوطن العربي[xxx].

ويشهد سوق النفط تقلبات شديدة تهدد مستقبل التنمية في العربي ففي مطلع هذا العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ارتفعت أسعار النفط لتبلغ مستوياتٍ قياسيةً، ما جعل بعض الاقتصاديات العربية يجني إيرادات لم يشهد مثيلا لها منذ سبعينات القرن العشرين .فبحسب تقديرات البنك الدولي حققت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نموًّا اقتصاديًّا يعادل 6.2 في المائة سنويًّا في الفترة ما بين العامين 2003 و 2006 ، هو الأعلى خلال ثلاثين عامًا، ويحاكي هذا المعدّل المذهل إلى حد بعيد القفزة الاستثنائية التي شهدتها عائدات النفط .فقد راوحت سلّة أسعار النفط في الاوبك ما بين 24 دولارًا و 29 دولارًا في العام2003 إلى ما بين 51 دولارًا و 66 دولارًا في العام 2006 وواصلت ارتفاعها لتصل إلى سعر غير مسبوق هو 147.2 دولارًا للبرميل في تموز/يوليو 2008 وقد ارتفعت عائدات صادرات النفط بأكثر من الضعف في الفترة الممتدة بين العامين2003و2006 لكنّ الصدمات الخارجيّة التي أصابت البلدان العربية ترتبط بالركود العالمي الراهن الذي بدأ في العام 2007 بأزمة سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة وسيترك الانكماش العالمي آثاره في البلدان العربية و قد يفضي إلى اضطراب شديد الحدة في نماذج التنمية في البلدان العربية المعتمدة على النفط بصورة رئيسة حيث تشغل هاته الأخيرة استثمارات نشيطة في البنوك الأمريكية و لا تستطيع أن تحمي نفسها من انعكاسات الأزمات الدولية كما أن الانخفاض الحاد في أسعار البترول مع نهاية سنة 2014 و سنة 2015 سيكون له بالغ التأثير في خطط واستراتجيات التنمية بما ينعكس سلبا على رفاهية الفرد العربي [xxx]

لا يؤدي النمو الاقتصادي في حد ذاته وإن كان ضرورياً، إلى تحول هيكلي" صحي "يحدّ من حدة الفقر أو يقلل من عدم المساواة، أو يخلق فرص عمل لائقة وتعتبر الأدبيات المختلفة مع التجربة التاريخية للدول المتقدمة المتعلقة بالتحول الهيكلي أن اقتصاداً ما قد شهد تحولاً هيكليّاً، إذا ما توافق أداء القطاعات الاقتصادية

على النحو المبين أدناه:

1.انخفاض حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بمرور الوقت كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد.

2.زيادة حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بمرور الوقت، بحيث تصل إلى حدها الأقصى عندما يبلغ الدخل الحقيقي للفرد حوالي13500

دولار(بالأسعار الثابتة لعام) 2005 ، وهي النقطة التي تدخل الدول عندها في مرحلة ما بعد الصناعة

3.زيادة حصة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بمرور الوقت، حيث تصل إلى الحد الأقصى عندما يصل الدخل الحقيقي للفرد إلى حوالي9500

دولار بالأسعار الثابتة لعام2005

4.زيادة حصة الصناعة التحويلية بمرور الوقت دون الوصول بالضرورة إلى نقطة تحول من حيث الدخل الحقيقي للفرد؛ وأخيراً

5.زيادة حصة العمالة في الصناعة التحويلية من مجموع العمالة بمرور الوقت

و بهذا فإن عمليات التحول الهيكلي تترافق عادة مع زيادات مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، وهو ما يؤدي إلى استبعاد الدول التي أخفقت في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لسكانها المقيمين والحال أن التقلب الشديد نسبيّاً يمثل أحد السمات الرئيسية لعملية النمو العربية.[xxx]

•**التضخم السكاني غير الرشيد** :وعدم وجود مواءمة بين النمو السكاني والموارد الطبيعية المتوفرة لتلبية الاحتياجات[xxx] المتزايدة للسكان في العديد من الدول العربية فلقد أدي النمو السكاني في تلك الدول إلي تزايد الطلب على الموارد البيئية والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية كما عملت الزيادة السكانية على نمو ظاهرة التوسع الحضري، واستمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية، وانتشار ظاهرة السكن غير اللائق، والتوسع العمراني العشوائي، بالإضافة إلى تزايد عدد الفقراء والعاطلين وتدهور الأحوال المعيشية في كافة أرجاء الدولة بشكل عام، وفي المناطق العشوائية والتي تفتقر إلى وجود الخدمات الأساسية، بشكل خاص فضلا عن ذلك فقد أدت الضغوط السكانية إلى تدهور قاعدة الموارد

الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية، مما يؤدي إلى نضوب الموارد الطبيعية الأساسية

ضعف حجم التكامل والتبادل التجاري البيني والاستثمارات والشراكات الفعالة بين الدول العربية يعد عائقًا كبيرًا أمام تحقيق التنمية المستدامة في تلك الدول.

ضعف مستوى فعالية الأنظمة التعليمية والبحثية :وقصورها عن مسايرة التقدم العلمي والتقني في العالم ومستلزمات تحقيق التنمية المستدامة ونقل التكنولوجيا لبلدان العالم العربي، بالإضافة إلى مشكلة كبرى تعاني

البطالة و الهجرة :

ثمة علاقة متعددة الوجوه بين الهجرة وأمن الإنسان، تتجلى في كل مراحل عملية الهجرة كما في نتائجها فمنذ بداية التفكير في اتخاذ القرار بالهجرة تكون المدركات عن غياب أمن الإنسان هي الحوافز التي تدفع العاملين إلى مغادرة وطنهم الأصلي سعيًا وراء فرصة عمل ودخل أفضل، وتتمحور عوامل الدفع المؤثرة هذه أساسا حول البطالة و ضيق مجالات الاستخدام، والفقر.

و يمثل هذا الشكل منحنى بياني يمثل نسبة البطالة ونسبة الشباب البطال في المنطقة العربية والتي تعد كفاءات مهدورة

(أ) معدلات البطالة بين الشباب العرب و(ب) نسبة الشباب (%) في إجمالي العاطلين عن العمل، 2005–2006*

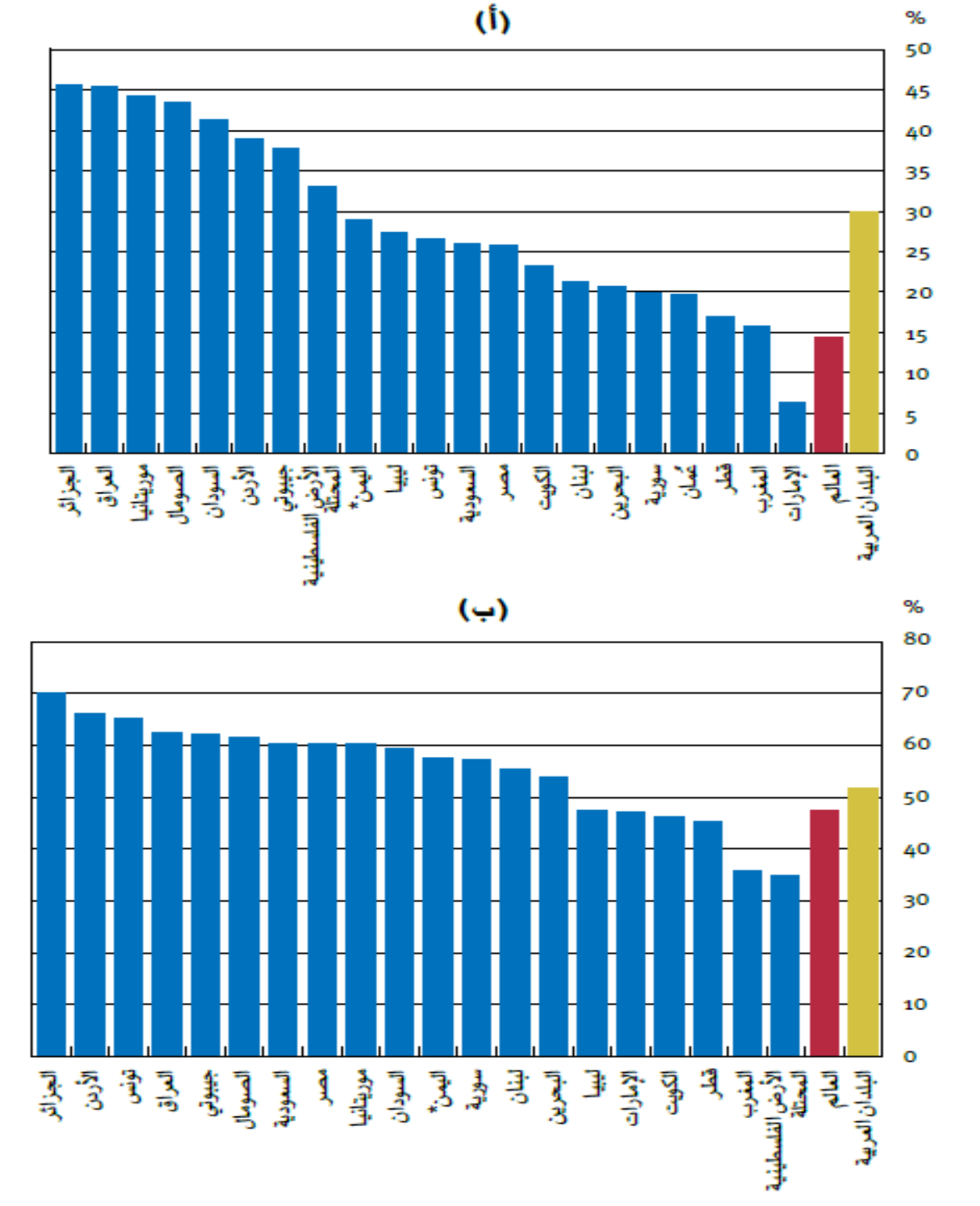

المصدر: منظمة العمل العربية 2008.

* تستند بيانات البطالة عن اليمن هنا إلى تقرير صدر أخيرًا عن البنك الدولي وصندوق العمل الاجتماعي 2009.

3/ إمكانات التنمية العربية :

في هذا المحور سنتناول ابرز العوامل التي تمثل امكانية للنهوض و الدفع بالتنمية انطلاقا مما نعرفه من الموارد الموجودة في الدول العربية سواء الموارد الطبيعية المختلفة من موقع جغرافي ممتاز و موارد كثيرة وقدرة بشرية و شبابية و لذلك سنتناول بالتحليل اهم نقاط الترشيد لتحسين النمو والتنمية في البلدان العربية.

كيف استطاعت بلدان كثيرة في الجنوب تحويل آفاق التنميةنحول الافضل ؟ يُلاحظ أن معظم هذه البلدان التقت على ثلاثة محركات هامة للتنمية هي : **الدولة الإنمائية الفاعلة، واختراق الأسواق العالمية ، حوكمة السياسات الاجتماعية،** وهذه المحركات لا تستمدّ من تصوّرات نظرية حول كيفية تفعيل عملية التنمية لكنها كانت ثمرة التحوّل الملموس في التجارب الإنمائية في بلدان كثيرة والواقع أن هذه البلدان كثيرًا ما تخلّت عن النُهج المحدّدة مسبقًا وإملاءات النهج المتّبعة، ونأت بنفسها عن الوصفات العمومية المفروضة من مصدر واحد.

1/ الدولة الإنمائية الفاعلة :

تتولّى الدولة الفاعلة و المسؤولة وضع السياسات للقطاعين العام والخاص، مستندة إلى رؤية استراتجية ومعايير مشتركة، وقوانين ومؤسسات تبني الثقة والتماسك للمستقبل .ويتطلب تحقيق التحوّل بخطى ثابتة من العمل على وضع نهج منسّق ومتوازن للتنمية . ووضع سياسات مختلفة تتناول ما تواجهه من تحديات تنظيم السوق، وتشجيع الصادرات، والتنمية الصناعية، والتقدّم التكنولوجي .ومن الضروري التركيز على الإنسان كأداة وهدف في تحديد الأولويات وتأمين الفرص مع الحرص على حماية الأفراد من مخاطر التراجع، فباستطاعة الحكومات أن تدعم القطاعات التي لم تكن لتنهض بدون هذا الدعم في ظل العوائق الموجودة في الأسواق، حسب الميزة النسبية لها فالدول العربية غير النفطية لا تقف مكتوفة الأيدي لان النفط لا يوجد لديها وبذلك يمكنها الاستثمار في المجال الزراعي و السياحي و الدول النفطية يجب عليها التوجه نحو الصناعات الإنتاجية ذات قيمة إضافية وليس الاستخراجية التحويلية فقط .

لذلك، من الضروري أن تأخذ الدول منحى عمليًا وتعمد إلى اختبار مجموعة من النُهج قبل أن تقرر إتباع نهج معيّن، ومن النماذج البارزة في هذا السياق تركيز الدولة التي ترعى الإنسان على توسيع نطاق الخدمات الاجتماعية الأساسية فالاستثمار في إمكانات البشر، من خلال الصحة والتعليم وغيرهما من الخدمات العامة، ليس ملحقًا بعملية النمو بل هو جزء أصيل منها والزيادة السريعة في فرص العمل اللائق هي عنصر أساسي من عناصر النمو، لكنها أيضًا ركيزة هامة من ركائز التنمية البشرية[xxx].

2/ اختراق الاسواق العالمية :

تؤدي الأسواق العالمية دورًا هامًا في تحفيز التقدّم، ولهذا وجب على الدول العربية خوض التجارة الخارجية في الأسواق العالمية من خلال استيراد التكنولوجيا و تصدير ما تنتجه وليس فقط تصدير المستخرجات النفطية والمعادن ، ويبقى الأهم هو شروط التعامل مع هذه الأسواق، إذ تبقى العائدات المحققة منها محدودة ما لم يكن أساسها الاستثمار في الأفراد .فالنجاح ليس نتيجة لانفتاح مفاجئ على الأسواق، بقدر ما هو ثمرة اندماج تدريجي في الاقتصاد العالمي يجري على مراحل، ويرافقه استثمار في الأفراد والمؤسسات والبنية التحتية حسب الظروف المحلية .وقد نجحت الاقتصادات الصغيرة في التركيز على المنتجات التي تتميز بها، لكنّ هذا النجاح كثيرًا ما يكون ثمرة أعوام من الدعم تقدّمه الدولة للكفاءات المتوفرة أو لخلق مؤهلات جديدة

وبهذا فإن الدول العربية هي الأقدر على قيادة مسيرتها التنموية ومن الشروط المسبقة في هذا الصدد أن تتوافر الأساسيات الصحيحة، ويعني ذلك تنفيذ سياسات اقتصادية كلية سليمة—بما في ذلك احتواء التضخم، ودورات الانتعاش والكساد، والدين العام أما المؤسسات القوية فتعزز الثقة والرؤية الاستشرافية بما يدعم تنفيذ السياسات والاستثمار الخاص ومع وجود هذه الأساسيات، يجب أن تتخذ البلدان العربية خطوات إضافية لدعم التنمية ومن الأولويات في هذا الصدد تحصيل الإيرادات ومع ضرورة المرونة الضريبية بين البلدان، ينبغي أن تتسم الضرائب بالبساطة واتساع القاعدة والإدارة الفعالة، وفي هذا السياق تمثل شفافية التسيير عنصرا هاما فبعد تحصيل الإيرادات يتعين استخدامها بكفاءة وفعالية لتحقيق التنمية كما يجب أن تدعمها إدارة مالية عامة قوية[xxx]

ويجب على الدول العربية لإحداث تنمية سليمة الابتعاد قدر الإمكان عن تتبع كل وصفات صندوق النقد الدولي الذي يركز في كثير من تحليلاته ووصفاته على الزامية إعطاء الدول النامية اكبر قدر من التخطيط للقطاع الخاص و ضرورة مساواة الرجل و المرأة و الاعتماد على الدعم الدولي للانطلاق في طريق التنمية في حين يطالب الدول النامية بمزيد من الاستدانة ويحملها مسؤولية التدهورات الحاصلة في البيئة من خلال الزعم بان أسعار الوقود المنخفضة هي سبب ارتفاع التلوث متناسيا دور امبراطوريات التصنيع الدولية في تلويث المحيطات و الطبيعة .

حوكمة السياسات الاجتماعية :

لا يجب أن ترتكز التنمية في البلدان العربية على البنية التحتية فقط بل تمتد حتى للتعليم والصحة ويجب أن يكون الهدف خلق علاقة من التآزر بين النمو والسياسة الاجتماعية، فالبلدان التي لا تعاني من فوارق كبيرة في الدخل تستفيد من النمو بفعالية في الحد من الفقر أكثر من البلدان التي تشهد فوارق كبيرة .

وتحقيق المساواة بين المجموعات الدينية والإثنية والعرقية المختلفة يسهم أيضًا في القضاء على الكثير من أسباب الصراعات الاجتماعية، ويسهم التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والتمكين القانوني

والتنظيم الاجتماعي في تمكين الأفراد من المشاركة في النمو، والتوازن بين القطاعات ولاسيما الاعتناء بالقطاع الريفي والسرعة في زيادة فرص العمل وطبيعتها، كل هذه من العوامل الأساسية في تحديد مدى مساهمة النمو في توزيع الدخل غير أن الأدوات الأساسية للسياسة الاجتماعية قد لا تنجح في تمكين المجموعات المحرومة، فينتفض الفقراء للتعبير عن همومهم، بينما لا تضمن الحكومات دائمًا وصول الخدمات إلى كل فرد فالسياسة الاجتماعية يجب أن تكون سياسة شاملة للجميع، لأن عدم التمييز والتساوي في المعاملة من أهم عوامل الاستقرار السياسي والاجتماعي، ويستلزم ذلك تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع لأنّ هذه الخدمات هي أساس للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، إذ تؤدي إلى تكوين قوى عاملة تتمتع بالصحة الجيدة وبالتحصيل العلمي، فمسؤولية الدولة هي ضمان حصول كل مواطن على المقوّمات الأساسية للتنمية البشرية ، أيّ خطة للتحوّل في التنمية تهدف إلى تحقيق جودة التنمية البشرية، يجب أن تكون خطة متعددة الأوجه تُعنى بتوسيع إمكانات الأفراد من خلال تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية وتعميمها على الجميع، والتحوّل في التنمية يتطلّب تحسين أداء أجهزة الدولة والمؤسسات الاجتماعية وتمكينها من تحقيق نمو عادل تعمّ فوائده الجميع والهدف من التحوّل هو الحد من القيود البيروقراطية والاجتماعية التي تحول دون الارتقاء في النشاط الاقتصادي والحراك الاجتماعي ولتحقيق التحوّل، لا بدّ من أن تكون القيادة خاضعة للمساءلة[xxx].

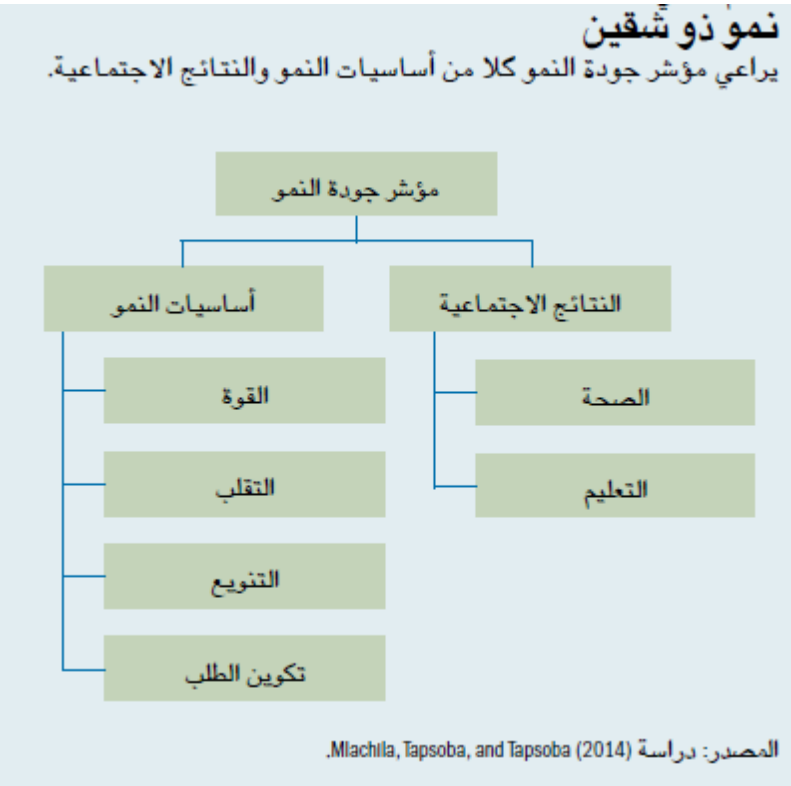

لاورؤلالاؤلالا

دور تكنولوجيا المعلومات في بناء مجتمع المعرفة في العالم العربي

في إطار التنمية المستدامة.

مقدمة:

تسعى الكثير من الدول الى الاجتهاد في اتخاذ جميع التدابير والاجراءات التي من شأنها تمكين مجتمعاتها من تحقيق تنمية مستدامة في ظل الثورة المعرفية والتكنولوجية، التي اصبحت تستحوذ على الحصة الاكبر في عملية الانتاج، وتحدد فيه القدرات التنافسية، إذ يمكن تسخير الإمكانات اللامتناهية التي توفرها تقنية المعلومات من أجل إحلال تنمية مستدامة اقتصادية واجتماعية وبيئية، تساعد على التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية .

حيث فرض التطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات الى احداث تحولات جذرية في المجتمعات المعاصرة ، حتى اصبح يطلق عليها" مجتمع المعلومات " ، و يُستخدم هذا المصطلح للتعبير عن ذلك المجتمع الذي تعتبر فيه المعلومة الشيء الجوهري والأساسي ، والذي تقوم عليه مختلف الأنشطة والميادين، حيث شهدت الإنسانية من قبل تكنولوجيا الصيد ثم تكنولوجيا الزراعة، وبعدها تكنولوجيا المعلومات ، التي رسمت الملامح الأولى لمجتمع المعلومات، نتيجة التحولات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية المرتبطة بالتطور السريع والاستخدام الواسع للمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات .

وقد احدثت هذه الثورة نقلة هائلة في حياة الانسان وغيرت الكثير من مفاهيمه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وبدأ يأخذ هذا المجتمع مكان المجتمع الصناعي تدريجيا ،والذي يعمل افراده في المعلومات وليس في إنتاج السلع والبضائع، فهو المجتمع الذي يعتمد علي استخدام المعلومات في جميع أوجه الحياة، فقد غير عصر المعلومات الكثير من أنماط التفاعلات في الحياة الإنسانية ، وأصبح هناك صعوبة بالغة في التحكم في متابعة هذا الكم المتزايد من المعلومات ، حيث اتسع المجال الذي تعمل فيه المعلومات حتي شملت مجالات النشاط والتفاعل الإنساني، فالمجتمع المعلوماتي ليس فقط وسيلة اتصال،

إنما الأمر أبعد من ذلك وهو إمكانية التفاعل الحقيقي والإيجابي . فالمجتمع المعلوماتي له أبعاد مختلفة ومتشابكة.

أهمية الموضوع:

اصبح من الضروري على الدول العربية وخاصة الجزائر التحول نحو الثروة الحقيقية في مجال التنمية وهي الثروة المعرفية، وذلك بالنظر الى الدور المتعاظم للعلم والتكنولوجيا في تنمية المجتمعات وتطويرها، وفي ظل متطلبات التنمية المستدامة والمتمثلة خصوصا في:

خفض استهلاك الطاقة والموارد، والسعي نحو رفع المستوى المعيشي والحد من الفقر وتحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية. وبالتالي الدخول في تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الاجيال الحاضرة دون الاخلال بقدرة الاجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها .

وهكذا فان المعادلة التنموية لا تعتمد على وفرة الموارد الطبيعية وحدها ولا على وفرة الموارد المادية وحدها، بل تعتمد ايضا على المعرفة، فالمعلومة في المجتمع المعلوماتي هي السلعة أو الخدمة الرئيسية والمصدر الأساسي للقيمة المضافة وخلق فرص العمل وترشيد الاقتصاد، وهذا يعني أن المجتمع الذي ينتج المعلومة ويستعملها في مختلف شرايين اقتصاده ونشاطاته المختلفة هو المجتمع الذي يستطيع أن ينافس ويفرض نفسه، فأصبحت الميادين المتعلقة بصناعة المعلومات تدر أرباحاً و تحقق تقدما أكثر من قطاعي الصناعة و الزراعة ، بل حتى هذين القطاعين قد أصبحا يقومان في معظم الأحيان على المعارف و المعلومات الناتجة عن البحوث و الدراسات المختلفة وذلك من خلال التحول من اقتصاد ندرة الى اقتصاد وفرة، واسهام عامل تكنولوجيا الاعلام والاتصال وعولمة الاقتصاد .

و نتيجة لأهمية السعي الى بناء مجتمع المعرفة في العالم العربي وخصوصا الجزائر في إطار التنمية المستدامة، نطرح الاشكالية البحثية التالية :

ما هو دور تكنولوجيا المعلومات في بناء مجتمع المعرفة في إطار التنمية المستدامة في العالم العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة؟

ولمعالجة هذه الاشكالية الرئيسية توجب طرح الاسئلة الفرعية التالية:

- هل يمكن اعتبار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نموذجا جديدا للتنمية المستدامة؟
- ماهو واقع مجتمع المعلومات في العالم العربي والجزائر خصوصا؟
- ماهي الجهود العربية المبذولة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة؟
- ماهو واقع وآفاق مجتمع المعلومات في الجزائر؟

المحور الاول : إطار نظري و مفاهيمي للدراسة.

تم استخدام مجموعة من المفاهيم الأساسية في هذه الدراسة التي تحتاج إلى مزيد من الضبط والتدقيق حتى يتبين المقصود منها ،وهذا يعود إما لغموضها أو لكثرة استعمالها، ومن بين هذه المفاهيم نجد :

مفاهيم التنمية المستدامة:

تعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي لا تلوث البيئة ولا تستنزف مواردها الطبيعية وتقوم على دعم المشاركة الشعبية في جميع مراحل التنمية وتساوي بين كل الاجيال في حق الاستفادة من الموارد الطبيعية.

وانجاز التنمية المستدامة يتطلب الفصل بين عنصرين إثنين، إما تقليص حجم طلب المجتمع على موارد الارض، او زيادة حجم الموارد من مصدر آخر غير الارض، وهي في الواقع عملية معقدة يتوقف عليها تحديد ماهية عملية التنمية المستدامة[xxx].

والعالم اليوم يسعى الى وضع الخطط والاستراتيجيات التي تساهم في ديمومة الحياة على كوكب الارض، حيث اصبح ينظر الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كإحدى الوسائل التي يمكن ان يكون لها دور محوري في ضمان مستقبل مستدام.

وهناك تعاريف عديدة للتنمية المستدامة سنأخذ بأهمها :

- تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة: جاء في تقريرها "مستقبلنا المشترك" ان هناك حاجة الى سبيل جديد الى للتنمية، سبيل يستديم التقدم البشري ليس في مجرد أماكن محدودة، او لبضع سنوات قليلة، بل للكرة الارضية بأسرها وصولا الى المستقبل البعيد" فالتنمية المستدامة حسب تعريف اللجنة هو العمل على تلبية احتياجات الجيل الحالي دون تدمير قدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها[xxx].
- تعريف منظمة الامم المتحدة: عرفت الامم المتحدة التنمية المستدامة لاول مرة في مؤتمرها للبيئة والتنمية الذي عقد في ريو ديجانيرو عام 1992م في المبدأ الثالث بأنها" ضرورة إنجاز الحق في التنمية" بحيث يتحقق أعلى نمو متساوي الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل. وأشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر الى أنه:" لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي ان تمثل الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها"[xxx].

وتسعى التنمية المستدامة الى تحقيق جملة من الاهداف الأساسية تتمثل في [xxx]:

– تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للمواد لأنها محدودة ودون استنزافها او تدميرها.

– تحسين نوعية الحياة في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا، من أجل حياة أفضل للسكان .

– الحفاظ على البيئة الطبيعية، وبناء علاقة بين البيئة والاقتصاد والانسان على أساس التكامل والانسجام .

– زيادة وعي السكان بالمشكلات البيئية، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد الحلول المناسبة لها.

– ربط التكنولوجيا بأهداف المجتمع ، وتوظيفها وفق ما يخدم هذه الأهداف.

– احداث تغيير مستمر في حاجات وأولويات المجتمع، وبطريقة تلائم امكاناته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.

تعريف مجتمع المعلومات:

يستخدم مصطلح "مجتمع المعلومات " من جانب الصحفيين والسياسيين والأكاديميين وغيرهم بمعان متعددة. وربما كان المصطلح مرتبط في أذهان الناس في الشبكة العنكبوتية (www) وبالاقتصاد الإلكتروني وبالتعلم عن بعد وبالألعاب الإلكترونية وبغير ذلك مما يرتبط بالحوسبة.

يأتي مجتمع المعلومات بعد مراحل متعددة مر بها التاريخ الإنساني، وتميزت كل مرحلة بخصائص ومميزات، حيث شهدت الإنسانية من قبل، تكنولوجيا الصيد ثم تكنولوجيا الزراعة، وبعدها تكنولوجيا المعلومات، التي رسمت الملامح الأولى لمجتمع المعلومات، هذا الأخير تميز "بالتركيز على العمليات التي تعالج فيها المعلومات، والمادة الخام الأساسية به هي المعلومة، التي يتم استثمارها بحيث تولد المعرفة، معرفة جديدة. وهذا عكس المواد الأساسية في المجتمعات الأخرى، حيث تنضب بسبب الاستهلاك، أما في مجتمع المعلومات فالمعلومات تولد معلومات، مما يجعل مصادر المجتمع المعلوماتي متجددة ولا تنضب"[xxx] الأمر الذي يفسر أهمية المعلومات، ومكانتها كأهم مادة أولية على الإطلاق وهوما يجعل المجتمع الجديد يعتمد في تطوره بصورة أساسية على هذا المورد ، وشبكات الاتصال والحواسيب، ويتميز بوجود سلع وخدمات معلوماتية لم تكن موجودة من قبل، إلى جانب اعتماده بصفة أساسية على التكنولوجيا الفكرية"[xxx] أي تعظيم شأن الفكر والعقل الإنساني بالحواسيب، والاتصال والذكاء الاصطناعي ونظم الخبرة.

ويقصد أيضا بمجتمع المعلومات جميع الأنشطة، والتدابير، والممارسات المرتبطة بالمعلومات، إنتاجا، ونشرا، وتنظيما، واستثمارا، ويشمل إنتاج المعلومات، أنشطة البحث والجهود الإبداعية والتأليف الموجه لخدمة الأهداف التعليمية والتثقيفية[xxx]. كما أعتبر العديد من الباحثين مجتمع المعلومات كوسط اجتماعي أفضل للمعلومات " وهو مجرد مجتمع رأسمالي، تعتبر المعلومات فيه سلعة أكثر منها موردا عاما"[xxx] أي أن المعلومات التي كانت أساسا متاحة بالمجان من المكتبات العامة، والوثائق الحكومية أصبحت أكثر تكلفة عند الحصول عليها خصوصا بعد اختزالها في النظم المعتمدة على الحواسيب. وهذه النظم مملوكة في معظمها للقطاع الخاص، ويتم التعامل معها على أساس تجاري من أجل الربح.

كما تم تعريف مجتمع المعلومات "كدائرة متحدة تهتم بالأوضاع العامة من حشود وروابط ومصادر متنوعة تتشكل ما بين المؤسسات والأفراد لرعاية اهتمامات المجتمع حول توفير وتبادل المعلومات، والمعرفة الهادفة إلى سرعة الحصول على المعلومات، وزيادة المعرفة"[xxx].

وعموما ورغم تعدد المفاهيم حول مجتمع المعلومات إلا أنه يمكن استخلاص، أن مجتمع المعلومات يتركز أساسا على إنتاج المعلومة والحصول عليها واستغلالها في خدمة أهداف التنمية والتطوير، من خلال وضع آليات وإدارة انسيابها بواسطة بنية تحتية للمعلومات وشبكات الاتصال.

03- تعريف الحكومة الإلكترونية:

لا يوجد تعريف محدد لمصطلح الحكومة الإلكترونية نظراً للأبعاد التقنية والإدارية والتجارية والاجتماعية التي تؤثر عليها. وهناك عدة تعريفات للحكومة الإلكترونية نتناول أهمها، حيث في عام 2002 عرفت الأمم المتحدة الحكومة الإلكترونية بأنها "استخدام الإنترنت والشبكة العالمية العريضة لتقديم معلومات وخدمات الحكومة للمواطنين"[xxx].

وهي أيضا "تحول المصالح الحكومية وجهات القطاع الخاص نحو قضاء وظائفها ومهامها فيما يتعلق بخدمة الجمهور، أو فيما بينها وبعضها البعض، بطريقة إلكترونية، عن طريق تسخير تقنية المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة".

وهي كذلك "النظام الافتراضي المعلوماتي الذي يمكن الأجهزة الحكومية المختلفة من تقديم خدماتها في إطار تكاملي، لجميع فئات المستفيدين، باستخدام التقنية الإلكترونية المتطورة، متجاوزة عامل التواصل المكاني أو الزماني، مع استهداف تحقيق الجودة والتميز وضمان السرية والأمن المعلوماتي، والاستفادة من معطيات التأثير المتبادل".

المحور الثاني : واقع مجتمع المعلومات في العالم العربي.

باشرت بعض الدول العربية مبادرات متفاوتة الأهمية من اجل إنشاء بنية تحتية معلوماتية مناسبة للتطورات الجديدة للاقتصاد. انطلاقا من هنا سنحاول عرض هذه البنية من خلال التطرق إلى البيئة الرقمية، التعليم، البحث والتطوير.

البيئة الرقمية:

1-1-**الاتصالات الهاتفية:** بالنسبة لشبكة الاتصالات الهاتفية والتي تعتبر بوابة الدخول لعصر المعلومات، فقد عملت الدول العربية على تطوير بنيتها التحتية للاتصالات وتضاعفت الكثافة الهاتفية،

واستكملت عدة دول عربية تحويل شبكاتها إلى النظم الرقمية الا انها دون المستوى العالمي حيث لايتجاوز عدد الخطوط في الدول العربية(109خط لكل1000نسمة) في حين تصل النسبة في الدول المتقدمة 561خط.اماعدد حاملي الهاتف المحمول فقد زاد بنسبة 340 % خلال السنوات الخمس الأخيرة ويصل عددهم الى28.5مليون مستخدم .واظهر تقرير أعده مركز دراسات الاقتصاد الرقمي بالإمارات أن معدل استخدام الهاتف النقال في المنطقة العربية 44مليون مستخدم في 2004 حين ارتفع الى110مليون مستخدم في عام2008[xxx].

1-2- **تقانات الاتصال:** وفي مجال تقنيات الاتصال فقد خطت الدول العربية خطوات لابأس بها حيث أصبحت نسبة كبيرة من شبكات الاتصال تعمل بالطرق الرقمية ،ومدينة دبي للانترنت مثال على التطور الكبير الحاصل في مجال تقنيات المعلومات والاتصال. ويعد توافر الحاسوب من المعايير الاساسية لقياس مدى وصول تقنيات المعلومات عبر الوسائط التقنية الجديدة.

1-3-**استخدام الانترنت:** إن احد المؤشرات لإمكانية التوصل إلى المعرفة في عصر الاتصال هو متوسط عدد حواسيب الانترنت لكل رد،وتحتل المنطقة العربية من بين مناطق العالم الأخرى أدنى مستوى الوصول إلى تقانات المعلومات والاتصالات [xxx].

المحور الرابع: واقع و آفاق مجتمع المعلومات في الجزائر .

شهدت تكنولوجيا المعلومات تغيرات سريعة خلال العشريتين الأخيرتين أثرت على نمط الحياة الانسانية على الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتجعل التنمية الاقتصادية مرتبطة الى حد كبير بمدى قدرة الدول على مسايرة هذه التغيرات والتحولات.

وتبذل الجزائر جهودا معتبرة لترقية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، بالنظر لما تمتلكه من امكانيات وموارد مهمة مشجعة. و تدخل مختلف المشاريع في مجال المعلوماتية في إطار السياسة الوطنية لتعميم التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال، وبالعمليات المرتبطة بالتعليم عن بعد خاصة لفائدة المناطق البعيدة و كذا المكتبات الافتراضية والشبكة التي تربط مختلف الجامعات واعداد البرامج المعلوماتية.

ويبدو أن إنفتاح الجزائر واقبالها نحو العالم التكنولوجي المتطور كان سيتحقق من خلال إنجاز مشروع المدينة الجديدة حيث سيتم انجازها بمواصفات التوازن البيئي، وهي منارة تكنولوجية بها كل الإبداعات التكنولوجية الجديدة. تحتوي على حضيرة للمعلوماتية و تضم 10 مشاريع، منها انجاز فندق ذي خمسة نجوم يحوي على 156 غرفة وقاعة عرض بـ 600 مقعد، ومقر وكالة التسيير ومركز البحث لتكنولوجيات الاعلام و الإتصال ومقهى بريدي ومركب تيليكوم يضم مركز التحكم وجناح اداري وغيرها من المشاريع التي سيتم إنجازها خلال السداسي الرابع من سنة 2006. والغلاف المالي الدولي الذي منح للمشروع من طرف الحكومة بلغ 10 ملايير دج، في إطار البرنامج الخماسي الخاص بدعم الإنعاش الإقتصادي، يخص قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال بـ16.3 مليار دج، إضافة إلى 50 مليار دينار تم تخصيصها لتنمية وتطوير تكنولوجيات الإعلام والإتصال يشجع على انجاز واتمام المشروع في الآجال المحددة. زد على هذا أن انجاز هذا المشروع سيساهم في كبح هجرة الأدمغة، خاصة وأن الإطارات الجزائرية تملك مهارات في مجال التكنولوجيات ومن الواجب الإهتمام بها، حيث سيمكن المشروع من خلق 20 ألف منصب شغل.وقد ثمّنت الحكومة أي مبادرات شراكة تبرم بين المؤسسات الجزائرية أو الجزائرية والأجنبية، خاصة وأن الإنتاج في مجال التكنولوجيا لا يمكن أن يتم انفراديا كما يستلزم إشراك كل الكفاءات، وإن الوقت قد حان لتأسيس شركات من أجل تطوير المنشآت الأساسية وادخار خدمات ذات قيمة مضافة[xxx].

غير ان الملاحظ على مدينة سيدي عبد الله أنها لم تستقطب لحد الآن الشركات الآسيوية والعالمية المتخصصة في تكنولوجيات الاعلام و الاتصال والصناعات الدقيقة بالرغم من الدعاية التي حظيت بها إعلاميا.

أما على مستوى المؤسسات فإن الربط بالانترنت مازال يعرف تأخرا محسوسا، مما جعل البنك الدولي يساهم بمبلغ 9 مليون دولار لإنشاء قطب تكنولوجي في الجزائر العاصمة سيسمح بتزويد المؤسسات ببنك للمعلومات حول الوضعية الاقتصادية والتكنولوجية وغيرها من المعطيات لتحسين أداء هذه المؤسسات[xxx].

كما أن السوق الوطنية أصبحت سوقا متعددة المتعاملين، حيث يوجد متعاملين اثنين للهاتف الثابت، هما الشركة الجزائرية للاتصالات ونشاطها متوقف حاليا، و"اتصالات الجزائر" وهي شركة عمومية اقتصادية ذات أسهم، وقد أنجزت الشركة استثمارات مهمة

اما على مستوى الهاتف النقال فهناك ثلاث متعاملين هم:

01- اتصالات الجزائر للهاتف النقال موبليس(Algérie Télécom Mobile Mobilis): تأسست عام 2003م كفرع للمؤسسة العمومية اتصالات الجزائر، التي تمتلكها بشكل كامل، وهي شركة الاتصالات العمومية الوحيدة التي تمتلكها الجزائر بشكل كامل، تقدم موبيليس خدمات الإنترنت اللاسلكي، خدمات الجيل الثالث، بلاك بيري، وخدمة التجوال الدولي. تمتلك موبيليس أكثر من 4200 محطة تغطية BTS و شبكتها تغطي 97% من مساحة الجزائر. كما تملك أكثر من 110 وكالة تجارية و 52.000 نقطة بيع معتمدة. مع نهاية عام 2010 أصبح لدى موبيليس 11 ملايين زبون في مختلف خدماتها[xxx].

02- جازي "Djezzy" يمثل نسبة مهمة في سوق الهاتف النقال بـ 46 % (أكثر من 15 مليون مشترك ومشتركة سنة 2010) وبتغطية شبكية 93 % من السكان (48 ولاية) اكتسب رخصة جي إس إم الثانية في البلاد في جويلية 2001، مع عرض قدره 737 مليون دولار، وأطلق رسميا في 2002. تعرضت لهزة عنيفة إثر الأزمة التي نشبت بين الجزائر ومصر بعد المباراة الكروية التي جرت بين فريقي البلدين في نوفمبر 2009، مما أدى إلى هبوط شديد في قيمة أسهم أوراسكوم تيليكوم في بورصة القاهرة ، بعدها في سنة 2010 تقدمت الحكومة الجزائرية لشراء حصة بنسبة 51% من أسهم الشركة .

03- الوطنية تيليكوم (أوريدو Ooredoo ، نجمة سابقا) هو الاسم التجاري لمؤسسة الاتصالات بالهاتف النقال، وهي فرع من مجموعة الشركة الوطنية للاتصالات الكويتية. وهي مؤسسة تعمل في الجزائر في مجال الاتصالات بالهاتف النقال. يبلغ عدد مشتركيها 8.245 مليون مشترك مما يجعلها تحتل المرتبة الثالثة في سوق الهاتف النقال بالجزائر وبلغت حصة أوريدو في سوق النقال 2 ,25 بالمائة من مجموع الحصص. تحصلت "الوطنية تيليكوم" الكويتية على رخصة استغلال الهاتف النقال في الجزائر بعد عرضها المالي المقدر بـ 421 مليون دولار في 2 ديسمبر 2003، وفي 25 أغسطس 2004 تم الإطلاق التجاري لعلامتها التجارية المسماة "نجمة" بمختلف التشكيلات من المنتجات والخدمات غير المسبوقة في الجزائر، حيث أدخلت "نجمة" معايير جديدة لعالم الاتصالات في الجزائر، حيث كانت أول متعامل يدخل خدمة الوسائط المتعددة السمعية البصرية[xxx].واستحوذت القطرية للاتصالات كيوتل على 51بالمئة من رأسمال الشركة "أريدوا" بعد صفقة البيع التي عقدتها مع المتعامل الكويتي .

وهناك العديد من المشاريع أعلن عليها في الجزائر ولكن لم ترى النور لحد الساعة بسبب فشلها أو أنها مزالت قيد التنفيذ ،مثل :

- **مشروع** " **حاسوب في كل بيت**" **– أسرتك**– من طرف وزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال بالتعاون مع الشركة العامة الجزائر(La Société Générale Algérie) ، بريد الجزائر، اتصالات الجزائر، الايباد " EEPAD" ، وبعض شركات التأمين و الشركات المتخصصة في الاعلام الآلي، حيث سخر لهذا المشروع تكلفة تقدر ب5 مليار دينار جزائري(67.8مليون دولار)،يهدف الى تزويد 6ملايين بيت بأجهزة الكومبيوتر خلال الفترة من 2005الى 2010م بغية بلوغ معدل 40بالمئة من الربط بالشبكة الالكترونية[xxx].
- **مشروع الجزائر الالكترونية:** وقد سخرت له 4 ملايير دولار، خلال المدة الزمنية الممتدة من 2009الى 2013م، يرمي الى تكوين مجتمع العلم والمعرفة الجزائري من خلال استراتيجية تسعى الى تعزيز أداء الاقتصاد الوطني .

تعد الجزائر ضمن البلدان السبعة التي أحرزت تقدما في مجال تكنولوجيات المعلومات، حسبما ورد في تقرير للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية الذي أعد على أساس مؤشر تطور تكنولوجيات المعلومات، غير أن هذا التقدم لايصل الى المستوى المطلوب.

الحكومة الالكترونية في الجزائر:

يندرج مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 ضمن المبادرات، والمشاريع التنموية التي تتبناها الحكومة الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف جوانب الحياة، ليندرج في إطار بروز مجتمع العلم والمعرفة الجزائري، والذي يرمي إلى إحلال نظام إلكتروني متطور شامل، وتعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة من خلال ترقية نظام المعلوماتية في قطاعات الاتصالات، والبنوك، والإدارة العمومية، وقطاعات التربية والتعليم ما يجعلها تقدم خدماتها بشكل أفضل وأبسط للمواطنين من خلال إتاحة خدماتها على شبكة الإنترنت لفائدة المواطنين، والشركات والإدارات، فتصبح وسيلة اتصال تفاعلية ما بين الحكومة والمجتمع المدني[xxx].

وقدمت وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال السابقة السيدة زهرة دردوري خلال المنتدى العالمي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، المنعقد من 10 إلى 13 جويلية 2014 في العاصمة السويسرية، أن " الجزائر عملت على تجسيد الالتزامات التي اتخذتها بمناسبة انعقاد القمة العالمية لمجتمع

المعلومات في تونس سنة 2005 باعتماد استراتيجية لبناء مجتمع المعلومات والاقتصاد القائم على المعرفة. وأكدت الوزيرة أن الندوة اعتمدت على "التنمية المهيكلة" المستدامة لفائدة كافة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والمواطنين بصفة "عادلة" عبر كامل التراب الوطني.

و يلاحظ أن الدولة الجزائرية قد بذلت العديد من المجهودات في سبيل الانتقال إلى مجتمع المعلومات القائم على المعرفة، حيث اعتمدت على ترسيخ العديد من المبادرات، والتشريعات الداعمة لهذا المسعى في شتى المجالات، والقطاعات، من خلال مساهمة مشروع الجزائر الإلكترونية 2013.

لكن رغم هذا يتضح أن الجزائر لا زالت تعاني بعض التأخر في استخدامات التكنولوجيا، وتداول المعلومات التي تعتبر أساس لبناء مجتمع المعلومات، نوجز هذا التأخر في النقاط الأتية:

04-الجزائر لم تحقق مراتب متقدمة في المقاييس العالمية في استعمال التكنولوجيا، والنفاذ للمعلومات.

05-غياب لمشروع تكنولوجي شامل وعلى مستوى كل القطاعات من خلال التنسيق بين الإدارات

06-وجود فجوة رقمية في عدة جوانب منها: البنية التحتية للتكنولوجيا في الإدارة، التعليم، الصحة، الاقتصاد، التجارة، والعدالة....

07-النقص في توظيف الكفاءات و المختصين في مجال تكنولوجيا المعلوماتية.

08-مزال هناك عدم الثقة في جدوى التكنولوجيات الحديثة، فالمجتمع الجزائري غير مستعد للتعامل الإلكتروني والتكيف مع بعض الطرائق.

09-انتشار الأمية التكنولوجية بالمجتمع الجزائري، ونسبة امتلاك التكنولوجيا ضعيفة بسبب نقص التأهيل فيما يخص تكنولوجيا الإعلام والاتصال، أو جعله حكراً على الفئة المثقفة دون بقية فئات المجتمع، مما يجعل المواطن لا يلجأ لاستخدام هذه التكنولوجيا إلا في حالة الضرورة الحتمية.

10- النقص في التجهيز بالوسائل التكنولوجية خاص بالنسبة للأسر الجزائرية ، واعتبارها من وسائل الرفاهية، وذات طابع كمالي، وبالتالي عدم الاهتمام بها .

خاتمة :

توفر تكنولوجيا المعلومات منطلقا لتفعيل خدمات التنمية المستدامة، مثل التجارة الالكترونية، التعليم الالكتروني، الصحة الالكترونية، الحكومة الالكترونية، والتي من شانها تساعد على ايجاد حلول لتحديات التنمية المستدامة. وماتقدمه من فرص لزيادة نسبة النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة، وبناء بنية تحتية حديثة وفعالة لتكنولوجيا المعلومات من اجل تنمية شاملة ومستدامة .

وقد تبين من خلال العديد من المؤشرات الكمية التي أشرنا إليها, أن هناك تفاوت معرفي بين الدول العربية فيما بينها, وقد تبين أن التحولات العولمية لعبت دورا كبيرا في تعميق هذه الهوة. أما فيما يخص حالة الجزائر في الواقع أنها بعيدة حتى على الدول العربية في مجال ادماج التكنولوجيات المعلوميات في الاقتصاد الوطني من خلال خلق بنية معلوماتية تسمح بتأهيل الاقتصاد الجزائري للنمو السريع و المتوازن مع متطلبات العالم الحديث.

و رغم توفر الموارد والامكانات فمازال ينقصها التخطيط والعمل والاستثمار في هذا القطاع ، حتى و ان قطعت اشواطا في مجالات معينة كمشروع الحكومة الإلكترونية ،الا انها لم تصل الى المستوى المطلوب.

قائمة المراجع :

أولا: الكتب:

. أحمد بدر، التكامل المعرفي لعلم المعلومات والمكتبات.، .دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2002.

. أحمد محمد العئراوي، مجتمع المعلومات العربي : واقع وتحديات، الندوة العربية الخامسة.، النادي العربي للمعلومات. 2002.

. ذياب البداية ، الأمن وحرب المعلومات، دار الشرق للنشر والتوزيع، 2002 ، عمان .

. محمود أبوبكر الهوش، التقنية الحديثة في المعلومات والمكتبات : نحو استراتيجية عربية لمستقبل مجتمع المعلومات، ، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.

. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ، دار المريخ، الرياض، 2006.

ثانيا : المجلات والدوريات:

. صبرينة بويحياوي، المعالم الاساسية لمجتمع المعرفة في ظل التنمية المستدامة، مجلة الفكر، ع 11.

الملتقيات والمؤتمرات :

. بوهزة محمد وبن سديرة عامر ،الاستثمار الاجنبي المباشر كاستراتيجية للتنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"،بتاريخ 7و8 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بسطيف .

. بوعشة مبارك، التنمية المستدامة – مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم ، المؤتمر العلمي الدولي "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، بتاريخ 7و8 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بسطيف.

. تقرير التنمية الإنسانية العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2002، ص27.

. التقرير الاستراتيجي العربي ، 2004 مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتجية،2004،مؤسسة الأهرام على الموقع/http://www.ahram.org.eg:

. عادل غزال، الحكومة الالكترونية في الجزائر والنفاذ الى مجتمع المعلومات، متاحة على الرابط التالي : https://adelghezzal.wordpress.com/2014/12/18/ بتاريخ 2015/11/30(11.20)

الأستاذة: نصيرة صالحي.

بقسم العلوم السياسية.

جامعة الحاج لخضر باتنة.

البريد الإلكتروني:nasirapolitique@yahoo.fr

المحور الرابع: دراسات نماذج تطبيقية لمجتمع المعلومات في بعض الدول العربية وتوضيح أثاره على التنمية.

عنوان المداخلة. دور مشروع الحكومة الإلكترونية كمقاربة لتفعيل التنمية بمختلف مستوياتها في الإمارات العربية.

الملخص:

لقد أحدثت التحولات العالمية جملة من التغيرات مست مجالات مختلفة وحملت معها مفاهيم واليات حديثة تستهدف من خلالها ترقية وتنمية المجتمعات وفق أسس وقوانين جديدة تعمل في إطار من التطور العالمي و التكنولوجي الذي يؤسس لعالم قائم على تطور تكنولوجي ومعرفي لشبكة المعلومات والإتصالات التي أصبحت تعبر عن مدى تقدم الدول، بحيث أصبح يحكم على تقدم الدولة من خلال التوصل والالتحاق بركب الثورة المعلوماتية أو ما يعرف بالفجوة الرقميةDigital Divide، وهذا من خلال بعض المؤشرات يتم التعبير فيها،

حيث يتم الانتقال من الخدمات والأنشطة التقليدية إلى أنشطة الكترونية أكثر سرعة وأقل تكلفة، ولهذا فقد عملت بعض الدول العربية على مواكبة هذا التطور ومحاولة إستثماره في جميع المجالات من خلال تفعيل الحكومة الإلكترونية كإحدى مقاربات تحقيق التنمية العربية في مختلف المستويات، وعلى هذا الأساس تطرح إشكالية دراستنا كالتالي:

ما مدى فعالية مقاربة الحكومة الإلكترونية في تفعيل المسار التنموي في دول الإمارات العربية؟

مقدمة:

لقد شهد العالم في الآونة الأخيرة نوعا جديدة من الثورات إصطلح على تسميتها بالثورة المعلوماتية، وهذا نتيجة لدور الكبير الذي اصبح تتميز به المعلومات والتطور التكنولوجي ومدى تأثيره على نشاط الحكومة والإستفادة منها في كل المشاريع التنموية التي تحاول من خلاله مواكبة التطورات الحاصلة، وهذا ما يبرز من خلال مشروع الحكومة الإلكترونية كألية ومقاربة جديدة لتفعيل التنمية بكل أبعادها في مختلف الدول، وبالأخص في دولة الإمارات العربية تحاول وضع خطط وطنية لتطويرها وإستثمارها في جميع مستويات التنمية بهدف الإنتقال من شكلها التقليدي إلى تحقيق الحكومة الإلكترونية.

وعلى هذا الأساس فإن هذه المداخلة سوف تركز على المحاور التالية:

I. مفهوم الحكومة الإلكترونية.

II. نشأة وخصائص الحكومة الإلكترونية.

III. مشروع الحكومة الالكترونية في الامارات العربية.

IV. تقيم تطبيق تجربة الحكومة الإلكترونية في الإمارات العربية وأثارها في تحقيق مختلف أبعاد التنمية.

I. مفهوم الحكومة الإلكترونية.

لقد أثرت التطورات التكنولوجية على جميع الميادين، حتي على مستوى النظم الإدارية الحكومية حيث تعمل التطورات التكنولوجية إلى التحول من النمط التقليدي نحو النمط الإلكتروني، وهذا بهدف حل مشكلة تضخم الجهاز الحكومي، ومحاولة القضاء على كل مشاكل تعقد الإجراءات الحكومية وعليه يمكن اعطاء مجموعة من التعاريف لمفهوم الحكومة الإلكترونية.

تعريف الحكومة الإلكترونية:Gouvrenement Electronique.

يعبر مفهوم الحكومة الإكترونية عن اخر التطورات الحاصلة التي شهدتها الدولة في مجالها الإداري والخدماتي، بحيث تم الإنتقال من الإعتماد على مبادئ الحكومة التقليدية القائمة على أساس وسائل بسيط في تقديم الخدمة الى التحول نحو نقلة نوعية تعتمد في تقديمها للخدمة على السرعة والفعالية، ولهذا عرف مفهوم الحكومة الإلكترونية مجموعة من

التعاريف تختلف باختلاف التوجهات والآراء من طرف مجموعة من الباحثين والمؤسسات الدولية ونجد منها:

يعرف الحكومة الإلكترونية اهلكويست وزملاؤه هي" نموذج أعمال مبتكرة مستندة للتقنيات وأساليب التفاعل والشفافية والمصداقية والثقة المتبادلة وتستهدف بالدرجة الأولى تقديم خدمة عامة".[1]

كما عرفها الباحث السالمي الحكومة الالكترونية "بأنها وسيلة من الوسائل التي تستخدمها الحكومة الحقيقية بمعناها القانوني والإداري لتوصيل المعلومات والخدمات وتسويق السلع للمستفيدين منها عبر شبكة الأنترنت وأجهزة الحاسوب".[2]

في حين يعرفها البنك الدولي على أنها:" عملية إستخدام المؤسسات الحكومية لتكنولوجية المعلومات العريضة وشبكة الأنترنت وأساليب الإتصال التي لها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين ورجال الأعمال ومختلف المؤسسات الحكومية، وهذه التكنولوجية يمكنها أن تخدم مجموعة من الأهداف مثل تقديم خدمات أفضل للمواطنين، وتمكينهم من الوصول للمعلومات مما يوفر مزيدا من الشفافية وإدارة أكثر كفاءة للمؤسسات الحكومية، كما تؤدي إلى التقليل من الفساد وزيادة قناعة المواطن بدور المؤسسات الحكومية في حياته، وقد ارتبطت بمفاهيم عدة منها الأعمال الإلكترونية والإدارة الإلكترونية والحكومية الإلكترونية".[3]

وفي نفس السياق تعرفها منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي بأنها" إستخدام تكنولوجية المعلومات والاتصالات وخصوصا الأنترنت للوصول إلى حكومة أفضل" وفق هذا التعريف يحدد إستخدام لاهم تقنية تكنولوجية وهي الانترنت ، التي تعتبرها الوسيلة الاساسية التي تقدم ادق المعلومات بهدف الوصول الى ارقى الخدمات.[4]

في حين تعرفها اليونيسكو بأنها إستخدام القطاع العام لتكنولوجية المعلومات والإتصالات وذلك بهدف إيصال المعلومات والخدمات وتحسين وتشجيع مشاركة المواطنين في القرار وجعل الحكومة أكثر عرضة للمسائلة وشفافة وفعالية.[5]

وعليه تعرف الحكومة الإلكترونية بأنها تشمل الإستخدام التكاملي الفعال لجميع تقنيات المعلومات والإتصالات وذلك لتسهيل العمليات الإدارية اليومية للقطاعات الحكومية الداخلية وتلك التي تتم فيما بينها(حكومة– حكومة) وتلك التي تربطها بالمواطنين(حكومة– مواطن) أو قطاعات الأعمال(حكومة– أعمال).[6]

لذا فإن فكرة الحكومة الإلكترونية تقوم على ركائز أربعة:

- تجميع كافة الأنشطة والخدمات المعلوماتية والتفاعلية والتبادلية في موضع واحد هو موقع الحكومة الرسمي على شبكة الأنترنت، في نشاط أشبه ما يكون بفكرة مجتمعات الدوائر الحكومية.

- تحقيق حالة إتصال دائم بالجمهور 24ساعة في اليوم بهدف تأمين كافة الإحتياجات الإستعلامية والخدماتية للمواطن.
- تحقيق سرعة وفعالية الربط والتنسيق والأداء والإنجاز بين دوائر الحكومة ذاتها ولكل منها على حدة.
- تحقيق وفرة في الإنفاق في المدى الطويل في كافة العناصر بما فيها تحقيق عوائد أفضل من الأنشطة الحكومية ذات المحتوى التجاري.[7]

II. نشأة وخصائص الحكومة الإلكترونية.

إن فكرة الحكومة الإلكترونية تعود لإحدى روايات الخيال العلمي The shack wav Rider التي كتبها الروائى جون برنر Jonn Brunner سنة 1975 حيث دار موضوع الرواية حول حكومة شمولية تتحكم في شعبها وتركز كل السلطات في يدها من خلال شبكة حاسوب عملاقة تحتوى على كل بيانات أفراد الشعب، وهذا ما أثر على الباحث روبرت موريس Ropert Tappan Morris وحاول تحقيق الفكرة ونقلها من الخيال العلمي إلى الواقع العملي وذلك خلال 1988، وبعدها أخذت الحكومة الإليكترونية تطرح نفسها في المجال الإداري، وكانت إرهاصاتها الأولى في عام 1992 تزامنت مع الحملة الإنتخابية للرئيس الأمريكي بيل كلينتون حيث أعلن أنه يريد أن يجعل من طريق المعلومات السريع حجر زاوية جديدة في البنية الأساسية القومية.[9]

في حين هناك من يرجع نشأة تجربة الحكومة الإلكترونية في أوسط الثمانينات في الدول الإسكندنافية وتمثلت في ربط القرى البعيدة بالمركز وأطلق عليها اسم القرى الإلكترونية(Electronic Villages) ويعد لارسLars من جامعة اودونيس Adonis في الدنمارك رائد هذه التجربة وسماها مراكز الخدمة عن بعد، تم طبقت الأمم المتحدة التجربة عام 1989 في مشروع قرية مانشستر بالإستفادة من التجربة الدنماركية، وبدأ المشروع فعليا في1991، وفي عام 1992 عقد مؤتمر الأكواخ البعيدة في المملكة المتحدة لمتابعة هذه المشاريع، وقد تبني مجلس لندن مشروع بونتيل الإتصالات البعيدة التقنية الذي أكد على جمع ونشر وتنمية المعلومات بوسائل الكترونية.[10]

أما أهم خصائص الحكومة الإلكترونية فنجد منها:

- مواكبة العالم في استخدام التكنولوجيا.
- التكامل مع القطاع الخاص في التعامل الالكتروني.
- تخفيف الاعباء الادارية على اجهزة الحكومة من الاعمال الروتينية.
- تقليل تكاليف الارشفة والتخزين الورقي.
- تقليل تكاليف الخدمات.
- تفرغ موظفي الحكومة لأعمال أكثر إنتاجية.

- سهولة القياس ومراقبة الاداء الحكومي.[11]

III. مشروع الحكومة الالكترونية في الامارات العربية.

إن الهدف من مشروع الحكومة الإلكترونية هو رفع مستوى الأداء الحكومي عامة، حيث يؤدي التطبيق السليم لهذه المبادرات إلى رفع مستوى الخدمات الحكومية المقدّمة للمواطنين وللقطاع الخاص وتعزيز فعاليّة عمل الحكومة داخلياً، إضافةً إلى توسيع مشاركة المواطنين في عملية إتخاذ القرار، وعليه يمكن دراسة مشروع الحكومة الإلكترونية في إحدى الدول العربية والمعروفة بتجربتها الرائد في الدول العربية وهي الإمارات العربية المتحدة.

تعد الإمارات العربية المتحدة من الدول العربية المتطورة في تطبيقات الحكومة الإلكترونية حيث احتلت المركز 42 عالميا سنة 2005، تم تنتقل إلى مركز 32 عالميا حسب تقرير الأمم المتحدة لسنة 2008، ولهذا يعود سبب تطور الحكومة الإلكترونية في الإمارات العربية إلى تكامل العديد من الأسباب منها إقتصادية باعتبارها قطب إقتصادي عالمي ، وكذا سياسية بحيث يعد الإستقرار السياسي والقيادة السياسية التي تعمل على تبني تكنولوجيا المعلومات، وعلى هذا الأساس تتطلع دولة الإمارات بداية من سنة 2000 إلى تحقيق مشروع الحكومة الإلكترونية.[12]

فقد بادرت حكومة إمارة دبى بالتحول إلى الحكومة الإلكترونية بإنشاء منطقة حرة للتكنولوجيا أطلق عليها "مدينة دبي للأنترنت" تكون مرجعا لكافة شركات تقنية المعلومات

الراغبة بالاستثمار في المدينة، وقد سارعت شركات عالمية كبرى مثل مايكروسوقت وسيمنس وكانون وفيلبس وسونى بإيجاد فروع لها في مدينة دبي للأنترنت.[13]

لقد حققت دولة الإمارات العربية إنجازا مبهرا في مسابقة جوائز الحكومة الإلكترونية الخليجية حيث حصدت النصيب الأكبر من الجوائز خلال دورة الجائزة الثانية المنعقدة في دولة الكويت، فقد فازت دولة الإمارات بالمركز الأول بين البوابات الحكومية لدول مجلس التعاون الخليجي، وإن تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة كانت الأميز في ميدان بناء الحكومات الإلكترونية في الوطن العربي، حيث أن تهيئة الواقع التقني والمهاري لمؤسسات الدولة تحقق على نحو كبير وقد ساعدت مجموعة من العوامل على تحقيق الحكومة الإلكترونية الإماراتية منها:

- إيمان القيادة السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة بأهمية تطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية في الإمارات كلها، وحث جميع الوزارات دون استثناء على ذلك.
- العمل على تبسيط الإجراءات في دولة الإمارات العربية المتحدة ككل، وكذلك تبسيط التشريعات بما تتلاءم مع المشروع التكنولوجي الجديد.
- عدم وجود ثغرات رقمية بين الإدارات والمؤسسات والمصالح الحكومية في دولة الإمارات العربية.
- إرتفاع الدخل الوطني.[14]

وقد عرفت دولة الإمارات العربية في تطبيقها لمشروع الحكومة الإلكترونية ثلاث مراحل أساسية:

✓ **المرحلة الأولى: مرحلة بناء شبكة المعلومات الحكومية(GIN):**

وهي بناء شبكة الالياف البصرية تربط جميع الدوائر الحكومية في إمارة دبى، وتتميز بسرعة تحميل ونقل البيانات، وتعد هذه الخطوة بمثابة البنية التحية لإعمال مشروع الحكومة الإلكترونية.

✓ **المرحلة الثانية: توحيد النظم المشتركة لهذه الحكومة(Sharde Services):**

وتعد هذه الخطوة أساسية لبناء مشروع الحكومة الإلكترونية، وهي تعني توحيد أنظمة العمل المشتركة لجميع الدوائر الحكومية التابعة لإمارة دبي، لذلك راعت الحكومة الإلكترونية توحيد نظم المعاملات، كما ساعدت هذه الخطوة على إنسيابية وسرعة إنجاز المعاملات الخاصة بالجمهورية من ناحية، ومن ناحية أخرى تحقق تطابقا في الإجراءات المتبعة لدى الدوائر نفسها.[15]

✓ **المرحلة الثالثة: الخدمات الإليكترونية(E- Services):**

وتتمثل في بوابة الحكومة الإليكترونية على الشبكة، والتي تقدم لزوارها كافة الخدمات الحكومية القابلة للتنفيذ عبر الأنترنت.[16]

الخاتمة:

مما سبق يمكن أن نخلص بأن مشروع الحكومة الإلكترونية يعتبر من أبرز المقاربات التي تحول نقل المجتمعات من الإعتماد على وسائل تقليدية إلى نماذج أكثر تقدما وتطورا بإستخدام مختلف التقنيات التكنولوجية، ولهذا تعتبر الحكومة الإلكترونية مفهوما جديدا يعتمد على إستخدام تكنولوجية الإتصالات وتكنولوجية المعلومات للوصول إلى الإستخدام الأمثل للموارد الحكومية، وكذلك لضمان توفير خدمة مميزة للمواطنين.

وتعتبر تجربة الإمارات العربية المتحدة إحدى التجارب العربية الرائد والناجحة في تطبيق الحكومة الإلكترونية حيث إحتلت الترتيب الأول بين المدن العربية التي شملها تقرير الأمم المتحدة لتقييم أداء الحكومة الإلكترونية على مستوى المدن، كما حصلت على الترتيب الثامن عشر عالميا، وإحتلت المرتبة الحادي عشر في مستوى توفير الخدمات وتنوعها.

وبالتالي يمكن القول بأن مشروع الحكومة الإلكترونية من افضل المقاربات التي يتم من خلالها تفعيل مسارات التنمية في مختلف المجالات اذا ما تم توظيفها بصورة صحيحة من خلال الأخذ بكل ما هو ايجابي.

الهوامش:

1- صفوان المبيضين، الحكومة الالكترونية النماذج والتطبيقات والتجارب الدولية، الأردن: عمان،2011،ص 50.

2- يوسف محمد يوسف ابو امونه،" واقع ادارة الموارد البشرية الكترونيا e-HRM في الجامعات الفلسطينية النظامية قطاع عزة"، مذكرة ماجستير، جامعة الاسلامية غزة، كلية الدراسات العليا، ادارة الاعمال، سنة 2009،ص 28.

3- قادة بن عبد الله عائشة، فايزة سبتي، "تطبيقات الحكومة الإلكترونية لتحسين الخدمات العمومية في الجزائر،" مجلة جيل البحث العلمي، العدد الثامن، 2015، ص 76.

4- بلعربي عبد القادر، لعرج مجاهد نسية، مغبر فاطمة الزهراء، "تحديات التحول الى الحكومة الإلكترونية في الجزائر"، ورقة بالملتقي العلمي الدولي الخامس، الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، ص 3.

5- سعاد نزاري،" دور الحكومة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية- الجزائر أنموذجا-" ورقة عمل في الملتقى الوطني الثاني حول: عولمة الحوكمة ومشروع المجتمع الإلكتروني، قالمة،2014، ص203.

6- علاء فرج الطاهر، الحكومة الالكترونية، عمان: دار الراية، 2009،ص 92.

7- رافت رضوان، الحكومة الإلكترونية، المركز الدولي لدراسات المستقبلية الاستراتيجية، العدد الخامس، 2005، ص17.

8- أسامة بن صادق الطيب، الحكومة الإلكترونية نحو مجتمع المعرفة، سلسلة دراسات يصدرها معهد البحوث والاستشارات، جامعة الملك عبد العزيز، ص29.

9- داود عبد الرازق الباز، الحكومة الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العامة وأعمال موظفيه، إسكندرية: منشأة المعارف،2007، ص 26.

10- شعبان فرج،" الحكومة الإلكترونية إطارها المفاهمي والنظري"، ورقة عمل في الملتقى الدولي الأول حول: متطلبات إرساء الحكومة الإلكترونية في الجزائر: دراسات تجارب بعض الدول، البليدة، 2013، ص4 .

11- خالد ممدوح ابراهيم، أمن الحكومة الإلكترونية، مصر: الدار الجامعية إسكندرية، 2008،ص70.

12- محمد الشايب، "الحكومة الالكترونية كألية لتوطيد الحكم الجيد(دراسة في تطبيقات العالم المتقدم والنامي)"،مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية،2009،ص 170.

13- عبد الفتاح بيومى حجازى، الحكومة الالكترونية بين الواقع والطموح دراسة متأصلة في شان الإدارة الإلكترونية التنظيم- البناء- الأهداف- المعوقات- الحلول، مصر: دار الفكر الجامعي، 2008، ص 87.

14- صدام الخمايسة، الحكومة الإلكترونية الطريق نحو الإصلاح الإداري، الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2013، ص 138.

15- محمد شايب، مرجع سبق ذكره، ص 177.

16- أمينة بن حامد، "الحكومة الالكترونية- تجربة الجزائر للتحول نحو حكومة الكترونية- "، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، قسم العلوم السياسية، 2013، ص 23.

17- صدام الخمايسة، مرجع سبق ذكره، ص139.

18- عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، مصر: دار الجامعة الجديدة،2008،ص 230.

19- داود عبد الرازق الباز، مرجع سبق ذكره، ص27.

20- سوسن زهير المهتدي، تكنولوجيا الحكومة الإلكترونية، الأردن: دار اسامة لنشر والتوزيع، 2011،ص32.

21- إيمان حسن مصطفى خلوف،" واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الحكومية الثانوية في الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين والمديرات"، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين،2010،ص 112.

22- عبد الفتاح بيومى حجازى، مرجع سبق ذكره، ص 87.

23- سوسن زهير المهتدي، مرجع سبق ذكره، 32.

الاسم:العربي

اللقب: حجام

الرتبة العلمية:باحث دوكتوراه علوم – علم الاجتماع التنظيم والعمل

الوظيفة: أستاذ مساعد،

المؤسسة المستخدمة:قسم علم الاجتماع –كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية جامعة لمين دباغين سطيف 2

البريد الالكتروني:larbi19m@yahoo.fr

الهاتف:0551234321

لغة عرض المداخلة و وسائل عرضها:. العربية –جهاز الإعلام الآلي – بور بونت

معلومات المشارك الثاني :

الاسم: ابتسام

اللقب: رزوق .

الرتبة العلمية: باحثة دوكتوراه علوم في علم الاجتماع التنظيم

الوظيفة: استاذة مساعدة ،

المؤسسة المستخدمة: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة 8ماي45 قالمة

البريد الالكتروني: rezzoug_ibtissem@hotmail.fr

الهاتف: 0658131932

عنوان المداخلة :

تكنولوجيا المعلومات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي – حالة الجزائر –

المحور الرابع :

دراسات نماذج تطبيقية لمجتمع المعلومات في بعض الدول العربية وتوضيح آثاره على التنمية

الملخص :

تهدف هذه المداخلة الى ابراز الدور الهام لتكنولوجيا المعلومات في تحقيق التنمية المستدامة وخاصة بالجزائر، والمتأمل اليوم جيداً أن التقدم العلمي المادي ليس له حدود، ولا تبدو له نهاية فالدول المتقدمة تزداد تقدماً باستخدام تقنية المعلومات والاتصالات – والتي ثبت بالتجربة أنها مفتاح التنمية المتواصلة – بينما تحاول الدول النامية اللحاق بالركب، واستخدام هذه التقنيات لعبور ما يسمى بالفجوة العلمية والتكنولوجية الواسعة التي تفصل ما بين الدول المتقدمة والدول النامية.

وقد كان تركيز هذه المداخلة على دور تكنولوجيا المعلومات في المساهمة في عمليات التنمية. وهذا العمل نابع من افتراض أن التقاء ثلاثة اتجاهات –– العولمة المستمرة، التوسع السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية، كثافة المعرفة المتزايدة عن النشاط الاقتصادي –– ينتج فرصاً جديدة لتجاوز الحواجز التي تعترض التنمية، ويتيح "الوثب" في مجال التكنولوجيا ، ويشجع على المساهمات من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية. وينصب التركيز على تقليص الفجوات نحو توفير المعرفة والحصول عليها ونشرها، ودعم المبادرات العالمية الرئيسية من خلال "أفضل الممارسات"، والاستجابة لطلب توفير المحتوى المحلي، وطرح استراتيجيات تنفيذية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستثمارات الداعمة التنمية.

الكلمات المفتاحية :تكنولوجيا المعلومات، التنمية ، التنمية المستدامة ، المجتمع الالكتروني

مقدمة :

تعتبر تكنولوجيا المعلومات المحرك الرئيسي للتغيير في المجتمعات في العصر الحاضر، ومنه فإن التطور الحاصل الآن في العلوم والتكنولوجيا قد نقل العالم وخاصة الدول الغربية المتطورة من اقتصاد المعلومات إلى اقتصاد المعرفة، حيث أن تطور تكنولوجيا المعلومات وتعزيز استخدامها يعتبر حجر الزاوية للبنية الاقتصادية في هذه الدول. ولم يَعدْ تخلف الدول الآن يقاس بالتخلف التكنولوجي الناتج عن وجود فجوات اقتصادية بل ترادف ذلك مع فجوات رقمية أو تخلف رقمي"Digital divide " ،

إن أهم ما يميز منظومة تكنولوجيا المعلومات هو سرعة التغيير الكبيرة في المعدات والبرامج المستخدمة وسرعة الانتشار في كافة القطاعات الاقتصادية وعمق تغلغلها في بنية المجتمع مما لها من تأثير بالغ في خلق التنمية الرشيد وما تحمله من مضامين سياسية واقتصادية وإدارية للمجتمعات العربية لا سيما الجزائري.

إن توضيح مفهوم ومعنى تكنولوجيا المعلومات مهم حتى نستطيع أن نتبين أثر هذه المنظومة الجديدة في تنمية المجتمعات العربية، هذا إذا كان لها أثر ومحاولة الربط بينها وبين طرق ووسائل النمو الاقتصادي والتنمية المجتمعية.

إن هذه الدراسة تهدف إلى التركيز الشامل على دور تكنولوجيا المعلومات في المساهمة في عمليات التنمية. وهذا العمل نابع من افتراض أن إلتقاء ثلاثة اتجاهات :- العولمة المستمرة، التوسع السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية، كثافة المعرفة المتزايدة عن النشاط الاقتصادي - يُنْتجُ فرصاً جديدة لتجاوز الحواجز التي تعترض التنمية، ويتيح "**الوثب**" في مجال التكنولوجيا ، ويشجع على المساهمات من تكنولوجيا المعلومات في التنمية؛ وينصب التركيز على تقليص الفجوات نحو توفير المعرفة والحصول عليها ونشرها، ودعم المبادرات العالمية الرئيسية من خلال "أفضل الممارسات"، وهذا ما تهدف إليه الحكومة الجزائرية من خلال إدخال الرقمنة في الحياة الاجتماعية للمواطن الجزائري في ممارساته اليومية ، بداية بقطاع العدالة ثم تلا قطاع الضمان الاجتماعي والآن فإن الاهتمام منصب على الجماعات المحلية والإقليمية من خلال إدخال نظام معلوماتي متطور قصد القضاء على تلك المعيقات التي تحد من التنمية في جميع المجالات ، ومما سبق سنحاول أن نجيب على التساؤلات التالية:

- ما المقصود بتكنولوجيا المعلومات والتنمية المستدامة ؟
- هل فعلا لتكنولوجيا المعلومات دورا في تحقيق التنمية لدى المجتمعات العربية لاسيما المجتمع الجزائري؟
- هل تكنولوجيا المعلومات المطبق حاليا من طرف الحكومة الجزائرية قد ساهم في تحقيق التنمية المرجوة؟ وهل المجتمع الجزائري جاهز بأن يصبح مجتمعا الكترونيا بحتا؟

ومن خلال ماسبق فقد قمنا بتقسيم مداخلتنا هذه الى محورين رئيسين ،

المحور الأول: التأصيل المفهمي والنظري للدراسة :

بداية لا بد من تعريف تكنولوجيا المعلومات. ومنه فتوضيح مفهوم ومعنى تكنولوجيا المعلومات مهم حتى نستطيع أن نتبين أثر هذه المنظومة الجديدة في تنمية المجتمعات

العربية هذا إذا كان لها أثر ومحاولة الربط بينها وبين طرق ووسائل النمو الاقتصادي والتنمية المجتمعية .

أولا– مفهوم تكنولوجيا المعلومات

تعريف التكنولوجيا

كلمة تكنولوجيا هي تعريف لكلمة Technology والتي هي مشتقة من الكلمة اليونانية Techno وتعني فنا أو مهارة أما الجزء الثاني من الكلمة logy فهي مأخوذة من Logos والتي تعني علما أو دراسة[xxx].

يرجع أصل كلمة التكنولوجيا إلى اليونانية التي تتكون من مقطعين هما TECHNOتعني التشغيل الصناعي والثاني LOGOS أي العلم و المنهج و عليه فهي تعني علم التشغيل الصناع.

عرفها كونتز Koontz بأنها: "المعرفة الكلية بطرق القيام بالأعمال"[xxx]، كما تعرف أيضا بأنها "دراسة مجموعة من المعارف والمهارات اللاّزمة لتصنيع منتج معيّن وإقامة الوسائل الآلية اللاّزمة لإنتاجه، حيث أنّ التكنولوجيا بصفة عامة هي الوسائل الديناميكية المتطورة، أو مجموعة من الطرق، أو المعارف التي يفترض فيها القدرة على حل مشكلات الإنسان المعقدة، والمتداخلة، التي تشكل الإطار الحياتي للإنسان"[xxx].

مفهوم تكنولوجيا المعلومات :

لم تحض تكنولوجية المعلومات – كغيرها من المصطلحات الجديدة – خاصة مع ظهور الاقتصاد الجديد بتعريف موحد، بل تعددت هذه التعاريف وتنوعت تبعا لرؤية كل واحد لها، لذا سندرج عدة تعاريف حتى تبرز لنا أوجه الاختلاف والاتفاق فيما بينها

التعريف الأول: « تكنولوجية المعلومات هي استعمال التكنولوجية الحديثة للقيام بالتقاط ومعالجة، وتخزين واسترجاع، وإيصال المعلومات سواء في شكل معطيات رقمية، نص، صوت أو صورة[xxx] » .

التعريف الثاني حسب منظمة اليونسكو: "وهي تطبيق التكنولوجيا الالكترونية ومنها الحاسب الآلي والأقمار الصناعية وغيرها من التكنولوجيات مال تقدمة لإنتاج المعلومات التناظرية والرقمية وتخزينها واسترجاعها، توزيعها ونقلها من مكان لآخر[xxx]

ففي عام 1996 كان التعريف الفرنسي لهذه المنظومة تعني بأنها تكنولوجيا ذات قاعدة عريضة (تشمل في مفهومها الطرق والإدارة والتطبيق) والتي بدورها تدعم خلق وتخزين ومعالجة المعلومات،

أما هانغ وكين Hang & Keen في النرويج فقد عرّفا هذا المفهوم بأنه مجموعة الأدوات التي تساعد الشخص في التعامل مع المعلومات وتحويل مهمات لها علاقة بمعالجة المعلومات. لقد ابتدأ هذا المفهوم بشكل منفصل كتكنولوجيا المعلومات إلى أن أدرك العاملون في هذا المجال أن الاتصالات تشكل جزءاً مهماً في حلقات التعامل مع تكنولوجيا المعلومات حيث أصبح المفهوم الجديد يغطي بنود خدمة الانترنت ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المتعلقة بهم ووسائل الاتصال والنشر ومراكز التوثيق ومزودي المعلومات التجارية وخدمات المعلومات التي تستخدم شبكات الاتصال وكل النشاطات المرتبطة بهم. [xxx]

مما سبق يمكننا أن القول بأن مفهوم تكنولوجيا المعلومات بها دور هام من أجل تحقيق التنمية فهو يتمثل في استخدام هذه التكنولوجيا مثل الكمبيوتر والانترنت وأجهزة الهاتف المحمولة والوسائط التقليدية مثل الراديو والتلفزيون من أجل التقدم الإنساني والتطوير الاجتماعي، وبشكل أكثر دقة، استخدامها في مجالات التعليم والصحة والحوكمة الرشيدة والتطوير الاقتصادي وبهذا نحقق المجتمع الالكتروني الذي نتطلع إليه .

✍ أهمية تكنولوجيا المعلومات في التنمية:

من خلال التعاريف التي تم عرضها سنحاول أن نبرز أهمية تكنولوجيا المعلومات في التنمية :

إن أهمية تكنولوجيا المعلومات تكمن في ارتباطها الوثيق بكل مجالات النشاط الإنساني، فمن ايجابياتها أنها أداة ووسيلة لتمكين الناس والمجتمعات من الاكتفاء الذاتي في تلبية احتياجاتهم الأساسية ومساعدة الناس في استخدام طاقتهم الكامنة بشكل كامل.

لقد تبنت الأمم المتحدة في عام 2000 إعلان الألفية للتنمية، والتي تبنتها 189 دولة من الدول الأعضاء ومن ضمنها الدول العربية بما فيها الجزائر ، والتي تعكس هذه الأهداف إلى تطلعات الناس إلى حياة أفضل وذلك عن طريق :

- تساعد تكنولوجيا المعلومات في القضاء على الفقر والجوع وخاصة في المناطق الريفية عن طريق توفير وانسياب المعلومات المتعلقة بأساليب الزراعة ومعالجة التربة ومكافحة الآفات الزراعية والتنبؤ بالظروف الجوية مسبقاً، ويمكن لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أن تستخدم كوسيلة لتقليل الفقر وبناء القدرات وإغناء المهارات وإثراء الخبرات.

– أما بالنسبة لمحو الأمية والتعليم فيمكن لتكنولوجيا المعلومات أن تلعب دوراً عظيم الأهمية. ففي مجال الأمية يمكن استخدام الوسائل التكنولوجيا والاتصالات كالراديو والتلفزيون لنشر البرامج الخاصة المتعلقة بمحو الأمية بين السكان واستخدام مراكز الشباب والمراكز الاجتماعية لنشر مثل هذه البرامج بعد تزويد هذه المراكز بوسائل التكنولوجيا الحديثة.

– يكمن دور تكنولوجيا المعلومات في مكافحة الأمراض مثل الايدز والملاريا وغيرها في توفير قاعدة معلومات تتعلق بالأمراض وانتشارها وطرق المكافحة والعلاج. وتشكل المطاعيم جزءاً مهماً في قاعدة البيانات لتوثيق المعلومات المتعلقة بالسكان وخاصة الأطفال وسرعة تبادل المعطيات في حالة انتشار الأوبئة وكيفية مقاومتها والتقليل من ضررها[xxx].

ثانيا– التأصيل المفهمي للتنمية المستدامة:

بات مصطلح التنمية المستدامة من أكثر المصطلحات شيوعا في هذه الأيام لان الأمر يتعلق بمستقبل الإنسان على هذه الأرض، و قد تعددت الاتجاهات المناقشة لهذا المنهج التنموي الذي يعتبر المنقذ الذي تعتمد عليه الكرة الأرضية ، والذي يقف عليه مصير البشرية. وللوصول إلى أسلوب التنمية المستدامة وفهمها يجب أولا التعرف على مفهوم التنمية.

- **تعريف التنمية:** تختلف تعريفات التنمية باختلاف وتعدد الأدبيات ويرجع السبب في ذلك إلى أن كل جهة بحث تريد أن تبرز الجانب الذي تهتم به.

لقد عرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (1990) **التنمية** بأنها :" عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الفرد ، و أهم هذه الخيارات المتشعبة هي أن يحيا الناس حياة طويلة و خالية من العلل و أن يتعلموا ، وأن يكون بوسعهم الحصول على المواد التي تكفل مستوى معيشة كريمة ."[xxx] ولقد عرفت كذلك الأمم المتحدة التنمية بأنها: "مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من اجل توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية، وبالتالي تساهم في تقدم البلاد." [xxx]

يمكن القول من خلال هذا التعريف أن التنمية عبارة عن مجموع التغييرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع التي تمكنه من الخروج من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو.

كما عرف محمد منير حجاب التنمية بأنها: "محصلة الجهود العلمية المستخدمة لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية في مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقا لخطة مرسومة وفي ضوء السياسة العامة للمجتمع."[xxx]

نلاحظ من خلال هذا التعريف أن التنمية هي التعاون وتكافؤ الجهود الشعبية والحكومية من اجل تحقيق التنمية في جميع المجالات لتحسين وتوفير الموارد اللازمة والضرورية وذلك بإتباع خطة منهجية أي التخطيط وفق السياسة العامة لأفراد المجتمع.

ويمكن القول من خلال هذا، أن التنمية عبارة عن مجموع التغييرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع التي تمكنه من الخروج من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو.

1- **أنواع التنمية :** هناك عدة أنواع للتنمية و هي كالآتي :

- **التنمية الاجتماعية:** هي أسلوب حديث في العمل الاجتماعي تقوم على إحداث تغير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي الناس بالبيئة المحلية من أجل المشاركة في تنفيذ برامج التنمية لإحداث التغيير اللازم لتطوير المجتمع.

- **التنمية السياسية:** مجموعة أفكار التي يمكن أن يدلى بها للمساهمة في تكوين رأي عام للتأثير به لدى القرار السياسي وبالتالي فإنها ببساطة المشاركة في صنع القرار السياسي عن طريق مجموعة من الوسائل: الأحزاب، الجمعيات، النقابات، وتهدف إلى الاستجابة لمطالب المجتمع.[xxx]
- **التنمية البشرية:** تعرف في تقارير الأمم المتحدة بأنها "عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس، وهذه الخيارات هي:
  - العيش حياة طويلة وصحية.
  - الحصول على المعارف.
  - الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المناسب".

وللتنمية البشرية جانبان: الأول بناء القدرات البشرية لتحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات، والثاني انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في وقت الفراغ ولأغراض الإنتاج وللنشاط في مجال الثقافة والمجتمع والسياسة."[xxx]

- **التنمية الإدارية:** يعرفها عادل أبو نوهة بأنها: "العملية التي تهدف إلى رفع كفاءة وفعالية الجهاز الإداري عن طريق إدخال التحسينات الضرورية في سلوك العاملين أو في التنظيم الإداري أو في الوسائل والأهداف الإدارية وفي كل النواحي السابقة."[xxx]

2-تعريف التنمية المستدامة :

- **التأصيل اللغوي للتنمية المستدامة :**

يعود أصل مصطلح الاستدامة **Sustainable** إلى علم الايكولوجي **Ecology** حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة نتيجة ديناميكيتها إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر مع بعضها بعضاً، وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد Economy وعلم الايكولوجي Ecology على اعتبار أن العلمين مشتقين من نفس الأصل الإغريقي، حيث يبدأ كل منهما بالجذر Eco، الذي يعني في العربية البيت أو المنزل، والمعنى العام لمصطلح Ecology هو دراسة مكونات البيت، أما مصطلح **Economy** فيعني إدارة مكونات البيت [xxx]. ولو افترضنا أن البيت هنا يقصد به مدينة أو إقليم أو حتى الكرة الأرضية، فإن الاستدامة بذلك تكون مفهوماً يتناول بالدراسة والتحليل العلاقة بين أنواع وخصائص مكونات المدينة أو الإقليم أو الكرة الأرضية وبين إدارة هذه المكونات.

والتنمية المستديمة هي تلك التنمية التي يديم استمراريتها الناس أو السكان، أما التنمية المستدامة فهي التنمية المستمرة أو المتواصلة بشكل تلقائي غير متكلف وفي العديد من الدراسات العربية المتخصصة استخدم المصطلحان مترادفين، فبعض الدارسين قال **بالتنمية المستدامة** وبعضهم الآخر يقول **التنمية المستديمة** ترجمة للمصطلح الإنجليزي [xxx] **Sustainable Development**

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح التنمية المستديمة (صيغة اسم المفعول) هي أكثر دقة من مصطلح التنمية المستدامة (صيغة اسم الفاعل) وذلك من منظور ما يعكسه المعنى اللغوي في كلا الحالين، واستخدام مصطلح التنمية المستدامة أي المستمرة لا يقدم شيئاً جديداً في هذا المجال، على اعتبار أن عملية التنمية – التي تعكس البحث عن الأفضل – هي عملية مستمرة بطبيعتها، على صعيد آخر فإن واضعي مصطلح **Sustainable Development** قالوا بوجود الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عالمنا المعاصر التي أصبحت تحول دون استمرارية عملية التنمية[xxx]. وبالتالي لا بد من قوى دفع ذاتي تديم هذه العملية وفق آلية معينة، وبناء على ذلك يمكننا القول بان مصطلح التنمية المستدامة يعكس فقط مبدأ استمرارية عملية التنمية، بينما يشتمل مصطلح التنمية المستديمة على مبدأ الاستمرارية ويشير بشكل واضح إلى قوى الدفع الذاتي لهذه التنمية والتي تضمن استمراريتها ونعني بذلك الجهود الإنسانية المتمثلة في المشاركة الشعبية من جهة والاعتماد على الذات في كل جانب من جوانب عملية التنمية من جهة أخرى.

- **التأصيل العلمي لمفهوم التنمية المستدامة:**

تتعدد تعريفات التنمية المستدامة، فهناك أكثر من 60 تعريفاً لهذا النوع من التنمية[xxx]، ولكن اللافت للنظر أنه ليس بالضرورة أن تستخدم هذه التعريفات بشكل صحيح في جميع الأحوال، وعموماً ورد مفهوم التنمية المستديمة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987م، وعرفت هذه التنمية في هذا التقرير على أنها: "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم[xxx]"

وهذا منذ بداية ثمانينات القرن الماضي أين بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعياً في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لا بد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة، وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك Our Common Future ونشر لأول مرة عام 1987م[xxx].

فقد عرفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها:" التنمية التي تفي باحتياجات الجيل الحالي (الحاضر) دون الإضرار والمجازفة بقدرة الأجيال القادمة (المستقبل) على الوفاء باحتياجاتها ".[xxx]

و يتجلى لنا من هذا التعريف بعد النظر و الرؤية المستقبلية لضمان استمرارية إنتاجية الموارد الطبيعية والحفاظ على حقوق الإنسان . أي أنها عملية تغيير حيث يجري استغلال الموارد و توجيه الاستثمارات ، وتكييف التنمية التكنولوجية والتطوير المواسي بتناسق يعزز الإمكانيات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر و تطلعاتهم.

وقد عرّف **قاموس ويبستر Webster** هذه التنمية على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كليا[xxx]. وعرفها **وليم رولكز هاوس** W.Ruckelshaus مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة[xxx]

وفي ظل تلك التعريفات يمكن القول إن التنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة وهي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية بحيث لا يتجاوز هذا الاستغلال للموارد معدلات تجددها الطبيعة وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة، ويجب أن يكون هذا الاستغلال بطرق وأساليب لا تفضي إلى إنتاج نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها وتحويلها وتمثيلها، على اعتبار أن مستقبل السكان وأمنهم في أي منطقة في العالم مرهون بمدى صحة البيئة التي يعيشون فيها، وهنا تبرز أهمية التنمية المستديمة للأجيال الحالية والمستقبلية في ظل ظروف الموازنة بين معدلات الاستهلاك والموارد المتجددة دون إلحاق الأذى بالبيئة، وفي هذا الصدد فإن أحد أهم إنجازات مؤتمر عام 1994م للسكان والتنمية يتمثل في توسيع مفهوم التنمية من مجاله الاقتصادي الضيق إلى مفهوم واسع شامل لنوعية الحياة سواء في الحاضر أو المستقبل[xxx]

واللافت للنظر أن الكثير من الناس بمن فيهم بعض المتخصصين والباحثين يفترض أن التنمية المستديمة ظهرت كرد فعل للمشكلات البيئية الكثيرة والخطيرة التي بدأ العالم يواجهها نتيجة سياسات واستراتيجيات التنمية المطبقة، ومع أن هذا إلى حد ما صحيح ويشكل جزءاً من مفهوم التنمية المستديمة إلا أنه لا يعكس محتوى المفهوم كاملاً فالأوضاع البيئية في أي منطقة ليست فقط نتائج ولا يمكن التعامل معها كذلك بمعزل عن أسبابها الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك كشفت التنمية المستديمة ممثلة بما تطرحه وتعالجه من قضايا بيئية قائمة في أنحاء العالم عن خلل كبير في السياسات والاستراتيجيات التنموية المطبقة وفي كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية ودون استثناء، وأصبحت هذه المشكلات البيئية أسبابا رئيسة للفقر واللامساواة، وهذا ما تؤكده اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة

في تقريرها حيث تقول: "إن الكثير من اتجاهات التنمية الحالية تؤدي إلى إفقار أعداد متزايدة من البشر وتجعلهم أكثر عرضة للأذى، بينما تؤدي في الوقت نفسه إلى تدهور البيئة[xxx]، وبالتالي فالقضية ليست مجرد وجود مشكلات بيئية يواجهها العالم كما يتصور الكثيرون بقدر ما هي قضية مرتبطة بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة في مناطق العالم المختلفة والتي اصطلح على تسميتها في الأدب التنموي الحديث باسم ظروف التنمية Development Circumstances، ذلك أن الحديث عن وقف التدهور البيئي والحد من استنزاف الموارد الطبيعية من خلال استغلالها بشكل عقلاني Rational Utilization[xxx] يتطلب معرفة تفصيلية بالبيئة الجغرافية للمنطقة المستهدفة بالتنمية، لان هذه المعرفة هي التي يجب أن تقرر خصائص عملية التنمية من خلال أبعادها الرئيسة الأربعة وهي [(xxx)]:

- مكان التنمية Territorial.
- كم التنمية Quantitative.
- نوع التنمية Qualitative.
- مدة التنمية Temporal.

وفي نظم التخطيط السائدة في معظم دول العالم فإن هذه الأبعاد يقررها صناع القرار من سياسيين وإداريين، بغض النظر عن خصائص البيئة الجغرافية في أغلب الأحوال، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث آثار ومشكلات بيئية سالبة مختلفة في أنواعها ودرجات خطورتها. والاستغلال العقلاني للموارد يعتمد بشكل رئيس ليس فقط على الخصائص الجغرافية لبيئة المنطقة المستهدفة بالتنمية وإنما أيضا على ظروف التنمية الأخرى وهي [(xxx)]:

- الوضع الاقتصادي القائم State of economy.
- المستوى التكنولوجي السائد Technology.
- تركيب وتنظيم المجتمع Organization of the community.
- القيم والعادات والتقاليد السائدة Human values of the community.
- الطاقة الفكرية في المجتمع Intellectual capacity.
- البيئة السياسية Political environment.

أما البنك الدولي يعرف التنمية المستدامة بأنها : " تلك العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة ، و ذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن. "[xxx]

و نلاحظ من خلال تعريفات المؤسسات الدولية أن التنمية المستدامة هي تنمية لخدمة الأجيال الحالية التي تتصف بالاستقرار و تمتلك عوامل الاستمرار و التواصل. و هي تنمية شاملة بمعنى هي تنمية تهتم

بالأرض و مواردها من جهة و تهتم بالمواد البشرية من جهة أخرى ، فهي تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني و حق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الأرضية.

و قد قدم المشرع الجزائري تعريفا للتنمية المستدامة: حيث جاء في المادة 04 من الباب الأول من القانون رقم 3-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1424 هـ الموافق لـ 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على أنها : " التوفيق بين تنمية اجتماعية و اقتصادية قابلة للاستمرار و حماية البيئة أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تتضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية . "[xxx]

ويمكن القول من خلال هذا : أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر مع مراعاة تلبية احتياجات الأجيال القادمة في المستقبل ، التي تمتلك عوامل الاستمرار و التواصل. و عليه يمكن القول أن التنمية المستدامة لها جملة من **الخصائص والمميزات** تتسم بها و هي كالتالي :

- أنها تنمية تعتبر البعد الزمني فيها هو الأساس ، فهي تنمية طويلة المدى ، حيث تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر و يتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن التنبؤ بالمتغيرات.
- تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.
- تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية من خلال عناصره الأساسية كالهواء و الماء والتربة ز الموارد الطبيعية الأخرى.
- هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول ، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء و الملبس والخدمات الصحية ...الخ ، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية.
- تنمية متكاملة تقوم على التنسيق و التكامل بين سياسات استخدام الموارد و اتجاهات الاستثمار والاختبار التكنولوجي والشكل المؤسسي ، مما يجعلها تعمل بانتظام داخل المنظومة البيئية.[xxx]

المحور الثاني : دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق التنمية المستدامة :

أولا – تكنولوجيا المعلومات والتنمية "المستقبل الذي نصبو إليه":

بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2012 (ريو+20) في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة 22-20 يونيو 2012، بمناسبة الذكرى العشرين لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عُقِد عام 1992، والذكرى العاشرة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عُقِد عام 2002 في جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا. فقد اختتم المؤتمر أعماله بإصدار رؤية شاملة للمستقبل حددها في وثيقة ختامية حملت عنوان "المستقبل الذي نصبو إليه". وتعتمد هذه الوثيقة على الاتفاقات التي تم التوصل

إليها في المؤتمرات الرئيسية السابقة بشأن **التنمية المستدامة** وتتضمن إشارات محددة **عديدة لدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،** وتدعو إلى زيادة الاهتمام بدمج **الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة في جميع الأنشطة والقطاعات الاقتصادية،** وكذلك داخل منظومة الأمم المتحدة. وهذا يقتضي دمج هذه الأبعاد في الأنشطة التشغيلية للمنظومة وتقديم الدعم للبلدان النامية التي تطلب المساعدة في بلوغ أهداف **التنمية المستدامة.**[xxx]

وقد لعب الاتحاد الدولي للاتصالات دوراً مهماً في مؤتمر ريو20+. وقال الدكتور **حمدون توريه،** الأمين العالم للاتحاد في دورة المجلس في يوليو "لقد كان وفدنا بقيادة هولين جاو نائب الأمين العام، ونجح في ضمان إسماع رسالتنا بشأن أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم التنمية المستدامة بصوت عالٍ واضح. فعلى الرغم من أن المسودة الأولية للتقرير لم تتضمن غير إشارة عابرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن الوثيقة الختامية التي اعتمدها المؤتمر تتضمن عدداً من الإشارات الواضحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن بينها إشارات مباشرة إلى كل من النطاق العريض وأنظمة استعمال الفضاء".

وقد تضمنت الورقة التي خرج بها المؤتمر تفهم المشاركين للقدرات الشاملة التي تتمتع بها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ربط الناس والمجتمعات ببعضها البعض وبالمؤسسات والشركات – وهي قدرة تربط الاقتصاد بالتنمية المستدامة."[xxx]

ولهذا فإن **الجزائر** قد سعت جاهدة إلى العمل وإدخال تكنولوجيا المعلومات إلى حياة المواطن الجزائري، وهذا ما سنحاول ان نستعرضه في الإستراتيجية الالكترونية التي تبنتها الجزائر من خلال العنصر التالي

✍ إستراتيجية الجزائر الإلكترونية:

الآثار على التنمية الاقتصادية : يعتبر مجتمع المعلومات مجتمعا شبكيا بفضل التقارب بين الاتصالات والمعلوماتية. كما أن مرونة هذا النوع من التنظيم تشكل ورقة رابحة في الاقتصاد المفتوح والعالمي.

ونظرا لكون البنية التحتية للإعلام والاتصال أحد الدعائم الأساسية لمجتمع المعلومات، فقد تبنت بعض الدول سياسات وطنية لتطوير البنيات التحتية لتكنولوجيات الاتصال،

وقد تمثلت إستراتيجية الجزائر الالكترونية في مشروع " الجزائر الكترونية 2009-2014 " والذي انحصر فيما يلي:

أ- تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في الإدارة العمومية والشركات: سيحدث إدخال تكنولوجيات الإعلام والإتصال وتعزيز استخدامها في الإدارة العمومية والشركات تحولا كبيرا في أساليب تنظمها وعملها، حيث تمثل اليوم الضمان الوحيد لبقاء شركاتنا في ظل العولمة ، وفي اقتصاد عالمي

يعتمد على المعرفة كقيمة أساسية، فاستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال أضحى أمرا ضروريا من أجل تحسين الأداء ورفع القدرة التنافسية لدى الشركات. وبالتالي تحقيق الاستدامة المرجوة .[xxx]

ب- **تطوير الآليات و الإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات و شبكات تكنولوجيات الإعلام و الاتصال:** من الضروري مواصلة عملية تعميم النفاذ إلى الانترنت ، إذ يجب أولا توسيع هذا النفاذ من أجل السماح لكل مواطن ، أينما وجد عبر التراب الوطني، حيث نجد أن 2.5% فقط من الأسر الجزائرية مجهزة في آن واحد بحاسوب وخط التوصيل بالانترنت.

ج- دفع تطوير الاقتصاد الرقمي: يتمحور الاقتصاد الرقمي حول ثلاث مكونات أساسية : البرمجية ، الخدمات والتجهيز .فرغم ما نعانيه في هذا المجال من نقائص ، فمن الممكن تفعيل خبرات ومهارات المنظمات الجزائرية العاملة في ميدان تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتصديرها نحو أسواق أخرى .إن الدور الأساسي لتكنولوجيات الإعلام والاتصال هو توفير دعامة لتشييد مجتمع معلومات للإقتصاد الرقمي، والهاتف بإعتباره أقدم تكنولوجيا في هذا النوع والذي يوفر الخدمة القاعدية في هذا الصدد، حيث نجد أن نسبة الإشتراك في الهاتف النقال والتي تبلغ 94.4% تفوق نسبة الإشتراك في الهاتف الثابت والمقدرة بـ 8.4%.كما أن رقم أعمال تكنولوجيات الإعلام والإتصال قدر بـ 4.4 مليار دولار أمريكي فيما يخص الإتصالات و650 دولار أمريكي فيما يخص تكنولوجيات الإعلام، وهي مبالغ محدودة

د- تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع و الفائق السرعة: يجب أن تكون شبكة الاتصالات ذات التدفق السريع و الفائق السرعة في مجال إستخدام الأنترنت، قادرة على توفير الخدمات الضرورية عبر كامل أرجاء الوطن بنوعية وأمان يستجيبان للمقاييس الدولية، وبأسعار في متناول الجميع، والتي يبلغ عددها 12,5 ملايين مشترك بمعدل 4 %.

هـ- تطوير الكفاءات البشرية: يجب إرفاق تعزيز البنى التحتية وتعميم النفاذ إلى تكنولوجيات الإعلام والاتصال باجراءات ملموسة في مجال التكوين و تطوير الكفاءات البشرية من اجل تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال وضمان تملكها على جميع المستويات إدراكا منا أن رأس المال الفكري دعامة أساسية لتطور المنظمة الإقتصادية وإنمائها ونجاحها من خلال تفعيل المنظومتين التربوية و التعليمية من حيث الكم و النوعية فكلما زادت معدلات المعرفة لدى الموظفين زادت قدراتهم العقلية و الإبداعية وهو ما يشكل ميزة تنافسية للمنظمة

. و- تدعيم البحث – التطوير والابتكار: يستلزم الاقتصاد القائم على المعرفة تفاعلا قويا بين البحث – التطوير و عالم الاقتصاد، و هو ما ركزت عليه الحكومة من خلال زيادة معدل الإنفاق على هذا القطاع من 0,28%سنة 2011 الى 0,36% سنة 2012 من إجمالي الدخل الوطني و هي تهدف إلى رفع المعدل إلى 1%في سنة 2014 ،مدركتا أن الابتكار هو الذي يضمن تطوير المنتجات و الخدمات و

ذات العوائد العالية . **ز. ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني:** يستنتج من دراسة جميع الترتيبات التشريعية القائمة أن الترسانة القانونية الجزائرية لا تغطي كل المسائل القانونية المترتبة عن استخدام و تطوير تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و تشييد مجتمع المعلومات، وعليه لا بد من ضبط مستوى الإطار القانوني تماشيا مع الممارسات الدولية ومتطلبات مجتمع المعلومات و مع الأخذ بعين الاعتبار التجربة المعاشة و كل النقائص الملاحظة و الصعوبات المسجلة.

ط. الإعلام و الإتصال: يضطلع الإعلام و الاتصال بدور هام و متنام في الاقتصاد القائم على المعرفة ، حيث يشكل الإعلام قيمة أساسية تتحول عند تحصيلها إلى معرفة يضفي عليها الاتصال ثراء و أهمية أكبر

⇦ مكانة التكنولوجيا في تعريف التنمية المستدامة

لقد أفاض بعض المؤلفين في توسيع تعريف التنمية المستدامة لتشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية، وأشاروا إلى أن هناك حاجة إلى تكنولوجيا جديدة تكون أنظف وأكفأ وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية، حتى يتسنى الحد من التلوث، والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ، واستيعاب النمو في عدد السكان وفي النشاط الاقتصادي[xxx].

⇦ تعريف بمشروع الجزائر الإلكترونية 2013:

يندرج مشروع الجزائر الإلكترونية ضمن المبادرات، والمشاريع التنموية التي تتبناها الحكومة الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف جوانب الحياة، ليندرج في إطار بروز مجتمع العلم والمعرفة الجزائري، والذي يرمي إلى إحلال نظام إلكتروني متطور شامل، وتعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة من خلال ترقية نظام المعلوماتية في قطاعات الاتصالات، والبنوك، والإدارة العمومية، وقطاعات التربية والتعليم ما يجعلها تقدم خدماتها بشكل أفضل وأبسط للمواطنين من خلال إتاحة خدماتها على شبكة الإنترنت لفائدة المواطنين، والشركات والإدارات، فتصبح وسيلة اتصال تفاعلية ما بين الحكومة والمجتمع المدني.[xxx]

ومما سبق فإن خطة العمل تتمحور هذه حول ثلاثة عشر محورا رئيسيا، حيث تم إعداد قائمة جرد للوضع بالنسبة لكل محور مع تحديد الأهداف الرئيسية والأهداف الخاصة المزمع تحقيقها على مدى السنوات الخمس من 2008 إلى 2013، من بين هذه المحاور: [xxx]

- تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية.

- تسريع استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الشركات .
- تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيات الإعلام والاتصال
- دفع تطوير الاقتصاد الرقمي، من خلال تهيئة الظروف المناسبة لتطوير صناعة تكنولوجيات الإعلام والاتصال تطويرا مكثفا .
- تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع والفائق السرعة، تكون مؤمنة وذات خدمات عالية الجودة .
- تطوير الكفاءات البشرية، من خلال وضع إجراءات ملموسة في مجال التكوين والتأطير الجيد .
- ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني، مع أخذ بعين الاعتبار التجربة المعاشة وكل النقائص الملاحظة والصعوبات المسجلة .
- آليات التقييم والمتابعة، من خلال مواكبة كل مراحل عملية إعداد وتنفيذ وتحقيق العمليات التي من شأنها السماح بتجسيد أهداف استراتيجية "الجزائر الإلكترونية""
- الموارد المالية، حيث يستلزم تنفيذ البرامج أموال طائلة تقدر بحوالي أربعة مليار دولار، لذلك لابد من الاستغلال لكل مصادر التمويل.

- **<u>أهداف مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر :</u>**

إن الهدف الأساسي من مشروع الجزائر الإلكترونية وبالأخص مشروع الحكومة الإلكترونية هو: ([xxx])

- ضمان الفعالية في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين، وأن تكون متاحة للجميع، وذلك بتسهيل وتبسيط المراحل الإدارية التي تسعى من خلالها إلى الحصول على وثائق أو معلومات .
- التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات الرسمية .
- مكافحة البيروقراطية التي تشكل كبحا لتنمية البلاد .
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف مجالات حياة مجتمعنا والمساهمة كذلك في تجسيد على أرض الواقع مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة كذلك تحقيق السياسة الوطنية الجوارية عن طريق تقريب الإدارة من المواطن .
- حماية مجتمعنا وبلادنا ضد آفة الجريمة المنظمة وبالأخص الجريمة المنظمة العابرة للحدود وكذا ظاهرة الإرهاب والتي تستعمل غالبا تزوير وتقليد وثائق الهوية والسفر كوسيلة لانتشارها .

برنامج عمل تنفيذ مشروع الجزائر الحكومة الإلكترونية:

يتأتى برنامج الحكومة الإلكترونية ضمن المبادرات والمشاريع التنموية التي تتبنها حكومة الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف جوانب الحياة، ويتمثل برنامج عمل تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية في: xxx

برنامج تطوير التشريعات: والذي يتضمن إعداد قانون ينظم المعاملات الحكومية الإلكترونية وتطوير التشريعات .

برنامج تطوير البنية المالية: يعمل البرنامج على تطوير المؤسسات ماليا لتصبح أكثر مرونة .

❖ **برنامج التطوير الإداري والتنفيذي:** والذي يشمل تطوير أساليب العمل في الجهات المقرر استخدامها للمعاملات الإلكترونية .

❖ **برنامج التطوير الفني:** يركز هذا البرنامج على استخدام التكنولوجيا الرقمية في الجهات الحكومية لتطوير الطاقات والقدرات اللازمة لإنجاز المشروع، كذلك يهتم البرنامج بتحسين الكفاءة التشغيلية والتي تتضمن استخدام أحدث الأجهزة والمعدات وأنظمة قواعد البيانات وتحديث البنية الأساسية للاتصالات والمعلومات .

❖ **برنامج تنمية الكوادر البشرية:** من خلال العمل على تطوير فكر القيادات الحكومية بما يتلاءم مع مفهوم الحكومة الإلكترونية، وإعداد خطة مناسبة لتدريب فرق العمل التي يتم تكوينها من جميع الجهات الحكومية التي تشارك في مشروع الحكومة الإلكترونية بهدف القدرة على إدارته كل حسب اختصاصه .

❖ **برنامج الإعلام والتوعية:** يتم من خلال البرنامج إعداد خطة تعريف المجتمع بمزايا التحول إلى المجتمع الرقمي وكيفية الاستفادة من مشروع الحكومة الإلكترونية

الإستراتيجية الجزائرية لإقامة مجتمع المعلومات القائم على المعرفة من خلال مشروع الحكومة الإلكترونية:

لقد عرضت وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال **زهرة دردوري**، في مؤتمر جنيف، الاستراتيجية الجزائرية لبناء مجتمع المعلومات القائم على المعرفة. حيث أكدت خلال المنتدى العالمي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، المنعقد من 10 إلى 13 جويلية 2014 في العاصمة السويسرية، أن " الجزائر عملت على تجسيد الالتزامات التي اتخذتها بمناسبة انعقاد القمة العالمية لمجتمع المعلومات في تونس سنة 2005 باعتماد استراتيجية لبناء مجتمع المعلومات والاقتصاد القائم على المعرفة."

ويهدف منتدى جنيف إلى عرض التقدم المحقق في مجال تنفيذ قرارات القمة العالمية لمجتمع المعلومات بجنيف سنة 2003 وتونس في 2005 قصد تجسيد استراتيجية عالمية لمجتمع المعلومات.

وأكدت الوزيرة، أن الندوة اعتمدت على "التنمية المهيكلة" المستدامة لفائدة كافة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والمواطنين بصفة "عادلة" عبر كامل التراب الوطني.
كما أنه "لضمان تنمية متناغمة أدرجت الجزائر من بين أولوياتها الاستراتيجية دمقرطة الاستفادة من تكنولوجيات الإعلام والاتصال من خلال التكوين وضمان تطوير المهارات وتسهيل الانتقال التدريجي نحو مجتمع قائم على المعرفة."
– تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإنترنت ذو التدفق السريع والفائق السرعة في الجزائر مما سمح بإنجاز إلى يومنا هذا ما لا يقل عن 780 ألف كلم من الألياف البصرية عبر التراب الوطني.
وفيما يخص ربط الفضاءات الجماعية أكدت الوزيرة أن كافة مؤسسات الشباب ودور الثقافة والمكتبات وقاعات المطالعة العمومية والجامعات والأحياء الجامعية ومراكز البحث والمدارس ومراكز التكوين موصولة بشبكة الانترنت ذو التدفق السريع إلى جانب كافة المناطق التي يفوق عدد سكانها 1000 نسمة[xxx].

لقد كانت عملية فك العزلة التكنولوجية (سيبرريف) التي تهدف إلى تجهيز حافلات تتنقل من قرية إلى قرية لتعريف السكان المعزولين بتكنولوجيات الإعلام الاتصال ستعمم سنة 2015 إلى كافة المناطق الريفية للبلاد.
وأكدت السيدة دردوري أن الجزائر "ستواصل العمل بنفس الوتيرة من اجل استكمال بناء مجتمع المعلومات "مشيرة إلى أن السياسة الوطنية المطبقة تدريجيا تعززت سيما بتطور إيجابي للمؤشرات الأساسية التي تسهم في مؤشر التنمية البشرية سيما الارتفاع المحسوس في عدد مستعملي الأنترنت. إلا ان مشروعها لم يكتمل كون هناك تغيير حكومي ودخول الجزائر في أزمة وحالة التقشف التي تعيشها تغيرت كافة النظرة بالرغم من الجهود التي تقوم بها وزارة الداخلية .

فمن الملاحظ أن الدولة الجزائرية قد بذلت العديد من المجهودات في سبيل الانتقال إلى مجتمع المعلومات القائم على المعرفة، حيث اعتمدت على ترسيخ العديد من المبادرات، والتشريعات الداعمة لهذا المسعى في شتى المجالات، والقطاعات، أين نلمس فيها مؤشرات ومظاهر للتكنولوجيات الحديثة التي إن دلت على شيء، فإنها تدل على المجهودات التي تبذلها الدولة الجزائرية من خلال مساهمة مشروع الجزائر الإلكترونية 2013، وتداول المعلومات التي تعتبر أساس لبناء مجتمع المعلومات القائم على المعرفة، فحسب ما يوحي به واقع مختلف القطاعات، يتضح أن الجزائر لا زالت تعاني بعض التأخر في استخدامات التكنولوجيا، وتداول المعلومات التي تعتبر أساس لبناء مجتمع المعلومات.

ومن أسباب التأخر نوجزه فيما يلي :

- الجزائر مازلت بعيدة كل البعد عن المقاييس العالمية في استعمال التكنولوجيا المعلومات
- غياب التنسيق بين الإدارات التي لم تخرج حتى الأن من تقوقعها حول نفسها، في حين أن تحديث الإدارة الإلكترونية لا بد أن يتم في شكل متناسق بين كافة الجهات المعنية.
- وجود فجوة رقمية في عدة جوانب منها: البنية التحتية للتكنولوجيا في الإدارة، التعليم، الصحة، الاقتصاد، التجارة، والعدالة... وفجوة المحتوى هذه تؤثر على التطبيق الفعلي لمشروع الحكومة الإلكترونية.
- نقص الكفاءات، مع غياب دراسات سوسيولوجية جدية تعنى بدراسة الظواهر الوطنية، فعلى الرغم من توفر موارد بشرية بكفاءات متقدمة إلا أنها غير مستغلة لعدم وجود مناخ محفز للعمل الجماعي لتحقيق الإقلاع التنموي .

إن المجتمع الجزائري غير مستعد للتعامل الإلكتروني، لعدم الوعي بأهمية تطبيق الحكومة الإلكترونية أو عدم التكيف والاستجابة لبعض الطرائق. وذلك لانتشار الأمية التكنولوجية بالمجتمع الجزائري، ونسبة امتلاك التكنولوجيا ضعيفة بسبب نقص التأهيل فيما يخص تكنولوجيا الإعلام والاتصال، أو جعله حكراً على الفئة المثقفة دون بقية فئات المجتمع، مما يجعل المواطن لا يلجأ لاستخدام هذه التكنولوجيا إلا في حالة الضرورة الحتمية . وكذلك معظم الأسر الجزائرية من نقص كبير في التجهيز بالوسائل التكنولوجية، بسبب غلائها، وغلاء الاشتراك في استخدام الإنترنت، واعتبارها وسائل من مظاهر الرفاهية، وذات طابع كمالي، أي عدم تهيئة البنية الاجتماعية الملائمة لنجاح وتفعيل مشروع الحكومة الإلكترونية، لأن ذلك يؤهل المجتمع للوصول إلى مجتمع المعلومات .

وللوصول الى مجتمع جزائري الكتروني من اجل تحقيق الاستدامة يجب ألا تغفل عن القيام ببناء بنية تحتية متينة، متكاملة، بالاعتماد على العنصر البشري الذي هو فقط القادر على نشر الوعي المعلوماتي، وهذا ما سيمنح تأشيرة الأمان للدخول إلى مجتمع المعلومات من أبوابه الواسعة وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة في كافة المجالات.

الخاتمة :

إن المتأمل جيدا في دور تكنولوجيا المعلومات، فإنها تلعب دوراً مهماً في التنمية المستدامة، إذ يمكن تسخير الإمكانات اللامتناهية التي توفرها تقنية المعلومات من أجل إحلال تنمية مستدامة اقتصادية

واجتماعية وبيئية، وذلك من خلال تعزيز التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة من خلال أنشطة البحث والتطوير المعلومات والاتصالات، والتكنولوجيات الحيوية، واعتماد الآليات القابلة للاستدامة .

وبالرغم من المجهودات التي بذلتها الجزائر في سبيل الارتقاء باقتصادها ومحاولة منها لتقليص الثغرة؛ بينها وبين الدول المتقدمة بعد وعيها بضرورة الاهتمام بالعلم والتكنولوجيا المعلومات، لأنهما السبيل الوحيد لتحقيق أهدافها التنمية المستدامة، إلا أن النتائج التي وصلت إليها تبقى هزيلة وهذا راجع أساساً إلى غياب استراتيجية متطورة للتنمية التكنولوجية، و سوء استعمالها ، وهذا ما لم تستطيع الجزائر تحقيقه ألا وهو خلق مجتمع الكتروني ، ويرجع في بعض الأحيان الى نقص في إمكانيات تأهيل العنصر البشري الذي يعتبر النواة الرئيسية لعملية الإبداع والابتكار، ضف إلى ذلك الهجرة الكبيرة للعقول المبدعة إلى الدول الغربية ودول الخليج، ويعود هذا الى التقصير من طرف الحكومة وعدم الاهتمام في بعض الاحيان من طرف المجتمع نفسه واستعمال التكنولوجيا في غير التنمية .

قائمة المراجع

باللغة العربية

1. صلاح سالم، **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن القومي للمجتمع**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 2003.
2. سهير حامد: **إشكالية التنمية في الوطن العربي**. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2007
3. عبد الرزاق محمد قاسم، **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،1998،

4. عبد القادر رزيق المخادمي : **التلوث البيئي** . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،د.ت.ن ،
5. محمد منير حجاب: **الإعلام والتنمية الشاملة**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2000،
6. مدحت القريشي: **التنمية الاقتصادية**. عمان: دار وائل للنشر، 2007،

باللغة الأجنبية :

1. K. Chandrakandan & autres, **Development Communication And information management**, pragati prakashan, begum bridge, MEERUT, 2003,
2. J.Kozlowski and G.Hill, **Towards planning for Sustainable Development**, A Guide for the Ultimate Environmental Threshold (UET) Method, Ashgate publications, Sydney, 1998.
3. Don Geis and Tammy Kutzmark, **Developing Sustainable communities**. **The future is Now, Center of Excellence for Sustainable Development Web**, 2/12/1998,
4. Dennis Church, **Building Sustainable Communities: An opportunity and A vision for a future that works**, , 1991, EcoIQ Web site, 2/12/98.
5. Samah Musa, Book Reviews – **population and Development, International Journal of Population Geography,** vol.3, 281-284, , 1997,
6. Sara schley and Joe laur, The sustainability Challeng, Pegasus Communications, Inc, Cambridge, 1997.
7. PNUD :"**defining and measuring of development**",new York(1992),

المجلات:

1. صالح فلاحي:" **التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال و اتساع الفقر**".**مجلة الحقيقة**. العدد02. مارس2003. .
2. زينب صالح الأشوح : "**التنمية المطردة و الحفاظ على البيئة من المنظور العالمي و المصري**". **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**. المجلد 12. العدد02. ديسمبر 2004.

الرسائل الجامعية :

– عقيلة ذبيحي:"**الطاقة في ظل التنمية المستدامة دراسة حالة التنمية المستدامة في الجزائر**". رسالة ماجستير. جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية ،قسم العلوم الاقتصادية، 2008–2009،

– مراد رايس: **أثر تكنولوجية المعلومات على الموارد البشرية في المؤسسة**، رسالة ماجستير في علوم التسيير فرع إدارة الأعمال، 2006 – 2005.،جامعة الجزائر.

– يزيد عباسي: "**التنمية الإدارية وإدارة التنمية**". رسالة ماجستير. (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع، 2006–2007).

– وسيلة السبتي: "**تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب**".رسالة ماجستير. (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2004–2005).

المداخلات في المؤتمرات الوطنية والدولية :

- مقناني، صبرينة. مشروع الحكومة الإلكترونية بالجزائر: خطوة نحو إرساء مجتمع المعرفة. المؤتمر 23 للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم) حول: الحكومة والمجتمع والتكامل في بناء المجتمعات المعرفية العربية. الدوحة (قطر) 18-20 نوفمبر 2012.

- فاطمة الزهرة غربي ، خديجة بلعلياء: تكنولوجيا المعلومات و أثرها في تحقيق الميزة التنافسية في ظل اقتصاد المعرفة ورقة عمل قُدمت إلى الملتقى الدولي الثاني حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين الميزة التنافسية في الدول العربية 28-27 نوفمبر 2007 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير الشلف ، الجزائر.

المواقع :

- الرتيمي، محمد أبوالقاسم، محمد رحومه الحسناوي. التخطيط الاستراتيجي للحكومة الإلكترونية.أنظر الموقع http://www.arteimi.info/site/publication/strategic%20planning%20for%20E_government.doc: تاريخ الاطلاع : 2015.11.27

- الهادي، محمد محمد. الحكومة الإلكترونية كوسيلة للتنمية والإصلاح الإداري .- cybrarians journal. (ديسمبر 2006). [27-11-2015]. [14:00]. متاح على الموقع:
http://www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com_content&view=article&id=425:2009-08-02-08-45-08&catid=128:2009-05-20-09-47-41&Itemid=54

انظر الموقع :(http://www.mstdama.com/2013/11/blog-post.html) تاريخ الاطلاع :25 نوفمبر 2015

[xxx]- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تُمكّن من تحقيق التنمية المستدامة ، الأعمال التمهيدية التي قام بها الاتحاد الدولي للاتصالات تؤتي أكلها في ريو + 20 ، انظر https://itunews.itu.int/ar/Note.aspx?Note=2927، بتصرف

[xxx]- https://itunews.itu.int/ar/Note.aspx?Note=2927المرجع السابق ،

- هاني عبيد: أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية في الوطن العربي -
انظر الموقع: http://elaph.com/Web/opinion/2014/11/959446.html، بتصرف ، تاريخ الاطلاع 27نوفمبر 2015

الحوكمة والتنمية في البيئة العربية: فرص وتحديات

د. مراد بن سعيد/أ. نجيبة بولوبر، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-باتنة1

nbouloubar@yahoo.com

مقدمة:

إنّ تيارات التوجه العام تتفق على أنّ التنمية هي نتيجة تغيّر جوهري في الطريقة التي تتبعها الدولة لتوزيع الموارد المادية والبشرية بين مختلف القطاعات، وأيضا طريقة تقسيم منتجات هذه القطاعات على المواطنين سواء كانت هذه التنمية نتيجة للتخطيط المركزي أو كانت تعكس عمل آليات السوق. وعليه فالطريقة التي تُتخذّ بها القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد المتاحة وتوجيهها في مسارها الصحيح بهدف تحقيق التنمية المنشودة، هذه الطريقة مهمة جدا لإنجاح التنمية.

لا يخفى علينا من جهة ثانية أنّ استهداف التنمية مهما كانت أبعادها انعكس في كتابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات التمويل الدولية وكذا كتابات المختصين والأكاديميين من خلال بلورة مفهوم الحوكمة وتحميله مسؤولية السعي نحو تحقيق التنمية في المجتمعات النامية عموما والعربية على وجه الخصوص، فهو لم يعد يمثل هدفا يُراد تحقيقه من أجل التنمية فقط لكنه أضحى أيضا شرطا لتخصيص المعونة. ومع نهاية ثمانينيات القرن الماضي احتدت الدعوات المنادية بضرورة انكماش دور الدولة وضرورة إحداث تغييرات جوهرية في الهياكل السياسية والإدارية بما يواكب الثورة المجتمعية–التقنية وبذلك إعادة صياغة أطر الحكم المجتمعي ومن هنا نستشف القيمة العلمية لهذه الورقة الباحثة عن أجوبة شافية لاستفسارات جوهرها التقاطعات المُسجَلة بين منظومتي الحوكمة بكل فواعلها والتنمية بكل أبعادها.

إنّ دوافع الخوض في موضوع معين حتما هي الوصول إلى أهداف محددة والهدف الذي تصبو إليه هذه الورقة يتجاوز عرض التخوم الميتادولوجية لمنظومتي الحوكمة والتنمية كنسقين كليين بما يدور في فلكهما من أنساق فرعية نحو البحث عن الانموذج الخاص بالبيئة العربية والذي يُمكّن من فهم العلاقة الاعتمادية الحاصلة بين المنظومتين كنسقين كمحطة أولى وتفسير التفاعلات الحادثة بين هاذين الحدّين كمحطة ثانية وهنا تكمن إشكالية الورقة الباحثة عن السمات الأنطولوجية لهذا الانموذج بعينه. ومن بين التساؤلات الفرعية التي تحاول الورقة الإجابة عنها– مبدئيا– بما يعكس الهندسة المنهجية لهذه الورقة، نجد التالي:

1. ما هي الحدود المعرفية لمنظومتي الحوكمة والتنمية؟
2. إلى أيّ مدى يمكن اعتبار الحوكمة كمدخل لدراسة التنمية –واقعا وآفاقا– باعتبارها حالة ومن ثم البحث في تحقيقها كعملية؟
3. ماهي مقومات الإقلاع التنموي في العالم العربي وما تحديات بناء مشروع مجتمع عربي في ظل المتغير التقني؟

4. ما حدود تأثير النزعة التسييسية للعملية التنموية في العالم العربي، وإلى أيّ مدى يرتبط نجاح أو فشل هذه الأخيرة بأساليب مُستحدثة لإدارة الدولة والمجتمع؟

انطلقت الدراسة من افتراض مفاده أنّ منظومة الحوكمة ما هي إلاّ تعبير عن البعد السياسي للتنمية في شتى مجالاتها هذا كشق أول، أمّا عن الشق الثاني للافتراض فهو كون الدول العربية تسودها نزعة تسييسية حول العملية التنموية ومنه فنجاح أو فشل هذه الأخيرة إنمّا يكون مرتبطا بأساليب إدارة الدولة والمجتمع. وبناء على ذلك تتعرض الدراسة أولا إلى الشق المعرفي لمتغيراتها كما يلي:

أولا: مقاربة معرفية حول الحوكمة والتنمية

1. حول أدبيات الحوكمة:

الحوكمة من أحدث المفاهيم الوافدة إلى ميدان الدراسات السياسية، وعليه لم يتم الضبط الدقيق لمختلف مضامينه بسبب الحداثة النسبية لاستخدامات وتنويعات المفهوم من جهة، ومن جهة ثانية تنوع الخلفية الفكرية والأكاديمية والمقاربات والمداخل المعتمدة عند التعاطي وهذا المفهوم.

1.1. جذورها: أول ظهور لهذا المفهوم كان في الميدان الاقتصادي عند البحث عن الإجابة عن تساؤل مفاده: كيف نحكم الصفقة العمومية؟ من خلال احتكاك علماء الاقتصاد بالمؤسسات المالية والنقدية الدولية FMI-BIRD كمنهجية عمل قدمتها هذه الأخيرة للدول النامية قصد معالجة الاختلالات التي يشهدها ميزان مدفوعاتها. وعليه يشير هذا المفهوم في حقبة الثمانينيات إلى ضرورة التزام الحكومات والدول باحترام المبادئ الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي ثم توسع استخدام علماء الاقتصاد لهذا المفهوم ليشمل أبعادا ومستويات أخرى للحوكمة داخل منظمات مختلفة فظهرت: حوكمة الشركات، حوكمة المجتمع وحوكمة الدولة.

رغم حداثة المفهوم إلا أنّ الكثير من مضامينه تمّت بلورتها منذ الربع الثاني من القرن العشرين بفضل إسهامات مدرسة شيكاغو خلال ثلاثينيات نفس القرن وأهم باحثيها Ronald Coase في دراسته البحثية "طبيعة المؤسسة" 1937 التي أرسى بها أسس المدرسة المؤسساتية الحديثة، وجاءت بعده إسهامات Oliver Williamson وهو الرائد في مجال حوكمة الشركات من خلال اهتمامه بالسياسة الداخلية للمؤسسة والعلاقات التي تجسّد السلطة داخلها.[xxx]

رغم الصبغة الاقتصادية التي واكبت ظهور واستخدام هذا المفهوم إلا أنّ المضمون الشامل له يوحي باستعارة سياسية في استخدام المفهوم من قبل علماء السياسة تعود إلى تسعينيات القرن العشرين، وفي

هذا السياق يعبّر المفهوم عن دعم جهود تحقيق التنمية المستدامة لا سيما في الدول النامية التي تعاني حكوماتها من قصور في المجالات التنموية حيث أداء هذه الحكومات تنقصه الكفاءة والفعالية [xxx]. كما أنّ ظاهرة العولمة وتداعياتها المختلفة صعدت من الدعوة لمراجعة نماذج الحكم التقليدية للدولة وبالتالي فسح المجال أمام المشاركة الشعبية الواسعة والواعية للتعامل مع قضايا وإشكالات أفرزتها هذه الظاهرة، دون إغفال إسهام Rhoods بمقالته المنشورة عام 1997 والتي عرض فيها سبع استخدامات مختلفة لمفهوم الحوكمة.

2.1. تعريفها: مصطلح حوكمة Gouvernance من الناحية اللغوية ليس كلمة جديدة، غير أنّ ظهورها في النقاش حول المؤسسة المجتمعية يعتبر جديدا نسبيا ويفتقر المصطلح إلى الترجمة الدقيقة. ففي اللغة الانجليزية يعود أصل المصطلح إلى الفلسفة اليونانية والتي تعني "توجيه" وبانتقاله إلى اللغات الأخرى كاللاتينية والانجليزية والفرنسية وصولا إلى العربية نجد ترجمات المصطلح بالعديد من الصيغ على سبيل المثال: إدارة الحكم، حكمانية، حاكمية، حكم راشد وإدارة المجتمع والدولة. فالحوكمة في اللغة العربية من "الحكمة" والتي تعني معرفة أفضل الأشياء بأفضل العلوم.[xxx] أمّا اصطلاحا فرغم تنوع الصيغ عند الإشارة إلى مصطلح الحوكمة إلاّ أنّ المضمون يدور حول القيام بالحكم، أي ممارسة كل من الشؤون السياسية والاقتصادية والإدارية بآلياتها ومؤسساتها وعملياتها المختلفة بما يضمن تحصيل الجماعات المختلفة لمصالحها وممارسة حقوقها والتزاماتها ويكون مبتغى الحكم هو تحقيق العدالة والكفاءة والشفافية في استخدام الموارد الطبيعية والبشرية.[xxx]

في إحدى الندوات الدولية قام الأكاديميون والممارسون بجمع معاني المصطلح من مصادر عديدة وخلصوا إلى: التغيّر في دور الحكومة وتغيّر البيئة التي على الحكومة أن تمارس دورها فيها قد تمخض عنها جلب الحكمانية إلى الاستخدام من قبل العامة كعملية حيث لم تعد كلمة "حكومة" كافية.[xxx] والعديد من المنظمات الدولية استخدمت مضامين الحوكمة كآلية لإدامة التنمية ومن هذا المنطلق تمّ تعريفها من قبل:

- البنك الدولي: على أنّها: "الحالة التي من خلالها يتمّ إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية"
- برنامج الأمم المتحدة الانمائي: على أنّها: "ممارسة السلطات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته"
- كما عُرفت بأنّها: "التقاليد والمؤسسات والعمليات التي تقرر كيفية ممارسة السلطة وكيفية سماع صوت المواطنين وكيفية صنع القرارات في قضايا ذات اهتمام عام"

- عُرفت في القضايا التطوعي المدني على أنّها: "العمليات والهياكل التي تستخدمها المؤسسات لتوجه وتدير عملياتها العامة وأنشطة برامجها"
- كما وتمّ تعريفها على أساس: "الهياكل، المسؤوليات، العمليات والتقاليد المؤسسية التي تستخدمها الإدارة العليا للمؤسسة للتأكد من تحقيق رسالة المؤسسة"

يتفق معظم المهتمين بالحوكمة بأنّها تتعلق باتخاذ القرارات نحو التوجهات للمجتمع ولمؤسساته المختلفة فهي تتعلق بالسلطة، ومن الممكن استخدام الفكرة في مضامين مختلفة على المستوى العالمي، الوطني، المحلي وبأبعاد مجتمعية ومؤسسية من خلال البحث في: من له تأثير؟ من يتخذّ القرار؟ كيف تتمّ مساءلة متخذي القرار؟[xxx]. فالحوكمة إذن مصطلح واسع يتجاوز فكرة الحكومة في حدود ضيقة إلى مجالات أوسع لشؤون الاقتصاد والمجتمع، حيث لا نجد ترتيبا للأولويات في مجالات تحت السيطرة الحكومية أو مجالات تحت سيطرة القطاع الخاص سواء كانت هذه السيطرة من قبل الأفراد أو المجموعات.[xxx]

نستعرض فيما يلي بعض وجهات النظر المتباينة للمهتمين بالحوكمة –على سبيل المثال لا الحصر–:[xxx]

1. من منظور اقتصادي تنموي: ظهر الجانب التنموي للحوكمة بسبب عجز الإدارة الحكومية عن الاستجابة لطموحات المواطنين وتحقيقها، فهذه المنظومة كفيلة بتخفيف حدّة الفقر ورفع مستوى معيشة السكان وعموما تعزيز حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية. فالحوكمة من وجهة نظر اقتصادية هي آلية ضبط قادرة على معالجة آثار الأزمات المالية والانهيارات الاقتصادية.
2. من منظور إداري بيروقراطي: يعتبره علماء الإدارة أفضل نظام لمواجهة الاستبداد الإداري في المؤسسات المختلفة وعلى هذا الأساس تعرّف الحوكمة بالمعايير والآليات التي تحكم أداء الأطراف من خلال تطبيق الشفافية، فهي سياسة للإفصاح عن المعلومات وأسلوب لقياس الآراء ومحاسبة المسؤولين ومشاركة الجمهور في عملية الإدارة والتقييم. فالحوكمة من وجهة نظر إدارية آلية ضبط قادرة على مواجهة والقضاء على الاستبداد الإداري.
3. من منظور سياسي: تعود استخدامات مفهوم الحوكمة في بعده السياسي إلى ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي في سياق تراجع مركزية دور الدولة وعدم نجاعة الأشكال التقليدية للحكم، فالحوكمة إذن ترسي قواعد الإدارة الجديدة لشؤون الدولة والمجتمع خصوصا مع تزايد المد الديمقراطي ومحاولة تحسين مشاركة المواطن وإلزام السلطات بالشفافية أمام هؤلاء المواطنين. فالحوكمة من وجهة نظر سياسية آلية ضبط قادرة على إرساء قواعد الإدارة الحديثة لشؤون الدولة والمجتمع.

4. من منظور اجتماعي: باعتبار البعد الاجتماعي من دعامات بناء وتفعيل منظومة الحوكمة، فالجانب الاجتماعي يمثل هدفا ووسيلة للحوكمة في آن واحد وهذا من خلال الإدارة المجتمعية للحكم.

رغم تنوع التعاطي مع مفهوم الحوكمة إلاّ أنّ الاتفاق حول التنسيق بين دور الدولة والفواعل الأخرى في إطار هذا الأسلوب الجديد للحكم. فالحوكمة تعني القيادة والتنسيق من أجل تسيير الاعتماد المتبادل ما بين مجموعة من الفواعل أو أيّ كيان تتوفر فيه شروط ردّ الفعل الجماعي وليس فقط العلاقات المتبادلة بين الفواعل الثلاثة وفقط.

3.1. مرتكزات الحوكمة: إنّ اختلاف طرق الحوكمة من نشاط اجتماعي إلى آخر يؤدي إلى نتائج اقتصادية، سياسية ومجتمعية مختلفة أيضا وعليه لابد من وجود طرق فعالة وأخرى غير فعالة للحوكمة، والكتابات حول هذا الموضوع تفرق بين "الحوكمة الجيدة" و"الحوكمة السيئة" فلكل مجتمع حوكمته. وتقوم الحوكمة الجيدة على: "...ضمن أشياء على المشاركة والشفافية والمساءلة وهي فعّالة وعادلة وتدعم وتشجع سيادة القانون، والحوكمة الجيدة تضمن وضع الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية حسب احتياجات الأغلبية المطلقة في المجتمع وتضمن أيضا التعبير عن أكثر الناس فقرا وضعفا عند اتخاذ القرار حول تخصيص موارد التنمية".[xxx] لتكون الآليات والعمليات والمؤسسات التي يستخدمها المواطنون فرادى وجماعات لدعم مصالحهم والتعبير عن مخاوفهم والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم فعّالة من وجهة نظر المجتمع، حيث يجب أن تتمتع بالخصائص التالية:[xxx]

- **المشاركة:** يجب أن يكون لكل المواطنين رأي في اتخاذ القرار، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة دون تفرقة بينهم.
- **الشفافية:** حرية تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها لكل الأطراف المعنية؛
- **المساواة:** يجب أن تتوافر الفرصة لجميع الناس لتحسين حياتهم أو الحفاظ على المستوى نفسه؛
- **سيادة القانون:** يجب أن يكون الإطار القانوني عادلا وغير متحيّز وخاصة قوانين حقوق الإنسان؛
- **الاستجابة:** يجب أن تحاول المؤسسات والعمليات خدمة جميع الأطراف المعنية؛
- **الإجماع:** يجب أن تعبّر منظومة الحوكمة الجيدة عن مختلف المصالح لكي تصل إلى الموافقة بالإجماع على أفضل ما في صالح أيّ مجموعة من المجموعات، وأيضا الموافقة بالإجماع إذا أمكن ذلك على السياسات والإجراءات وهذا يدخل في نطاق **الشرعية؛**

- **المساءلة:** فصنّاع القرار في الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني مسؤولون أمام الجماهير وهذه المساءلة تختلف تبعا للمنظمة وإذا ما كان القرار يعدّ قرارا داخليا أو خارجيا بالنسبة لها؛
- **الرؤية الاستراتيجية:** يتمتع القادة برؤية طويلة الأجل حول الحوكمة الجيدة والتنمية الإنسانية الشاملة وأيضا ما تتطلبه هذه الأخيرة لضمانها على المستوى البعيد وهذا ما يُعرف بـ**الإدامة؛**
- **الكفاءة والفعالية:** بلوغ الكفاءة عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق الأهداف المسطرة وتعني الفعالية القدرة على التعامل مع المستجدات والوضع الطارئ.

بالإضافة إلى مرتكزات أخرى تستند إليها المنظمات ومراكز البحث المهتمة بالحوكمة وإن اختلفت العبارات المستخدمة إلا أنّ المضمون واحد: المحاسبة، الشرعية، العدالة، الشمولية، التوافق، الخدماتية، التمكين والتخويل...وتُعدّ هذه الخصائص نوعا مثاليا لم يتحقق بالكامل في أيّ مجتمع على الإطلاق. فالمجتمع هو الذي يحدد أيّ المجالات تكون لها الأولوية في وقت معين وما هي الخطوات التي يجب إتباعها قصد الوصول إلى خصائص عديدة وهنا نتساءل عن المجالات التي تُمارس فيها الحوكمة؟[xxx]، ونجد الحوكمة في:

- المؤسسات السياسية والإدارية لصنع القرار وتنفيذ السياسات الحكومية من خلال الجهات التنفيذية والتشريعية والقضائية؛
- الأنشطة الاقتصادية سواء كانت الإدارة حكومية أو إدارة القطاع الخاص؛ و
- المجالات الاجتماعية من خلال منظمات وجمعيات المجتمع.

4.1. دعائم الحوكمة ومكوناتها: تعمل منظومة الحوكمة على تعزيز مشاركة الأطراف المجتمعية المختلفة فهي تعبر إذن عن التفاعل ما بين الدولة، المجتمع المدني والقطاع الخاص قصد تحقيق التنمية الإنسانية الشاملة وهذه هي المكونات التي يتفق عليها معظم المهتمين بموضوع الحوكمة أو ما يعرف بمثلث الحوكمة عند كل من: Philip Muller & Markus Leader . وتصور بعض تقارير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة دور اللاعبين المحليين المختلفين في تشجيع الحوكمة الجيدة فقد دعت إحدى الدراسات إلى:

1. **الحكومة:** محاولة توفير مناخ اقتصادي مناسب، وحماية المجموعات الضعيفة وتحسين فعاليتها واستجابتها وتمكين المواطنين وتحويل النظام السياسي إلى نظام ديمقراطي، القضاء على مركزية الإدارة وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتشجيع التنوع الثقافي ودعم التكامل الاجتماعي لحماية البيئة ومساندة المساواة بين الجنسين،[xxx] وعليه تساهم مضامين الحوكمة في صياغة أجندة جديدة

لأسلوب عمل الحكومة، تتضمن هذه الأجندة أدوارا محددة وهي:[xxx] الحكومة كصانع سياسة – الحكومة كممكن – الحكومة كإصلاحي.

2. **القطاع الخاص:** دور القطاع الخاص مهم جدا في تشجيع الحوكمة الجيدة، فشكل العلاقة بين رجال الأعمال والحكومة ينعكس على مصالح هؤلاء ومصالح الشعب، وباعتبار الحوكمة الجيدة تصب في خدمة القطاع الخاص على المدى البعيد يجب على مؤسسات القطاع الخاص أن تكافح لتشجيع الأمانة والتخصص وعدم الإنحياز داخل الحكومة. إنّ تطوير دور القطاع الخاص ينعكس إيجابا على بناء قدرات المؤسسات السياسية فعندما تعمل هذه الأخيرة على تعزيز الاقتصاد ومؤسسات السوق تدفع هذه الأخيرة بدورها نحو تعزيز المؤسسات المعنية بالانتخابات والتمثيل وتوطيد مبادئ الحوكمة.[xxx]
3. **المجتمع المدني:** يمكن لتنظيمات المجتمع المدني أن تدعم الحوكمة بطرق عديدة بما يمكنّها من القضاء على عبء الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الحكومة بتقديم الخدمات التي لا يمكن للحكومة أن تصل إليها أو تقدمها للمجموعات الضعيفة، كما يمكنها تجربة طرق حديثة في تقديم الخدمات تحتذي بها فيما بعد الحكومة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد لصالح الشعب بمنطق المصلحة العامة والخدمة العامة، خصوصا في الدول التي تنعكس فيها حالات عدم الثقة بين الفرد والدولة، فمؤسسات المجتمع المدني تقوم بتدريب المواطن على المشاركة السياسية الى جانب دورها الاستشاري والرقابي على أعمال الحكومة.[xxx]

إنّ ظهور مفهوم الحوكمة هو انعكاس للتغيّر الحاصل في طبيعة ودور الحكومة كفاعل حين أصبحت مجرد شريك بين شركاء عديدين في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، فلكل منهم تأثير على السياسات العامة ومنه ضرورة إعادة النظر في العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في إطار تكامل الأدوار بينها.[xxx]

5.1. تنويعات الحوكمة، رصد لاستخدامات المفهوم: اختلفت تعريفات الحوكمة بين ما هو سياسي وما اقتصادي وما هو اجتماعي، وقد قدم Rhoods تصنيفا لمختلف استخدامات مفهوم الحوكمة وحدّدها في ستة محاور أساسية وهي:

- دراسة العلاقة بين آليات السوق والتدخل الحكومي في تقديم الخدمة العمومية والحدّ من هذا التدخل عند الضرورة؛
- المنظمات الخاصة ومطالب أصحاب المصلحة؛
- تعبير عن تيار التسيير العمومي الجديد بمنظومته القيمية المتكاملة؛

- امتداد للمحور السابق وتعبير عن الحكم الراشد والربط بين الجوانب السياسية والإدارية؛
- التأكيد على الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، فالسياسة العامة هي محصلة هذه التفاعلات؛
- إدارة مجموعة من الشبكات المنظمة في عدد من الأجهزة الحكومية.

2. تيبولوجيا التنمية: تعتبر التنمية من المبادئ المتطورة تبعا للتطور الإنساني مفهوما وتطبيقا وقد تمّ استخدام هذا المفهوم بشكل أساسي منذ الحرب العالمي وسنتتبع فيما يلي ما عرفه من إضافات:

1.2. التنمية: الظهور والتعريف: التنمية من أكثر المفاهيم عمومية وشمولية فهي ترتبط بفكرة التقدم والتطور والتغيّر من حالة إلى حالة (من حسن إلى أحسن) ويكون النمو الاقتصادي عمودها الفقري، فالتنمية عملية تغيّر نوعي لما هو قائم في حين يعبّر النمو على التغيّر الكمي فهو قائم على مؤشرات كمية، وبذلك يُنظر للتنمية كحالة وكعملية في نفس الوقت.

من منطلق أن التنمية عملية فإنها ذاتية وداخلية ترتبط بجهود الدولة لدفع العملية التنموية من خلال: زيادة معدل النمو الاقتصادي وزيادة الناتج القومي الإجمالي وارتفاع متوسط الدخل الفردي فينعكس كل ذلك على عمليات الانتاج والتوزيع والاستهلاك دون إغفال الأوجه السياسية والاجتماعية والثقافية المرتبطة بشمولية العملية وتكاملها.[xxx] إذن يشير المفهوم إلى عملية تحول اجتماعي تنطوي على التقدم الاقتصادي وتخصص الأدوار السياسية والتطوير التقني والانتقال الاجتماعي والجغرافي، وكل هذا يحوّل مجتمعا مستندا إلى القيّم والمؤسسات التقليدية إلى مجتمع قادر على اتخاذ خصائص المجتمعات المتطورة والحديثة. وبسبب طبيعة عملية التحديث فإنّ دراستها وتحليلها ينطوي على تقييم حساس للجوانب ذات الصلة بثقافة المجتمع القائم بالتحديث والمعرفة المدمجة بالمفاهيم والنظريات والأساليب في عديد العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية والثقافية التي ينطوي عليها التحول الاجتماعي.[xxx] في السابق ارتبط مفهوم التنمية بالنمو وتمّ اعتبارهما مترادفان، ومع تطور المفهوم ارتبط بالعديد من الحقول المعرفية.

2.2. التنمية: التطور والمجالات: يشير المفهوم الكلاسيكي للتنمية إلى التقدم المادي والاقتصادي وكيفية زيادة الناتج والمؤشرات الاقتصادية من خلال التعريف التالي: "الزيادة في قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والمتزايدة لأعضائه بالصورة التي تضمن زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال".

- **التنمية الاقتصادية:** تشير بالأساس إلى ضرورة نقل الاقتصاد من متخلف إلى متقدم أي البحث في الزيادة المستمرة في الدخل الحقيقي، فهي: "العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل

ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسين متوسط الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين في نوعية الحياة وتغيّر هيكلي في الإنتاج ومن هنا فهي تحريك وتنشيط للاقتصاد القومي".

- **التنمية الاجتماعية:** تعني تدخل الدولة لتحسين نوعية الحياة من خلال توفير السلع الأساسية والخدمات الضرورية لأفرادها، فهي: "ارتقاء بالجانب الاجتماعي لتحسين المستويات المعيشية وزيادة رفاه الأفراد من خلال تبني سياسات اجتماعية مناسبة ووسائل لتغيير الواقع الاجتماعي عما هو عليه الآن وذلك في اتجاه محدد هو خلق المجتمع الصناعي الحديث".
- **التنمية السياسية:** وهي مرتبطة أساسا بفكرة الديمقراطية وبعد المشاركة الشعبية في عمليات صنع واتخاذ القرار، فهي: "محاولة لتحقيق التوازن السياسي عن طريق تبني الدولة سياسات داخلية وخارجية وتطبيق القانون العام مع الالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية ومحاولة الوصول الى الوعي السياسي لدى الأفراد بحيث تعزز المشاركة السياسية ويتمّ انتهاج الديمقراطية وتطبيق العمل المؤسسي وتحديد المهام والواجبات لغاية المساءلة والرقابة"
- **التنمية المستدامة:** انبثق هذا المفهوم عن قلق المختصين بالبيئة وقد عرفت بأنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم وتحمل في طياتها مفهومين أساسيين هما:
  - مفهوم الحاجة: خاصة الحاجة الأساسية لفقراء العالم والتي يجب منحها الأولوية المطلقة.
  - فكرة القبول: تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة من أجل الاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل.
- **التنمية الإنسانية:** شعار آخر رفعته الأمم المتحدة عندما تحركت الحدود الدلالية لمفهوم التنمية نحو الحقل الإنساني لتشمل جميع أبعاد حياة الإنسان والمجتمع والدولة.[xxx]

لقد جُعل مفهوم التنمية الإنسانية عنوانا لأول تقرير عن التنمية في نطاق البلدان العربية تبناه برنامج الأمم المتحدة عام 2002 وقام بإحلال منطق "إنساني" بدل "بشري" على أساس أنّ التنمية تتجاوز في جوهرها الأبعاد المادية إلى الأبعاد المعنوية، إذ يرى نادر فرجاني محرر التقرير أنّ نقطة الانطلاق في هذا المفهوم هو أنّ لجميع البشر لمجرد كونهم بشر حق أصيل في العيش الكريم جسدا ونفسا. كما أنّ مفهوم الرفاه الإنساني لا يقف عند المعايير الاقتصادية الضيقة والتنعم المادي وإشباع الحاجات الأساسية لكنه يمتد إلى الأمور المعنوية التي تؤكد سمو الإنسانية مثل: التمتع بالمعرفة والحرية واحترام وتحقيق الذات.[xxx]

وقد ورد تعريف التنمية الإنسانية في تقرير التنمية الإنسانية العربية على أنها: "عملية توسيع الخيارات ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة، بعضها اقتصادي وبعضها اجتماعي وبعضها ثقافي وحيث أنّ الإنسان هو محور جهود التنمية فإنه ينبغي توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات كل إنسان في جميع ميادين سعيه. والتنمية الإنسانية عملية ومحصلة في الوقت ذاته فهي تهتم بالعملية التي تجري من خلالها وتركز على النتائج التي تمّ تعزيزها". وينطوي هذا التعريف على الدلالات التالية:

- تعزيز الخيارات الإنسانية من خلال إتاحة الفرص والتمكين؛
- اعتبار النمو الاقتصادي وسيلة لتحقيق الأهداف وليس غاية في حد ذاته؛
- تفعيل مشاركة الناس في القرارات والعمليات التي تشكل حياتهم. فالتنمية الإنسانية هي تنمية الناس من أجل الناس ومن قبل الناس، وتشمل تنمية الناس بناء القدرات الإنسانية عن طريق تنمية الموارد البشرية وتعني التنمية من أجل الناس كما وأنّ مردود النمو يجب أن يظهر في حياة الناس والتنمية من قبل الناس يعني تمكينهم من المشاركة بفعالية في التأثير على العمليات التي تشكل حياتهم.[xxx] وعليه يتضح ارتباط مفهوم التنمية الإنسانية بمفهوم التمكين الذي تبنته الأمم المتحدة للمقارنة بين الجانب النظري والواقع الملموس للحقوق باستخدام عدد من المتغيرات الدّالة على التمكين، فقد أورد التقرير جملة مؤشرات على غرار: الصحة، التعليم، المعرفة، الحرية، تمكين النوع.

ثانيا: الحوكمة كأساس نظري جديد للتنمية

1. الدور التنموي لمنظومة الحوكمة:

إذا ما نظرنا لعملية التنمية على أنّها عملية سياسية ليس بالمفهوم الضيق للسياسة ولكن في مفهومها الواسع لتخصيص السلطة للقيم، وفي حين أنّ هذا التعريف مأخوذ عن دافيد إستون فلا عجب من ذكر البعد السياسي في تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كعنصر من عناصر التنمية البشرية ومفهوم الحوكمة هو مفهوم مهم بالنسبة لتحليل التنمية البشرية منذ صدور التقارير الأولى للتنمية البشرية يحتوي على هذه الدلالة نظرا للأهمية القصوى للسياسة لنجاح أيّ تنمية إنسانية مستدامة.

1.1. الحوكمة: البعد السياسي لعملية التنمية: لا يمكن إنكار حكمة رؤساء الدول، الاستقرار السياسي، غياب الروتين الإداري، دولة القانون والأمن القومي كعوامل ضرورية للتنمية، فمفهوم الحوكمة كما يُستخدم في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يتجاوز معنى هذا المصطلح التفسير المعتاد باعتباره الدور الاقتصادي للدولة، فيتوسع فيه لكي يتضمن عملية اتخاذ القرار في كافة القطاعات السياسية والإدارية والاقتصادية والأنشطة الاجتماعية في أيّ دولة.

إنّ البعد السياسي في عملية التنمية قد تزايد وتعاظم الاهتمام به عقب أحداث كبيرة في العقد الماضي ومن هذه الأحداث ثلاثة تجدر الإشارة إليها:[xxx]

- **انهيار النظم الاشتراكية في شرق أوروبا:** بين عامي 1989 و1991 هناك متغيرات داخلية وعالمية، اقتصادية واجتماعية يمكن اعتبارها تفسيرا لأسباب الانهيار غير المتوقع للنظم الشيوعية. كما لا يمكن إنكار الدور الذي لعبته السياسة وأسلوب الحكم في استدامة أو زوال النظم الاشتراكية– الشيوعية، فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل كان من الممكن أن يتغير الوضع إذا كان الحزب الشيوعي السوفياتي مؤسسة ديمقراطية حقيقية ذات عضوية مفتوحة وانتخابات تنافسية على المناصب القيادية؟
- **الأزمة الاقتصادية في شرق آسيا:** إنّ العلاقة الاعتمادية التكافلية التي قامت في الدول الصناعية بين طبقة رجال الأعمال والقيادات الحكومية كُللت بالنجاح وانعكس ذلك على زيادة معدلات النمو فيها وزيادة الصادرات وتقليل نسبة الفقر لطبقات واسعة من السكان حيث تتجلى ملامح هذه العلاقة في تقديم رجال الأعمال للدعم السياسي لأصحاب السلطة في مقابل الحصول على ترخيصات وتسهيل القروض المُسيّرة من القطاع المصرفي. ولكن بانخفاض معدل النمو الاقتصادي واجهت البنوك أزمة حادة (صيف 1997) وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج وهذا ما تسبب في الأزمة ومن ثم انهيار مستوى المعيشة للسكان. ورغم دور رؤوس الأموال الأجنبية في الأزمة إلاّ أنّ بعض الأكاديميين يقدمون تفسيرا آخر للأزمة، مقبول نوعا ما، يشير إلى غياب قنوات المساءلة والشفافية في العمل والاستثمار باعتبارها السياق الاقتصادي السياسي الذي أدى إلى تفاقم آثار هذه الأزمة.
- **الفوضى السائدة في الأسواق المالية العالمية:** من تداعيات العولمة تسارع حركة رؤوس الأموال الأجنبية وانتقالها غير المنظّم عبر الحدود، وقد أدّت المخاوف من تسببها في أزمة مفاجئة في الأسواق المالية العالمية إلى تساؤل العديد من الاقتصاديين عن مدى عقلانية التوصيات والسياسات التي يقدمها صندوق النقد الدولي والدعوة إلى نظام مالي عالمي (ومن هؤلاء الاقتصاديين مدير معهد هارفارد للتنمية الدولية جفري ساكس) وقاد تقرير التنمية البشرية لعام 1999 حملة واسعة من أجل استحداث حوكمة عالمية جديدة من أجل إنجاح التنمية البشرية المستدامة على مستوى العالم.

2.1. رصد تأثيرات فواعل البنية الشبكية (الحوكمة):

- الدولة: إنّ التحديات الحديثة تفرض على الدول خصوصا النامية منها أن تأخذ بتوجيهات مختلفة حول كيفية إدارة حكومتها وذلك بالتوجه نحو إدماج المواطن في عملية صنع السياسات العامة وتحمل المسؤوليات بمنهجية تكامل الأدوار من أجل خلق التنمية الشمولية وإدامتها من خلال تعزيز توجهاتها نحو اللامركزية، الشفافية، المساءلة، مشاركة المواطن والإصلاح الإداري نحو الإدارة الحديثة كآليات مناسبة لتحقيق النقلة النوعية في دور الإدارة الحكومية التنموي.
- القطاع الخاص: قصد تحديد دور القطاع الخاص ومشاركته في تحقيق التنمية وإدامتها تجدر الإشارة إلى أنّ نوع النظام الاقتصادي السائد في دولة ما هو المحدد الرئيس لدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وانعكاس ذلك على الصعيد المجتمعي، مثلا دور الفاعل في ظل النظام الاشتراكي أين تتدخل الحكومة في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية الواسعة، دور هامشي جدا عكس ما هو الحال في النظام الرأسمالي والعالم اليوم في ظل الاقتصاد المفتوح (العولمة وافرازاتها) يفسح المجال لتمكين القطاع الخاص من فرص هامة.
- المجتمع المدني: تعمل مؤسسات المجتمع المدني على شغل أو ملأ ذلك الحيز ما بين الدولة والفرد فهي تكمّل دور الحكومة في تحقيق التنمية بمختلف أبعادها حيث يمكنها من مراقبة الإصلاحات الداعية إلى إدامة التنمية في المجتمع. فمثلا يعكس المجتمع المدني مدى أهمية تنظيمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية وإدامتها وتحقيق الرفاه الاجتماعي فهذا القطاع في الدول النامية عموما والعربية خصوصا لا زال ضعيفا جدا ولازال بحاجة إلى بناء وتعزيز القدرات حتى تعبّر فعلا عن الفئات المستضعفة والفقيرة في المجتمع وتحقق حاجاتها في إطار التنمية المحلية.[xxx]

2. حدود الارتباط الحيوي بين الحوكمة والتنمية:

اعتبرت تقارير عديدة لبرنامج الأمم المتحدة[xxx] الحوكمة الجيدة شرطا مهما للتنمية البشرية المستدامة، محاربة الفساد، إدارة القطاع العام وتنمية القدرات ومنه سنحاول ضبط حدود العلاقة بين الحوكمة الجيدة والتنمية البشرية المستدامة حيث يؤكد التاريخ أنّ هناك أنواعا من التنمية تقوم في ظل حكومات معينة سواء كانت "سيئة" أو "جيدة" فهناك حكومات استبدادية (ألمانيا النازية) شجعت التنمية الاقتصادية وهناك حكومات شجعت التنمية في دولها لكن سوء تسييرها انعكس بالتكلفة الزائدة على الموارد المالية الوطنية وهذه الأمثلة وإن كانت تدّل على شيء إنّما تدل على أنّ تحقيق التنمية بمعناها ومدلولها الجوهري واستمراريتها إنّما يتطلب بالتأكيد حكومة أفضل بكل إدارتها وقياداتها ورجالاتها.[xxx]

إنّ التنمية الإنسانية المستدامة تحديدا بما تعنيه من توسيع مجالات الاختيار والتمكين والأحقيات بالنسبة للناس إذا ما قامت التنمية في ظل حكومة قهرية استبدادية توفر الحاجات المادية لأفرادها كالدخل الجيّد والخدمات العامة من تعليم وصحة ونقل واتصال ولكنها تحجب عنهم الحاجات المعنوية فتنكر الحقوق السياسية من انتخاب ومشاركة وحرية تعبير...فلن يحتمل الشعب هذه الحكومة بعد مضي فترة من الزمن وسيثور ضدّها ويضغط عليها لتكون أكثر ديمقراطية.

تتجلى ضرورة الحوكمة – في الدول النامية خصوصا– قصد تحقيق التنمية في الأسباب التالية (على سبيل المثال لا الحصر):

أولا: بموجب نصائح المؤسسات المالية والنقدية الدولية فإنّ دول الجنوب النامية يجب أن تحسن حوكمتها وأن تترك كل الأنشطة الاقتصادية والانتاجية للقطاع الخاص والشركات الأجنبية، فأزمة الديون التي تغرق فيها الدول تلزمها على الموافقة على تلك النصائح والتوجيهات كشرط للحصول على مساعدتها.

ثانيا: إنّ تداعيات العولمة تجعل الدول التقليدية لتحقيق الربح غير مجدية فمع توقف الدعم الحكومي للقطاع الخاص الوطني تزول الحماية ويُجبر المحليون على المنافسة والخوض في السوق العالمية المفتوحة (بضائع أقل سعرا وأكثر جودة) وفق قانون العرض والطلب، فإمّا الانسجام مع هذه المتطلبات وتكييف تقديم الخدمة العمومية مع الاستخدام الأمثل للموارد وخفض التكلفة ورفع الجودة والبحث عن رضا الزبون (مبادئ الاقتصاد السياسي Les 3 E) أو خيار الخروج من السوق المحلي.

ثالثا: في إطار هذه القرية الكونية أضحى من الصعب جدا على الحكومات والقطاع الخاص القيام بأنشطتها متجاهلين بذلك الحقوق المدنية والسياسية للمواطن والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعمال، وحتى أنّ انتهاكات حقوق الإنسان اليوم لا يمكنها أن تبقى سرية والمنظمات الدولية تأخذ بها عندما تقرّر تقديم المساعدة أو حجبها عن الدولة المعنية. كما وينطبق ذلك أيضا على القطاع الخاص عند حديثنا عن انتهاكه لحقوق العمال أو تجاهله للاعتبارات الصحية أو البيئية في أنشطته الإنتاجية وفي هذا السياق يمكن الحديث عن "الشرط الاجتماعي" في مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.[xxx]

ثالثا: مرتكزات النهوض التنموي في العالم العربي

إنّ التركيز على البعد السياسي مردّه قضية أسلوب الحكم في البلاد العربية واعتبارها حجرة عثرة أمام التنمية المنشودة دون إغفال عقبة أخرى تتمثل في محاولة الأمة العربية تجاوز هوة التخلف الكبيرة والمتعاظمة بينها وبين البلدان المتقدمة وذلك يكون عن طريق مشروع تنموي شامل قائم على استراتيجية تضافرت في صنعها عدة أبعاد ترجمت واقع المجتمع ورؤيته للحاضر والمستقبل من خلال:

- حشد مختلف الطاقات المحلية وتوفير الظروف المواتية للقيام بنهضة تنموية شاملة؛
- الاستغلال الأمثل والعقلاني للإمكانات المتاحة على محدوديتها؛ و
- تحدي عاصفة وتيار العولمة في سعية للتمكين للمشروع العالمي وذلك بالتركيز على الجبهة الداخلية ودعمها.

1. واقع المجتمعات العربية: تشمل عملية التغيّر الحضاري الشامل كافة أبنية المجتمع وأدواره وجوانبه المادية والإنسانية وعليه يترتب على ذلك أنّ النظرة إلى التنمية لابد أن تنبثق عنه وتأخذ بمنهج ينظر إلى الظاهرة التنموية في تكاملها من منطلق سياسي واجتماعي واقتصادي...

إنّ للواقع تأثير على وصفة التنمية المعتمدة والتي تختلف من مجتمع إلى آخر ومن زمن لآخر مما يثبت أنّ الجري وراء استنساخ النماذج التنموية الغربية رهان خاسر أثبته التاريخ والتجارب الواقعية التي مرّت بها أغلب الدول العربية ذلك أنّ التطبيق الارتجالي دونما قراءة فاحصة للواقع أفضت إلى الفشل، وفي هذا المقام يمكننا الاستشهاد برأي المفكر العربي برهان غليون الذي يرى أن العالم العربي في حاجة ماسة إلى النهضة وليس الحداثة في محاولته لعقلنة هذه الأخيرة فحينما يظهر التراث كعنصر مقاوم للحداثة تتجلى الحداثة في موضع الاغتراب وذلك وجب الحديث عن نهضة تراعي الظروف وتستوعب الخصائص وتكون إنعكاسا للشخصية، فالحداثة الغربية هي "خلاصة مشروع نهضوي يمتد من تاريخ المجتمع ويمتزج بصيرورة تطوره وعليه يجب الانتقال بحلم النهضة إلى المعايشة الواقعية والممارسة الميدانية.[xxx] والطرح الصحيح عند الحديث عن المنطقة العربية يكون حول الفساد والتخلف لا حول الحوكمة والتنمية[xxx] كما سنوضح فيما يلي:

1.1. التخلف: سمة المجتمعات العربية كافة ومحاولة كسر حلقته تتطلب قراءة فاحصة للواقع الاجتماعي والاقتصادي العربي وعليه فالبحث عن التنمية كما يرى بعض الباحثين مرتبط بواقع أزمة المجتمع العربي المتعلق أساسا بأجهزة السلطة السياسية ونوعية علاقتها بالمجتمع وفواعله وحركيته. ويعود فشل خطط التنمية في العالم العربي إلى:

- استيراد الخطط والبرامج والخبراء الناشئة في نمط بيئة معينة نحو بيئة مستوردة مغايرة تماما للأولى.
- البرامج التنموية في الدول الغربية إنّما كانت ثمرة معادلة المورد البشري والمورد المادي والطبيعي والتكنولوجي بالإضافة إلى الظروف والحاجات المجتمعية آنذاك.
- اختزال معركة التنمية في معركة النمو(أي التزايد الكمي للمؤشرات الاقتصادية) اختزال مشروع النهضة في مشروع الحداثة.

- الانشغال بالمظاهر واستيراد أشكال التطور ومظاهر التحديث وإغفال المضامين التي تحاكي بالدرجة الأولى البنية التحتية المجتمعية والانطلاق من الذات. وفي خضم هذه التفاعلات لم تدرك المجتمعات العربية أنّ وقود العملية التنموية هو الإنسان وهو غايتها في نفس الوقت ونتيجة لإهمال هذا المتغير في معادلة التنمية المنشودة من خلال:
  - إغفال القدرة البشرية وعدم إخضاعها للتطوير.
  - عدم استثمار هذا المورد وعدم الاستثمار فيه قصد بلوغ هدف التنمية.

2.1. الفساد:

تعاني الدول النامية أكثر من غيرها من تفشي ظاهرة الفساد في مجتمعاتها، فقد تركت هذه الظاهرة آثارا سلبية على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية حتى أصبح يمكن القول أنّه أصبح للفساد في تلك الدول بيئة حاضنة وداعمة له تكرّس هذا الوضع ليتسنى لها في ظله جني المكاسب المادية على حساب بناء مجتمع متقدم ويتضحّ حجم الانعكاس السلبي للفساد على المسار التنموي للدول فهو:[xxx]

- يضعف النمو الاقتصادي ويؤثر على استقرار وملاءمة مناخ الاستثمار؛
- يزيد من تكلفة المشروع (رشوة، اختلاس، نهب وسرقة المال العام، تضخيم فواتير الإنفاق العام)؛
- تأثيره على العدالة التوزيعية والفعالية الاقتصادية حيث يسهم في إعادة التوزيع نحو الطبقات الأكثر قوة واحتكارا للسلطة،
- استشراء الفساد في الدول النامية عموما يؤدي إلى إقصائها وتهميشها في الاقتصاد العالمي؛ و
- وجود الفساد في مجتمع ما يعني حرمانه من فرصة الحصول على المساعدات والقروض الخارجية.[xxx] وبذلك تبقى هذه الآفة عقبة صعبة أمام المجتمعات النامية الساعية لكسر هذه الحلقة قصد السير في المسيرة التنموية.

2. نحو حوكمة المسار التنموي في العالم العربي:

لعبت القضايا الاقتصادية دوراً محوري في الانتفاضات العربية خلف القضايا السياسية في خطاب ما بعد الثورة الدائر بين الدولة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي، وذلك وفقاً لتقرير تحديات التنمية في الدول العربية لعام 2012 ، ويحذر التقرير من أنه ما لم يتم التصدي بشكل ملائم للتحديات الاقتصادية(وخاصة قضية العدالة الاجتماعية) فإن التقدم العربي نحو التحول الديمقراطي سيواجه خطر الفشل. ويذهب التقرير إلى ما وراء الأرقام ليتفحص العلاقة المتبادلة بين العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي

تكمن وراء خيارات السياسات وما يترتب عليها من نتائج التنمية على المواطن العادي .ويلاحظ التقرير أن مسار التنمية الذي انتهجته المنطقة العربية لم ينجح في تحويل ثروتها النفطية إلى مكاسب مستدامة لتحسين مستوى رفاهية الإنسان العربي .ويعزو التقرير هذا الأداء الضعيف إلى التأثير المفسد للسلوك الريعي على اختيار مسارات التنمية وعلاقات الحوكمة المعتمدة، فلقد أضعفت سياسات الولاء للدولة التي مورست في المنطقة على مدى عقود آليات المساءلة المتبادلة التي تحكم العلاقات الحرجة بين الدولة والمواطن، كما أفقدت آليات المحاسبة والانضباط اللازمة لتنظيم العلاقة بين دوائر الاقتصاد والسياسة. واستنادا إلى التحليلات الواردة في التقرير الأول لتحديات التنمية في الدول العربية، الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع جامعة الدول العربية، والذي أقره مؤتمر القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عام 2012.

وعليه ومن أجل الاستجابة لمطالب تحقيق العدالة والكرامة الاجتماعية والحرية التي ترددت أصداؤها على الشارع العربي منذ أواخر الحراك الشعبي 2012 فالدول العربية بحاجة إلى التخلي عن نموذج الاقتصاد السياسي القائم على الريع وهي مطالبة بتبني نموذج" الدولة التنموية "الذي يقوم على أساس عقد اجتماعي جديد من المساءلة المتبادلة .ومن شأن هذا أن يسمح للدول بأن تصبح أكثر استجابة وقابلية للمساءلة من قِبل مواطنيها، ويتيح للمواطنين القيام بدور أكثر نشاطا في الشؤون الاجتماعية، وأن يكسر الحلقة المفرغة للاعتماد على الدولة التي كانت السمة المميزة للعقد الاجتماعي العربي السائد.[xxx]

وعليه فمن تحديات التنمية الرئيسية التي تتطلب اهتماماً عربيا عاجلا نذكر عمليات الإقصاء التي طالما أعاقت جهود التنمية العربية، حيث شهدت المنطقة العربية عددا من عمليات الإقصاء التي أدت بها إلى انتهاج طريق التنمية غير المتكافئة، ويأتي على رأسها[xxx]:

- الخدمات العامة المتعثرة وغير الخاضعة للمساءلة؛
- السيطرة على الأسواق من قبل شركات يمتلكها ذوو السلطة السياسية؛
- تركز الأصول بشكل متزايد بما فيها الأراضي الزراعية الخصبة في أيدي النخب، بما يقوض الحقوق
- الجماعية التقليدية للاستفادة منها؛
- إهمال الأقاليم الفرعية الداخلية (البعيدة عن المدن الرئيسية)؛
- استفادة مجموعات معينة من السكان من المكاسب الاجتماعية والاقتصادية؛ فضلاً عن
- انعدام إمكانية نفاذ الفقراء إلى الفرص الاقتصادية المتاحة.

كما وأنّ علاقات الحوكمة القائمة على العلاقات الريعية وتزاوج السلطة والثروة بشكل يجعلهما غير خاضعين للمساءلة جعلت الدولة العربية تحتفظ بالسيطرة على الأصول المادية التي يمكن من خلالها تحصيل ريع

اقتصادي ومنه ريع سياسي، وقد أزاح تراكم الموارد المالية التي تتدفق من تلك الأصول عن كاهل الدولة ضرورة الاعتماد على الضرائب ونتيجة لذلك، فقد ساد عقد اجتماعي يتسم بالافتقار الواضح للمساءلة المتبادلة بين الدولة والمواطنين .علاوة على ذلك اعتمدت معظم الدول العربية المنظور الأمني في تحقيقها للاستقرار وأدى ذلك كله إلى وضع أصبحت الدولة بمقتضاه خارج نطاق المساءلة العامة عن أفعالها، مما مهد الطريق لتركز السلطة والثروة في أيدي شبكة متداخلة من النخب السياسية والاقتصادية. كما ونشير إلى فشل النمو في الحد من الفقر أو خلق فرص عمل لائقة فعلى الرغم من تحقيق معدلات معقولة من النمو الاقتصادي خلال السنوات العشر الماضية، إلا أن اعتماد هذا النمو على الصناعات الاستخراجية أدى إلى عدم إمكانية توزيع عوائد النمو إلا من خلال وساطة للدولة.

وعليه أدت إخفاقات الحوكمة المشار إليها سلفا ً إلى سياق ظلت فيه مستويات الفقر الأسري وفقر الدخل (مقاسا على أساس خطوط الفقر الوطنية) مرتفعة خصوصا في المناطق الريفية، كما ظلت التفاوتات دون الوطنية سائدة بشكل كبير في معظم البلدان العربية، بل وتزايدت في بعض البلدان حيث لا تزال المرأة مستبعدة إلى حدّ كبير من الأنشطة الاقتصادية حين توقفت معدلات مشاركة النساء في قوة العمل عند نصف المتوسط العالمي، بنسبة بلغت 12 بالمائة وغيرها من المؤشرات التي لا تنبئ بحكامة رشيدة في مجالات الشأن العام خصوصا السيادية منها.

الخاتمة:

من خلال هذه الورقة تتبين لنا فرصة في التحولات الديمقراطية التي بدأت في المنطقة العربية لإفراز قواعد جماهيرية من أجل التغيير وقد حاولنا اقتراح خيارات سياسية واقعية أولها هو وضع حد لسياسة الولاء وإعادة تعريف العلاقة بين الدولة ومواطنيها من خلال صياغة عقد اجتماعي من المساءلة المتبادلة مع تمثيل حقيقي وضرائب واقعية كركيزتين أساسيتين نحو دور تنموي أكثر واقعية للدولة في حين أنّ هناك سبب يدعو الدولة للمشاركة في الأنشطة التجارية، فليس بإمكان القطاع الخاص أن يخرج بنتائج اجتماعية مثلى دون قيام الدولة بمسئوليتها حيال الجماعات الهشة لضمان النفاذ إلى الخدمات وجودتها، وممارسة الصلاحيات الرقابية على السوق دون خنقه. كما ويجب على الدولة الإبقاء على الدور الرئيسي المتمثل في الحماية وهذا ما يتطلب هذا توفير حيز للمجتمع المدني لمراقبة أداء الدولة، وأليات تشاركية للمساءلة والحكم المحلي إلى جانب جهاز قضائي مستقل وفعّال.

الإسم: وداد

اللقب: بورصاص

الرتبة العلمية: أستاذ مساعد قسم "أ"

الوظيفة: أستاذة

المؤسسة المستخدمة: جامعة 8 ماي 1945 –قالمة–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير.

البريد الإلكتروني: wbouressace@hotmail.fr

الإسم: أمال

اللقب: بن ناصر

الرتبة العلمية: أستاذ مساعد قسم "أ"

الوظيفة: أستاذة

المؤسسة المستخدمة: جامعة 8 ماي 1945 –قالمة–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

البريد الإلكتروني: ahlem_bennacer24@yahoo.fr

لغة عرض المداخلة/ وسائل عرضها: العربية/ جهاز العرض Data Show

محور المداخلة: المحور الأول

عنوان المداخلة: متطلبات بناء مجتمع إلكتروني في البيئة الجزائرية.

الملخص

شـهدت العقـود الأخيـرة تقـدما هـائلا فـي مجـال تكنولوجيـا المعلومـات، والتـي سـاهمت فـي إحـداث نقلـة نوعيـة فـي المجتمـع البشـري مـن خـلال تنقلـه إلـى حضـارة جديـدة جوهرهـا المعلومـة، فقـد غـزت الحاسـبات كـل مجـالات النشـاط الإنسـاني وأحـدثت تغيـرات هائلـة فـي طـرق الاتصـال وإنجـاز الأعمـال، وعليـه فقـد غيـرت كثيـرا فـي نمـط الحيـاة اليوميـة، حيـث أدت تقنيـات المعلومـات والاتصـالات إلـى إحـداث تطـورات هائلـة علـى مسـتوى تطلعـات الأفـراد ورغبـاتهم فـي الحصـول على خدمات ومنتجات أكثر تطورا.

وفـي هـذا الصـدد تسـعى الجزائـر إلـى اللحـاق بالركـب، مـن خـلال تبنـي أحـدث التكنولوجيات وبناء نظم معلومات إلكترونية متكاملة من أجل بناء مجتمع واقتصاد معلوماتي.

ترتكز عملية بناء مجتمع إلكتروني على جملة من المتطلبات، تبحث من خلالها عن إيجاد واقع بيئة مناسبة لبناء ناجح لمجتمع واقتصاد معلوماتي ، وتتطرق هذا الدراسة إلى أهم المتطلبات التي تعبر عن مستوى الجاهزية الإلكترونية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المجتمع الإلكتروني، المعلومة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، البيئة الجزائرية.

Abstract

Recent decades have witnessed tremendous progress in the field of information technology, which contributed to make a quantum leap in human society through moving to a new civilization essence of information, it has invaded the computer all areas of human activity and brought about tremendous changes in the ways of communication and doing business, and it

has changed so much in style everyday life, in terms of information and communication technologies led to the creation of a huge developments at the level of the aspirations of individuals and their desires to get more sophisticated services and products.

In this regard, Algeria is seeking to catch up, through the adoption of the latest technologies and building an integrated electronic information systems in order to build a society and economy of my information.

Based building society letter on a number of process requirements, which are looking to find a reality suitable to build a successful society and economy of my information environment, this study and address the most important requirements that reflect the level of e-readiness in Algeria.

Keywords: e-society, information, information and communication technology, the Algerian environment.

1. إشكالية الدراسة:

يتطلب البناء الناجح لمجتمع إلكتروني في الجزائر إلى توفير البيئة المناسبة التي تتواءم واحتياجاته، لذا فإن التساؤل الرئيسي يتمحور حول:

« كيف يمكن بناء مجتمع إلكتروني في البيئة الجزائرية؟ »

2. أهداف الدراسة:

- الوقوف على مدى جاهزية الجزائر من أجل بناء مجتمع إلكتروني؛
- التعرف على واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر.

3. منهج الدراسة:

انطلاقا من طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إليها سيتم استخدام المنهج التاريخي حيث يتم تتبع مسار ومراحل تطور مؤشرات الجاهزية الإلكترونية في البيئة الجزائرية وذلك بالاستعانة بالمعلومات المجمعة سواء من خلال البحث المكتبي، أو مواقع الويب، كل هذا وفقا لإحصائيات محينة.

4. محاور الدراسة:

بغرض الإحاطة الشاملة بالموضوع والوصول إلى الاستنتاجات ذات الصلة، سيتم تقسيم المقال إلى المحاور الآتية:

- أولا: مفاهيم حول المجتمع الإلكتروني
- ثانيا:المتطلبات البيئية الداعمة لبناء مجتمع إلكتروني في الجزائر.

في نهاية هذا البحث سنبرز عددا من النتائج تبرز التحديات البيئية التي تواجه عملية بناء مجتمع إلكتروني في الجزائر ومدى جاهزية هذه الأخيرة في الانخراط والاندماج في اقتصاد المعرفة، وعددا من التوصيات والاقتراحات في هذا المجال.

المحور الأول: مفاهيم حول المجتمع الإلكتروني

1. مفهوم المجتمع الالكتروني

كثيرا ما يربط مصطلح المجتمع الإلكتروني بالعديد من المصطلحات الأخرى كما يطرح في بعض الأحيان بشكل مترادف مع عدد منها، مثل : مجتمع المعلومات، المجتمع الرقمي، مجتمع شبكات المعلومات، المجتمع المعرفي، .... إلى غير ذلك من المصطلحات التي تتشارك كلها في تركيزها على المعلومات.

ونظرا لاختلاف النظريات والمداخل الفكرية التي تناولت مفهوم المجتمع الالكتروني، فإن الدارسين لم يتفقوا على مفهوم موحد لمصطلح المجتمع الإلكتروني ، وذلك لاختلاف المنظور أو لاختلاف الوجهة. و فيما يلي استعراض لبعض التعاريف التي وردت بشأن المجتمع الالكتروني.

يرى "مانويل كاستلز" عالم اجتماع اسباني الأصل، بأن المجتمع الالكتروني مظهر لهيكلة اجتماعية من نوع جديد، برزت بوصفها نتيجة حتمية لمتطلبات عصر المعلومات ، وباشر هذا الهيكل الاجتماعي الجديد بالنفاذ بصورة تدريجية إلى كيان المجتمعات المعاصرة، وبمستويات تعتمد إلى حد كبير

على حجم سيادة توظيف أدوات الاتصال والمعلومات فيها، وقد اتخذت عملية النفاذ – في المجالين الثقافي والتقني –أنماطا متعددة تجلت في ارتكازها بكثافة على الشبكات المعلوماتية بوصفها الميزة الجوهرية للمورفولوجيا الاجتماعية.[xxx]

وحسب تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 ، يتكون المجتمع الرقمي من بيانات ومعلومات وإرشادات وأفكار ورموز تملكها المجتمعات في سياق تاريخي محدد، توجه السلوك البشري في مجالات النشاط الإنساني كافة، بالتالي فإن المجتمع الرقمي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصادية، السياسية، الثقافية، الاجتماعية، وفي الحياة الخاصة والعامة، وفي كافة الجوانب المتعلقة بالمجتمع المدني وصولا للارتقاء بالحالة الإنسانية باطراد، أي تحقيق التنمية البشرية[xxx].

عرفت مجلة (النادي العربي للمعلومات) مجتمع المعلومات بأنه: مجتمع يعتمد في تطوره بصفة رئيسة على المعلومات والحاسبات الآلية وشبكات الاتصال.[xxx]

في حين ركز آخرون في تعريف المفهوم على المحتوى بالقول:مجتمع المعلومات هو المجتمع الذي تُستخدم فيه المعلومات بكثافة، لتصبح الموجه الرئيسي للحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، فالمعرفة هنا تُعد مورداً استثمارياً إستراتيجياً، ومصدراً للدخل القومي، ومجالاً لتشغيل القوى العاملة.[xxx]

لكن يجب أن نميز بين مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة فمجتمع المعرفة كما عرفته منظمة اليونسكو: (هو المجتمع الذي لديه قدرات على إنتاج المعلومات ومعالجتها ونقلها واستخدامها من أجل التنمية الإنسانية.)[xxx]

ويعتقد بعضهم أننا نشهد الآن مرحلة انتقال من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة، فالجيل الأول من مجتمع المعلومات هو المجتمع الذي يستعمل بكثافة تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مختلف النشاطات البشرية، أما الجيل الثاني فهو يهدف إلى تشييد مجتمع مبدع من خلال التفاعل الشبكي، يمزج بين العوامل التكنولوجية والعوامل البشرية والفكرية،. سواء على المستوى الفردي أو على المستوى الاجتماعي.[xxx]

2. خصائص المجتمع الالكتروني:

وحدد بهذا الشأن" ويليام مارتن "خمسة معايير في كتابه لمجتمع المعلومات:[xxx]

أ. المعيار التكنولوجي: حيث تصبح فيه تكنولوجيا المعلومات مصدر القوة الأساسية .

ب. المعيار الاجتماعي: حيث يتأكد دور المعلومات كوسيلة لترقية مستوى المعيشة وانتشار الوعي بالحاسوب والمعلومات، وإتاحة الفرصة للعامة والخاصة للحصول على المعلومات على مستوى عال من الجودة.

ت. المعيار الاقتصادي: هنا تبرز المعلومات كعامل اقتصادي أساسي، سواء كمورد أو كخدمة، أو كسلعة ومصدر للقيمة المضافة، ومصدر لخلق فرصة جديدة للعمالة.

ث. المعيار السياسي: حيث يفترض أن تؤدي حرية المعلومات إلي تطوير وبلورة العملية السياسية وذلك من خلال انتهاج الديمقراطية وإشراك الجماهير في تسيير دواليب الحكم والحياة العامة.

ج. المعيار الثقافي: ويتجلى ذلك من خلال الاعتراف بالقيم الثقافية للمعلومات كاحترام الملكية الفكرية، الحرص على حرمة البيانات الشخصية.

المحور الثاني: المتطلبات البيئية الداعمة لبناء مجتمع إلكتروني في الجزائر

يتطلب بناء مجتمع إلكتروني بيئة داعمة وحاضنة ترتبط بالأساس بالجاهزية الشبكية للدولة، وقد قدم تقرير تكنولوجيا المعلومات لسنة 2015 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، جملة من المؤشرات تعكس الجاهزية الشبكية لمختلف دول العالم على غرار الجزائر وقد بلغ عدد الدول المتضمنة في التقرير 143 دولة، حيث عكس التقرير الجاهزية الشبكية في جملة من المؤشرات الفرعية وهي مؤشر البيئة، مؤشر الجاهزية، مؤشر الاستعمال، مؤشر التأثير ، وكل مؤشر فرعي يحوي عددا من المؤشرات الفرعية الأخرى. [xxx]

من أجل الوقوف على جاهزية الجزائر الشبكية تم إدراج الجدول التالي، وهو مستمد من التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات 2015

جدول رقم01 : الجاهزية الشبكية في الجزائر لسنة 2015

المؤشر الرئيسي	المؤشرات الفرعية	المؤشر الفرعي	الرتبة	القيمة
مؤشر الجاهزية الشبكية			**120**	3,1
	مؤشر البيئة		134	**3**
		البيئة السياسية والقانونية	127	**2,9**
		بيئة الأعمال والابتكار	136	**3,1**
	مؤشر الجاهزية		97	**4,2**
		البنية التحتية	83	**3,7**
		القدرة على تحمل التكاليف	94	**4,5**
		المهارات	94	**4,4**
	مؤشر الإستعمال		129	**2,7**
		إستعمال الأفراد	102	**2,7**

		إستعمال منظمات الأعمال	137	**2,7**
		إستعمال الحكومات	134	**2,7**
	مؤشر التأثير		134	**2,5**
		التأثير الاقتصادي	127	**2,5**
		التأثير الاجتماعي	136	**2,6**

Source: The Global Information Technology Report 2015, WEF_Global_IT_Report_2015.pdf

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الجزائر مازالت متأخرة جدا من ناحية الجاهزية الشبكية إذ احتلت المرتبة 120 من ضمن 143 دولة، وقد حصلت 3,1 نقطة من 7 وهي علامة أقل من المتوسط ، وبالرجوع إلى المؤشرات الفرعية فنجد أن الجزائر أكثر تأخرا في مجال استعمال منظمات الأعمال لتكنولوجيا المعلومات أين احتلت المرتبة 137 بـ 2,7نقطة، دون أن ننسى كل من المجال الاجتماعي، استعمال الحكومات لتكنولوجيا المعلومات، بيئة الأعمال والابتكار، إلا أنها تسجل بعض التحسن في مجالات أخرى منها البنية التحتية إذ احتلت المرتبة 83 بـ 3,7نقطة وهي علامة متوسطة كما سجلت علامات متوسطة في كل من مؤشر القدرة على تحمل التكاليف والمهارات على التوالي.

و من اجل إبراز واقع الجاهزية الشبكية في الجزائر أدرجنا الشكل التالي أين تم المقارنة بين مؤشرات كل من الجزائر، تونس والمغرب.

الشكل رقم 01: الجاهزية الشبكية في كل من الجزائر، تونس والغرب

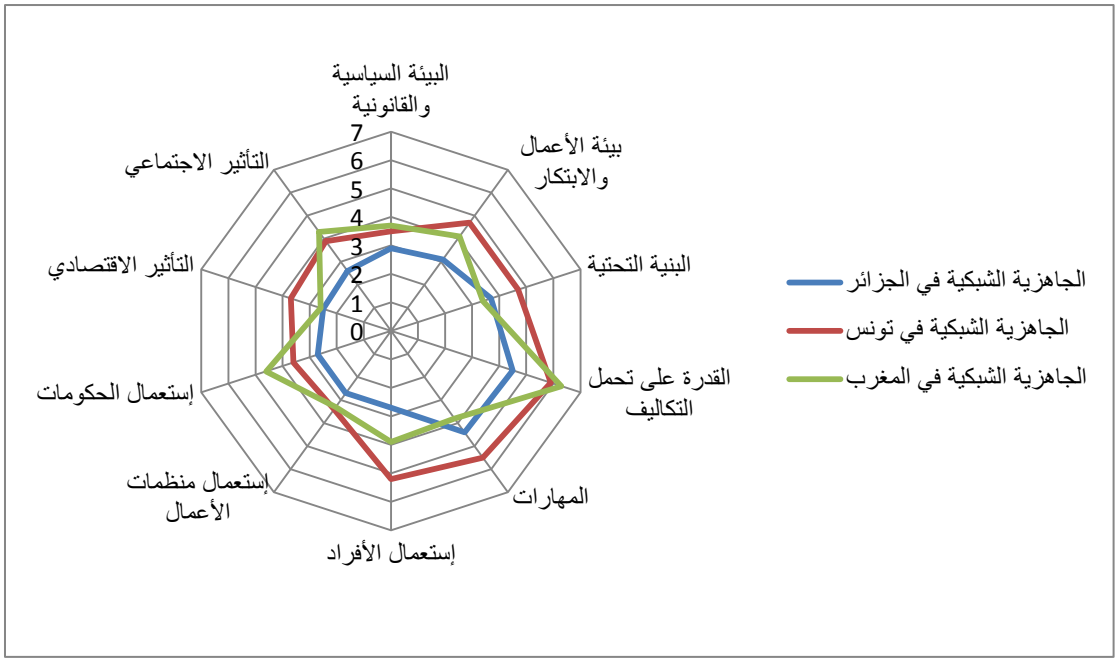

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على تقرير تكنولوجيا المعلومات الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ الهوة الكبيرة بين كل من مؤشرات الجزائر من جهة ومؤشرات جارتيها كل من تونس والمغرب وتزداد الفجوة عمقا في كل من مؤشر القدرة على تحمل التكاليف، استعمال كل من الأفراد، منظمات الأعمال والحكومة لتكنولوجيا المعلومات، بيئة الأعمال والابتكار.

بهدف تسليط الضوء على متطلبات بناء مجتمع إلكتروني جزائري ناجح، حاولنا أولا معرفة واقع الجاهزية الشبكية في الجزائر، ومن اجل التعمق في إدراك مؤشر الجاهزية الشبكية في الجزائر، سيتم الإحاطة بمختلف المؤشرات الفرعية التي تقع تحت مظلة الجاهزية الشبكية وهي: مؤشر البيئة، مؤشر الجاهزية، مؤشر الاستعمال، مؤشر التأثير.

1. مؤشر البيئة

إن بناء مجتمع إلكتروني ليس بمعزل عن كل من البيئة السياسية والقانونية و كذا بيئة الأعمال والابتكار، إذ أن الترسانة القانونية الجزائرية لا تغطي كافة المسائل القانونية المترتبة عن استخدام وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتشييد مجتمع المعلومات والعمل بها داخل المؤسسات. فمثل هذا الاستخدام على وجه التحديد يتطلب وضع نصوص تنظيمية محكمة ومراعاتها. في هذا الإطار باشرت

وزارة البريـد و تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات فـي ضـبط الإطـار القـانوني المحـدد لمجـال العمـل الإلكتروني وتهيئة المناخ له. إن الاستجابة لمتطلبات مجتمع المعلومات المتماشية مع الممارسات الدولية قائمة على العمل على تطوير البيئة التشريعية المناسبة, والجدول التالي يلخص مدى جاهزية الجزائر من ناحية البيئة السياسية والقانونية.

الجدول رقم02: البيئة السياسية والقانونية الداعمة لبناء مجتمع إلكتروني في الجزائر

المؤشر	الرتبة	القيمة
البيئة السياسية والقانونية	**127**	2,9
فعالية هيئات سن القوانين	118	**2,8**
القوانين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	138	**2.3**
استقلال القضاء	85	**3.5**
كفاءة النظام القانوني في تسوية المنازعات	107	**3.2**
كفاءة النظام القانوني في البنود الصعبة	104	**2.9**
حماية الملكية الفكرية	113	**2.9**
معدل قرصنة البرامج، نسبة تثبيت البرامج	95	**85**
عدد إجراءات تنفيذ العقد	127	**45**
عدد أيام تنفيذ العقد	97	**630**

Source: The Global Information Technology Report 2015, ibid.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر سجلت علامة تحت المتوسط في البيئة السياسية والقانونية الداعمة لبناء مجتمع إلكتروني حيث احتلت المرتبة 127 بـ 2,9نقطة، وقد سجلت أدنى المراتب في مجال القوانين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وعدد إجراءات تنفيذ العقد.

أما في مجال بيئة الاعمال والابتكار فقد أدرجنا الجدول أدناهوالذي يوضح وضعية الجزائر من حيث بيئة الأعمال والابتكار.

الجدول رقم03: بيئة الأعمال والابتكار الداعمة لبناء مجتمع إلكتروني في الجزائر

المؤشر	الرتبة	القيمة
بيئة الأعمال والابتكار	**136**	3,1
توافر أحدث التقنيات	135	**3.4**
توافر رأس المال الاستثماري	108	**2.2**
نسبة إجمالي سعر الضريبة (من الأرباح التجارية)	139	**72.7**
الوقت اللازم لبدء نشاط أعمال (أيام)	103	**22**
إجراءات بدء أنشطة الأعمال وتسجيله (عدد)	137	**13**
كثافة المنافسة المحلية	135	**3.8**
معدل الالتحاق بالتعليم العالي ،٪	78	**31.5**
جودة إدارة المدارس .	115	**3.5**
المشتريات الحكومة من التكنولوجيا المتقدمة	98	**3.1**

Source: The Global Information Technology Report 2015, ibid.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الجزائر متأخرة جدا من حيث بيئة الأعمال والابتكار إذ احتلت المرتبة 136 بـ 3,1نقطة ، حيث سجلت أدنى المراتب من حيث كل من نسبة إجمالي سعر الضريبة (من الأرباح التجارية)، إجراءات بدء أنشطة الأعمال وتسجيله (عدد)، كثافة المنافسة المحلية كما سجلت قيم متوسطة في كل من معدل الالتحاق بالتعليم العالي ،٪، المشتريات الحكومة من التكنولوجيا المتقدمة.

2. مؤشر الجاهزية

ينعكس مؤشر الجاهزية في كل من البنية التحتية، القدرة على تحمل التكاليف، المهارات وهي تمثل جاهزية الجزائر من ناحية تكنولوجيا المعلومات.والجدول أدناه يمثل مؤشر البنية التحتية للجزائر.

الجدول رقم 04: البنية التحتية الداعمة لبناء مجتمع إلكتروني في الجزائر

المؤشر	الرتبة	القيمة
البنية التحتية	**83**	3,7
إنتاج الطاقة الكهربائية، متوسط نصيب الفرد بالكيلو واط ساعي	90	**1,356.5**
نسبة تغطية شبكة الجوال	63	**99.2**
تردد الإنترنت الثابت عريض النطاق، كيلو بايت / ثانية لكل مستخدم...	71	**26.3**
خوادم الإنترنت الآمنة لكل مليون فرد.	121	**1.5**

Source: The Global Information Technology Report 2015, ibid.

الجدول رقم05: مؤشر القدرة على تحمل التكاليف الداعمة لبناء مجتمع إلكتروني في الجزائر

المؤشر	الرتبة	القيمة

القدرة على تحمل التكاليف	**94**	**4,5**
تعريفات الهواتف المتنقلة المدفوعة / $ دقيقة.	77	0.27
تعريفات الإنترنت الثابتة ذات النطاق العريض، / $الشهر	101	48.71
المنافسة في الإنترنت & الاتصالات الهاتفية ، 0-2 (أفضل. (	104	1.33

Source: The Global Information Technology Report 2015, ibid.

الجدول رقم06: المهارات الداعمة لبناء مجتمع إلكتروني في الجزائر

المؤشر	الرتبة	القيمة
المهارات	**94**	4,4
جودة النظام التعليمي	113	**3.0**
جودة التعليم الرياضيات & العلوم	113	**3.2**
نسبة الالتحاق بالمدارس، المرحلة الثانوية	44	**97.6**
نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين	85	**80.2**

Source: The Global Information Technology Report 2015, ibid.

نلاحظ من الجداول السابقة أن الجزائر تتوفر على بنية تحتية مقبولة كما سجلت علامات متوسطة في كل من القدرة على تحمل التكاليف والمهارات التي تتوافر عليها الجزائر، إذ حصلت العلامات: 3,7، 4,5، 4,4 على التوالي وهي علامات فوق المتوسط.

3. مؤشر استعمال تكنولوجيا المعلومات

يستعمل الإعلام الآلي على نطاق واسع في الإدارات والمؤسسات الخاصة والعمومية في الجزائر، وقد قدر عدد الحواسيب المستوردة سنويا 50000 حاسوب، حيث يعرف الطلب تطورا مستمرا وهذا ما يبين توجه بعض الفئات إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة. وقد ظهرت عدة شركات متخصصة في تسويق

أجهزة الإعلام الآلي وملحقاتها ومنها التي تقدم خدمات ما بعد البيع، إضافة إلى وجود شركات أجنبية متخصصة في شكل مكاتب، وهذا مؤشر على الاهتمام الذي توليه الشركات الرائدة في إنتاج الكومبيوتر في العالم بالجزائر، لكن يبقى معدل انتشار الحاسوب في الجزائر منخفضا جدا، وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم 07: مؤشر استعمال الأفراد الداعم لبناء مجتمع إلكتروني في الجزائر

المؤشر	الرتبة	القيمة
استعمال الأفراد	**102**	2,7
الاشتراكات في خدمات الهاتف المحمول (لكل 100 فرد)	93	**100.8**
نسبة استخدام الأفراد للأنترنت	108	**16.5**
نسبة امتلاك الأسر أجهزة الكمبيوتر الشخصية	89	**26.0**
نسبة اشتراك الأسر لخدمات الإنترنت	84	**23.8**
الثابتة عريضة النطاق الغواصات الإنترنت / 100 فرد	88	**3.3**
الهواتف النقالة ذات النطاق العريض / 100 فرد	132	**0.0**
استخدام الشبكات الاجتماعية الافتراضية	115	**4.8**

Source: The Global Information Technology Report 2015, ibid.

من خلال الجدول السابق نلاحظ انخفاض معدلات استعمال الافراد لتكنولوجيا المعلومات إذ حصل الجزائر على 2,7نقطة وهي علامة تحت المتوسط وقد احتلت الجزائر المرتبة 102.

اما عن استعمال منظمات الأعمال لتكنولوجيا المعلومات ، والذي يبرز خاصة من خلال اعتمادموقع الكتروني في العمل، أين يعتبر الموقع الالكتروني البوابة التي تنفتح من خلالها المؤسسة على عالمها الخارجي، وقد أحصى ملف المصدرين الجزائريين الصادر عن الغرفة الجزائرية للصناعة والتجارة CACI سنة 2014 ، 499 مؤسسة مصدرة مقسمة على 19 قطاعا، حيث لا يتجاوز عدد المؤسسات

التي لديها موقع الكتروني 123 مؤسسة، منها مواقع لا تعمل، بسبب عدم تجديد الاشتراك، كما تسجل المؤسسات في قطاع المنتجات الزراعية الصناعية أكثر المؤسسات وجودا على مستوى النت على غرار مؤسسة حمود بوعلام، مؤسسة بيمو ، سيفيتال، ، مجمع بن عمر، مجمع سيم، إيفري،..

كما تفضل غالبية المؤسسات إيجاد مواقع لها خارج الجزائر على غرار الولايات المتحدة الأميركية، إذ ما تتم إضافة com أما الأقلية منها فتستعمل.dz

الجدول رقم (08) : توزع المؤسسات المصدرة حسب القطاعات

	القطاع	عـــــــدد المؤسسات	عدد المؤسسات التي لديها موقع إلكتروني	عدد المؤسسات التي لديها بريد إلكتروني
01	الثروة الحيوانية والمنتجات الحيوانية والمنتجات الزراعية	84	08	46
02	المنتجات الزراعية الصناعية	85	26	51
03	المنتجات السمكية	20	01	15
04	منتجات التعدين	11	02	05
05	منتجات الطاقة والبتروكيماويات	05	00	01
06	المواد الكيميائية ومستحضرات التجميل والمنتجات الصيدلانية	36	17	30
07	منتجات البلاستيك، المنتجات المطاطية والمنتجات الزجاجية	39	10	28
08	منتجات الصلب والمعادن	20	08	11
09	النفايات الحديدية وغير الحديدية	30	01	07
10	المعدات والأجهزة ومنتجات الصناعة الميكانيكية	14	04	09
11	المعدات والأدوات الكهربائية والإلكترونية	29	15	25
12	مواد البناء والسيراميك	12	03	10
13	الفلين والمنتجات الخشبية	20	02	10
14	ورق وكرتون	28	05	18

15	النشر والفنون التصويرية	03	02	02
16	السلع الجلدية، والجلود	16	12	02
17	النسيج والملابس	12	03	09
18	منتجات الحرف اليدوية	06	03	03
19	التجارة استيراد وتصدير	29	01	10
	المجموع	**499**	**123**	**292**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على المعلومات المحصلة من تقرير الغرفة التجارية للصناعة والتجارة لسنة 2014.

بمقارنة العدد الإجمالي للمؤسسات الجزائرية والذي بلغ 930000 مؤسسة حسب إحصائيات الديوان الوطني للاحصائيات ONS سنة 2011، حيث لا تصل المؤسسات التي لديها موقع إلكتروني 5000 مؤسسة، يقدر العدد الإجمالي لأسماء النطاقات في الجزائر بنحو 10.111، بما في ذلك 5577 " "dz، 3.534 "com".

حتى يتسنى بناء مجتمع إلكتروني جزائري، فالجزائر بحاجة إلى بيئة تكنولوجية داعمة و حاضنة لها، إذ أن الشبكات تشكل سلسلة قيمة مضافة للمنظمة ترتكز في خلقها على تكنولوجيا المعلومات، وتتضمن العملية التفاعلية مختلف فئة المؤثرين، وبالتالي فهي ترتكز بدرجة أولى على البيئة التكنولوجية التي تعيش بها.

ومن خلال ما تطرقنا له وجدنا أن البيئة التكنولوجية الجزائرية لا توفر ذلك الدعم المطلوب وبالتالي أصبحت تشكل العائق الأكبر في بناء بيئة أعمال وابتكار إذ لا يمكن النجاح في العمل دون بيئة تكنولوجية داعمة وحاضنة لها.

والجدول التالي يوضح معدل استعمال منظمات الأعمال لتكنولوجيا المعلومات.

الجدول رقم 09: مؤشر استعمال منظمات الأعمال الداعم لبناء مجتمع إلكتروني

المؤشر	الرتبة	القيمة

استعمال تكنولوجيا المعلومات من منظمات الأعمال	**137**	**2,7**
استيعاب التكنولوجيا على صعيد الشركات	137	3.4
القدرة على الابتكار	142	2.7
معاهدة التعاون بشأن البراءات براءات الاختراع والتطبيقات / مليون فرد	94	0.2
استخدام الانترنت من منظمات الأعمال إلى منظمات الأعمال	137	3.4
استخدام الانترنت من منظمات الأعمال إلى المستهلكين	137	2,9
مدى تدريب الموظفين	117	3.4

Source: The Global Information Technology Report 2015, ibid.

من الجدول السابق نلاحظ أن الجزائر حصلت على علامة تحت المتوسط في مجال استعمال تكنولوجيا المعلومات من طرف منظمات الأعمال وقد بلغت 2,7نقطة، أين احتلت المرتبة 137 وهي رتبة متدنية جدا.

أما فيما يخص استعمال الحكومة الجزائرية لتكنولوجيا المعلومات، فقد أدرجنا الجدول التالي الذي يوضح معدل استعمال الحكومة لتقنيات المعلومات.

الجدول رقم 10:مؤشر استعمال الحكومة لتكنولوجيا المعلومات الداعم لبناء مجتمع إلكتروني

المؤشر	الرتبة	القيمة
استعمال الحكومة	**134**	**2,7**
أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الحكومة	116	3.2
مؤشر خدمات الحكومة على النت، 0-1 (أفضل	133	0.08
نجاح الحكومة في تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	125	3.4

Source: The Global Information Technology Report 2015, ibid.

من خلال الجدول أعلا يتوضح لدينا أن الحكومة الجزائرية تعاني من ضعف كبير في تبني تكنولوجيا المعلومات إذ بلغت العلامة التي حصلت عليها 2,7 نقطة وهي علامة تحت المتوسطة أين احتلت الجزائر المرتبة 134.

4. مؤشر التأثير الاقتصادي و الاجتماعي

تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا كبيرا في دعم كل من المجال الاقتصادي والاجتماعي وذلك يتجلى في مختلف التأثيرات التي تطال هذين المجالين على غرار التأثيرات على الخدمات والمنتجات، براءات الاختراع ، استعمال تكنولوجيا المعلومات في المدارس،....الخ

ومن أجل توضيح أثر تكنولوجيا المعلومات على كل من المجال الاقتصادي والاجتماعي أدرجنا الجدولين التاليين.

الجدول رقم11: مؤشر التأثير الاقتصادي الداعم لبناء مجتمع إلكتروني في الجزائر

المؤشر	الرتبة	القيمة
التأثير الاقتصادي	**127**	**2,5**
تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الخدمات والمنتجات الجديدة	137	3.1
براءات الاختراع PCT تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتطبيقات لكل مليون فرد	87	0.1

تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نماذج تنظيمية جديدة	130	3.1
نسبة المشاركة في قوة العمل	86	17.6

Source: The Global Information Technology Report 2015, ibid.

الجدول رقم 12: مؤشر التأثير الاجتماعي الداعم لبناء مجتمع إلكتروني في الجزائر

المؤشر	الرتبة	القيمة
التأثير الاجتماعي	**136**	**2,6**
تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الوصول إلى الخدمات الأساسية	125	3.2
إدخال الإنترنت إلى المدارس	133	2.4
استخدام تكنولوجيا المعلوماتّ والاتصالات & كفاءة الحكومة	121	3.1
مؤشر المشاركة الإلكترونية ، 0-1 (أفضل)	134	0.08

Source: The Global Information Technology Report 2015, ibid.

من خلال الجدولين السابقين نجد أن اثر تكنولوجيا المعلومات على كل من المجالين الاقتصادي والاجتماعي محدود جدا في الجزائر إذ حصلت على علامتي 2,5، 2,6 على التوالي و هي علامات ضعيفة، أين احتلت الجزائر 127 و 136 على التوالي.

إستنتاجات:

بالرغم من الجهود التي تبذلها الجزائر في توفير البيئة المناسبة والحاضنة من أجل بناء مجتمع إلكتروني، والتي تهدف إلى تنمية وتعميم تكنولوجيات الإعلام والاتصال إلا أنها لا تزال عاجزة عن مسايرة التطورات العالمية في هذا المجال والدليل على ذلك المراتب الاخير التي تحتلها الجزائر حسب ما ادلت به التقارير العالمية.

ومن أبرز النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الورقة البحثية ما يلي:

- ✓ ضعف الترسانة القانونية في الجزائر حيث لا تغطي كافة المسائل القانونية المترتبة عن استخدام وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتشييد مجتمع المعلومات والعمل بها داخل المؤسسات.
- ✓ عدم توافر أحدث التقنيات
- ✓ ارتفاع نسبة إجمالي سعر الضريبة (من الأرباح التجارية)
- ✓ طول مدة إجراءات بدء أنشطة الأعمال وتسجيله
- ✓ ضعف المنافسة المحلية
- ✓ ضعف استيعاب التكنولوجيا على صعيد الشركات
- ✓ ضعف القدرة على الابتكار
- ✓ ضعف معدلات استخدام الانترنت من منظمات الأعمال إلى منظمات الأعمال
- ✓ ضعف معدلات استخدام الانترنت من منظمات الأعمال إلى المستهلكين
- ✓ ضعف تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الخدمات والمنتجات الجديدة
- ✓ نقص إدخال الإنترنت إلى المدارس
- ✓ ضعف مؤشرات خدمات الحكومة على النت

الهوامش

[xxx] حسن مظفر الرزو،**الفضاء المعلوماتي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2007 ، ص 243

[xxx] تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 ، **نحو إقامة مجتمع المعرفة.**

[xxx] عبد الرحمن الحاج، **اقتصاد المعرفة**، شركة النظم العربية المتطورة ، مجلة صانعو الحدث، العدد 29، الرياض.

[xxx] فريحات، عصام احمد، **إعداد القوى العاملة لمجتمع المعلومات**، مجلة الإدارة العامة للتقنيات التربوية والمعلوماتية (التطوير التربوي) 19 ديسمبر 2004 ،ص ص 6-8.

[xxx] UNESCO. **Towards Knowledge Societies**. Paris: Unesco Publishing, 2005. p27.

[xxx] عبد الهادي، محمد فتحي، **اقتصاد ومجتمع المعلومات:بعض مؤشرات الفجوة الرقمية في الوطن العربي**، مجلة النادي العربي للمعلوماتية، العربية 3000 ، العدد الأول، 2008 ، ص 7.

[xxx] السيد يس .**المعلوماتية وحضارة العولمة** :رؤية نقدية عربية .القاهرة .دار النهضة للطباعة والنشر، . 2001،ص15.

[xxx] The Global Information Technology Report 2015, WEF_Global_IT_Report_2015.pdf

المجتمع الالكتروني في الجزائر :حقيقة أم وهم؟

أ.أمال عوكي

جامعة قسنطينة2

الملخص:

يعد التقدم في تكنولوجيا المعلومات من أبرز التطورات العالمية المعاصرة التي حدثت خلال الفترة الماضية ، وقد ساهمت هذه التطورات في تقديم العديد من المنافع والمزايا حيث ساهمت العولمة في

حدوث العديد من التأثيرات الايجابية والتي من أهمها سهولة انتقال التكنولوجيا وتدفق الاستثمارات، كما بات واضحا بان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتمتع بإمكانية هائلة للنهوض بالتنمية والنمو الاقتصادي ، حيث أنها تمتلك القدرة على تعزيز الابتكار وتحسن الإنتاجية وإتاحة المعرفة المتراكمة العالمية في متناول الجميع وفي زمن قليل ، ومن ابرز أثار تقدم تلك التكنولوجيا النمو الكبير الذي حققته التجارة العالمية في السلع و الخدمات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال السنوات القليلة الماضية .إلا أنه على الرغم من المزايا و المنافع الناجمة عن عملية العولمة والتقدم التكنولوجي في المعلومات إلا أنه نجم عنها بعض الظواهر والتأثيرات السلبية منها تزايد وارتفاع مستوى الجريمة الالكترونية ، ولكن بالرغم من الايجابيات والسلبيات إلا انه قد أصبحت المعلومات في الوقت الراهن تمثل ركيزة نشاط الإنسان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي بحيث تتيح معرفة الواقع ومشكلاته، وانه بالرغم من تعدد المصطلحات التي تطلق على ثورة المعلومات إلا انه بات هناك نوع من الاتفاق حول مسمى المجتمع الالكتروني للتعبير عن التقدم الهائل في تقنيات المعلومات ، ما يدفعنا إلى التساؤل عن واقع المجتمع الالكتروني في الجزائر ؟هل هو حقيقة أم وهم؟ وغيرها من التساؤلات التي سنحاول الإجابة عنها من خلال هذه المداخلة.

ونظرا للأهمية التي يكتسيها هذا الموضوع سنحاول تسليط الضوء على واقع المجتمع الالكتروني في الجزائر واهم الرهانات والتحديات التي تواجهه بما يساعدنا في تشخيص أهم المعوقات التي تعوق نجاحه في الوطن العربي على وجه العموم والجزائر على وجه الخصوص.

RESUME:

La progression du développement de la technologie de l'information est considérée parmi des plus importants développements contemporains mondiaux qui se sont passés au cours de la période précédente. Ces derniers ont contribué à offrir de nombreux intérêts et avantages car cette mondialisation à favoriser l'apparition d'un grand nombre d'effets positifs et l'un d'eux est la facilité du transfert de la technologie et l'écoulement de l'intelligence.

Il est devenu apparent que la technologie de l'information et de la communication a un énorme potentiel pour faire rebondir l'épanouissement et la croissance économique, de plus elle est dotée d'une capacité à promouvoir les innovations et l'amélioration du

rendement ainsi que de faciliter à tout le monde et en une période minimale, la disponibilité de la connaissance scientifique accumulée.

Parmi les effets du progrès de cette technologie, la grande croissance qu'a atteint le commerce international dans la marchandise et les services liés à la technologie de l'information et la communication pendant ces dernières années. Hormis ces avantages et intérêts positifs qui ont découlé de cette mondialisation et le développement technologique de l'information, il y a eu des phénomènes et effets néfastes, parmi eux, la croissance du taux de la cybercriminalité. En dépit de cela, les informations sont considérées dans notre temps comme la pierre d'assise de l'activité humaine, économique, social, culturel et politique car celle-ci permet de connaitre la réalité et ses problèmes et malgré la multiplicité des termes qui représentent la révolution de l'information, il y a un accord sur l'appellation de la communauté électronique pour s'exprimer sur l'énorme développement des techniques informatives. Cela nous mène à se poser des questions sur la réalité de la communauté électronique en Algérie? Est-elle réelle ou une illusion? Ainsi que d'autres questions que nous allons essayer d'y répondre dans cette intervention et vu l'importance de ce sujet, nous allons essayer de mettre en évidence la réalité de la communauté électronique en Algérie, les défis et enjeux qu'elle fait face, cela nous aidera à diagnostiquer les importants obstacles qui gênent son succès dans le monde arabe en général, et l'Algérie en particulier.

تمهيد:

يعد التقدم في تكنولوجيا المعلومات من أبرز التطورات العالمية المعاصرة في الفترة الماضية على اعتبار أن المعلومات تعد مورد أساسي في أي نشاط بشري ، فالمعلومات عنصر مهم في علاقة الإنسان ببيئته على أساس أنها تلعب دورا مهما في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأي مجتمع، وكما هو متعارف عليه فان جميع المجتمعات تتجه إلى الانتقال إلى المجتمعات الالكترونية (مجتمع المعلومات) باعتبار أننا أصبحنا نعيش في عالم متغير يختلف عما كان سابقا أي عالم تكنولوجيا المعلومات المتطورة

والفائقة ، العالم الذي يتجه نحو عصر التكتلات المعلوماتية ونحو شبكات الاتصال بعيدة المدى ، وهذا ما يدفعنا إلى البحث عن واقع هذه المجتمعات في الوطن العربي لتحديد عوامل ظهورها بحيث أصبحت حاجة ملحة وفرضت على كل المجتمعات وخاصة المتخلفة منها ضرورة الانتقال إلى صورة المجتمع الالكتروني لتواكب التطور والتغير الحاصل في العالم حتى لا تبقى على الهامش وبما يساعد كذلك على تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي على أساس أن المجتمعات بصورتها التقليدية تعيق عملية النمو والتطور ، ولهذا الغرض سنحاول تحديد مفهوم المجتمع الالكتروني والإشارة إلى بدايات ظهوره ثم العمل على تحديد خصائصه ومقوماته واهم مظاهره مع محاولة استعراض واقعه في الجزائر بما يساعد في تحديد أهم مشاكله ومعوقاته نجاحه، ولهذا الغرض كانت المداخلة تتضمن العناصر التالية:

أولا–تعريف المجتمع الالكتروني.

ثانيا–بدايات ظهور المجتمع الالكتروني .

ثالثا–خصائص المجتمع الالكتروني.

رابعا–مقومات المجتمع الالكتروني.

خامسا–مظاهر المجتمع الالكتروني.

سادسا–واقع المجتمع الالكتروني في الجزائر.

أولا–تعريف المجتمع الالكتروني:

ويعرف المجتمع من الناحية اللغوية بأنه مشتق من الملتقى و التي تعني مكان الاجتماع، و هو يطلق مجازا على جماعة من الناس و الذين يكونون خاضعين لقوانين ونظم عامة، مثال ذلك المجتمع القومي و المجتمع الإنساني والمجتمع الالكتروني.[xxx]

و أما من حيث الاصطلاح فإن المجتمع يعرف بأنه مجموعة من الناس لهم ثقافة مشتركة متميزة ، تحتل حيزا إقليميا محددا و تتمتع بشعور الوحدة و تنظر إلى ذاتها ككيان متميز، و يشتمل هذا الكيان على بناء من أدوار و سلوك محدد تفرضه المعايير الاجتماعية، و مع ذلك فالمجتمع يعتبر

نموذجا خاصا لجماعة تتميز بنسق اجتماعي شامل ينطوي على جميع المؤسسات الاجتماعية الأساسية اللازمة لمواجهة الحاجات الإنسانية الضرورية، ويتميز كذلك باستقلاله ليس بمعنى أنه مكتف بذاته من الناحية الاقتصادية اكتفاء ضروريا و إنما بمعنى انطوائه على جميع أشكال التنظيم اللازمة لبقائه و استمراره فترة طويلة من الزمان .[xxx]

ويتفق معظم الباحثين حول فكرة أساسية و هي عدم وجود تعريف محدد واحد ومقبول لمصطلح المجتمع لأنه يمكن أن يشير إلى جوانب هامة من الحياة الاجتماعية ، فقد يعني مجموع العلاقات الاجتماعية بين الناس ، أو انه يمثل النظم و الثقافة التي تتحقق عند جماعة من الناس بمعنى أن المجتمع يمثل الأفراد و العلاقات الاجتماعية القائمة بينهم و كذلك النظم والثقافة التي تسير هذه العلاقات، و لذلك بالرغم من وجود تعريفات مختلفة للمجتمع إلا أنه ينبغي توافر مجموعة من الشروط لقيامه و هي :

1- وجود أفراد يعيشون لفترة طويلة نسبيا في مكان ما (مكان جغرافي).
2- وجود نظام اتصال محدد (لغة مشتركة) بين أفراد المجتمع .
3- وجود ثقافة مشتركة بين المجتمع و خصوصيات ثقافية مميزة توجه سلوك أفراده.
4- وجود شعور جماعي بالوحدة الاجتماعية و التماسك الاجتماعي .
5- وجود نظم و مؤسسات تعمل على تحديد العلاقات الاجتماعية و تنظيمها ، وتخدم حاجات المجتمع الحالية و المستقبلية .[xxx]

و منه نخلص في الأخير إلى أن المجتمع عبارة عن مجموعة من الأفراد يعيشون معا و يشتركون في ثقافة واحدة و تجمعهم خصائص موحدة كاللغة و العادات ، كما أنهم يكونون المؤسسات التي تؤدي لهم الخدمات و تنظم لهم العلاقات فيما بينهم .

وأما فيما يخص المجتمع الالكتروني (مجتمع المعلومات) فانه حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 فهو"المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي من الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولا للارتقاء بالحالة الإنسانية أي إقامة التنمية الإنسانية".[xxx]

ويهدف هذا التعريف إلى التركيز على المعرفة وضرورة إنتاجها وتوظيفها بما يفيد في تحقيق التنمية على اعتبار أن عصرنا اليوم هو عصر المعلومات والمعرفة، وما يجب الإشارة إليه في هذا الصدد انه هناك عدة تسميات للمجتمع الالكتروني منها مجتمع المعلومات –مجتمع المعرفة–مجتمع ما بعد الصناعي–مجتمع لا ورقي–مجتمع ما بعد الخدمات –مجتمع بعد الحداثة وغيرها من التسميات ولكن الأساس واحد يرتكز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

فحين يعرفه مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات(جنيف2003) بأنه "مجتمع يستطيع فيه كل فرد استحداث المعلومات و المعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها بحيث يمكن الأفراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل إمكاناتهم في النهوض بتنميتهم المستدامة وفي تحسين نوعية حياتهم".[xxx]

ومنه نخلص في الأخير إلى أن المجتمع الالكتروني هو ذلك المجتمع الذي تستخدم فيه المعلومات بكثافة ويعتمد عليها تطور المجتمع وتقدمه باعتبار أن تلك المعلومات هي التي توجه الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمع بحيث أصبحنا نعيش في عصر المعلومات ، بمعنى أخر انه ذلك المجتمع الذي يتعامل أفراده مع المعلومات بشكل عام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل خاص في تسيير أمور حياتهم وشؤونهم اليومية وبذلك قد يعتبر البديل عن المجتمع الصناعي، وهذا ما يقودنا إلى البحث عن بدايات ظهوره والمراحل التي مر بها .

ثانيا–بدايات ظهور المجتمع الالكتروني:

إن الفرد لا يستطيع أداء أي عمل دون اللجوء إلى المعلومات التي تخص ذلك العمل على اعتبار أن أي مجتمع من المجتمعات لن يستطيع التقدم دون المعلومات وبذلك فهي تقوم بدور كبير في النهوض

بالمجتمعات على أساس أن عصرنا اليوم هو عصر المعلومات ، وبذلك فظهور المجتمع الالكتروني لم يكن وليد الصدفة وإنما مر بمراحل عديدة ساعدت على ظهوره في مختلف المجتمعات سواء المتقدمة منها أو المتخلفة، ويمكن أن نجملها في 3مراحل وهي كالتالي:

*المرحلة الأولى:في الفترة ما بين 1960 إلى غاية 1979 ويمكن أن نطلق عليها بمرحلة مجتمع غني بالمعلومات بحيث يتم إنتاج المعلومات وتوظيفها ، بحيث تعد هذه المرحلة بمثابة البيئة الحاضنة لتشكل فكرة ظهور المجتمع الالكتروني وقد برزت المعلومات والتقنيات الأولية لخزنها وتوظيفها وإنتاجها في مجتمع الو.م.أ الذي كان يخوض غمار الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي ، وقد تميزت تلك المرحلة بانتشار أدوات المعلومات الأساسية والمتمثلة في الحواسيب وأدوات الاتصال ما ساعد على بروز الحاجة لظهور المجتمع الالكتروني (مجتمع المعلومات).

*المرحلة الثانية:في الفترة ما بين 1980 إلى غاية 1989 ويمكن أن نطلق عليها بمجتمع مرتكز على المعلومات، وقد برزت هذه المرحلة نتيجة تزايد حجم المعلومات وتطور آليات توظيفها بحيث تعد العولمة الحجر الأساس الذي استندت إليه هذه المرحلة على اعتبار أنها ساهمت في القضاء على الحدود الجغرافية وجعلت العالم قرية كونية صغيرة بما يسهل انتقال المعلومات وتبادلها بسرعة كبيرة بغض النظر عن المسافات .

*المرحلة الثالثة :في الفترة ما بين 1990 إلى غاية 2010 والتي يمكن أن نطلق عليها بمجتمع هيمنة المعلومات والذي يتميز بانتشار ثقافة المعلومات ووسائطها واعتبار المعلومات كمنتج بحيث برزت الحاجة إلى ضرورة إنتاج المعرفة واعتبارها السبيل الوحيد لتحقيق التقدم والنمو في جميع مجالات الحياة الاقتصادية منها والاجتماعية .[xxx]

ومنه نستخلص أن ظهور المجتمع الالكتروني لم يأتي فجأة وإنما كانت هناك أسباب ساعدت على ظهوره وجعله ضرورة ملحة لكل المجتمعات لتواكب التطور الحاصل في العالم، ومن أهم العوامل التي ساعدت على ظهوره:

1-التطور الاقتصادي طويل الأمد:حيث أن بنية الاقتصاد قد عرفت تغيرات كبيرة حيث بدأ الأمر بالاعتماد في المجتمع الزراعي على الموارد الأولية والطبيعية ثم تلته مرحلة المجتمع الصناعي حيث كان

الاعتماد على الموارد الطاقوية لأجل خدمة الصناعة مثل الكهرباء والغاز ثم جاءت مرحلة مجتمع المعلومات (المجتمع الالكتروني) والذي يقوم بالأساس على المعلومات وتقنيات الاتصالات .

2-التغير التكنولوجي:والذي ساهم في عملية التنمية الاقتصادية بشكل واضح، فتكنولوجيا المعلومات لها تأثيرها الواضح في التنمية الاقتصادية حيث يتم تطبيقها على نطاق واسع وهي في تزايد مستمر.[xxx]

ومنه نستخلص أن المجتمع الالكتروني لم تظهر الحاجة إليه فجأة وإنما كانت هناك مجموعة من الظروف التي جعلت منه ضرورة ملحة وحتمية بالنسبة لكل المجتمعات التي تسعى إلى تحقيق التطور والتقدم ولتواكب التغير الحاصل في العالم والذي نجم عنه بالأساس الاهتمام بالمعلومات كركيزة لأي نشاط يقوم به الإنسان لتحقيق التقدم بالإضافة إلى ذلك ظهور العولمة وما نتج منها من ايجابيات تمثلت في جعل العالم قرية كونية صغيرة بما سهل عملية تبادل السلع والمعلومات بسرعة فائقة وسهل التواصل بين الأفراد بغض النظر عن المسافات ما ساعد في ظهور المجتمع الالكتروني كركيزة لتحقيق التنمية والنمو في مختلف مجالات المجتمع ، وما يدفعنا إلى محاولة تحديد خصائصه واهم سماته التي تميزه عن المجتمعات بصورتها التقليدية .

ثالثا-خصائص المجتمع الالكتروني:

لكل مجتمع خصائصه التي تميزه عن باقي المجتمعات، وبذلك فهو يتميز بعدة خصائص ونذكر منها:

*استخدام المعلومات كمورد اقتصادي حيث تعمل معظم المؤسسات والشركات على استخدام المعلومات لزيادة كفاءة الإنتاجية في العمل، وزيادة الابتكار والإبداع وهذا يعني اندماج المعلومات في البنية الأساسية لمؤسسات الدولة والمجتمع بما يساعد على رفع أداء وأسلوب المؤسسات.

*الاستخدام المتنامي للمعلومات بين الأفراد فالناس يستخدمون المعلومات بشكل مكثف في أنشطتهم كمستهلكين .[xxx]

*ظهور قطاع المعلومات كقطاع مهم من قطاعات الاقتصاد حيث أصبح إنتاج المعلومات وتوزيعها نشاطا اقتصاديا رئيسيا في مختلف دول العالم .

ومنه نستخلص أن ما يميز المجتمع الالكتروني عن غيره من المجتمعات أن القوة المحركة فيه إنتاج المعلومات وليس السلع المادية وأما البنية التحتية فتتمثل في الشبكات ومرافق ونظم المعلومات ، ومن اجل تبيان خصائص المجتمع الالكتروني نقدم الجدول التالي الذي يوضح الفرق بينه وبين المجتمع الصناعي فيما يلي:

*الجدول رقم 1 يوضح الفرق بين المجتمع الالكتروني (مجتمع المعلومات) والمجتمع الصناعي:

المجتمع الالكتروني	المجتمع الصناعي
المساواة	الهرمية
الفردية والابتكار	التماثل
التنوع	القياسية
اللامركزية	المركزية
الفاعلية	الكفاءة
الاقتصاد بالموارد والتكامل مع الطبيعة	استنفاذ الموارد الطبيعية والتلوث
تقييم التكنولوجيا	الاستهلاك والقوة المنتجة المادية
العمومية،متعدد المجالات،الشمولية	التخصص
التداؤب	الفردية
جودة الحياة والمحافظة على الموارد	تعظيم الثروة المادية
التأكيد على المحتوى المعنوي	التأكيد على المحتوى المادي
التعبير الذاتي وتحقيق الضمان	الأمان والضمان

المصدر:ربحي مصطفى عليان:مجتمع المعرفة(المفاهيم الأساسية)،المؤتمر 23 للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات ،من موقع http://www.arab-afli.org بتاريخ 2014/07/04.

وبذلك نستخلص بان المجتمع الالكتروني يمتاز بعدة سمات نذكر منها:

*انفجار المعلومات.

*زيادة أهمية المعلومات كمورد أساسي .

*بزوغ المبتكرات التكنولوجية في معالجة المعلومات .

*نمو المجتمعات واعتمادها كليا على المعلومات .

*تزايد كمية المعلومات غير ورقية وغير مطبوعة.

رابعا-مقومات المجتمع الالكتروني:

ومن أهم مقومات المجتمع الالكتروني نذكر ما يلي:

1-اعتماده على الحاسبات ووسائل الاتصالات، فبعدما كان في السابق يستند إلى الآلات والموارد الطبيعية باعتبارها الركائز التي يقوم عليها النمو الاقتصادي تحول إلى الاعتماد على المعلومات ووسائل نقلها باعتبارها أصبحت تمثل آليات تحقيق التنمية في المجتمع.

2-أن تكون أنشطة المعلومات هي أكثر الأنشطة وجودا واستخداما باعتبار عصرنا اليوم هو عصر المعلومات بجدارة بحيث أصبح يعول عليها في تحقيق التقدم والنمو للمجتمع.

3-المادية المعلوماتية أي أن المعلومات يمكن تبادلها كسلعة اقتصادية .

4-الانتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الذي أفضى إلى بروز المجتمع الالكتروني كحتمية ضرورية.[xxx]

وبالتالي يمكن استخلاص أن المجتمع الالكتروني يرتكز في الأساس على تبادل المعلومات الكترونيا باستخدام وسائل الاتصال واعتبار تلك المعلومات كسلع مادية يتم تبادلها بين الأفراد بغض

النظر عن المسافات على اعتبار أن العولمة ساعدت على تحويل العالم قرية كونية صغيرة وقضت على كل الحدود والمسافات بين الأفراد.

وبعدما حددنا أهم خصائص ومقومات المجتمع الالكتروني يتعين علينا تحديد مظاهر هذا المجتمع وهو ما سنتعرض له فيما يلي.

خامسا-مظاهر المجتمع الالكتروني:

يتميز المجتمع الالكتروني بمظاهر عديدة ومتنوعة ، ونذكر منها :

1-الحكومة الالكترونية: يعد مفهوم الحكومة الالكترونية من ابرز المفاهيم التي أدخلتها الثورة المعلوماتية وشبكة الانترنت إلى حياة المواطنين ، وهي شكل من أشكال الأعمال الالكترونية في الحكم بحيث تشير إلى العمليات والهياكل اللازمة لتقديم الخدمات إلى المواطنين وإجراء المعاملات الالكترونية داخل كيان تنظيمي . وترتكز على تجميع كافة الأنشطة والخدمات المعلوماتية في موقع الحكومة الرسمي على شبكات الانترنت ، وتحقيق الاتصال الدائم مع الجمهور بتأمين كافة احتياجاته.[xxx]

2-التجارة الالكترونية:تعد ظاهرة التجارة عبر شبكات الانترنت ظاهرة حديثة حيث كانت بداياتها في التسعينات، بحيث تغطي جميع معاملات البيع والشراء والتسويق وتقديم الخدمات الخاصة بالسلع عن بعد من خلال واجهات الكترونية.[xxx]

3-التعليم الالكتروني:إن التطور والتقدم الحادث في مجال تكنولوجيا المعلومات أدى إلى ظهور الكثير من المستحدثات التكنولوجية بحيث أصبح توظيفها في العملية التربوية ضرورة ملحة للاستفادة منها في رفع كفاءة العملية التعليمية، ومن بين تلك المستحدثات التعليم الالكتروني ويقصد به التعليم المبني على شبكة الانترنت أو التعليم المبني على الحاسوب . ولكن هذا النوع من التعليم يتطلب توافر جملة من الإمكانات ومنها توفر الإمكانات المادية والمتمثلة في أجهزة الحواسيب وملحقاتها ، وكذلك البرمجيات التعليمية والتي توفر تطبيقات لإدارة المحتوى الالكتروني، تدريب الطالب والأستاذ على التعامل مع البرمجيات التعليمية بالإضافة إلى توافر الكوادر الفنية المؤهلة لتشغيل تلك البرمجيات وصيانتها وتدريب الأفراد عليها ، وغيرها من الأمور التي تساعد على تحقيق الهدف من هذا النوع من التعليم .[xxx]

4-التوظيف الالكتروني:ويعرف بأنه "جميع الأدوات والتقنيات الالكترونية عبر الانترنت والتي تساهم في مراحل عملية التوظيف الداخلي أو الخارجي للمؤسسة"

في حين أن هناك من يرى بان التوظيف الالكتروني هو خدمة شبكية تستخدم تكنولوجيا المعلومات المتاحة من طرف المؤسسة لطرح الوظائف الشاغرة لديهم بهدف استقطاب مواهب وكفاءات خارجية، وبذلك فان هذه الخدمة تسهل للأفراد فرصة الحصول على عمل وإعدادهم لتولي وظائف تلاؤم كفاءتهم.

5-النشر الالكتروني:ويعرف على انه استخدام الحاسوب والأجهزة الالكترونية في مختلف مجالات الإنتاج و الإدارة ، بحيث أن ما ينشر من معلومات لا يتم إخراجها ورقيا بل يتم توزيعها عن طريق وسائط الكترونية مثل الانترنت .[xxx]

وبعدما حاولنا تحديد أهم مظاهر المجتمع الالكتروني سنحاول استعراض واقعه في الجزائر بما يساعدنا على كشف أهم الرهانات والتحديات التي تواجه نجاحه في الوطن العربي بشكل عام والجزائر على وجه الخصوص.

سادسا-واقع المجتمع الالكتروني في الجزائر:

يندرج مشروع الجزائر الالكترونية 2013 ضمن المبادرات والمشاريع التنموية التي تتبناها الحكومة الجزائرية في سبيل تحقيق التنمية الرشيدة في مختلف مجالات الحياة ليندرج في إطار مجتمع العلم والمعرفة والذي يرمي إلى إحلال نظام الكتروني شامل ومتطور وتعميم استخدام التكنولوجيات

الحديثة، وفي سبيل تحقيق هذا المشروع وضعت الحكومة الجزائرية عدة محاور ولكل محور جملة من الأهداف المزمع تحقيقها في الفترة ما بين 2008-2013، ومن هذه المحاور نذكر:

1-تسريع استخدام تكنولوجيات الاتصال والإعلام في الإدارة العمومية .

2-تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الشركات والمؤسسات.

3-تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة خدمات شبكات الاتصال و الإعلام .

4-تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع والفائق السرعة تكون مؤمنة وذات خدمات عالية الجودة.

5-تطوير الكفاءات البشرية.

6-آليات التقويم والمتابعة.

7-مصادر التمويل.[xxx]

ويهدف هذا المشروع في الأساس إلى ضمان الفعالية في تقديم الخدمات للمواطنين بحيث تكون متاحة للجميع وذلك بتبسيط وتسهيل المراحل الإدارية ، التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات الرسمية، مكافحة البيروقراطية التي تشكل عائقا في وجه تحقيق التنمية المستدامة ، كذلك نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين وتكريس مبدأ العدالة والمساواة.

وفيما يخص إستراتيجية الجزائر في سبيل الانتقال إلى حالة المجتمع الالكتروني عرضت وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال زهرة دردوري، في مؤتمر جنيف، الإستراتيجية الجزائرية لبناء مجتمع المعلومات القائم على المعرفة. حيث أكدت خلال المنتدى العالمي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، المنعقد من 10 إلى 13 جويلية 2014 في العاصمة السويسرية، أن " الجزائر عملت على تجسيد الالتزامات التي اتخذتها بمناسبة انعقاد القمة العالمية لمجتمع المعلومات في تونس سنة 2005 باعتماد إستراتيجية لبناء مجتمع المعلومات والاقتصاد القائم على المعرفة.

بما يؤكد على حرص الجزائر على محاولة الانتقال إلى حالة المجتمع الالكتروني بتسخير كل الإمكانيات والآليات اللازمة في سبيل تحقيق ذلك ، وأكدت الوزيرة أن الندوة اعتمدت على "التنمية المهيكلة" المستدامة لفائدة كافة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والمواطنين بصفة "عادلة" عبر كامل التراب الوطني ولضمان تنمية متناغمة أدرجت الجزائر من بين أولوياتها الإستراتيجية دمقرطة الاستفادة من تكنولوجيات الإعلام والاتصال من خلال التكوين وضمان تطوير المهارات وتسهيل الانتقال التدريجي نحو مجتمع قائم على المعرفة، بحيث عمدت الجزائر على توفير خدمات للإنترنت ذو التدفق السريع والفائق السرعة مما سمح بإنجاز إلى يومنا هذا ما لا يقل عن 780 ألف كلم من الألياف البصرية عبر التراب الوطني.

وفيما يخص ربط الفضاءات الجماعية أكدت الوزيرة أن كافة مؤسسات الشباب ودور الثقافة والمكتبات وقاعات المطالعة العمومية والجامعات والأحياء الجامعية ومراكز البحث والمدارس ومراكز التكوين موصولة بشبكة الانترنت ذو التدفق السريع إلى جانب كافة المناطق التي يفوق عدد سكانها 1000 نسمة. وفيما يخص تطوير منشآت الاتصالات عبر الساتل فالجزائر باشرت عملية على المستوى الوطني والإقليمي من اجل إنجاز ساتل للاتصالات "الكومسات 1" الذي سيتم استغلاله قبل سنة 2015. والذي ستسمح بصفة خاصة بتقديم خدمات تخص إرسال المعطيات والإعلام المتعدد الوسائط والتعليم عن بعد والطب عن بعد وغيرها.على اعتبار توفير خدمات الانترنت وجعلها متاحة في جميع المرافق العمومية يساعد على تقديم أفضل الخدمات للمواطنين والقضاء على البيروقراطية.

وكذلك بطاقة الضمان الاجتماعي (شفاء) واستكمال الشبكة الوطنية للطب عن بعد التي أطلقت كمرحلة أولى في 18 مؤسسة استشفائية تعد ضمن أولويات الإستراتيجية الوطنية وكذلك بطاقة التعريف وجواز السفر البيومتري.

فمن الملاحظ أن الدولة الجزائرية قد بذلت العديد من المجهودات في سبيل الانتقال إلى مجتمع المعلومات القائم على المعرفة (المجتمع الالكتروني)، حيث اعتمدت على ترسيخ العديد من المبادرات والتشريعات الداعمة لهذا المسعى في شتى المجالات والقطاعات، أين نلمس فيها مؤشرات ومظاهر للتكنولوجيات الحديثة التي إن دلت على شيء، فإنها تدل على المجهودات التي تبذلها الدولة الجزائرية من خلال مساهمة مشروع الجزائر الإلكترونية 2013، وتداول المعلومات التي تعتبر أساس لبناء مجتمع المعلومات القائم على المعرفة، فحسب ما يوحي به واقع مختلف القطاعات، يتضح أن الجزائر لا زالت تعاني بعض

التأخر في استخدامات التكنولوجيا، وتداول المعلومات التي تعتبر أساس لبناء مجتمع المعلومات، نوجز هذا التأخر في النقاط الآتية:

*لازالت الجزائر بعيدة عن المقاييس العالمية في استعمال التكنولوجيا، والنفاذ للمعلومات .

*غياب التنسيق بين الإدارات التي لم تخرج حتى الآن من تقوقعها حول نفسها، في حين أن تحديث الإدارة الإلكترونية لا بد أن يتم في شكل متناسق بين كافة الجهات المعنية .

*عدم توفر الكوادر المتخصصة.

*عدم استعداد المجتمع الجزائري للتعامل الالكتروني نتيجة لانتشار الأمية التكنولوجية.

*معاناة الأسر الجزائرية من نقص كبير في التجهيز بالوسائل التكنولوجية، بسبب غلائها، وغلاء الاشتراك في استخدام الإنترنت، واعتبارها وسائل من مظاهر الرفاهية، وذات طابع كمالي، أي عدم تهيئة البنية الاجتماعية الملائمة لنجاح وتفعيل المشروع ، لأن ذلك يؤهل المجتمع للوصول إلى مجتمع المعلومات.

ويرجع التأخر في تطبيق المشروع إلى أنه لا يزال في بداياته، ويخطو خطواته الأولى ببطء، فالتغيرات الواضحة، والتطورات المتلاحقة في البرنامج الإصلاحي، التطوري لسير العمل في الوزارات والقطاعات الحكومية لهذا الصدد لدافع قوي ودليل على التقدم بالمشروع إلى الأمام، كما أن جميع الجهات الحكومية يجب ألا تغفل عن القيام بنية تحتية متينة، متكاملة، بالاعتماد على العنصر البشري الذي هو فقط القادر على نشر الوعي المعلوماتي، وهذا ما سيمنح تأشيرة الأمان للدخول إلى مجتمع المعلومات من أبوابه الواسعة.[xxx]

مما سبق نستخلص بأنه ليتحول أي مجتمع إلى مجتمع الكتروني لا بد من تحقيق الاستفادة الكاملة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتوفرة في ذلك المجتمع ، وكذلك إتاحة فرصة النفاذ إلى المعلومات عن طريق شبكات الانترنت مع الحفاظ على خصوصيات كل مجتمع بالإضافة إلى تطوير المناهج والبرامج الدراسية بما يخدم الانتقال إلى مجتمع المعلومات (المجتمع الالكتروني) ، وبهذا يستطيع المجتمع الانتقال إلى تلك الصورة الجديدة .

في الأخير نستخلص مما سبق بان المجتمع الالكتروني أصبح ضرورة حتمية فرضتها التغيرات التي عرفها العالم الذي أصبح يقوم على المعلومات وشبكات الاتصال بما يساعد في تحقيق التنمية المستدامة التي تسعى مختلف المجتمعات إلى تحقيقها ، ولذلك الغرض لم تجد سبيلا إلا محاولة الانتقال إلى هذه الصورة الجديدة للمجتمع دون محاولة توفير الأسس والمقومات التي يقوم عليها هذا النوع من المجتمعات ، مما اوجد عدة عراقيل ومعوقات أعاقت ظهوره في الجزائر بوجه خاص والوطن العربي بشكل عام على اعتبار انه كان يجب تهيئة المجتمعات العربية على وجه الخصوص لهذا النوع من المجتمعات باعتباره أصبح ضرورة ملحة فرضت على تلك المجتمعات حتى لا تبقى على الهامش ، وكذلك ضرورة إشراك مختلف مؤسسات المجتمع لتتجاوب مع هذا الشكل الجديد للمجتمع وذلك بالتركيز على دور التعليم في إرساء قواعد وأسس المجتمع الالكتروني لذلك لابد من تكييف المناهج والبرامج الدراسية لخدمة هذا الغرض .

قائمة المراجع:

1-المنجد الأبجدي، دار المشرق، ط:5، بيروت، 1967.

2-بزاوية زهرة:مجتمع المعلومات والكفاءات الجديدة لدى أخصائي المعلومات، رسالة ماجستير غير منشورة تخصص علم المكتبات والعلوم الوثائقية، جامعة وهران 1، السنة الجامعية 2014-2015.

3-محمد عاطف غيث :قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006.

4-مجتمع المعلومات،من موقعhttp://www.kennanaonline.com بتاريخ 2015./11/28

5-عامر إبراهيم قنديلجي :بناء شبكة جامعية عربية عبر القمر الصناعي العربي،المجلة العربية للمعلومات ،م14،ع1981،1.

6-عادل غزال :الحكومة الالكترونية في الجزائر والنفاذ إلى مجتمع المعلومات ، من موقع http://www.adelghazel.wordpress.comبتاريخ 2015/11/28.

7-عمر احمد همشري :مدخل إلى التربية،دار صفاء للنشر والتوزيع،ط:2،عمان،2007.

8-ربحي مصطفى عليان:مجتمع المعرفة(المفاهيم الأساسية)،المؤتمر 23 للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات ،من موقع http://www.arab-afli.org بتاريخ 2014./07/04

9-طارق محمد عباس :المكتبات الرقمية وشبكات الانترنت،المركز الأصيل للنشر و التوزيع،القاهرة ، 2003 .

10-طيب سعيد، منور أوسرير،البعد التكنولوجي مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، ورقة عمل قُدمت إلى الملتقى الدولي الثاني حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين الميزة التنافسية في الدول العربية،27-28 نوفمبر،2007 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسييرجامعة حسيبة بن بو علي ،الشلف الجزائر .

11- http://forums.naseej.com 12/07/2008.

أ.د بورقعة سمية

جامعة باجي مختار عنابة _الجزائر_

soumayapresse@yahoo.fr

أ. بوقرة سامية

جامعة باجي مختار عنابة _الجزائر_

samia.fatma@yahoo.fr

التنمية البشرية في ظل المجتمع الإلكتروني

- دراسة حول المواطن الإلكتروني-

الملخص:

إن الحديث عن المجتمع الإلكتروني باعتباره مجتمع علائقي، تشابكي، ارتباطا بتكنولوجيا الإعلام والاتصال الرقمية وجماهيريتها، بالنظر إلى استخدام الفرد واستفادته منها بطريقة تسترعي الانتباه والبحث !هذا الفرد الذي يكون مشروعا ناجحا وهادفا في ظل هذا المجتمع الإلكتروني، فبدون تحقيق تنمية بشرية تُعنى به على المستوى الفردي بنشر ثقافة تنمية الذات بمجموعة من السمات الشخصية والمهارية التي تُشكل الفرد الناجح المثقف القادر على التعامل مع متغيرات الحياة ومتناقضاتها، فالفرد إذن وحدة مستقلة بنائية للمجتمع، هذا الفرد الذي يصطلح على تسميته بـ"المواطن الإلكتروني" عليه أن يحمل مرجعية تنموية بشرية تقوم على الوعي وصقل السلوك والإيديولوجيات ،لتجعله يتحول تدريجيا من الاعتماد على إنجاز احتياجاته عبر الأشكال الإعلامية-الاتصالية التقليدية إلى اعتباره مواطن إلكتروني فعال وإيجابي باستغلاله لهته التكنولوجيا المطبقة والمستغلة في جميع ميادين حياته على شرط أن لا يفقد ذلك إنسانيته ،ومثل ذلك :الحكومات الإلكترونية، العلاقات الاجتماعية الإلكترونية ...الخ . جاءت دراستنا هذه مجيبة على التساؤل الرئيسي التالي: هل هناك فعلا سياسات تنمية بشرية في ظل المجتمع الإلكتروني ؟، ما هي برامج

هذه التنمية البشرية؟ إلى أي مدى تؤثر التنمية البشرية في المواطن الإلكتروني وفعالية المجتمع الإلكتروني عامة والمواطن خصوصا؟.

الكلمات المفتاحية: المجتمع الالكتروني، التنمية البشرية، المواطن الالكتروني.

المقدمة:

يسعى المجتمع الإلكتروني إلى خلق ما يسميه المهتمون بتأثير تكنولوجيا للإعلام والإتصال الشعور بالمجتمع أو الجماعة، وهذا ما يوجزه ماكميلان وتشافيز 1986 إلى حصر العوامل التي ينشأ من خلالها الإحساس، كالشعور بالإنتماء إلى جماعة من خلال عضويتها ومتابعة ما يحدث فيها وسهولة التفاعل، إضافة إلى تبادل الدعم وإشباع الحاجات النفسية والشعورية والثقة والحضور والتواجد، كما الخلفية المشتركة، لبناء قوة العلاقات في هذه البيئة الإلكترونية، هذه العوامل وأخرى محورها وجوهرها الإنسان الذي يُدفع به إلى الإستفادة وإستخدام هذه التكنولوجيا ومعايشة هذا المجتمع الإلكتروني بكل ما يكمله من مزايا وسلبيات.

ومن هذا المنطلق أسست الدول المنتجة لهذه التكنولوجيا الرقمية مناهج تنمية في جميع الميادين لينسجم الفرد معها، ولقد إنتقل حقيقة مفهوم التنمية عالميًا من اقتصاره على التنمية الاقتصادية إلى شمولية التنمية الاجتماعية والبيئية بشتى أبعادها، بمعنى آخر مقتصرة على كمية ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات مادية. وأصبح من المقبول محليا وعالميا، بل من المطلوب أن تشتمل أية خطة تنموية إلى إفادة الشعوب تعمل الحملات الإعلامية بصفة عامة على زيادة وعي الجمهور المستهدف بموضوع ما، أو قضية منها على أوسع نطاق ممكن واستعدادهم ومشاركتهم فيها. وهذا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية عقد الثمانينات.

وبهذا تم تدشين مفهوم **التنمية البشرية** سنة (1990) عندما تبناه برنامج الأمم المتحدة للإنماء، حيث أصبح الإنسان هو **عصب التنمية** فمن أجله وضعت سائر برامج التنمية ونشاطاتها المتعددة، وبدونه لا تترجم هذه البرامج ولا تتأتي إلى حيز الواقع نشاطا ملموسا. من ذلك جاء الاهتمام بتنمية **العنصر البشري** وصقله، كما جاء الاهتمام بوضعه في مقدمة اهتمامات العمل الإنمائي. حيث طرحت منذ السبعينيات من القرن العشرين مسألة **التنمية البديلة** القائمة على **تنمية الموارد البشرية** بلغة علم الاقتصاد أو **تنمية الطاقة البشرية** بلغة سائر العلوم الاجتماعية، هته الأخيرة تتمحور حول الناس، وحول مشاركتهم في **التنمية** واستفادتهم منها، لتحسين نوعية حياتهم. وقد ركز التغيير على مفهوم **التنمية** وأهدافها، ضمن تاريخ **التنمية الحديثة،** على إعطاء اهتمام أكبر **للإنسان** الفاعل الذي يسخر كل قوى الطبيعة ومصادرها لصالحه، والارتفاع بمستوى معيشته. فالتخلف من وجهة نظر هذا المنهج لا يعتبر افتقارًا للدخل ولكنه افتقارٌ **للقدرات البشرية.**

وهذا أبرزته **نظريات التنمية** بأن الاستثمار في مجال التعليم والتدريب والتحفيز والبرمجة اللغوية العصبية والصحة يؤدي إلى تحقيق النمو من خلال زيادة متوسط الفرد من الدخل القومي.

وبهذا نجد أن هناك ارتباط وثيق بين أساليب **تنمية الطاقة البشرية** (التنمية البشرية) وأساليب التنمية الاقتصادية أي أن الاستثمار لتنمية العقول ركيزة أساسية من ركائز **التنمية الاجتماعية والاقتصادية.**

فمسألة **التنمية اجتماعيا واقتصاديا** لا ترجع إلى الموارد الطبيعية والمادية فحسب بقدر ما تقاس إلى قدرة العقل المتعلم والنير والمبدع والمخطط واليد العاملة الخلاقة.

وانطلاقا من هذا التحول في الفكر الاقتصادي والاجتماعي جاء الاهتمام ببعض الجوانب الاجتماعية **لتنمية الطاقة البشرية** مثل أساليب التعليم والتدريب، والبرمجة اللغوية العصبية والتحفيز، والرعاية الصحية . إلا أنه مع ذلك ظل الهدف النهائي لعمليات **التنمية**

هو تحقيق زيادة في دخل الفرد وظلت الهيئات الدولية تقدم زيادة هذا الدخل على حساب التنمية البشرية.

ولذلك يقوم **منهج التنمية البشرية** على أن رفع قدرات الأفراد تعتبر أهدافًا لعملية **التنمية** وتعني ذلك أن مفهوم **التنمية البشرية** يدور حول الإنسان فهو الذي يصنع التقدم وهو الذي يستفيد منه، باعتباره وسيلة للتنمية وهدف في نفس الوقت. وهذا ما يُمارسه المجتمع الإلكتروني ووسائل الإعلام والإتصال المختلفة (صحافة مكتوبة، إذاعة، تلفزيون، سينما...الخ).

فإذا كان للإعلام أهمية في المجتمعات المتقدمة، حيث يبرز المجتمع الجماهيري الإلكتروني كقوة لها وزنها في تسيير الحياة السياسية والاقتصادية، حيث تساهم وسائل الاتصال المُدمجة في هذا الأخير في صياغة هذا المجتمع وخلق رأي عام له وبلورة قيمه، واتجاهاته، وأيديولوجياته وخلق ثقافة خاصة اِنطلاقا من رأي المواطن الإلكتروني وتفاعله واِستخدامه وكذا اِستفادته من المجتمع الإلكتروني بكل تطبيقاته سواء في المؤسسات الحكومية أو التنظيمات العامة والخاصة.

ونظرا لاختلاف ظروف المجتمعات العربية التي ظهرت للوجود في منتصف القرن العشرين هي بالتالي تختلف عن الدول المتقدمة من حيث الإمكانيات المادية والاجتماعية، كان لابد لهذه الدول من نموذج إعلامي يختلف عن النظريات التقليدية الأربع (نظرية السلطة، نظرية الحرية، نظرية المسؤولية الاجتماعية، النظرية السوفياتية الاشتراكية) ويناسب هذا النموذج أو النظرية أو الأوضاع القائمة في المجتمعات النامية.

فالمجتمعات النامية إذ تعمل جاهدة على تسخير وترشيد كافة مواردها، وإمكانياته وطاقاتها ووسائلها لدفع عجلة النمو بارتفاع يمكنها من اللحاق في وقت قصير بركب المجتمعات الأكثر نموا بل والمجتمعات المتقدمة، على الأقل بخلق المناخ الصالح والمهيء للتنمية البشرية.

والتنمية البشرية بمفهومها السابق، وبحرصها على صقل وإعداد العنصر البشري، ترتبط ارتباطا عضويا بالإعلام. ويبرز هذا الترابط في إيجاد الوعي بالحاجة إلى التنمية والتغيير.

فعمل وسائل الإعلام والإتصال في ظل المجتمع الإلكتروني إذن حسب رأي " **دنيس مكويل** (DENIS MCQUAIL) تعمل كوسيط في المجتمع. فهي عملها اليومي المستمر، أكثر من أي مؤسسة اجتماعية أخرى.

وبالتالي أصبح هناك إجماع بين علماء على أن المجتمع الإلكتروني يُهيئ، على الأقل المناخ الصالح للتنمية والتغيير. فهو بما يقدمه من معلومات تتيح الانفتاح على المجتمعات المتقدمة وتبرز ما أحرزته هذه المجتمعات من تقدم، وتوسع في أفق الأفراد، وتزيد من حصيلة معلوماتهم وقدر ثقافتهم، وتعمل على اكتسابهم تلك القدرة التي أسماه " **دانيال ليرنر (Daniel Lerner)** " بقدرة الفرد على تصور ذاته في موقف الآخر.

ولعل الشبكة العالمية الإلكترونية كوسيلة **إتصال جماهيرية** لم تعد مجرد وسيلة تقتصر على المؤسسات بل أصبحت ضرورة مُلحة يؤدي وظائف مهمة في المجتمع من بينها التوجيه والإرشاد وذلك من خلال تكوين الاتجاهات الفكرية المرغوبة عند الشباب والأطفال للتنسيق بين المسؤولين في الحكومة والمجتمع بمؤسساته المختلفة. كما "يساعد في تبادل لمعلومات والآراء والأفكار في مختلف جوانب الحياة الفكرية والسياسية...إلى غير ذلك من خلال عملية الحوار والجدل والمناقشة وتوضيح وجهات النظر، نظرًا لميزاتها التفاعلية ومرونة وسهولة إستخدامها.

وانطلاقا من هذه الرابطة العضوية بين المجتمع الإلكتروني وأساليب **التنمية البشرية**، أعمق وأدق وعل أساس ذلك يكون **التساؤل الرئيس: هل هناك برامج تنمية بشرية للمواطن الإلكتروني في ظل المجتمع الإلكتروني؟** وقد أدرجت ضمنه تساؤلات فرعية أرى أن الإجابة عنها تتيح لنا التعرف على مسألة التنمية البشرية، وتمثلت تلك التساؤلات في الآتي:

1-ما حجم أهم مواضيع التنمية البشرية في ظل هذا المجتمع الإلكتروني ؟ وما مقدار فعالياتها؟

2-ما هي أهم مواضيع التنمية البشرية الأكثر تناولاً وطرحًا وممارسة وتنفيذًا؟

3-ما هي أهم الشخصيات الفاعلة التي تهتم ببرنامج التنمية البشرية في البيئة الإلكترونية هذه؟

4-ما هي أهم المصادر العلمية المعتمدة لمعالجة وتغطية مسألة التنمية البشرية في ظل هذا المجتمع الإلكتروني؟

مفهوم التنمية البشرية:

مصطلح التنمية البشرية أو (Human Development) يقصد به: "إكساب الفرد قناعات ومهارات ومعارف لتطوير الأداء والإنجاز؟

وتعد قضية **التنمية البشرية** من القضايا بالغة الأهمية، حيث هي –ولاشك – "قاعدة كل تنمية اقتصادية اجتماعية" [1] . ولقد بدأ استخدام مفهوم **التنمية البشرية** في أدبيات التنمية والعلوم الاجتماعية على نطاق واسع منذ ظهور تقرير **التنمية البشرية** لسنة (1990). وجاء بعده من تقارير سنوية يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وقد ركزت هذه التقارير على **دور الإنسان** في عملية التنمية.

حيث يقوم المفهوم على أن " البشر هم الثروة الحقيقية للأمم" [2] . وأن **التنمية البشرية** هي " عملية توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال بناء رأس مال اجتماعي[3] . بحيث تتم تلبية احتياجات الأجيال الحالية بأكبر قدر ممكن من الإنصاف دون المساس، بحقوق الأجيال القادمة"[4] .

بمعنى أن زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس وهي خيارات غير محدودة أساسا، بدأ من الخيارات الثلاثة الأساسية، في نظر تقرير التنمية البشرية، هي "العيش حياة طويلة وصحية، والحصول على المعرفة، وتوافر الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق"[5].

أما في سنة (1993) تم تعريف **التنمية البشرية** بأنها " تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس. وتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر، سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات، حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق والتنمية من أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعا واسع النطاق وعادلا. والتنمية بواسطة **الناس**، أي إعطاء كل أمرئ فرصة المشاركة فيها أكثر أشكال المشاركة في السوق كفاءة الحصول على عمالة منتجة ومأجورة".

ومن ثم فإن الهدف الرئيس لاستراتجيات **التنمية البشرية** يجب أن يتمثل في توفير عمالة منتجة. فالنتيجة يجب أن تمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف ممكن في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعالمية مطالب الحياة هي الخيط المشترك الذي يربط مطالب **التنمية البشرية** اليوم بضرورات التنمية في الغد، ولاسيما بالحاجة إلى الحفاظ على البيئة وإعادة توليدها من أجل المستقبل".

<u>المجتمع الإلكتروني "حاجة إنسانية":</u>

إنّ الحاجة إلى التعليم واِستخدام تكنولوجيا الحاسوب والإتصالات الرقمية منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي هي التي ساهمت في ظهور المجتمع الإلكتروني، وهذا كله بغرض تحقيق المنافع التعليمية بشكل أو بآخر، ثم اِنبثقت بعد ذلك ما عرف بالمجتمع الإلكتروني" الشبكي، مع أوائل التسعينات حيث تطورت في شكل جماعات معروفة من مستخدمي تكنولوجيا الإنترنت تشترك في الخصائص والاِحتياجات والمهارات واِمتلاك وسائل اِتصال رقمية وبرمجيات متشابهة.

وأخيرًا اِنتشرت هذه المجتمعات الرقمية بشكل كبير مع اِنتشار الويب خصوصًا تكنولوجيا الدردشة/المحادثة والتي تدعم اليوم كثيرًا من المجتمعات الاِفتراضية على نطاق كوني واسع، فالاِنطلاقة لذلك إذن جاءت من حاجة إنسانية للرقي.

ومن أهم عوامل نشأتها حسب ما يوجزه كل من *ماكميلان*، *وتشافيز* مايلي:

1- **الشعور بالإنتماء belonging** إلى جماعة من خلال عضويتها ومتابعة ما يحدث فيها وسهولة التفاعل مع أفرادها وأحداثها.

2- **الشعور بالقدرة على التأثير: Influence /Inpact** تلك الجماعة أو المجتمع الإلكتروني من خلال ردود الأفعال التي يتلقاها الفرد من بقية أعضاء الجماعة أو أفراد المجتمع الإلكتروني، وكذلك التأثر بما يحدث في ذلك المجتمع.

3- **تبادل الدعم Support** وإشباع الحاجات النفسية والشعورية والإرتباط الوجداني بأفراد الجماعة من خلال تبادل التهاني، والتعازي والمواساة والنصيحة والأوراق الرسمية من التنظيمات الإلكترونية.

4- **الحضور والتواجد Availadility :** وهما نقيض العزلة والغياب الذين نتجا عن هيمنة القيم المادية وانشغال الجميع بتأمين أسباب الحياة، لا يتصور أن يبقى المرء طويلاً في مجتمع إلكتروني ليس فيه من يتواصل معه فلا يسمع فيه إلاّ صدى صوته، سوف نلاحظ في باب الكلام عن سمات المجتمعات الإلكترونية أن الحضور والتواجد الإفتراضي ربما ينتهي إلى عزلة وغياب عن العالم الواقعي.

5- الثقة: Trust : لا يستطيع الفرد أن يشعر بالإنتماء إلى جماعة أو مجتمع لا يثق في أحد من أفراده ولا يشعر بالأمان فيه، من هنا تبقى المجتمعات الإفتراضية في مُجملها هشة ما لم تتأسس على علاقات سابقة في العالم الواقعي وما لم تحفظ سكانها من تطفل المتطفلين واحتيال المحتالين لابد أن يبذل أفراد المجتمعات الإلكترونية جهدًا مضنيًا في التحقق من هويات من يتفاعلون معهم، ما لم يكن هناك سابق عهد أو "معرفة" على أرض الواقع.

و من أسباب الثقة انتماء الأفراد إلى مؤسسات معروفة حسنة السمعة، ومنها أن يكون هؤلاء الأفراد أنفسهم من الشخصيات العامة.

الخلفية المشتركة: Comman background تزداد قوة العلاقات الإفتراضية في المجتمع الإلكتروني كلما تأسست على خلفية مشتركة في العالم الواقعي أو على اِهتمامات وهوايات وميول مشتركة في العالم الإفتراضي لعلنا نلاحظ أن مواقع التواصل الإجتماعي والخدمات الإلكترونية يتجمع فيها الأفراد من الخلفيات العلمية والمهنية والتجارية المشتركة : مثل المؤسسات العمومية أو الخاصة، الجمعيات، ... الخ.

فالمنطلق إنساني بحث لهذا الفضاء الإلكتروني.

مفهوم المجتمع الإلكتروني: إنه مفهوم يتعلق بالبرمجيات المستخدمة من حيث تجهيزها واِستعمالها، وهو أيضًا يشير إلى مجموعة معينة من مستخدمي الإنترنت يتكون هذا المجتمع حيث يصبح مجموعة من الأفراد على الخط يتشاركون في تفاعل اِجتماعي رقمي، بشكل ما، له خصائصه التكنو- اِجتماعية وربما يشير المفهوم أيضًا إلى جماعات تشترك في خصائص اِجتماعية أو تنظيمية أو ثقافية، أو ربما يشترك أعضاء هذا المجتمع الإفتراضي في توجهات فكرية معينة، أو اِهتمامات عليمة معينة، أو اِهتمامات اِجتماعية، اِقتصادية، فنية، إعلامية، خدماتية... الخ.

نشأة المجتمع الإلكتروني: إنّ بدايات تشكل المجتمع الشبكي أو الرقمي (على الخط) تعود إلى فترة الستينات بظهور شبكات الحواسيب لغرض التعليم مثل شبكة بلاتو، كذلك ظهور شبكة أربانت المعروفة في فترة لاحقة من أواخر الستينات وأوائل السبعينات وغير ذلك من شبكات الحواسيب في السبعينات والثمانينات وبخاصة مع اِنتشار اِستخدام لوحات الإتصال المحلي لإتاحة نفاذ عام وواسع للتكنولوجيات الجديدة آنذاك.

ومن نشاطات المجتمع الإلكتروني:

- التعليم الإلكتروني.
- التجارة الإلكتروني.
- الإتصال الإلكتروني.

- إنّ المجتمع الإلكتروني هو مجموعة ثقافية تنشأ عند اِلتقاء مجموعة من الأشخاص بعضهم ببعض في الفضاء المعلوماتي بوضوح وبساطة، وهي تعنى بالأشخاص الذين يشكلون مجتمعات من أجل مواصلة هوياتهم التي تمييزهم عن باقي المجتمعات (كان في الماضي المجتمع يعني أفراد يعيشون في مكان واحد أما مع التطور واستخدام الحاسب أصبح المجتمع من خلال ارتباط أفراده في أهداف محددة وهويات واحدة في مكان اِفتراضي.

أسباب دراسة المجتمع الإلكتروني ودمج المواطن الإلكتروني:

من أهم سياسات دمج المواطن الإلكتروني في المجتمع الإلكتروني ما يلي:

1- تعميق فهم الفعل التكنولوجي لأحجام ضخمة من المشاركين، متنوعي الثقافة والعمر الخبرات التقنية والتعليمية، معرفة كيف يمكن تطوير الوسائل والطرق الاِستعمالية، بما يفيد الجانب الاِجتماعي لهذه المجتمعات.

2- إتاحة إمكانية التعرف على توقعات هامة، واِستنباطات مفيدة، بشأن تطويرها اِجتماعيا وثقافيًا وخدميًا لشبكات الحواسيب.

3- الاِحتياجات الحكومية والتجارية والتعليمية، من قبل الوكالات والمؤسسات المحلية والدولية، تحتاج لإدماج المجتمعات الاِفتراضية لممارسة أنشطتها المتخصصة مثلاً دفع الضرائب، الحصول على التراخيص، الدعم الاِجتماعي، العمل الصحي، جمع المعلومات شراء السلع، فالمواطن الإلكتروني نواة هذا المجتمع، وأول مستفيد منه بسرعة فائقة، وتفاعلية، ومرونة... الخ بالنظر إلى مزايا التكنولوجيا الرقمية.

النظر إلى أهم الخصائص المشتركة بين المواطنين الإلكترونيين الذين يجتمعون في أغراض مشتركة بين الأعضاء.

1. مشاعر مشتركة (تكرارات الأنشطة والحماس المتبادل).
2. الوصول والنفاذ إلى الموارد المشتركة، ووجود سياسات ولوائح لتحديد الوصول لهذه الموارد.
3. وجود المعلومات وتوفرها للمجتمع، والدعم والخدمات بين الأعضاء.
4. إطار مشترك للتقاليد الاِجتماعية واللغة، والبروتوكولات المتبعة.
5. وجود دليل على أن المشتركين الأعضاء لديهم أدوار مختلفة.
6. الأعضاء وسمعتهم ومكانتهم الاِجتماعية والعلمية والفكرية والثقافية.
7. الوعي بحدود العضوية وهوية الجماعية.
8. المعايير المبدئية للاِشتراك في المجتمع المعني.
9. تاريخ المجتمع ووجوده على مدى فترة من الزمن.
10. الأحداث الملحوظة والطقوس التي تمارس من قبل الأعضاء (التفاعل والبناء).
11. البيئات الطبيعية المشتركة (الأصول).
12. العضويات التطوعية والإسهامات المختلفة لدعم المجتمع.

عوامل إنجاح التنمية البشرية للمواطن الإلكتروني في المجتمع الإلكتروني:

إنّ التنمية البشرية للمواطن الإلكتروني في ظل المجتمع الإلكتروني تتمحور أساسًا حول مفهومين أساسيين هما:

- "الاستعمالية والاِجتماعية".

مفهوم "الاستعمالية": وهو كيفية تعامل الأفراد مع بعضهم البعض باِستخدام التكنولوجيا أو ما يصطلح على "تسميتهم" بالمواطنين الإلكترونيين"

أما مفهوم "الإجتماعية": فيتعلق أساسًا بكيف يمكن لأعضاء المجتمع الرقمي أو الإلكتروني المعني أن يتفاعلوا مع بعضهم البعض بمساندة التكنولوجيا.

أ- **محددات نجاح الإجتماعية:** يرتبط أساسًا بمحددات وقياسات تتعلق بالغرض.

المحدد العددي: عدد الرسائل/ عضو، عدد الرسائل /عضو نشط، عدد الرسائل/فترة زمنية محددة، كمية موضوعات النقاش.

كثافة موضوعات النقاش وعمقها حسب:

- قياس نشاط التفاعلية غرض المجتمع: صحي، تعليمي، تجاري الأخذ والعطاء من وإلى المجتمع. (كمية الأسئلة – قياس التبادلية المتبادلة، كمية الاستجابات، معدل التساؤل والإجابة) لأجل معرفة جودة المساهمة في المجتمع وكفاءة إدارية.

ب- محددات وقياسات الأفراد: " المواطن الإلكتروني":

المحدد العددي: عدد الأعضاء، عدد الزوار، عدد الأنواع: (مثلا: مشاركون بالنقاش، بالتساؤل، محترفون، مبتدئون دائمون).

ج- محددات وقياسات السياسات: عدد وتناسب قواعد التحكم في سلوك غير المتحضر، ملاحظة عنصر الثقة ومدى التعامل معه (أمن المعلومات، الخصوصية، اِستعمال التشفير، تبادل الثقة بين الأعضاء أو من الخدمات: التجارية، التعليمية، ... إلخ.

2-8- محددات نجاح الاستعمالية: استعمال المواطن الإلكتروني.

1-قياسات تتعلق بالحوار ودعم التفاعل الاِجتماعي.

أين يمكن للمواطن الإلكتروني الاِستفادة من:

- مؤشرات الأوامر.
- التغذية الراجعة.

وسهولة اِستخدام الأوامر، وسهولة حركة الشخصيات في البيئة المستخدمة وإدارة مساحة التعامل الاِفتراضي.

نموذج المواطن الإلكتروني في الجزائر التجربة الجزائرية:

حاولنا في هذه الدراسة دمج التجربة الجزائرية للمواطن الإلكتروني في ظل المجتمع الإلكتروني كتدعيم لموضوع التنمية البشرية في معطيين أساسيين وهما: – مجتمع المعلومات والمبتكرات التكنولوجية لمعالجة المعلومات وإستخداماتها واستفادة المواطن منها، حيث أطلقت وزارة الداخلية مشروع المواطن الإلكتروني لأول مرة في الجزائر، والذي سيختصر أرشيف كل مواطن في رقم واحد يتبعه مدى الحياة، يمكن من خلاله إستخراج جمع الوثائق الإدارية وفق نظام إلكتروني يعمل على إصدار مختلف الوثائق في مدة لا تتجاوز 30 ثانية، وهذا ما سينهي متاعب الجزائريين مع إستخراج الوثائق التي طالما كانت هاجسًا يوميًا لكل مواطن يقصد مصالح البلدية أو الدائرة. بالإضافة إلى إصدار رخصة السياقة وجواز السفر وغيرها والاكتفاء فقط ببطاقة التعريف الوطنية التي ستكون بطاقة رقمية تكون مدة صلاحيتها مدى الحياة، تعتبر هذه الإنجازات مساهمة في دخول الجزائر مجال المجتمع الإلكتروني ورقمنة المواطن، إضافة إلى مشروع الجزائر الإلكترونية أين تم إشراك المواطن بدعوته للإطلاع على هذا المشروع، والسعي لتطبيقه(6).

موقع البوابة الإلكترونية لخدمات المواطن الجزائري، لقد تم إطلاق موقع جديد يعتبر بمثابة نقطة وصل بين المواطن والإدارة يمكنه من الاستعلام عن كل ما يشغل باله، كما يمكن من طلب الوثائق عبر الإنترنت مثل وثيقة السوابق العدلية والتي ألغيت لضوابط أمنية، وهو الرابط: www.elmouwatin.dz .

إضافة إلى معلومات أخرى تدخل في سياق استفادة المواطن من المعلومات الإدارية للدولة وتوفر له خدمات مختلفة كالقوانين المعمول بها في الجريدة الرسمية ومسابقات التوظيف عبر الوزارة وتحميل الاستمارات الرسمية وغيرها[7].

يمكن تعريف المجتمع الإلكتروني كذلك على أنه وحدة متكاملة مستمرة تنشأ عند عدد من الأشخاص في اهتمامات مشتركة في البداية، لذا يتقابل الأشخاص لإنجاز الأهداف

المشتركة، وقد تحدث النزاعات بين الأعضاء في أثناء النقاش حول الموضوعات، عند تجنب تلك النزاعات يؤدي إلى تفكك المجموعة لأن النزاعات مرحلة أساس يجب العمل خلالها للوصول إلى الإنجاز (حدوث النزاعات في المجتمع الإلكتروني أكثر من المجتمعات التقليدية) وذلك للأسباب التالية:

1-عدم التعامل وجه لوجه.

2-عدم التمكن من التحاور اللفظي المباشر.

3-صعوبة التعبير العاطفي من خلال النّص.

رؤية في الانعكاسات السلبية للمجتمع الافتراضي:

ومن عواقب الانكفاء على "الشاشات" وإدمان البقاء في المجتمعات الافتراضية كذلك إهمال التحصيل الدراسي. لم تتوصّل الدراسات في الغرب – كما سلف – إلى نتائج حاسمة فيما يتعلّق بتأثير التواصل الافتراضي على التحصيل الدراسي، غير أنّ الشواهد في عالمنا العربي الكبير تشير بلا مواربة إلى التأثير السلبي لذلك الإدمان على التحصيل الدراسي فمجمل استخدام الطلاب والطالبات تلك المواقع يقتصر على التواصل الاجتماعي دون غيره من غايات. وفي تلك المجتمعات الافتراضية عادات معرفيّة قبيحة منها انتهاك حقوق الملكيّة الفكريّة وتتبّع الشائعات ونشرها وغياب التفكير النقدي وغياب التثبّت والتمحيص وهي عادات من شأنها أن تدمّر الطاقات العقليّة لطلابنا وطالباتنا وتنتهي بهم إلى السطحيّة والانقياد. من الواجب أن نستدرك هنا فنشير إلى ما نتج عن التواصل الاجتماعي الافتراضي من انفتاح على عوالم جديدة وانخراط في أنشطة وفعاليّات متنوّعة وتزايد في الوعي السياسي بين المراهقين والشباب .غير أنّ هذا كله يبقى موضع ارتياب وقلق طالما افتقد هؤلاء القدرة على التحقق من سلامة المعلومات وأهميّتها وطالما عجزوا عن توظيف ما سبق لخدمة

أوطانهم وأسرهم ومجتمعاتهم. في كتاب الوجوه يبقى "الوجه" مفهوماً محوريّاً وكلمة مفتاحيّة، فلا بد لمن يريد الانتفاع به من حسن "التوجّه"، فإذا افتقده كان على المحيطين به أن يحسنوا "التوجيه" (8).

نتائج الدراسة:

إنّ ما تهدف إليه هذه الدراسة هو تحديد بعد التنمية البشرية في المجتمع الإلكتروني اِنطلاقا من المواطن الإلكتروني الذي يعتبر محور تنمية المجتمع وسعينا في هذه الدراسة إلى تحديد النقاط التالية:

1-التواصل الفعال مع محتويات المناهج المطروحة سواءا في: التعليم الإلكتروني، العلاقات في مواقع التواصل الاجتماعي، الحكومة الإلكترونية، وسائل الإعلام الإلكترونية (الإعلام الجديد).

2-التعاون المشترك خلال العملية الإعلامية الاِتصالية فيما بين المواطن الإلكتروني والهيئات الإلكترونية.

3-مشاركة المصادر.

4-الدعم والتشجيع المتبادل بين المتفاعلين.

5-إنشاء بنية اجتماعية فورية صلبة ومتماسكة.

6-ضرورة حل المشكلات التي تنشأ داخل المجتمع الإلكتروني.

7-وجود مساحة معينة للقضايا الشخصية.

1. السيد عبد العزيز البهواشي: دور **التربية المقارنة في تحقيق أهداف النظام الجديد، مؤتمر التربية والنظام العالمي الجديد،** الجزء الثاني، القاهرة، كلية التربية جامعة عين شمس، 1999، ص 344.
2. نادر فرجأني: **عن غياب التنمية في الوطن العربي،** التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي(6)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 26.
3. الرأس المال الاجتماعي هي البنية التحتية الاجتماعي وهو يشمل الأسس والقواعد المؤسسية والثقافية اللازمة، لكي يقوم المجتمع بأداء وظائفه بكفاءة (مجيد مسعود: **دليل المصطلحات التنموية)**، سوريا دمشق، دار المدى للثقافة، 2003، ص 27.
4. محمد مصطفى الأسعد: **التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث،** الإسكندرية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2000 ، ص24.
5. نادر فرجاني: مرجع سابق، ص26.
6. _http://www.premier-minstre.gou.dz/arabe/media/pdf/dossier/Telecom/EAlmerier.pdf
7. 8الموقع نفسه.

"التنمية المستدامة في العالم العربي بين اشكالية تعدد المباد ا رت وتنامي التحديات"

أ .هاجر خلالفة
أستاذة باحثة بجامعة الحاج لخضر باتنة
قسم العلوم السياسية
hadjer_khelalfa@yahoo.fr

محور المداخلة :الثاني :واقع التنمية الع ربية :السمات والفرص

لغة المداخلة :العربية.

وسيلة عرض المداخلة :عارض ضوئي.

ملخص:

تشكل التنمية المستدامة الهدف الأسمى الذي تسعى إليه العديد من دول العالم المتقدمة والمتخلفة منها على السواء، إلا أن هذا الهدف يظل حبيس بيئته ورهن الأوضاع والإمكانيات المميزة والمتاحة لكل دولة، ولعل الحديث عن واقع وآفاق التنمية المستدامة في العالم العربي يط رح العديد من التساؤلات لاسيما

في ظل توفر الموارد المتاحة المادية والبشرية التي من شأنها أن تدفع بعجلة التنمية في كافة المجالات وتجعلها ترتقي إلى أعلى المستويات .إلا أن العديد من التحديات تحول دون تطور المسار التنموي والتي في الحقيقة تتنوع بين تحديات سياسية تتلخص أساسا في غياب ا ا ردة سياسية موحدة حقيقية عازمة على توحيد الرؤى حول التأسيس لمشروع تنموي عربي، وتحديات أخرى أمنية تتجلى في استم ا رر تفشي الن ا زعات ذات الطابع الإثني القبلي في المنطقة والتوت ا رت التي خلفتها ثو ا رت الربيع العربي، بالإضافة إلى

الخطر الممتد الذي أصبح يهدد المنطقة بأكملها مع توسع ما يسمى بتنظيم الخلافة الإسلامية" داعش"، وتحديات أخرى اجتماعية وبيئية تتعلق بالانفجار السكاني في بعض الدول وتدهور مستويات التعليم وتفشي الأمية، بالإضافة إلى التلوث وتنامي مشكل المياه في المنطقة.

Abstract:

Sustainable Development is the ultimate goal for many countries developed ones and underdeveloped as well, but this goal remains locked to each state's environment and conditions. When we talk about the reality and prospects of the sustainable development in the Arab World it's poses many questions especially in light of the availability of human and material resources which would drive the development wheel in all fields and makes it live up to the highest levels. However, many challenges prevent the development of the development process like political challenges which are summarized mainly in the absence of a real unified political will which is determined to unify the visions about the arabic

development project, and security challenges that are reflected of the continued prevalence of ethnic conflicts and tensions left by the Arab Spring, in addition to extending danger that threatens the entire region which so-called the organized Islamic caliphate "Daesh" and other social and environmental challenges related to population's explosion in some countries and deteriorating levels of education and illiteracy, in addition to pollution and the growing water's problem in the region.

مقدمة:

شكلت التنمية بموضوعاتها المتشعبة موضوع بحث وتقييم لدى الكثير من الباحثين بغض النظر عن انتماءاتهم أو مجالات بحثهم، ولعل الشغل الشاغل عند هؤلاء كان البحث في أنجع الوصفات المقدمة لدفع عجلة التنمية في كافة المجالات، إلا أنه ولسنوات عديدة أثبتت هذه الوصفات فشلها في ايجاد نموذج تنموي كامل ومتكامل يحتذى به، لذا تنامت الأصوات المنادية بضرورة ايجاد نموذج تنموي بديل ومستدام يعمل على تحقيق أهداف العملية التنموية من جهة، وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى لتجاوز الأزمات التي خلفها النموذج التقليدي والتي يمكن تلخيصها بالأساس في نقص التنوع البيئي، تقلص المساحات الخض ا رء والغابات، استنفاذ الموارد غير المتجددة، التلوث وغيرها من الأزمات.

ولعل أبرز هذه الأزمات تلك المتعلقة بالتغي ا رت المناخية التي كانت وطأتها وخيمة على كافة دول العالم

لاسيما الدول المتخلفة والعربية بشكل عام نتيجة عدم امتلاكها للمؤهلات والامكانيات الكافية والمناسبة لمواجهة هذه الظاهرة.

وبذلك ما تجدر الإشارة إليه أن الحديث عن التنمية المستدامة في العالم العربي يطرح العديد من الإشكاليات سيما تلك المتعلقة بالتحديات أو المعوقات التي تحول دون التحاق الركب التنموي العربي بالركب التنموي العالمي الغربي، ففي ظل تعدد الفرص والمباد ا رت الداعية إلى اقامة نموذج تنموي عربي

موحد وتجسيده تتوالى الخيبات بعدم المضي قدما في المباد ا رت المتفق عليها سيما في ظل بروز مجموعة

من المعوقات التي تحول دون ذلك وهو ما يمثل محور اشكاليتنا في هذه الد ا رسة التي يمكن أن نلخصها

في التساؤل المحوري التالي:

"هل يمكن الحديث عن تجربة عربية حقيقية في مجال التنمية المستدامة استنادا لمختلف المباد ا رت الموقعة وفي ظل التحديات التي تحد من تجسيد مشروع تنموي عربي مستديم؟."

يمكن تفكيك هذه الإشكالية في ثلاثة تساؤلات فرعية رئيسة هي:

- 1ةيمنتلاب ينعن اذام و موهفمك تمادتسملا تافصو جذومنك. ؟هقيبطتل بعسي

2ما هي أهم المباد ا رت العربية التي جاءت من أجل تفعيل التجربة العربية في مجال التنمية المستدامة؟- .

3فيم تتجلى مختلف التحديات التي تحول دون ارساء معالم التنمية العربية المستدامة؟- .

لمعالجة هذه الإشكالية والتساؤلات المندرجة عنها سنتناول ثلاث محاور أساسية يتناول الأول منها ماهية التنمية المستدامة، أما المحور الثاني فسيهتم بأهم المباد ا رت العربية في هذا المجال وتقييمها، أما المحور

الثالث والأخير فسيتعرض إلى مختلف التحديات التي تعترض التنمية المستدامة في العالم العربي.

أولا :في نشأة وماهية التنمية المستدامة

*ظهور فكرة التنمية المستدامة:

أدت العديد من المشاريع التنموية في مختلف المجالات إلى احداث جملة من التغيي ا رت التي صاحبها الإض ا رر بالبيئة وهو ما أدى إلى الإهتمام بالتنمية المستدامة من خلال العديد من الندوات واللقاءات، ولعل ظهور فكرة التنمية المستدامة لأول مرة كان سنة 1986 من خلال نادي روما الذي سمي فيما بعد بالتفاعل بين الإقتصاد والبيئة، وفي عام 1972 تم عقد مؤتمر ستوكهولم وتم التأكيد فيه على دور كل دولة في توفير بيئة نظيفة، كما أكد على دور كل من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة مشكل البيئة 1 ، تم تعريفها من طرف اللجنة الدولية للتنمية والبيئة على أنها" :التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإض ا رر بقدرة الأجيال

القادمة على تلبية احتياجاتها ."وقد ترسخ مفهوم التنمية المستدامة سنة 1992 في قمة الأرض بريو دي جانيرو والتي انبثق عنها خطة عمل شاملة التي سميت بأجندة القرن 21 ، ثم تم تأسيس لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والتي عقدت العديد من الاتفاقيات الدولية شملت :حماية التنوع البيولوجي، قضايا تغير المناخ، حماية الغابات ومكافحة التصحر .شكلت قمة الأرض الأرضية الأساسية لبلورة مفهوم التنمية المستدامة من خلال لفتها الإنتباه إلى أهمية معالجة قضايا البيئة والتنمية حفاظا على مستقبل الإنسان ومن هنا ظهرت فكرة المحافظة على حقوق الأجيال كافة في الموارد الطبيعية، وتم تعريف التنمية المستدامة على أنها" :الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية المتاحة بشكل يكفل الرخاء الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والقادمة."

لقد تطور المفهوم فيما بعد سنة 2002 ليشمل الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البي ولوجي وذلك من

خلال قمة جوهانسبرغ، التي أكدت على وجوب تحسين واستكمال است ا رتيجيات التنمية المستدامة بحلول

2005من خلال التركيز على قضايا(الطاقة البديلة، المياه، الز ا رعة، التنوع البيولوجي، الفقر والإدارة الرشيدة.)

ما تجدر الإشارة إليه أن مختلف المؤتم ا رت والندوات التي عقدت بشأن التنمية المستدامة ركزت على فكرة

الاستدامة التي تشير إلى التواصل والاستم ا ررية وحماية حقوق الأجيال القادمة 2 ، وبذلك فالتنمية المستدامة

تشكل منحى تكامليا قوامه علاقة متوازية بين البشر والموارد، هذا المنحى الذي لا يكتفي فقط بالبعد البيئي وانما يسعى إلى اصلاح النظم السياسية، وتطوير المنظومة الاقتصادية والاجتماعية بتعزيز القيم الإيجابية ال ا رسخة.

***أبعاد ومؤش ا رت التنمية المستدامة:**

كما تمت الإشارة سابقا بأن مفهوم التنمية المستدامة يعبر عن حالة وجود وتطور مستمر، تهدف إلى توفير الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأجيال الحاضر والمستقبل بالإضافة إلى المحافظة على البيئة ونظام دعم الحياة فيها .وبذلك يمكن التمييز بين ثلاثة أبعاد أساسية لها وهي:

البعد الإقتصادي :ويشمل النمو الاقتصادي المستديم بالتركيز على فكرة التسيير العقلاني للنظام– الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الثروة.

البعد الاجتماعي :ويتلخص في الاهتمام بالإنسان وجعله محور الاهتمام من خلال اعتباره هدف ووسيلة –

في عملية التنمية في آن واحد، من خلال السعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر والاهتمام بالتعليم وتطويره، والأكيد تحقيق المساواة الجندرية بتفعيل دور الم أ رة في التربية والتعليم والمشاركة في مختلف العمليات الاجتماعية. 3

وبالحديث عن مؤش ا رت التنمية المستدامة نجد أن اعلان الألفية أو ما سمي بأجندة القرن 21 التي حددتها

الأمم المتحدة تم اد ا رج مجموعة من المؤش ا رت التي يتم من خلالها تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات من

تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي نذكرها فيما يلي:

***المؤش ا رت الاقتصادية:**

تعمل هذه المؤش ا رت على تقييم الآداء الاقتصادي للدول وم ا رقبة الأنماط الاستهلاكية لها وتشمل : معدل

نصيب الفرد من الناتج المحلي، المي ا زن التجاري للدول، نسبة المديونية الخارجية، معدل استهلاك الفرد للطاقة، كثافة استخدام الموارد في الإنتاج.

***المؤش ا رت الاجتماعية** :وتشمل:

تحقيق المساواة الاجتماعية والعدالة في توزيع الثروة ومكافحة الفقر التي تتم من خلال حساب نسبة عدد السكان تحت خط الفقر، ومقدار التفاوت بين الغني والفقير داخل المجتمع. –

توفير الرعاية الصحية لجميع الأف ا رد سيما في المناطق النائية والفقيرة– .

التعليم :والذي يعد الركيزة الأساسية داخل أي مجتمع ودعامة التنمية المستدامة من خلال الاهتمام– بتوفير التعليم ومجانيته للطبقات الفقيرة، ويتحدد هذا المؤشر بمؤش ا رت ثانوية منبثقة عنه كنسبة الأمية، استم ا ررية التعليم، المي ا زنية المخصصة للتعليم والبحث العلمي. 4

السكن والسكان :تعتبر مشكلة النمو السكاني السريع وهجرة السكان من الأرياف إلى المدن عائقا كبي ا ر في افشال است ا رتيجيات التخطيط الاقتصادي والعم ا رني للدول. –

***المؤش ا رت البيئية** :وتضم مختلف المؤش ا رت التي تضمن توفير بيئة سليمة ونظيفة:

استغلال الأ ا رضي من أجل مكافحة التصحر ووقف إ ا زلة الغابات الطبيعية والزحف العم ا رني على الأ ا رضي الصالحة للز ا رعة. –

المحافظة على مصادر المياه العذبة :تنوه العديد من المنظمات الدولية والعالمية بأن الحروب القادمة– بين الدول ستكون حول مصادر المياه، ويعتبر مؤشر نوعية المياه وكمياتها ونصيب الفرد من المياه العذبة من المؤش ا رت المهمة جدا.

حماية النوع البيولوجي سيما الحيوانات والنباتات المهددة بالإنق ا رض– .

التغي ا رت في الغلاف الجوي وما نجم عنها من احتباس ح ا رري وتغير المناخ وهو ما نص عليه– بروتوكول كيوتو. 5

***المؤش ا رت المؤسساتية** :تذهب هذه المؤش ا رت للتركيز على كل ما يتعلق بالحكم الرشيد وارساء معالم

دولة الحق والقانون بالاستغلال الأمثل لمختلف الإمكانيات المتوفرة وتشمل:

أطر مؤسساتية مواتية :من خلال انشاء بناء مؤسساتي مناسب وكفيل بتطبيق التنمية المستدامة والذي– يستلزم وضع است ا رتيجيات لكل دولة، بالإضافة إلى التشجيع على الإنخ ا رط وعقد الاتفاقيات العالمية في

مجال التنمية المستدامة.

قدرة المؤسسات الوظيفية على القيام بالمهام الموكلة لها والذي يتحقق من خلال الإمكانيات البشرية– والعلمية والاقتصادية والسياسية.

وبذلك ما تجدر الإشارة إليه أن البحث في مضمون التنمية المستدامة يسلط الضوء على: 6

تقوية المؤسسات الدولية– .

اتفاق موحد مبني على الأولويات والتوجيه المثالي للقد ا رت الاقتصادية والإجتماعية– .

قوة القانون– .

ثانيا :المباد ا رت العربية لتحقيق التنمية المستدامة

إن جهود الدول العربية المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة ما هي سوى مواكبة للجهود الدولية الغربية في هذا المجال وتأكيدها على الدور الممكن أن تلعبه في الساحة الدولية بأنها قادرة على تفعيل المسار التنموي داخل أقطارها، إلا أنه وفي الحقيقة تظل مساهمة هذه الدول ضئيلة إن لم نقل منعدمة وذلك إن تحدثنا على العالم العربي ككل متكامل ومتجانس، ضف إلى ذلك وبالرغم من قيام الدول العربية بالعديد من المباد ا رت التي كان أغلبها في اطار قمم جامعة الدول العربية أو من خلال مؤتم ا رت منظمة

التعاون الإسلامي أو من خلال أحد اتحاداتها الممثلة في مجلس التعاون الخليجي أو اتحاد المغ رب العربي فإن معظم مبادرتها ظلت حبر على ورق اتخذت شكل توصيات شملت مختلف جوانب وأبعاد التنمية المستدامة إلا أنها لم ترق لتتم صياغتها في شكل است ا رتيجيات وب ا رمج عمل حقيقية من شأنها

تفعيل ودفع عجلة التنمية المستدامة في العالم العربي .ولعل الباحث في أسباب جمود هذه المباد ا رت يتوصل إلى العديد من الحقائق في سببية فشل هذه المباد ا رت والتي سيأتي شرحها لاحقا عند الحديث عن

التحديات التي تعترض تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وعلى العموم من مختلف المباد ا رت

العربية التي تم القيام بها نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

اتفاق مجلس جامعة الدول العربية في دورته لسنة 2002 – 2001 – باعتماد مبادرة التنمية المستدامة للدول العربية بالتنسيق مع المنظمات الدولية.

انعقاد أكثر من مؤتمر عربي لوز ا رء البيئة والتنمية لتنسيق الجهود العربية في مجال التنمية المستدامة –

الشاملة.

تأسيس المنتدى العربي للتنمية المستدامة عام 2006 – لم ا رقبة مسيرة التنمية المستدامة العربية وتقييمها.

انعقاد المؤتمر الاقتصادي العربي الأول في الكويت سنة 2009 – وصدور ق ا ر ا رت القمة العربية التي

تعزز سبل تحقيق تكامل وتنمية اقتصادية واجتماعية عربية، ثم تلاه مؤتمر قمة الدوحة في مارس من نفس السنة والذي أكد على تصميم الدول العربية على النهوض بالتنمية المستدامة في شتى المجالات.

قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، قطاع الشؤون الاقتصادية الدورة 27 – لمجلس وز ا رء العرب

المسؤولين عن شؤون البيئة في 19 نوفمبر 2015 بالإجتماع، والتي سبقتها أعمال الدورة 17 للجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي خلال الفترة 17 – 14 نوفمبر 2015 ، وقد تم مناقشة العديد من

القضايا كان أبرزها تحديث الاست ا رتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث وضرورة عقد آلية للتنسيق بين

الأجهزة العربية المعنية بالكوارث الطبيعية .ولقد تبنى المجلس قضايا المناخ من خلال محورين تعلق الأول بخطة العمل العربية للتعامل مع قضايا تغير المناخ، أما الثاني فتناول شأن التحرك العربي في مفاوضات تغير المناخ . 7 بالإضافة إلى استع ا رض الوضع البيئي في كل من فلسطين، السودان، الصومال، الأردن ولبنان وقد تم حشد الدعم العربي لمواجهة التدهور البيئي في السودان(دارفور وشمال السودان.)

أعمال الدورة الثانية من قمة" **عين على الأرض** 8 – "التي عقدت بأبو ظبي الإما ا رتية في 06 أكتوبر 2015أين سلط رؤساء المنظمات الشريكة في تحالف القمة الضوء على الدور الذي تضطلع به الحركة في تفعيل الحوار وقيادة الجهود الدولية للمساعدة على تجاوز التحديات المرتبطة بالبيانات اللازمة لدعم

عمليات اتخاذ الق ا رر من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وقد حملت القمة شعار" ق ا ر ا رت واعية من أجل
تحقيق التنمية المستدامة "وعالجت اشكالية كيف يمكن للحكومات والتكنولوجيا والمجتمع العلمي والمواطنين من تحسين سبل الوصول إلى البيانات والمعلومات النوعية. 9
كما قامت منظمة التعاون الإسلامي بعقد العديد من المؤتم ا رت من أجل توحيد جهود دولها الأعضاء لتحقيق التنمية المستدامة والتي نذكر منها :الدورة الاستثنائية الثالثة التي عقدت بمكة المكرمة سنة 2005 والتي تعلقت بمعالجة التحديات التنموية التي تواجه دول العالم الإسلامي خلال القرن21 وكيفية تشجيع التعاون الاقتصادي والتنمية المستدامة بين الدول الأعضاء، والعديد من المؤتم ا رت الأخرى
لوز ا رء البيئة في 2006 بجدة، و 2008 بالرباط، و 2012 بكا ا زخستان.
ما تجدر الإشارة إليه بعد عرضنا لهذه المباد ا رت أن الإشكالية الحقيقية تكمن في كيفية ترجمة الرؤى العربية حول التنمية المستدامة إلى سياسات يمكن الاستفادة منها، لأن المشلكة ليست في تجميع البيانات واصدار التوصيات وإنما كيفية الاستفادة منها وترجمة ذلك إلى سياسات واضحة قابلة للتنفيذ والأهم هو متابعة التنفيذ.

ثالثا :تحديات التنمية المستدامة في العالم العربي

يعاني العالم العربي من مشاكل وأزمات عديدة جعلت من الصعب التأسيس لمشروع عربي تنموي مستديم خلفتها العديد من المعطيات وتشاركت فيها العديد من الفواعل الداخلية والخارجية لتخلق منها تحديات قوية تختلف في بنيتها ومن هنا يمكن التمييز بين التحديات التالية:

***التحديات السياسية:**

عند الحديث عن التحديات السياسية فنحن بصدد الحديث عن علاقة مزدوجة بمتغيرين أساسيين هما العلاقات البينية بين الدول العربية وطبيعة الدول واستم ا رريتها، بمعنى أن بالحديث عن العلاقات البينية بين الدول العربية نريد تسليط الضوء على امكانية وجود ا ا **ردة سياسية حقيقية عازمة** على وضع مشروع
عربي مشترك لتحقيق التنمية المستدامة في ظل التنافس على الهيمنة والقوة في المنطقة وهو ما يمثله التنافس المصري السعودي بامتياز، وكذا استم ا ررية الأحقاد الموجودة بين العديد من الدول العربية مثل الع ا رق والكويت اثر حرب الخليج الأولى، وكذا الج ا زئر والمملكة المغربية وتنافسهما للزعامة في شمال افريقيا وتوتر علاقتهما ا ا زء العديد من المواقف كقضية الصح ا رء الغربية هذا من جهة .من جهة أخرى حينما نتكلم عن طبيعة الدول العربية واستم ا رريتها نتكلم عن وزنها عبر نفوذها في المنطقة والعالم ولعل

الع ا رق وليبيا خير مثال عن ذلك بعد الحروب التي استنزفتهما ففي حالة الع ا رق كانت للعق وبات المسلطة

عليها اثر اجتياحها للكويت أثر كبير في ت ا رجع الع ا رق كفاعل مؤثر في المنطقة ليتلاشى هذا الدور بالاجتياح الأمريكي له سنة 2003 ، ونفس الشيء بالنسبة لليبيا والعقوبات التي فرضت عليها وامتداد ثو ا رت الربيع العربي لها لتوضع ليبيا مجددا في خانة الدول الهشة أو المنهارة.

وبالتالي بالبحث في العلاقة المزدوجة التي تحدثنا عنها سابقا وبتحديد المتغير الأول في الدول العربية، تشكل الدول الغربية المتغير الثاني الذي يلعب دور مؤثر في تشتيت هذه الدول وافتعال المؤام ا رت بينها بالرغم من امتلاكها لمقومات الوحدة لاشت ا ركها في اللغة، التاريخ، والدين .ضف إلى دور العامل الخارجي

المشاكل المختلفة التي تعاني منها كل دولة على حدى مما يجعلها مهتمة بتحقيق المنافع الخاصة بها وجعلها أولوية على حساب قضايا الوحدة والعمل المشترك .وبذلك وبالرغم من مختلف الإتحادات التي كونتها الدول العربية على مدار عقود نجد هذه الأخيرة هيكل دون وظيفة وفاعلية، فإتحاد المغرب العربي مثلا بالرغم من وجوده ككيان واستم ا رره لحد الساعة إلا أنه لم يفرز عن مشاريع تنموية حقيقية تخدم منطقة المغرب العربي، ولعل المشهد لا يتغير كثي ا ر إذا ما قارناه بمجلس التعاون الخليجي الذي يعد البعد

الأمني هاجسه الأساسي وموجه بالكامل نحو اي ا رن دون أن ننسى الانشقاقات الحاصلة والن ا زعات البينية

بين أعضائه .ولذا تحقيق التنمية المستدامة في العالم العربي في حاجة إلى توحيد الرؤى السياسية واذابة الحدود السياسية والتركيز على المصلحة المشتركة، لأنه لا يمكن أن تتأتى تنمية مستدامة عربية دون وجود ركيزة حكومية موحدة ومتوافقة حتى وان وجدت مختلف التنظيمات الإجتماعية الفاعلة لأن الدول كانت ولا ا زلت وستك ون الفاعل الحقيقي في أي مشروع.

***التحديات الأمنية:**

تتقاطع التحديات الأمنية مع التحديات السياسية في الحقيقة وتتكامل إذ أن ما ارتبط بالسياسة ارتبط بالأمن ولا نستطيع ممارسة السياسة واقامة علاقات دون وجود الركيزة الأمنية التي تعتبر الأساس الذي تبنى عليه المجتمعات والدول على السواء، ولعل أبرز التحديات الأمنية التي تعترض وحدة العالم العربي لتحقيق التنمية المستدامة هو تأمين الإنسان بوصفه الفاعل والمستهدف من عملية التنمية، ولعل أهم المشاكل التي تشكل الأساس للتحديات الأمنية تلك المتعلقة بالن ا زعات داخل الدولة نفسها أو بين دولتين

متجاورتين والتي يلعب فيها العامل الإثني القبلي السبب الأساسي لها، ففي دول التي تشهد التعدد الإثني أو الديني داخلها نجدها مشتتة في حل أو ادارة ن ا زعات مستعصية وتكون مهددة في أي وقت ومخترقة من الداخل والخارج سيما إن كان لمثل هذه الجماعات امتداد خارج الدولة المتنازع فيها، ولعل الن ا زعات بين المسلمين والمسيحيين في السودان والسنة والشيعة والأك ا رد والعرب في الع ا رق مثلا خير دليل على

اخت ا رق الدول أمنيا وعدم استق ا رارها، فمثل هذه الن ا زعات تغذيها الجماعات المتطرفة في الداخل والخارج

وتدعمها جهات خارجية بالسلاح الذي يزيد من حدة هذه الأزمات .وبالإضافة إلى البعد الإثني، شكلت ثو ا رت الربيع العربي أزمة ومتاهة حقيقية للعديد من الدول الساقطة في فخ هذه الثو ا رت نتيجة تغذيتها للإنفلات الأمني ومهاجمة المؤسسات الرسمية في البلاد التي أطاحت بها ولعل الربيع العربي الذي مس كل من مصر، تونس، ليبيا، وسوريا واليمن وغيرها من الد ول يثبت فرضية الفخ الأمني الذي وقعت به والذي جعل من الشعب العربي يقتل بعضه بعضا بإيعا ا زت أجنبية ومكائد محاكة بقوة لتضعف هذه الدول

وتجعلها فريسة للجماعات المتطرفة والمسلحة التي يشكل تنظيم الخلافة الإسلامية" داعش "أبرزها الذي جعل من بلاد الشام سيما سوريا والع ا رق حلبة تنفيذ عملياته الإج ا رمية، ولم تصبح تونس بمنأى عن هذه

الأحداث نتيجة لاستم ا رر العمليات التفجيرية التي تستهدفها بين الفينة والأخرى .وبذلك الاستق ا رر الأمني

مهم جدا لتطور المجتمع وممارسته لمختلف العمليات الضرورية المسؤولية عن رقيه وتطوره ودون هذا الجانب الأمني لا يمكن الحديث عن ارساء معالم مشاريع التنمية في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية.

***التحديات الاجتماعية:**

إن المجتمع المتماسك هو الأساس الذي تبنى عليه الدول وانفلات هذا الأخير وتشتته من شأنه أن يؤثر على كيان الدولة ككل، وبالحديث عن التحديات الاجتماعية التي تحول دون تحقيق تنمية عربية مستدامة سنخص بالذكر مؤش ا رت مهمة والتي نذكرها فيما يلي:

الفقر :يعد الفقر السبب الأساسي الكامن و ا رء العديد من المشكلات الاجتماعية والصحية في العالم– العربي، ولعل التقارير الصادرة بشأنه سواء على المستوى المحلي أو الدولي تثبت بأنه تحدي حقيقي لنجاح است ا رتيجيات التنمية المستدامة .وفقا لأدبيات التنمية فالفقر يشير إلى عدم بلوغ مستوى معين من

الرفاهية، والذي يشار إليه عادة بخط الفقر وحد الكفاف . 10 يعيش العديد من الأف ا رد تحت خط الفقر في
العديد من الدول العربية أين نميز وجود طبقية بين الغني والفقير كدول مثل مصر وكذلك السودان قبل الإنفصال أين كان هناك سوء توزيع للثروة بين شمال غني وجنوب فقير .وقد ركز اعلان الألفية على الوقوف بوجه هذا التحدي الذي يشكل عائقا كبي ا ر لعملية التنمية.

التعليم :يعد التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان وهو الكفيل بإنتاج فرد صالح وواعي، إلا أنه– وللأسف نسبة كبيرة من المواطنين في البلدان العربية لا يذهبون إلى المدارس وبذلك ارتفاع نسب الأمية داخلها .وما يعاب على مشكلة التعليم في العالم العربي أنها لم تؤخذ بمحمل الجد في العديد من دوله التي تفرض أموال طائلة للتعليم وهو ما لا يتناسب وامكانيات العديد من الفئات الفقيرة، بالرغم من الجهود والأصوات المنادية بمجانيته .بالإضافة إلى أزمة البحث العلمي والمي ا زنيات المخصصة له وعملية الإنتاج
الفكري التي نجدها ما ا زلت بعيدة كل البعد عن تلك الموجودة في الدول المتقدمة. 11

تمكين الم أ رة واش ا ركها في العمليات التنموية :بالرغم من تعالي الأصوات المنادية بالمساواة الجندرية –

واش ا رك الم أ رة في قضايا التنمية تحت شعار" الم أ رة شريك في التنمية " 12 نجد أن اش ا رك الم أ رة العربية ما ا زل
محتشما للغاية وذلك إنما ا رجع لذهنيات معينة لا ا زلت حبيسة بيئة متخلفة تغذيها العادات والتقاليد.

التضخم السكاني غير الرشيد :تشهد المنطقة العربية انفجا ا ر سكانيا هائلا مع مر السنوات نتيجة عدم –

توفر وعي بتنظيم النسل هذا من جهة، من جهة أخرى هذا الت ا زيد السكاني من شأنه أن يدفع بزيادة الطلب على مختلف الموارد والخدمات سواء كانت صحية أو اجتماعية أو اقتصادية، بالإضافة إلى نمو ظاهرة التوسع الحض ري واستم ا رر الهجرة من الأرياف إلى المدن.

***التحديات البيئية:**

تشكل البيئة البعد الأسمى والمميز للتنمية المستدامة ولعل واقع البيئة في العالم العربي لا يعبر عن الصورة الواجب الحديث عنها حينما نتكلم عن البيئة، وفي الحقيقة هناك العديد من التحديات البيئية في العالم العربي التي تتعلق بإشكالية شح الموارد واستن ا زفها من جهة، والاستعمال غير العقلاني لها من طرف الأف ا رد من جهة أخرى، بالإضافة إلى الدور السلبي الذي يمكن أن يلعبه الفرد تجاه بيئته:

مشكل المياه :جاء في مؤتمر ستوكهولم أن المياه ستشكل مصادر الن ا زعات القادمة، ولعل الواقع العربي–

خير تجسيد لذلك .يشغل العالم العربي 10% من مساحة العالم إلا انه لا يحظى بأكثر من 0.5 % من الموارد المائية العذبة المتجددة في العالم، ويرجع مشكل المياه في العالم العربي إلى أن معظمها ينبع من خارج أ ا رضيه بالإضافة إلى مناخه الجاف وشبه الجاف، إذ تمثل الصحاري نسبة كبيرة من مساحته ككل.

وتشكل المياه مصدر توتر ون ا زع في منطقة الشرق الأوسط مثلا نهري دجلة والف ا رت والدور التركي بهما

إضافة إلى اس ا رئيل التي تسعى للسيطرة على المياه المحيطة بها.

التلوث والتصحر :يمثل التلوث شبح يهدد العديد من الدول العربية نتيجة التصرفات غير الرشيدة– والسوية للعديد من الأف ا رد ولعل مشكل رمي النفايات وتلويث مياه البحر المظهر الأبرز في ذلك، بالإضافة إلى تشويه الغابات والتمدد على حساب الأ ا رضي الصالحة للز ا رعة .كما يشكل التصحر هاجسا

لدى العديد من الدول العربية فالج ا زئر مثلا قامت بمشاريع في هذا المجال لعل مشروع السد الأخضر أبرزها لوقف التصحر.

تلوث – الهواء :تشكل السيا ا رت خاصة القديمة منها أهم ملوث للبيئة في المدن الكبرى، ففي الج ا زئر هناك نسبة عالية من السيا ا رت المفترض إبعادها عن الاستعمال، إضافة إلى الحجم الهائل للنفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة وغير صحية لتقليل التكلفة والتهرب من دفع الض ا رئب.

وبالإضافة إلى مشكل النفايات في الج ا زئر عانت مؤخ ا ر لبنان من مشكلة النفايات الغير الصحية التي

تكومت لأيام طويلة مما استدعى القيام بحملات ومظاه ا رت جابت شوارع بيروت تحت شعار" طلعت ريحتكم."

الخاتمة:

إن الحديث عن التنمية المستدامة في العالم العربي في الحقيقة يقودنا للحديث عن مجرد رؤى غير مكتملة لحكومات منفردة غير موحدة، ومباد ا رت جماعية تبقى رهينة التحديات التي تعترضها لا ترقى لأن

يحكم عليها بكونها تجربة تمثل العالم العربي .إن التنمية المستدامة في العالم العربي هي هدف لم يخطط له بالشكل المطلوب ولم يرعى بالإهتمام المطلوب له حتى يتم التمكن من اعداد است ا رتيجيات وخطط

قصيرة وطويلة الأمد تسعى لتحقيقه.

وما تجدر الإشارة إليه في الأخير أن تحقيق التنمية المستدامة في العالم العربي يبقى رهن مدى جدية مختلف الفواعل في التعامل مع مختلف المشاكل والتحديات التي تحول دون التأسيس لمشروع تنموي عربي.

الهوامش والإحالات:

1–محمد علاء عبد المنعم،" **مستقبل التعاون الدولي في ظل قمة الأرض**"، **السياسة الدولية**، أكتوبر 2004 ، ص. 255 .

2–اب ا رهيم عبد الجليل،" **البيئة والتنمية**"،(القاهرة :دار المعارف،) 2002 ، ص. 11 .

3–محمد فايز بوشذوب،" **التنمية المستدامة في ضوء القانون الدولي للبيئة**"، مذكرة ماجستير في القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة الج ا زئر، 2002 ، ص. 35 .

4–كمال رزيق،" **التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمق ا رطية**"، **الجندول**، العدد 25 ، نوفمبر 2005 ، ص. 23 .

5–بروتوكول كيوتو :هو خطوة تنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي، وهو معاهدة بيئية دولية خرجت للضوء في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED) ويعرف باسم قمة الأرض، وهدفت الإتفاقية إلى تحقيق" تثبيت تركيز الغا ا زت الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من التدخل البشري في النظام المناخي. "

6- Jack Waller Hunter, **« Mondialiation et La Gouvernance au service du développement durable », Problemes Economics**, N° 2764, Juin 2002, P. 102.

7–لمعلومات أكثر أنظر :تم تصفح الموقع يوم2015 – 11 – 29

11/20/c_134834876.htm–http://arabic.news.cn/2015

8–عين على الأرض :حركة عالمية تهدف إلى تحسين إمكانيات الوصول إلى البيانات البيئية والاجتماعية والاقتصادية ومشاركتها، وذلك لدعم جهود صناعة الق ا رر بصورة واعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة .ويتجسّد هدفها الأساسي في جمع قادة الفكر والعمل للتوافق على المجالات الرئيسية ذات الأهمية المتبادلة، والتعاون على المباد ا رت لسد فجوة البيانات . تأسست سنة 2011 وتضم هيئة البيئة أبوظبي (EAD) – ، ومبادرة أبوظبي العالمية للبيانات البيئية (AGEDI)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) ، والشركاء الجدد بما فيهم الفريق المعني لرصد الأرض (GEO)، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) ، ومعهد الموارد العالمية" 9– (WRI) **شروع قمة**" **عين على الأرض** "**في التغلب على تحديات بيانات التنمية المستدامة خلال مرحلة حرجة يواجهها صانعو الق ا رر**"، تم تصفح الموقع يوم2015 – 11 – 29 :

http://www.unep.org/newscentre/Default.aspx?DocumentID=26851&ArticleID=35471&l=ar

[10] "**التنمية المستدامة في الوطن العربي..بين الواقع والمأمول**"، سلسلة د ا رسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة
الملك عبد العزيز، الإصدار 11 ، ص. 30 .

[11] المصطفى عبد الحافظ،" التنمية المستدامة وتحدياتها العربية"، الحوار المتمدن، العدد 1569 ، . 2006 تم تصفح الموقع يوم: 2015 – 11 – 27
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=66427

[12] See more in: Chetan Ghate, **"The Politics of Endogenous Growth", Topics in Macroeconomics**, Vol 3. NO. 1.__

الأستاذة: إنتصار عريوات

القسم: قسم العلوم السياسية.

الجامعة: جامعة باتنة 1

المستوى العلمي: طالبة دكتوراه

الهاتف :0696147910

البريد الإلكتروني:flourarouge@yahoo.com

محور المداخلة: المجتمع الإلكترونى العربي وإنعكاساته على التنمية : حافز أم عائق؟

عنوان المداخلة

ثورة المعلومات والتطور التكنولوجي كآلية لتفعيل سبل التنمية بمختلف أبعادها في الدول العربية

الملخص:

عرف العالم خلال العقدين الماضيين تحولات كبرى في شتى المجالات، بدءا بإنهيار بلدان المعسكر الإشتراكى، والتحول بصورة متسارعة نحو إقتصاد السوق وصولا إلى هيمنة الرأسمالية كنظام تتغير ملامحه وأساليبه فى الإستغلال عبر التوسع المستمر المتجاوز للدولة الواحدة والإقتصاد المحلي في ظل ما يعرف بظاهرة العولمة.

يعتبر التطور التكنولوجي الهائل الحاصل على المستوى العالمي من أهم سمات العالم المعاصر، بما أحدثه من فجوة كبيرة بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث عموما، بسبب التفاوت التكنولوجي والمعلوماتى بينها. وما أحدثه من تفاوت ملحوظ في مستويات التنمية بها. وقد باتت الدول العربية على غرار نظيرتها من دول العالم الثالث بحاجة ملحة إلى الإستفادة من هاته التطورات التكنولوجية كمدخل ضرورى فى إطار مسعاها الأساسي ألا وهو بلوغ تنمية شاملة، بغية مواكبة التطورات العالمية الحاصلة، خاصة بعد أن أثبتت المداخل التنموية السابقة فشلها.

Abstract:

The world over the past two decades has know a major shifts in various fields, starting with the collapse of the socialist block, and the speed transformation toward market economy, and access to capital dominance as a system that change its features and methods of exploitation through the continued expansion over contries and the local economy in light of what we known as globalization phenomenon.

The massive development of technology at the global level is one of the most important contemporary world features, including its large gap between the developed countries and the Third World, because the technological and informational disparity between them. This gap has caused a lopment failure in developing countries. The arab states has become similar to its counterpart from Third World countries in the level of urgent needs to take advantage of these technological developments, and as an essential entry in the context of its fundamental march towards the attainment of a comprehensive development, in order to keep the global developments in the field, especially after the failure of conventional approachs of development.

ثورة المعلومات والتطور التكنولوجي كآلية لتفعيل سبل التنمية بمختلف أبعادها في الدول العربية

تمهيد:

أصبحت تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات فى الوقت الراهن، مرتبطة إرتباطا وثيقا بتطور المجتمعات فى العصر الحالى، وذلك بإعتبارها آلية لا يمكن الإستغناء عنها بأى حال من الأحوال للمساهمة فى بلوغ التنمية المنشود والتى أصبحت الشغل الشاغل لكل الدول دون إستثناء خاصة النامية منها عبر المساهمة فى إعادة بناء مجتمع جديد يتوافق ويتكيف مع موجة التغيرات والتحولات غير المسبوقة التى مست مختلف مناحى الحياة، أين تم الإنتقال من مجتمع صناعى مادى إلى مجتمع يقال بأنه مجتمع المعرفة بإمتياز، وعلى إعتبار الأهمية البالغة التى يمكن أن تحدثها ثورة تكنولوجيا المعلومات على درجة التنمية التى يمكن تحقيقها فى دولة ما، عبر التهافت على محاولة الحصول على كل ما هو جديد فى المجال التكنولوجى بغية تحقيق الكفاءة والفعالية المطلوبة، يمكن القول أنه يجب التسليم بحدوث فى المقابل فجوة رقمية واضحة، ومنه فجوة تنموية لا يمكن تجاهلها على الإطلاق بين المجتمعات المختلفة ، وعلى إعتبار الدول العربية كغيرها من الدول التى تسعى للحاق بالركب التنموى بمختلف أبعاده الحاصل على الصعيد العالمى، بغية تحقيق مؤشرات سياسية إقتصادية وإجتماعية إيجابية، للنهوض بالمجتمعات العربية من الأوضاع المزرية التى تتخبط بها، فإن الدخول فى سياق الثورة التكنولوجية المعلوماتية الحاصلة أمر لا خيار فيه ولا يمكن الإنعزال عنه.

– إن الأهمية البالغة التى يمكن أن تحدثها ثورة تكنولوجيا المعلومات على طبيعة ومستوى التنمية بأبعادها المختلفة على الدول العربية ، لمحاولة تقليص الفجوة الرقمية بين المجتمعات ، التى أفرزت فجوة تنموية رهيبة أدى بنا إلى ضرورة التطرق فى هذا المقام، إلى ضرورة الحديث عن أهمية الثورة التكنولوجية كآلية لتفعيل التنمية فى الدول العربية، ومنه آثرنا طرح الإشكالية التالية :

– إلى أى مدى يمكن إعتبار ثورة المعلومات و التطور التكنولوجى كآلية لتفعيل سبل التنمية بمختلف أبعادها بالدول العربي؟

وللإجابة على هاته الإشكالية آثرنا التطرق للمحاور التالية :

المحور الأول : تكنولوجيا المعلومات : التعريف، المعالم و الخصائص

المحور الثانى : فى مفهوم التنمية : التعريف و الأبعاد

المحور الثالث : أهمية تكنولوجيا المعلومات في تحقيق التنمية بالدول العربية

المحور الرابع : تحديات توطين التكنولوجيا بالدول العربية لبلوغ تنمية حقيقية

المحور الأول: تكنولوجيا المعلومات : التعريف، المعالم و المجالات

أولا: تعريف تكنولوجيا المعلومات

أ- تعريف التكنولوجيا: عرفت على أنها (... فرع من المعرفة تتعامل مع العلم و الهندسة أو تطبيقاتها فى المجال الصناعى ، فهى تطبيق العلم ...)[1]

وتعرف تكنولوجيا المعلومات بأنها(...الخبرة العملية والدراية الفنية التى يمكن الإعتماد عليها فى آداء المهمات ...)[2]

وكذالك تعرف (...بأنها حصيلة المعلومات الفنية للفرد و الجماعة والمؤسسة ، من خلال القدرة على إكتسابها و إستيعابها ، والتى تسهم فى حل مشكلات العمل وتحسين الآداء...) [3]

_وبما أن إستخدام الوسائل التكنولوجية قد أحدث تغييرات هامة فى المؤسسات و المجتمعات و التى إعتمدت إعتمادا كبيرا على التطورات التكنولوجية ، وما رافقها من إهتمام لدى الصناعيين و المهتميين بالمؤسسات، فقد إختلفت الآراء حول مفهوم التكنولوجيا، حيث ركز بعضهم على الآلات المستخدمة فى الإنتاج، وهو ما يوضح إنقسام التكنولوجيا إلى نوعين هما: أحدهما يتعلق ب " تكنولوجيا الآلات " و الثانى يتعلق بتكنولوجيا المعلومات[4] وهو معرض حديثنا .

من التعاريف السابقة يمكن القول أن التكنولوجيا هى أسلوب منهجى منتظم يتم إتباعه عند إستخدام المعارف بهدف الوصول لحلول مناسبة لبعض المهام العلمية

ب- تعريف المعلومات:

تعرف(...البيانات التى يتم إعدادها لتصبح فى شكل أكثر فائدة للفرد والتى لها قيمة للمدير متخذ القرار ، أى أنها بيانات أصبحت لها قيمة بعد تحليلها أو تفسيرها أوتشكيلها فى شكل معين ، والتى يمكن تداولها وتسجيلها فى صورة رسمية ...) [5]

ج – تعريف تكنولوجيا المعلومات:

يمكن تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصال بأنها (...عبارة عن تلك الادوات التي تستخدم لبناء نظم المعلومات التي تساعد الادارة على استخدام المعلومات لدعم احتياجاتها في مجال اتخاذ القرارات

والعمليات التشغيلية في المؤسسة، وتتضمن تكنولوجيا المعلومات البرامج الفنية والبرامج الجاهزة وقواعد البيانات وشبكات الربط بين العديد من الحواسيب، وعناصر اخرى ذات علاقة...)[6]

وعموما يمكن اتعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أنها أداة تعتمد على التكنولوجيات المتطورة والتي تساعد الافراد على الاعتماد على التعامل مع المعلومات ودعم المعلومات واحتياجات التشغيل في أى منظمة كانت.

كما عرف قطاع تكنولوجيا المعلومات تطورا كبيرا وأصبح يظم ثلاث أقسام رئيسية[7]:

- صناعة المحتوى المعلوماتي
- صناعة بث المعلومات
- صناعة معالجة المعلومات

ثانيا : المعالم المختلفة للتطور التكنولوجي والمعلوماتى فى الوقت الراهن

يشهد العالم فى ظل النظام العالمى الجديد ، مرحلة جديدة من التطور التكنولوجى ، إمتزجت فيها نتائج وخلاصات من ثلاث ثورات ، لتفرز مجتمعا جديدا أصبحت فيه المعلومات و الحصول عليها من أبرز سماته وهاته الثورات هى :

- ثورة المعلومات : وتتمثل فى ذلك الإنفجار المعرفى الضخم وتضاعف الإنتاج الفكرى فى مختلف المجالات وظهور الحاجة إلى تحقيق أقصى سيطرة ممكنة على فيض المعلومات المتدفقة وإتاحته للباحثين و المهتمين وصانعى القرارات فى أسرع وقت وبأقل جهد عن طريق إستخدام أساليب وبرامج معاصرة فى تنظيم المعلومات، تعتمد فى الدرجة الأولى على الكومبيوتر وإستخدام تقنية الإتصال لمساندة مؤسسات المعلومات .

- ثورة وسائل الإتصال : وتتمثل فى تكنولوجيا الإتصالات الحديثة التى بدأت بالإتصالات السلكية والا سلكية مرورا بالتلفزيون و النصوص المتلفزة ومن ثمة الإعتماد على الأقمار الصناعية و الألياف البصرية ولا يزال أفقها غير محدود وبمعنى آخر إنها مجموعة التقنيات والأدوات و النظم المختلفة التى يتم توظيفها لمعالجة المحتوى الذى يراد توصيله من خلال عملية الإتصال الجماهيرى أو الشخصى أو التنظيمى .

- ثورة الحاسبات الإلكترونية : وتعنى التطور غير المتناهى فى إنتاج أنظمة المعلومات المختلفة وفى إدارة نظم المعلومات وشبكاتها و الواقع أن تعريف تكنولوجيا المعلومات ينطوى على معنى التزاوج بين

الحاسبات الإلكترونية وتكنولوجيا الإتصالات ، وقد توغلت تأثيرات هاته الثورة فى جميع مناح الحياة الإنسانية[8]

وقد قادت هذه الثورات الثلاث إلى سيادة نظم جديدة للمعلومات ، بمعنى أن الفضاء الإلكترونى للمعلومات قدأصبح وسيط المستقبل فى علاقات الدول، وهو وسيط يسمح بقيام مضروعات متعددة الجنسيات ، وأسواق عالمية ، ووسائل إعلام عبر القارات أى أن الخطوة الحاسمة فى تحقيق قدرات تكنولوجيا الإتصال الحديثة مرتبطة بإنشاء مايسمى بطريق االمرور الضوئى

ثالثا: خصائص الثورة التكنولوجية

إن لأى تكنولوجيا طبيعة إقتحامية ، بمعنى أنها تقتحم المجتمعات سواء كانت مطلوبة أو غير مطلوبة مرغوب أو غير مرغوب فيها وذلك بما تقدمه من سلع جديدة أو بما تولده من حاجة إلى السلع الجديدة أو الخدمات [9]، هذا الإقتحام يعود عادة لأن التكنولوجيا تساعد أفراد المجتمع فى ممارسة أعمالهم اليومية البسيطة منها و المعقدة ،وتكنولوجيا المعلومات فى الآونة الأخيرة لم تترك أى مجتمع إلا وإقتحمت جميع أنشطته سواء ، السياسية منها أو المدنية ، أو العسكرية و التجارية، وعموما قد تميزت التكنولوجيا بمجموعة من الخصائص:

1- تقليص الوقت : فالثورة التكنولوجية الحاصلة جعلت كل الأماكن متجاورة

2- تقليص المكان : تتيح وسائل التخزين التى تستوعب حجما هائلا من المعلومات المخزنة والتى يمكن الوصول إليها بيسر وسهولة

3- إقتسام المهام الفكرية مع الآلة : نتائج حدوث الحوار بين الباحث ونظام الذكاء الصناعى ، مما يجعل من التكنولوجيا تساهم فى تطوير المعرفة وتقوية فرص التكوين للمستخدمين من أجل الشمولية و التحكم فى عملية الإنتاج[10]

4- تكوين شبكات الإتصال : تتوحد مجموعة التجهيزات المستندة على التكنولوجيا ، وهذا مايزيد من تدفق المعلومات بين المستخدمين و الصناعيين وكذا منتجى الآلات ،ويسمح بتبادل المعلومات مع بقية النشاطات

5- التفاعلية : أي أن المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقبل ومرسل فى نفس الوقت يناسب المستخدم ، فالمشاركين يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة

6- اللاتزامنية : وتعنى إمكانية إستقبال الرسالة فى أى وقت يناسب المستخدم ، فالمضاركين غير مطالبين بإستخدام النظام فى نفس الوقت.

7- اللامركزية: وهى خاصية تسمح بالإستقلالية تكنولوجيا المعلومات ، فالأنترنات مثلا تتمتع بإستمرارية عملها فى كل الأحوال ، فلا يمكن لأى جهة أن تعطل الأنترنات على مستوى العالم كله.

8- الشيوع و الإنتشار

9- العالمية والكونية: وهو المحيط الذي تنشط فيه هذه التكنو لوجيا ، حيث أخذ المعلومات مسارات مختلفة ومعقدة تنتشر عبر مختلف مناطق الوطن[11].

المحور الثانى : في مفهوم التنمية: التعريف و الأبعاد

أولا: تعريف التنمية

تختلف تعريفات التنمية بإختلاف وتعدد الأدبيات ويرجع السبب فى ذلك إلى أن كل جهة بحث تسعى لإبراز الجانب الذى تهتم به

ولقد عرفت الأمم المتحدة التنمية بأنها (...عبارة عن مجموع الوسائل و الطرق التى تستخدم بغرض توحيد جهود الأهالى مع السلطات العامة بغية تحسين مستوى الحياة فى جميع النواحىفى المجتمعات القومية و المحلية ...)[12]

كما عرفت بأنها (...العملية أو مجموع العمليات المرسومة و المخطط لها تخطيطا سليما بغرض إحداث تغييرات إيجابية داخل المجتمع القومى الكبير أو المجتمع المحلى الصغير لتحقيق الأهداف التى يسعى لتحقيقها أعضاء الجماعة الذين يكونون المجتمع ...)[13]

وهناك من يرى أن التنمية مفهوم شمولى، يشكل الإقتصاد عمودها الفقري تسعى للتغيير الدائم، بما يسهم فى تطوير القطاعات المختلفة

يمكن القول أن التنمية عبارة عن مجموعة التغييرات الهيكلية و الوظيفية فى المجتمع التى تمكنه من الخروج من حالة الركود و التخلف لحالة التقدم والنمو [*]، وهنا نشير للإختلاف الواضح بين كل من مفهومى التنمية والنمو ، فالأولى تشير إلى تدخل الإنسان فى إحداث التطوير و التغيير، بينما النمو يعنى ترك التقدم الإجتماعى والإقتصادى لعفوية الضروف دون إتخاذ تدابير معتمدة[14]

ثانيا: أبعاد التنمية

تأخذ التنمية على إعتباره كل متكامل أبعاد مختلفة تشمل جل مناح الحياة نوجز أهمها فى :

أ- البعد الإقتصادى للتنمية:

وهنا تعرف التنمية على أنها العملية التى يتم بمقتضاها الإنتقال من حالة التخلف لحالة التقدم، على أن هذا الإنتقال يقتضى إحداث العديد من التغييرات الجذرية فى البنيان والهيكل الإقتصادى، كما تعرف على أنها(... العملية التى يدخل من خلالها الإقتصاد القومى مرحلة الإنطلاق نحو النمو الذاتى...)[15]

وعموما فإن التنمية الإقتصادية هى العملية التى تتحقق بمقتضاها زيادة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى على مدار الزمن،والتى تحدث من خلال تغييرات فى كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع ،إضافة لإحداث تغيير فى هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء

ب- البعد الإجتماعى للتنمية :

ينبغى الإشارة إلى أنه لا يمكن الفصل بين التنمية الإقتصادية و التنمية الإجتماعية لإرتباطهما ببعضهما البعض، إذ تعمل التنمية الإجتماعية على خدمة الإنتاج من ناحية وخدمة الإنسان من ناحية ثانية ، كما تهدف التنمية الإقتصادية إلى رفع مستوى الدخل من ناحية وإلى توفير فرص متكافئة من الخدمات لأفراد المجتمع من ناحية أخرى ، حيث أن الإنسان كهدف رئيسى للتنمية الإجتماعية من أقوى العوامل المؤثرة فى التنمية الإقتصادية فهو الوسيلة التى تساعد على تحقيقها وهو الهدف الذي توجه هذه التنمية أجله[16]

ت- البعد البيئ للتنمية :

يرى علماء البيئة أن التنمية هى عملية مستدامة من وجهة نظر بيئية ، حيث يكون الهدف الأساسى هو حماية الأنساق و الموارد الطبيعية و المحافظة عليها فقد عرفها جيمس غوستافو J. Gousstavo 2005(..التنمية التى تستخدم تكنولوجيا جديدة أنظف وأكفأ وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية بهدف الحد من التلوث ، والمساعدة على تحقيق إستقرار المناخ وإستيعاب النمو فى عدد السكان...)[17]

ث- البعد السياسى للتنمية:

يؤدي هذا البعد الى تحقيق التنمية السياسية المستدامة التي تجسد مبادئ الحكم الراشد، وادارة الحياة السياسية بطريقة تضمن الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار وتنامي الثقة والمصداقية وتوالي السيادة والاستقلالية للمجتمع باجياله المتلاحقة، فهذا البعد يسهم بفعالية في تجسيد معايير الاستدامة على مستوى البعد الاقتصادي الاجتماعي الثقافي والبيئي [18]

وعموما يمكننا التأكيد وبإستمرار على أهمية الكامل بين أبعاد التنمية ، فهى لاتعبر عن عملية مرحلية وإنما عملية متكاملة وهذا ما يوضحه الشكل الأتى الذى ننفى من خلاله خطية التنمية :

المحور الثالث : أهمية تكنولوجيا المعلومات في تحقيق التنمية بالدول العربية

تتجلى أهمية الثورة التكنولوجية كقاعدة وأساس للإقتصاد و التنمية فالبحث العلمى عموما، أصبح عاملا مباشرا من عوامل الإنتاج، وهو الأمر الذى ولد الإهتمام المتزايد بأساليبه المختلفة على رأسها التطور التكنولوجى الهائل ، الذى يقوم بدور مهم وفعال فى دفع حركة التنمية فى كثير من دول العالم المتقدم، كما تعد القاعدة التكنولوجية ، وما ينشأعنها من مهارات علمية وإبتكارات تكنولوجية هى القوى المهمة والرائدة للتقدم الإقتصادى ، ومع تطبيق إتفاقية تحرير التجارة العالمية ذات الأهمية الإقتصادية و الإجتماعية للبحث العلمى والتكنولوجى فى الدول المتقدمة وأيضا فى الدول النامية ، و العربية منها على وجه الخصوص، بحيث يمثل إتفاق حقوق الملكية الفكرية تحديا كبيرا أمام إستخدام التكنولوجيا الحديثة فى الدول المستوردة لها بما فيها العربية، وهو ما يدفع لضرورة تشجيع البحث العلمى التطبيقى وإنتاج التكنولوجيا المحلية .

وفى إطار الجهود التى تبذلها الدول العربية، من أجل الإرتقاء بمستوى معيشة المواطنين ودعم الإقتصاد القومى وإرتفاع معدل نموه السنوى، فإن هذا يؤكد الدور الذى يقوم به البحث العلمى بطريقة مباشرة وغير مباشرة على الناتج القومى ، وتنعكس آثاره الإقتصادية و الإجتماعية والبيئية والعلمية و التكنولوجية على التنمية المتواصلة وعلى مستوى رفاه الإنسان ، وتحقق الدول المتقدمة الريادة فى المجالات العلمية المتقدمة حيث لديها القدرة على تنفيذ البحث العلمى و التكنولوجى لهذه المجالات ، تباع وتشترى بتكاليف مرتفعة ، وهناك أنواع من التكنولوجيا الحديثة ،التى تحتكرها الدول المتقدمة المنتجة لها[19] ولا تسمح ببيعها أى أن الدول متقدمة دول مصدرة لتكنولوجيا و لنتائج البحث العلمى، والدول العربية دول مستوردة لها لا غير مما يحتم علينا ، الدعوة بإلحاح لهاته الأخيرة لتبنى إنتاج تكنولوجيا محلية نحو دعوة لتنمية عربية فعلية، عبر الإنخراط فى ثورة التكنولوجيا المتطورة ، لسد الفجوة و الإنقسام الحاد الذى يشهده العالم اليوم، بين دول ذات إقتصاديات نمو بطيئة لا تمتلك مقومات التكنولوجيا الحديثة، وتتسع الهوة حاليا نتيجة لإحتكارات الدول المتقدمة، فعندما نتحدث عن التطور التكنولوجى ، يرى بعض الكتاب بأنه ليس هو الوحيد الذى يحدد المسيرة ، لكن الصراع حول السيطرة على التقنيات و الوسائل الجديدة هو الذى يتحكم فى التطور، فمنذ زوال الإشتراكية فى الدول النامية عموما ، تبلورت على الصعيد العالمى وسائل جديدة للسيطرة ، يطلق عليها الإحتكارات الخمس الجيدة تعد التكنولوجيات أهمها ، وهى [20]:

1- إحتكارات التكنولوجيا الحديثة الرفيعة

2- إحتكارات القرار فى الحصول على الموارد الطبيعية

3- إحتكار الوسائل العسكرية التى تتيح التدخل عن بعد، دون الخوض فى العمليات الحربية الطويلة و المكلفة

4- إحتكار وسائل الإعلام على الصعيد العالمى، وهى وسيلة فعالة من أجل التأثير على تكوين الرأى العام

5- السيطرة على المنظومة المالية الدولية بعد أن تم إرتباط البورصات فى العالم، وأصبح إنتقال الحدث فيما بينها فى منتهى الشرعية

المحور الرابع : تحديات توطين التكنولوجيا بالدول العربية لبلوغ تنمية حقيقية

هناك مجموعة من المشكلات التى تواجه الكثير من الدول العربية، تجاه نجاح سياسات توطين التكنولوجيا:

أولا: التشريعات و القوانين

- حتى الآن لم تصدر فى العديد من الدول العربية التشريعات والقوانين الأزمة، لمراحل الحصول على على إختيارو توطين التكنولوجيا والمتمثلة فى الآتى- قوانين حماية الملكية الفكرية التى توفر الحماية وتضمن الحقوق لأصحاب البحوث العلمية والدولة التى تعمل على زيادة إفرازات العملية البحثية وتعظيم العائد الإقتصادي,

- القوانين التى تنظم وتدير إستيراد التكنولوجيا وتحدد الجهات التى لها حق الإشراف و القواعد و الأسس والماصفات النوعية التكنولوجية ، دون تكامل لباقى النوعيات الازمة لخريطة التكنولوجيا بالدول المنامية

- التشريعات التى تؤمن من مخاطر الإستثمار التكنولوجى والتى تدعم الإستثمار وتجذب التكتلات العالمية ، لكى تستثمر فى الدول النامية عموما و العربية على وجه الخصوص [21]

ثانيا : السياسة القومية للتكنولوجيا

لم تضع الدول العربية سياسة قومية واضحة المعالم تحدد خطواتها نحو توطين التكنولوجيا ، ويرجع ذلك إلى عدم تحديد واضح لإحتياجاتها التكنولوجية ، وعدم وجود سياسة تكنولوجية واظحة مناسبة لبرامج التنمية .

ثالثا: نظم التعليم و التدريب

يعانى التعليم فى معظم الدول العربية من فجوة متصاعدة بين الواقع والغايات المطلوبة منه لدعم توطين التكنولوجيا ، وكذلك تقنين الموارد و التجهيزات و التنظيم الذى يدعم الجانب العلمى للطالب بجوار الجانب النظرى

رابعا: البحث العلمى

تعانى نسبة ليست بالقليلة من أمية المعلومات و الأمور المتعلقة بالتعامل مع التكنولوجيا الحديثة، الأمر الذى يوضح أهمية البحث العلمى والدور الكبير المطلوب من العاملين فيه والذى يفتقد إلى الموارد المالية الازمة له وتكبله قواعد ونظم إدارية تمنعه من آداء الدور المنوط.

خامسا : تنظيم وتأمين التكنولوجيا

إفتقاد وجود خبراء محليين يقومون بتقنين التكنولوجيا، ويقومون بمراجعة العقود الموقعة من الشركات الأجنبية لضمان الإنتقال الكامل المنشود للتكنولوجيا ووجود التعارض و التنافس غير المطلوب لنفس النوعية ، وخاصة فى الفترة الأولى لتوطين التكنولوجيا[22].

– **وفى الختام** مايمكن التأكيد عليه، هو الأهمية البالغة والازمة لمواكبة الدول العربية التطورات التكنولوجية و المعلوماتية الحاصلة على الصعيد العالمى، والتى تعتبر بحق ثورة هائلة أفرزت فجوة لا يمكن إغفالها بين من هو منتج للتكنولوجيا(الدول المتقدمة) ومن هو مستورد لها(ا لدول العربية على وجه الخصوص) ، وطالما أن الإستعانة بالتكنولوجيات الحديثة أمر لا مفر منه ،وجب على الدول العربية إرساء القواعد الصحيحة لإكتساب ودخول هاته الثورة وذلك عبر:

– الإهتمام بموضوع البحث العلمى بإعتباره عماد إكتساب تكنولوجيا محلية، بعيا عن مساومة الغير، عبر تنظيم إستخدام البحوث العلمية ، وتوجيهها لخدمة التنمية عبر حشد جهود العلماء ، بالإضافة لضرورة التكامل و التعاون البحثى العربية خاصة فى ظل التشارك فى الخصوصية البيئية العربية ، مما يقلل من إحتمالات إستيراد التكنولوجيا و ما يجسده من تبعية .

– ضرورة تنظيم البنية العلمية و التكنولوجية الموجودة فى الدول العربية، وتوفير العوامل كافة التى تمكنها من النهوض بدورها بالصورة الواجبة .

– حماية التكنولوجيات الناشئة من خلال قوانين وتشريعات حقوق الملكية الفكرية، ووضع قيود لحماية الصناعات المحلية العربية وتقديم الدعم المالى الازم .

– ضرورة إيجاد سياسة خاصة تعتمد على مساهمة الدولة والقطاع الخاص فى تمويل توطين التكنولوجيا داخل الدول العربية وتوفير إعتمادات البحث و التطوير التكنولوجى و المساعدة فى تحميل المخاطر الناتجة عن التطوير و الإبتكار ، وتحديد دور البنوة العربية للمساهمة مع القطاع الخاص بتقديم القروض ذات الفوائد المنخفظة لمشروعات نقل و إنتاج التكنولوجيا.

الهوامش والإحالات:

1- دياب ، مفتاح محمد، معجم مصطلحات نظم تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات (القاهرة : الدار الدولية للنشر ، 1995، ص 35

2- الأمم المتحدة ، اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغرب آسيا (الإسكروا)، تنمية القدرات التكنولوجية الذاتية : دور المؤسسات المالية المتخصصة ، 1992 ،ص37 .

3- الهلالى، حسين مصطفى ، "إدارة المعرفة بين الإبداع المحاسبى وإبداع المحاسبين " ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى الدولى الرابع : بكلية الحقوق والعلوم الإدارية ،26-28أبريل 2004، ص14.

4- الآغا، وفيق حلمى، " التكنولوجيا و المعلومات والإدارة " ، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، 6(2001)، ص 476 .

5- إدريس ، ثابت عبد الرحمان ، نظم المعلومات الإدارية فى المنظات المعاصرة ، الإسكندرية : الدار الجامعية ،2005، ص 153 .

6- البكرى، سونيا محمد وإبراهيم ، سلطان، نظم المعلومات الإدارية ، الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2001، ص 99.

7- Carl.SHAPRO AND Habvariian.Information Rules A Strategic guide to the net work economy . MIT press 2000 Network USA . P45.

8- كامل ،محمد ثامر،"العولمة من منظور ثورة المعلومات وتكنولوجيا الإتصال وآليات حراكها فى الوطن العربى "، مجلة العلوم السياسية ، 37 (د س ن)، ص227.228.

9- بومايلة، سعاد وبو باكور، فارس ،"أثر التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الإتصالفى المؤسسة الإقتصادية "، مجلة الإقتصاد، 3(2004)،ص205.206.

10- مشهو،أحمد، "تكنولوجيا المعلومات وأثرها على التنمية الاقتصادية"، المؤتمر العربي الثالث للمعلومات الصناعية والشبكات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. ص22.

11- المرجع السابق، ص23.

12- حامد، سهير، إشكالية التنمية فى الوطن العربى ، الأردن : دار الشروق للنشر و التوزيع ، 2007، ص22 .

*تنمية الشيئ تعنى فعل و إحداث النمو ، وهى لا تعنى النمو فى حد ذاته ، حيث أن النمو يعبر عن الزيادة والكثرة ، هذا بالعربية بينما بالفرنسية نجد إختلاف واضح فى التعبير اللفظى بين الكلمتين ، فكلمة تنمية Devleppement أما كلمة نمو Croissance

13- المرجع السابق ، ص22.

14- شفيق، محمد، التنمية و المشكلات الإجتماعية، الإسكندرية: المكتب الجامعى الحديث، 1999 ، ص 18.

15 – عجمية، محمد عبد العزيز و ناصف إيمان عطية، التنمية الإقتصادية : دراسات نظرية وتطبيقية ، الإسكندرية : قسم الإقتصاد ، 200 ، ص 56 .

16- المرجع السابق، ص.56

17- مقدمة عامة حول التنمية " تم تصفح الموقع يوم : 30-11-2015

httpm// www.shams- pal.org/ pages/ arabic/ reseaches/generation.pdf.

18- صالحي، صالح " التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستدامية للثروة البترولية في الجزائر"، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي: " التنمية المستدامة والكفاءة الاستدامية للموارد المتاحة"، 7-8 أفريل 2008، سطيف: جامعة فرحات عباس، كلية الاقتصاد، ص، .872

19-الدسوقى، شريف كمال وصبرى،حسين، " نحو مدخل متكامل لمفهوم التنمية المستدامة لأوضاع البناء " ، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمى الأول حول" العمارة و العمران فى إطار التنمية "، مصر،26- 28 فيفرى 2004ص..20

20- زوقارى الجيلالى، " إستخدام التقنيات الحديثة للإعلام و الإتصال فى جامعة الجزائر" (رسالة ماجستير فى علوم الإعلام و الإتصال، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، الجزائر، 2002-2003)، ص55.

21- الفرارى، محمد بن أحمدبن محمد ، " أثر الثورة التكنولوجية المعاصرة على تقييم البرامج وسياسات إدارة الموارد البشرية: نموذج وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان" ،" أطروحة دكتوراه فى إدارة الأعمال، كلية الإقتصاد، جامعة تشرين، 2009 .ص .68.69

22 – المرجع السابق، 69.

الاسم : طارق

اللقب: هابة

الرتبة العلمية: طالب دكتوراه :"سنة ثالثة "

الوظيفة :استاذ مؤقت

المؤسسة المستخدمة : جامعة حمة لخضر بالوادي

البريد الإلكتروني: thaba67@yahoo.com

محور البحث: دراسات نماذج تطبيقية لمجتمع المعلومات في بعض الدول العربية وتوضيح آثاره على التنمية.

عنوان البحث: دور الحكومة الالكترونية الجزائرية في تحقيق التنمية الادارية والاجتماعية

الملخص :

تتناول هذه الدراسة البحثية "دور الحكومة الالكترونية الجزائرية في تحقيق التنمية الادارية والاجتماعية " وتأتي أهميّة الحديث عن الحكومة الالكترونية ، من كونها نظام الكتروني معلوماتي جديد تتبناه العديد من الدول المتقدمة في العالم، وبدأت بوادر ظهوره في نهاية القرن الماضي ، كما عرف تطورا كبيرا في السنوات الاخيرة في جميع دول وبلدان العالم .

وكغيرها من بلدان العالم عرفت الجزائر هذا النظام الالكتروني وحاولت تطبيقه في جميع مؤسساتها العمومية من أجل مواكبة التطورات والاحداث على المستويين العالمي والوطني ، ومن هذا المنطلق فان الهدف من هذه الدراسة تسليط الضوء على الحكومة الالكترونية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية الادارية والاجتماعية التي تعتبر عنصر مهم وفعال في ترقية المجتمع الجزائري والنواة الحقيقية لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة . .

الكلمات المفتاحية: الحكومة الالكترونية ، التنمية الادارية ، الادارة الالكترونية ، التنمية الاجتماعية.

Abstract

"the role of Algeria's e-government in achieving administrative and social development

This research study on "the role of Algeria's e-government in achieving administrative and social development" and the importance of talking about e-government, of being an electronic system New My Information adopted by

many developed countries in the world, and there were signs of his appearance at the end of the last century, also known as a great development in the past the latest in all

Countries of the world .

Like other countries in the world knew Algeria this electronic system and tried to apply it in all government institutions in order to keep abreast of developments and events on the global and national levels, and this sense, the aim of this study highlight the electronic in Algeria the government and its role in achieving administrative and social development, which is an important element and effective for the promotion of Algerian society and the real core to achieve the over all

National developments.

Keywords: e-government, administrative development, electronic management, social development.

مقدمة :

تشير معطيات القرن الواحد والعشرين إلى أن الحضارة الإنسانية تمر بعصر جديد يعرف بعصر المعرفة، والذي يرتكز على دعامة أساسية هي المعلومات والتي شكلت السمة المميزة لهذا العصر،

وحولت هذا العالم الواسع إلى حجرة إلكترونية صغيرة، وتمثل الحكومة الالكترونية أحد أهم متطلبات تحقيق التنمية في جميع المجتمعات والدول ، وخاصة الدول النامية التي أصبحت بحاجة ماسة الى إحداث اصلاحات عديدة في بنيتها السياسية ،الاقتصادية ، الاجتماعية ، والادارية بهدف تحقيق حاجات المواطنين الاساسية والضرورية .

وتعد الجزائر إحدى هذه الدول التي تهدف من خلال إدارتها الى ترقية هذا النوع من الانظمة المعلوماتية الذي يساهم في حل العديد من المشاكل الادارية وتوفير جملة من الخدمات الاجتماعية التي تساعد على تحقيق تنمية وطنية شاملة ، وذلك من خلال القضاء على الممارسات البيروقراطية ، الى جانب توسيع المشاركة الشعبية في عملية إتخاذ القرار ، بالاضافة الى تعزيز الشفافية وإرساء مبادئ الديمقراطية عن طريق منظومة الكترونية قانونية تسهر على تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان حقوق وحريات الافراد ، ومن هنا نطرح التساؤل الرئيسي التالي: **كيف تساهم الحكومة الالكترونية في تحقيق التنمية الادارية والاجتماعية في الجزائر ؟**

وتنقسم هذه الدراسة البحثية الى ثلاث عناصر رئيسية وهي

1 – الاطار المفاهيمي للحكومة الالكترونية .

2– متطلبات التنمية الادارية والاجتماعية وأهدافها .

3– واقع الحكومة الالكترونية في الجزائر.

أهمية الدراسة وأهدافها :

تكمن اهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على دور الحكومة الالكترونية الجزائرية في تحقيق التنمية الادارية والاجتماعية ، ومحاولة ابراز التفاعل الايجابي بين الحكومة الالكترونية والتنمية بوصفها عملية شاملة وهادفة تمس جميع مجالات الحياة ، خاصة منها الادارية والاجتماعية بإعتبارهما عصب العلاقة بين الحكومة والمواطن .

أما اهداف هذه الدراسة فيمكن توضيحها في النقاط التالية :

- محاولة إجلاء الغموض عن مفهوم الحكومة الالكترونية .
- التعريف بالحكومة الالكترونية ، ومراحل تطورها واهم اهدافها
- الوقوف على واقع الحكومة الالكترونية الجزائرية واهم اهدافها ومحاورها .
- إبراز العلاقة بين الحكومة الالكترونية والتنمية الادارية والاجتماعية
- ابراز اهم العوائق والعراقيل التي تواجه الحكومة الالكترونية في الجزائر

منهجية الدراسة : استندت هذه الدراسة على المنهج التحليلي في تحليل بعض معطيات الدراسة خاصة المتعلقة بالبيانات الاحصائية والمنهج الوصفي الذي يعتبر طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع المعلومات المقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها ، وإخضاعها للدراسات الدقيقة ، وذلك في إطار التعريف بكل من التنمية الادارية والاجتماعية بالاضافة الى تحديد الاطار المفاهيمي للحكومة الالكترونية وكذا من خلال وصف وتحديد مختلف المحاور والمشاريع الكبرى لمشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر ، من أجل الوصول الى تحديد دقيق لدور الحكومة الالكترونية في تحقيق التنمية الادارية والاجتماعية في الجزائر ، واعتمدت هذه الدراسة على المراجع العلمية العربية والاجنبية من كتب ومجلات ودوريات بالاضافة الى الادبيات السابقة في هذا الحقل.

اولا :الاطار المفاهيمي للحكومية الالكترونية :

1- **مفهوم الحكومة الالكترونية :** لقد تعددت التعاريف التى حاولت وضع مفهوم واحد وشامل للحكومة الالكترونية نذكر منها :

الحكومة الإلكترونية هي قدرة القطاعات الحكومية المختلفة على تقديم الخدمات و المعلومات الحكومية التقليدية للمواطنين بوسائل إلكترونية و بسرعة و دقة متناهيتين و بتكاليف و مجهودات أقل و في أي وقت .[xxx]

وهناك من يرى بأنها مفهوم جديد يعتمد على استخدام تكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد الحكومية، وكذلك لضمان توفير خدمة حكومية مميزة للمواطنين، الشركات،المستثمرين والأجانب.[xxx]

كما قدم البنك الدولي عام 2005 مفهوماً للحكومة الالكترونية : بانها عملية استخدام المؤسسات لتكنولوجيا المعلومات مثل: (شبكات الانترنت وشبكة المعلومات العريضة وغيرها) والتي لديها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين من الوصول للمعلومات ، مما يوفر مزيداً من الشفافية وادارة اكثر كفاءة للمؤسسات.[xxx]

ويمكن ان نعرف الحكومة الالكترونية بأنها نوع جديد من الانظمة الالكترونية التي تساهم في انتقال النظام التقليدي للحكومة الى نظام حديث ومتطور يعتمد بالأساس على تكنولوجيات الاعلام والاتصال وعبر شبكات الانترنت ، تهدف الى توطيد العلاقة مابين الحكومة والمواطن من خلال تسريع عملياته الادارية المختلفة .

2-عوامل التحول من الحكومة التقليدية نحو الحكومة الإلكترونية

هنالك جملة من العوامل تكاملت مع بعضها البعض وادت بالحكوماتوالسلطات في بعض الدول الى التحول الى نوذج الحكومة الالكترونية ونلخص ابرز هذه العوامل في النقاط التالية [xxx]:

- الاستجابة والتكيف مع متطلبات البيئة المحيطة وتجنب العزلة والتخلف عن مواكبة عصر المعلوماتية وتقنية الاتصالات والسرعة والتنافس فى تقديم الخدمات والسلع، وبالتالي تحقيق الكفاية والنوعية والكمية الملائمة ؛
- توجهات العولمة التي تمثلت بفلسفة جديدة للعلاقات الكونية

بأبعادهاالمختلفة،السياسية،والاقتصادية، والاجتماعية، والإدارية،والقانونية،والبيئية المساهمة في الانفتاح والترابط والتكامل بين المجتمعات الإنسانية المختلفة، وهذه التوجهات تسعى إلى تحقيق أهدافها وترجمتها إلى واقع عملي ملموس من خلال الثورة التكنولوجية المعلوماتية والاتصالات والربط بين المجتمع الإنساني من خلال شبكة الانترنت والفضاء الالكتروني وما إلى ذلك من أدوات رقمية ومن جوانب عديدة، إدارة اقتصادية علمية وتقنية وغيرها؛

- التسارع في الثورة التكنولوجية والمعرفية والتي ساهمت في تطوير مختلف مجالات الحياة الإنسانية، ومنها نتائج عمل المنظمات (العامة والخاصة) لتقديم نوعية جيدة من السلع والخدمات مما أدى ذلك إلى زيادة الاستمرار في قطاع التقنية؛
- التحولات الديمقراطية وما رافقها من متغيرات كمساهمات حركات التحرر العالمية التي طالبت بمزيد من الانفتاح والحرية والمشاركة واحترام حقوق الإنسان في إحداث تغيرات جذرية في البناء المجتمعي عموماً وطبيعة الأنظمة السياسية والاجتماعية بشكل خاص، وقد رافق هذه التغييرات ارتفاع في مستوى الوعي والتوقعات الاجتماعية بما في ذلك نشوء رؤية جديدة للقطاع العام بأبعاده كافة، من أهمها ضرورة تحسين مستوى أداء هذا القطاع، وتفعيل الرقابة الشعبية على أعمال الحكومة، وترسيخ مبدأ الثقافة والمساءلة والعدالة وغيرها، لذلك مثلت فكرة الحكومة الالكترونية فرصة متميزة للارتقاء بأداء وحدات القطاع العام.

3- مراحل التحول نحو الحكومة الالكترونية :

يمر تحول الحكومة التقليدية إلى الحكومة الالكترونية بمراحل متعاقبة بحيث ترتقي الحكومة شيئًا فشيئًا حتى تنتقل إلى الحكومة الإلكترونية التي تعتبر تطويرًا للحكومة التقليدية، ويمكن أن نحصر مراحل التحول إلى الحكومة الإلكترونية فيما يلي[xxx]:

المرحلة الأولى: يقتصر دور المؤسسة الحكومية على حفظ البيانات وتحديثها وعرضها بوسيلة ملائمة على المواطن أو الأطراف التي تطلبها، ويتوقف دور الحكومة عند هذا الحد فهي تعجز عن تقديم أية خدمات تتجاوز عرض المعلومات، فلا توجد خدمات تفاعلية تتضمن استقبال بيانات من المستخدم وتشغيلها وإخراج نتيجة جديدة، بل تكتفي المؤسسة الحكومية بعرض ما لديها من بيانات وهي في هذه المرحلة تقدم للمواطنين خدمات من قبيل الاستعلام عبر الأنترنت عن فواتير الهاتف أو مخالفات السيارات.....الخ .

المرحلة الثانية: تنتقل الحكومة في هذه المرحلة إلى تقديم خدمات وتعاملات, بسيطة للمستخدم، بحيث يكون التفاعل هنا في اتجاه واحد فقط، بحيث تضمن الخدمات استقبال بيانات خاصة من المستخدم واعتمادها وتسجيلها لدى أرشيف المؤسسة الحكومية، أي أن المستخدم يقوم بتطوير بياناته بذاته، وهو بذلك يقوم أو يحل محل الموظف الحكومي، وتقدم الحكومة في هذه المرحلة للمواطنين خدمات من قبل استلام التراخيص والدفع عن طريق الأنترنت بواسطة بطاقات الائتمان.

المرحلة الثالثة: ترتقي الحكومة خطوة أخرى حيث تتخذ الخدمات والتعاملات التفاعلية بين المؤسسة الحكومية والمستخدم شكلا ثنائيًا في الاتصال، فيتم السماح للمستخدم بإدخال بيانات محددة، ثم تقوم المؤسسة العامة بتشغيل هذه البيانات إلكترونيًا بحيث تعطي المستخدم نتيجة جديدة. وفي هذه المرحلة يتم اتصال من المواطن يتبعه رد من الحكومة عبر الموقع الإلكتروني، وتقدم الحكومة في هذه المرحلة خدمات عبر الأنترنت من قبيل خدمات تجديد التراخيص، واستخراج شهادات رسمية، وتكمن درجة الصعوبة في هذه المرحلة في عملية التعرف على المستخدم وتأكيد شخصيته ومكافحة عمليات التزوير وأمن المعلومات.

المرحلة الرابعة: تواجد الرابط الشبكي بين المؤسسات الحكومية المختلفة، بحيث يتمكن المستخدم من الحصول على الخدمات العامة من مختلف الجهات الحكومية بشكل تفاعلي ومن موقع إلكتروني واحد. وهنا تتميز الحكومة الإلكترونية بإمكانية تقديم خدمات حكومية متصلة طبقًا لاحتياجات المستخدم عبر منفذ إلكتروني واحد بحيث يستطيع المستخدم من خلاله أن يستخرج مثلا شهادة ميلاده، بالإضافة إلى تجديد رخصة سيارته والاستعلام عن سداد التزاماته الأخرى، دون أن يضطر إلى مفارقة الموقع الإلكتروني ليدخل إلى موقع جديد.

المرحلة الخامسة: تقوم المؤسسات الحكومية هنا بالاتصال بالمواطنين عبر وسائل الاتصال التي تلائمهم، دون أن تنتظر منهم أن يبادروا هم بالاتصال، فتقوم مثلا بإرسال رسالة للمواطنين عبر الهاتف الخلوي لتذكيره بميعاد تجديد رخصة القيادة أو دفع فاتورة الهاتف، حتى يدخل بعض البيانات التي تمكنه من الحصول على الخدمة العامة في الوقت المناسب، فيحصل على الرخصة أو يسدد فاتورة الهاتف من جهاز الهاتف الجوال، وفي هذه المرحلة تكون الحكومة الإلكترونية ربطت نفسها بالمواطنين في منظومة إلكترونية واحدة ومتكاملة، بحيث يتلاشى دور الموظفين الوسطاء تمامًا، ويصبح الأداء رقمي بنسبة مائة في المائة.

4- أقسام الحكومة الالكترونية وأهدافها:

4-1- اقسام الحكومة الالكترونية : يمكن تقسيم عمليات الحكومة الإلكترونية إلى أربعة أقسام رئيسية بحيث تصب معظم أعمال تلك الحكومة في أحد تلك الأقسام،وهذه الاقسام هي[xxx]:

- **الخدمات الإلكترونية:** وتشمل جميع الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة لجمهورها مثال تجديد رخصة القيادة، إصدار شهادات الميلاد، التصريح عن الدخل، الاستعلام عن حالة الطقس، الخدمات القطاعية على اختلافها مثل الصحية الإلكترونية، التعليم الإلكتروني وغيرها. ونظراً لطبيعة الحكومة الإلكترونية فإنها من الممكن أن تقدم تلك الخدمات 24 ساعة في اليوم وعلى مدار السنة، وعادةً ما يتم بناء **بوابة إلكترونية موحّدة** للدخول إلى تلك الخدمات التي يتم تنظيمها وتجميعها ضمن **باقات خدمية** تعكس حاجات المواطن ومؤسسات الأعمال وليس الجهة الحكومية التي تقدمها، وبالإضافة إلى الإنترنت كوسيلة لطلب تلك الخدمات فمن الممكن للحكومة أن تقدم جزءاً منها عبر قنوات أخرى **كالهاتف الجوال** وأكشاك المعلومات العامة أوعبر مكاتب معتمدة في حالة المواطنين الذين لا يملكون ثقافة التكنولوجيا.
- **الديمقراطية الإلكترونية:** ويهتم هذا الشق من الحكومة الإلكترونية بقضايا حساسة على مستوى البلاد وصورتها الديمقراطية وهو يعالج موضوعات مشاركة المواطن في عملية المحاسبة والمساءلة عبر تقديم المعلومات الكافية عن أداء الحكومة عبر الإنترنت ووسائل التكنولوجيا المختلفة، من جهة أخرى، ومع وجود نظام حماية عالي الكفاءة فمن الممكن للمواطنين المشاركة بالانتخابات عبر الإنترنت مما يؤدي إلى زيادة نسبة المشاركة وسرعة إصدار النتائج بالإضافة إلى تخفيض استهلاك الموارد البشرية المطلوبة لإدارة عمليات الاقتراع والتصويت.

ومن الخدمات التي يمكن للحكومة أن تقدمها في هذا المجال نذكر: منتديات النقاش الإلكترونية الهادفة إلى توسيع دائرة المواطنين الذين يرغبون في إبداء رأيهم في السياسات الحكومية، الحملات السياسية الإلكترونية، استطلاع الشعب إلكترونياً حول قضايا خلافية قد تهم المواطن، نشر وتوثيق محاضر الجلسات الحكومية والبرلمانية عبر الإنترنت وغيرها.

ولا شك أن موضوع الديمقراطية والمشاركة الإلكترونية من المواضيع الشائكة المطروحة على ساحة النقاش لأنها تعالج قضايا أساسية في صميم عملية الحكم وأي تطبيق خاطئ أومنقوص قد يعرّض ثقة الجمهور بالحكومة إلى الخطر، وبما أن العملية الديمقراطية قائمة على المثلث السياسي–المؤسساتي– الشعبي يصبح من الضروري لأدوات تلك الديمقراطية في حال كانت إلكترونية أومادية أن تصل إلى كل فئات وعناصر ذلك المثلث.

- **التجارة الحكومية الإلكترونية:** تتضمن عمليات الحكومة الإلكترونية معاملات قد ينتج عنها نتائج مالية مثل بيع الأثاث المستعمل الحكومي في المزاد الإلكتروني أوتنفيذ المشتريات الحكومية عبر الإنترنت واستيفاء الرسوم الناتجة عن الخدمات العامة وصولاً إلى بيع تذاكر المسابح العامة

والمنتزهات مباشرة عبر الشبكة، ونستطيع أن نحصي عدداً لا يستهان به من المعاملات التي تدخل تكون فيها الحكومة طرفاً تجارياً إما دائناً أومديناً مع المواطن أومؤسسات الأعمال، ومن أجل دعم هذه العمليات ينبغي على الحكومة الإلكترونية تأمين وسائل الدفع الإلكترونية على المستوى التقني والتشريعي.

إن تقديم الخدمات العامة الإلكترونية للمواطن من دون دعمها بوسائل وأساليب التجارة الإلكترونية من وسائل الدفع ومراجعة ما بعد الخدمة سوف لن يحقق النتيجة المنشودة من كفاءة وفعالية ورفاهية ، ومن جهة أخرى سوف تساعد خدمات التجارة الإلكترونية الحكومية على تخفيض كلفة إدارة المشتريات بصورة كبيرة نظراً للتوفير الحاصل في وقت المدراء الذين تستغرقهم عمليات البحث في الكتالوجات ومقارنة الأسعار فترات زمنية طويلة.

- **الإدارة الإلكترونية:** وتمثل الإدارة الإلكترونية العمود الفقري للحكومة الإلكترونية، وهي تشكل العمليات الداخلية والتي لا تظهر للمواطن أوالمؤسسة بشكل مباشر بل عبر نتائجها من قبيل إدارة علاقات المواطنين والمؤسسات وربط الإدارات العامة والوزارات عبر أنظمة التكامل ووصولاً إلى مكننة كامل الوظائف الأساسية للحكومة الكلاسيكية، ومن الممكن الحديث في هذا المجال عن أنظمة قواعد البيانات، أنظمة الارشفة وإدارة الوثائق، أنظمة المعلومات الجغرافية، الأنظمة المالية، أنظمة شؤون الموظفين، ومختلف الأنظمة المعلوماتية التي تهدف إلى دعم عمليات الحكومة الإدارية.

2- أهداف الحكومة الالكترونية:

بالرغم من أن الحكومة الالكترونية ليست بديلا للحكومة التقليدية ، إلا أنها العملية التي تسمح بجعل الإدارات الحكومية أكثر شفافية وفعالية وديمقراطية ، وهي ليست وسيلة لتثمين وتحسين مستوى الخدمات والتقليل من كلفة الخدمة فحسب ، بل هي الأداة التي تكفل تحويل أنشطة الحكومة التقليدية بأساليبها البيروقراطية إلى خدمات تصل طالبيها دون الانتقال إلى الإدارات الحكومية، وبأسلوب يسير وسريع وديناميكي وفعال ، فالحكومة الالكترونية تهدف خصوصا إلى ما يلي [xxx]:

1- تقديم الخدمات للمواطنيين المحليين وحصولهم على الخدمة السريعة وغير المكلفة ، وتمكين المواطنين من ممارسة الديمقراطية ومشاركتهم في جميع القضايا ، كما تعمل على زيادة كفاءة الوحدات التنظيمية ؛

2- تحقيق الاتصال الفعال والتقليل من التعقيدات الادارية ؛

3- خلق بيئة عمل أفضل أي باستخدام تقنيات المعلومات والاتصال في المؤسسات وتأسيس بنية تحتية للحكومة تساعد على العمل بكل يسر وسهولة من خلال تحقيق الانسيابية والتفاعل وتحسين التواصل بين الحكومة وجهات العمل الاخرى ؛

4- يؤدي التطبيق الالكتروني للخدمات عبر الحكومة الالكترونية إلى التفاعل والتواصل بين الحكومة والمواطنين، وهو ما يفرض على المواطنين ومختلف المؤسسات والمصالح الحكومية التعامل والتكيف مع هذا الأسلوب بشكل يومي ومستمر، وهذا من شأنه القضاء التدريجي على الأمية الاليكترونية ، ومن ثم التضييق من سعة الفجوة الرقمية ؛

5 – يفرض التوظيف الالكتروني في الإدارة إلزامية تأهيل العاملين وتدريبهم ، وهذا من شأنه أن ينمي ملكة الإبداع والابتكار لديهم ، ويهيئهم للتواجد والتنافس في عالم سريع ومتغير ؛

6- لا يتوقف التوظيف عبر الحكومة الالكترونية عند التغيير في آليات تقديم الخدمات والمعلومات ، إنما يعيد هندسة الأنشطة والإجراءات والعمليات الحكومية ذاتها، لإحداث نقلة نوعية في المجال الإداري والاقتصادي والاجتماعي الذي تستهدف الحكومة تحقيقه ؛

7- إن اعتماد الحكومة الالكترونية في إدارة الأعمال يشكل تغييرا جوهريا في ثقافة تنفيذ الخدمات والمعاملات الحكومية ونظرة المواطنين إليها ؛

8 – ييسر توظيف التكنولوجيا سرعة وفعالية الأنشطة والعمليات ، ويرفع مستوى دقة المعلومات لدى أجهزة الحكومة ويسهل تبادلها، ويضمن شفافيتها ، ويتيح أمكانية المحاسبة ، ويوفر الجهد والوقت والتكلفة ، ويكفل تحسين جودة الخدمة وتوفيرها وبالتالي تعزيز ثقة المواطن وتحفيزه على الاشتراك في هذه الخدمات ؛

9- توظيف الحكومة الالكترونية لا يجعل أداء الجهاز الإداري أكثر كفاءة وفعالية فقط ، بل إنها تبلور علاقة خاصة بين المواطنين والحكومة ومنظمات الأعمال قوامها المشاركة الإيجابية والفعالة للصالح العام[xxx].

2- التنمية الادارية والاجتماعية في المجتمع مفهومها واهدافها :

قبل ان نتطرق الى مفهوم التنمية الادارية والاجتماعية ، فاننا نرى بداية ضرورة تحديد المقصود بالتنمية ، فالتنمية مهما اختلفت تعاريفها فهى عملية ترمى إلى إحداث التغير في المجتمع من حالة إلى أخرى، ومن الصعوبة الاعتماد على تعريف واحد للتنمية، فقد نجد تعريفا يتناول جانبا واحدا، أو عدة جوانب من التنمية دون الالمام بالجوانب الآخرى ، ومنه يمكن ان نضع مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالتنمية وهي كالتالي :

2-1- مفهوم التنمية : إن اول استخدام لكلمة تنمية Développement بالمعنى المعاصر يعود الى يوجين ستالي Eugene stalye الذي اقترح خطة لتنمية العالم سنة 1939، وقد استخدم هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد موجة التحرر التي شهدتها دول العالم الثالث ، ومن ثم ظهرت التنمية كآلية للقضاء على التخلف والوصول الى مصاف الدول المتطورة .

وتعرف التنمية وفق هذا التصور بانها " حصيلة التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية المتداخلة والمستمرة التي تشكل كل منها عاملا مستقلا وتابعا في آن واحد .[xxx]

كما تعرف التنمية أيضا بأنها . " عملية توفير الاحتياجات الأساسية للانسان من الغذاء ، السكن ، الصحة ، التعليم ، العمل والجوانب المعنوية التي تتلخص في الحاجة الى تحقيق الذات بالانتاج والمشاركة في تقرير المصير وحرية التعبير والامن والشعور بالكرامة والاعتزاز بروح المواطنة ".[xxx]

فالتنمية إذن مفهوم له مدلولات او متغيرات : (إقتصادية او إجتماعية او ثقافية او سياسية او إدارية او قانونية ...الخ) وتتحق التنمية كنتيجة لتفاعل كل هذه المتغيرات مما يودى الى احداث التغير الجذري الشامل لنظام القائم فى المجتمع ككل واستبداله بنظام اخر اكثرة كفاءة وقدرة وفقاً لروئة جماهير الشعب وثقافتها ومصالحها الوطنية .

2 – 2- **مفهوم التنمية** الإدارية : وفقاً لما أبرزته العديد من أدبيات الفكر الإداري المعاصر هي عملية تغيير جذري في النظم واللوائح والهياكل والعلاقات والتشريعات وأنماط السلوك الإداري التي تأتي استجابة لمحاولات التطوير التي تبذلها الدول في معالجة المشكلات الإدارية التي تواجهها في محاولة الإسراع في

تقدمها في كافة المجالات وذلك من خلال تطوير التنظيمات والنظم الإدارية والممارسات البيروقراطية لتحقيق التقدم المطلوب

ويعرفها أحمد رشيد بأنها : عملية تنمية مهارة الموظفين في كافة المستويات وبصورة منظمة ، وذلك وفق إحتياجات العمل في أجهزة الدولة وتحقيقا للتطور في تلك الاجهزة ، وكذلك على ضوء التطورات العلمية الحديثة في علوم الادارة وفنونها[xxx].

أما براون (Brown) فقد عَرَّفها بأنها عملية واعية ومنهجية علمية يمكن من خلالها التحكم فى تنمية الموارد الإدارية فى المنظمة وتحقيق الأهداف التنظيمية والاستراتيجية، بالاضافة الى محاولة لتحسين الفعالية الإدارية من خلال عمليات التعلم.[xxx]

ويقدم باحث آخر توضيحاً آخر لمفهوم التنمية الإدارية فيرى أن التنمية الإدارية هي التطوير الشامل للجهاز الإداري للدولة لرفع مستوى قدراته الإدارية لتمكنه من القيام بوظائف الدولة بشكل عام وبوظائف التنمية والفعالية ، ويرى أن التنمية الإدارية تتحقق عن طريق: [xxx]

-تطوير القوانين والأنظمة واللوائح.

-تطوير وتنمية المديرين والموظفين.

-التطوير التنظيمي للأجهزة الحكومية.

-تطوير نظم العمل وإجراءاته.

ومن خلال جملة التعريف هذه يمكن ان نعرف التنمية الادارية بانها عملية شاملة تهدف الى إحداث التغيير والتطوير داخل التنظيم الهيكلي للمؤسسات من خلال تجديد الاساليب والطرق والاستراتجيات الوظيفية داخل المؤسسة وتحديثها بما يواكب التطورات الموجودة على الساحة ، وذلك بواسطة عمليات تعليم وتدريب الموارد البشرية .

2-3- مقومات التنمية الادارية :

إن تحقيق التنمية الإدارية الناجحة من خلال إتباع سياسات إدارية واضحة تسير عليها الأجهزة الإدارية يتطلب توافر العناصر الإدارية التالية[xxx]:

- **العقيدة :** وهي ضرورة توافر مستوى عال من الرغبة، والإيمان عند الأفراد العاملين في الأجهزة الإدارية بما في ذلك الرغبة الصادقة عند القيادة العليا، بضرورة العمل الصادق، والإخلاص والمحافظة على مستوى أخلاقي عال، وضرورة التحلي بالأخلاق الإسلامية الحميدة والاسترشاد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية خاصة في المجتمعات الإسلامية
- **تطوير القوانين والأنظمة** وهذا شرط أساسي لإحداث التنمية الإدارية، إذ لابد من دراسته ومراجعة الأنظمة والقوانين المعمول بها التي تحكم سير العمليات الإدارية للتأكد من مدى ملائمتها وقدر على تحقيق كما يجب تحديث وتطوير ما هو بحاجة للتحديث، ووضع أنظمة جديدة تتناسب والأوضاع والمتغيرات الجديدة حتى لا تكون عائقا أمام تحقيق التنمية الإدارية الناجحة.
- **تطوير وتنمية الهياكل التنظيمية والإجراءات :** إن نمو وتطور المنظمة الإدارية يعني زيادة في حجمها وعملياتها الادارية ، وكذلك زيادة في عدد الافراد العاملين بها ، الأمر الذي يتطلب ضرورة مراعاة حجم الهيكل التنظيمي حتى يتلائم مع هذه المعطيات وحتى لا يصبح عائقا أمام تنمية المنظمات وتطويرها ، إذ لابد من إجراء الدراسات العلمية المستمرة للتأكد من ملائمة الهيكل التنظيمي أو تحديثه إذا دعت الضرورة، إن إدخال التكنولوجيا المتطورة هو أمر ضروري للتأكد من كفاءة وفعالية العمليات الإدارية والعلاقات التنظيمية وتنمية مهارات العاملين في هذا المجال.
- **تطوير وتنمية العاملين** :إن تحقيق التنمية الإدارية ، يتوقف على ما يتوفر لديها من كفاءات بشرية وما يحمله الأفراد من مؤهلات علمية ومهارات وقدرات، لذلك لابد من انتهاج سياسات تشغيلية موضوعية، كما أن العناصر البشرية الكفؤة تحتاج إلى تدريب مستمر لصقل المهارات ومواكبة المستجدات، وتحتاج إلى تطبيق أنظمة حوافز جيدة ومراعاة تحقيق العدالة والاستقرار الوظيفي.

2-4- أهداف التنمية الإدارية :إن الهدف الأساسى لعملية التنمية الإدارية هو تحسين ورفع مستوى كفاية وفعالية الإداريين وذلك من خلال إخضاعهم لدو ا رت تدريبية وتثقيفية متخصصة قد تكون مكثفة أو طويلة الأجل ، الغاية الأساسية منها هو تعريف الإداريين بالقواعد والمبادئ والنظريات فى مجال معين من ميادين الإدارة المتخصصة .

بينما تتمثل الأهداف الفرعية للتنمية الإدارية فى الآتى[xxx] :

- تنمية القوى البشرية حيث إن الإنسان هو جوهر العملية التنموية ، كما أن تحقيق التنمية مرهون بوجود إدارة مؤهلة وقادرة على استيعاب العنصر البشرى ؛
- التأكيد على الدور الحضارى للتنمية ، بالإفادة الواعية من التجارب الإنسانية المعاصرة وبعيداً عن النقل العشوائى للأنماط الناجمة من البيئات الأخرى؛

- تنمية وتطوير البناء التنظيمى والوظيفى؛
- ترشيد التنظيمات واللوائح ، بما يتلاءم مع البيئة وروح العصر؛
- مواجهة الظروف غير المتوقعة ومواجهة الأزمات المختلفة ؛
- رفع مستوى التفكير الإدارى فى المنظمة ؛
- العمل على إمداد المنظمة بالكوادر والمواهب الإدارية لمواجهة المتطلبات المستقبلية الناجمة عن التقدم التكنولوجى؛
- توسيع الآفاق فى المجال المعرفى وفى مجال إدارة الموارد البشرية .

3 – مفهوم التنمية الاجتماعية : يعد مفهوم التنمية الاجتماعية من المفاهيم الفضفاضة، ولذلك كثرت تعريفاتها واختلطت في بعض الأحيان مع مفاهيم سوسيولوجية أخرى، فنجد مثلا بوسكوف ينظر إلى ثلاثة مفاهيم سوسيولوجية هي :التنمية الاجتماعية والتطور الاجتماعي والتقدم الاجتماعي على انها تتضمن تفسيرا خاصا للتغير الاجتماعي، وإشارة إلى اتجاه مسار التغير الناجح وحكما بالرغبة في تحديد اتجاه التغير وعلى العموم تعرف التنمية الاجتماعية بأنها "عملية بواسطتها تنمو علاقات التعاون بين أفراد المجتمع من خلال دعم التفاعل فيما بينهم، وزيادة الشعور بالمسؤولية وإدراك احتياجات الآخرين، وذلك في إطار اجتماعي يسمح بتحقيق العدالة الاجتماعية .[xxx]

كما عرفها هيجنز بانها "عملية استثمار إنساني تتم في المجالات أو القطاعات التي تمس حياة البشر مثل التعليم، والصحة العامة، والإسكان، والرعاية الاجتماعية،...الخ.

وتعرف أيضا بأنها " إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان عن طريق إصدار التشريعات ووضع البرامج الاجتماعية التي تقوم بتنفيذها الهيئات الحكومية والأهلية".[xxx]

ومن خلال هذه التعريفات يمكن أن نعرف التنمية الاجتماعية بأنها عملية منظمة وهادفة تسعى من خلالها الحكومة الى تحقيق رغبات الافراد واشباع حاجياته من خلال برامج منظمة ومحددة مبنية على الاتفاق والتنسيق المسبق بين الافراد والجماعات وبين مختلف الهيئات والمؤسسات الحكومة بهدف تحقيق تنمية وطنية شاملة .

3-1 : أسس ومتطلبات التنمية الاجتماعية : إن نجاح برامج ومشروعات وخطط التنمية في تحقيق أهدافها المنشودة يعتمد – الى حد كبير – على توافر مجموعة من الاسس والمتطلبات ، والتي يمكن عرضها بإيجاز على النحو التالي[xxx]:

- تهيئة المناخ المجتمعي لعملية التنمية بإثراء وعي الافراد والجماعات وادراكهم بواقع المجتمع ومشكلاته وقضاياه الملحة .
- العمل على تعظيم قضية التنمية وجعلها هدفا قوميا ، تتجمع وتتوحد حوله جهود كافة أفراد المجتمع ، وتنظيماته ومنظماته الحكومية سعيا وراء تحقيقه .
- التأكيد على ضرورة مشاركة كافة أفراد المجتمع وجماعاته في صنع واتخاذ القرارات التنموية وتنفيذها .
- التأكيد على ضرورة الاعتماد على الذات والموارد والامكانيات المحلية في تحقيق التنمية ، حيث أن كافة تجارب التنمية في العالم حدثت بفعل العوامل الداخلية ؛
- العنصر البشري هو محور التنمية فهو المستهدف منها ، وهو أداة ووسيلة تحقيقها لذلك لا بد من تنمية الموارد البشريةبهدف خلق وتطوير الطاقات والامكانيات والمهارات والخبرات التي تتطلبها عملية التنمية ؛
- ضرورة العمل على تأكيد التوازن الجغرافي الاقليمي ، منعا للازدواجية المجتمعية والذي تعني وجود مجتمعات محلية متخلفة واخرى متقدمة بالمقارنة بها وذلك من خلال الاهتمام بالمحليات وخاصة الريفية منها من خلال دعمها وتوفير الخدمات التنموية بها .
- ضرورة تضافر الجهود الحكومية والاهلية والتعاون بينهما ، والتكامل والتنسيق بين اداراتها ، وكذلك المتابعة المستمرة لنتائج تنفيذ البرامج والمشروعات .

3-2- اهداف التنمية الاجتماعية : تشير العديد من الدراسات والتقارير أن الهدف النهائي للتنمية هو تحسين مستوى الانسان بما يوسع قاعدة الانتفاع من الخدمات ، كما ان من بين أهدافها أيضا محاربة المزايا التي لا مبرر لها والثروة التي يتمتع بها البعض بينما الظلم الاجتماعي يقع على الاغلبية ،أي ان التنمية الاجتماعية تهتم برفاهية الانسان والعدل الاجتماعي ، وذلك عن طريق الاهداف التالية[xxx]:

- إستغلال الموارد المتاحة والتي يمكن اتاحتها ؛
- دفع الافراد والجماعات والمجتمعات باستمرار لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي ؛

- إجراء عملية تغيير مقصودة وموجه نحو إشباع الحاجات الانسانية وتوجيه هذا التغيير والتحكم في متضمناته واتجاهاته في كل عناصر المجتمع .
- إشباع الاحتياجات الاجتماعية لأفراد المجتمع بمفهومها الشامل من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة (تعليم ، صحة إسكان ، ثقافة ، رعاية إجتماعية .....الخ).
- إحداث تغييرات في البناء الاجتماعي للمجتمع ووظائفه ، ويشتمل هذا التغيير على أنماط العلاقات الاجتماعية والتظم والمعايير والقيم التي تؤثر في سلوك الافراد وتحدد أدوارهم في مختلف التنظيملت الاجتماعية التي ينتمون اليها .[xxx]

3- واقع الحكومة الالكترونية الجزائرية:

شهد العالم في نهاية القرن العشرين تطورات سريعة في عدة قطاعات، أثرت بشكل كبير على تطور الفرد وازدياد حاجاته وتعددها وتطورها، وأنتجت مفاهيم ومصطلحات اجتماعية واقتصادية حديثة، ولعل أكثر هذه التطورات شيوعاً، تلك الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال،بحيث أفرزت آليات جديدة لإدارة المجتمعات ومنها الحكومة الإلكترونية التي تسعى السلطات العمومية بالجزائر إلى إقامتها، عبر إحلال نظام إلكتروني شامل، وتعميم استخدام الإنترنت من خلال إطلاق مشروع " الجزائر الإلكترونية" ، **وتم إعداد مشروع برنامج الجزائر الالكترونية، الذي نعرضه عليكم في هذه الدراسة ، في إطار تشاور شمل كل المؤسسات و الإدارات العمومية و المتعاملين الاقتصاديين العموميين و الخواص و الجامعات و مراكز البحث و الجمعيات المهنية التي تنشط في مجال العلوم وتكنولوجيات الاعلام والاتصال إذ شارك أكثر من ثلاثمائة شخص في طرح هذه الأفكار ومناقشتها خلال مدة 6 أشهر**[xxx].

3-1- تعريف مشروع الجزائر الإلكترونية 2013:

يندرج مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 ضمن المبادرات، والمشاريع التنموية التي تتبناها الحكومة الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف جوانب الحياة، ليندرج في إطار بروز مجتمع العلم والمعرفة الجزائري، والذي يرمي إلى إحلال نظام إلكتروني متطور شامل، وتعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة من خلال ترقية نظام المعلوماتية في قطاعات الاتصالات، والبنوك، والإدارة العمومية، وقطاعات التربية والتعليم ما يجعلها تقدم خدماتها بشكل أفضل وأبسط للمواطنين من خلال إتاحة خدماتها على شبكة الإنترنت لفائدة المواطنين، والشركات والإدارات، فتصبح وسيلة اتصال تفاعلية ما بين الحكومة والمجتمع المدني.[xxx]

3-2- متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر :هناك مجموعة من المتطلبات لا بد من توفرها ، كي يكتب للحكومة الالكترونية في الجزائر النجاح وتحقق الإعمال المنوطة بها، بالاضافة الى تحقيق المرجوة والتي وضعت من اجلها ، وهذه المتطلبات هي: (xxx)

- **ضرورة وجود حاسب آلي** : ليتمكن موظفو الحكومة الالكترونية من ممارسة مهامهم المنوطة بهم في نطاق الحكومة الالكترونية وطلب الخدمة واستخدامها ويتم ذلك من خلال شبكة الكترونية ترتبط بها تلك الحواسيب ، كما ان وجود العنصر البشري لاغنى عنه في اداء اعمال الحكومة الالكترونية بحيث يكون مدرباً جيداً على استخدام تلك الحواسيب المختلفة وكافة تطبيقاتها ، وان يكون حاصلاً على المؤهلات العلمية التي تمكنه من ممارسة مهامه في كيفية استخدام الحكومة الالكترونية
- **تطوير المؤسسات الحكومية** : حيث يتطلب نجاح تطبيق استراتجية الحكومة الالكترونية اجراء التغييرات التنظيمية داخل المؤسسات الحكومية وان اساليب الادارة التقليدية لا تتناسب مع تطبيقات الحكومة الالكترونية التي تتطلب المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات، حيث تتطلب تغير الهياكل بالتحول الى الهياكل الشبكية ، مما يقلل التوجه نحو الاختصاص وتقسيم العمل ، في المقابل يزيد التوجه نحو دمج الوظائف وتقليل المستويات الادارية ، وتقلل المستويات الرقابية .
- **تمكين المواطنين من التعامل مع الحكومة الالكترونية** : وذلك بان يكون لدى المواطن الحاسب الالي وعلى دراية ومعرفة بطرق التعامل مع الحكومة الالكترونية مما يترتب على المؤسسات التعليمية مسؤولية تطوير مناهج وتقنيات التعليم بما يتفق ومعطيات العصر الالكتروني ، كما يتطلب زيادة الوعي والثقافة لدى المواطنين وتقبلهم لاستخدام الحكومة الالكترونية.
- **ان يكون هناك انتشار واسع للأنترنت** : على ان تكون نسبة مستخدمي الإنترنت لا تقل عن ثلاثين بالمائة من نسبة سكان هذا البلدكي يكون للعملية مردود خدماتي وجدوى اقتصادية وتساهم في عملية التنمية، وهذا لا يعني بالضرورة وصول الإنترنت إلى بيوت هذه العدد من السكان بل يكفي أن تتوفر لهم إمكانية الدخول إلى الإنترنت) من مكان عملهم أو من مقاهي الإنترنت أومن منازلهم.

3-4- بعض استخدامات الحكومة الالكترونية في الجزائر :

3-4-1- خدمات الحكومة الالكترونية بقطاع البريد و الاتصالات

يقدم قطاع البريد و المواصلات العديد من الخدمات عن بعد للمستفيدين منها ، و على الرغم

من الصعوبات المطروحة فانه يسعى إلى تطويرها:

1- الحوالة الالكترونية : و تستخدم لتحويل الأموال لشخص آخر ليس له حساب وهذه الخدمة متوفرة في كل مكاتب البريد الجزائري المرتبطة بالشبكة.

2-السحب الآلي للأموال : باستعمال بطاقة السحب عن طريق الصراف الآلي و تستعمل في الشبابيك بالمكاتب و هي محمية برقم سري و تعمل على كل أجهزة الصراف الآلي في الجزائر، إلا أن سقف السحب اليومي لا يجب أن يتعدى 20000 دج أسبوعيا وعمولة كل عملية 30دج .[xxx]

3-4-2- خدمات الحكومة الالكترونية بقطاع الضمان الاجتماعي

في إطار إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي و عصرنة الإدارة و تبسيط إجراءات الخدمة ، شرعت وزارة الضمان الاجتماعي في استعمال نظام البطاقة الالكترونية و هي:

بطاقة الشفاء : وتعد جزء مهم من مشروع الصحة الالكترونية وهي عبارة عن بطاقة الكترونية تسمح بالتعرف على المؤمن وذوي الحقوق أثناء استفادته من خدمات الضمان الاجتماعي. يمكن للمستفيدين من نظام الدفع من قبل الغير أن يقدموا البطاقة عند الطبيب، طبيب الأسنان، والصيدليات والمستشفيات والمرافق الصحية المختلفة لتلقي العلاج الطبي والأدوية بدون مقابل، كما يستفيد مرضى الامراض المزمنة من تأمين 100% ،كماأن جميع الفئات الأخرى من المؤمنين بإمكانهم، منذ 1 أوت 2011، الاستفادة من امتيازات بطاقة الشفاء ولن يدفعوا سوى 20% من تكاليف الوصفة الطبيةوتجاوز الإقبال الذي لاقته بطاقة الشفاء لدى المؤمنين الاجتماعيين كل التوقعات. حيث أبرزت الأرقام الأخيرة لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي أن 6.6 مليون بطاقة تم توزيعها من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عبر التراب الوطني، منها 160000 وزعت من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء. وفي المجموع تم تسجيل 21 مليون مستفيد (باحتساب ذوي الحقوق) من بطاقة الشفاء وأكثر من 47 مليون فاتورة الكترونية تمت معالجتها إلى غاية اليوم.[xxx]

3-4-3- خدمات الحكومة في قطاع التعليم : قامت الحكومة الالكترونية بوضع مجموعة من المشاريع في هذا المجال نحاول تلخيصها في النقاط التالية :

- **مشاريع التعليم العالي والبحث العلمي** : تضمنت الحكومة الالكترونية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي عدة مشاريع تنموية أهمها :

- **مشروع** (ARN) وهو اكبر مشاريع التعليم العالي و البحث العلمي و الهدف منه توفير الهياكل القاعدية و الأدوات التكنولوجية اللازمة لكل العناصر الفاعلة في القطاع(مسؤولين ، أساتذة، باحثين ، طلبة).. قصد التكفل باحتياجاتهم بالنسبة للاتصال و الإعلام و المعلومات العلمية و التقنية؛
- **مشروع التعليم عن بعد:** ويتمثل في تزويد كل المؤسسات الجامعية بهياكل التعليم العالي ، منها تجهيزات المحاضرة عن بعد التي تسمح بالتفاعل المباشر بالصوت و الصورة و الزمن الحقيقي ما بين الأساتذة و الطلبة.
- **مشروع المكتبة الافتراضية** و الهدف منه إنشاء سياسة وطنية لنشر المعلومات العلمية و التقنية في ميدان العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، مهمتها اكتساب المعلومات و الوثائق العلمية حسب الاحتياجات و ذلك بطريقة موضوعية و مشتركة ، دمج التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال لإنتاج و نشر واستيراد المعلومات.
- **مشاريع المتعلقة بالهياكل القاعدية للتنظيم:** فكانت عملية التأطير للحصول على المعلومات العالمية من خلال ربط عدة اتفاقيات مع أكثر من31 مركز عالمي للمعطيات ، بالاضافة الى انشاء مركز Cerist الذي يسمح و بشكل يومي الاستجابة لطلبات و احتياجات تخص البحوث البيبليوغرافية و الحصول على الوثائق الابتدائية(مقالات علمية ، مذكرات).. من طرف المستعملين من الطلبة أو الأساتذة أوالباحثين ، كما وضعت ميكانزمات الحصول على الوثائق غير المتوفرة في عين المكان عن طريق اتفاقيات مع منظمات دولية مثل : British Library و INIST

- **مشاريع خاصة بقطاع التربية الوطنية:**

في إطار إصلاح المنظومة التربوية تم الشروع في إدخال العديد من الإصلاحات لتتماشى مع سياسة الدولة الهادفة إلى بناء مجتمع المعلومات في الج ا زئر، حيث تم تزويد المؤسسات التربوية بأجهزة الإعلام الآلي وربطها بشبكة الانترنت و تخصيص حصص للتلاميذ في الإعلام الآلي في الطور المتوسط و الثانوي.

3-4-4- خدمات الحكومة الالكترونية في قطاع العدالة : في بداية سنة 2010 أصبح بإمكان كل مواطن جزائري يتمتع بكامل حقوقه المدنية و المعنوية طلب إصدار شهادة السوابق العدلية رقم 03 الكترونيا عن طريق الانترنت بعد تعبئة النموذج الموجود على الموقع و سحب الوثيقة يكون بالمحكمة

المختارة الواردة في القائمة المذكورة أسفله و يتعين على المعني أن يتقدم شخصيا إلى المحكمة مصحوبا ببطاقة الهوية و طابع جبائي قيمته 31 دج.[xxx]

3-4- 5- مشاريع الحكومة الالكترونية بالجزائر:

في إطار تطبيق برنامج الحكومة الالكترونية(2009-2013) بادرت الجزائر بالعديد من المشاريع التي تخص بها بعض المناطق في البداية كتجارب ليتم تعميمها فيما بعد ، و من هذه المشاريع:

- **مشروع البلدية الالكترونية** : من مشاريع الحكومة الالكترونية بالجزائر رقمنة مصلحة-الحالة المدنية و إنشاء تطبيق على الويب يسمح بإدخال البيانات الخاصة بالمواطن الجزائري من عقود ووثائق الحالة المدنية على قاعدة بيانات متطورة متواجدة على أجهزة رئيسية و حفظها ليتم استرجاعها لاحقا سواء بهدف الحصول على معلومات دقيقة بواسطة بحث يجريه موظف البلدية ، أو من اجل تمكين ضابط الحالة المدنية من عرض نسخ الكترونية على شبكة الانترنت لوثائق و عقود الحالة المدنية الخاصة بالمواطن ليتمكن من حفظها أو طباعتها .[xxx]

و دشنت أول بلدية الكترونية بالجزائر يوم 14مارس 2011 بالمقر الفرعي الإداري في500 سكن ببانتة ، واصدرت ، و أصدرت أول شهادة ميلاد 12(خ) في بضع ثوان على مستوى الشباك الالكتروني، كما نستطيع استخراج شهادات عقود الزواج والوفاة في انتظار تمديدها الى كافة الوثائق الادارية الاخرى .

- **مشروع جواز السفر و بطاقة التعريف البيومتريين- :**

أعلنت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية في 28 ديسمبر 2011 عن إطلاق المرحلة الأولى بإصدار جواز السفر البيومتري الالكتروني بداية من 02 جانفي 2012 على مستوى 47 دائرة بعواصم الولايات بالمقاطعة الإدارية لحسين داي بالجزائر العاصمة و أضاف ذات المصدر أن هذه الدوائر تم تعيينها كمواقع نموذجية للشروع في هذه العملية و التي ستعمم تدريجيا على جميع المقاطعات و الدوائر.[xxx]

وقد اعلن المدير العام لعصرنة الوثائق و الارشيف بوزارة الداخلية و الجماعات المحلية عبد الرزاق هني مؤخرا ، بأنه سيتم تسليم بطاقة التعريف البيومترية بداية من سنة 2016 ،و اشار مدير السندات و الوثائق المؤمنة بوعلام حسن الى اصدار ما يزيد عن 3.5 مليون جواز سفر بيومتري سنة 2015 اي نسبة 50% من مجموع جوازات السفر البيومترية المصنوعة خلال السنوات الاربعة الاخيرة. ، و قال السيد حسن ان

بطاقة التعريف البيومترية تتضمن عدة تطبيقات تهدف الى تقريب المواطن من الادارة العمومية و تسهيل حياته اليومية. و من بين هذه التطبيقات ذكر على سبيل المثال تطبيق يتضمن معلومات الحالة المدنية للمستفيد و اخرى تتضمن معلومات حول صحته .[xxx]

- **مشروع السجل التجاري الالكتروني :**

تشرع الحكومة الجزائرية في اطلاق مشروع السجل التجاري الالكتروني محدد الصلاحية من سنة إلى ثلاثة سنوات على الأكثر ، و تعمل وزارة التجارة على دراسة المشروع ، حيث أعلن وزير التجارة مصطفى بن بادة عن عملية إعادة هيكلة السجل التجاري ، عن طريق وضع السجل التجاري الالكتروني و الذي هو عبارة عن بطاقة مغناطيسية محددة الصلاحية ، وأضاف بأنه سيساهم في الحد من مظاهر التحايل و الممارسات التجارية غير القانونية و الغش التجاري و الاقتصادي. وحسب الوزير فان مشروع السجل التجاري يدخل ضمن إطار مشروع الحكومة الالكترونية و سيتم بالتنسيق مع مؤسسة بريد الجزائر .[xxx]

3-5- أهداف مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر:

إن الاهداف الأساسي من مشروع الجزائر الإلكترونية وبالأخص مشروع الحكومة الإلكترونية هو[xxx]:

- ضمان الفعالية في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين، وأن تكون متاحة للجميع، وذلك بتسهيل وتبسيط المراحل الإدارية التي تسعى من خلالها إلى الحصول على وثائق أومعلومات؛
- التنسيق بين مختلف الوزرات والهيئات الرسمية؛
- مكافحة البيروقراطية التي تشكل كبحا لتنمية البلاد؛
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف مجالات حياة مجتمعنا والمساهمة كذلك في تجسيد على أرض الواقع مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين ؛
- تحقيق السياسة الوطنية الجوارية عن طريق تقريب الإدارة من المواطن؛
- حماية مجتمعنا وبلادنا ضد آفة الجريمة المنظمة وبالأخص الجريمة المنظمة العابرة للحدود وكذا ظاهرة الإرهاب والتي تستعمل غالبا تزوير وتقليد وثائق الهوية والسفر كوسيلة لانتشارها.

3-6- عوائق وتحديات الحكومة الالكترونية في الجزائر : تطفو على السطح عدة معوقات تؤخر تنفيذ مشروع الجزائر الالكترونية تتعلق خاصة ب [xxx]:

1- عجز قطاع البريد وتكنولجيا المعلومات والاتصال في تلبية طلبات العملاء على ايصال الهاتف الذي يعد أهم القنوات للتواصل عبر الانترنت

2- تأخير استكمال البنية التحتية للاتصالات وتباينها من منطقة الى أخرى ؛

3- محدودية إستخدام الانترنت في الجزائر ، فنسبة أستخدام هذه التقنية الواسعة الانتشار عالميا ، لا زالت ضعيفة في الجزائر مقارنة بدول الجوار ، اذ تبلغ في المغرب مثلا نسبة 14% في حين لا تتعدى نسبة 5,5% في الجزائر ؛

4- محدودية الجانب التشريعي في هذا المجال ، فقد ظل قطاع البريد والمواصلات ، الى غاية سنة 2000 خاضعا أساسا لاحكام الامر رقم 75-89 الصادر سنة 1975 حيث كانت تمارفي ظل احتكار وظائف المتعامل البريد ومتعامل المواصلا ت الى غاية إقامة المحيط التنافسي المقرر رقم 03-2000 عبر مراحل ؛

5- المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تتصل بالقيم والعادات الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع ، فالثقافة السائدة في البلاد ليست متفتحة على تكنولوجيات الاعلام والاتصال .

6- تلعب الحواجز الجغرافية والسكانية عائق كبير في وجه مشروع الجزائر الالكترونية ، ويتعلق الاشكال بالتركيبة الجغرافية التي تعيق توزيع االبنية التحتية بين القرى والارياف ، وما يترتب عنه من مجهودات وأعباء إضافية ؛

7- تشكل اللغة عائقا في الجزائر وتحديا خاصا ، من حيث المحتوى المعلوماتي فلازالت اللغة الانجليزية هي سيدة الموقف على مستوى الشبكة العنكبوتية ، وتطرح إشكالية تتعلق بعدم قدرة الهيئات المختصة في الجزائر على تطوير محتوى معلوماتي عربي ؛

8- لقد كشف آخر تقرير صادر عن هيئة صندوق النقد الدولي والخاص بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، أن الجزائر تبقى البلد الذي عجز عن تطوير فعلي لكافة أوجه تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وهو ما تكشفه المراتب المتدنية في التقييم العام، حيث احتلت الجزائر في تقرير 2014 المرتبة 129، وتجاوزت عربيا ثلاث دول فقط وهي اليمن وليبيا وموريتانيا، وصنفت الجزائر في المرتبة 140 بالنسبة لمحيط الضبط، و145 في محيط أعمال الإبداع والابتكار التكنولوجي. وبالنسبة للاستخدام الفردي للتكنولوجيات، جاءت الجزائر في المرتبة 104، وفي الرتبة 147 على مستوى استخدام التكنولوجيات في مجال الأعمال، و134 في مجال الاستخدام الحكومي، في وقت تؤكد فيه الحكومة مرارا على تطوير هذه الوسائل في إطار الحكومة الإلكترونية .[xxx]

الاستنتاجات العامة للدراسة : في نهاية هذه الدراسة توصلنا الى مجموعة من النتائج التي تلخص أبرز الادوار التي تقوم بها الحكومة الالكترونية الجزائرية من أجل تحقيق التنمية الادارية والاجتماعية وهي كالتالي :

اولا : من جانب التنمية الادارية :

- رفع كفاءة الجهاز الحكومي خاصة في الجانب الاداري، حيث يصبح كل موظف في هذا النوع الاداري بمثابة قائد يمكنه اتخاذ القرارات دون الرجوع الى اعلى الهرم الوظيفيمثل ماهو الحال في الادارة التقليدية.
- توفير الخدمات الادارية التي تهم قطاعاً كبيراً من الجمهور والمستثمرين على شبكة الإنترنت أو على خط الهاتف أو على الخلوي.
- انخفاض في التكاليف الادارية فيما يخص المعاملات التجارية للحكومة والقطاع الخاص.
- التقليل من المعاملات الورقية والاعتماد على الانظمة الالكترونية داخل الادارات العمومية .
- تحقيق بعض الشفافية في المعاملات التجارية.
- إتاحة المعلومات الدقيقة والمحدَّثة لمتخذي القرار الحكومي
- توحيد مصادر المعلومات الحكومية في إطار واحد يستقي منه الجميع معلوماته بشكل سريع ومنظم
- الوصول إلى تخطيط يعتمد على مقومات وعناصر آنية ومستقبلية واضحة
- تقويم العلاقة بين الموظف والمواطن، بما يخدم تسريع حركة التنمية الادارية
- نبذ أمراض التكاسل واللامبالاة والارتجال في العمل الوظيفي و رفع كفاءة أداء الموظفين في الادارات العمومية.
- خلق ذهنية وظيفية مرنة قابلة للتطور والتوافق مع المعطيات الجديدة ومواكبة العصرنة ومتطلبات السوق

ثانيا : من جانب التنمية الاجتماعية:

- تطوير العلاقة بين المواطن و الحكومة نتيجة وضوح المعلومات وسهولة الوصول اليها وسرعة تدفقها أذ لا تتعدى أحيانا دقيقة مقارنة مع الوضع التقليدي الذي يعتمد على الافراد في ملأ الوثائق الادارية .

- تخفيض تكاليف الخدمات المقدمة وتحسين مستوى هذه الخدمات عبر استخدام فعّال ومبتكر لتقنيات انظمة المعلومات.
- توفير خدمات دائمة للمواطن على مدار 24ساعة و7أيام ، خاصة على مستوى الادارات الحيوية كالبنوك والمصارف .
- إعادة صياغة العلاقة بين الموظفون في العمل بما يحترم إمكاناته ويبعده عن التحول إلى آلة صماء.
- التخلص من الأمراض الاجتماعية المؤذية أخلاقياً وثقافياً وحتى نفسيا ومنها : (الرشوة . الوساطة . المحسوبيات . ... إلخ)
- التحول إلى العمل المنهجي في العلاقة بين الحكومة والمواطن بما يتيح الاستقرار النفسي.
- خلق ثقافة جديدة ترسّخهاالعلاقات الاتصالية النموذجية.
- الوصول إلى أسلوب تربوي وتوجيهي يحقق إزالة الشوائب التي تخلقها أمراض الأساليب التقليدية
- توفير مقومات معاصرة لمكافحة البطالة والبطالة المقنعة.
- كسر الحواجز الجغرافية خاصة تلك المتعلقة بالسكان وتقريب الادارة للمواطن.

الخاتمة

ونافلة القول ، بالرغم من مرور عدة سنوات على تطبيق نموذج الحكومة الالكترونية في الجزائر، فإن النتائج المرجوة كانت عكس التوقعات ، حيث لازالت الحكومة الالكترونية في الجزائر بعيدة كل البعد عن الاهداف التي وضعت من أجلها ، إن الحكومة الالكترونية في الجزائر حتى وان حققت تقدم محسوس في بعض الجوانب الادارية والاجتماعية الى انها مازالت بعيدة عن تحقيق التنمية المستدامة والشاملة في الجزائر وكل هذا راجع الا عدة نقائص واسباب لعل ابرزها ضعف البنية التحتية لتكنولوجيات الاعلام والاتصال بالاضافة الى محدودية التغطية الالكتروني خاصة في المناطق النائية ، وعدم ثقة المواطن في هذا النوع من التنظيم والتخوف منه ومن خلال هذه الورقة البحثية توصلنا الى اقتراح عدة توصيات من شأنها النهوض بالحكومة الالكترونية في الجزائر وهي :

- اعتماد الحكومة إستراتيجية الحكومة الإلكترونية كمدخل لتعزيز التنمية الادارية والاجتماعية من تحقيق تنمية وطنية شاملة و ضرورة تشجع العاملين على تبني هذه الفلسفة حتى يتم تطبيقها بنجاح.

- ضرورة الاستثمار الفعال في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير البنية التحتية اللازمة لبناء حكومة الكترونية قوية الأركان والتي تتطلب أيضا توفير شبكة واسعة للانترنت.
- تكثيف الدورات التكوينية للعاملين تماشيا مع التطورات التكنولوجية الحديثة، و هو ما يزيد من ثقة العامل بنفسه ، مما ينعكس إيجابا على رفع الروح المعنوية و كفاءة أداء العمل
- العمل على ترسيخ مفهوم التنمية و تفعيلها ضمن ثقافة المجتمع، لأن نجاح تطبيق الحكومة الإلكترونية يعتمد أساسا على مدى تكيف و استجابة مختلف الأطراف الفاعلة لها.
- نشر الوعي الإلكتروني للعاملين و للمواطنين و تزويدهم بمعارف حديثة تسمح بتجسيد مفهوم الحكومة الإلكترونية.

دور المجتمع الالكتروني في تحقيق التنمية المستدامة

درغال سوسن

أستاذة مساعدة

جامعة عباس لغرور خنشلة

der_sawssen@yahoo.com

ملخص: تهدف هذه الورقة إلى معالجة إشكالية الإستدامة كبعد من أبعاد التنمية الشاملة التي تسعى الدول العربية لتحقيقها عبر المجتمع الإلكتروني، هذا الأخير الناتج عن توليفة من التحولات البنيوية والمعرفية التي عرفها العالم مع نهاية الحرب الباردة, فموجات العولمة المتتالية وهيمنة الإقتصاد المبني على المعرفة الذي أزال الحدود بين كل الوطني/العالمي، الخاص/ والعام ،بين السياسي/ والمدني جعلت من مجموعة من المواضيع كتقديم الخدمات العامة، التنمية، التعليم وغيرها تخرج من إحتكار الدولة لتضم فواعل غير دولاتية كالمجتمع والقطاع الخاص التي ارتبطت بشكل أوثق في إطار شبكية المجتمع الإلكتروني هذا الأخير الذي سيتحمل مسؤولية تحقيق الاستدامة كبعد من أبعاد التنمية الشاملة.

الكلمات المفتاحية: الإستدامة، المجتمع الإلكتروني، البصمة البيئية، ما بعد الحداثة، التنمية

Abstract : This paper aims to address the sustainability problematic as dimension of development process, that seek to achieve it through Arabic e-community, the latter resulting from a combination of structural transformations of the end of cold war. waves of globalization and dominance of the knowledge economy which remove the borders between national/global/, public/private, political/civil Made from a range of subjects such as public services, development, education and other graduated from State monopoly to include non-state actors as a community and private sector which become more closely under the network society, that last will be responsible for the sustainability as dimension of the overall development.

Key word : sustainability, e-society, environment footprint, post-modernization, development.

مقدمة:

مع نهاية الحرب الباردة بدأت تتشكل معالم ما بعد الحداثة، خاصة بعد أن كشفت نهاية الصراع شرق غرب عن عجز نماذج الحداثة الغربية في تحقيق التنمية المتوخاة قي عالم الجنوب، لذلك ظهرت توليفة من المقاربات النظرية النقدية لتشكل نموذج معرفي جديد ينتقد العالم المادي، ويحاول تكوين عالم ما بعد مادي يعتمد على الأفكار والمعرفة كمتغيرات أساسية لعمليات التنمية الشاملة.تمكن النضج الفكري للمجتمع الدولي من خلق اقتصاد جديد مبني على المعرفة، ومجتمعات إلكترونية تتجاوز حدود الوحدات

السياسية التي رسمها عالم الحداثة. إذ لم تعد متغيرات كالوحدة أوالإنفرداية أو التخصص من مميزات المجتمع الجديد وظهرت مستويات جديدة للتعاون الأفقي والتشبيك بين الفواعل محليا وطنيا ودوليا . فلم تعد التنمية مشروعا حكوميا أو توجيها من طرف السوق بل تحولت إلى عملية متعددة الابعاد تكشف عن نوع من تبعية الفواعل في إطار حوكمي يجمع بين الخاص والعام ،بين السياسي والإقتصادي لينفي بذلك منطق الثنائيات الذي صنعته البنى المادية للمرحلة السابقة . وفي هذا السياق عملت الدول العربية في الفترة الأخيرة على تحقيق التنمية دون الاستعانة بنماذج أيديولوجية ولكن من خلال نماذج تكنولوجية تبسط الفعل الإجتماعي وتعمل على تحسين الخدمات المقدمة. ما سيواجه هذه المجتمعات الشبكية هو إشكالية الإستدامة خاصة أن المرحلة التي سبقتها تركت أثرا بالغا على النظام الإيكولوجي العالمي وسببت الكثير من الأضرار التي اكتسبت خاصية العالم الجديد في تميعها وتجاوزها للحدود السياسية للدول. لذلك جاءت إشكالية هذه الورقة كالتالي: **مامدى قدرة المجتمعات الإلكترونية العربية على استيعاب الاستدامة كأحد أبعاد التنمية التي تسعى لتحقيقها** وذلك بالإعتماد على مقاربة نظرية تحليلية تسعى من خلالها لوضع عدسة التنظير على تحول المجتمع من النماذج الهيراركية إلى النماذج الشبكية لنستعرض بعدها واقعي الاستدامة والتنمية في المنطقة العربية مع تحديد الادوار والمسؤوليات الجديدة التي تقع على عاتق فواعل المجتمع الإلكتروني وفي الأخير نطرح سبل تحسين دور المجتمع الإلكتروني العربي في خلق تنمية مستدامة.

الأفكار الأساسية للموضوع:

أولا مقراب نظري: التحولات البنيوية وظهور المجتمع الإلكتروني

ثانيا: تجاذبات التنمية والإستدامة في المنطقة العربية

رابعا: نحو مجتمع إلكتروني مستدام

أولا مقراب نظري: التحولات البنيوية وظهور المجتمع الإلكتروني

إنطلاقا من مقاربة ما بعد الحداثة التي تركزت مفاهيمها على نقد المشروع الحداثي خاصة بعد فشل عمليات التنمية في دول الجنوب[xxx] ، والتي ترى (ما بعد الحداثة) أن التخلي عن التفسير الكوني والشامل للظواهر كما تدعو إليه الحداثة خاصة في ظل الثورة المعلوماتية سيخلق عالما خال من الطبقات ومن الثقافات المهيمنة وسينهي الإيديولوجيات الكبرى التي ستنهي بدورها حسب الفكر سملسر نيل smelser neal عالم الحداثة المعبر عن خصوصية الدولة[xxx] وعن منطق الثنائيات، ومنه سنحاول من خلال هذا المحور عرض أهم ملامح التحولات البنيوية التي صاحبت التغير ما بعد الحداثي والتي ساهمت في بروز المجتمع الإلكتروني.

1 العولمة الإقتصادية: (انهيار ثنائية العالمي و الوطني)

تتمثل السيادة كما صنفها John Austin في القرن التاسع عشر و طورها المفكرون اللاحقون في مكونين متكاملين : أما الأول فمتعلق بالتمييز بين البعدين الداخلي و الخارجي للسيادة، أما الثاني فيقوم على عدم الاعتراف بسلطة مرجعية خارج إطار التركيبة السلطوية للدولة. تعد السيادة من هذا المنظور أكثر من قيمة معيارية بل قاعدة قانونية تتسم بالصفة المطلقة لا النسبية ، أي أنها لا تعترف بمستويات في السيادة بل بوجودها أو غيابها داخليا ،ترمز لوجود سلطة مركزية تمتلك قدرة التشريع الوحدوي و الحق المطلق و الوحيد في استخدام القوة الشرعية من اجل تنظيم المجال الجيو–ديمغرافي الذي يكون الدولة.
أما خارجيا فالدولة مستقلة عن أي كيان خارجي و لها الحق السيد في التعامل مع القيم المشتركة، أي أن قواعد القانون الدولي عرفية كانت أم تعاقدية غير ملزمة للدولة بل إن للدولة الحق و الحرية في التعامل النفعي أو العقلاني أو الأخلاقي معها. فمن هنا ترابطت السيادة بمبدأ عدم التدخل و المساواة في السيادة للدول.

إلا أنه في ظل التغير الذي أحدثته قوى التكنولوجيا في الواقع ظهرت العديد من المظاهر التي تميزه كـ: ارتفاع درجة التعقيد، تنامي درجة عدم التيقن، فضلا عن الاتجاه المتزايد نحو الاقتصاد الجديد الذي يعتمد على ثلاث ركائز أساسية[xxx]:

- ✓ **المعرفة:** ليصبح رأس المال الفكري أهم من عوامل الإنتاج.
- ✓ **التغيير:** يولد تسارع قواه حالة من عدم التيقن؛ مما يخفض كفاءة التوقعات المحتملة للمستقبل.
- ✓ **العولمة:** وما نتج عنها من ارتفاع درجة انفتاح الاقتصادات عالميا، وتسارع حدة التنافس على المستوى المحلي والعالمي. ومع تسارع قوى التنافسية العالمية؛ يبرز مفهوم استدامة الميزة التنافسية الذي لا ينطبق على مؤسسات الأعمال فقط ولكنه ينسحب أيضا على الإدارة الحكومية.

إذن في عالم ما بعد الحداثة و عصر الاعتماد المتبادل و الترابط الشبكي لم يعد لهذا التصور الحداثي للسيادة والقيم الوطنية قيمة واقعية لأنها لا تعكس " الواقع المركب للنسق العالمي فالدولة كما قلنا سابقا أصبحت كيانا اعتباريا فقط من خلال قيمة التجانس الوطني ،بالمعنى التقليدي ، بالنظر لطبيعة التمازج الإنساني بفعل الاستعمار و الهجرة ،كما فقدت الحدود صلابتها و أصبحت تتسم بصفة الميوعة بفعل التطورات التكنولوجية ،و فقدت الدول قدرتها على رفض الالتزام بالقواعد الأساسية للنسق القانوني العالمي بفعل حالة الاعتماد الذي قلل من " المناعة المادية و السياسية للدول خاصة الجديدة منها. ومع موجات الإنتقال اللامحدود للمعلومات، للسلعّ ،ورؤوس الأموال والأشخاص انتفت ثنائية الوطني والعالمي.

2 الثورة المعلوماتية (الثنائية العام والخاص، الدولة والسوق)

لقد عالج ميشال فوكو في نظريته لما بعد الحداثة إشكالية التحرر من الثنائيات التي صنعها عالم الحداثة عندما ربط بين التكنولوجيا الجديدة ومسألة الهوية فهذه التكنولوجيات تستطيع أن تحرر الفرد من حتمية الدولة وعندما نصل إلى هذه النقطة تحديدا وهي مهمة يجب أن نبحث فيها للدولة عن عقد جديد مع المجتمع في ظل عالم يجمع بشكل متناغم بين النظام والفوضى، وهو عالم يضعف موقع الدولة ويقوي موقف الفواعل اللادولاتية الإلكترونية والناعمة.

إن هذه الحقائق الجديدة جمعت بين الثنائيات السابقة (العام الخاص المدني السياسي) داخل نسق واحد وفرض على الدولة أن ترفع الحواجز عن هذه الحقيقة أي أن تنظم توزع تنسق بين هذه الأطراف ولهذا أطلق البعض هذا المسمى " الحوكمة الإلكترونية" [xxx] ومن ثم فإن هيكل العصر الصناعي الذي كان عالم الحياة العامة فيه يشتمل على ثلاث فواعل مستقلة هي الحكومة، السوق

والمجتمع يمر الآن بتحول أساسي مع سيطرة التكنولوجيات التي تعمل بالشبكات والتي تقوم بالربط الوثيق بين الحكومة والسوق والمجتمع ما يجعل الحدود بين الفواعل التي كانت في وقت منفصلة تماما غير واضحة.[xxx] ويمكن تحديد أهم المتغيرات التي أوجدت هذا المجتمع فيما يلي:

- **التفكيك Disaggregation:** أي عملية تفكيك الهيراركيات الكبيرة للقطاع العام بنفس الطريقة التي تحولت بها الشركات الكبرى من الشكل الموحد U إلى الشكل المتعدد أو الشكل M (الشركات المتعددة)؛ إيجاد هيراركيات أكثر اتساعا و أكثر تسطيحا؛ وتعديل نظم المعلومات والتسيير لتسهيل هذا الشكل المختلف من التحكم؛ وهو ما انعكس على القطاع العام من خلال مرونة قوية في الممارسات السابقة للحكومات في مجالات الأفراد و تكنولوجيا المعلومات، والتحصيل، ووظائف أخرى. إضافة إلى بناء نظم المعلومات التسييرية المطلوبة لدعم الممارسات المختلفة.
- **المنافسة:** تنوع مصادر الخدمات الإلكترونية سمح لأشكال مختلفة من التوصيل لأن تتطور وخلق منافسة أكبر بين الممونين المحتملين والتزاوج بين الخاص والعام وإشراك المواطن في صنع القرار لذلك وتمت زيادة النفع الداخلي من عمليات المنافسة في تخصصي الموارد(بدلا من صنع القرار الهيراركي). فالمناطق المركزية لتوصيل الخدمة من قبل الإدارة العمومية و الدولة قد تفتت و تنوع بالتالي عارضوها.
- **الفضاء المعلوماتي .Cyber Space** : تحت تأثير الثورة الاتصالية الكبرى وفى قلبها شبكة الإنترنت – بزغ فضاء اجتماعى جديد يمارس فيه الكتاب والمثقفون حريتهم فى معارضة النظم السياسية التى ينتمون إليها، وهو الذى أطلقنا عليه الفضاء المعلوماتيتسم بالحرية المطلقة، ويخلو من القيود والحدود التى تضعها النظم السياسية والحكومات.

ومعنى ذلك أنه مع انهيار الحدود التقليدية نشأ مجتمع جديد ، يثير فى الواقع عديداً من التساؤلات.والواقع أن هذا المجتمع الجديد يتميز بأنه بتأثير الثورة الاتصالية أصبح مجالاً للمعلومات والمناقشة والمعارضة والصراع السياسى. وهذه الوظائف المتعددة خلقتها الميديا المتعددة الجديدة وتكنولوجيات الكمبيوتر، ومن شأنها أن تعيد صياغة المجال العام بعد أن اتسعت آفاقه إلى غير ما حد.

ثانيا: تجاذبات التنمية والإستدامة في المنطقة العربية

بالرغم أن الإستدامة يعتبر مفهوما يحتمل دلالات متعددة إلا أن التداول العالمي له خاصة منذ قمة الأرض لعام 1992 جعله يرتبط إرتباطا وثيقا بالبيئة هذه الأخيرة شكلت الزوج الثاني من ثنائية (التنمية، البيئة) والذي تم إهماله أو إستغلاله في إطار الحداثة . وفي هذا الصدد يقول **توفلر** : "**إن هناك تغيرين أساسين يجعلان الإستمرار العادي للحضارة الصناعية غير ممكنا، أولاهما أن وصلنا إلى نقطة تحول في صراعنا مع الطبيعة التي لن تتحمل المزيد من الإفساد الذي تحدثه الصناعة. وثانيهما أننا لن نستطيع بعد الآن اعتماد مصادر طاقة غير متجددة، وهذا لا يعني نهاية الإقتصاد المادي، لكن التطورات المستقبلية ستتشكل وفقا لمدى حفاظها على البيئة، وعلى هذا الأساس فإن الإقتصاد الذي يتوقعه منظرو ما بعد الحداثة هو ذلك المراعي للأبعاد البيئية**[xxx]"، إلا أن تبعات التجاذب بين التنمية بمفهومها المادي والمستدام لا يزال مستمرا وفي هذا الإطار سنحاول فحص هذه التبعات في المنطقة العربية وأثرها على التنمية بمفهومها المحايد.

1 توسع مفهوم التنمية: من التنمية بمفهومها الإقتصادي إلى التنمية بمفهومها المستدام

برز مفهوم التنمية development بصورة أساسية مند الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الإقتصادي آدم سميث – في الربع الاخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية– إلا على سبيل الإستثناء.

فالمصطلحان اللذان استخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كان: التطور المادي material progress و التطور الإقتصادي Economic progress. و على العموم يمكن إجمال تطور مفهوم التنمية في المراحل الثلاث التالية:

المرحلة الاولى: برز مفهوم التنمية بداية في علم الإقتصاد، حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده[xxx]، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الإستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك

الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لإستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الإستغلال.

المرحلة الثانية: في ستينيات القرن العشرين انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان الغير أوروبية تجاه الديمقراطية، وبرز مفهوم التنمية السياسية كعملية تغيير إجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية، أي إيجاد نظم تعددية مثل الدول الغربية التي تحقق النمو الإقتصادي، المشاركة الإنتخابية، المنافسة السياسية، وترسيخ مفاهيم الوطنية و السيادة و الولاء للدولة القومية.

المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة ارتبط مفهوم التنمية بالعديد من الحقول المعرفية، فظهرت التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع و ترقية الإنسان. وكذا التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين اطراف المجتمع (الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة والمنظمات الاهلية).لنصل في الاخير إلى التنمية المستدامة والتي تهتم بدعم قدرات الفرد، توسيع خياراته، قياس مستوى معيشته وتحسين اوضاعه في المجتمع مع مرعاة الأبعاد الإيكولوجية.

وقد تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية حصر عشرين تعريف واسعة التداول للتنمية المستدامة،وقد قسم التقرير هذه التعريفات وفق أربعة أبعاد:إقتصادية،إجتماعية(بشرية)،بيئية وتكنولوجية.

- فمن خلال **البعد الإقتصادي** فالتنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة"هي إجراء خفض في إستهلاك الطاقة والموارد"،أما بالنسبة للدول النامية" فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر".
- أما فيما يخص **البعد الإجتماعي البشري**"فإنها تعني السعي من أجل إستقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف".
- أما على مستوى **البعد البيئي** "فهي تعني حماية الموارد الطبيعية،والإستخدام الأمثل للأرضي الزراعية والموارد المائية".

- وترى التنمية المستدامة من **البعد التكنولوجي**" على أنها نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة،وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بطبقة الأوزون".[xxx]

وحسب بيرس و زملاؤه – 1987 يعرفها بأنها "التنمية الإقتصادية المستدامة التي تنطوي على تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الإقتصادية شريطة المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية على مرور الوقت" .وتضم البدائل التي يعرفها باربيير إستبدال رأس المال الطبيعي برأس المال الإصطناعي إلى حد أن الأجيال المستقبلية لا تزال تتوارث نفس القدر من رأس المال .

ولعل أفضل تعريف للتنمية المستدامة هو الذي إعتمد من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي شكلتها الأمم المتحدة والتي عرفت هذا المصطلح الجديد من خلال تقريرها لسنة 1987 كمايلي:

"هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم".[xxx]

2 التنمية العربية بين الكفاءة الإقتصادية والإحتراز الإيكولوجي

إن التنمية الحقة هي تلك التي تستهدف أساسا إستدامة حياة الإنسان وأن البيئة الطبيعية ما هي إلا وسيلة لهذه الإستدامة، وأن المعيار الريسي لاستدامة الحياة الإنسانية وأن البيئة الطيعية ما هي إلا وسيلة لهذه الإستدامة، وأن المعيار الرئيسي لاستدامة الحياة الإنسانية هو تفادي تراكم الديون البيئية (التي يترتب عليها التلوث البيئي، واستنفاذ الموارد الطبيعية)، بالإضافة إلى ضرورة توفر معايير أخرى، غير بيئية، تتجسد أساسا في تفادي الديون المالية (تحقيق الكفاءة الإقتصادية) والديون الإجتماعية (إهمال تنمية الإنسان)، والديون السكانية (التمادي بالنمو السكاني غير المخطط والمنظم).

ولعل من اهم التطورات في مجال تقدير الإستدامة البيئية هو ما يعرف بالبصمة البيئية وتقيس هذه البصمة، تأثير مجتمع معين على كوكب الأرض وما يتضمنه من من نظم طبيعية. ولغرض حساب البصمة البيئية فإنه تتم المقارنة بين الطلب على الموارد الطبيعية (البصمة البيئية)، ومخزون الموارد الطبيعية (القدرة البيولوجية). وكلما زادت البصمة البيئية لدولة معينةكلما كان ذلك مدعاة لزيادة القلق

البيئي. إن إدخال الإستدامة البيئية ضمن المفهوم الموسع للتنمية، يوضح مدى الأعباء الملقاة على عاتق متخذي القرارات الإقتصادية، السياسية والإجتماعية والبيئية للوصول إلى معدل تنمية قابل للإستدامة[xxx]، من ناحية ومدى الحاجة الملحة لبناء قدرات مجتمعية للمشاركة في مراعاة التنمية المستدامة.

وقد اظهرت التقارير الدولية أن حالة العجز البيئي في الدول العربية بدأت في عام 1979، بما يتضمنه ذلك من بدء الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، ويعزى بدء انخفاض الصمة منذ العام المذكور، إلى عاملي زيادة السكان، وارتفاع الإستهلاك

الخاتمة

من خلال هذه الورقة أردنا إضافة بعدا جديدا لأبعاد التنمية في المنطقة العربية، فإن كانت التحولات البنيوية العالمية من دمج العام بالخاص وإشراك المدني في السياسي والتحول الأفقي للمجتمع الذي يرفض النماذج الهيراركية قد انتقلت الى المنطقة العربية وطرحت نماذج جديدة اتحقيق التنمية العربية بعيدا عن التجاذبات الإيديواوجية السابقة إلا أن المشاكل المرتبطة بذلك التحول أيضا إنتقلت إلى المنطقة العربية فالأضرار البيئية الناتجة عن دورة التنمية العالمية لم تسلم منها المنطقة العربية أيضا ولعل تزايد الشك المتعلق بالمناخ أكبر دليل على المخاطر الإقليمية والعالمية التي تهدد المنطقة.

إلا أن بعد الإستدامة الذي تم تداوله نظريا عبر كل المستويات لم يتبلور بعد في الواقع العربي (بعض الحالات الفردية) وتبقى تجارب الإستدامة مشروعا حكوميا يؤمل تطبيقه على المدى البعيد. لذلك إن المجتمعات الإلكترونية التي هي في طور التشكل في العالم العربي يمكنها أن تضيف أبعادا جديدة لعملية التنمية العربية، وبالرغم أن الأدوات لم تتوضح بعد إلا أن البعد الثقافي يعتبر العامل الأهم حسب وجهة نظرنا. فالتوعية بمخاطر التنمية غير المستدامة وإنعكاسته على عملية التنمية نفسها وتثقيف الفرد والمؤسسات العربية قد يضيف بعدا أنطولوجيا ومعرفيا جديدا ألا وهو البيئة لتتحول هذه الاخير أحد المكونات الثقافية والأخلاقية للمجتمع العربي .

وفي الأخير نلفت النظر إلى أن أبحاض الإستدامة في المنطقة العربية تعتبر ضئيلة جدا بالرغم من الضجة الإعلامية التي عرفها الموضوع إلا أنه لم تطرح بعد أليات حقيقية تدعمها أطر تشريعية

ومؤسسات رقابية تعمل على تضمين الإستدامة كبعد من أبعاد التنمية العربية، لذلك يبقى المجتمع الإلكتروني البديل الاكثر فعالية لخفض تكاليف الإستدامة وتحقيق التنمية.

قائمة المراجع:

1. براكاش ساندهايا . البصمة المائية. بيئة المدن الإلكترونية. مركز البيئة للمدن العربية. العدد الثاني. ماي 2012.
2. بن كادي حسن ." تأثيرات عولمة ما بعد الحداثة في حقل التنمية السياسية". دفاتر السياسية والقانون. العدد الثالث عشر. جوان 2015.
3. جاردويل إميل . ، منهجية امباورز لحوكمة المياه، الأردن:الشبكة الإسلامية لتنمية وإدارة مصادر المياه، 2007
4. حامد سهير . اشكالية التنمية في الوطن العربي. الطبعة الأولى. الأردن: دار الشروق للنشر و التوزيع.
5. درويش جمال . " الدولة والمجتمع في مرحلة ما بعد الحداثة". رسالة مكملة لمتطلبات نيل شهادة ماجستير. علوم سياسية. جامعة الجزائر. 2008.
6. زيتون مارك وآخرون. "إدارة الطلب على المياه والعلاقة بين المياه الغذاء والمناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". جامعة إيست أنجلينا. مركز أبحاث الأمن المائي.كندا.ماي 2010.

7. الشيخ محمد صالح: الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها. مصر. الإسكندرية:مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية .2002.
8. عبد البديع محمد ."اقتصاديات حماية البيئة". القاهرة . دار الأمين للطباعة. 2003.
9. عوض رشامصطفى . إدارة كبار موظفي الخدمة المدنية في البلدان العربية في عالم متغير. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2012.
10. مورياتي. باتريك وآخرون . منهجية إمباورز لحوكمة المياه. الأردن. الشبكة الإسلامية لتنمية وإدارة مصادر المياه. 2007.
11. كرازدي اسماعيل .العولمة والحكم: نحو حكم عالمي ومواطنة عالمي. أطروحة دكتوراه جامعة الحاج لخضر باتنة. 2011.
12. المعهد العربي للتخطيط. تقرير التنمية العربية: نحو منهج هيكلي للإصلاح الإقتصادي. 2013.
13. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. حوكمة المياه في المنطقة العربية: إدارة الندرة وتأمين المستقبل. منشورات الأمم المتحدة. . 2014

الإدراة الذكية للمياه". تم تصفح الموقع يوم. 24- مارس 2014. نقلا عن:https://itunews.itu.int/ar/Note.aspx?Note=710

إسهامات التغيير الثقافي في نجاح عملية التجديد داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة ميدانية بمؤسسة محبوبة –

أستاذة ليليا عين سوية

قسم علوم الإعلام والاتصال

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة باجي مختار ـ عنابة ـ

lilia.ainsouya@yahoo.fr

الملخص:

إن التحول نحو التجديد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود إلى حقيقة مفادها أن هذه الأخيرة في ظل الممارسات الإدارية (التقليدية) لم تعد قادرة على الصمود والنمو في السوق، بل أصبحت مهددة بالزوال والاختفاء. مما يستدعي اللجوء إلى التجديد وإتباع خطط إستراتيجية لتحقيق النجاح. ولكن لا يمكن للمؤسسة أن تجدد ما لم تستطع تكييف ثقافتها مع التغيير نظرا للحقائق و الواقع الجديد للمحيط بصفة عامة والسوق بصفة خاصة.

الكلمات المفتاحية: التجديد– الإستراتيجية – ثقافة المؤسسة– التغيير الثقافي.

Résumé :

Aujourd'hui, le passage à l'innovation apparait pour les petites et moyennes entreprises comme une nécessité afin que celles-ci puissent assurer leur maintien, voire leur croissance sur le marché qui est devenue de plus en plus exigeant. Cela ne peut se réaliser que si les entreprises s'orientent vers un changement qui reposerait sur une culture adaptée aux nouvelles réalités de l'environnement d'une manière générale et du marché d'une manière particulière.

Mots-clés: l'innovation- la stratégie- la culture d'entreprise- le changement culturel

مـقـدمـة:

إن الوضع الجديد الذي يعيشه عالم المؤسسات اليوم يتميز بتغييرات جذرية سريعة تتمثل أهمها في: تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال، انفتاح الأسواق، اشتداد المنافسة، متطلبات المستهلك التي تتغير باستمرار، وبالتالي فالمؤسسات مطالبة بوضع استراتيجيات لتدعيمها وتحقيق أهدافها لتضمن الاستمرارية في السوق في ظل المعطيات الجديدة. فلا خيار للمؤسسات سوى التجديد، فإستراتيجية التجديد هي الأكثر إتباعا من قبل المؤسسات الكبرى لمواجهة المنافسة الشديدة في ظل محيط متغير مما أدى بالكثير من المؤسسات العالمية إلى إتباع أساليب غير تقليدية لاختراق أسواق جديدة. حيث أكد **هامل (Hamel)** بأن التجديد هو أهم عناصر إستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [*] وفي سياق متصل يقول **أوريغون (O'Regan)** و**كول (Coll)** أن قدرة هذا النوع من المؤسسات على تلبية طلبات زبائنها يكمن في قدرتها على التجديد [1].

ورغم الأهمية التي أولتها الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك من خلال استحداث أطر قانونية وهيئات وطنية لتطويرها، ووضع إستراتيجيات لتدعيمها والاهتمام بأنشطة البحوث والتطوير وتهيئة الظروف التنظيمية المساعدة على

التجديد لتحقيق النمو لمثل هذه المؤسسات إلا أنها مازالت تواجه العديد من العقبات جعلتها غير قادرة على تحقيق الأهداف المنتظرة منها. إذ نجد العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تواجه العديد من الصعوبات أبرزها العمل في ظروف روتينية تفتقر إلى روح التجديد.

لذا فرضت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاهتمام بالتجديد نظرا لكل ما تطمح له هذه المؤسسات من خلال الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وكذلك نتيجة الشراكة مع الاتحاد الأوربي، فالتجديد يعتبر هدفا أساسيا تسعى لتحقيقه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهذه الأخيرة بحاجة ماسة إلى التجديد باعتباره أساس تنمية وتقوية تنافسيتها. لكن لا تستطيع أي مؤسسة أن تقوم بعملية التجديد إذا لم تكيف ثقافتها مع التغيير. فهذا الأخير من أهم التحديات التي تواجه المؤسسات ذلك لأنها لم تعد تتعامل مع محيط مستقر بل أصبحت تواجه محيطا متغيرا يحمل في طياته الكثير من المتطلبات ويعتبر الاتصال وسيلة مهمة لتسهيل عملية التغيير الثقافي. فإذا كان الاهتمام بالتجديد يزداد يوما بعد يوم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه ليس عملية سهلة تتم بصورة فجائية إنما تحتاج إلى دراسة الفرص المتاحة والخطوات وتوفير العنصر البشري المؤهل لتحقيق تنافسية المؤسسة.

وانطلاقا مما تقدم فإن التساؤل الجوهري الذي نحاول الإجابة عنه هو: **هل يمكن أن تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التغيير الثقافي لإنجاح عملية التجديد ؟**

قبل التطرق لإجراءات الدراسة الميدانية ارتأيت أن أتعرض إلى مفهوم التجديد ضمن المدخل النظري الذي سأتناول فيه المحاور التالية :

- ✓ مفهوم التجديد وحاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له.
- ✓ المتطلبات التنظيمية لنجاح عملية التجديد داخل المؤسسات PME
- ✓ حتمية التغيير الثقافي في المؤسسة المجددة وكيفية التعامل مع المقاومة.

<u>أولا</u>: مفهوم التجديد

إن أحد المشاكل التي نتلقاها عند تحليل التجديد هو غياب اتفاق جامع حول معنى هذا المفهوم، فالتجديد كما نستخدمه هو ترجمة لكلمة **Innovation**. حيث تجدر الإشارة أن أول من اهتم بمفهوم التجديد وما يتعلق به الاقتصادي نمساوي الأصل "**جوزيف ألويس شومبيتر Joseph Allois Schumpeter**" سنة **1912**، حيث أشار هذا الأخير إلى **خمسة** أنواع من التجديد وهي: البحث عن منتج جديد، طريقة إنتاج جديدة، غزو سوق جديد، مصدر للمواد الأولية وتنظيم جديد للإنتاج [(2)].

ومنه نستنتج أن التجديد هو عملية تقديم أفكار جديدة للمؤسسة على أن تكون هذه الأفكار مفيدة، وقد تكون متصلة بحل مشاكل تعاني منها المؤسسة، وقد يكون التجديد عن طريق اختراع جديد، منتوج جديد، أو أسلوب جديد لإدارة المؤسسة.

ثانيا: حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتجديد: يفرض الواقع الجديد عدة متغيرات تجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقف على مفترق الطرق:

- ❖ فإما أن تتكيف مع ما يحدث من تغيرات عالمية وتندمج في الجو الجديد.
- ❖ وإما أن تهمش، لذا علينا أن نتعلم كيف نتعامل مع المتغيرات الجذرية التي يشهدها الاقتصاد العالمي. ولا بد أن تتكيف معها إذا أرادت الاستمرار، ويحدث هذا إذا استطاعت الاستفادة من تحرير الأسواق، والتقدم التكنولوجي خصوصا في مجال المعلومات وتطبيقات التكنولوجيا الجديدة وزيادة تعبئة عوامل الإنتاج، ومنها نلمس دور التجديد التكنولوجي الذي يمكننا من ذلك.(6)

ومنه نستنتج أن للتجديد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة علاقة وثيقة، حيث أن كل منهما يخدم الأخر ويكمله. حيث تطرح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منتجات أو طرق إنتاج جديدة في أسواق ضيقة ومحددة لا تغري المؤسسات الكبيرة للدخول فيها نظرا لتواضعها، فلا تنافسها وبالتالي يكون أمام فللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المجال للتجديد أكثر.

ثالثا: المتطلبات التنظيمية لنجاح عملية التجديد داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن القول أن من بين متطلبات نجاح عملية التجديد داخل المؤسسات هي العناصر الضرورية والشاملة التي تمثل متطلبات تطبيق التجديد، وهذه العناصر هي:

1 – تغيير ثقافة المؤسسة السائدة:

إن من بين أهم المطالب وأصعبها لإنجاح عملية التجديد في المؤسسة هو العمل على تغيير ثقافة المؤسسة السائدة وترسيخ ثقافة مساندة للتجديد وتشجع على التطور وإحداث تغييرات تتميز بالجدة والحداثة (la nouveauté) مناسبة للعمل الحالي في المؤسسة وقائمة على مرتكزات أساسية يحتاجها هذا التطبيق.

فلا توجد مؤسسة إلا ولها ثقافة خاصة تتميز بها عن غيرها من المؤسسات الأخرى، وبسبب هذا الاهتمام المتزايد بهذه الظاهرة جعل الباحثون يضعون تعريفات لها من بينها تعريف **E.Schein** والذي يعد أكثر شمولا يعرفها على أنها « مجموعة المبادئ والقيم الأساسية التي اخترعتها الجماعة أو اكتشفتها أو طورتها أثناء حل مشكلاتها المتعلقة بالتكيف الخارجي والاندماج الداخلي والتي أثبتت فعاليتها، ويتم تعليمها للأعضاء الجدد واعتبارها أفضل طريقة لمعالجة المشكلات وإدراكها وفهمها».(7)

ومنه نستنتج أن ثقافة المؤسسة ظاهرة جماعية تتشكل من مجموعة الأفكار والتصورات والقيم التي يتقاسمها ويتصرف على أساسها أفراد المؤسسة بشكل عفوي وهي تكون بذلك عنوانا لهوية المؤسسة. لأن وجود ثقافة قوية تسمح للأفراد بالتفكير والعمل والتسيير بطريقة موحدة ومشتركة، وهذا ما يؤدي إلى خلق الاستقرار وجعله ميزة دائمة.

فلا بد من إبراز حقيقة مفادها أنه ليس هناك نوع أمثل من ثقافة المؤسسة الذي يجب إتباعه، وإنما الثقافة الأفضل هي التي تدعم بأكبر درجة ممكنة مشروعنا الجديد، فعند القيام بعملية التجديد يجب على المؤسسة أن تأخذ الوقت الكافي للتأكيد من التوافق والانسجام بين أهداف عملية التجديد والثقافة الجديدة (**).

2 – الاتصال ودوره في عملية التجديد:

تمثل المؤسسة نسقا أصغر ضمن نسق أكبر هو المحيط، فهو بحاجة للتعامل مع المؤسسات الأخرى في أدائها لوظائفها وأنشطتها وتحقيق أهدافها، ونتيجة لهذا التفاعل فإن بقاء المؤسسة مرهون بمدى قدرتها على التكيف مع الديناميكية والتعقيد المتناميان للمحيط، والتي لا تسمح بوجود أنساق ساكنة وغير متحركة، بل تتطلب وجود مؤسسات ديناميكية تعتمد على المرونة، التجديد، الإبداع، التبادل والقابلية للتطور والتغيير، وفي هذا السياق يرى "**إيرك تريست** " "**Eric Trist**": « أن المؤسسة إن لم تتعلم كيف تتطور في معاملاتها، فإنها لن تستطيع أن تساير وتواجه حقائق المحيط ».(8)

إذا فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محاولة دائمة للتجديد، ويتلخص ذلك من خلال الانتقال من وضعية إلى أخرى، سواء بصفة شاملة أو جزئية، ومن شروط نجاح التجديد الذي يطرأ في المؤسسة، هو اندماج جميع الفاعلين داخل المؤسسة والتفاهم حول محتواه، وسيرورة تنفيذه، وعملهم على بلوغه لأهدافه، وهذه أهم مهام الاتصال والتي لا تنحصر في الإعلام فقط، بل تتعدى ذلك إلى وضع برامج تهدف إلى إقناع الأفراد بتبني سلوكيات وممارسات جديدة، مترتبة عن التفسير والعمل على توفير الشروط الجيدة لتأييد التجديد. فالاتصال اليوم حلقة الوصل بين جميع المتغيرات، ويمكن تلخيص دور الاتصال في إنجاح عملية التجديد في النقاط التالية:

- ✓ **حركة المعلومات وتدفق الاتصال:** إن حركة المعلومات (نازلة، صاعدة، أفقية) تسمح للفاعلين معرفة ما يقع داخل مؤسستهم، مما يؤدي إلى القضاء على تمركز المعلومات والشكل الهرمي للمؤسسة، مما يرفع من روح الانتماء والتمسك بالمؤسسة عند الفاعلين خلال تبادلهم للنشاطات مما يجعلهم يلتفون حول مشروع التجديد، ويحاولون إنجاحه ومن ثمة تحقيق الفاعلية في المؤسسة.
- ✓ **الفهم:** إن فهم مشروع التجديد يعتمد اعتمادا كبيرا على حركة المعلومات، لأن ذلك يقضي على البعد الموجود بين المستويات وظهور روح المبادرة عند الجميع، كما يؤدي إلى إقامة علاقة حسنة بين المؤسسة وفاعليها من جهة، وبين المسيرين والفاعلين من جهة أخرى.
- ✓ **تقوية الانسجام:** إن فهم الفاعلين لمشروع التجديد، يجعلهم يسلكون نفس السلوكيات تقريبا تجاه المؤسسة وأهدافها، فالاتصال المشترك بينهم يسمح لهم بالانتماء والتمثيل الموحد لمؤسسته.

- ✓ **القضاء على مظاهر المواجهة:** إن الانسجام والتضامن بين الفاعلين، يسمحان بخلق لغة موحدة عندهم، الشيء الذي يسمح بظهور الحوار وتبادل الرأي وتقدير جميع الأفكار والاقتراحات، من خلال استشارة الجميع، هو الشيء الذي يعطي مكانة ودور لكل فاعل داخل المؤسسة فيظهر نوع من التعايش الإيجابي الذي يقضي على النزاعات ومقاومة كل ما هو جديد.(9)

وبالتالي فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم تعمل في ظل محيط يتميز بالتغيير المستمر مما يحتم عليها ضرورة التكيف والتأقلم مع مثل هذه التغييرات من أجل البقاء والاستمرار. ومنه نستطيع القول أنه ينتج عن تطبيق التجديد تغيير جذري في الثقافة وفي طريقة أداء العمل في المؤسسة، وما يجب عمله هنا هو بناء ثقافة تنظيمية يكون التغيير محورها، حيث يلعب الاتصال دورا بارزا في بناء ثقافة التجديد داخل المؤسسة كتمهيد للدخول في تطبيق التجديد على أرضية ملائمة تتضمن نجاحها وتقبلها والتخفيض من الرفض المتوقع.

رابعا: حتمية التغيير الثقافي في المؤسسة المجددة وكيفية التعامل مع المقاومة

1 – حتمية التغيير الثقافي في المؤسسة المجددة:

يمكن وصف التحدي الذي تواجهه المؤسسة الجزائرية للبقاء والاستمرار في وقتنا الحالي في ضرورة اعتمادها على ثقافة ترتكز على قاعدة متينة والعمل على تطوير هذه الثقافة وفقا للظروف، فرغم اتسام هذه الأخيرة بالثبات الظاهري إلا أنها تتأثر بالتغيير الحاصل في المؤسسة ويظهر ذلك من خلال تغيير الأفراد لبعض الأفكار والسلوكيات التي يحملونها طوال فترة تواجدهم داخل المؤسسة.(10) ما يجعل هذه الثقافة في تحول مستمر نحو الأحسن، ويضع المسيرين داخل المؤسسة أمام إشكالية التغيير الثقافي، فيكون عليهم مسؤولية التحكم بعملية التغيير وقيادتها من أجل مساعدة الأفراد على التخلص من الأفكار القديمة التي تسيطر عليهم، وتبني الأفكار الجديدة التي يفترض أن تخدم أهداف المؤسسة لأن الصعوبة ليس جعل الناس يتقبلون الأفكار الجديدة وإنما جعلهم ينسون أفكارهم القديمة.

فالتغيير الثقافي يعرف على أنه « عملية داخلية تهدف إلى التكيف مع عمليات التغيير الخارجي للمؤسسات، وبالتالي فإن نجاح عملية التجديد في المؤسسات يعتمد أساسا على مدى تكيفها واستجابتها للمحيط الداخلي، فحسب **دافيد ويلسون** يبدو أن كلا من ثقافة المؤسسة والتغيير قد ارتبطا بروابط قوية لا يمكن لأي كان الخلاص منها ». فلا يمكن أن يتجاهل التجديد موضوع ثقافة المؤسسة، وذلك لدورها المهم في نظرية الإدارة، حيث أجزم العديد من الباحثين على أن التغيير الثقافي يساعد عملية التجديد في المؤسسة.(11)

لأنه عندما يصبح واضحا للمؤسسات أن الممارسات القديمة لم تعد مجدية، يكون في هذه الحالة الطريق ممهدا لإدخال وقبول معتقدات وقيم جديدة، فيتم تبني السلوك الجديد والذي يتلاءم مع القيم والمعتقدات الجديدة كاستجابة لما تعتقد المؤسسة أنه ضروري لبقائها. ولكن الواقع يوضح الحاجة لتغيير العادات المتأصلة بعمق في عدد كبير من المؤسسات مما

يتطلب تغييرا في السلوك، وذلك في ظل الثقافة الحالية. وأبرز مثال على التغيير الثقافي ما نلاحظ في اليابان اليوم مما لا يدع مجالا للشك في الثقافة اليابانية في الوقت الراهن فبغض النظر عن اختلاف السلوك، فإن الواقع يبرز أن تغيير السلوك لا يؤدي المهمة إلا إذا أمكن أن يقوم على الثقافة الحالية.

فاليابان حققت ذلك وأصبحت مجتمعا حديثا لأنها استطاعت الاستفادة من مزايا الثقافة الغربية من جهة والحفاظ على الموروث الثقافي التقليدي الياباني واستطاعت بهذا التغيير وتحقيق النجاح المرغوب. حيث كانت في السابق عبارة " **صنع في اليابان** " تعني رديئة، أما بعد 50 عاما أصبحت عبارة صنع في اليابان تعني " **جودة عالية** ".

باختصار؛ فالقدرة على تغيير الثقافة أمر معقد خاصة وأننا نعلم أن ثقافة المؤسسة عامل رئيسي في تشكيل السلوك الذي ينتهجه الأفراد داخل مؤسساتهم ويميزهم عن غيرهم من المؤسسات. فالإشكال المطروح كيف يتحقق التجديد بنفس الموارد البشرية؟ في هذه الحالة لا بد من تشخيص القيم والمعتقدات التي تقوم عليها المجموعات داخل المؤسسة والتي ستكون محل إحداث التغيير، هنا يقوم مسيري المؤسسة بتشخيص الثقافة من أجل اكتشاف المشاكل التي قد تواجه المؤسسة، وتدعيم الثقافة حتى تكون محيط إيجابي وعن طريق هذا التشخيص تستطيع المؤسسة:

- تقييم مدى صواب المؤسسات التي تقوم عليها الثقافة السائدة.
- تقييم درجة قابلية الثقافة للتطوير لكي تتناسب مع المتغيرات في المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة.
- تحديد درجة فاعلية ثقافة المؤسسة في أداء وظائفها.
- تقييم الوضع الديناميكي لثقافة المؤسسة خصوصا ما يمس عملية التجديد وتحقيق الريادة.

ويعتقد **موريس تافنت M.Thevenet** أنه يجب توفر مجموعة من الشروط حتى يتاح التغيير الثقافي ويختصرها في:[12]

- أن المؤسسة تمر بوضع صعب، أو أن يكون بقائها في السوق صعبا.
- اقتناع كل العاملين بضرورة التغيير وبصعوبة المرحلة.
- أن تلعب الإدارة دورها عن طريق إيصال الرسالة للجمهور الداخلي للمؤسسة بشرح الوضعية الحقيقية للمؤسسة، وضرورة التغيير.

2 – مقاومة التجديد في المؤسسة:

بعد التطرق إلى مفهوم التجديد سوف نحاول التعمق أكثر في معالجة أهم المشاكل التي تواجهه أي عملية تجديد ألا وهي موضوع المقاومة، حيث نجد أنه كثيرا ما يُخشى من إثارة عملية التجديد رغبة في تحقيق وحماية الاستقرار، فالتجديد عملية لا يمكن تجنبها ومع ذلك فإن معظم العمال يجدون أن التجديد عملية مزعجة. لأن بعضهم يخشون من التجديد لأنه قد يضر بمصالحهم أو أنه لا يعني بالضرورة أنه سيؤدي إلى الشيء الأفضل. هذا من وجهة نظر بعض العمال، أما من حيث السلوك العام للمؤسسة فإن الطابع الهام للمؤسسات الجزائرية هو الميل إلى الروتين والتعقيد الجامد لأن التجديد عادة

يأتي معه المزيد من الجهد. وإن إهمال الجانب الثقافي داخل المؤسسة أثناء القيام بعملية التجديد يؤدي إلى وجود مقاومة، فنجد معظم الباحثين الذين يتناولون موضوع التجديد في المؤسسة يخصصون جزء معتبرا من كتاباتهم لظاهرة مقاومة التجديد (***)، وهذا يدل على أن كل مشروع تجديد يواجه بدرجة أو بأخرى بالمقاومة. فكل جديد يواجه بمقاومة معينة ناتجة عن تخوف من المستقبل مع عدم المعرفة والعلم بالجديد، وأخيرا فإن أهم أسباب مقاومة التجديد التي يكون مصدرها المؤسسة في حد ذاتها هي:

- الثقافة السائدة: فقوة الثقافة تجعلها نقمة تحسب على المؤسسة وذلك يبرز من خلال التمسك الكبير بها من قبل الأفراد ما يحول دون القدرة على تغييرها فهي تشكلت عبر مرور الوقت درجة وصولها لمستوى الهوية للمؤسسة (الثقافة القوية أصبحت عائقا أمام التغيير).
- عدم تقبل فكرة التغيير من البداية.
- الأهداف والإستراتيجية المسطرة...

الدراسة الميدانية:

أهداف الدراسة: إن الهدف من هذه الدراسة هو محاولة معرفة مدى الارتباط بين التغيير الثقافي وعملية التجديد، ومدى اهتمام مسيرو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهذه العلاقة. ولهذا يمكن تلخيص بعض الأهداف الرئيسية كما يلي:

- إبراز العلاقة بين الثقافة كمصدر أساسي في المؤسسة وعملية التجديد.
- محاولة معرفة مدى مساهمة التغيير الثقافي في نجاح عملية التجديد داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

المنهج: إن هذه الدراسة تدخل ضمن الدراسات الوصفية والمنهج المتبع فيها هو المنهج المسحي الذي يتعلق بالوضع الراهن أو الواقع الحالي والتعرف على جوانب القوه والضعف فيه من اجل معرفة مدى صلاحية هذا الوضع أو مدى حاجته إلى إحداث تغييرات جزئية أو أساسية فيه. وقد اعتمدنا في دراستنا على هذا المنهج من أجل التوصل إلى جمع المعلومات والبيانات على الوحدة التي اخترناها للدراسة، ألا و هي مؤسسة " **محبوبة** " من أجل الكشف إشكالية إدماج التجديد في هذه المؤسسة.

مجتمع البحث: إن المنهج الذي نتبعه في دراستنا يفرض علينا الاعتماد على العينة القصدية، حيث اتجهنا عن قصد إلى عمال مؤسسة محبوبة وقمنا بمسح شامل لعمال المؤسسة نظرا لسهولة الوصول إليهم والتحكم فيهم، حيث يبلغ عددهم 125 عامل، وتم التركيز في هذه الدراسة على مؤسسة محبوبة الذي تنتمي إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في مجال إنتاج العجائن الغذائية أنشأت سنة **2000** مقرها المنطقة الصناعية في برحال – عنابة–.

ولجمع المعلومات استعملنا عدة أدوات والتي تتمثل في:

1 – الملاحظة: حيث تعد من الأدوات المهمة التي ساعدتنا في جمع البيانات وتسجيل ووصف الحقائق والأحداث، من خلال الزيارات الميدانية للمؤسسة فقد مكنتنا من التحقق من أمور قد تكون مبالغ فيها من طرف العمال.

2 – المقابلة: لقد قمنا باستخدام هذه الأداة مع رؤساء الأقسام في المؤسسة وهم كالأتي قسم الجودة، التسويق، المستخدمين(الموارد البشرية)، المحاسبة والمالية. بهدف جمع بيانات دقيقة وواضحة خالية من الأخطاء وذلك بتبسيط وتوضيح الأسئلة للعمال من أجل إعطاء إجابات وافية.

3 – الاستمارة: تعتبر من بين المصادر الأساسية التي تم الاعتماد عليها للحصول على المعلومات الميدانية المطلوبة في هذه الدراسة ، فقد تم تصميم نموذج من هذه الاستمارة ليتم توجيهها إلى عمال المؤسسة محل الدراسة خلال سنة 2014، قصد الوقوف على حقيقة إدراك العلاقة بين ثقافة المؤسسة وعملية التجديد من قبل العمال.

نتائج الدراسة الميدانية:

بعد قيامنا بتوزيع الاستمارة وجمع البيانات وإجراء مقابلات مع رؤساء الأقسام توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن التجديد أصبح أهم وسيلة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التميز والاستمرار في السوق، لأن هذه المؤسسات تنشط في محيط تشتد فيه المنافسة، ويكون الصمود للمؤسسات المجددة وبالتالي فمؤسسة محبوبة مجبرة على إدماج التجديد ضمن استراتيجياتها كي تضمن الاستمرار في السوق. لكن المشكلة تكمن في كيفية إدماج التجديد في المؤسسة لأن هذا الإدماج لا يتحقق إلا عن طريق توفير مجموعة من المتطلبات وتعتبر تغيير الثقافة السائدة أحد أهم هذه المتطلبات. حيث كشفت الدراسة الميدانية اهتمام ضعيف من قبل مسيرو مؤسسة محبوبة بالجانب الثقافي في عملية التجديد، خاصة فيما يخص توضيح أهمية التجديد بالنسبة للعمال وإقناعهم بضروريته.
- إن مؤسسة محبوبة لا تقوم بالتجديد بالمعنى الفعلي له، بالإضافة إلى عدم وجود موارد بشرية مؤهلة في المؤسسة بالتالي عدم وجود ركيزة أساسية للقيام بعملية التجديد داخل المؤسسة، لأن هذه المؤسسة لا تولي أهمية لتكوين وتدريب مواردها البشرية.
- حتى تستطيع مؤسسة محبوبة تطبيق التجديد يجب عليها أن تحاول العمل على تكوين العمال وذلك بإكساب العمال المهارات اللازمة للقيام بعملية التجديد وإشراكهم في عملية التنفيذ عن طريق أخذ أرائهم واقتراحاتهم بعين الاعتبار.
- اهتمام ضعيف بالجانب الثقافي من قبل مسيرو المؤسسة محل الدراسة في تنفيذ عملية التجديد، ويتضح هذا من خلال عدم اهتمام المؤسسة وحث العمال على العمل الجماعي والمشترك وكذلك عدم التقرب من العمال أثناء قيامهم بتنفيذ التجديد.

- إن شعور العمال بالانتماء للمؤسسة سيجعل هناك انسجام بين أهداف المؤسسة والعمال ويخلق نوع من الدافعية لدى العمال لإنجاز أعمالهم بسرعة وإتقان حيث نجد أن هذه القيمة موجودة بشكل متوسط في مؤسسة محبوبة.
- قلة اهتمام مؤسسة محبوبة بالحوافز حيث بينت الدراسة أن جل العاملين غير راضين على نظام الحوافز والمكافآت مقارنة بالأعمال التي يقومون بها.
- إهمال جانب الاتصال أثناء التغيير الثقافي عند القيام بعملية التجديد في المؤسسة محل الدراسة يؤدي إلى وجود مقاومة للتجديد.
- إن عدم اهتمام المؤسسة بالجانب الثقافي بشكل معتبر يتسبب في وجود مقاومة للتجديد، ومنه نستنتج أن هناك علاقة واضحة بين ثقافة المؤسسة وعملية التجديد، ويرجع إهمال الجانب الثقافي المتسبب في المقاومة إلى انعدام الاتصال بين مسيرو المؤسسة والعمال قبل القيام بعملية التجديد لتوضيح الهدف من هذا الأخير لكافة العمال المعنيين بالتجديد بالإضافة إلى الخوف من الفشل، ضعف التنسيق بين الإدارة والعمال، قلة الوسائل والإمكانيات والحديث عن التجارب الفاشلة للتجديد.
- عدم تخصيص مؤسسة محبوبة ميزانيات خاصة بالأبحاث العلمية والتطبيقية، أو بمشاريع البحوث العلمية في الجامعات ومراكز الأبحاث ذات الصلة بنشاطات المؤسسة. كما أظهرت النتائج إلى غياب وظيفة أو مصلحة خاصة بالبحث والتطوير في مؤسسة محبوبة.

خـــاتـمـــــة

في ظل التغيرات التي تعرفها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يبقى التغيير الثقافي هو العنصر الاستراتيجي الذي يبنى على أساسه أي تجديد في المؤسسة، حيث يواجه مسيرو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند إدماج التجديد العديد من الصعوبات نظرا لعدم فهم الثقافة الجديدة التي ترافق أي نوع من التغيير فيتم احتضان ما هو جديد بثقافة قديمة وغير ملائمة، كما أنه بدون تأييد قوي لثقافة التغيير المراد إحداثه يصبح التجديد مجرد برنامج جديد مع توقع الفشل له مسبقا، مما يتطلب فهما جيدا لثقافة المؤسسة في حد ذاتها وكيفية نشوئها ومن ثم تحديد كيف يمكن تعديلها لتتلاءم مع ثقافة التجديد المراد إحداثه.

الإحالات والمراجع:

(*) إن تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر أمر في غاية الصعوبة، نظرا لعدم وجود اتفاق حول تعريف موحد ودقيق لها، غير أن هناك عدة اجتهادات تعتمد على عدد من المعايير المختلفة: مثل حجم العمالة، رأس المال المستثمر، رقم الأعمال، التكنولوجيا المستخدمة وحجم الأسواق. ومهما كان المعيار المعتمد للتعريف فهو يختلف من مؤسسة لأخرى ومن دولة لأخرى ومن فترة زمنية لأخرى أيضا.

(1) O'Regan.N.,A.Ghobadian & D.Gallear: In Search of the drivers of high growth manufacturing SME, Technovation, Vol.26, Nº1, 2006, p.251.

(2) Christian Marabach: Regard sur les PME, OSEO service, Paris, France, mai 2006, p.24.

(6) نبيل جواد: إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد للمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2007، ص.210.

(7) Pascal Laurnt: Economie d'entreprise, édition d'organisation, Paris, 1997, p.240.

(**) فهناك ثقافة تسمى ثقافة التجديد والابتكار Innovation and Creativity Culture ويتطلب تحقيق هذه الثقافة في المؤسسة القيام بمجموعة من المهام . لمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على(رعد حسن الصرن: إدارة الإبداع والابتكار، دار الرضا للنشر، سوريا، 2001، ص.53.)

(8) فؤاد القاضي: إدارة التغيير، القاهرة، المطبعة العثمانية، 1995، ص.17.

(9) مصطفى عشوي: أسس علم النفس الصناعي التنظيمي، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب،1992، ص.204.

(10) Revue française de Marketing: mondialisation et alture, andrégarcia, Nº164, Edition adetem, 1997, p.116.

(11) دافيد ويلسون: إستراتيجية التغيير مفاهيم ومناظرات في إدارة التغيير، ترجمة تحية عمارة، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2001، ص.121.

(12) Eric Delavallée: la culture d'entreprise, édition d'organisation, paris, 2002, p.78.

(***) مقاومة التجديد هي الموقف الفردي أو الجماعي الشعوري أو اللاشعوري الذي يظهر عند طرح فكرة التجديد وهي بالتالي رد فعل سلبي يتبناه العمال عند إدخال تجديدات في محيط عملهم.

- الاسم اللقب :شوفي أسماء
- الرتبة العلمية :السنة الثالثة دكتوراه
- التخصص : علوم سياسية/علاقات دولية/دراسات أمنية وإستراتيجية.
- الوظيفة :أستاذة مؤقتة بكلية علوم الاعلام والاتصال/قسم العلاقات الدولية.
- المؤسسة المستخدمة :قسنطينة03.
- البريد الالكتروني :**asmachoufi18@yahoo.com**

- الاسم اللقب :شوفي مريم
- الرتبة العلمية :السنة أولى دكتوراه
- التخصص : علوم سياسية/علاقات دولية/دراسات أمنية ودولية.
- الوظيفة :طالبة
- المؤسسة المستخدمة :الجزائر03.
- البريد الالكتروني :**Mereimchoufi@yahoo.com**

-اللغة المستخدمة ووسائل عرضها:العربية/powerpoint

-محور المداخلة:الثالث.

- عنوان المداخلة:

"جدلية العلاقة بين المجتمع المدني الإلكتروني و التنمية السياسية"

-دراسة حالة الجزائر-

ملخص الدراسة:

ساهمت الثورة المعلوماتية بمختلف افرازاتها في تحويل المجتمع العالمي على قرية صغيرة تتبادل فيها الدول مختلف الخبرات في شتى المجالات،ما شكل فرصة جديدة وواعدة لدعاة التغيير والإصلاح من خلال مختلف وسائل الاتصال والمعلومات في مقدمتها الشبكة العنكبوتية،ما يسمح لمنظمات المجتمع المدني بالتواصل القوي بين أعضاءها وحلفائها المحليين والدوليين وتبليغ صوتها والاستفادة من تجارب المجتمعات المدنية الأخرى في مجال التنمية السياسية.

إن ظهور ما يعرف بالعمل المدني الافتراضي،يتواكب مع مختلف التغيرات العالمية والإقليمية التي نبحث فيها جميعا عن نوعية حياة أفضل وعدالة اجتماعية وممارسة ديمقراطية حقيقية،عمودها الفقري التطوع الإرادي التلقائي وشراكة حقيقية بين كل الإطراف لمواجهة مختلف تحديات التنمية.

والجزائر لم تخرج عن هذا الإطار ففي ظل ثورة المعلومات عرفت ما يسمى بالمجتمع المدني الإفتراضي،والذي ظهر في شكل منتديات لعل أبرزها منتدى الشروق اونلاين البالغ عدد أعضائه أكثر من 340.000 عضو مثال ساطع حيث استطاع أن ينتقل من العالم الافتراضي إلى واقع التجسيد بتنظيم الكثير من المبادرات.

الكلمات المفتاحية:المجتمع المدني الالكتروني/التنمية السياسية.

Abstract :

The information revolution have contributed to various secretions in transforming the global community on the small village where countries share various experiences in various areas, what the form of new and promising opportunity for advocates of change and reform through various means of communication and information in the forefront of the World Wide Web, which allows for civil society organizations strong communion among its members and its allies domestic and international voice and reporting and take advantage of other civil societies in the field of political development experiences.

The emergence of what is known as the default civil work, cope with various global and regional changes in all of them looking for a better quality of life and social justice and the practice of real democracy, volunteering her spine voluntary auto and real partnership between all parties to address the various challenges of development.

And Algeria did not come out for this framework Under the information revolution known as the so-called civil society than the default, and who appeared in the form of forums, most notably sunrise online forum of the membership of more than 340,000 member shining example where he was able to move from the virtual world into reality incarnations organized many initiatives .

Key words: civil society-mail / political development

مقدمة:

قال الفيلسوف الكندي مرشال ما كلوهان في ستينات القرن الماضي:"إن الوسيلة هي الرسالة"،ومع الثورة الهائلة التي نعيشها اليوم،والتي تقوم أساسا على تزاوج وسائل الإعلام عن بعد مع شبكات الحواسيب خاصة،ثبتت تلك المقولة.

حيث أصبح للفضاء الإلكتروني دور في تحقيق التنمية السياسية ليس فقط على المستوى المحلي بل العالمي،وساعد على ذلك زيادة الارتباط العالمي بتكنولوجيا الاتصال والمعلومات وأصبح هناك ما يزيد على مليار مُستخدم للإنترنت وما يزيد على 4 مليار مستخدم للهاتف المحمول عالميا،وخاصة بين فئة الشباب الأكثر نشاطاً ودراية بها وبما انعكس في ظهور فاعلين كثيرين في تشكيل الرأي العام وذلك بعد تفكُك سيطرة الدولة لوسائل الإعلام والحد من قدرتها على التعبئة وحشد للجماهير،وساهم الإعلام الجديد في بروز دور الأفراد والجماعات الذين يُمكنهم من استخدام الفضاء الإلكتروني لنقل وتبادل وإنتاج المعلومات ونشرها بين قطاع عريض من الجمهور،وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور ما سمي بالمجتمع المدني الافتراضي.

وبما يفتح ذلك المجال للتأثير على أولويات القضايا لدى الرأي العام،وذلك مع بروز الإعلام الإلكتروني بطابعه الفردي أمام الإعلام الحكومي الذي كان يُسيطر ويؤثر في دور المجتمع المدني الواقعي،ومن ثم حدوث التعبئة والتجنيد والتأييد لسياسات الحكومة المحلية،ومكن الإعلام البديل المجتمع المني الافتراضي من صنع وسيلة إعلام خاصة به سهلة الانتشار ورخيصة التكلفة وتتميز بالتنوع الإعلامي على شكل نص أو صوت أو صورة أو فيديو كليب.

ودفعت تلك الأدوات الجديدة إلى استخدامها بشكل إيجابي في تحقيق نوع من التواصل الإنساني بين العديد من التجمعات البشرية والأفراد من كافة أنحاء العالم وأصبحوا يجتمعوا حول قضايا مُشتركة تؤثر فيهم ويؤثرون في انتشارها ودعمها،وذلك في ظل حوار ندي بين العديد من المجتمعات المدنية الافتراضية،حول العديد من القضايا المحلية والعالمية.

وعبرت تلك الأدوات عن ثورة في الأداء الديموقراطي ما بين الحاكم والمحكوم أو ما بين الرأي العام المحلي والأخر الدولي أو حتى ما بين المُختلفين عرقياً او دينياً أو ثقافياً بشكل يعكس ثورة معلومات مُتدفقة مقابل رأى عام سريع التلقي والتأثير وبروز العديد من القضايا التي تُشكل أجندة الرأي

العام وفي نفس الوقت بروز العديد من الفاعلين في التأثير وذلك مع اتساع القاعدة الجماهيرية التي تُشكل المُستقبل للرسالة الإعلامية.من هذا المنطلق فإن هذه المداخلة سعت للإجابة على الإشكالية التالي: **إلى أي مدى يمكن القول بمساهمة المجتمع المدني الإلكتروني في تحقيق وترسيخ التنمية السياسية في الجزائر؟؟**

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية قسمت المداخلة إلى:

- محور أول:ضبط المفاهيم(مفهوم التنمية السياسة/مفهوم المجتمع المدني الإفتراضي)
- المحور الثاني:تأثير تطور تكنولوجيا الاعلام على وظائف المجتمع المدني.
- المحور الثالث: دور المجتمع المدني الافتراضي في تحقيق التنمية السياسية.
- المحور الرابع:المجتمع المدني الافتراضي الجزائري ودوره في تحقيق التنمية السياسية.

المحور الأول:ضبط المفاهيم(التنمية السياسية/المجتمع المدني الافتراضي)

لأي موضوع كلمات مفتاحيه يجب ضبطها بغية المساهمة في تحليل الموضوع والإلمام بمختلف حيثياته،لذلك سنحاول ضبط مفهومي المجتمع المدني من جهة والهوية من جهة أخرى.

أولا–مفهوم التنمية السياسية:

إن من أشهر من تناول تعاريف التنمية السياسية "لوسيان باي (Pye Lucein ") إذ حدد عشرة تعاريف تتداولها الأوساط السياسية تم تصنيفها من طرف محمد الرضوان إلى ثلاثة أصناف :[xxx]

- صنف أول يعتبر النمو الاقتصادي أساس تحقيق التنمية السياسية،ويرتكز البحث في هذا الشأن حول النظام السياسي الأنسب لتحقيق الإقلاع الاقتصادي.
- صنف ثاني يرى أن التنمية السياسية تتحقق بإقرار مجموعة من الخصائص التي بلغتها الممارسة السياسية في البلدان الديمقراطية مثل الفصل بين السلطات.
- صنف ثالث يرى أن التنمية السياسية بعد من أبعاد النمو الإنساني عامة،وهي عملية تغيير تمتاز بخصائص معينة،وجانب من جوانب التغيير بصفة عامة.

ثم عرفها بعد ذلك بأنها: "**عملية تغيير اجتماعي متعددة الجوانب غايتها الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة وتتميز بثلاث مظاهر: التمايز البنيوي، قدرة وكفاءة النظام، ثم الاتجاه نحو المساواة**".

"أما روبيرت بركنهام (Berghinham Robert) "فقد أعطاها خمس مدلولات:[xxx]

- **مدلول قانوني:** يهتم بالنباء الدستوري للدولة،بمعنى الأسس الديمقراطية بكل أبعادها.
- **مدلول اقتصادي:** يعني تحقيق نمو اقتصادي يوافق تطلعات الشعب الاقتصادية.
- **مدلول إداري :** ضرورة وجود إدارة مواطنة ملتزمة باحترام مبادئ المشروعية الإدارية والقانونية مع تحقيق شروط الفعالية والكفاءة والعقلانية .
- **مدلول سياسي:** تحقيق الانصهار في منظومة مجتمعية،والمشاركة في الحياة السياسية.
- **مدلول ثقافي:** تعتبر التنمية السياسية باعتبارها تحديثا تأتي نتيجة ثقافة سياسية معينة.

ولقد لاحظ كل من "هنتنغتون" و دومنجاز (**Hentington&Domingez**)"أن تعريفات التنمية السياسية قد تكاثرت بشكل مزعج،حيث استعمل هذا المفهوم بأربع طرق مختلفة: جغرافيا،لغويا غائيا،وظيفيا :[xxx]

- **الجانب الجغرافي :** في الإشارة إلى العلمية السياسية في الدول النامية،وهذا التحديد الجغرافي خال من أي محتوى أو خصائص محددة سوى الإشارة إلى مواقع حدوثه .
- **الناحية اللغوية :** تعني ربط التنمية السياسية بعملية التحديث الواسعة،وبالتالي تعريف التنمية السياسية بأنها التحديث السياسي.
- **من حيث المقصد** فهي تعني الانتقال إلى الأهداف التي يراها النظام السياسي،وهو إما هدف واحد أو أهداف متعددة ومن بين أهدافها:الديمقراطية،الاستقرار ،الشرعية،التغلغل،العقلانية،العدالة،الأمن، الرفاهية... .إلخ.
- **من الناحية الوظيفية** فذلك يعني حركة النظام السياسي نحو ما تمتاز به العملية السياسية في المجتمع الصناعي المعاصر ،والتي تشمل تخصص الأدوار ،والاستقلالية للأجهزة الفرعية،والعلمانية.

إنطلاقا من جملة التعاريف السابقة يمكن القول بأن التنمية السياسية هي:"**عملية تغيير ثوري،تطال النسق السياسي،وتستهدف إحداث تغييرات إيجابية،وتسعى إلى ترسيخ قيمتي العقلانية والحرية التي لا تصطدم مع الثوابت،فهي تنفي الثقافة التقليدية،وتسعى إلى إحلال ثقافة جديدة،كما تنف ي المؤسس**

ات التقليديـة المدعمـة لثقافـة الخنوع،والمفسـرة للاسـتغلال والتخلـف كنـوع مـن القدرية،وتريـد إحـلال المؤسسات الحديثة التي تحاول أن تخلق لدى الفرد نوعا من الاهتمام،وتشجعه على النقد واستعمال العقل في إطار من الحرية المشروعة ."

ونجد بأن مفهوم التنمية السياسية يتداخل مع العديد من المفاهيم على غرار:

-**التحديث السياسي:**يشير مصطلح التحديث حسب هنتنجتون إلى: "هو عملية متعددة الأوجه دف إلى إدخال تغييرات في كل نواحي تفكير الإنسان وسلوكه.[xxx]" وبالتالي فمصطلح التنمية السياسية يعد أكثر حيادية،وأكثر شمولا من مصطلح (التحديث السياسي)،وقد حاول أبتر(Apter) التمييز بين التنمية والتحديث بقوله :" إن التنمية هي مسلسل امتداد عالمي يتعلق بكل التغيرات التي تحدث تحولات على المستوى الاجتماعي،وكذا توزيع جديد للأدوار الاجتماعية،وبالمقابل فالتحديث ظاهرة خاصة ظهرت في حضن المجتمعات التقليدية باستيراد الأدوار الاجتماعية المنبثقة من المجتمعات الصناعية".[xxx]

-**التنمية السياسية والإصلاح السياسي:**تعرف عملية الاصلاح بأنها:" تعديل أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص وخاصة في المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة،إزالة بعض التعسف أو الخطأ."[xxx]ويمكن التمييز بين المفهومين من خلال:[xxx]

-إن التنمية السياسية هي منهاج تفكير وأسلوب حياة وبرنامج عمل متعدد الجوانب وتتناول سياسات عامة على مختلف الأصعدة،أما الإصلاح السياسي فعادة ما يكون جزئي أو مؤقت ويقترب من مفهوم التنمية السياسية إذا ا تصف بطابع الشمول؛أي إصلاح سياسي شامل.

-إن مفهوم الإصلاح مفهوم مرن يمكن الحديث عنه في إطار أطر فكرية ومجتمعية مختلفة،أي أنه يختلف مضمونه ويتفاوت من مجتمع لآخر من فترة زمنية لأخرى داخل نفس المجتمع،وتتعدد مجالاته وفقا لتعدد مجالات النظام السياسي،أما التنمية السياسية فلها قواسم مشتركة بين جميع الأنظمة والمجتمعات،بل يمكن الحديث عن نظرية في التنمية السياسية مجردة عن قيود الزمان وحدود المكان.

-**التنمية السياسية والتغيير السياسي:**إن مصطلح التغيير يشير إلى:" الانتقال من حالة إلى أخرى انتقالا يؤثر على العملية التي تقوم بها البنية موضع التغير،أو يؤثر على العملية والبنية معا .ويكون التغير كليا متى اقتصر على التغير في حجم النواتج،أما التغير النوعي فيتطلب تغيرا في البنية والعملية،أي أن تغير

البنية وتغير العملية تغيران نوعيان،ويكون التغير ايجابيا متى ساهم في رفع مستوى أداء البنية،وسلبا متى خفض في ذلك المستوى".إن التغيير السياسي لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والارتقاء والازدهار،فقد يتغير الشيء إلى السالب بينما هدف التنمية هو التغيير نحو الأفضل بوتيرة متصاعدة ومتقدمة.

ثانيا/- المجتمع المدني الإلكتروني:

قبل التطرق إلى تعريف المجتمع المدني الالكتروني لابد أولا من التطرق إلى مفهوم المجتمع المدني.

يعرف الدكتور "حسين توفيق": «**عبارة عن مجموعة الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية، التي تضم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكنولوجيا الاجتماعية في المجتمع، ويتم ذلك في إطار ديناميكي مستمدة من خلال مجموعة المؤسسات التي تنشأ وتمارس نشاطها بصفة مستقلة**»[xxx].

في حين يعتبر "سعد الدين إبراهيم" "المجتمع المدني": «مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزم بذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف، وتشمل تنظيمات المجتمع المدني كلا من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات. أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي أو وراثي»[xxx].

والملاحظ من التعريفين السابقين أن هناك اتفاقا واضحا في نقطة أساسية تميز المجتمع المدني.كونه يحتل موقعا وسطيا في النسق العام. فهو يتموقع بين الأسرة والدولة. كما أن أغلبية المفاهيم التي تدور حول المجتمع المدني تتفق في كون التطوع آلية فعالة في تمويل وتعبئة المجتمع هذا.

أما "محمد عابد الجابري" فيعرف المجتمع المدني بأنه: «**المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية وتحترم فيه حقوق المواطن السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، في حدها الأدنى على الأقل. إنه بعبارة أخرى المجتمع الذي تقوم فيه "دولة المؤسسات" بالمعنى الحديث: البرلمان، القضاء المستقل، الأحزاب، النقابات، الجمعيات...إلخ**»[xxx].

وتعرف "ناهد عز الدين" المجتمع المدني بأنه: «**مجموعة المؤسسات والجمعيات والاتحادات الغير الحكومية والغير رسمية التي ينضم إليها الأفراد بشكل اختياري وتطوعي لممارسة العمل العام ومحالة**

التـأثير علـى السـلطة الحكوميـة، ومـا تضـعه مـن سياسـات بمـا يحقـق المصـلحة المشـتركة بـين أعضائها،ويخدم قضايا عامة معينـة كحمايـة البيئـة أو يـوفر احتياجات فئـة معينـة ويـدافع عن حقوقها مثل النقابات التي تضم أبنـاء المهنـة المعينـة أو جماعات الـدفاع عن فئات مستضعفة مثل الطفولـة، والمرأة التي تعاني من الظلم والاضطهاد والتمييز»[xxx].

ويعرف هشام يونس المجتمع المدني بأنه مجموعة من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن أرباح الشركات في القطاع الخاص،أي أن المجتمع المدني عبارة عن مؤسسات مدنية لا تمارس السلطة ولا تستهدف أرباح اقتصادية،حيث تشترك في صياغة القرارات خارج المؤسسات السياسية ولها غايات نقابية كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها،ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الأدباء والمثقفين والجمعيات الثقافية والأندية الاجتماعية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقا لما هو مرسوم ضمن برنامج الجمعية[xxx].

من خلال جملة التعاريف التي تم ذكرها سابقا،يمكن القول أن المجتمع المدني ما هو إلا فضاء أو حقل للنشاط والكفاح المنطلق من الإيمان العام للقيم المدنية ووحدة المصير البشري على الأقل بالنسبة للموضوعات أو القضايا الحاسمة مثل:السلام،العدالة،التنمية والديمقراطية كقضية أساسية ومحورية،ويمكن النظر إليه أيضا باعتباره نسيج من الروابط الكفاحية التي تنشأ على قاعدة الإيمان بالمساواة والمسؤولية المشتركة والحاجة إلى العلاقات التي لا تقوم على التسلط والقوة والامتياز.

مفهوم المجتمع المدني الافتراضي:

يشير نصطلح المجتمع المدني الافتراضي الى كل انواع الانشطة التطوعية التي تنظمها الجماعة على صفحات الانترنت حول مصالح وقيم وأهداف مشتركة وتشمل هذه الانشطة المتنوعة الغاية التي ينخرط فيها افراد المجتمع الافتراضي من تقديم الخدمات او دعم التعليم المستقل او التأثير على السياسات العامة ففي اطار هذا النشاط الاخير مثلا يجوز ان تجتمع مواطنين خارج دائرة العمل الحكومي لنشر المعلومات حول السياسات او ممارسة الضغوط بشأنها او تعزيزها(معاقبة صانعي السياسات او مكافاتهم)

المجتمع المدني الافتراضي مجموعة واسعة النطاق منح التنظيمات الافتراضية التي لها وجود في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم المنخرطين فيها،استنادا الى اعتبارات اخلاقية او ثقافية او سياسية او علمية او دينية او خيرية ويطلق على هذه المنظمات مصطلح المجتمع المدني الافتراضي.[xxx]

المحور الثاني :تأثير التطور المتسارع لتكنولوجيا الاتصال في أدوار المجتمع المدني

اذا كانت هناك متغيرات متعددة حملتها رياح العولمة في الالفية الثالثة أدت الى حركة فكرية ومراجعة نقدية امتدت من السياسة الى الاقتصاد و الى الثقافة والاجتماع فان هذه الرياح نفسها قد تضمنت تغيرات واضحة ضخمة في تكنولوجيا الاتصال تنبهنا الى اوضاع جديدة في المجتمع المدني.

لقد خلق تطور تكنولوجيا الاتصال شعور بعدم اليقين من المستقبل وعمقته ظاهرة الفقر والبطالة وغياب العدالة الاجتماعية، حيث أدى ذلك الى ما يعرف بالجماعات[xxx] أو المجموعات المحتملة، التي لا صوت ولا تعبير لها والتجاء جانب منها الى توظيف العنف مع حدوث تغيرات قيمية واخلاقية غير مسبوقة، الامر الاخر الحيوي من منظور المجتمع المدني هو حالة من العزوف عن المشاركة وادراك قطاعات كبيرة و بخاصة الشباب، لعدم جدوى المجتمع المدني بتركيبته التنظيمية الهيكلية.....ومن ثم جاءت ثورة المعلومات في تونس ومصر بفعل الشباب الذين اطلقوا شرارتها الاولى وهم انفسهم كانوا عازفين عن المشاركة في الحياة العامة لسنوات طويلة.

ان دراسات متعددة في لمنطقة العربية والعالم ،قد كشفت عن معدلات متصاعدة من الفئات الشابة على وجه الخصوص تتعامل مع الشبكة الالكترونية واوضحت ظاهرة الاحتجاجات الالكترونية أو المعارضة الافتراضية، تبدو وكأنها بديل عن القوات الوسيطة في المجتمع المدني.

وبالتالي يمكن الربط بين البعد التكنولوجي الذي صاحب العولمة والتغيرات المجتمعية فيما يتعلق بالاتصال والتشبيك والذي كسر الحدود الجغرافية بين العالم وسمح بالتواصل بشكل هائل،وهنا يمكن الاشارة الى البيانات التالية من عام 2009.

- عدد رسائل البريد الالكتروني المرسلة عام 2009،90 ترليون رسالة في العالم(90000 مليار رسالة الكترونية)
- عدد مستخدمي البريد الإلكتروني عبر العالم مليار و 400 مليون مستخدم
- عدد مواقع الانترنت 243 مليون موقع نهاية عام 2009.

- عدد المدونات وصل الى 126 مليون مدونة.
- عدد مقاطع الفيديو التي تتم مشاهدتها يوميا في اليوتيوب حوالي مليار مقطع حول العالم.

مما سبق يعطي فكرة عامة عن تصاعد استخدام الفضاء الالكتروني وكثافته وبالطبع هناك تفاوتات بين مناطق العالم ودوله(مثلا استخدام الانترنت في الشرق الاوسط يمثل 3.3 بالمئة من العالم).

لقد أوضحت دراسات حديثة ان عدد مستخدمي الانترنت في الدول العربية بلغ اكثر من 55 مليون(اي 17.3 بالمئة من تعدد السكان) وهم يمثلون حوالي 2.9 بالمئة من تعداد المستخدمين في العالم، ان الرقم الذي ارتفع عام 2009 الى 55 مليون مستخدم للإنترنت ،كان عام 2007 وفقا للدراسات 24 مليون مستخدم، صحيح أن المضمون هنا مهم للغاية، الا ان مجرد ارتفاع عدد المستخدمين للشبكة الالكترونية هو في حد ذاته مؤشر جديد لتغيرات ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية فقد اصبحت امامنا ساحة جديدة للتواصل اكثر امانا وحرية التعبير وكثر مرونة بدلا من الانخراط في منظمات المجتمع المدني وهو امر اوضحه قرير الشبكة العربية للمنظمات الاهلية عن الشباب عام 2007،ونبه الى هذه القوى الصاعدة الشابة التي وضفت ادوات تكنولوجية ، واوضحت أكثر قدرة على التواصل والتنظيم.[xxx]

هذه الارقام والمؤشرات توضح لنا اننا اصبحنا امام اليات وقنوات جديدة تيسر وبسرعة فائقة عمليات التواصل وتوفر امكانات التضامن وادوات التعبير والضغط على السلطة ،كانت غير قائمة من قبل ثم انتشر وتصاعد دورها بشكل غير مسبوق في نهاية العقد الاول من الالفية الثالثة.

فتطور تكنولوجيا الاتصال بشكل غير مسبوق وفر ساحات جديدة من الفضاء الالكتروني،لاندماج الشباب(18-35 سنة) وتواصله ،والذين يشكلون الغالبية العظمى من مستخدمي الانترنت وهو ما يتيح لهم مرونة اكثر وحرية في تعبير(وحرية الدخول والخروج على الشبكة) تؤثر سلبا في انضمامهم وعضويتهم في بنى تقليدية وهي منظمات المجتمع المدني لها هياكل تنظيمية ،قد لا تسمح لهم بفرص للحراك.

فتطور عدد مستخدمي شبكة الانترنت في العالم ككل وفي المنطقة العربية قد اوجد ايضا امكانات ضغوط عالمية وانخراط منظمات عالمية وحكومات في عمليات مساندة للناشطين العرب ازاء قضايا حقوق الانسان وقضايا اخرى تمس الديمقراطية،بشكل فوري وسريع ودون حاجة في كثير من الاحيان لمنظمات حقوقية وبالشكل الذي يزيد من ضغوط الراي العام العالمي على الحكومات فيما يتصل بالدمقراطيات وحقوق الانسان[xxx](وهو ما يجعل منظمات المجتمع المدني الحقوقية ذات دور مساند ولاحق

في بعض الاحيان).اتاحة المعلومات وتدفقها على المستويات الوطنية والعالمية عبر الشبكة الالكترونية وكسر الحدود الجغرافية بين دول العالم وفتح باب التفاعل بين البشر بشكل غير مسبوق، أدى الى انكسار الصندوق الاسود الذي قد تحتفظ به الحكومات ازاء قضايا حقوقية واخرى تمس النزاهة.

ان البنى السياسية ومن بينها منظمات المجتمع المدني التي لم تعبر عن كل او معظم المصالح ولم تتعامل معها بمساواة اصبح يكملها وقد تكون بديلا عنها بالنسبة الى الشباب، ومن ثم فان ذلك يفسر ميلاد كثير من الحركات الاحتجاجية التي تطالب بالتغيير عبر الشبكة الالكترونية،واكتسب شعبيتها في مرحلة تالية في الواقع المعيشي بين الجماهير وقطاعات من منظمات المجتمع المدني، اي ان المبادرة كانت في الفضاء الالكتروني ثم حدثت مساندة لها فيما بعد من منظمات المجتمع المدني نحن اذن امام ما يمكن تسميته بالمجتمع المدني الافتراضي الذي خلق امكانات تواصل وتشبيك بين قطاعات شابة على وجه الخصوص–اخفق المجتمع المدني الواقعي في التعبير عنها–ودخلت الى الواقع السياسي دون ايدلوجية او افكار او مفاهيم مسبقة.[xxx]

المحور الثالث: دور المجتمع المدني الافتراضي في تحقيق التنمية السياسية

تزود وسائل الاعلام الرقمية والشبكات الاجتماعية المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني بأدوات للاتصالات والتعبئة وهي توفر الميادين التي يستطيع فيها الافراد ان يقدموا آرائهم وعبروا عن اعترافاتهم وبذلك يغيرون الاتجاهات نحو الديمقراطية السياسية، تساهم تكنولوجيا المعلومات الجديدة في اعادة تشكيل عميق للمشاركة السياسية ،حيث يعتمد المجتمع المدني في القرن 21 على الانترنت ووسائل الاتصال الاخرى في بنيته التحتية وفي الحصول على ملاذ امن رقمي يمكن فيه توليد النقاشات المدنية.

ان مجموعات المجتمع المدني تستعمل الانترنت كأداة لوجيستية للتنظيم و الاتصال وتوفر هذه الشبكة لهم بنية تحتية لمعلومات مستقلة عن الدولة،حيث تتمكن الحركات الاجتماعية من النمو . وأصبح فضاء الانترنت المنتدى الذي يتحدى فيه المجتمع المدني الدولة وفي بعض الدول يكون هو المكان الذي تتنافس فيه الحركات العلمانية مع الاسلامية،وفي دول اخرى فانه يشكل منتدى للنزاعات السياسية من جميع الانواع.

ويبرز هذا النوع من المجتمعات المدنية الافتراضية في الدول التي تفرض فيها الدولة والنخب الاجتماعية الرقابة رقابة قاسية على المجتمعات الاهلية خارج شبكات الانترنت ففي الدول التي يتم فيها تقييد المعارضة السياسية السرية يبرز فضاء الانترنت كمنتدى بديل كما تسمح هذه المجتمعات لشبكات

المعارضة الموجودة خارج بلد يخضع لحكم استبدادي بالوصول الى نظام الاتصال السياسي والمشاركة السياسية وفي ان تصبح جزءا منه.

واليوم من الصعب التصور جراء تنظيم ناجح لحركة اجتماعية وانخراط مدني بدون مواقع التويتر أو المدونات فالأشخاص أو أفراد النخبة المثقة والشباب أشخاص يمكنهم المشاركة السياسية في تغيير النظام أو الابقاء عليه.[xxx]

المحور الرابع:المجتمع المدني الافتراضي الجزائري ودوره في تحقيق التنمية السياسية.

يواجه المجتمع الجزائر لاسيما فئة الشباب العديد من المشاكل التي لا تجد في مقابلها رعاية من طرف المنظمات المدنية التقليدية الموجودة،وهذا ما أكدته التقارير الصادرة عن الشبكة العربية للمنظمات الأهلية الكائن مقرها بالقاهرة،حيث أشارت إلى وجود نقص فادح في عدد المنظمات المدنية في الجزائر مقارنة بمعظم الدول العربية حيث لم يتجاوز الأربعين 40 منظمة سنة 2007 على المستوى الوطني مقارنة مع النسبة الهائلة من الشباب الجزائري حيث يمثل الشباب ما بين 15 و2 سنة فقط نسبة (32.8%)من إجمالي الشعب الجزائري،كما أشار التقرير إلى نسب مخيفة حول الشباب الذين يريدون الهجرة من الجزائر (43.5%)من مجموع الشباب،هذا ما جعل الشباب يبحث عن فضاءات وأفاق أخرى وجدها عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي لسد النقص الموجود ومحاولة معالجة أكبر قدر من المشاكل التي تعترض الشباب ومختلف شرائح المجتمع في مقدمتها مشاكل البطالة والسكن والصحة والرعاية الاجتماعية والنفسية.وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور تنظيمات المجتمع المدني الافتراضي والتي ظهرت في شكل منتديات لعل أبرزها منتدى الشروق اونلاين البالغ عدد أعضائه أكثر من 340.000 عضو مثال ساطع حيث استطاع أن ينتقل من العالم الافتراضي إلى واقع التجسيد بتنظيم الكثير من المبادرات.

والملاحظ أن عمل هاته الجمعيات المدنية الافتراضية والمنتديات ليس منفردا إذ أن الكثير من المبادرات تم تطبيقها بعد تنسيق كبير فيما بينها سواء تعلق الأمر بالمبادرات الخيرية أو بمحاربة الآفات الاجتماعية كمحاربة ظاهرة الانتحار و التوعية بشأنها ومحاربة الولوج للمواقع الإباحية و ما لها ما تأثير سلبي على سلوك الفرد و تقديم برامج توعية للشباب من اجل المحافظة السليمة على تنشئة الأجيال.[xxx]

إن ظهور ما يعرف بالعمل المدني الافتراضي يتواكب مع مختلف التغيرات العالمية و الإقليمية التي نبحث فيها جميعا عن نوعية حياة أفضل وعدالة اجتماعية وممارسة ديمقراطية حقيقية عمودها

الفقري التطوع الإرادي التلقائي وشراكة حقيقية بين كل الإطراف لمواجهة مختلف تحديات التنمية.كما لعب المجتمع الافتراضي في الجزائر دورا في نقل قرارات الصفوة السياسية إلى الجماهير والعكس،وذلك من أجل توطيد الثقافة السياسية السائدة.،وذلك من خلال:

- يشكل المجتمع المدني الافتراضي في الجزائر المختبرات التي يحصل فيها الأفراد من على التدريب السياسي الذي يساهم في أن يكونوا مواطنين سياسيين محترفين.
- إن وجود مجتمع مدني افتراضي بعيد عن هيمنة وتحكم الدولة يفسح المجال أما تبادل الأراء،ويلزمهم بشكل مباشر بالتقييد بمبدأ الرأي والرأي الآخر.
- قدرة مؤسسات المجتمع المدني الافتراضي على تزويد المجتمع بأحد أهم أنماط المشاركة السياسية،أولا من خلال المشاركة الفاعلة باعتبارهم أعضاء في تلك المنتديات وهو ما يسمى بالمشاركة السياسية الاجتماعية،أو من خلال مساهمة في الحملات الانتخابية والتعريف ببرنامج المرشحين.

خاتمة:

في الأخير وكإجابة على الإشكالية المطروحة في المقدمة يمكن القول بأنه،وفي خضم عالم معلوماتي ذاب فيه الاختلاف بين الافتراضي والواقعي،حيث الافتراضي رحم ولد منه الواقع،تصبح موردا للافتراضي وضمانة لمصداقيته،مكسبة اياه،مقدرة هائلة على دفع الناس إلى معرفة الحقيقة كاملة غير منقوصة،وفي الجزائر يمكن القول بأن المجتمع الافتراضي لعبا دورا لا يمكن انكاره في دعم المشاركة السياسية لمواطنين ومنه ترسيخ التنمية السياسية،من خلال لعب دور مهم في نقل الأخبار ودمقرطة المعرفة.

قائمة المراجع:

- **من الكتب باللغة العربية:**

1- الاعلام الالكتروني في مصر، الواقع والتحديات، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، القاهرة، 2010.

2- سعد الدين إبراهيم، **المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي، الدولة والمجتمع المدني، والتحول الديمقراطي في العراق**.ط1،مصر: دار الأمين للنشر والتوزيع.

3- مصطفى كامل السيد،**الإصلاح السياسي في الوطن العربي**،القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، 2006.

4- محمد عابد الجابري، **إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مسألة الديمقراطية في الوطن العربي**. ط1،سلسلة كتب المستقبل العربي (19)، مركز البحوث العربية، ، 2000م.

5- ناهد عز الدين، **المجتمع المدني، موسوعة الشباب السياسية**.ب .ط،القاهرة: سلسلة خاصة يصدرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ،2000م.

- **من المجلات:**

1- الجابري محمد عابد،إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي،**مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(167)، كانون الثاني1993.

2- حسين توفيق، **بناء المجتمع المدني، المؤسسات الكمية والكيفية**، "ندوة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربي، ط،1بيروت،1992.

3- عبد القادر شريف ،الفيس بوك في الوطن العربي، دراسة عالمية لظاهرة المنظمات الافتراضية، مجلة جيل ، العدد الاول، يناير 2015.

4- محمد الرضواني،" التنمية السياسية بين غموض المعنى والخلفيات الإيديولوجية ، " **المجلة المغاربية للكتاب "مقدمات"**، العدد 36، المغرب : مطبعة النجاح الجديدة، ، 2006.

- **من الرسائل:**

1- بومدين طاشمة،" **مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر** ، " رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية ، 2001 .

- **من المواقع الالكترونية:**

1- مصطفى الصوفي،"والسياسة والتنمية المحلية الجماعات":

www.safipness.com/indesc.php op? =suit et art=96

2- فيليب ان هوارد، التأثير المستدام لوسائل الاعلام الرقمية على المجتمع المدني، نقلا عن موقع:

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/publication/2010/02/20100203171800mlenuhret0.4904901.html#axzz3suYshQg5

- **المراجع باللغة الاجنبية:**

1-Bertrand Badie, **Le Développement Politique**, Economic, 3éme Edition, 1984

2-Samuel Humtingtion . **Political order in changing societies** , New haren and london yale University Press, (Print 15) 1979.

من إعداد الأستاذة: خيدر ريم

ماجستير في القانون العام

جامعة قسنطينة

Khider_rim@yahoo.fr

مقدمة :

إن التطور التكنولوجي الذي يعرفه العالم اليوم تحت مسمى "ثورة المعلومات"، و الذي جعل من العالم قرية صغيرة تعتمد على الذكاء الصناعي ، عرف معه ظهور نوع من الجرائم تسمى" الجرائم المعلوماتية " أو " الجرائم الإلكترونية" . وترتكز فكرة التجريم أساسا في التشريع الجزائري على فكرتي: النظام العام و الآداب العامة والتي تتكفل الدولة بحمايتهما من خلال تكريس منظومة قانونية تحد من المساس بهذين الفكرتين في خضم الثورة التكنولوجية ، وفي هذا السياق كرس المشرع الجزائري مجموعة من القوانين التي تتكفل بضبط الجرائم المعلوماتية منها ماهو مدرج ضمن القانون الجزائي بشقيه الموضوعي والإجرائي كتعديل و تتمة وتشمل القانون رقم 04-15 الصادر في 10-11-2004 المعدل و المتمم لقانون العقوبات و القانون رقم 04-14الصادر في 10-11-2004 المعدل و المتمم لقانون الاجراءات الجزائية و القانون رقم 06-22 الصادر في 20-12-2006 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية.

و إلى جانب هذه التعديلات أقر المشرع الجزائري كذلك سياسة تجريم للممارسات الإلكترونية ضمن قوانين مستقلة تشمل: القانون رقم 09-04 الصادر في05-08-2009 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية

من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والإتصال ومكافحتها و الأمر 03-05المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة .

و إلى جانب ذلك أنشأ المشرع الجزائري الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال والتي كرس لها مجموعة من الصلاحيات والإختصاصات بالإضافة إلى إنشاء "الأقطاب الجزائية المتخصصة " .

اشكالية الدراسة:

في ظل هذه الترسانة التشريعية التي حظيت بها الممارسات الإلكترونية يطرح التساؤل حول كيفية معالجة المشرع الجزائري للجريمة الإلكترونية ومامدى نجاحه في حماية النظام العام والآداب العامة من هذه الجرائم؟ وماهي الآليات التي كرسها لضمان ذلك؟

منهج الدراسة: إن المنهج الأمثل لهذه الدراسة هو المنهج التحليلي.

خطة الدراسة

مقدمة

المبحث الأول : تكريس مبدأ الشرعية في الجريمة الإلكترونية

المطلب الأول: مفهوم الجريمة الإلكترونية و أشكالها في القانون الجزائري

الفرع الأول: المفهوم القانوني للجريمة الإلكترونية

الفرع الثاني : أشكال الجريمة المعلوماتية في القانون الجزائري

المطلب الثاني : التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المعلوماتية

الفرع الأول: التعاون العربي لمكافحة الجريمة الألكترونية

الفرع الثاني : التعاون الأممي لمكافحة الجريمة الإلكترونية

المبحث الثاني: آليات الوقاية ومكافحة الجرائم الإلكترونية في الجزائر

المطلب الأول: الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال

الفرع الأول: الإطار الهيكلي للهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الإتصال

الفرع الثاني : الإطار الوظيفي للهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الإتصال

المطلب الثاني : دور القضاء الجزائي الوطني في مكافحة الجريمة الالكترونية

الفرع الأول: الهيئات القضائية المتخصصة في الجرائم الالكترونية.

الفرع الثاني: أساليب الكشف و متابعة الجريمة الإلكترونية

خاتمة

المبحث الأول : تكريس مبدأ الشرعية في الجريمة الإلكترونية

تعتبر الجريمة الإلكترونية من بين الجرائم المسايرة للتطور التكنولوجي وهي بذلك تخرج عن نطاق الجرائم التقليدية المعروفة عند مختلف التشريعات والفقه القانوني، ومع ذلك فإنها لا يمكن أن تخرج عن نطاق مبدأ الشرعية الذي كرسه قانون العقوبات الجزائري ومختلف القوانين المكملة له .

المطلب الأول: مفهوم الجريمة الإلكترونية و أشكالها في القانون الجزائري.

لقد اهتم الفقه الجنائي عموما بالجريمة الالكترونية وهو النهج الذي سار عليه المشرع الجزائري من خلال تبنيه لسياسة تجريم الممارسات الإلكترونية،وفيما يلي سنتعرض للجريمة الإلكترونية من حيث المفهوم والخصائص والأنواع في القانون الجزائري.

الفرع الأول: المفهوم القانوني للجريمة الإلكترونية

لم يتفق الفقه الجنائي على ايراد تسمية موحدة للجريمة المعلوماتية ، فهناك من يطلق عليها تسمية الجرائم الالكترونية ، وهناك من يطلق عليها تسمية جرائم المعلوماتية ، في حين يذهب اخرون الى تسميتها جرائم اساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، ويسميها اخرون جرائم الكومبيوتر والانترنيت ، وهناك من يطلق عليها الجرائم المستحدثة(1)

أما مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاقبة المجرمين تبنى التعريف الآتي للجريمة المعلوماتية " أية جريمة يمكن ارتكابها بواسطة نظام حاسوبي أو شبكة حاسوبية ، والجريمة تلك تشمل من الناحية المبدئية جميع الجرائم التي يمكن ارتكابها في بيئة الكترونية"(2)

أما المشرع الجزائري فقد عالج هذه الجريمة ضمن القانون 04/09 المؤرخ في 05 أوت 2009 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الإتصال ومكافحتها حيث أطلق عليها مصطلح" الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الإتصال وعرفها كالآتي :" هي جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات المحددة في قانون العقوبات و أي جريمة أخرى ترتكب أو يسهل ارتكابها عن طريق منظومة معلوماتية أو نظام الإتصالات الإلكترونية".

1- عادل يوسف الشكري- الجريمة المعلوماتية و أزمة الشرعية الجزائية- مقال (عدم ذكر المجلة) -العدد 07-سنة 2008 ص 112.

2- أسامة المناعسة الزعبي – جرائم الحاسب الآلي و الأنترنت – دار وائل للنشر – عمان – 2001 – ص 78.

واستنادا إلى مبدأ الشرعية المنصوص عليه ضمن المادة الأولى من قانون العقوبات الجزائري والذي يقتضي"لا جريمة ولا عقوبة ولا تدابير أمن بغير قانون " نجد المشرع الجزائري قد حصر البيئة الإلكترونية للجريمة المعلوماتية في(1) :

1- أنظمة المعالجة الآلية للمعطيات.

لم يورد القانون 04/09 تعريفا لأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات و إنما أشار إلى المعطيات المعلوماتية ضمن المادة2/فقرة ج وهي:" أي عملية عرض للوقائع أو المعلومات أو المفاهيم في شكل جاهز للمعالجة داخل منظومة معلوماتية بما في ذلك البرامج المناسبة التي من شأنها جعل منظومة معلوماتية تؤدي وظيفتها"

2- المنظومة المعلوماتية أو نظام الإتصالات الإلكترونية .

* المنظومة المعلوماتية : وقد عرفها القانون السالف ذكره بأنها" أي نظام منفصل أو مجموعة من الأنظمة المتصلة ببعضها البعض أو المرتبطة ، يقوم واحد منها أو أكثر بمعالجة آلية للمعطيات تنفيذا لبرنامج معين"

*الإتصالات الإلكترونية وهي حسب نفس القانون :" تراسل أو إرسال أو استقبال علامات أو إشارات أو كتابات أو صور أو أصوات أو معلومات مختلفة بواسطة أي وسيلة الكترونية"

وبناء عليه تتميز الجريمة الإلكترونية بالخصائص التالية:

1-الطابع التقني للجريمة المعلوماتية:

نظرا للطابع التقني للجريمة المعلوماتية، فإنها تطرح مشكل المصطلحات التقنية نظرا لغموض مفهومها باعتبارها غريبة عن لغة القانون مثلCaptation..Enregistrement Informatiqueو الإبقاء على بعض المصطلحات الضرورية كالنظام _المعطيات(2)

1- ذلك أن من متطلبات مبدأ الشرعية الجزائية:* وجود نص قانوني للتجريم وتقرير المسؤولية الجزائية.

* التفسير الضيق للنصوص القانونية.

*حظر القياس في التجريم.

2- صغير يوسف- الجريمة المعلوماتية-مذكرة ماجستير-جامعة الجزائر-2001-2002 ص 38

2-صعوبة الإثبات في الجريمة المعلوماتية

إذ يسّتخدم الجاني وسائل فنيةٌ تقنيةٌ معقدة في كثيرٌ من الأحيانٌ كما يكّون الركن عمل سريعٌ لا يسّتغرق أكثر من بضع ثوان بالإضافة إلى سهولة محو الدليلٌ و التلاعب فيه إضافة إلى ضعف خبرة الشرطة و معرفتهم الفنيةٌ بأمور الحاسب الآلّي (1)
فالجريمة المعلوماتية تتم في بيئة غير تقليدية حيث تقع خارج إطار الواقع المادي الملموس لتقوم أركانها في بيئة الحاسوب والإنترنت مما يجعل الأمور تزداد تعقيدا لدى سلطات الأمن وأجهزة التحقيق والملاحقة(2)

3-الجريمة المعلوماتية عابرة للحدود :

إنه وبعد ظهور شبكات المعلومات لم يعد هناك حدود مرئية أو ملموسة تقف أمام نقل المعلومات عبر الدول المختلفة،فالقدرة التي تتمتع بها الحاسبات الآلية في نقل وتبادل كميات كبيرة من المعلومات بين أنظمة يفصل بينها آلاف الأميال أسفر هذا الأمر إلى نتيجة مؤداها أن أماكن متعددة في دول مختلفة قد تتأثر بالجريمة المعلوماتية الواحدة في آن واحد، حيث يمكن أن ترتكب الجريمة من مجرم في دولة على مجني عليه في دولة أخرى في وقت يسير جد(3).

ونظرا لهذه الخصائص التي تتميز بها الجريمة الإلكترونية والتي نعتبرها في حقيقة الأمر عراقيل تواجه السلطة القضائية في مكافحتها ، أورد المشرع الجزائري مجموعة من الإجراءات القانونية التي تستوجب اتباعها للوقاية والمكافحة من هذه الجرائم.

1- أسامة أحمد المناعسة- مرجع سابق- صفحة 102.

2- محمد عبيد الكعبي، ، الجرئم الناشئة عن الاستخدام الغير المشروع لشبكة الإنترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون .سنة، ص4،

3- سعيداني نعيم- آليات البحث والتحري عن الجريمة المعلوماتية في القانون الجزائري- مذكرة ماجستير- جامعة باتنة 2013/2012- ص 31.

<u>الفرع الثاني : أشكال الجريمة المعلوماتية في القانون الجزائري</u>

يمكن تقسيم الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري إلى قسمين :

1- **<u>جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات المدرجة في قانون العقوبات</u>:** حيث يحتوي هذا القانون على مجموعة من النصوص القانونية التي تجرم الممارسات الإلكترونية ، باعتباره القانون الذي يستند إليه في سياسة التجريم وتوقيع الجزاء كأصل عام، وتعتبر سياسة التجريم هذه في مجال مكافحة

الجريمة المعلوماتية إضافة جديدة وتكملة لقانون العقوبات الجزائري من خلال إدراج سبع مواد قانونية تحت عنوان "**المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات**" ضمن القسم السابع مكرر3 منه ، والجدول التالي يوضح هذه الجرائم:

الركن المادي للجريمة	الركن الشرعي	القصد الجنائي	المسؤولية الجزائية	
كل من يدخل أو يبقى عن طريق الغش في كل أو جزء من منظومة للمعالجة الآلية للمعطيات أو يحاول ذلك	المادة 394 مكرر ق ع ج	توفر القصد الجنائي وهو ما يتضح من خلال مصطلح "الغش"	عقوبة الحبس من 03 أشهر إلى سنة وبغرامة من 50.000 دج إلى 100.000د ج	تضاعف العقوبة إذا ترتب على ذلك حذف أوتغيير لمعطيات المنظومة
			عقوبة الحبس من 06 أشهر إلى سنتين والغرامة من 50.000 دج إلى 150.000 ج	إذا ترتب على ذلك تخريب نظام اشتغال المنظومة
كل من أدخل بطريق الغش معطيات في نظام المعالجة الآلية أو أزال أو عدل بطريق الغش المعطيات التي تتضمنها	المادة 394 مكرر1 ق ج	توفر القصد الجنائي وهو ما يتضح من خلال مصطلح "الغش	الحبس من 06 أشهر إلى 03 سنوات وغرامة من 500.000 دج إلى 2.000.000 دج	/

المصدر: قانون العقوبات الجزائري

الركن المادي للجريمة	الركن الشرعي	القصد الجنائي	المسؤولية الجزائية

كل من قام عمدا وبطريق الغش :1- تصميم أو بحث أو تجميع أو توفير أو نشر أو الاتجار في معطيات مخزنة أو معالجة أو مرسلة عن طريق منظومة معلوماتية يمكن أن ترتكب بها. 2- حيازة أو إفشاء أو نشر أو استعمال لأي غرض كان المعطيات المتحصل عليها من إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم	المادة 394 مكرر2	توفر القصد الجنائي وهو ما يتضح من خلال مصطلح "الغش	الحبس من شهرين إلى 03 سنوات وبغرامة من 1.000.000 دج إلى ى5.000.000 دج	/

المصدر: قانون العقوبات الجزائري

وقد أورد المشرع الجزائري ظروف تشديد خاصة بكل هذه الجرائم لمختلف هذه الجرائم أوردها كمايلي:

1- تضاعف العقوبات إذا استهدفت الجريمة الدفاع الوطني أو الهيئات و المؤسسات الخاضعة للقانون العام. (المادة 394 مكرر3 ق ع ج).

2- ترفع الغرامة إلى 05 مرات الحد الأقصى للغرامة المقررة للشخص الطبيعي إذا مان مرتكب الجريمة شخص معنوي (المادة 394 مكرر 4 ق ع ج).

2- **جرائم التعدي على الملكية الفكرية و الحقوق المجاورة:**

لقد اعترف القانون 05/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحقوق المؤلف و الحقوق المجاورة ،ببرامج الحاسوب واعتبرها من المصنفات الأدبية المحمية ، وفي هذا السياق تنص المادة 04 منه:"تعتبر على الخصوص كمصنفات أدبية وفنية محمية ما يأتي:-.....وبرامج الحاسوب"

وفي ذات السياق أقر المشرع الجزائري في هذا القانون حماية لمختلف المصنفات تتمثل أساسا في تجريم"فعل التقليد" حيث تنص المادة 152 من الأمر 05/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحقوق المؤلف و الحقوق المجاورة : يعد مرتكبا لجنحة التقليد كل من ينتهك الحقوق المحمية بموجب هذا الأمر فيبلغ المصنف أو الأداء عن طريق التمثيل أو الأداء العلني أو البث الإذاعي أو السمعي البصري أو التوزيع بواسطة الكبل أو بأية وسيلة نقل أخرى لإشارة تحمل أصواتا أو صورا أو بأية منظومة معالجة معلوماتية"

وعقوبتها هي الحبس من 06 أشهر إلى 03 سنوات وغرامة من 500.000 دج إلى 1.000.000 دج سواء كان النشر حاصلا في الجزائر أو في الخارج استنادا إلى المادة 153 من نفس الأمر .

و كإجراء جزائي تنص المادة 156 من نفس الأمر :" كما يمكن للجهة القضائية المختصة أن تقرر الغلق المؤقت مدة لا تتعدى 06 أشهر للمؤسسة التي يستغلها المقلد أو شريكه أو تقرر الغلق النهائي عند الإقتضاء"

وعموما ، إن كانت هذه الجرائم يطلق عليها مصطلح " جريمة الكترونية " ، هناك جرائم أخرى تقليدية يستند فيها إلى بيئة الكترونية ، منها ماهو واقع على الأشخاص كالسب و القذف و التشهير وجرائم الآداب كالتحريض على الفسق ووفساد الأخلاق و الدعارة وغيرها ، ومنها ماهو واقع على الأموال: كالسرقة و تبييض الأموال و الجرائم البنكية ، إلا أن هناك فراغا قانونيا في هذا الشأن ، حيث يلاحظ أن المشرع الجزائري قد ركز على هذه الجرائم دون أن يولي اهمية إلى بيئتها ، حيث كان من الممكن اعتبار "البيئة الألكترونية "التي مورست في ظلها ظرف تشديد يرفع من عقوبتها الأصلية، ونأخذ على سبيل المثال:

1- جريمة تحريض القصر على الفسق و الدعارة المنصوص عليها ضمن المادة 342 ق ع ج :" كل من حرض قصرا لم يكملوا التاسعة عشر ذكورا و إناثا على الفسق أو فساد الأخلاق أو تشجيعهم عليه أو تسهيله لهم ....يعاقب بالحبس من 05 سنوات إلى عشر سنوات ....."

السؤال المطروح في هذه الحالة :

- هل مقدم الخدمات في cyber cafe في حالة اخلاله بالتزاماته ، هل يتابع بجريمة التحريض على الفسق وفساد الأخلاق باعتباره سهلها لهم ، أم أنها جريمة الكترونية استنادا إلى مفهوم الجريمة الإلكترونية في الأمر 04/09؟

- هل هناك رقابة قانونية في مثل هذه الحالة وماهي أساليب التحري المتبعة في ذلك؟

المطلب الثاني : التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة الإلكترونية

لقد اهتمت مختلف الدول بالجرائم الإلكترونية ويتجلى ذلك على الصعيدين العربي والأممي من خلال سن مجموعة من التوصيات والإتفاقيات التي تستند إليها مختلف الدول في تشريعاتها الداخلية .

الفرع الأول: التعاون العربي في مجال مكافحة الجريمة الإلكترونية

يتجسد التعاون العربي في اصدار القانون العربي الإسترشادي النموذجي لمكافحة الجريمة المعلوماتية:إ عتمدت جامعة الدول العربية عبر الأمانة العامة لمجلس وزراء العدل العرب ما سمي بالقانون العربي الإسترشادي لمكافحة جرائم تقنية المعلومات وما في حكمها، أين تم اعتماده من قبل مجلس وزراء العدل العرب في دورته التاسعة عشر بالقرار رقم- 495د 19 -10/08 2003ويعد هذا القانون أبرز الجهود العربية المبذولة في مجال الحماية من الجرائم المعلوماتية من الناحية التشريعية .وقد تضمنهذا القانون 27 مادة موزعة على أربعة أبواب يعالج الباب الأول الجرائم المعلوماتية والتي تم النص عليها في المواد من 3إلى 22 ومن أهمها(1):

- جريمة الدخول بغير حق إلى موقع أو نظام معلوماتي، مع تشديد العقوبة إذا كان بغرض إلغاء أو إتلاف أو إعادة نشر بيانات أو معلومات شخصية.

-جريمة تزوير المستندات المعالجة في نظام معلوماتي واستعماله.

-جريمة الإدخال الذي من شأنه إيقاف الشبكة المعلوماتية عن العمل، أو إتلاف البرامج أو البيانات فيها.

-جريمة التنصت دون وجه حق على ما هو مرسل عن طريق الشبكة المعلوماتية.

-الجرائم المخلة بالآداب العامة عبر الشبكة المعلوماتية.

وتناول الباب الثاني التجارة والمعاملات الإكترونية، أما الباب الثالث فقد تناول حماية حقوق المؤلف عبر الوسائط الإلكترونية في حين عالج الباب الرابع الإجراءات المتعلقة بالجريمة المعلوماتية.

1- سعيداني نعيم- مرجع سابق – ص 87.

وإن كان القانون العربي الإسترشادي لمكافحة جرائم تقنية أنظمة المعلومات وما في حكمها جاء موفقا إلى حد ما في أحكامه الموضوعية حيث شملت بيانا لأهم الجرائم التي يمكن أن ترتكب في مجال الأنظمة المعلوماتية، إلا أنه يؤخذ عليه خلوه من الأحكام الإجرائية الضرورية لملاحقة هذه الجرائم، فلم يتعرض لمسألة الإختصاص القضائي بشكل واضح ولم يشر إلى إخضاع البيانات والمعلومات لإجراءات التفتيش والضبط، ولم يتعرض كذلك لمفهوم الدليل التقني وشروطه.1

الفرع الثاني : التعاون الأممي في مجال مكافحة الجريمة المعلوماتية

تسعى الأمم المتحدة من خلال هيئتها والوكالات التابعة لها لوضع الإطار التشريعي لهذه الظاهرة الإجرامية المستحدثة وكانت الانطلاقة في المؤتمر السابع المنعقد بميلانو 1985 والذي أكدت على الاستفادة من التطورات العلمية والتكنولوجية في مواجهة هذه الظاهرة، وقد أشارت إلى مسألة الخصوصية واختراقها بالاطلاع على البيانات الشخصية المخزنة داخل نظام الحاسب الآلي وضرورة اعتماد ضمانات لحماية سريتها.كما أكدت اللجنة على ضرورة تشجيع التشريعات الحديثة التي تتناول هذه الجرائم بصفتها نمط من أنماط الجريمة المنظمة،

وفي سنة 1990 انعقد أيضا مؤتمر هافانا لعام 1990 كما عقدت كذلك الأمم المتحدة المؤتمر الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في البرازيل في 19أفريل 2010 ، حيث ناقشت فيه الدول الأعضاء

الأخيرة في استخدام العلم و التكنولوجيا من جانب المجرمين والسلطات المختصة الجريمة بما في ذلك الجريمة الحاسوبية،

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي كذلك عقدت ورشة عمل حول التشريعات السيبرانية وتطبيقها في .منظمة الاسكوا عام2008 .
بالإضافة إلى ذلك عقدت الأطراف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعقدة بفيينا في أكتوبر 2010 ، حيث بين المؤتمر فهرس الأمثلة المعلقة بتسليم المجرمين وتبادل المساعدة القانونية وأشكال أخرى من التعاون الدولي في .المسائل القانونية، استنادا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

1- سعيداني نعيم- مرجع سابق – ص 87.

المبحث الثاني: آليات الوقاية ومكافحة الجرائم الإلكترونية

لقد أولى المشرع الجزائري عناية خاصة بالجرائم الإلكترونية، ويتجلى ذلك من خلال تكريس مجموعة من الآليات منها ماهو ذو طابع إداري،ومنها ماهو ذو طابع قضائي بالإضافة إلى تخصيص مجموعة من الإجراءات الجزائية الإستثنائية.

المطلب الأول: الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال

لقد نص المشرع الجزائري علىإنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصة بتكنولوجيات الإعلام والإتصال ضمن المادة 13 من القانون 04/09 وحدد مهامها على وجه العموم ضمن المادة 14 منه ، ليتم بعدها صدور المرسوم الرئاسي 261/15 بتاريخ 08 أكتوبر 2015 ليحدد تشكيلتها وصلاحياتها.

الفرع الأول: الإطار الهيكلي للهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الإتصال

بالرجوع إلى المادة06 من المرسوم الرئاسي 261/15 تتشكل الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الإتصال تتشكل الهيئة من:

1- <u>اللجنة المديرة</u> : تحت رئاسة وزير العدل وتشمل الأعضاء الآتي ذكرهم:

- الوزير المكلف بالداخلية

-الوزير المكلف بالبريد وتكنولوجيات الإعلام و الإتصال

-قائد الد رك الوطني

-المدير العام للأمن الوطني

-ممثل عن رئاسة الجمهورية يعين بموجب مرسوم رئاسي

-ممثل عن وزارة الدفاع الوطني يعين بموجب مرسوم رئاسي

-قاضيان من المحكمة العليا يعينهما المجلس الأعلى للقضاء

2-المديرية العامة: يديرها مدير عام يعين بموجب مرسوم رئاسي

3- مديرية المراقبة الوقائية و اليقظة الإلكترونية

4-مديرية التنسيق التقني.

5-مركز العمليات التقنية.

6-ملحقات جهوية.

<u>الفرع الثاني : الإطار الوظيفي للهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الإتصال</u>

بالرجوع إلى المادة 14 من القانون 04/09 السالف ذكره : تتولى الهيئة المهام التالية:

1-تنشيط وتنسيق عمليات الوقاية من الجرائم المعلوماتية.

2- مساعدة السلطات القضائية ومصالح الشرطة القضائية في التحريات التي تجريها بشأن الجرائم المعلوماتية

3-تبادل المعلومات مع نظيراتها في الخارج قصد جمع كل المعطيات المفيدة في التعرف على مرتكبي الجرائم المعلوماتية

وقد فصل المرسوم الرئاسي261/15 في اختصاصات الهيئة حسب هياكلها، كما أدرج نفس المرسوم مجموعة من الضوابط التي تحكم نشاط الهيئة في إطار اختصاصاتها وتشمل:

1- استنادا إلى المادة 21 من المرسوم السالف ذكره، تخول الهيئة سلطة مراقبة الاتصالات الألكترونية وإجراءات التفتيش و الحجز بصورة حصرية دون سواها ، في الجرائم المتعلقة بالإرهاب والتخريب و المساس بأمن الدولة ،

2- أكدت المادة 42 من نفس المرسوم على أن مهمة مراقبة الإتصالات التي كانت تمارسها هيئات أخرى تحول إلى الهيئة الوطنية .

3- تنفيذ عمليات المراقبة الوقائية للإتصالات الإلكترونية ،لايتم إلا بإذن من السلطة القضائية وتحت مراقبتها (المادة 11 من نفس المرسوم)

4- استنادا إلى المادة 25 من المرسوم 261/15 تسجل الاتصالات الإلكترونية التي تكون موضوع مراقبة وتحرر وفقا للشروط والأشكال امنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية.

المطلب الثاني : دور القضاء الجزائي الجزائري في مكافحة الجريمة المعلوماتية

يهتم التشريع الجزائي الجزائري بالجريمة الإلكترونية من خلال تخصيصها بمجموعة من الخصوصيات سواء من الناحية الموضوعية أو من الناحية الإجرائية.

الفرع الأول: الهيئات القضائية المتخصصة في الجرائم الالكترونية

يتضح دور القضاء الجزائي الجزائري في مكافحة الجريمة المعلوماتية من خلال إعطائه بعض الصلاحيات القانونية استثناء من خلال ما يسمى " الأقطاب الجزائية المتخصصة" وذلك من خلال:

1- توسيع الإختصاص المحلي لوكيل الجمهورية:

ويتضح ذلك من خلال نص المادة37 من قانون الإجراءات الجزائية: يتحدد الإختصاص المحلي لوكيل الجمهورية بمكان وقوع الجريمة، وبمحل إقامة أحد الأشخاص المشتبه في مساهمتهم فيها، أو بالمكان الذي تم في دائرته القبض على أحد هؤلاء الأشخاص حتى لوحصل القبض لسبب آخر.....ويجوز تمديد الإختصاص المحلي لوكيل الجمهورية إلى اختصاص محاكم أخرى عن طريق التنظيم في.....الجرائم الماسة بانظمة المعالجة الآلية للمعطيات....."

2- توسيع الإختصاص المحلي لقاضي التحقيق:

ويتضح ذلك من خلال نص المادة40 من قانون الإجراءات الجزائية: يتحدد الإختصاص محليا لقاضي التحقيق بمكان وقوع الجريمة، وبمحل إقامة أحد الأشخاص المشتبه في مساهمتهم فيها، أو بالمكان الذي تم في دائرته القبض على أحد هؤلاء الأشخاص حتى لوحصل القبض لسبب آخر.....ويجوز تمديد الإختصاص المحلي لقاضي التحقيق إلى دائرة اختصاص محاكم أخرى عن طريق التنظيم في.....الجرائم الماسة بانظمة المعالجة الآلية للمعطيات....."

3-توسيع الإختصاص المحلي للمحكمة:

ويتضح ذلك من خلال نص المادة329 من قانون الإجراءات الجزائية: تختص محليا بالنظر في الجنحة محكمة محل الجريمة أوبمحل إقامة أحد المتهمين أو شركائهم أو محل القبض عليهم حتى لوحصل القبض لسبب آخر.....ويجوز تمديد الإختصاص المحلي للمحكمة إلى دائرة اختصاص محاكم أخرى عن طريق التنظيم في.....الجرائم الماسة بانظمة المعالجة الآلية للمعطيات....."

وتطبيقا لهذه النصوص الثلاثة صدر ضمن المرسوم التنفيذي 348/06 المؤرخ في 05 أكتوبر 2006 والمتضمن تحديد الإختصاص المحلي لبعض المحاكم ووكلاء الجمهورية وقضاة التحقيق، وتم تنصيب 04 أقطاب جزائية هي:

– محكمة سيدي امحمد : ويمتد اختصاصها المحلي ووكيل الجمهورية وقاضي التحقيق بها إلى المجالس القضائية التالية: الجزائر، الشلف ،الأغواط، البيليدة ، البويرة، تيزي وزو، الجلفة، المدية ،المسيلة، بومرداس، تيبازة، عين الدفلى.

– محكمة قسنطينة: ويمتد اختصاصها المحلي ووكيل الجمهورية وقاضي التحقيق بها إلى المجالس القضائية التالية: قسنطينة، ام البواقي ، باتنة ، بجاية ، بسكرة ، تبسة، جيجل، سطيف ، سكيكدة ، عنابة ، قالمة ، برج بوعريريج ، الطارف ، الوادي ، خنشلة ،سوق اهراس، ميلة.

– محكمة وهران : ويمتد اختصاصها المحلي ووكيل الجمهورية وقاضي التحقيق بها إلى المجالس القضائية التالية:

وهران ، بشار ، تلمسان ، تيارت ، سعيدة ، سيدي بلعباس ، مستغانم ، معسكر ، البيض ، تيسمسيلت ، النعامة ، عين تموشنت ، غليزان

– محكمة ورقلة : ويمتد اختصاصها المحلي ووكيل الجمهورية وقاضي التحقيق بها إلى المجالس القضائية التالية:

ورقلة ، أدرار ، تامنراست ، ايليزي ، تندوف ، غرداية.

الفرع الثاني: أساليب الكشف و متابعة الجريمة الإلكترونية

بالإضافة إلى الإجراءات القانونية المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري ، أورد المشرع الجزائري

مجموعة من الإجراءات الأخرى التي تهدف إلى الوقاية والحد من الجريمة الإلكترونية وذلك بالنظر إلى مختلف

خصائصها نوردها كما يلي:

1-**مراقبة الإتصالات الإلكترونية**:

بالرجوع إلى المادتين 03 و 04 من القانون 03/09 فإن الأصل هو سرية المراسلات و الإتصالات باعتبارها حريات شخصية ولكن استثناء يمكن اللجوء إلى مراقبتها إما لمقتضيات حماية النظام العام أو لمستلزمات التحري و التحقيق وذلك في الحالات التالية الواردة على سبيل الحصر:

1- الوقاية من الافعال الموصوفة بجرائم الإرهاب أو التخريب أو الجرائم الماسة بأمن الدولة .

2- في حالة توفر معلومات عن احتمال اعتداء على منظومة معلوماتية على نحو يهدد النظام العام أو الدفاع الوطني أو مؤسسات الدولة أ الاقتصاد الوطني

3-لمقتضيات التحريات و التحقيقات القضائية عندما يكون من الصعب الوصول إلى نتيجة تهم الأبحاث الجارية دون اللجوء إلى المراقبة الإلكترونية.

4-في إطار تنفيذ طلبات المساعدة القضائية.

واستنادا إلى نفس القانون فإنه يشترط في مراقبة الإتصالات الإلكترونية مايلي:

*إذن مكتوب من السلطة القضائية المختصة.

*عندما يتعلق الأمر بجرائم الإرهاب والتخريب والمساس بأمن الدولة ، يمنح الإذن من النائب العام لمجلس قضاء الجزائر لمدة 06 أشهر قابلة للتجديد وذلك على أساس تقرير يبين طبيعة الترتيبات التقنية و الأغراض الموجهة لها.

*ان تكون الترتيبات المتعلقة بجرائم الإرهاب وأمن الدولة موجهة حصريا لهذه الجريمة دون غيرها و إلا اعتبر ذلك مساسا بالحياة الخاصة.

* تختص الهيئة الوطنية للوقاية ومكافحة الجريمة المعلوماتية وحدها بمراقبة الإتصالات الإلكترونية في مجال جرائم الإرهاب و أمن الدولة وهو ما سيتم تفصيله لاحقا.

2-التفتيش:

في ذات السياق وفي الحالات السالف ذكرها يمكن للسلطة القضائية عموما الدخول بغرض التفتيش ولو عن بعدإلى:

*منظومة معلوماتية أو جزء منها وكذا المعطيات المعلوماتية المخزنة فيها.

*منظومة تخزين معلوماتية.

وقد أورد المشرع الجزائري إجراء " امتداد التفتيش" في حالة إذا كانت المعطيات المبحوث عنها مخزنة في منظومة معلوماتية أخرى لا يمكن الدخول إليها إلا من خلال المنظومة الأولى ، ويكون الإمتداد إما داخليا أو خارجيا

1- إمتداد التفتيش في الإقليم الوطني: ويكون بعد إعلام السلطة القضائية المختصة مسبقا بذلك، والملاحظ أن المشرع الجزائري قد استعمل مصطلح"إعلام" وليس " إذن" بمعنى أنه وسع صلاحيات الضبطية في هذه الحالة.

2-إمتداد التفتيش خارج الإقليم الوطني: ويكون بمساعدة السلطات الأجنبية المختصة طبقا للإتفاقيات الدولية ذات الصلة، ووفقا لمبدأ المعاملة بالمثل.

والأصل العام في عملية التفتيش حتى تكون قانونية أن تكون بحضور المشتبه به وفي حالة تعذر ذلك يكون بحضور شهود إلا أنه استثناء في الجرائم الماسة بانظمة المعالجة الإلكترونية يكون التفيش بدون حضورالمشبه به وبدون شهود وذلك حسب مقتضيات المادة 45 ق إ ج.

3- الحجز:

وقد أورد المشرع الجزائري،ضوابط الحجز ضمن القانون 04/09 ، وهو نوعان:

- حجز المعطيات المعلوماتية: ويكون ذلك عن طريق استنساخ المعطيات محل البحث وكذا المعطيات اللازمة لفهمها على دعامة تخزين الكترونية تكون قابلة للحجز و الوضع في احراز طبقا لقانون الإجراءات الجزائية (المادة 06 من القانون 04/09)
- الحجز عن طريق منع الوصول إلى المعلومات: ويكون في الحالة التي يستحيل فيها إجراء الإستنساخ لأسباب تقنية ،وهنا يتعين اتخاذ كافة التقنيات الضرورية لمنع الوصول إلى المعلومات التي تحتويها المنظومة المعلوماتية (المادة 7 من القانون 04/09)

وفي الحالتين وضمانا للحرية الشخصية والحياة الخاصة يمكن للسلطة التي تباشر التفتيش أن تأمر باتخاذ كافة التدابير اللازمة لمنع الإطلاع على محتوى المعطيات التي تشكل جريمة خاصة في حالة تكليف شخص مؤهل باستعمال الوسائل و التقنيات المناسبة لذلك وهذا في ظل ما تنص عليه المادة 8 من نفس القانون.

4-التوقيف للنظر:

الأصل أن التوقيف للنظر لا يمكن أن يتجاوز 48 ساعة إلا أنه استثناء يجوز تمديده مرة واحدة في جرائم الاعتداء على انظمة المعالجة الآلية للمعطيات حسب نص المادة 51 ق إ ج.

خاتمة:

من خلال ما سبق بيانه يتضح أن المشرع الجزائري قد اهتم بالجريمة الإلكترونية من الناحية القانونية إلا أن ذلك ليس كافيا ، فالسياسة التشريعية يعاب عليها وجود فراغ قانوني في بعض القضايا يمكن إيجازه في:

1- عدم وجود رقابة فعلية على مقاهي الأنترنت والتي تعتبر بؤرة الفساد الإلكتروني .

2- ضرورة اتباع سياسة حجب المواقع التي تحرض على العنف و الجريمة بمختلف أشكالها لتكون سياسة مركزية مجانية في كافة الإقليم الوطني ، وعدم اعتبارها مجرد خدمة يقدمها المتعامل في مجال الإتصالات ا للاسلكية على غرار برنامج "أمان" الذي يقدم في شكل خدمة من طرف المتعاملين .

3- ضرورة اعتبار "الوسيلة الالكترونية" كظرف تشديد في الجرائم التقليدية .

قائمة المراجع

1/التشريع:

أ-القوانين والتنظيمات:

1- قانون العقوبات الجزائري حسب آخر التعديلات.

2-قانون الإجراءات الجزائية حسب آخر التعديلات.

3- الأمر 05/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحقوق المؤلف و الحقوق المجاورة

4- القانون 04/09 المؤرخ في 05 أوت 2009 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الإتصال ومكافحتها

5- المرسوم التنفيذي 348/06 المؤرخ في 05 أكتوبر 2006 والمتضمن تحديد الإختصاص المحلي لبعض المحاكم ووكلاء الجمهورية وقضاة التحقيق،

6- المرسوم الرئاسي 261/15 بتاريخ 08 أكتوبر 2015 الدي يحدد تشكيلة وصلاحيات الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الإتصال .

2/الكتب :

1-أسامة المناعسة الزعبي – جرائم الحاسب الآلي و الأنترنت – دار وائل للنشر – عمان – 2001 –

2-محمد عبيد الكعبي،الجرئم الناشئة عن الاستخدام الغير المشروع لشبكةالإنترنت،دارالنهضة العربية، القاهرة، بدون.سنة،

3/ المذكرات:

1- سعيداني نعيم- آليات البحث والتحري عن الجريمة المعلوماتية في القانون الجزائري- مذكرة ماجستير- جامعة باتنة 2013/2012.

2- صغير يوسف- الجريمة المعلوماتية-مذكرة ماجستير-جامعة الجزائر-2001-2002 .

تكنولوجيات المعلومات و الاتصال ودورها في تنمية مجتمع المعرفة و تحسين فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة

د. بخاخشة موسى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة 08 ماي 1945 قالمة

د. بوخدنة آمنة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة 08 ماي 1945 قالمة

مقدمة:

شهدت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات خلال السنوات الأخيرة تطورات سريعة وتأثيرات مباشرة للثورة الرقمية على نمط الحياة الإنسانية على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تجعل التنمية الاقتصادية مرتبطة إلى حد كبير بمدى قدرة الدول على مسايرة هذه التحولات والتحكم فيها قصد استغلال الإمكانات المتوفرة والمتجددة.

حيث أفرزت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اقتصادا مختلفا عن اقتصاد الصناعة، وهو اقتصاد المعرفة الذي غدت فيه المعرفة موردا جديدا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقوة الدفع الرئيسة للنمو والإنتاج والتقدم، فحسب تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد زاد اعتماد الاقتصاد العالمي على المعرفة، واتجهت الدول الصناعية نحو بناء أسس متينة لهذا النوع من الاقتصاد، وذلك من خلال اعتماد مدخل التنمية البشرية المستدامة والاستثمار في المعرفة، وتحديد السياسات الآيلة إلى تخفيض معدلات الأمية وتطوير آليات التعليم وبناء مجتمع معرفي يقوم على التطوير التقني وتعزيز ثقافة الإبداع والابتكار، كما تمكّنت بعض الدول النامية (ماليزيا والصين مثلا) عن طريق نقل أو اكتساب التكنولوجيا والمعلوماتية والاستثمار في التنمية البشرية، من تسريع عملية التنمية لديها. في مقابل ذلك وفي الوقت الذي تعاظم فيه منافع الدول الصناعية من الاقتصاد المعرفي والتنمية البشرية المستدامة و التكنولوجيات الجديدة للمعلومات و الاتصال، لا تزال الدول النامية ومن ضمنها الجزائر تواجه تحديات لمواكبة التطور الحاصل في الاقتصاد الجديد ودخول سوق المعرفة العالمي، حيث تشير تقارير التنمية البشرية إلى قصور هذه الدول في مجال إنتاج وتوظيف المعرفة، وكذلك إلى تبديد حقيقي لموارد الاستثمار في البنى التحتية وكتكنولوجية ورأس المال البشري، دون تحقيق نتائج ميدانية تكون في مستوى تلك الاستثمارات.

وعليه نحاول في ورقتنا البحثية هاته دراسة دور توطين وتطوير استغلال تكنولوجيات الجديدة للاعلام والاتصال في تطوير مجتمع المعلومات و تسريع التحول نحو اقتصاد مبني على المعرفة في الجزاءر من خلال المحاور التالية:

أولا: نحو اقتصاد ومجتمع المعرفة

ثانيا: ماهية تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودورها التنموي في ظل الاقتصاد الجديد:

ثالثا: عقبات أمام الانتقال الى الاقتصاد المعرفي في الجزائر

رابعا: أليات تفعيل دور تكنولوجيات المعلومات و الاتصال لتحسين فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة

أولا: نحو اقتصاد ومجتمع المعرفة:

1- **من الاقتصاد التقليدي الى اقتصاد المعرفة:** أدى التطور التكنولوجي المتسارع إلى انخراط البشرية في عصر المعلومات تزامنا مع ديناميكية اقتصادية أفضت إلى ما يعرف حاليا بالعولمة الاقتصادية ، التي تحاول تدويل النموذج الرأسمالي بفرض مذهبية السوق كبديل اقتصادي وحيد أمام جميع دول العالم دون استثناء ، سعيا إلى تعميم التبادل الحر و قيم المنافسة ، لتحويل العالم كله إلى قرية تجارية موحدة ، مع زيادة تدفقات التجارة و رأس المال و المعلومات و قدرة الأفراد على الانتقال عبر الحدود ، وهو ما أصبح يعرف بعصر العولمة الاقتصادية.

و برأي بعض الباحثين فقد انطلق كل ذلك منذ منتصف خمسينات آخر قرن في الألفية الماضية ، و تميز بما يلي[xxx]:

1. بدأ في نفس الوقت الذي ظهر فيه المجتمع المعتمد على المعلومات.
2. تعتمد منظمات الأعمال في عصر المعلومات على تكنولوجيا المعلومات.
3. تحولت أساليب العمل في هذا العصر إلى زيادة الإنتاجية ، بعد أن كانت في عصر الصناعة تركز على زيادة الإنتاج.

4. يتحدد النجاح في عصر المعلومات – إلى حد بعيد – على كفاءة استخدام تكنولوجيا المعلومات التي صار لها تدخل قوي و مؤثر في تطوير و تنويع و ترويج العديد من المنتجات و الخدمات

في هذا الخضم ، أخذ اقتصاد المعرفة Knowledge Economy يحل بسرعة مضطردة محل اقتصاد العضلة والأرض والآلة كمصدر للقوة وينبوع للثروة، بعد أن انتقل التوازن بين المعرفة والموارد بالنسبة للبلدان الأكثر رخاء و تطورا نحو المعرفة ، لتصبح هذه الأخيرة العامل الأكثر أهمية في تحديد مقياس الحياة ، متفوقة في ذلك على باقي العوامل كالأرض ،رأس المال و العمل ، التي استنفذت دورها التاريخي خلال عصري الزراعة و الصناعة.

و رغم أن بعض الباحثين يقلل من نطاق و أهمية هذا الاقتصاد الجديد معتبرين إياه مجرد اقتصاد رقمي قائم على التجارة الإلكترونية و اقتصاد الانترنت و الدوت كوم فإن هناك عدة تعاريف لاقتصاد المعرفة كاقتصاد جديد نذكر منها بما يلي[xxx]:

- هو ذلك الاقتصاد الذي يلعب فيه نشوء واستثمار المعرفة دورا في خلق الثروة
- هو اقتصاد جديد يقوم على أساس إنتاج المعرفة و استخدام ثمارها و إنجازاته و استهلاكها بالمعنى الاقتصادي للاستهلاك.
- هو ذلك الاقتصاد الذي يعمل على زيادة نمو معدل الإنتاجية بشكل مرتفع على المدى الطويل ، بفضل إنتاج و ملاءمة و انتشار تكنولوجيا الإعلام والاتصال
- هو اقتصاد حديث فرض طائفة جديدة من ألوان النشاطات المرتبطة بالمعرفة و التكنولوحيا والمعلومات خلافا للأدبيات الكلاسيكية للتنمية ، ومن أهم ملامحه التجارة الإلكترونية التي تشير إلى التعاملات التجارية التي تتم عن طريق الإنترنت و تعني أيضا عمليات بيع أو شراء أو تبادل المنتجات والخدمات والمعلومات من خلال شبكات كمبيوترية ومن ضمنها الانترنت،

إن التطور الاقتصادي العالمي خلال النصف الثاني من القرن العشرين قد ارتكز وبشكل متزايد على التطور التقني والعلمي، أكثر من اعتماده على التطور الكمي في الإنتاج، وفي العقدين الأخيرين من القرن الماضي بدأ الاقتصاد العالمي يتسم بالاقتصاد المعرفي أي القائم على المعرفة، وحسب معطيات تقرير التنمية البشرية عام 1999، فإن أكثر من % 50 من الناتج المحلي الإجمالي لمعظم دول" منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية"، يقوم على العلم، وازدادت حصة منتجات التكنولوجيا الرفيعة– High " Technology " في المبادلات الدولية من % 12 إلى % 24 من الصادرات العالمية خلال التسعينات.

و نظرا لارتباطه الشديد بآخر التطورات العالمية في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و ارتكازه على عامل المعرفة كعنصر إنتاج جديد ، فإن اقتصاد المعرفة يختلف عن أنماط الاقتصاد السابقة في بعض الأوجه المهمة مثل[xxx]:

- على عكس عناصر الإنتاج الأخرى ، لا يمكن نقل ملكية المعرفة من طرف إلى طرف آخر.
- يتسم اقتصاد المعرفة بأنه اقتصاد وفرة أكثر من كونه اقتصاد ندرة ، فعلى عكس أغلب الموارد التي تنضب من جراء الاستهلاك ، تزداد المعرفة في الواقع بالممارسة و الاستخدام وتنتشر بالمشاركة.
- يسمح استخدام التقانة الملائمة بخلق أسواق ومنشآت افتراضية تلغي قيود الزمان والمكان من خلال التجارة الإلكترونية ، التي توفر كثيرًا من المزايا من حيث تخفيض التكلفة ورفع الكفاءة والسرعة في إنجاز المعاملات على مدار الساعة وعلى نطاق العالم . ونتيجة لذلك ، ينصب التركيز أو ً لا على تطوير الأسواق والشراكة والتحالف الإستراتيجي مع أطراف خارجية قبل التركيز على تطوير المنتجات
- من الصعوبة بمكان في اقتصاد المعرفة تطبيق القوانين والقيود والضرائب على أساس قومي بحت ، فطالما أن المعرفة متاحة في أي مكان من المعمورة وأنها باتت تشكل عنصر الإنتاج الأساسي ، فإن ذلك يعني أن هنالك اقتصادا عالميا يهيمن على الاقتصاد الوطني.

- إن عمال المعرفة هم أولئك الذين يسخرون الرموز أكثر من الآلات ، كالمصممين وعمال البنوك والباحثين والمعلمين، فيما يمكن اعتبار المعرفة سلعة عامة (خلافا للعمل ورأس المال) إذ عند اكتشافها وتعميمها تصبح مشاركتها مع مزيد من المستخدمين مجانية ، كما أن الذي ينتج المعرفة يجد أنه من الصعب منع الآخرين من استخدامها ، وتؤمّن بعض الوسائل مثل براءات الاختراع وحقوق الملكية والعلامات التجارية حماية لمنتِج المعرفة.

الجدول التالي يوضح أهم خصائص اقتصاد المعرفة مقارنة بالاقتصاد التقليدي:

الجدول (1) خصائص الاقتصاد المعرفي مقارنة بالاقتصاد التقليدي

الاقتصاد التقليدي :	**الاقتصاد المعرفي :**
– الاستثمار في رأس المال المادي.	– الاستثمار في رأس المال المعرفي.
– الاعتماد عل الجهد العضلي (الملموسات) بدرجة أساسية في الاقتصاد التقليدي.	– الاعتماد على الجهد الفكري (اللاملموسات) بدرجة أساسية في الاقتصاد المعرفي.
– استقرار الأسواق في ظل منافسة تتحكم فيها – غالباً – البيروقراطية السلطوية.	– ديناميكية الأسواق و التي تعمل في ظل تنافسية مفتوحة.
– الميكنة ***Mechanisation*** هي المحرك الأساسي للاقتصاد الصناعي.	– الرقمية ***Digitization*** هي المحرك الأساسي للاقتصاد المعرفي.
– يهدف الاقتصاد التقليدي إلى التوظيف الكامل للقوى العاملة دون تحديد مهارات مميزة لأداء العمل.	– يهدف الاقتصاد المعرفي إلى وضع قيمة حقيقية للأجور والتوسع في استخدام العاملة ذات المهارات العالية التي تتفاعل مع التعليم و التدريب المستمر.
– أنه اقتصاد ندرة، حيث تنضب موارده بكثرة الاستخدام.	– أنه اقتصاد وفرة، حيث تزداد موارده (المعرفة) بكثرة الاستخدام.
– خضوع الاقتصاد الزراعي لقانون تناقص العوائد (تزايد التكاليف)، والاقتصاد الصناعي لقانون ثبات العوائد (ثبات التكاليف) مع الاستمرار في الاستخدام.	– خضوع الاقتصاد المعرفي لقانون تزايد العوائد (تناقص التكاليف) مع الاستمرار في الاستخدام.

– العلاقات بين الإدارة و القوى العاملة في الاقتصاد التقليدي تتسم بالاستقرار.	– العلاقات بين الإدارة و القوى العاملة في الاقتصاد المعرفي تتسم بعدم الاستقرار، إذ ينتفي مبدأ التوظيف مدى الحياة.
– العلاقة بين قطاعات الأعمال و الدولة غير متكافئة، إذ تفرض الدولة سيطرتها و تصدر أوامرها طبقا لمتطلبات الدولة و توجهاتها الاقتصادية.	– العلاقة بين قطاعات الأعمال و الدولة في الاقتصاد المعرفي قائمة على التحالف والتعاون.
– مقيد بزمان و مكان.	– ليس مقيداً بزمان أو مكان.

المصدر: علي بن حسن يعن الله القرني، **متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات اقتصاد المعرفة**، رسالة دكتوراه في الإدارة التربوية والتخطيط، قسم الإدارة والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2009، ص: 49.

2- **مؤشرات اقتصاد المعرفة** : لمعرفة إمكانية انضمام الدول ضمن هذا الاقتصاد الجديد والذي يرتكز بدرجة كبيرة على الثورة المعرفية، لا بد من التطرق إلى بعض المؤشرات والتي سنحاول إجمالها فيما يلي : [xxx]

☜ **مؤشر البحث والتطوير**: تشكل بيانات الأبحاث والتطوير المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة، حيث يتم استخدام مؤشرين أساسيين هما : النفقات المخصصة للأبحاث والتطوير وفريق العمل المستخدم لأعمال الأبحاث والتطوير، هذه الأبحاث تخضع منذ مدة طويلة لعملية جمع منظمة ومعيارية للبيانات مما يسمح بإجراء تحاليل ديناميكية ومقارنات دولية.

☜ **مؤشر التعليم والتدريب**: إن للموارد البشرية أهمية كبرى في عمل النشاطات الاقتصادية وتنميتها وتطويرها خاصة في ظل اقتصاد المعرفة وما يتضمنه من تقنيات متقدمة، إلا أن من المؤشرات المعروفة جداً لدراسة هذا البعد من اقتصاد المعرفة ما تزال قليلة وذلك يعود من جهة إلى نقص الأعمال في هذا المجال ومن جهة أخرى إلى صعوبة قياس كفاءات الأفراد مباشرة ولمؤشرات الموارد البشرية مصدران رئيسيان على قدر كبير من الأهمية وهي البيانات المتعلقة بالتعليم و التدريب. والبيانات المتعلقة بالكفاءات أو بمهن العمال.

وتسمح المؤشرات القائمة على البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب بتقييم المعارف والمهارات أو (الرأسمال البشري) المتكسبة خلال العملية الرسمية للتعليم، وتسمح هذه المؤشرات أيضا بتقييم المخزون والاستثمار في الرأسمال البشري. تجمع إحصاءات التعلم على قاعدة دولية من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية واليونسكو وإدارة الإحصاء في المجموعة الأوروبية، وهي تتوافر عادة لبضع أعوام، ويعد هذا المؤشر على درجة عالية من الأهمية لما له من تأثير مباشر على ثورة التكنولوجيا والمعرفة من حيث زيادة نسبة المتخصصين في مجالات المعرفة المختلفة وبالتالي زيادة الإنتاجية، كما أن مؤشر التعليم و التدريب يسمح بتقديم المخزون والاستثمار في رأسمال البشري.

☜ **مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** يُعد مؤشر نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على قدر كبير من الأهمية خاصة مع تزامن الوقائع، حيث التقى الاقتصاد القائم على المعرفة بقاعدة تكنولوجية ملائمة وهذا ما أدى إلى تعزيز مشترك بين ازدهار النشاطات المكثفة في المعرفة والإنتاج ونشر التكنولوجيا الجديدة، ولهذه الأخيرة ثلاث تأثيرات في الاقتصاد، وهي:

- أنها تسمح بدر أرباح إنتاجية خاصة في مجال المعالجة، التخزين وتبادل المعلومات.
- تعزز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة ظهور وازدهار صناعات جديدة مثلا: وسائل الإعلام المتعددة، التجارة الإلكترونية، الجداول الإلكترونية...الخ.
- أنها تحث على اعتماد نماذج تنظيمية أصلية بهدف استخدام أفضل للإمكانيات الجديدة لتوزيع ونشر المعلومات.

وقد وضع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مجموعة من المؤشرات تتيح بناءً القدرات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين البلدان، وهذا استناداً إلى مجموعة

من المعايير التي بموجبها تتيح لصانعي القرار والسياسة استنباط سياسات مناسبة وملائمة لوضع خطط عمل مستقبلية.

الجدول (2) مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب تصنيف "الأونكتاد"

الدليل / البعد :	المؤشرات :	المصادر :
التوصيل	– عدد مصنفي الانترنت لكل فرد. – عدد الحواسيب الشخصية لكل فرد. – عدد الخطوط الهاتفية الرئيسية للفرد. – عدد المشتركين في الهاتف النقال لكل فرد.	– الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية و اللاسلكية.
النفاد	– عدد مستقبلي الانترنت لكل فرد. – الأمية، النسبة المئوية من السكان. – نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. – كلفة المخابر المحلية.	– الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. – الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة. – الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية و اللاسلكية.

السياسة	– وجود بدالة انترنت. – التنافس في الاتصالات المحلية. – التنافس في الخطوط المحلية. – التنافس في سوق مروجي خدمة الانترنت.	– مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية – الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. – الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.
استخدام حركة الاتصالات	– الحركة الدولية الداخلية. –حركة الاتصالات الدولية الخارجة.	– الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. – الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.

المصدر: الاسكوا، **مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص: 23.

☜ **مؤشر البنية الأساسية للحواسيب:** ويدخل ضمن هذا المؤشر كل العمليات ذات العلاقة بالحواسيب خاصة إذا ما تعلق الأمر بعدد أجهزة الحاسوب في كل ألف نسمة من السكان ومستخدمي الشبكة العنكبوتية، إذ يعبر عدد مصنفي الانترنت عن مدى حضور البلد في الانترنت و المصنف هو اسم مجال له عنوان مسجل في بروتوكول الانترنت مرتبط به فالاسم (US) يدل على أن المضيف من الولايات المتحدة إلا انه في كثير من الأحيان تنتهي بالأسماء (COM. NET) وفي اغلب مجالات الانترنت تنتهي بـ : (EDU) دلالة على أن الموقع تعليمي أو يتصل بمؤسسة تعليمية.

3- **مجتمع المعرفة:** يحدد تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003 مفهوم مجتمع المعرفة بأنه "ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط

المجتمعي كالاقتصاد المجتمع المدني .والسياسة والحياة الخاصة، وصولا للارتقاء بالحالة الإنسانية بإطراد؛ أي إقامة التنمية الإنسانية[xxx]"

ويعرف كذلك بأنه ذلك المجتمع القائم على اكتساب وإنتاج وتوظيف المعرفة في خدمة التقدم، وهو مجتمع تتعدد فيه مناهل العلم والثقافة وتتكامل فيه منظومة التعليم مع جهود التنمية والتطوير، ويسعى أفراده دائما على كافة مستوياتهم إلى مزيد من المعرفة .وبلغة الاقتصاد تعني إقامة مجتمع المعرفة، تأسيس نمط إنتاج المعرفة عوضا عن هيمنة الإنتاج الريعي وتعدد أنماط الطلب على المعرفة من جانب كل من المجتمع والدولة .[xxx]

ويتجاوز مفهوم مجتمع المعرفة مفاهيم أخرى متقاطعة معه، على غرار مجتمع المعلومات والمجتمع الرقمي أو الشبكي، حيث أنه في ضوء مجتمع المعرفة لا يكتف المجتمع بإمكانية الحصول على المعلومات أو استخدام الكمبيوترات والانترنت بشكل واسع رغم أهمية هذه الوظيفة، وإنما يتعدى الأمر إلى إنتاج المعرفة، وهذا ما سيمكنه من البقاء والتقدم والمنافسة .[xxx]

يتميز مجتمع المعرفة بعدد من المميزات والخصائص أذكر منها :[xxx]

– توفر مستوى عال من التعليم.

– نمو متزايد في قوة العمل التي تمتلك المعرفة وتستطيع التعامل معها.

– القدرة على الإنتاج باستخدام الذكاء الصناعي وتحول مؤسسات ا□تمع المدني إلى هيئات ومنظمات ذكية.

– استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل واسع.

– وجود مراكز بحوث قادرة على إنتاج المعرفة والاستفادة من الخبرات المتراكمة.

– اعتماد معايير جديدة لقياس قوة المجتمعات، وإرساء قواعد جديدة للتراكم الرأسمالي فيها، حيث أصبح مصدر القوة الحقيقي لأي مجتمع هو المعرفة في يد الكثرة، وليس الأموال في يد القلة، وأصبح التراكم الرأسمالي لأي مجتمع يتمثل في مدى الوفرة والتقدم والحداثة فيما يملكه المجتمع من معلومات قابلة للتطبيق والتوظيف.

– ظهور فوارق طبقية من نوع جديد بين أبناء المجتمع الواحد بين من يملكون المعرفة ويتحكمون فيها، ومن لا يملكونها.

– أصبح الإنسان في ظل مجتمع المعرفة وبفضل تقنية المعلومات والاتصالات غير مضطر للانتقال من مكان لآخر ليعرف أمر ما أو تبادل الرأي مع الآخر.

أبعاد مجتمع المعرفة:

لمجتع المعرفة أبعادا مختلفة يجب على كل مجتمع استغلالها وهي على النحو التالي: [xxx]

– **البعد التكنولوجي** :حيث تصبح المعلومات القوة الأساسية لمجتمع المعرفة.

– **البعد الاقتصادي** :تصبح المعلومة في مجتمع المعرفة عاملا أساسيا وموردا اقتصاديا ومصدرا للقيمة المضافة وفرص العمل الجديدة.

– **البعد الاجتماعي** :تصبح المعلومة وسيلة للارتقاء بمستوى المعيشة وتلعب دور مهم في الحياة اليومية للفرد.

- **البعد السياسي** :تؤدي حرية المعلومات إلى تطوير العملية السياسية وبلورتها، وذلك من خلال مشاركة أكبر من الجماهير وزيادة معدل إجماع الرأي واتخاذ القرارات بطريقة رشيدة وعقلانية.

- **البعد الثقافي** :الاعتراف بالقيم الثقافية للمعلومات (كاحترام الملكية الفكرية والحرص على حرمة البيانات الشخصية، والصدق الإعلامي والأمانة العلمية)، وذلك من خلال الترويج لهذه القيم من أجل الصالح العام والخاص على حد سواء

ثانيا: ماهية تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودورها التنموي في ظل الاقتصاد الجديد:

1- **ماهية تكنولوجيا المعلومات والاتصال:** قبل التطرق إلى تعريف تكنولوجيا الإعلام والاتصال، نبدأ بتحديد مفهوم ثورة تكنولوجيا الاتصال وتكنولوجيا المعلومات لنخلص في الأخير إلى تعريف هذه التكنولوجيات التي يصعب إيجاد تعريف موحد لها بسبب تنوعها وتعقدها.

يقصد بثورة تكنولوجيا الاتصالات، تلك التطورات التكنولوجيا في مجالات الاتصالات التي حدثت خلال الربع الأخير من القرن العشرين والتي اتسمت بالسرعة والانتشار والتأثيرات الممتدة من الرسالة إلى الوسيلة، إلى الجماهير داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات، وهي تشمل ثلاث مجالات[xxx].

1. ثورة المعلومات أو ذلك الانفجار المعرفي الضخم، المتمثل في الكم الهائل من المعرفة.
2. ثورة وسائل الاتصال المتمثلة في تكنولوجيا الاتصال الحديثة، التي بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية، وانتهت بالأقمار الصناعية والألياف البصرية.
3. ثورة الحسابات الإلكتروني التي امتزجت بوسائل الاتصال واندمجت معها والانترنت أحسن مثال على ذلك.

أما مفهوم تكنولوجيا المعلومات فيشير إلى جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات في شكل إلكتروني، وتشمل تكنولوجيات الحسابات الآلية ووسائل الاتصال وشبكات الربط، وأجهزة الفاكس وغيرها من المعدات التي تستخدم بشدة في الاتصالات.[xxx]

ومن خلال كلّ هذا نلاحظ بأن ثورة تكنولوجيا الاتصال قد سارت على التوازي مع ثورة تكنولوجيا المعلومات، ولا يمكن الفصل بينهما فقد جمع بينهما النظام الرقمي، الذي تطورت إليه نظم الاتصال فترابطت شبكات الاتصال مع شبكات المعلومات.[xxx]

تعرف تكنولوجيا المعلومات و الاتصال بأنها "مجموع التقنيات أو الأدوات أو الوسائل أو النظم المختلفة التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون أو المحتوى الذي يراد توصيله من خلال عملية الاتصال الجماهيري أو الشخصي أو التنظيمي ، والتي يتم من خلالها جمع المعلومات و البيانات المسموعة أو المكتوبة أو المصورة أو المرسومة أو المسموعة المرئية أو المطبوعة أو الرقمية (من خلال الحاسبات الالكترونية)ثم تخزين هده البيانات والمعلومات ،ثم استرجاعها في الوقت المناسب ،ثم عملية نشر هده المواد الاتصالية أو الرسائل أو المضامين مسموعة أو مسموعة مرئية أو مطبوعة أو رقمية ، ونقلها من مكان إلى آخر ، ومبادلتها ،وقد تكون تلك التقنية يدوية أو آلية أو إلكترونية أو كهربائية حسب مرحلة التطور التاريخي لوسائل الاتصال و المجالات التي يشملها هدا التطور.

2- تكنولوجيات الجديدة للإعلام و الإتصال قاعدة أساسية في التنمية في ظل الاقتصاد الجديد : لقد انعكس الاهتمام بالتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال على نشاط عدة دول، فالعالم أصبح يعيش فترة تحول من المجتمع الصناعي إلى المجتمع المعلوماتي ومن مجتمع تكنولوجي جامد إلى مجتمع متحرك ومن اقتصاد وطني إلى اقتصاد عالمي، ومن الهياكل السلمية إلى الهياكل الشبكية من المركزية

إلى اللامركزية من التعاون إلى الاستقلالية الفردية من السلطة التمثيلية إلى سلطة المشاركة ،فالدول المتقدمة تتقدم أسرع تصاعدياً في تطبيق التكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال على عكس الدول النامية، وهذا ما يطرح حالياً تقسيم جديد للمجتمع العالمي ضمن مصطلح التقسيم الرقمي الذي يصف الفجوة بين القادرين على الحصول على المعلومات والمعرفة والغير قادرين على الحصول عليها. فيجب أن تكون هناك جهود للتغلب على التقسيم الرقمي الذي يوجد داخل البلدان نفسها بغض النظر عن المقارنة بين البلدان المتطورة والبلدان المتخلفة.

لقد ساهم التطور العلمي والتكنولوجي في تحقيق رفاهية الأفراد، ومن بين التطورات التي تحدث باستمرار تلك المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وما تبلغه من أهمية من ناحية توفير خدمات الاتصال بمختلف أنواعها، وخدمات التعليم والتثقيف وتوفير المعلومات اللازمة للأشخاص والمنظمات، حيث جعلت من العالم قرية صغيرة يستطيع أفرادها الاتصال فيما بينهم بسهولة وتبادل المعلومات في أي وقت وفي أي مكان، وتعود هذه الأهمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى الخصائص التي تمتاز بها هذه الأخيرة، بما فيها الانتشار الواسع وسعة التحمل سواء بالنسبة لعدد الأشخاص المشاركين آو المتصلين، أو بالنسبة لحجم المعلومات المنقولة، كما أنها تتسم بسرعة الأداء وسهولة الاستعمال وتنوع الخدمات.

– وتوفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة قوية لتجاوز الانقسام الإنمائي بين البلدان الغنية والفقيرة والإسراع ببذل الجهود بغية دحر الفقر، والجوع، والمرض، والأمية، والتدهور البيئي. ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال توصيل منافع الإلمام بالقراءة والكتابة، والتعليم، والتدريب إلى أكثر المناطق انعزالاً. فمن خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، يمكن للمدارس والجامعات والمستشفيات الاتصال بأفضل

المعلومات والمعارف المتاحة، ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال نشر الرسائل الخاصة بحل العديد من المشاكل المتعلقة بالأشخاص والمنظمات وغيرها.[xxx]

– إن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تساهم في التنمية الاقتصادية: تؤدي الثورة الرقمية إلى نشوء أشكال جديدة تماماً من التفاعل الاجتماعي والاقتصادي وقيام مجتمعات جديدة. وعلى عكس الثورة الصناعية التي شهدها القرن المنصرم، فإن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال من شأنها الانتشار بشكل سريع والتأثير في حيوية الجميع. وتتمحور تلك الثورة حول قوة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تسمح للناس بالوصول إلى المعلومات والمعرفة الموجودة في أي مكان بالعالم في نفس اللحظة تقريباً.[xxx]

– زيادة قدرة الأشخاص على الاتصال وتقاسم المعلومات والمعارف ترفع من فرصة تحول العالم إلى مكان أكثر سلماً ورخاء لجميع سكانه. وهذا إذا ما كان جميع الأشخاص لهم إمكانيات المشاركة والاستفادة من هذه التكنولوجيا.

– تمكن تكنولوجيات المعلومات والاتصال، بالإضافة إلى وسائل الإعلام التقليدية والحديثة، الأشخاص المهمشين والمعزولين من أن يدلوا بدلوهم في المجتمع العالمي، بغض النظر عن نوعهم أو مكان سكنهم. وهي تساعد على التسوية بين القوة وعلاقات صنع القرار على المستويين المحلي والدولي. وبوسعها تمكين الأفراد، والمجتمعات، والبلدان من تحسين مستوى حياتهم على نحو لم يكن ممكناً في السابق. ويمكنها أيضاً المساعدة على تحسين كفاءة الأدوات الأساسية للاقتصاد من خلال الوصول إلى المعلومات والشفافية.[xxx]

من هذا يتضح أن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال دور هام في تعزيز التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية،وذلك لما لهذه الأخيرة من خصائص متميزة وأكثر كفاءة من وسائل الاتصال

التقليدية، فتكنولوجيا المعلومات والاتصال واسعة الانتشار تتخطى بذلك الحدود الجغرافية والسياسية للدول لتصل إلى أي نقطة من العالم عجزت أن تصل إليها وسائل الاتصال القديمة، كما أنها تمتاز بكثرة وتنوع المعلومات والبرامج التثقيفية والتعليمية لكل مختلف شرائح البشر، متاحة في أي مكان وزمان، وبتكلفة منخفضة. فهي تعد مصدر هام للمعلومات سواء للأشخاص أو المنظمات بمختلف أنواعها أو للحكومات، كما أنها تلعب دورا هاما في تنمية العنصر البشري من خلال البرامج التي تعرض من خلالها، كبرامج التدريب وبرامج التعليم وبرامج التعليم وغيرها.

لهذا يكون من الضروري الاهتمام بهذه التكنولوجيا وتطويرها استخدامها بشكل فعال، مع تدريب وتعليم الأفراد على استعمالها، وتوعيتهم بأهميتها في التنمية والتطور، من خلال إبراز أهميتها على الصعيد الجزئي والكلي.

ثالثا: عقبات أمام الانتقال إلى الاقتصاد المعرفي في الجزائر

تعاني الجزائر كدولة نامية من عدة نقائص تقف في وجه أية محاولة لبناء الإقتصاد المعرفي أو الإقتصاد الرقمي، منها:

- الفجوة الرقمية التي خلقتها ثورة المعلومات و الاتصالات بين الدول المتقدمة والدول النامية؛

- التخلف الهيكلي للاقتصاد الجزائري نتيجة استمرار اعتماده الكلي على الريع البترولي و عدم بناء اقتصاد إنتاج حقيقي خاضع للمعايير المتعارف عليها دوليا؛

- غياب المستوى المطلوب من البنى التحتية اللازمة للقيام بعمليات الاتصال بالأنترنت خاصة ما يتعلق بالتكنولوجيا اللاسلكية و الأقمار الصناعية و الهواتف النقالة؛

-ارتفاع تكلفة استخدام الأنترنت و استحواذ اللغة الإنجليزية على % 80 من مواقعها مع ضعف التحكم بها؛

-انعدام او ضعف الوعي بأهمية التكنولوجيا خاصة والاحتياجات الرئيسية من كهرباء و مياه و صحة وتعليم واستعادة الأمن و الطمأنينة مازلت من الأولويات، لتبقى مسائل الأنترنت و اقتصاد المعرفة في نظر أغلب مسؤولينا ترفا لا حاجة إليه و هو في أخر قائمة الاهتمامات ، خاصة مع انتشار القناعة أن الأنترنت لا تضع الطعام في الأفواه؛

-تركيز السياسات التعليمية على الكم لا على الكيف.

-افتقار الجزائر للموارد البشرية والخبرات التكنولوجية التي تمكنها من الانفتاع اقتصاديا من تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات؛

- تعتبر الجزائر من أكبر الدولة العربية الطاردة للعقول العلمية نحو الخارج؛

- تدني مستوى معيشة غالبية الجزائريين و تدهور القدرة الشرائية و الرعاية الصحية و مستوى التعليمي

- انعدام الثقة بإجراء المعاملات والسداد عبر الأنترنت وعدم إنتشار اعتماد التوقيع الإلكتروني ومصداقية الوثائق التي يتم تبادلها عبر الأنترنت مع ضمان الأمان والسرية؛

- غياب الإطار التشريعي الذي ينظم المعاملات الإلكترونية في ظل إنفتاح الأسواق وإنتشار الأنترنت

رابعا: أليات تفعيل دور تكنولوجيات المعلومات و الاتصال لتحسين فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة:

إن التركيز العالمي على توطين ونشر تكنولوجيات معلومات الحديثة كإحدى سبل الوصول إلى مجتمع المعرفة لا يترك للجزائر أي مجال للتردد و المماطلة إن هي قررت الاندماج بسرعة و بشكل إيجابي في القاطرة الاقتصادية العالمية المتجهة في ظل العولمة الاقتصادية نحو اقتصاد المعرفة الذي قابله – في الضفة المتخلفة – ما يعرف بالفجوة الرقمية التي خلقتها ثورة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة والدول النامية ، و التي تقاس بدرجة توافر أسس المعرفة بمكونات هذا الاقتصاد الجديد الذي يستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودرجة الارتباط بشبكة المعلومات العالمية(الانترنت) ، وتوافر طرق المعلومات السريعة والهواتف النقالة وخدمات التبادل الرقمي للمعلومات ، وهي الأسس التي أصبحت تحكم كافة مناحي الحياة وأسلوب أداء الأعمال وقد انعكس ذلك في تطور التجارة الالكترونية عبر الانترنت (e–commerce) وزيادة الشركات الجديدة التي تؤسس يوميا لممارسة أعمالها عبر الشبكة العالمي (ومنها شركات الدوت كوم) وإطلاق المبادلات التجارية الكترونيا عبر الهواتف النقالة (m–commerce) وإقامة الحكومات الالكترونية وتنفيذ المعاملات المصرفية والمالية، وإنشاء الشبكات التعليمية والبحثية والصحية والسياحية وغيرها وتقنين هذه العمليات عبر تطوير التشريعات اللازمة .[xxx]

و رغم العقبات الناتجة من تراكمات اقتصادية ، تاريخية ، سياسية و معرفية التي جعلت الاقتصاد الجزائري يعاني من عدة نقائص تقف في وجه أية محاولة للاندماج الايجابي السريع في اقتصاد المعرفة ، يمكن لتوطين التكنولوجيات الحديثة للمعلومات إذا روفقت بتنمية بشرية مستدامة أن تتيح للجزائر فرصا كثيرة للاندماج في اقتصاد المعرفة وخاصة إذا أحسنت الانتقال السريع و التحول الايجابي في جميع الميادين ذات الصلة بهذا الاقتصاد الجديد ، و لن يتأتى ذلك إلا إذا ركز صناع القرار الاقتصادي في الجزائر على خلق مناخ تكنو – اقتصادي مناسب لاكتساب و استغلال المعرفة، وذلك

بغية ضمان دخول الجزائر في عصر المعلومات و مواكبة التطورات العالمية الهائلة للوصول في أقرب الآجال إلى بناء مجتمع المعرفة ، و الاندماج التدريجي المدروس في اقتصاد المعرفة ، الذي لن يتم دون اعتبار المعرفة أهم عنصر من عناصر الإنتاج و ليست ترفا فكريا أو شأنا هامشيا ، و في هذا المجال يمكن التركيز على ما يلي[xxx]:

- تطوير قاعدة مهارات محلية في مجال إنتاج البرامج المعلوماتية واستعمالها بخلق صناعة محلية لها مما سيسمح بخلق وظائف عمل جديدة لآلاف البطالين الجزائريين خاصة حملة الشهادات الجامعية العالية، و زيادة الصادرات ، و تعظيم منافع النفاذ إلى التكنولوجيا ، و في بلد كالهند مثلا حقق قطاع إنتاج البرامج المعلوماتية نموا بنسبة % 50 خلال التسعينيات، مما أدى إلى زيادة صادراتها و خلق آلاف الوظائف المحلية، و قد كشفت دراسة في عام 1995 حول تأثير منتج برمجيات مايكروسوفت على الاقتصاد المحلي أن كل وظيفة في مايكروسوفت قد خلقت 6.7 فرصة عمل جديدة في ولاية واشنطن بينما خلقت كل وظيفة في بوينغ 3.8 فرصة ، و هكذا بإمكان الجزائر خلق مناصب شغل عديدة في هذا القطاع باعتبار أن قدرة التصنيع القصوى للشرائح الرقيقة تتضاعف كل18 شهرا ، كما أصبحت الحواسيب أسرع مع انخفاض سعر طاقة الكومبيوتر عند حد معين إلى النصف، فيما ينتظر أن النطاق الإجمالي لنظم الاتصالات سيزيد ثلاثة أضعاف كل 12 شهرا ، ليحدث انخفاضا مماثلا في تكلفة وحدة الشبكة
- جذب و تشجيع الاستثمارات الأجنبية في التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال : فقد عانت الجزائر كثيرا من عزلة دولية و حصار غير معلن في هذا المجال ، مما حرمها من التفاعل الإيجابي مع هذه الاستثمارات النوعية ، خاصة أن المواهب التكنولوجية أصبحت تلفت انتباه البلدان الصناعية وكبرى الشركات المتعددة الجنسيات فقد نجحت كوستاريكا مثلا في جذب إحدى أكبر الشركات عالميًا في مجال

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بهدف استخدام اليد العاملة المتعلِّمة نسبيًا، في سياق الجهود التنموية التي شهدت خلق الوظائف وزيادة الصادرات، وتؤدّي الآن إلى خلق صناعة محلية للبرامج المعلوماتية.لتسريع وتيرة التنمية من جهة ، و استقدام الخبرات الأجنبية من جهة أخرى . و لقد تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر في تمويل التنمية وتوطين التكنولوجيا فى الدول النامية وبرز دوره في دعم عمليات التنمية فى بعضها ، إذ أصبحت تسمى بالدول حديثة التصنيع كدول جنوب شرقي آسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية ، خاصة من خلال الشركات متعددة الجنسية.

لكن الملاحظ أنه رغم تزايد الحجم المطلق للاستثمار الأجنبى المباشر فى أعوام التسعينيات ليبلغ 440 مليار دولار أمريكى عام 1998 ، فإن % 58 من هذه الاستثمارات تركزت فى الدول الصناعية المتقدمة، مقابل 37 %فى الدول النامية ، و % 5 لدول شرق أوروبا ، و لم تحظ الدول العربية مجتمعة بأكثر من % 2 من إجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر فى الدول النامية ، وتراوح نصيبها حوالي ثلاثة مليارات دولار أمريكى سنويا

- تحسين فرص النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و تطويرها : مما سينتج عنه تعزيز الوظائف والمبادرات الفردية في صناعاتٍ معينة كمعالجة البيانات والمراكز عن بعد؛ ففي السينغال مثلا نتجَ عن تحرير تنظيم الاتصالات مجموعة كبيرَة من المراكز عن بعد التي تؤمّن النفاذ إلى الاتصالات، ممّا أدّى إلى خلق آلاف الوظائف، أما في جنوب أفريقيا فقد أمّن نموّ المراكز عن بعد نفاذًا لا مثيل له إلى الخدمات العامة، إضافة إلى معلوماتٍ أساسيةٍ حول العناية الصحية، والمنافع الاجتماعية، والخدمات الحكومية الأخرى ، كما أن تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سوف يفجر القدرة الإبداعية و المعرفية لدى العاملين في المؤسسات الجزائرية و يخلق تغييرات إيجابية في محيط العمل و أساليب الإنتاج ، كما يسهل خلق المعرفة في المجتمعات الإبداعية . حيث تعتمد الاقتصاديات الجديدة على زيادة

استثماراتها في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات نظرا لتأثيرها القوي و المضاعف على الاقتصاد ككل مقارنة مع التصنيع . وليس أدل على أهمية التكنولوجيا من أن المعرفة العلمية والتكنولوجية أصبحت تمثل % 80 من اقتصاديات العالم المتقدم ، بينما ال % 20 المتبقية هي حصة رأس المال والعمالة والموارد الطبيعية .. والعكس صحيح بالنسبة للدول النامية ، وأن % 70 من نفقة الحاسب الآلي ترجع إلى قيمة البحث والتطوير والاختبار و % 12 للأيدى العاملة و ذلك من تكلفة المنتج النهائى .

- تعميم استخدام الانترنت : بتوسيع شبكاتها و إصلاح و تحديث الخطوط الهاتفية المتقادمة و تخفيض أسعارها لتكون في متناول الجميع ، فلا يمكن الاندماج في اقتصاد المعرفة دون توسيع دائرة المتعاملين بالانترنت في الجزائر على أوسع نطاق و بأقل التكاليف ، و لن يؤثر ذلك كثيرا من ناحية التكاليف فقد بينت الدراسات الميدانية أن قيمة أية شبكة تتناسب مع مربع عدد العقد ، لذلك فكلما تكبر الشبكة تزداد قيمة الارتباط بها بشكل أسيّ بينما تبقى التكلفة نفسها لكل مستخدم أو حتى أقل ، وهو ما تم تطبيقه على الانترنت وعلى نظم الهاتف أيضًا مما حمل بعض الدول العربية النامية على توفير خدمات الانترنت مجانا (كوريا الجنوبية توفر الانترنت في كل الاماكن العمومية مجانا) تكفي الإشارة أنّ حوالي % 90من كافة مستخدِمي الإنترنت يتواجدون في البلدان الصناعية، وأنّ الولايات المتحدة الأميركية وكندا وحدهما تشكلان % 57 من إجمالي مستخدمي الإنترنت، وفي المقابل يشكل مستخدِمو الإنترنت في أفريقيا والشرق الأوسط مجتمعين 1% فقط من مستخدِمي الإنترنت عالميًا، فيما يتوقع أن يصل عدد المستخدمين حتى عام 2005 نحو مليار مستخدم للإنترنت وهو ما يعادل % 15 فقط من نسبة عدد السكان في العالم، حيث تبلغ نسبة الزيادة السنوية في عدد المستخدمين حول العالم 100 مليون مستخدم سنويا.

- إعطاء أهمية أكبر لرأس المال الفكري : الذي يعتبر دعامة تطور المؤسسة الاقتصادية و نماءها و نجاحها ، فكلما زادت معدلات المعرفة لدى الموظفين زادت قدراتهم العقلية والإبداعية و هو ما يشكل ميزة تنافسية ، و يوجد الآن دليل واضح على أن العنصر غير الملموس لقيمة التكنولوجيا المتقدمة يفوق القيم الحقيقية لموجوداتها الحسية كالأبنية والمعدات، فالموجودات الحسية لشركة مثل مايكروسوفت جزء صغير جدًا من تمويل السوق الخاص بها والفرق هو في رأسمالها الفكري.

خـاتمة

من أجل الارتقاء والانتقال بالاقتصاد الوطني الريعي نحو اقتصاد المعرفة. وجب التأكيد على تبني جملة من التوصيات والمقترحات الآتية:

- وضـع خطـط متناسـقة للبنيـة التحتيـة ، وذلـك فيمـا يتعلـق بشـبكات الاتصـال، والاعتمـاد علـى تكنولوجيـا مسـتقلة ومـوارد بشـرية قـادرة علـى التركيـب والتشـغيل والصـيانة ، وأن تتسـم بطـابع المؤسسية، مـع الاهتمـام بتحقيق درجـة أعلـى من الأمـان المعلومـاتي والشبكي، وتفعيل مبـادرات المؤسسات العامة والخاصة والمجتمع المدني لإنشاء مواقع معرفية.
- العمل على التوطين التكنولوجي ، و جعل التكنولوجيا متاحة من حيث الاستخدام و التطوير و التحكم والابتكار من قبل المجتمع الجزائري، واستغلال الطاقات البشرية في هذا المجال.
- ضرورة وضع الآليات والتصورات للتغلب على التحديات التي تواجه التحول نحو الاقتصاد المعرفي، وهي : العوامل الثقافية والاجتماعية (الحاجة إلى تكييف السياسات الاجتماعية وسوق العمل وفق حاجة الاقتصاد المعرفي). الحوافز (الحوافز التي تخلق الطلب على المعرفة، وتغطي تطوير المهارات، وتشجع المنافسة وتعزز روح المبادرة وتساعد على

اكتشاف المواهب).الجوانب المؤسسية (تمكين وتشجيع مبادرات وابتكارات القطاع الخاص، تبني نهج التعاون وتبادل المعرفة). القدرات (تمكين المواطنين من اكتساب المهارات والقدرات وتبني المسارات التي تتواصل مع المعرفة العالمية).

- تنظيم ومراجعة البيئة التشريعية والقانونية الداعمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بخاصة، ومحاور الاقتصاد المعرفي بعامة التي تدفع نحو تحقيق المزيد من ممارسات الاقتصاد المعرفي.
- إنشاء مواقع ومسارات للابتكار وحاضناته ودعم المبتكرين وتسويق مبتكراتهم في إطار الاقتصاد المعرفي وقوانين حماية الملكية الفكرية ، ووضع آليات عمل لبراءات الاختراع وتسجيلها بوزارات الصناعة.

- استراتجيات بناء مجتمع المعلومات، التجارب العربية نموذجاً

د/ جمال حواوسة

جامعة 08 ماي 1945 قالمة

- houaoussa.djamel@yahoofr

-

-

- **مقدمة:**

- لقد شهد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطوراً كبيراً في العقود الأخيرة من القرن الماضي، مما أدى إلى زيادة نسبة النمو الاجتماعي والاقتصادي والتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، وأصبحت المجتمعات تُقاس بمدى إنتاجها واستهلاكها للمعلومات، وتوظيفها المكثف لتكنولوجيا المعلومات، مما جعل هذه المجتمعات تُعرف بعدة أسماء منها: المجتمع اللاورقي paperless society، والمجتمع الالكتروني technoelectronic society، ومجتمع المعلومات information socety، الذي يمتاز بالاستعمال المكثف للمعلومات في جميع ميادين الحياة.
- وهذه الثورة المعلوماتية الهائلة أحدثت نقلة في حياة الفرد وغيرت الكثير من مفاهيمه، وأخذ المجتمع الصناعي في التحول نحو المجتمع الالكتروني الذي يعمل أفراده في إنتاج واستهلاك المعلومات، وللانسجام مع هذه التغيرات تحولت المنظمات إلى الاهتمام بمواردها المعرفية وابتكار مقاييس جديدة لأنشطة أعمالها، بعد أن أحدثت الثورة التكنولوجية تأثيرات هائلة على أنماط الإنتاج والاستثمار والاستهلاك، فأخذت تتعامل مع الكمية الهائلة من المعلومات والمعرفة في محاولة منها لخزنها واستعمالها، من خلال مشاركتها مع الآخرين داخل المنظمة وخارجها، والاستعانة بتكنولوجيا المعلومات لجعلها سهلة الاستعمال والتداول لبناء مجتمع المعلومات.
- ومن هنا فإن الثورة المعلوماتية التي يشهدها العالم اليوم قد وفرت إمكانية كبيرة لتعجيل عملية التنمية، ولذلك يتعين على الدول العربية الاستفادة من الإمكانيات الايجابية لهذه الثورة لبناء مجتمعات معلوماتية، والتدارس حول كيفية تفعيل الإستراتجية العربية في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لسد الفجوة الرقمية مع العالم الخارجي في عصر العولمة والعالم الرقمي، وهنا وجب على العالم العربي قبول التحدي لبناء مجتمع المعلومات في إطار تنمية شاملة مستدامة، والذي تستند سياسته التنموية على المعرفة، إذ لا يمكن أن تصور حدوث تنمية دون

اكتساب المعرفة، وعليه عمدت الدول العربية بمختلف مؤسساتها على صياغة استراتجيات عملية مخططة للانتقال إلى مجتمع المعلومات، وتمكين جميع الفئات من الاستفادة من النفاذ الشامل إلى المعلومات والمعارف المختلفة والمتجددة.

- وهذا بالتحديد ما تسعى إليه هذه المداخلة، وهو محاولة التعرف على واقع المعلوماتية في البلدان العربية، والاستراتجيات والخطط المستقبلية والصعوبات التي تواجهها وتعيق خطوات تنفيذها، ومن هنا فإن الإشكالية التي تسعى هذه المداخلة لاستجلائها تتمثل في الإجابة عن التساؤلات الآتية: ماهو واقع المعلوماتية في العالم العربي ؟، وماهي الاستراتجيات التي اتبعتها البلدان العربية للانتقال إلى المجتمع المعلوماتي ؟.

- **أولاً– مفاهيم الدراسة:**

- **1– مفهوم الإستراتجية stratégie:**

- كلمة إستراتجية لفظة إغريقية strategos، تعني كل ما يفعله القائد من الخطط والحيل الحربية، وقد أُستخدم هذا المفهوم قديماً في المجال العسكري، فكان يعني حسب القائد والمنظر العسكري الألماني كارل فون كلاوزفتز "فن إعداد ووضع الخطط العامة للحرب"[xxx]، ثم تطور مفهوم الإستراتجية ليعني فن قيادة الدولة لتحقيق الهدف الذي ينشده الفعل.[xxx]
- وهناك من يعرفها على أنها الخطة أو الاتجاه أو منهج عمل الموضوع لتحقيق هدف ما، فهي الممر أو الجسر الذي يأخذنا من هنا إلى هناك، وهي المكان – في الوقت نفسه– أو الموقع، أي أنها تحديد المكان المراد الوصول إليه والكيفية المناسبة والأمثل لذلك.[xxx]
- ويعرفها مازن إسماعيل الرمضاني على أنها تعبئة قدرات الدولة واستثمارها في أوقات السلم والحرب في آن واحد خدمة لأهداف سياستها العليا.[xxx]
- وتحكم الإستراتيجية عدة منطلقات ومبادئ هي:
- – مبدأ العلمية: أي الاستناد إلى الأسس العلمية القائمة على الاستفادة من الخبرات والتخصصات، ودراسة الخطط السابقة والاستفادة منها.
- – مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ: مركزية التخطيط الذي يتيح منهاجاً متكاملاً من الناحية العلمية، ومبدأ لامركزية التنفيذ التي تقع على عاتق القطاعات المختلفة كل حسب موقعه اختصاصه.
- – مبدأ الإلزامية والمرونة: يعني ضرورة الالتزام في التنفيذ بخطط تحقيق الأهداف، أما المرونة فتعني أن تكون الخطة ذات بدائل مختلفة بحيث يمكن مواجهة الاحتمالات الطارئة.

- – مبدأ الواقعية: يقصد به مدى ملائمة الوسائل والأساليب للواقع الذي سوف تنفذ فيه، وتقدير الإمكانات المتاحة التي سيتم التنفيذ في حدودها.
- – مبدأ الاستمرار والمشاركة: ويعني ذلك أن تحديد الوسائل والأساليب والتخطيط له صفة الاستمرارية بالإعداد السابق والتطوير المستمر القائم على التنظيم الدقيق وإعادة التقييم كذلك.
- **2– مفهوم البناء Structure:**
- تشتقُّ كلمة بناء من الفعلِ الثلاثي (بنى) وتعني الطريقة، وكذلك تدل على معنى التشييد والعمارة والكيفية التي يكون عليها البناءُ، أو الكيفية التي شُيد عليها[xxx]، أما اصطلاحاً فلا يوجد مفهوم واضح وموحد لكلمة بناء، فهي تحمل معاني عديدة كبناء الأبنية وتشييدها وبناء النماذج وبناء النظرية وتأسيسها...الخ.
- وفي قاموس علم الاجتماع فإن البناء يدل على علاقة كامنة ومستقرة نسبياً بين العناصر، أو الأجزاء، أو النماذج التي ينطوي عليها كل منظم وموحد.[xxx]
- **3– مفهوم المعلومات Information:**
- المعلومات عبارة عن كل أنواع البيانات التي تم تجميعها بالملاحظة أو المراقبة أو التدوين مسموعة كانت أو مرئية، وتمتاز بكونها قابلة للمعالجة بتقنيات الحاسوب والآليات المعلوماتية المتاحة، فتتحول إلى خطاب يحمل دلالة معرفية قابلة للتغيير والتداول بما تضمن اكتساب الجهات التي تستخدمها معارف وحقائق قابلة للاستثمار في شتى ميادين الأنشطة المعاصرة[xxx]، فالمعلومات هي البيانات التي تمت معالجتها لتحقيق هدف معين أو لاستعمال محدد لإغراض اتخاذ القرارات.
- وتُعرف البيانات Data على أنها عبارة عن تعبيرات لغوية أو رياضية أو رمزية أو مجموعة منها، ويتم التعارف على استخدامها لتمثل الأفراد والأشياء والأحداث والمفاهيم، أي تشير البيانات لأي حقائق خام أو مشاهدات، والتي تصف ظاهرة معينة، ويرى أن المعلومات هي عبارة عن بيانات وضعت في محتوى ذات معنى ودلالة لمتلقيها، بحيث يخصص لها قيمة لأنه يتأثر بها أو لأنها تحقق له منفعة[xxx]، فالبيانات هي المادة الخام الأساسية التي تُستقى منها المعلومات التي هي ناتج معالجة البيانات تحليلاً وتركيباً.
- والبيانات هي ركيزة المعلومات، وهي المتغير المستقل الذي لا يستحدث، والمعلومات هي المتغير التابع، وعندما يحصل الناس على البيانات ويكيفونها حسب إطار معلومات حصلوا عليها سابقاً، تصبح هذه البيانات معلومات[xxx]، وفي شكل معادلة فإن المعلومات = البيانات + المعنى.
- **4– مفهوم مجتمع المعلومات Information Society:**

- لقد اختلف العلماء والباحثين في تحديد مفهوم مجتمع المعلومات حسب الخلفيات النظرية التي انطلقوا منها، فهذا المصطلح جديد ظهر في النصف الثاني من القرن العشرين، وهو غير واضح المعالم، ولهذا ظهرت له عدة تعريفات نذكر منها:
- عرفه مؤتمر جنيف 2003 على أنه مجتمع يستطيع كل فرد استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها، بحيث يمكن الأفراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل إمكاناتهم في النهوض بتنميتهم المستدامة وفي تحسين نوعية حياتهم،... ويعرفه تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 بأنه المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة، في جميع مجالات النشاط المجتمعي من الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة، وصولاً للارتقاء بالحالة الإنسانية باطراد أي إقامة التنمية الإنسانية.[xxx]
- وعرفته منظمة اليونسكو على أنه ذلك المجتمع الذي لديه قدرات على إنتاج المعلومات، ومعالجتها ونقلها واستخدامها من أجل التنمية الإنسانية[xxx]، وبالتالي هو مجتمع يعتمد أساساً على تقنيات المعلومات والتكنولوجيا الحديثة كمورد استثماري، وهو مجتمع تتاح فيه الاتصالات العالمية، وتنتج فيه المعلومات بكميات كبيرة، وتوزع توزيعاً واسعاً، فهو يتميز بكونه نظاماً اجتماعياً يرتكز على انتقال المعلومات، وتلعب فيه الأجهزة الاتصالية دوراً حاسماً.
- ويُعرف أيضاً على أنه المجتمع الذي تُستخدم فيه المعلومات بكثافة، لتصبح الموجه الرئيسي للحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، فالمعرفة هنا تُعد مورداً استثمارياً إستراتيجياً، ومصدراً للدخل القومي، ومجالاً لتشغيل القوى العاملة.[xxx]
- ومهما تعددت التعاريف فإن مجتمع المعلومات **يقوم أساساً على إنتاج ونشر المعرفة وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات الحياة بالاعتماد على شبكات الاتصال والحواسيب وتقنيات المعلومات الحديثة التي أحدثت ثورة وانفجار معلوماتي كبير.**
- **خامساً- ماهية ونشأة مجتمع المعلومات:**
- **1- خصائص مجتمع المعلومات:**
- يمتاز مجتمع المعلومات بعدة خصائص **تحدد طبيعته** منها التحول من مجتمع إنتاج البضائع إلى مجتمع إنتاج الخدمات المعلوماتية مع التضخم **في حجم الإنتاج الفكري**، وبروز حاجة الأفراد والمؤسسات إلى العلم والمعرفة للتعبير عن حاجاتهم وعلاقتهم بالمجتمع، وظهور التكنولوجيا التي ساهمت في تمييز المجتمع الصناعي عن المجتمع المعلوماتي، وزيادة الوعي الثقافي لدى المجتمعات. كما يتميز هذا المجتمع بـ**زيادة أهمية المعلومات كمورد حيوي استراتيجي**، و**نمو**

المجتمعات والمنظمات المعتمدة على المعلومات، واستخدام تقنيات المعلومات والنظم المتطورة، وتنامي النشر الإلكتروني ومصادر المعلومات الإلكترونية.[xxx]

- **ويتميز مجتمع المعلومات أيضاً بتراجع استخدام الورق والانتقال إلى استعمال الجرائد والكتب الكترونية، مما جعل العديد من الباحثين يسمون مجتمع المعلومات بالمجتمع اللاورقي، ويتميز كذلك بكون المعرفة والمعلومة من أهم مصادر الثروة والقوة، بالإضافة إلى انفجار ثورة النشر بكل الأشكال واللغات والأوعية، وفي كل الميادين والتخصصات. وحدوث انفجار اتصالي هائل تصاحبه تطورات لامتناهية في ميدان الالكترونيات والاتصالات عن بعد.**[xxx]
- وبالرغم من تعدد خصائص مجتمع المعلومات، إلا أنه يمكن أن نجملها في ثلاث خصائص هي:[xxx]
- – استخدام المعلومات كمورد اقتصادي: حيث تعمل المنظمات بشكل عام على استخدام المعلومات بهدف تدعيم أنشطة التجديد والابتكار من أجل تحسين وضعيتها التنافسية، عن طريق تطوير المنتجات التي تقدمها من خلال إضافة مواصفات جديدة لمنتجاتها القديمة أو العمل على إيجاد منتجات لم تكن من قبل. في هذا السياق ظهر اتجاه متزايد نحو إنشاء شركات للمعلومات تضيف كميات هائلة من القيمة التي تعمل على تحسين الاقتصاد الكلي للدولة.
- – استخدام المعلومات بين الجمهور العام: يستخدم الناس المعلومات بشكل مكثف في أنشطتهم كمستهلكين ويستعملونها كمواطنين لممارسة واجباتهم، والتعرف عن حقوقهم ناهيك عن إنشاء نظم معلومات التي توسع من إتاحة التعليم و الثقافة للأفراد، وبذلك تكون المعلومات عنصر لا غنى عنه في الحياة اليومية.
- – بروز قطاع المعلومات كقطاع مهم في الاقتصاد: من تسعينات القرن العشرين أضاف علماء الاقتصاد والمعلومات قطاعاً رابعاً إلى النشاط الاقتصادي (مع الزراعة والصناعة والخدمات)، حيث بات إنتاج المعلومات وتجهيزها وتوزيعها نشاطاً اقتصادياً أساسياً في عدد من دول العالم. فتحول الاقتصاد من اقتصاد الصناعات إلى اقتصاد المعلومات، ومن اقتصاد محلي إلى اقتصاد عالمي، ومن إنتاج السلع والخدمات إلى إنتاج المعلومات.
- وبالإضافة إلى هذه الخصائص نجد كبر حجم القوى العاملة في الأنشطة المعلوماتية إذ وصلت نسبتها في بعض الدول المتقدمة إلى 50%، أي أنها أكثر من إجمالي القوى العاملة في المجالات الاقتصادية التقليدية كلها.
- **2- عناصر مجتمع المعلومات:**
- يتضمن مجتمع المعلومات مجموعة من العناصر تتمثل في:[xxx]

- – الحكومة الالكترونية: من الناحية التاريخية هي فكرة أثارتها الإدارة الأمريكية بهدف ربط مواطنيها بالأجهزة الحكومية آلياً إضافة إلى انجازها لمختلف أنشطة الحكومة اعتماداً على شبكات الاتصال، ويمكن تعريفها بأنها الاستخدام التكاملي الفعال لجميع تقنيات المعلومات والاتصالات بهدف تسهيل العمليات الإدارية للقطاعات الحكومية. وترتكز هذه الفكرة على تجميع كافة الأنشطة والخدمات المعلوماتية في موقع الحكومة الرسمي على شبكات الانترنت، وتحقيق الاتصال الدائم بالجمهور مع القدرة على تأمين كافة احتياجات المواطنين، وتحقيق سرعة وفعالية في الربط والتنسيق بين مختلف الدوائر الحكومية ولكل منها على حدا.
- – التجارة الالكترونية: وهي العمليات المتمثلة في بيع وشراء وتسويق وتقديم الخدمات الخاصة بالسلع، أو الخدمات عبر العديد من شبكات الحاسب الآلي كالانترنت والانترانت والاكسترانت لمساندة كل خطوة من الخطوات التجارة العالمية، وقد ساهمت صناعة المعلومات في عصر الثورة التكنولوجية للاتصالات في خلق الوجود الواقعي للتجارة الالكترونية باعتبارها تعتمد بشكل أساسي على الحاسوب وشبكات الاتصال ومختلف الوسائل التقنية بهدف إدارة النشاط الاقتصادي، أي أنها تشكل مرحلة متطورة من التجارة طبقت تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إنتاج وتوزيع السلع والخدمات على المستوى العالمي من أجل خلق محيط تجاري جديد في وسط الكتروني.
- – التعليم الالكتروني: ويمثل شكلاً من أشكال التعليم عن بعد، وهو طريقة للتعليم باستخدام آليات الاتصال الحديثة كالحاسوب أو الشبكات والوسائط المتعددة.
- – الصحة الالكترونية: وهي مفهوم حديث تعكس كيفية الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال الخدمات الصحية، سواء إذا ما تعلق الأمر بالكشف أو التدريب الطبي أو التعليم المتواصل في المجال الصحي، وكما يشمل أيضاً على الأبحاث الطبية بهدف إنشاء الأنظمة المعلوماتية للرعاية الصحية.
- – التوظيف الالكتروني: وهي خدمة شبكية تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتاحة من طرف المؤسسة لطرح الوظائف الشاغرة المتوفرة لديهم، بهدف استقطاب مواهب وكفاءات خارجية لاختيار مرشحين ملائمين. كما تسمح هذه الخاصية لمقدمي طلبات التوظيف بمتابعتها من خلال الزاوية المخصصة لهم في الموقع، وهذه الخدمة تسهل للأفراد الحصول على فرص عمل وإعدادهم لتولي مناصب وظيفية تتلاءم مع مؤهلاتهم العلمية، وباستخدامها يمكن توفير الوسائل اللازمة لاستحداث فرص العمل وتحسين التنافسية والإنتاجية.

- – البيئة الالكترونية: وهي تلك الخدمات التي توقعها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغرض حماية البيئة من الأخطار المحدقة بها وحماية الأفراد والمجتمعات منها.
- – الزراعة الالكترونية: وهي مجال حديث الظهور ضمن العلوم الزراعية ويشير المصطلح إلى تطوير الخدمات الزراعية من خلال دعم وتبادل المعلومات عبر شبكة الانترنت.
- **3– نشأة مجتمع المعلومات:**
- لقد مر مجتمع المعلومات بعد مراحل عبر التاريخ الإنساني، وتميزت كل مرحلة بخصائص ومميزات، حيث شهدت الإنسانية تكنولوجيا الصيد ثم تكنولوجيا الزراعة ثم تكنولوجيا الصناعة، وصولاً إلى تكنولوجيا المعلومات، التي تميزت بالتركيز على معالجة المعلومات، واستثمارها لتوليد معرفة جديدة تتماشى مع متطلبات العصر. وإذا كانت المجتمعات الأخرى تستهلك مواردها، فإن مصادر مجتمع المعلومات متجددة على الدوام، فالمعلومات تولد معلومات، مما يفسر أهمية المعلومات ومكانتها كمادة أولية، إلى جانب اعتماد هذا المجتمع بصفة أساسية على التكنولوجيا الفكرية القائمة على الحواسيب والاتصال والذكاء الاصطناعي.
- وقد أدى النمو الاقتصادي العالمي المتزايد ممزوجاً بالتطور التكنولوجي إلى توظيف المعلومات كمحرك أساسي للتغير الاجتماعي، مما أدى إلى ظهور مصطلح "مجتمع المعلومات" في بداية الثمانينات للدلالة على المرحلة الجديدة التي تمتد عبر تاريخ البشرية، وتتميز بأنها تعتمد أساساً على قاعدة متينة من المعلومات تشكل مورداً أساسياً لاقتصاديات ترتكز على هياكل قاعدية تكنولوجية[xxx]، ومن هنا عرف مجتمع المعلومات مسميات عديدة كالمجتمع ما بعد الصناعي، ومجتمع ما بعد الحداثة، والمجتمع الرقمي، والمجتمع الشبكي واللاسلكي،...الخ.
- وهناك عدة أسباب ساهمت في ظهور و تطور مجتمع المعلومات يمكن إدراجها فيما يلي:[xxx]
- – التطور الاقتصادي طويل الأجل: مهد هذا التطور إلى ميلاد عهد جديد تكون فيه الأهمية لمورد المعلومات، فقد عرفت البنية الاقتصادية تغيرات جذرية ابتداء من عصر المشاعة الأولى، والذي كان فيه الإنسان يستغل خيرات الطبيعة دون أن يُدخل عليها أي تغيير، فالعصر الزراعي الذي اعتمد فيه على الطاقات الطبيعية والجهد العضلي مروراً بالعصر الصناعي الذي اعتمد على الطاقات المولدة وصولاً إلى عصر المعلومات والذي تحتل فيه المعلومات والمعرفة الأهمية القصوى ويعتمد عليها مجتمع المعلومات بصورة أساسية.
- – التطور التكنولوجي: عرف النصف الثاني من القرن العشرين تطورات سريعة في المجال التكنولوجي، خصوصاً بعد اختراع الكمبيوتر وإدماجه في كافة مجالات الحياة، إذ ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التأثير ايجابياً على النمو الاقتصادي، خاصة وأنها تمتاز

بإمكانية تطبيقها في نطاق واسع وفي ظل ظروف مختلفة لتزايد المستمر لإمكانيتها وخصائصها، فضلاً عن أن تكاليفها تتجه نحو الانخفاض بصورة واضحة.

- – ظاهرة تفجير المعلومات: وهي أهم حدث تميز به عصر المعلومات، ويشير مصطلح تفجير المعلومات إلى اتساع المجال الذي تعمل فيه المعلومات لتشمل كافة مجالات النشاط الإنساني، حيث تحول نشاط المعلومات إلى صناعة المعلومات، وبات لها سوق كبير لا يقل أهمية عن أسواق البترول والذهب، وتزايد المعلومات كان نتيجة للتطورات الحديثة التي شهدها العالم، وبروز تخصصات جديدة وتدخل المعارف البشرية ونمو القوة المنتجة والمستهلكة كلها، فالرصيد المعلوماتي لا يتقلص بل يتراكم مشكلاً بذلك ظاهرة الانفجار التي كانت لها أسباب كثيرة من بينها: الزيادة الهائلة في كم المطبوعات والمنشورات المتنوعة، والصعوبة في الاختيار النوعي للمواد المطلوبة في هذا الكم الهائل، وانهيار الحدود بين الموضوعات وتداخل التخصصات العلمية، وزيادة التخصص الدقيق، وفشل الأساليب والوسائل التقليدية في ضبط وسيطرة وتنظيم هذه المعلومات وأوعية المعلومات المتراكمة يوما بعد يوم.
- ويرى بعض الباحثين أن المجتمع مر بثلاث مراحل جوهرية إلى غاية بزوغ مجتمع المعلومات وهي:
- – المرحلة الأولى (1960– 1979): مجتمع غني بالمعلومات، حيث ترعرعت في هذه المرحلة البذرة الأولى لمجتمع مستحدث، ساهمت في ما بعد ببزوغ فجر مجتمع المعلوماتية الذي أصبحنا نسترشد بضيائه في وقتنا الراهن. وقد برزت المعلومات والتقنيات الأولية: لخزنها، وتوظيفها، وإنتاجها في مجتمع الولايات المتحدة الأمريكية الذي كان يخوض غمار الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي وكانت في الوقت نفسه مهيمنة على إدارة اقتصاده القوى الرأسمالية العالمية، في مجتمع يحكم الاقتصاد والصناعة قبضتيهما على جل أنشطته.[xxx]
- إن الانتشار السريع لأدوات المعلومات كالحواسيب في جميع أنشطة المجتمع، بسبب تدني أسعارها كان عاملاً حاسماً وممهداً لإرهاصات مجتمع المعلوماتية، ثم بدأت عملية إنتاج المعلومات بعد أن ازداد حجم استخداماتها وتوافرت أدوات التعامل معها، فظهرت الحاجة الماسة لإدارة الكم الهائل من المعلومات ونتائج ازدياد حجم البحث الأكاديمي والتطبيقي في مؤسسات البحث والجامعات، فازداد عدد الكتب والمجلات والمطبوعات التي تحوي هذا الكم الهائل من البيانات والمعلومات.
- – المرحلة الثانية (1980– 1989): مجتمع مرتكز على المعلومات، وبرزت هذه المرحلة نتيجة للتزايد المضطرد في حجم المعلومات والتطور الهائل في تقنياتها وآليات توظيفها المتعددة. وتعد

العولمة الحجر الأساس الذي استندت إليه هذه المرحلة بعد أن زالت الحدود الجغرافية والسياسية التقليدية، وأصبح الطريق مفتوحاً أمام نقل المعلومات وتداولها في جميع بقاع الكرة الأرضية التي تضاءلت حدودها فتحولت إلى قرية الكترونية صغيرة.[xxx]

- – المرحلة الثالثة (1990– 2010): مجتمع هيمنة المعلومات وانتشار الوسائط، حيث أصبحت المعلومات تلعب دوراً حيوياً في كل نشاطات الأفراد، فبواسطة وسائل إنتاج ومعالجة وتخزين وتوزيع المعلومات من جهة، وللدور الاستراتيجي الذي تقوم به المعلومات في شتى المجالات الحيوية من جهة ثانية أصبح مجتمع المعلومات حقيقة ملموسة.
- **ونظراً لأهمية المعلومات في حياتنا اليومية، فإن المجتمع الدولي أصبح يولي عناية كبيرة، ويخصص ميزانيات ضخمة لوضع السياسات والخطط التي تمكن من إرساء مجتمع معلومات، حيث تزايد عدد الندوات والملتقيات المنظمة حول هذا المجتمع الجديد، كان أهمها القمة العالمية لمجتمع المعلومات بجنيف سنة 2003، وتونس 2005، والملتقى الدولي بواغادوغو 2007 بعنوان: "إفريقيا ومجتمع المعلومات"، وهذا التحول الجذري في المجتمعات راجع الاكتشافات والاختراعات الكثيرة التي تشهدها تكنولوجيات المعلومات، والتي أحدثت ثورة معلوماتية كبيرة.**
- إن فكرة مجتمع المعلومات ترتبط بنشأة تكنولوجيا المعلومات، كأجهزة الكمبيوتر، ونظم الاتصالات الإلكترونية[xxx]، ويذهب لان ميلز Lan Miles إلى أن مجتمع المعلومات هو المجتمع الذي يستخدم فيه المعلومات بكثافة كوجه للحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وذلك لأن أصول مجتمع المعلومات ترجع إلى التغير التكنولوجي[xxx]، أي أن مجتمع المعلومات هو المجتمع الذي تعتبر فيه المعلومات الشيء الجوهري والأساسي، الذي تقوم عليه مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.
- ويعود الميلاد المعرفي –الفعلي –لمفهوم مجتمع المعرفة إلى أواخر التسعينات من القرن الماضي، خاصة بعد أن بذلت اليونسكو جهداً فائقاً في مجال التعريف به ونشره. فقد كانت مختلف المقاربات النظرية وخاصة الماركسية منها تؤكد أن تطور المجتمع رهن حسن استغلال الإمكانات المادية والثروات الطبيعية، وتحقيق حالة من الإشباع الجماعي، ومقاومة الفقر والمرض، إلا أنه مع مرور السنوات وتكرار إخفاق التجارب ثبت محدودية مثل هذه الرؤية.[xxx]
- وإذا كان المجتمع الصناعي قد اعتمد على الميكانيكا والنفط والكهرباء والطاقة النووية، فإن مجتمع المعلومات يعتمد أساساً على العقل البشري، واكتشافاته في الالكترونيات الدقيقة، والهندسة

الحيوية، والذكاء الصناعي، والاتصالات، والكمبيوتر، علاوة على إمكان توليد المعارف والمعلومات، واختزانها مع إمكان استردادها وتوصيلها بسرعة الضوء إلي أي بقعة في العالم.

- **سادساً– استراتجيات بناء مجتمع المعلومات:**
- يؤكد تقرير التنمية الإنسانية العربية على مجموعة من الأسس لا بد من توازنها لقيام وتكوين مجتمع المعرفة وهي:[xxx]
- 1– إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم وضمانها بالحكم الصالح، وهذه الحريات هي الحريات المفتاح الضامنة لجميع صنوف الحرية، وهي العتبات المؤدية إلى سبل إنتاج/ توليد المعرفة، والمفتاح لأبواب الإبداع والابتكار، ولحيوية البحث العلمي، والتطوير التكنولوجي والتعبير الفني والأدبي.
- 2– النشر الكامل للتعليم راقي النوعية، مع إبداء عناية خاصة لطرفي المتصل التعليمي، وللتعليم المستمر مدى الحياة، وهذا الأساس يعني إعطاء أولوية التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وتعميم التعليم الأساسي للجميع، مع إطالة أمده لعشرة صفوف على الأقل، واستحداث نسق مؤسس لتعليم الكبار تعليم مستمر مدى الحياة، وترقية جودة النوعية في جميع مراحل التعليم، وإعطاء اهتمام خاص بالنهوض بالتعليم العالي.
- 3– توطين العلم، وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير التكنولوجي في جميع النشاطات المجتمعية، من خلال تشجيع البحث الأساسي، وإقامة نسق للابتكار والإسراع في تقنية المعلومات والاتصالات.
- 4– التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البيئة الاجتماعية والاقتصادية من خلال التوجه نحو تطوير الموارد القابلة للتجدد، بالاعتماد على القدرات التكنولوجية والمعرفية الذاتية، وتنويع البيئة الاقتصادية والأسواق، كما يتطلب تطوير وجود أقوى في"الاقتصاد الجديد" تعزيز نسق حوافز مجتمعي تعليمي في شأن اكتساب المعرفة وتوظيفها في بناء التنمية الإنسانية بدلاً من الوضع الراهن الذي تتمحور فيه القيم حول الامتلاك المادي، الخطوة لدى مصدري القوة، المال والسلطة.
- 5– تأسيس نموذج معرفي عام، أصيل منفتح مستنير.
- هذه الأسس الخمسة تضمن إصلاح السياق المجتمعي لاكتساب المعرفة، وتقوية منظومة اكتساب المعرفة ذاتها، وصولاً لإقامة مجتمع المعرفة في وطننا العربي.

- وتشير البحوث والدارسات إلى أن هناك العديد من الدول التي عملت على إتباع إستراتجية معينة لانجاز عملية الانتقال من المجتمع الزراعي والصناعي إلى مجتمع المعلومات، ومن هذه الاستراتجيات نجد:
- **1- إستراتيجية مجتمع اقتصاد المعرفة:** وتقوم هذه الإستراتيجية على أساس إعطاء خطط وبرامج تهدف إلى اعتماد المعرفة كعنصر مهم في الاقتصاد من جهة، واعتبار المعرفة هي القيمة الأكبر للإنتاج من جهة أخرى، أي أن الإنتاج في هذا المجتمع يعتمد بشكل كبير على إنتاج المعرفة، وهذا يتطلب مجموعة من العوامل كما حددها عبد الله تركماني وهي:[xxx]
- – اعتماد تكنولوجيا الأجهزة الالكترونية، وتطوير الإمكانيات الإدارية لهذه الأجهزة.
- – اعتماد المعرفة، مدخلات ومخرجات، وإدخالها في جميع مجالات الاقتصاد والإنتاج.
- – الاعتماد على القدرات الداخلية من معارف ومهارات وخبرات لكي لا تقع في مصيدة التبعية الخارجية.
- – تكوين خطط بالمعرفة أساسها هو تطوير الاقتصاد، واعتماد المعرفة واجهة للاقتصاد، فهما وجهان لعملة واحدة في هذه الإستراتيجية.
- وقد طبقت هذه الإستراتجية في كثير من بلدان الاتحاد الأوروبي التي اعتمدت المعرفة كعنصر أساس في الجوانب الاقتصادية والسياسية لبناء نفوذها العالمي والمستقبلي، ويرى ألفن توفلر أن هذه الإستراتجية يتم تنفيذها وفق مراحل هي:[xxx]
- – مرحلة الانتقال من التجارة الزراعية على المستوى الداخلي إلى المستوى الخارجي. بمعنى توسيع هذه التجارة بالاعتماد على الزراعة وما ينتج منها كسلعة يمكن تصديرها إلى الأسواق العالمية، أي تحويل الإنتاج الزراعي من مصدر للعيش إلى مصدر للصادرات على النطاق العالمي والتجارة الخارجية.
- – مرحلة الانتقال الأولي من الإنتاج الزراعي البسيط إلى الإنتاج الزراعي الواسع المعتمد على عملية الإنتاج الزراعي، وتوزيع هذا المنتج بطريقة جديدة تعتمد على أساليب تساهم في تقليل التكاليف، أي تغيير طريقة الإنتاج والتوزيع، لتسهم في زيادة الناتج الزراعي.
- – مرحلة الانتقال من الإنتاج الزراعي إلى الصناعي، أي التحول من المجتمع الزراعي المعتمد على الإنتاج الزراعي إلى مجتمع يعتمد وبصورة واضحة على الإنتاج الصناعي، بمشاركة هذا الناتج الصناعي في عملية الإنتاج الزراعي وتطويرها.

- – مرحلة إنتاج المعرفة، وتنقل هذه المرحلة المجتمع واقتصاده من مرحلة الزراعة والصناعة إلى مرحلة المعرفة، أي اعتماد المعرفة في المجال الاقتصادي، باعتمادها وسيلة وغاية (المادة الخام للإنتاج)، لتقليل تأثير عوامل ومصادر الإنتاج الأخرى.

- **2– إستراتجية البرمجة الهيكلية:**

- وتقوم هذه الإستراتجية على أساس الاعتماد على الأفراد ذوي الخبرة العالية لإدارة عملية التقدم نحو مجتمع المعرفة هذا من جهة، واعتماد المؤسسات القائمة في هذا المجتمع على تبني هذه الخبرات وتوظيفها بشكل يخدم الهدف الأول، وهو التحول نحو مجتمع المعرفة من جهة أخرى، وكذلك اعتماد هذه المؤسسات بأفرادها على مستوى متطور من الأدوات المعرفية كمنظومات الاتصال وشبكات الاتصال العالمية (الانترنيت)، وهذه الإستراتجية تتطلب شرطين رئيسيين هما: تنظيم وتطوير نظم القوانين التشريعية للتنسيق والاتصال مع المؤسسات كافة الحكومية منها وغير الحكومية، والعمل على تحسين الظروف لانتقال المعرفة بين المستويات التنظيمية المختلفة داخل المؤسسة.

- وهذه الإستراتجية تتطلب أربعة مراحل حسب ألفن توفلر هي:[xxx]

- – مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات العامة عن طريق إعادة صياغة النظم والقوانين المعرفية، بحيث تعتمد الدولة أو يعتمد المجتمع على توفير كل سبل الوصول إلى المعرفة، والعمل على استمرارية التعلم في المستويات كافة في سبيل فهم وإدراك هذه القوانين والنظم لتحقيق التحول نحو مجتمع المعرفة.

- – مرحلة إعادة توظيف العمال أو الأفراد، وتأخذ هذه المرحلة المعيار الأساس هو تعيين ذوي الكفاءات المعرفية في الواقع المعرفي، بحيث يكون الرجل المناسب في المكان المناسب، مع إعادة تأهيل الملاكات الوظيفية العاملة المتمثلة بالأفراد والمؤسسة مع بعض، لتناسب وتوازي التطور الذي يشيده المجتمع كل يوم.

- – مرحلة خلق وتحويل المعرفة، وهذه المرحلة تعمل أساساً على تحقيق وخلق المعرفة من خلال المعلومات المتوفرة، أي خلق المعرفة الشاملة من خلال المعرفة الجزئية، وهذه تتضمن التوسع في برامج التقدم الاجتماعي، نشر الوعي والثقافة، توسيع قاعدة البحث العلمي والتعلم والإبداع، تأمين الاتصالات وإيجاد السوق العالمية وفتح الأبواب أمامها وتسهيل مهمة الاتصال مع بعضها البعض الآخر سواء كان على الإطار الداخلي (داخل المجتمع) أو على الإطار العالمي (العالمي والإقليمي)، ونقل المعلومات وتحويلها إلى معارف من مصادر، وخلق المعرفة إلى مصادر الاستهلاك أو المستفيدين.

- – مرحلة التغذية العكسية، ويقصد بها عملية التقييم التي تتضمن إعادة مراجعة المدخلات الناتجة عن المخرجات السابقة، للخروج بمخرجات جديدة تؤدي إلى فائدة أكثر للمجتمع، وهذا يتطلب استقراء للآراء على النطاق الدولي الداخلي بين المؤسسات الدولية الواحدة داخل الإقليم الواحد، واستقراء بين الدول بعضها مع البعض الآخر.
- **3– إستراتجية التعليم المستمر:**
- تقوم فكرة إستراتجية التعليم المستمر على أساس استمرار التعليم فيها دون امتياز أو استثناء، فهي تعمل على التعليم في المراحل المبكرة وصولاً إلى أكبر الأعمار هذا من جهة، وتعليم وتدريب المتعلمين على ماهو حديث من وسائل المعلومات والمعرفة من جهة أخرى، وقد عملت بهذه الإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت بتدريب الطلبة على كيفية تجميع وتصنيف وتبويب المعلومات لتحويلها إلى معارف، كما طبقت كوريا الجنوبية هذه الفكرة بهدف تدريب المعلمين على كيفية التعامل مع التكنولوجيا الرقمية، وكيفية تعلم الطلبة على استعمال هذه التكنولوجيا.
- وتتضمن إستراتجية التعليم المستمر حسب كيم Kim, C.Y أربعة مراحل هي:[xxx]
- – مرحلة التعليم المبكر وغير المبكر دون استثناء، وفيها يتم العمل على تطوير المهارات في إتقان ورفع نسبة الكفاءة لدى المتعلمين في استخدامهم للمعلومات، وتحويل هذه المعلومات إلى معارف، مع إدخال البرامج المتطورة في عملية البناء التعليمي.
- – مرحلة الاستمرارية في التعلم، حيث تعمل على استمرار عملية تبادل المعارف والمعلومات لإنتاج وابتكار معارف وأفكار جديدة وتناقلها، وتنمية رأس المال الفكري والمعرفي لدى أفراد المجتمع، وزيادة استخدام الأجهزة والآلات الحديثة المواكبة لهذا التطور في سبيل توفير أجواء تعمل على سرعة نقل المعلومات والمعارف، في سبيل تحقيق الغاية من هذه الإستراتجية للتحول إلى المجتمع المعرفي.
- – مرحلة تجميع المعلومات وتحويلها إلى المعارف، وتتضمن هذه المرحلة سلسلة من المعلومات وتحليلها واختبارها في سبيل الخروج بمعرفة، والعمل على تطبيق هذه المعرفة ونشرها.
- – المرحلة الإبداعية، وفيها يصل الفرد إلى مرحلة الالتقائية الفكرية والذهنية، بحيث يصبح تلقائي الإبداع والاستخدام المعرفي، باستخدامه مختلف وسائل المعرفة والمعلوماتية.
- وتعد خصائص مجتمع المعلومات بمثابة مقياس يتضمن جملة مؤشرات يمكن ترجمتها إلى درجات معينة، إذا حصل عليها مجتمع ارتقى إلى مصاف مجتمع المعلومات العصري، ويمكن النظر إلى تكوين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات ومدى نضوج هذه البنية كمؤشر على كون

المجتمع مجتمع معلومات، ومن أساليب القياس التي يمكن استخدامها: عدد الحواسيب، وعدد الخادمات للإنترنت، وعدد المشتركين، ونسبة مساهمة المعلومات في إجمالي الدخل القومي، ونسبة العمالة في مجال تكنولوجيا المعلومات...الخ.

- **سابعاً– بعض النماذج العربية في بناء مجتمع المعلومات:**
- إن الحديث عن المؤشرات الحقيقية والفعلية لمدى وجود مجتمع معلومات عربي مبنياً على تكنولوجيا المعلومات وما لها من دور في التنمية الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية أمراً سلبياً مقارنة بالدول المتقدمة، وبالرغم من التقدم التكنولوجي الهائل الذي شهده العالم فإن معظم المؤسسات العربية لتكنولوجيا المعلومات يقتصر فهمها على تركيب البنية التحتية لها دون الاهتمام بالمضمون والمحتوى، كما أن شبكات الانترنيت ما بين المؤسسات المختلفة لا يتم استثمارها لنشر المعلومات والمعرفة، كما لا يزال عدد كبير من مواقع الانترنيت العربية استعراضياً أكثر منه مفيداً وخاصة مواقع المؤسسات الثقافية والجامعات.
- ومهما يكن سنحاول الوقوف على بعض التجارب العربية في بناء مجتمع المعلومات على النحو الآتي:
- **1– الجزائر:**
- **لقد حاولت الجزائر كغيرها من البلدان العربية إرساء قواعد مجتمع معلومات، وهذا يتطلب منح المزيد من العناية ببعض القطاعات الحساسة، وضرورة تحديثها بشكل يتماشى مع المستجدات.** حيث شهد عام1997 إعادة هيكلة حوالي مئة شركة عمومية اقتصادية، ومع ارتفاع سعر البترول في بداية الألفية وتحسن الوضع الأمني عرف الاقتصاد الوطني انتعاشاً محسوساً ولكن تحقيق الإصلاحات عرف بطئاً خاصة فيما يتعلّق بتحرير التجارة الخارجية، عصرنة القطاع المصرفي، تطوير النصوص القانونية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[xxx]
- **وفي 09 ماي 2001** تم إنشاء لجنة خاصة بمجتمع المعلومات تتكون من عشرين شخصاً هم ممثلون عن الوزارات والهيئات العمومية والخاصة وأعضاء من الدواوين الوزارية وأساتذة ومانحي خدمات انترنيت لتقديم تقرير حول الرهانات التي يطرحها مجتمع المعلومات، والشروط اللازم توفرها لتحقيقه، وقد تم عرض التقرير في أكتوبر 2001، وهو يحلل النقائص القانونية التنظيمية البنكية والضريبية والاقتصادية التي تقف عائقاً أمام المبادرات الخاصة والعامة أمام تحقيق مجتمع متكامل للمعلومات.[xxx]
- ومن أجل تعويض التأخر وسد الثغرات وضمان ولوج الجزائر إلى مجتمع المعلومات، قررت الحكومة الجزائرية إجراء إصلاحات لضمان التنافسية والتنويع في الاقتصاد الجزائري ومؤسساته

وتطوير قطاع اتصالات ديناميكي على ضوء الاستعدادات للانضمام لمنظمة التجارة العالمية واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وكانت هذه الإصلاحات تهدف إلى **تهيئة وسط ملائم ومقبول لنشر استعمال واستغلال الوسائل التكنولوجية الحديثة للإعلام والاتصال في الاقتصاد الوطني وداخل المجتمع، وإقامة بنية تحتية ملائمة للاتصالات والشبكات، والعمل على إتاحة مصادر المعلومات التقنية والعلمية، من خلال تحديث شبكات المعلومات بين الجامعات ومراكز البحث، والمدارس والمؤسسات الثقافية، وإنهاء الترتيبات التشريعية القانونية، من خلال تشريع قوانين خاصة بحماية الملكية الفكرية، خاصة ما تعلق منها بالموارد الالكترونية، هذا بالإضافة إلى الاهتمام بقطاع التربية والتعليم**، وتكييف قطاع الاتصالات مع التوجيهات الاقتصادية والتحولات العالمية الناتجة عن تطور الأسواق والنمو التكنولوجي.

- وقد عرضت وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال زهرة دردوري بجنيف الإستراتيجية الجزائرية لبناء مجتمع المعلومات القائم على المعرفة من خلال النقاط الآتية:[xxx]
- – أكدت أن الجزائر عملت على تجسيد الالتزامات التي اتخذتها بمناسبة انعقاد القمة العالمية لمجتمع المعلومات في تونس سنة 2005 باعتماد إستراتيجية لبناء مجتمع المعلومات والاقتصاد القائم على المعرفة.
- – أكدت أن الندوة اعتمدت على التنمية المهيكلة المستدامة لفائدة كافة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والمواطنين بصفة عادلة عبر كامل التراب الوطني. وأضافت أنه لضمان تنمية متناغمة أدرجت الجزائر من بين أولوياتها الإستراتيجية ديمقراطية الاستفادة من تكنولوجيات الإعلام والاتصال من خلال التكوين وضمان تطوير المهارات وتسهيل الانتقال التدريجي نحو مجتمع قائم على المعرفة.
- – أشارت إلى تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للانترنت ذو التدفق السريع والفائق السرعة في الجزائر، مما سمح بانجاز إلى يومنا هذا ما لا يقل عن 780 ألف كلم من الألياف البصرية عبر التراب الوطني.
- – فيما يخص ربط الفضاءات الجماعية أكدت أن كافة مؤسسات الشباب ودور الثقافة والمكتبات وقاعات المطالعة العمومية والجامعات والأحياء الجامعية، ومراكز البحث والمدارس ومراكز التكوين موصولة بشبكة الانترنت ذو التدفق السريع إلى جانب كافة المناطق التي يفوق عدد سكانها 1000 نسمة.
- – فيما يخص النيباد أكدت أن الشطر الجزائري من مشروع الربط بالألياف البصرية بين الجزائر العاصمة وأبوجا (نيجيريا) مروراً بزيندر (النيجر) قد أصبح عملياً، وقالت أن هذه المنشأة التي

يقع نصفها في التراب الجزائري ستسمح بإنشاء شبكة إقليمية للمعلومات تربط بين عدة بلدان افريقية.

- – فيما يخص تطوير منشآت الاتصالات عبر الساتل ذكرت أن الجزائر باشرت عملية على المستوى الوطني والإقليمي من أجل انجاز ساتل للاتصالات (الكومسات 1) الذي سيتم استغلاله قبل سنة 2015، وأوضحت أن هذه الأداة ستسمح بصفة خاصة بتقديم خدمات تخص إرسال المعطيات والإعلام المتعدد الوسائط والتعليم عن بعد والطب عن بعد وغيرها.
- – أشارت أن الابتكار والتنمية المقاولاتية تعد من بين ركائز الإستراتيجية الوطنية من خلال الحظيرات التكنولوجية، كما أكدت أن المواطن من بني أولويات البرنامج الوطني وذلك من خلال تطوير خدمات الانترنت وإطلاق بوابة الكترونية حكومية (المواطن) وبوابات الكترونية قطاعية ومواضيعية، وكذلك بطاقة الضمان الاجتماعي (شفاء)، واستكمال الشبكة الوطنية للطب عن بعد التي أطلقت كمرحلة أولى في 18 مؤسسة استشفائية تعد ضمن أولويات الإستراتيجية الوطنية.
- – أشارت إلى أن عملية فك العزلة التكنولوجية (سيبر ريف) التي تهدف إلى تجهيز حافلات تتنقل من قرية إلى قرية لتعريف السكان المعزولين بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ستعمم سنة 2015 إلى كافة المناطق الريفية للبلاد. وأكدت أن الجزائر ستواصل العمل بنفس الوتيرة من أجل استكمال بناء مجتمع المعلومات مشيرة إلى أن السياسة الوطنية المطبقة تدريجياً تعززت لاسيما بتطور ايجابي للمؤشرات الأساسية التي تسهم في مؤشر التنمية البشرية لاسيما الارتفاع المحسوس في عدد مستعملي الانترنت.
- **ويمكن القول أن العديد من الفرص ستتاح للجزائر لدخول مجتمع المعلومات إذا ما تم وضع سياسة ناجعة وإستراتيجية فعالة لتحقيق عدة تطورات وتحديث مختلف القطاعات، من خلال إدماج تكنولوجيات الاتصال الحديثة في مختلف الأنشطة والمهام، وإتاحة النفاذ الشامل للمعرفة بكل أشكالها وأوعيتها في كل التخصصات العلمية، وتسهيل العمليات التجارية واختزال التكاليف والوقت وتسهيل عمليات التسويق والترويج عبر شبكة الانترنت، إلى غير ذلك.**
- **2– مصر:**
- اتخذت مصر مجموعة من الخطوات للدخول إلى مجتمع المعلومات، وهذه الخطوات ليست جديدة بل منها ما يمتد إلى أكثر من خمسة عشر عاماً، ومن أجل التوجه نحو مجتمع المعلومات تم تحديد الأولويات القومية الآتية:[xxx]
- – تنمية الطلب المحلي على استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في قطاعات الدولة المختلفة.

- – تنمية وتطوير القوى البشرية في مجالات الاتصالات والمعلومات واستخداماتها المختلفة.
- – تحديث البنية الأساسية للاتصالات بمصر.
- – زيادة الصادرات المصرية في مجال الاتصالات والمعلومات والتوجه للأسواق العالمية وإقامة التحالفات مع الصناعات العالمية في هذا المجال.
- – تهيئة المناخ التشريعي الملائم للتوجه نحو مجتمع المعلومات.
- ومن أجل تحقيق هذه الأولويات القومية قامت مصر بإنشاء الشبكة القومية للمعلومات التابعة لأكاديمية البحث العلمي ENSTINTET عام 1984 بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، وإنشاء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لرئاسة مجلس الوزراء عام 1985، وإنشاء شبكة الجامعات المصرية EUN عام 1987 التابعة للمجلس الأعلى للجامعات، والتي تربط جامعات مصر ببعضها البعض عن طريق الحاسبات الآلية، وإنشاء المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات وهندسة البرامج RITSEC، بالإضافة إلى إدخال تعليم الحاسب الآلي في 20 ألف مدرسة، كما شجعت الحكومة على إنشاء 1400 مركزاً للمعلومات، وأصبح لمصر 400 شركة متخصصة في تكنولوجيا المعلومات تحقق 23 % نمواً سنوياً.
- وقد أعلنت مصر عن المشروع القومي للنهضة التكنولوجية، وتم التأكيد على أن المشروع القومي القادم هو إقامة قاعدة تكنولوجية على أرض مصر، والتأكيد على أهمية الدراسات اللازمة لصياغة وتنفيذ هذا المشروع، وفي هذا الإطار صدرت عدة توجيهات منها:[xxx]
- – أهمية تكامل حلقات المنظومة التكنولوجية على أرض مصر مهما تعددت القطاعات والجهات القائمة عليها.
- – التخطيط العلمي المدروس لبناء مؤسسات تكنولوجية كبيرة في عصر التكتلات العلمية التكنولوجية.
- – أن يوضع في الاعتبار أن الهدف هو تحسين جودة المنتجات المصرية.
- – العمل على رفع إنتاجية العمال والفنيين بما يحقق الارتقاء بسمعته على المستوى العالمي وبما يحقق خفض تكلفة الإنتاج.
- – أن يستهدف تطور التنمية الصناعية والتكنولوجية زيادة التصدير، وأن تحصل مصر على موقع مناسب على الخريطة العالمية، وتحقق تحسن في ميزان المدفوعات.
- – أن يكون الهدف هو تحقيق زيادة الإنتاج الصناعي ويواكبه زيادة مستمرة في فرص العمل.
- ومن جهة أخرى عملت مصر على إطلاق الأقمار الصناعية لخدمات التعليم والثقافة والترفيه (نيل سات Nile Sat)، وتدريب شباب الخريجين على استخدام الحاسبات الآلية وتطبيقاتها، حيث

وجدت جمعيات تتولى مسؤولية ذلك مثل جمعية جيل المستقبل، وتقديم خدمة الانترنيت المجاني، مما ساعد على زيادة مستخدمي الإنترنت في مصر حيث كانت التكلفة العالية إحدى معوقات استخدامه.

- كل هذا أدى إلى ظهور مصطلح جديد في مصر هو "وديان التكنولوجيا والقرية الذكية" كوادي التكنولوجيا المصري الذي يقع في الجزء الشمالي الغربي من شبه جزيرة سيناء، ووادي التكنولوجيا بمحافظة قنا، وقرية 6 أكتوبر الذكية، وقرى ذكية في الإسكندرية والقاهرة الجديدة والإسماعيلية...الخ.
- كما أطلقت مصر فكرة الحكومة الإلكترونية التي تتبناها الدولة الآن وترصد لها ميزانية خاصة، وذلك للنهوض بمصر ومحاولاتها لعمل مركز معلومات ودعم اتخاذ قرار في كل وزارة وهيئة حكومية، وإدخال الحاسب الآلي واستخداماته والتعامل معه، لرفع كفاءة أعمال الحكومة وتدريب العاملين في مؤسسات الدولة على استخدامه، مما قد يعود على الدولة بتوفير بعض النفقات على المدى البعيد، والاهتمام بالمكتبات باختلاف أنواعها سواء مكتبات عامة أو جامعية أو متخصصة.
- وبالرغم من المجهودات التي قامت بها مصر للولوج إلى مجتمع المعلومات، إلا أنها صادفت بعض العراقيل منها: زيادة نسبة الأمية في مصر وخاصة في الريف والصعيد وخصوصاً بالنسبة للفتيات التي تزيد نسبتهم في محافظات عديدة ، كما أن حجم صناعة الإلكترونيات وصناعة تكنولوجيا المعلومات في مصر صغير بالنسبة لعدد كبير من الدول، وذلك يرجع إلى قلة حجم هذه الصناعة، وقلة عدد المصانع مقارنة بالصناعات الأخرى فهي تمثل 2.4 % فقط من إجمالي الصناعات الوطني، بالإضافة إلى قلة عدد أجهزة الحاسب الآلي الشخصي في مصر عن كثير من الدول المتقدمة حيث تبلغ النسبة 9.1 جهاز لكل 10 ألف نسمة، وهذه النسبة قليلة جداً لا تتماشى مع ما تطمح له مصر من الارتقاء و النمو، كما أن نسبة استخدام الإنترنت في مصر ما زالت ضعيفة.
- **3- العراق:**
- لقد حاولت العراق الاقتداء بالدول الأخرى في الانتقال إلى مجتمع المعرفة، فقد زاد اكتساب المعرفة في السنوات الثلاث الأخيرة، حيث توفرت للمجتمع العراقي فرص وأساليب وآليات جديدة لاكتساب المعرفة، تمثلت في انتشار مقاهي الانترنيت وأجهزة التقاط النقل التلفازي المباشر عبر الأقمار الصناعية، واتساع دائرة استخدام أجهزة الاتصالات الحديثة مثل الهاتف النقال والهاتف اللاسلكي.

- ومن بين الخطوات التي اتخذتها العراق خلال السنوات الأخيرة لدخول مجتمع المعلومات:[xxx]
- 1- نشر المعرفة: وذلك بتحويل المعلومات والمعارف إلى مخزون معرفي وتكوين رأس مال معرفي، يسهم في تحقيق التنمية الإنسانية، ويتم نشر المعرفة من خلال:
- – التنشئة الاجتماعية: وهي ثلاث أنواع: التنشئة المتسلطة والتنشئة المتساهلة والتنشئة الحازمة، والثانية كانت هي الأكثر انتشاراً.
- – التعليم: إلا انه كان في العراق طموحات ومخططات تم تحقيق بعضها اليسير، والأكثر منها واجه صعوبات وعراقيل جمة وهو ما أعاق إجمالاً عملية نشر المعرفة.
- – وسائل الإعلام: حيث لعبت في العراق دوراً محورياً في بلورة رأي المجتمع العراقي سلباً وإيجاباً، وهو ما ينعكس على مستويات نشر المعرفة بين أفراد المجتمع، وخاصة أن العراق شهد انفتاحاً فجائياً مباشراً نحو استقبال القنوات الفضائية عبر الأقمار الصناعية ومن مختلف دول العالم، مضافاً إليها العدد الكبير من الصحف والإذاعات وشبكات التلفاز المحلية.
- 2- توليد المعرفة: هو امتلاك المجتمع للقدرة على الإضافة إلى رصيد المعرفة الإنسانية، ويتم توليد المعرفة في العراق من خلال:
- – النشر العلمي: يعتبر نشر الدراسات والبحوث العلمية في العراق من أشهر طرق توليد المعرفة، وتبلغ المقاييس العالمية للنشر العلمي إلى ما يتجاوز (1500) بحث لكل مليون من السكان، وتكون البحوث المنشورة أكثر تمييزاً في توليد المعرفة كلما اقتربت من العلوم الأساسية والحقول العلمية المتقدمة كتقنية المعلومات والبيولوجيا الجزئية، ولا توجد أرقام واضحة رسمية تعبر عن مقدار حركة النشر في العراق كما أن النشر في مجال العلوم الأساسية يكاد يكون معدوماً أو في الأقل منخفضاً بشكل كبير.
- – براءات الاختراع: تمثل براءات الاختراع جزءاً مهماً من عملية توليد المعرفة في العراق لأنها تساعد في إنتاج معارف جديدة ومبتكرة، تسهم في تحسين نوعية الحياة للمجتمع فيما لو أنها وضعت في التطبيق، إلا أن الواقع يؤشر سابقاً وحتى في السنوات الماضية انعدام وجود الجدية والاهتمام باستثمار براءات الاختراع وتشجيعها ووضعها موضع التطبيق.
- – الابتكار الوطني: وهو النشاط الابتكاري الوطني على مستوى العراق ككل، والذي يكون أقرب صلة إلى النتاج الداعم للتنمية جامعاً في ثناياه النشر العلمي وبراءات الاختراع، لتطوير منتجات وعمليات إنتاج وخدمات جديدة وتقنيات محدثة للاستخدام في المرافق التنموية المختلفة، وهو في العراق منخفضاً ومشتتاً ويقتصر على المؤسسات الحكومية.

- – الإنتاج الأدبي والفني: ويشمل في المجتمع العراقي القصة والرواية والإنتاج السينمائي والموسيقي، وقد لوحظت بوادر ومحاولات جادة في هذا المجال، إلا أنها ارتبكت تحت تأثير العوامل السلبية المؤثرة في الساحة العراقية. وخلاصة القول أن العراق خلال السنوات الثلاث الماضية كان تتوفر فيه محاولات جادة ولطيفة للانتقال إلى مجتمع المعرفة، إلا أنها تعرقلت كثيراً بسبب عدم الاستقرار السياسي وبطأ العملية السياسية وسوء الأوضاع الأمنية...الخ.
- أما عن الجامعات العراقية وتطوير المجتمع المعلوماتي فإنه بعد سقوط النظام في عام 2003 تبعته موجة من السلب والنهب وحرق المؤسسات الحكومية والخاصة، وكانت الجامعات والمؤسسات التعليمية في مقدمة ضحاياها. وبعد الحصار الذي فُرض على استيراد المعدات والبرمجيات المتطورة بين أعوام 1990– 2003، حصلت خلال هذه الفترة ثورة في الانترنيت لتزيد من الفجوة التكنولوجية بين العراق وسائر بلدان العالم، وبالرغم من تخرج دفعات عديدة من الشباب العراقي من فروع جامعية ذات صلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلا أنهم مازالوا بعيدين عن تطورات هذه التكنولوجيا.
- وفي بداية عام 2003 قامت الأمم المتحدة بالتعاون مع شركة سيسكو سيستمز الأمريكية باقتراح مشروع لتنفيذ برنامج سيسكو لأكاديميات الشبكات من جامعات عراقية مختارة وهي: جامعة بغداد، وجامعة الموصل، وجامعة البصرة، وكلية المنصور الجامعة، ومنهج سيسكو الخاص بأكاديميات الشبكات (CCNA) برنامج شامل للتعليم الالكتروني يزود الطالب بمهارات الانترنيت والشبكات، ويؤمن المحتوى التعليمي من خلال الانترنيت، ويقوم بتقييم المشاركين بطريقة مباشرة.
- **خاتمة:**
- انطلاقاً مما تقدم وبالرغم من أن الكثير من الدول العربية قد بذلت جهوداً كبيرة في نشر تكنولوجيا وتقنيات المعلومات فإنه لا يمكن القول أنه بمجرد توافر مكونات الوصول إلى المجتمع المعلومات قد يكون كافياً للتكامل مع هذا العالم، فالأمر أكبر من الحصول على الوسيلة، والمجتمع المعلوماتي ليس وسيلة اتصال فقط، وإنما الأمر أبعد من ذلك وهو إمكانية التفاعل الحقيقي والإيجابي مع المعلومات ومواكبة التقدم.
- ومن خلال ما سبق عرضه ولكي يتحول أي مجتمع عربي إلى مجتمع المعلومات نقترح ما يأتي:
- 1– ضرورة الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتوفرة في المجتمع، وإتاحة فرصة النفاذ إلى المعلومات عن طريق شبكات المعلومات العالمية والإقليمية، والدولية والمحلية مع الحفاظ على التنوع الثقافي الذاتي لكل مجتمع واحترام حرياته وخصوصيته.

- 2- تطوير التعليم وتجديد المناهج الدراسية بما يخدم عملية الانتقال إلى مجتمع المعلومات، مع الأخذ بعين الاعتبار السمات الجغرافية الفريدة والنوعية لطبيعة كل منطقة وسكانها، وإزالة الفوارق الاجتماعية المختلفة.
- 3- ضرورة اعتماد استراتيجيات تتماشى في توجهاتها وبرمجتها الزمنية مع النسق العام لتطور مجتمع المعلومات على الصعيد الدولي، وضرورة تحول العالم العربي من مجرد مستهلك للمعلومة إلى طرف فاعل من أطراف مجتمع المعلومات، وذلك من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستديمة.
- 4- تنفيذ استراتيجيات الحكومة الإلكترونية التي ترتكز على تطبيقات ترمي إلى الابتكار وزيادة الشفافية والمساءلة والكفاءة، ومواصلة دعم مبادرات التعاون الدولي في مجال الحكومة الإلكترونية.
- 5- النهوض ببناء القدرات وتبادل المعارف بشأن الاستخدام الفعّال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوفير الخدمات الإلكترونية والسياسات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم التنمية.
- 6- تحفيز القطاع الخاص على استخدام خدمة الانترنيت وتطبيقات التجارة الالكترونية، بما يسهم في رفع معدلات الإنتاجية وفي تخفيض كلفة التسويق والشراء وتأمين فرص عمل إضافية للشباب.
- 7- توضيح الواقع الراهن للمعلوماتية في الدول العربية من خلال التعرف على البنية التحتية في مجال تقنيات الاتصالات والمعلومات، والاستراتجيات الراهنة والخطط المستقبلية، والصعوبات التي تواجهها وتعيق خطوات تنفيذها
- 8- إعطاء أهمية كبيرة للوعي بقيمة المعلومات، والاهتمام بإدخال تقنيات المعلومات في المؤسسات والمراكز العلمية والبحثية باعتبارها أهم عناصر الإنتاج في الوقت الحاضر.
-
-

الأستاذة: قادة بن عبد الله نوال

الدرجة العلمية: سنة أولى دكتوراه علم الاجتماع التنمية البشرية

الجامعة: أبو بكر بلقايد تلمسان

عنوان المداخلة: الرهانات المستقبلية لتكنولوجيات المعلومات ودورها في تحقيق التنمية في الدول العربية.

الملخص

عرف العالم تطورات كثيرة بداء بالثورة الزراعية ومرورا بالثورة الصناعية وصولا إلى ثورة المعلومات التي أضحت تشكل هدفا عالميا يطمح لبلوغه والولوج إليه، خاصة وأن مجتمع المعلومات يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي وهذا ما يبرهن سعي الدول لتحقيق هذا المسعى باعتباره هدفا رئيسيا للوصول إلى مجتمع معرفي راق.

و يعد المجتمع الالكتروني رهانا تسعى الدول العربية لبلوغه بشتى السبل، في ظل تجارب البلدان الغربية الناجحة وهو ما يدفعها إلى الاهتمام بالأفكار الجديدة وفي مقدمتها التكنولوجيات الحديثة التي تشكل رهانا من شأنه العمل على تحسين الخدمة العمومية وبناء مجتمع معرفي الكتروني راق، يسمح لها بالالتحاق بركب الدول المتقدمة التي تشهد تطورا كبيرا في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: مجتمع المعلومات، الإدارة الإلكترونية، الخدمة العمومية، التنمية.

مقدمة

شهد العالم تطورا هائلا في العقود الأخيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مستويات عدة والتي تمس بشكل كبير الحياة العملية للإنسان وتؤثر على أسلوبه ومنهجه المتبع في الإدارة. وهذا التأثير هو إيجابي بالضرورة حيث عملت التكنولوجيا الحديثة على إخراج الإدارة من الحيز الضيق التي كانت تعيش فيه وهو الإدارة التقليدية إلى إدارة إلكترونية متميزة عين غيرها بخصوصية منفردة في تسيير برامجها بشكل فعال ومحكم للوصول إلى تحقيق الأهداف المعلن عنها أو المسطر لها والموضوعة في سياستها المتبعة.

هذا التطور وهذه الفعالية في الإدارة الإلكترونية التي أصبحت في الآونة الأخيرة من الأهداف الأولية التي يجب تحقيقها من طرف الدول خاصة البلدان العربية لتمكنها من الرفع من مستوى تقدمها المعرفي ومستوى فعالية منظماتها وذلك بتكوين مجتمع معرفي قائم على الاستعمال

والتسيير الجيد والرشيد لتكنولوجيا المعلومات. لضمان زيادة الفعالية على مستوى الإدارة. وبالتالي تولي المنظمات اهتمامها الكبير بالعاملين وكذا المتعاملين معها والعكس صحيح أين تصبح الإدارة محل اهتمام و ثقة عمالها والمتعاملين معها أيضا ، إذ انها اكتسبت طابعا عصري يتسم بالمرونة والفعالية حيث تيسر لعملائها الحصول على المعلومات والخدمات. و كذا تحقيق الجودة في تلبية احتياجاتهم وذلك بأقل جهد وأقل وقت وأقل تكلفة.

هذا ما تبنته الدول العربية لتحسين مرد ودية مؤسساتها والوصول إلى التعامل مع عملائها بطرق سهلة دون عوائق تعكر صفو سير العملية الإدارية مما يجعل المنظمة أكثر فعالية. وذات جودة في تلبية خدماتها. حيث تصبح الإدارة الإلكترونية الفعالة رهانا مستقبليا لهذه البلدان لتحقيق التنمية بجميع مستوياتها. ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

كيف تسعى البلدان العربية في تحقيق التنمية الرشيدة من خلال كسب رهان تكنولوجيا المعلومات والاتصال؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية قسمت المداخلة إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول: عرض مفاهيمي للمصطلحات التالية: مجتمع المعلومات، الخدمة العمومية، التنمية، الإدارة الإلكترونية.

المحور الثاني: إشكالية العلاقة بين الإدارة الالكترونية وتحقيق التنمية في الدول العربية.

المحور الثالث: الرهانات المستقبلية لتحقيق التنمية في الدول العربية.

المحور الأول: عرض مفاهيمي

* ماهية مجتمع المعلومات:

يتبادر إلى أذهاننا بمجرد سماع مجتمع المعلومات أن هذا المجتمع مجتمع معرفي، متقدم، متطور، مجتمع تنموي راق باعتبار أن من أهم مؤشرات التنمية البشرية هو المعرفة. فإذا ما كان المجتمع يحتوي على هذه الصبغة فهو في طرقه إلى تحقيق ولو جزء بسيط من التنمية.

فمجتمع المعلومات هو آخر ثورة أو تطور للمجتمع الإنساني بعد الثورة الزراعية والصناعية. إذ يتميز هذا الأخير بالتركيز على العمليات التي تعالج فيها المعلومات، حيث تكون فيه المادة الخام والأساسية هي المعلومة، التي يتم استثمارها بحيث تولد المعرفة، معرفة جديدة

وهذا عكس المواد الأساسية في المجتمعات الأخرى، التي تنضب بسبب الاستهلاك، أما في مجتمع المعلومات فالمعلومات تولد معلومات مما يجعل مصادر المجتمع لا تنضب[xxx] بمعنى أن المجتمعات التي تعتمد بالدرجة الأولى على نظم المعلومات والمعرفة هي أكثر أهمية من غيرها من المجتمعات التي يسود عليها طابع الإستهلاك الذي يتميز بالجمود والثبات وعدم الإبتكار على عكس المجتمعات التي تتميز بمستوى معلوماتي يؤهلها إلى التجديد والإبداع.

ويقصد أيضا بمجتمع المعلومات جميع الأنشطة والتدابير، والممارسات المرتبطة بالمعلومات، إنتاجا ونشرا وتنظيما واستثمارا، كما يشمل إنتاج المعلومات أنشطة البحث والجهود الإبداعية والتأليف الموجه لخدمة الأهداف التعليمية والتثقيفية.[xxx] نقصد بالأهداف التعليمية والتثقيفية هنا هو توجيه آليات مجتمع المعلومات إلى التركيز على البنى التحتية له وهي المؤسسات التعليمية، والتثقيفية لتحقيق مستوى ثقافي وتعليمي جيد.

كما يمكن تعريف مجتمع المعلومات على أنه هو المجتمع الذي يعتمد أساسا على المعلومات الوفيرة كمورد استثماري وكسلعة إستراتيجية وكخدمة كما تعتبر أيضا مصدر للدخل القومي ومجال للقوة العاملة، أين تصبح المعلومة المنتشرة عن طريق التكنولوجيا الحديثة هي أكثر مردودية من المعلومة المتوفرة في المكتبات مثلا أين لا يكون الإقبال عليها بشكل كثيف على عكس ما هو سريع وموفر للوقت. كما يتميز هذا المجتمع بكثافة المعلومات وإنتاجها بكميات هائلة وسرعة استهلاكها وتجددها المستمر. فالمعلومات هي أساس تطور المجتمع ولابد من وجدها ضمن وسط يحتوي على أفراد يستطيعون التعامل معها بشكل فعال سواء أكانوا مستهلكين أو منتجين.

وجوهر مجتمع المعلومات يقوم على توفر الوسائل التكنولوجية الحديثة وما يسمى بالانترنت حيث يقول في هذا الصدد متخصص التكنولوجيا الحديثة للإتصال "بيتر دوكر": "أن الأنترنت تحدث الأن تغييرا عميقا في الإقتصاد، الاسواق، هياكل صناعة المنتوجات، ويؤثر في التوزيع، السلوك والقيم فيما يخص المستهلكين. كما قد يكون التأثير أكبر من ذلك فيما يخص المجتمع والسياسة وفوق كا ذلك على رؤيتنا للعالم ومكانتنا فيه[xxx]. وإذا كان مجتمع المعلومات يعرف انتشارا واسعا في البلدان المتقدمة فإن استعماله يظل محدودا في الدول العربية. وبشكل عام كل البلدان العربية تظهر رغتبها واهتمامها الكبير في الوصول إلى مصاف البلدان المتقدمة والتمتع بالتطور الذي تعرفه هذه البلدان في مجال تكنولوجيا المعلومات وإمكانية تحقيق ذلك راجع إلى ضرورة توفير الحد الأدنى من الظروف اللازمة.

* معايير مجتمع المعلومات:

كل مجتمع مهما اختلفت تسميته ينفرد بمعايير معينة عن غيره من المجتمعات، فمجتمع المعلومات يتميز حسب "وليام مارتن" بخمسة معايير في كتابه لمجتمعه المعلومات وهي كالأتي:

– المعيار التكنولوجي: حيث تصبح فيه تكنولوجيا المعلومات مصدر القوة الاساسية.

– المعيار الإجتماعي حيث يتأكد دور المعلومات كوسيلة لترقية مستوى المعيشة وانتشار الوعي بالحاسوب والمعلومات وإتاحة الفرصة للعامة للحصول على المعلومات على مستوى عال من الجودة.

– المعيار الإقتصادي: حيث تبرز هنا المعلومات كعامل اقتصادي أساسي، سواء كمورد، أو كخدمة، أو كسلعة ومصدر للقيمة المضافة، ومصدر لخلق فرص جديدة للعمالة.

– المعيار السياسي: حيث يفترض أن تؤدي حرية المعلومات إلى تطوير وبلورة العملية السياسية وذلك من خلال انتهاج الديمقراطية وإشراك الجماهير في تسيير دواليب الحكم والحياة العامة. أي أن أفراد مجتمع المعلومات لهم القدرة على إبداء الرأي في اتخاذ القرارات السياسية.

– المعيار الثقافي: يتجلى ذلك من خلال الإعتراف بالقيم الثقافية للمعلومات كإحترام الملكية الفكرية، والحرص على حرمة البيانات الشخصية[xxx].

فهذه المعايير هي التي تسمح لنا بالتنبؤ من خلالها بدخول المجتمع إلى مجتمع المعلومات وقياس مدى فعاليته. حيث تظهر هذه الفعالية في مدا جودة البنية التحتية المعلوماتية للمجتمع باعتبارها مؤشر لدخول مجتمع المعلومات الذي يمكن التعبير عنه بالمتغيرات التالية: عدد الحواسب، عدد المشتركين، نوعية الخدمات المقدمة...الخ.

وينطوي مجتمع المعلومات على مجموعة من الخصائص وهي تتمثل في:

– خاصية اقتصادية تتجلى في استخدام المعلومات كمورد اقتصادي، حيث تعمل فيه معظم الشركات والمؤسسات على استخدام المعلومات لزيادة الكفاءة الإنتاجية في العمل، وفي تنمية التجديد والإبتكار، وفي زيادة فعاليتها ووضعها التنافسي، مما يساعد على رفع أداء وفعالية المؤسسات.

– الإستخدام المتنامي للمعلومات بين الجمهور العام، فالناس يستخدمون المعلومات بشكل مكثف في أنشطتهم كمستهلكين وكمواطنين لممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم. هذا فضلا عن إنشاء نظم المعلومات التي توسع من إتاحة التعليم والثقافة لكافة أفراد المجتمع.

– ظهور قطاع المعلومات كقطاع مهم من قطاعات الاقتصاد، حيث أصبح إنتاج المعلومة وتوزيعها نشاطا اقتصاديا في عديد من دول العالم[xxx].

* ماهية الخدمة العمومية:

يركز "ثابت عبد الرحمان إدريس" في تعريفه للخدمة العمومية على محورين أساسين هما:

أ– مفهوم الخدمة العمومية كعملية: تعتبر الخدمات التي تقدمها المنظمات الحكومية أو العامة على أنها تمثل عمليات ذات طابع تكاملي، تنطوي على مدخلات وتشغيل مخرجات، وبالنسبة للمدخلات فإن هناك ثلاثة أنواع يمكن أن تجري عليها عمليات التشغيل لإنتاج الخدمة المطلوبة وهي:

1– الأفراد: يعتبر الفرد طالب الخدمة أحد أنواع المدخلات في عمليات الخدمة العمومية أي عندما تؤدى هذه العمليات على المواطن بذاته.

2– الموارد: يمكن أن تصبح هي الأخيرة أحد أنواع المدخلات في عمليات الخدمة المقدمة من المنظمات العامة، أي عمليات الخدمة التي يتم إجراؤها على الأشياء. وليس على الأفراد. وتسمى عمليات الأشياء المملوكة مثل: خدمات رخص مرور السيارات، والخدمات العامة المختلفة في خطوط السكك الحديدية.

3– المعلومات: هي الأخرى تمثل أحد المدخلات في عملية الخدمة العمومية، ويطلق عليها عملية تشغيل المعلومات ويعكس هذا النوع الجانب الحديث للخدمة العامة نتيجة للتطور الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والإتصال مثل خدمات تحليل البيانات في مراكز المعلومات، وعمليات تشغيل البيانات في مراكز البحوث والجامعات.

ب– مفهوم الخدمة العامة كنظام: انطلاقا من مفهوم النظم يمكن النظر إلى الخدمات التي تقدمها المنظمات العامة كنظام يتكون من أجزاء مختلفة تشمل مايلي:

– نظام عمليات التشغيل أو إنتاج الخدمة.

– نظام تسليم الخدمة وفق هذا النظام يتم تجميع نهائي لعناصر الخدمة، ثم التسليم النهائي للخدمة، وإيصالها للمواطن طالب الخدمة.[xxx]

كما يوحي مفهوم الخدمة العامة أو الخدمة المدنية بتلك الرابطة بين الإدارة العامة الحكومية والمواطنين على مستوى تلبية الرغبات، وإشباع الحاجات المختلفة للأفراد من طرف الجهات الإدارية والمنضمات. ويتضمن مفهوم الخدمة شكلين شكل مرئي وشكل غير مرئي.

ولتوضيح مفهوم الخدمة العمومية نقدم المثال التالي انطلاقا من الخدمات التي تقدمها المنظمات العامة في المجتمع: قد يتوجه مواطن لتسجيل سيارته أو استخراج رخصة لها، فبداية يقوم بتقديم مختلف الوثائق اللازمة لدى مكتب الخدمة، ويسدد ما هو مخصص ومطلوب من نقود لمثل هذه الوثائق في الخزينة، وعليه بالانتظار قليلا لكي تنتهي الخدمة وهنا يمكن القول أن هذا الجزء من الخدمة يمثل الجزء المرئي للمواطن لأنه يرى الإدارة والموظفين والأجهزة، غير أنه وحتى يحصل على الخدمة المطلوبة يتطلب الأمر مهام وأعمال أخرى تجري داخل تجري داخل مكتب الخدمة العامة مثل الفحص في الدفاتر أو الحاسب الآلي عن تاريخ السيارة والمخالفات، التسجيل، المراجعة الداخلية وكل هذه الأعمال تتم في المكتب الخلفي الذي لا يراه المواطن وهو ضروري لاستكمال الخدمة وتقديمها[xxx].

*ماهية الإدارة الالكترونية:

تعرف الإدارة الالكترونية على أنها " تلك العملية القائمة على الإفادة من الإمكانات المتميزة للانترنت وشبكات الأعمال في التخطيط والتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للمنظمة بدون حدود من أجل تحقيق أهدافها".

وتعرف أيضا على أنها "استخدام خليط من التكنولوجيا لأداء الأعمال والإسراع بهذا الأداء وإيجاد آلية متقدمة لتبادل المعلومات داخل المنظمة بينها بين المنظمات الأخرى"[xxx].

كما تعرف أيضا على أنها " التبادل الغير مادي للبيانات الرقمية فيما بين المرافق الحكومية والعامة وكذلك التبادل الجاري بين المواطنين، وهذا التبادل لا يجب أن يقتصر على مجرد وضع نماذج المعاملات الإدارية عبر شبكة الانترنت بل يجب أن يتيح أيضا إمكانية القيام بجميع المراحل التي تتطلبها المعاملات الإدارية من خلال استخدام أنظمة معلوماتية تفاعلية تسمح بتعبئة البيانات الواردة في نموذج المعاملة".

كما تعني أيضا "تحويل كافة العمليات الإدارية ذات الطبيعة الورقية إلى عمليات ذات طبيعة إلكترونية باستخدام مختلف التقنيات الالكترونية في الإدارة. وهذا ما يطلق عليه العمل الالكتروني أو الإدارة بلا أوراق"[xxx]. هذا التعريف يظهر لنا خاصية تتميز بها الإدارة الالكترونية

الفعالة وهي التخلي عن كل ما هو ملموس أي التخلي عن ما كانت تتميز به الإدارة التقليدية وتعويضها بإدارة متميزة تعتمد على التقنية الحديثة.

وتسعى الإدارة الالكترونية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- تقديم الخدمات للمستفيدين صورة مرضية خلال 24 ساعة وطيلة أيام الأسبوع.
- تحقيق السرعة المطلوبة لإنجاز العمل وبتكلفة مالية مناسبة.
- إيجاد مجتمع قادر على التعامل مع متغيرات العصر التكنولوجي.
- تعميق مفهوم الشفافية والبعد عن المحسوبية.
- الحفاظ على حقوق المواطنين من حيث تنمية روح الإبداع والابتكار.
- الحفاظ على أمن وسرية المعلومات والتقليل من مخاطر فقدانها.

* عناصر الإدارة الالكترونية: تتكون الإدارة الالكترونية من:

1- عتاد الحاسوب: يقصد به أجهزة الحاسوب وملحقاتها .

2- البرمجيات والشبكات: البرمجيات هي مجموعة من البرامج المستخدمة لتشغيل جهاز الحاسب الآلي والاستفادة من إمكانيته المختلفة. بينما الشبكات فهي الوصلات الالكترونية الممتدة عبر نسيج اتصالي لشبكة الانترنت.

3- صناع المعرفة: وهو العنصر الأهم في منظومة الإدارة الالكترونية من القيادات الرقمية والمديرون والمحللون للموارد المعرفية ورأس المال الفكري في المؤسسة.[xxx]

* تعريف التنمية:

لقد برز مفهوم التنمية Développement بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز " أدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي Progrès Matériel، أو التقدم الاقتصادي Progrès Economique .

ومن بين أهم التعاريف لهذا المصطلح نذكر:

التنمية هي العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغييرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي. والتنمية بالمفهوم الواسع هي رفع مستدام للمجتمع ككل وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل.[xxx]

فتعد التنمية بأنواعها عملية ديناميكية مستمرة تنبع من الكيان وتشمل جميع الاتجاهات، فهي عملية مطردة تهدف إلى تبديل الأبنية الاجتماعية وتعديل الأدوار والمراكز، وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الفكرية والقيمية وبناء دعائم الدولة العصرية. ذلك من خلال تكافل القوى البشرية لترجمة الخطط العلمية التنموية إلى مشروعات فاعلة تؤدي مخرجاتها إلى إحداث التغييرات المطلوبة.

ولعل مقولة التنمية أمست اليوم محورا مشتركا لمعظم العلوم الإنسانية وتطبيقاتها، وقد عرف إعلان "الحق في التنمية" الذي أقرته الامم المتحدة في عام 1986 "عملية التنمية هي عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان والأفراد، والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية".[xxx]

الفرق بين التنمية وبعض المفاهيم المشابهة لها:

* التنمية والتغيير: إن التغيير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والارتقاء والازدهار، فقد يتغير الشيء إلى السالب بينما هدف التنمية هو التغير نحو الأفضل بوتيرة متصاعدة ومتقدمة.

* التنمية والتطور: التطور مفهوم يعتمد أساسا على التصور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر خلال مراحل محددة ثابتة في مسلك يندرج من أبسط الأشكال إلى أعقدها.

* التنمية والتحديث: يشير المفهوم الأول بالإضافة إلى ما عرضناه سابق من تعاريف إلى الزيادة في القدرة الإنتاجية للوصول إلى مستوى يرفع من مستوى المعيشة في شكلها المادي والثقافي، أما مصطلح التحديث فهو يشير إلى إدخال رموز الحضارة الحديثة وأدواتها العصرية والتي نلمسها في الوسائل التكنولوجية الحديثة، والمعدات الإلية بالإضافة إلى السلع الاستهلاكية.

المحور الثاني: إشكالية العلاقة بين الإدارة الالكترونية وتحقيق التنمية في الدول العربية

1- واقع التكنولوجيات الحديثة في الدول العربية:

إن تحليل واقع تكنولوجيا الإعلام والاتصال في البلدان العربية يستدعي منا بالضرورة دراسة عناصر البنية التحتية للأعمال الالكترونية والتي تشكل معيارا لنظم وتكنولوجيا المعلومات.

* البنية التحتية التقنية:

يرى الباحثون في هذا المجال أن الدول العربية تعاني نقصا فادحا في استخدام نظم المعلومات على مستوى منظمات الأعمال والحكومات والمؤسسات في القطاعات المختلفة، كما أن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية مازالت عاجزة عن تلبية متطلبات الأعمال الالكترونية وبالتالي مثل هذا الوضع يؤثر سلبيا على تقديم خدمات التجارة الإلكترونية، مثل استضافة مواقع الأنترنت، خدمات تنفيذ معاملات التجارة الالكترونية وخدمات الدفع الإلكتروني والتحويل الإلكتروني للأموال وغيرها. كما أدت قلة عدد الشركات التي تستخدم النظم وأدوات الأعمال الإلكترونية، وكذلك احتكار عمليات تزويد خدمة الانترنت لدى مزودين محدودين في بعض الدول العربية إلى تردي مستوى هذه الخدمات وارتفاع تكلفتها في الوقت نفسه.

* قطاع تكنولوجيا المعلومات وصناعة البرمجيات:

تعاني معظم شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العربية مشكلة صغر الحجم والتبعثر ومحدودية رأس مال المستثمر، واتجاه هذه الشركات نحو السوق المحلية بالدرجة الأولى. ويلاحظ أن معظم دول الوطن العربي تتفاوت كثيرا في مستوى التقدم ودرجة الاندماج في العالم الرقمي، وهذا يشير إلى وجود فجوة رقمية تتسع بين مجموعة الدول العربية المتطور رقميا مثل الإمارات العربية المتحدة ودول الخليج ومصر إلى حد ما، وبين بقية الدول العربية.[xxx]

* إمكانيات بعض الدول العربية في جلب التكنولوجيا:

تعاني الدول العربية من ندرة في وسائل وتكنولوجيا الإعلام والاتصال والتي سببها مشكلة توزيع هذه الوسائل والتكنولوجيات المتوافرة وكيفية وصولها إلى الجمهور الصحيح. كما أن لهذه المشكلة علاقة بقدر المعلومات الموجودة وفي السرعة التي تنتقل بها الوسائل الإعلامية وفي الدقة التي يتم بها نقل المعلومات في مختلف المجتمعات، فالملاحظ أن تَوَزُع تكنولوجيات الإعلام والاتصال مركز في المدن، أي أن انتشارها غير منتظم مما يقلل نسبة المعلومات كلما بعد الفرد عن المدينة.

إن ما أحرزته الدول العربية في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات يبقى ضعيفا لاسيما ما يتعلق منها بالانتقال من الإعلام القياسي إلى الإعلام الرقمي، هذا من جهة ومن جهة أخرى لا تزال بطيئة في مواكبة سياسات الإعلام والاتصال العالمية، وذلك بسبب ضعف التمويل وقلة الخبرات، وتعد الدول العربية بذلك مهمشة في هذا المجال.[xxx]

2- مؤشرات التكنولوجيا الحديثة في الدول العربية (الجزائر، مصر، الإمارات):

في تقرير صدر عن مركز التنافسية العالمية والأداء بالمنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع جامعة "إنسياد"، لتقييم تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على عملية التنمية والقدرة التنافسية للدول، يوضح مؤشر جاهزية الشبكات، مدى استعداد الدول لاستخدام تكنولوجيا المعلومات بفاعلية على ثلاثة محاور: أولا مجال الأعمال العام والمجال التنظيمي والبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ثانيا مدى جاهزية الأقطاب الثلاثة للمجتمع (الأفراد، والشركات والحوكومات) لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاستفادة منها، ثالثا استخدام تلك الأقطاب الفعلي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتاحة بالفعل، احتلت دولة "الإمارات العربية المتحدة" المركز الرابع والعشرين، كأفضل مركز بين الدول العربية تليها دولة "قطر" المركز الخامس والعشرين، ثم دولة البحرين في المركز الثلاثين، أما السعودية فاحتلت المركز الثالث والثلاثين، في المقابل تحتل مصر المركز الرابع والسبعين، في حين تأتي "الجزائر" في المترتبة السابع عشر بعد المائة.

1- التجارة الإلكترونية:

* الإمارات:

أكد تقرير حديث صادر عن دائرة التنمية الاقتصادية في "ابو ظبي" أن حجم التجارة الاكترونية في الإمارات تجاوز 128 مليار درهم في 2010 (مايقارب 2 مليار دولار)، بما يشكل 35% من حجم الإلكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي، بحجم نمو سنوي قدر 13% سنويا، وما ساعدها هو توفر البنية التحتية المناسبة التي تجعل "الإمارات" تتفوق على غيرها من دول المنطقة في نسب النمو في المجالات الالكترونية حيث تمكن "الإمارات" من تحقيق قفزات مهمة في طريق تحقيق الحكومة الالكترونية كما أنها عملت بشكل كبير على نشر الثقافة المعلوماتية في المجتمع. وأشار التقرير إلى أن الإمارات تمتلك ألف خدمة إلكترونية حاليا، ووفقا للتقرير الذي نشرته الرؤية الاقتصادية، تتميز تجربة "أبو ظبي" بوجود عدد من المبادرات المهمة في هذا المجال يمكن أن تسهم في تطبيق رؤية أبو ظبي 2030. والقائمة على اقتصاد المعرفة، والاستفادة المثلى

لفوائد التجارة الالكترونية في أبو ظبي وذلك من خلال ما تقدمه من فرص في مجال التجارة الخارجية، ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واتساع مجال أفراد المجتمع بما في ذلك الأعمال التي تقوم بها المرأة، وإمكانية التعلم عن بعد والتعليم الإلكتروني، باستخدام شبكة الانترنت والجامعات الافتراضية التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[xxx]

* التجارة الإلكترونية في مصر:

قدر حجم إنفاق مستخدمي الانترنت على أنشطة التجارة الالكترونية في دراسة حديثة لمجوعة "المرشدين العرب" سنة 2009 بنحو 2.1 مليار دولار. وفي تقرير صادر عن منظمة التجارة الدولية أن حجم التجارة الإلكترونية وصل إلى 15% من إجمالي حجم التداول داخليا بنهاية 2011، ومع ذلك يبقى حجم التجارة الالكترونية والتسوق عبد الانترنت بمصر ضئيل جدا، ويعود ذلك إلى عدم توفر البنية التحتية المؤهلة بالشكل الكافي، ارتفاع تكلفة الوصول إلى شبكة الانترنت، المقاومة الثقافية للتجارة الالكترونية انخفاض مستوى دخل الفرد، وعدم وجود وعي لما يمكن أن توفره تكنولوجيا المعلومات والتجارة الالكترونية وهو ما يتطلب وضع خطة قومية لبناء بنية تحتية مؤهلة لربط المستهلك بالحكومة وبالشركات والبنوك التي يتم التعامل معها، لتتيح التأمين اللازم لتنجب عمليات التلاعب أو النصب[xxx].

* التجارة الإلكترونية في الجزائر:

قد لا ترد أرقام وإحصائيات دقيقة عن حجم ونمو التجارة الالكترونية في الجزائر، لكن مؤشراتها وملامحها تظهر جليا في مختلف جوانب هذا النوع من التجارة فعلى سبيل المثال ظهور العديد من المواقع الإلكترونية على اختلاف اهتماماتها بل ولقيت اهتماما عميقا من قبل مستخدمو الانترنت في الجزائر "واد كنيس" OUEDKNISS.COM يقدم هذا الموقع خدمات عدة متميزة، تتمثل في تصميم المواقع بأنواعها، توفير فرص الإعلان المجاني لكل من يريد عرض أي صنف من السلع والخدمات، كما يوفر مساحات إشهارية لمختلف الشركات، وكذلك موقع الخطوط الجوية الجزائرية عبر موقع airalgerie.dz حيث تقوم شركة الخطوط الجوية بتقديم مجموعة من الخدمات المهمة لزبائنها على اختلاف مناطقهم وجنسياتهم، بالإضافة إلى بعض المواقع الجزائرية المحتوى والصنع 100% دون أن ننسى خدمات موقع بريد الجزائر عبر الشبكة مثل الإطلاع على كشف الحساب البريدي وطلب الصك البريدي، وإمكانية تسديد فاتورة الهاتف النقال الخاص بفرع "موبيليس" عبر الحساب البريدي مباشرة، وتوفير خدمة الموزع الصوتي للاستعلام حول الحساب البريدي والعديد من الخدمات[xxx].

من جهة أخرى أظهرت ملامح السداد الإلكتروني في الجزائر عن طريق انتشار أجهزة الموزعات الآلية للأوراق النقدية، إصدار العديد من البنوك والمؤسسات المالية لبطاقات بلاستيكية مُمَغنطةٌ تحتوي على شريحة تسمح لصاحبها بسحب مبالغ معينة من الأموال من حسابه الشخصي متى شاء، ومحاولة اعتماد بطاقات "فيزا" و "ماستر كارد" وغيرها في المنظومة البنكية الجزائرية كالبنك الجزائري الخليجي[xxx].

* كما أن الجزائر عمدت إلى إدخال التكنولوجيات الحديثة لإكساب إداراتها فاعلية ذات كفاءة عالية وهذا ما جسدته في مشروع الجزائر الالكترونية التي تحمل معالم برنامج إدارة إلكترونية متكاملة في الجزائر. وهذا ما تم تأكيده من قبل وزارة البريد والمواصلات حيث أقرت أن مشروع الجزائر الإلكترونية سيضم عدة محاور تهدف إلى بناء مجتمع المعلومات وتحريك الاقتصاد وجعله رقمي إضافة إلى تقليص البيروقراطية والسرعة في اتخاذ القرارات"[xxx]، وهو ما سينعكس ايجابا على نمط حياة المواطنين الذين يطمحون لخدمة أفضل وبجودة عالية وتجنب طوابير الانتظار.

غير أن ادخال تكنولوجيا المعلومات في الادارات الجزائرية تواجهها مجموعة من العوائق والتحديات ومن بينها:

1- عجز قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات في تلبية طلبات العملاء على إيصال الهاتف الذي يعد أهم القنوات للتواصل عبر الأنترنت.

2- تأخير استكمال البنية التحتية للاتصالات وتباينها من منطقة إلى أخرى، وتأسيسا على ذلك فإن الفارق كبير لسد الفجور الرقمية مع دول العالم المتقدم في هذا المجال، وهو ما يطرح مشكل لاسيما أن الجزائر على مقربة من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

3- محدودية استخدام الأنترنت في الجزائر، فنسبة إستخدام هذه التقنية الوسعة الإنتشار عالميا لازالت ضعيفة في الجزائر مقارنة بالدول المجاورة إذ تبلغ في المغرب مثلا 14% في حين لا تتعدى 5.5% فقط في الجزائر.

4- التعاملات المالية الإلكترونية لا تزال في بدايتها، رغم شروع السلطات الجزائرية في تعميم التعاملات المالية الإلكترونية على مستوى مختلف المؤسسات المالية والتجارية، إلا أن هذه التجربة لا تزال مبعثرة، فعلى سبيل المثال فإن فئات واسعة من المتعاملين الاقتصاديين وكذا المواطنين يتخوفون من استعمال البطاقة المغناطيسية لسحب أموالهم، لسبب كثرة الأخطاء الناجمة عن السحب الإلكتروني والتأخير الكبير في تحيين حساباتهم.[xxx]

يمكن القول أن هذه العوائق هي في أغلبها مشتركة بين معظم الدول العربية والتي تعطل سير أي مشروع تنموي قائم على الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبالتالي عدم تحقيق التنمية، وهو راجع للتخلف الذي خلفه وقوعها تحت الاستعمار وجعلها تابعة في كل الميادين أهمها قطاع التكنولوجيا والمعلومات.

المحور الثالث: الرهانات المستقبلية للدول العربية

نظرا لمجموعة العوائق التي تحول دون تطبيق تكنولوجيا المعلومات في الدول العربية، فإن هذه الدول قد سطرت استراتيجيات على المدى المتوسط والبعيد كرهان مستقبلي يهدف إلى تزويد الادارات بهذه التقنيات الجديدة.

1- الجزائر:

الجزائر شأنها شأن أي دولة أخرى تسعى إلى إدخال الصبغة الإلكترونية إلى مجتمعها وسط التغيرات الحاصلة، ووسط هذا التحول الهائل رسمت الحكومة استراتيجيات وحددت رهانات لمواكبة حركة التقدم في مجال الإدارة الإلكترونية بتيني مخطط عمل متناسق يهدف إلى تعزيز كفاءات الإقتصاد الوطني والمؤسسات والإدارة والإرتقاء إلى مستوى التحولات العميقة والسريعة التي يشهدها العالم في مجال تكنولوجيات الإعلام والإتصال، حيث أطلقت وزارة الداخلية في أواخر سنة 2013 مشروع المواطن الإلكتروني لأول مرة في الجزائر والذي يختصر أرشيف كل مواطن في رقم واحد يتبعه مدى الحياة يمكن من خلاله استخراج جميع الوثائق الإدارية وفق نظام إلكتروني في مدة لا تتجاوز 30 ثانية، وهذا ما يخفف من معاناة الجزائريين في استخراج الوثائق التي طالما كانت هاجسا يوميا لكل مواطن يقصد مصالح البلدية أو الدائرة، ويعد هذا الإجراء خطوة هامة في دخول الجزائر مجال الإدارة الإلكترونية التي تعد أول محور أساسي لإستراتيجية "الجزائر الإلكترونية 2013"، حيث شمل هذا المشروع وضع شبكات ربط مابين المؤسسات، وبين الوزارات يكون بمثابة البوابة الرقمية الحكومية التي تسمح بالتواصل مع الهيئات الحكومية باستعمال الوسائل التكنولوجية، من خلال الرقمنة وتوثيق الوثائق الإدارية، كما يتضمن برنامج الجزائر الإلكترونية تعزيز هياكل الاتصالات السلكية واللاسلكية ودعم البحث في مجال التطوير والابتكار، من جهة أخرى تتمثل إستراتيجية الجزائر الالكترونية في السعي إلى امتلاك تكنولوجيات الإعلام والاتصال والمهارة. كما يتطلب هذا المشروع دعم مؤسساتي يأخذ بعين الاعتبار البعد المتعدد لتكنولوجيات الإعلام والاتصال ويتطلب موارد مالية مهمة، في هذا السياق استفادت كل الجامعات من بما فيها المراكز من خدمات الانترنت، فالتسجيلات الجامعية أصبحت اليوم أسهل من أي وقت مضى على

الطالب والمستخدم على حد سواء، إذ أصبح الطالب يحجز مقعده البيداغوجي من أي نقطة شاء[xxx].

بالإضافة إلى ذلك، ظهرت بطاقة الضمان الاجتماعي الرقمية وبطاقة الشفاء التي يستخدمها المريض في الحصول على الأدوية من الصيدليات، والأقراص الرقمية خاصة في مجال التعليم وذلك بهدف تشجيع التلاميذ على التعامل الحسن مع هذه التكنولوجيات الرقمية.

وأشار مدير مجتمع المعلومات على مستوى وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال "حاتم حسيني" إلى الخطوط والمحاور الرئيسية التي تشكل هذه الإستراتيجية والتي تنحصر أساسا في الإدارة والمؤسسة الإلكترونيتين إضافة إلى المواطن الإلكتروني موضحا أن مسألة تطوير مثل هذه المواضيع يتطلب إطارا قانونيا وتعاونا دوليا، لاسيما من جانب الكفاءات البشرية التي تشكل قاعدة نجاح الإستراتيجية. كما أكد أن هذه الأخيرة تستهدف بالأساس عصرنة العدالة، مع تعزيز فعالية الإدارات المركزية والإقليمية، إلى جانب تحسين نوعية معيشة المواطنين على ضوء الخدمات الالكترونية.

كما تطرقت السيدة "حدادي" إطار بوزارة البريد إلى بوابة المواطن الالكتروني التي تم إطلاقها بهدف تحديث وعصرنة الإدارة وتقريبها أكثر من المواطن والزبائن، موضحة أن هذه البوابة تمثل شباكا وحيدا يحوي العديد من الأقسام والمصالح كالحالة المدنية، الانترنت، التكنولوجيات والخدمات الحديثة، والتي من شأنها تبسيط الخدمات العمومية لجعلها تستجيب لطلبات المواطنين. وفي سياق آخر، أشارت ذات المتحدثة إلى أن استغلال مختلف البرمجيات الخاصة بالأنظمة المعلوماتية الحديثة بالجزائر من طرف الشركات يبقى دون المستوى، حيث لا تتعدى 16 بالمائة، مقابل 69 بالمائة فقط من هذه المؤسسات تتعامل بنظام تسيير الرسائل الإعلامية، داعية في هذا الشأن الإدارات والمؤسسات إلى ضرورة عصرنة خدماتها باستغلال أمثل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

كما أوضحت أن هذه التحديات الالكترونية وتجسيد الخدمة عن بعد واقتراح أنظمة التأمين للإعلام الآلي وغيرها تشكل اهتمام الحكومة، من خلال عزمها على إطلاق عدة مشاريع الكترونية متكاملة قصد رقمنة كل القطاعات على غرار التربية والتعليم، التعليم العالي، الصحة.. وهذا من خلال الانطلاق في تجسيد مشاريع خاصة بكل قطاع، تخص مراكز الخبرات كالاتفاق على تزويد ما يقارب 50 مستشفى ومرفقا صحيا بمراكز خبرة مجهزة بأحدث أنظمة المعلوماتية للتحكم أكثر في خدمات الزبائن. ومن بين أهم المشاريع الإستراتيجية التي تشكل رهان أخر في بناء إستراتيجية

"الجزائر الالكترونية 2013 " ومجتمع المعلومات، هناك محضنة الحظيرة المعلوماتية لسيدي عبد الله التي تبقى قلب الإبداع في تكنولوجيات الإعلام والاتصال، حيث أكد بشأنها المدير العام للوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية أنها ثمرة جهود الإصلاحات المباشرة في قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال منذ سنة ,2000 الأمر الذي سمح بتحرير كل آلياتها، وكذا خلق أقطاب الامتياز لتحقيق مجتمع المعلومات. كما أضاف أن هذه المحضنة أو الحديقة الالكترونية صممت لتكون هيكل دعم للابتكار في هذا المجال وإنشاء المؤسسات المبدعة التي تشكل عنصرا رئيسا في نظام الحظيرة المعلوماتية.[xxx]

2- قطر:

تسعى دولة قطر جاهدة لتطوير تكنولوجيات المعلومات والإتصالات والإرتقاء بمعدلات مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وتحقيق النمو والتنمية المستدامين لتصبح رائدة في الإقتصاد الرقمي، وهذا ما أكدته الدكتورة "حصة الجابر" وزيرة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، التي أشارت إلى النجاحات التي أحرزتها دولة قطر في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والأهداف الطموحة للقطاع خلال السنوات القليلة المقبلة. وأكّدت أن قطر تواصل جهود تطوير هذا القطاع والارتقاء بمعدلات مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي تحقيق النمو والتنمية المستدامين على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي من خلال الشمولية الرقمية، وتحفيز الابتكار، وريادة الأعمال، وضمان وصول فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى الجميع.

وتابعت "إن حضورنا اليوم يؤكّد التزامنا برسم ملامح مستقبل تتمكن فيه الشعوب أينما كانت من خلق المعلومات والمعرفة، والنفاذ إليها، واستخدامها، والاستفادة منها، وتبادلها بهدف إدراك كامل طاقاتهم وإمكاناتهم، وتحفيز اقتصادهم الوطني."

وأضافت وزيرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إن دولة قطر في وضعٍ جيدٍ لصناعة هذا المستقبل، مستشهدة بمراكز قطر المتقدمة في تقارير حديثة أصدرها المنتدى الاقتصادي العالمي، وأبحاثٍ محلية تبين اقتراب معدلات انتشار الإنترنت بين الأسر والأفراد في قطر من المعدلات العالمية، إضافة إلى توافر تقنية الجيل الرابع LTE في مختلف أرجاء البلاد، ومعدل 185 بالمائة لاستخدام الجوال، وتوفر شبكة ألياف ضوئية عالية السرعة تربط حوالي 85 بالمائة من المنازل.

وشدّدت على أن الهدف الرئيس هو أن تصبح دولة قطر الأفضل توصيلاً في العالم ورائدة في الاقتصاد الرقمي الابتكاري.. وقالت "نحن كدولةٍ، لا يمكننا التفكير في هدف أكثر أهمية من

الشمولية وضمان وصول فوائد التكنولوجيا إلى الجميع بغض النظر عن أعمارهم، أو جنسهم، أو دخلهم، أو مكانهم، أو قدراتهم".

وتحدثت عن الشباب باعتبارهم العماد الرئيس لترجمة هذه السياسة إلى واقعٍ ملموسٍ، وقالت "ندرك تمامًا أن شبابنا القطري هم من يقودون مسيرة دولة قطر نحو المستقبل، وبهدف تزويدهم بمهارات القرن الحادي والعشرين التي هم بحاجة إليها ليصبحوا قادة المستقبل في هذا القطاع، فقد أطلقنا مؤخرًا برنامجًا جديدًا يهدف إلى تدريب شبابنا على مهارات متقدمة مثل الحوسبة السحابية وتحليل البيانات الكبيرة، والتشفير، والمهارات الإعلامية الرقمية."

كما أكدت الوزيرة مواصلة دولة قطر جهودها في زيادة مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي، وتشجيع الابتكار، وخلق بيئة أكثر تحفيزًا للاقتصاد الرقمي الإبتكاري. بالإضافة إلى الإشارة إلى الدور الذي يلعبه "مركز حاضنات الأعمال الرقمية" في مساعدة روّاد الأعمال الشباب والشركات الناشئة في الانتقال من مرحلة الفكرة الإبداعية إلى مرحلة النجاحات التجارية. كما تبنت دولة قطر رؤية التوصيل في 2020 والغايات الأربع المتضمنة بها وهي: النمو، والشمول، والاستدامة، والابتكار والشراكة. بالإضافة إلى ذلك أوضحت الوزيرة أن دولة قطر سوف تعرض لأول مرة خلال فعاليات المعرض الابتكارات الجديدة من "التكنولوجيا الذكية" مثل المدن والأبنية والملاعب الذكية". إذ أن دولة قطر في طليعة الدول التي تتبنى هذه التقنيات بصفتها الدولة المستضيفة كأس العالم 2022".[xxx]

3- الإمارات:

في إطار السعي إلى جعل الإمارات واحدة من أفضل دول العالم بحلول سنة 2021، أصدر مجلس الوزراء رؤية الإمارات 2021، تتضمن أربعة عناصر هامة تشمل الأهداف التفصيلية المتعلقة بالهوية الوطنية، والاقتصاد والتعليم، والصحة حيث تسعى إلى شعب طموح واثق ومتمسك بتراثه واتحاد قوي يجمعه المصير المشترك واقتصاد تنافسي بقيادة إماراتيين يتميزون بالإبداع والمعرفة وجودة حياة عالية في بيئة معطاءة مستدامة. حيث تطح رؤية الإمارات إلى تطوير إقتصاد قائم على المعرفة.

وتتلخص رؤية استراتيجية الحكومة الالكترونية لدولة الإمارات العربية في:

" الإرتقاء بتنافسية الإمارات العربية المتحدة من خلال تبني ممارسات عالمية المستوى في كافة مجالات الحكومة الإلكترونية"

أما فيما يخص رهاناتها فهي كالتالي:

– حكومة إلكترونية مبدعة ملتزمة بالمساهمة في رفع تنافسية الدولة وتوفير خدمات عالية المستوى متعددة القنوات قائمة على رغبات المتعاملين من خلال حكومة مترابطة كفؤة، تستفيد من بنية تحتية رقمية متقدمة، وموارد بشرية مؤهلة ضمن إطار ذكي للحوكمة

– كذلك من أجل تطوير تم اعتماد إطار ثلاثي الأبعاد يتألف من البيئة، والجاهزية والاستخدام، حيث يسلط بعد البيئة على العوامل والمعطيات الراهنة كانتشار تقنية المعلومات والاتصالات والقوانين والأنظمة الحالية وبعد الجاهزية يركز على قدرات الحكومة من الناحية التقنية والتنظيمية بينما يتمحور بعد الاستخدام حول تقديم الخدمات للمتعاملين مع الجهات الحكومية.[xxx]

توصيات:

– إعداد الموارد البشرية المؤهلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والشبكات والاتصالات.

– إعادة النظر في برامج التعليم ومناهجه، إدخال الحاسوب واللغة الانكليزية في كافة المراحل التعليمية.

– تعزيز بيئة الإبداع والخلق والابتكار وروح المبادرة، وتعزيز جهود البحث والتطوير وتحسين البيئة التشريعية وإقامة الحكومات الالكترونية التي تقدم الخدمات والمعاملات والإجراءات عبر الانترنت.

– تعزيز جهود التعاون الإقليمي بين الدول العربية والتنسيق مع الجهود الدولية والإقليمية الأخرى وتبادل الخبرات والتجارب التي تساعد على تجنب الأخطاء واعتماد أفضل الممارسات.

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علوم الإعلام

الملتقى الوطني:

المجتمع الإلكتروني والتنمية الرشيدة في الوطن العربي

يومي 15 و16 ديسمبر 2015

الأستاذة:قادة بن عبد الله عائشة

الدرجة العلمية: ماجستير سياسات مقارنة

الجامعة:أبو بكر بلقايد تلمسان

الوظيفة:أستاذة "ب"

البريد الإلكتروني: aicha_kb@yahoo.fr

الأستاذة:سبتي فايزة

الدرجة العلمية:إتصال بيئي.

الجامعة:محمد لمين دباغين سطيف 2

الوظيفة:أستاذة مساعدة مؤقتة

faizasebti@gmail.com

المحور الرابع:دراسات نماذج تطبيقية لمجتمع المعلومات في بعض الدول العربية و توضيح آثاره على التنمية.

عنوان المداخلة:اشكالية العلاقة بين تقنية المعلومات و التنمية السياسية و انعكاسها على أداء وظائف الدولة – الإمارات العربية المتحدة أنموذجا –

الملخص

تعد المعرفة اليوم أمرا ضروريا بالنسبة للمجتمعات، فقد تزايد الاهتمام العالمي بتطوير الطرق الجديدة لتحسين التفكير العلمي، وهو الأمر الذي توج بالثورة المعلوماتية في منتصف عقد التسعينات، حيث انتشرت الشبكة العالمية للانترنيت التي أفضت إلى تأسيس مجتمع معلوماتي يرتكز على المعرفة والعلم.

فنظرا للدور المتعاظم للمعلومة في كافة ميادين الحياة فإن المجتمع الدولي أصبح يولي اهتماما كبيرا و يخصص ميزانيات كبيرة لوضع السياسات و الخطط التي تمكن من ارساء مجتمع المعلومات في ظل ثورة المعلومات التي عبر عنها كل من "جون جيروم" و "رونودو لابوم" بأنها ثورة بدون ملامح و معالم" و هذا يقودنا إلى التسليم بأن القوة المعلوماتية قوة في حد ذاتها، إذ تقاس قوة الدول و المجتمعات بما تملكه من تقانة معلوماتية.

حيث انعكس هذا التحول على مسار التنمية بمختلف أنماطها خاصة النمط السياسي لاسيما في المجتمعات الغربية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة أين ساعدت هذه التكنولوجيات الحديثة على الحصول على المعارف، و كذا التواصل بين مختلف شعوب المعمورة هذا من جهة، ومن جهة ثانية ساعدت الدول في مجال العمل الإداري و السياسي و رفع مستوى الكفاءة وتحسين الخدمة العمومية و تسريع وتيرة التنمية السياسية.

لذا تعد الإمارات العربية المتحدة أحد الدول العربية التي قطعت شوطا كبيرا في استخدام التكنولوجيات الحديثة وتوظيفها في المجال السياسي من خلال فتح المجال للمواطنين للمشاركة وإبداء الرأي والسماح لهم بالاضطلاع على كل ما يحدث في البرلمان، وهو ما ينعكس ايجابا على تحسين علاقة الحاكم بالمحكوم.

الكلمات المفتاحية:مجتمع المعلومات، المعلومات، التنمية السياسية، التكنولوجيات الحديثة.

مقدمة

لقد أصبحت تقنية المعلومات القوة الدافعه للتحولات الاقتصادية و الاجتماعية والحياة السياسيه على المستوى العالمي، و لذلك يلعب التطور الحاصل في التكنولوجيا في الوقت الراهن بالغ الأثر سواء في تقريب المجتمعات والشعوب وحتى الأفراد عن طريق ربطهم بشبكة انترنيت، لتسهيل التواصل وتبادل الأفكار والمعلومات والأخبار، في أسرع وقت وبأقل تكلفة.

وساهم هذا التطور في رفع التحدي بهدف الحصول على هذه التقنيات الجديدة ومحاولة تطبيقها في مؤسسات الدولة مما يساهم في ترقية الوظائف وتحسين الخدمة العمومية والدفع بعجلة التنمية بمختلف أنواعها، خاصة السياسية، أين يسعى صانعو القرار إلى الربط بينها وبين إحداث نقلة نوعية في تحسين وظائف الدولة.

و لمعالجة هذا الموضوع طرحنا الإشكالية التالية:**كيف ساهمت هذه التكنولوجيات الحديثة في تحقيق التنمية السياسية في الدول العربية بصفة عامة و دولة الإمارات بصفة خاصة؟**

و للإجابة على هذه الإشكالية صغنا الخطة التالية:

المحور الأول:مدخل مفاهيمي:تقنية المعلومات، التنمية السياسية، الأداء الوظيفي.

المحور الثاني:العلاقة الوظيفية بين التكنولوجيات الحديثة والتنمية السياسية.

1- التأثير في أداء وظائف الدولة.

2- التأثير في صناعة القرار.

المحور الثالث:التجربة الإماراتية في مجال التكنولوجيات الحديثة انعكاسها على وظائف الدولة.

1- تجربة الإمارات والتفوق الدولي.

2- أبرز المحطات الزمنية لتطور الحكومة الإلكترونية الإماراتية.

3- مؤشرات النفاذ إلى تقنية المعلومات و الاتصالات في دولة الإمارات.

المحور الأول:مدخل مفاهيمي

1- تقنية المعلومات

انتشرت في الآونة الأخيرة العديد من المصطلحات التي تعبر عن المفهوم نظرا لتشعبه وكثره تداوله، فما هو تعريفه؟ وما هي مجالاته؟

ارتبط مفهوم تقنية المعلومات بتكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتي عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها مجموعة المنتجات والخدمات المتعلقة بالصناعة الالكترونية القادرة على تلبية الوظائف والمهام المتعلقة بنقل وتشغيل المعلومات والوظائف الالكترونية[xxx].

وتشير تكنولوجيا المعلومات أيضا إلى الوسائل المستخدمة لإنتاج و تخزين و استرجاع و إرسال المعلومة سواء أكانت في شكل كلامي (صوتي) أو كتابي أو صورة، و بقول آخر هي تلك التكنولوجيا المتولدة نتيجة التقارب أو التلاحم التكنولوجي بين تكنولوجيا المعلومات (المعلوماتية) و تكنولوجيا الاتصال (أقمار صناعية، فاكس، هاتف، شبكات...) بهدف جمع، تخزين، معالجة و بث المعلومات سواء أكانت في شكل صوتي، رموز، أشكال، رسوم، نصوص، أو صور، وبهدا يمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية[xxx]:

تكنولوجيا المعلومات= الحاسوب+ الاتصال.

و تعتمد هذه التكنولوجيات على عنصر أساسي وهو الانترنيت التي هي نظام عالمي لدمج شبكة الحواسيب المتصلة به، حيث تتصل الحواسيب مع بعضها البعض من خلال شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية ويمكن استخدام الانترنيت في إرسال الخطابات الالكترونية ونقل الملفات كما أنها تمثل مدخلا للوصول إلى المعلومات على الشبكة الدولية[xxx].

و عليه يجب على القطاع العام تكريس المجهودات لإشراك المستفيدين من المعلومات (أفراد ومؤسسات تجارية أو خدمية) في استغلال التقنيات الحديثة حيث يمكن استخدام المعلومات وتقنيات الاتصالات في العديد من الشئون الهامة و المعقدة مثل: تحسين الانتاج وتنمية الاقتصاد في اطار الاقتصاد العالمي الذي يزداد فيه التنافس، وتقديم خدمات صحية جيدة وتأهيل كفاءات ومهارات متميزة عن طريق التعليم و التدريب، ومنح فرصة الاضطلاع على المعلومات العامة، وتقديم الخدمات العامة

مثل خدمات الجوازات و التأمين و المعاملات المصرفية من خلال استخدام البنية التحتية الوطنية لتقنية المعلومات.

هذه التطبيقات تجعل البنية لتقنية المعلومات حقيقة ملموسة للمواطنين و على المستوى العالمي كذلك و من بعض التطبيقات الممكن استحداثها ما يلي:[xxx]

1. تدشين مشروع التعلم عن بعد و الجامعة الافتراضية و الذي يمكن أن ينتج كما هائلا من المصادر التعليمية لتحسين التعليم و التدريب، والذي يقدم بديلا ارخص من السفر الى الخارج للتعلم.
2. انشاء شبكات حاسوب تربط المكتبات التخصصيه وقواعد المعلومات.
3. تمكين بلوغ الاسواق العالمية خاصة بالنسبة للشركات الصغيره و المتوسطة.
4. ربط الجامعات بمراكز البحوث لتمكين اعضاء هيئة التدريس الجامعي و الخبراء من تبادل الخبرات و العمل مع بعضهم البعض، بغض النظر عن المسافة أو الزمن، اذ يحتاج العلماء لإمكانيات المشاركة في المعلومات و أدوات تحليل البيانات ومراقبة معدات عن بعد.

و قد ازداد استخدام الشبكة الدولية للمعلومات و بدء ظهور العديد من المكتبات الافتراضية، و قواعد البيانات و المعلومات الخاصة بمجالات معينه يبرز أهمية الادوات الخاصة باكتشاف المعلومات و استقراء معارف جديدة منها بواسطة أنظمة الذكاء الاصطناعي و تبرز كذلك أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية و الأمن المعلوماتي.

و قد أدى هذا التطور الحاصل في التكنولوجيات الحديثة إلى إدخالها في مجال الوظائف و انعكاسها على عمل الإدارة و بالتالي أصبحنا أمام إدارة إلكترونية التي تعني تحويل كل الأعمال الإدارية التقليدية القائمة على الورق إلى أعمال و خدمات الكترونية و هذا ما يسمى بالإدارة بلا أوراق أي الإدارة التي تستخدم الحاسبات و شبكات الانترنيت من تخطيط الكتروني و تنظيم الكتروني و رقابة الكترونية و تبادل و نقل المعلومات إلكترونيا[xxx]، و ذلك بالاعتماد على نظم معلوماتية قوية تساعد على اتخاذ القرار الإداري بأسرع و قت و بأقل التكاليف و الهدف من ذلك هو إدخال الشفافية و تحسين أداء الإدارة.

و قد ظهرت البدايات الأولى لهذا المفهوم في أواسط الثمانينات في الدول الاسكندنافية، أين تم ربط القرى البعيدة بالمركز وأطلق عليها اسم القرى الإلكترونية، و في سنة 1992 تم عقد مؤتمر الأكواخ

البعيدة في المملكة المتحدة و تبنى فيه مجلس لندن مشروع "الاتصالات البعيدة التقنية" الذي أكد على جمع ونشر المعلومات بوسائل إلكترونية، كالبريد الإلكتروني و الوصول عن بعد لقواعد المعلومات[xxx].

2- <u>التنمية السياسية</u>:

لقد اتخذ المفهوم عدة تعريفات يمكن اختصارها في[xxx]:

- التنمية السياسية هي نماذج العلاقات بين الناس من خلال المؤسسات الحكومية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.
- التنمية السياسية هي زيادة المساواة وقدرة النظام السياسي وتمايز البنى السياسية.
- النظام المتطور سياسيا هو الذي يواجه بنجاح الضرورات الوظيفية لكل نظام سياسي و هي عند البعض وضع رموز سياسية متغيرة و رموز لتوطيد الهوية الوطنية، و بنية مركزية قانونية و سياسية و قنوات لتنظيم الصراع السياسي.
- هي قدرة النظام على التعامل مع بيئته الداخلية و الخارجية.
- هي قدرة النخبة الحاكمة على تحقيق التنمية و بناء الديمقراطية.

و من بين أهم الباحثين في مجال التنمية السياسية هو "دانيال بال" D.Pell الذي قام بتطوير مفهوم سوسيولوجي جديد هو مجتمع ما بعد الصناعة، و الذي يهتم بدراسة المشاكل و الأزمات السياسية المصاحبة لعملية التحول سواء في المجتمعات الغربية (من مجتمع صناعي إلى ما بعد صناعي) أو في الدول النامية من مجتمع زراعي إلى صناعي، فقد عرفها "غابريال ألموند" G.Almond بأنها التمايز و التخصص المتزايد للأبنية السياسية، و العلمنة المتزايدة للثقافة السياسية..، الذي يعني تنوع الأدوار و إيجاد أبنية بوظائف و أدوار محددة و طرح الأساليب التقليدية جانبا مع اتباع الأسس العلمية في اتخاذ القرار[xxx].

و حسب "صامويل هنتنغتون" S.Huntington أن التنمية السياسية تتحقق عندما تتوفر ثلاثة عوامل هي[xxx]:

- **ترشيد السلطة:**أي أن تجري ممارستها واستلامها وتداولها على أساس قانون أو دستور محدد الوظائف.

- **التمايز والتخصص:**تمايز وتنوع الوظائف السياسية وإيجاد أبنية مخصصة لها.

- **المشاركة السياسية:**زيادة نسبة المشاركة السياسية من قبل المواطنين من خلال آليات وتقنيات للمشاركة.

3- <u>الأداء الوظيفي</u>:

لقد تعددت المفاهيم و التعريفات التي تخص هذا المفهوم لاختلاف الباحثين و مرجعيتهم الأيديولوجية و عدم اتفاقهم على مفهوم واحد، مما يجعلنا أمام مفهوم متعدد الجوانب كونه يركز على الأداء داخل المؤسسات.

يعرف A.Kherakhen الأداء بأنه "تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة، وبالتالي فالأداء يتجسد في القيام بالأعمال والأنشطة والمهمات بما يحقق الوصول إلى الغايات و الأهداف المرسومة. [xxx]

و يعرف الأداء الوظيفي بأنه مدى مطابقة العمليات الإنتاجية التي يتم إنجازها في فترة زمنية محددة للخطط الموضوعة مسبقا، و التعرف على أوجه القصور ونقاط الضعف، و الانحراف عن الخطط الموضوعة، ووضع الحلول العلمية والعملية التي تكفل تجاوز القصور و تجنب الانحراف مستقبلا. [xxx]

و يتأثر الأداء الوظيفي بجملة من العوامل الداخلية والخارجية و من أهمها: [xxx]

- **العوامل الفنية:**و تشمل التقدم التكنولوجي، المواد الخام، الهيكل التنظيمي وطرق وأساليب العمل.

- **العوامل الإنسانية:**و تشمل القدرة على الأداء الفعلي للعمل و تتضمن المعرفة و التعليم والخبرة بالإضافة إلى التدريب و المهارة و القدرة الشخصية.

و يرتبط مفهوم الأداء بوظائف الدولة بقدرتها على إدارة شؤونها الداخلية و الخارجية، و توفير الظروف الملائمة لمواطنيها من سكن، تعليم، صحة، و وظائف، و ضمان حقوقهم السياسية و توفير الأمن، في ظل عدم قدرة الدول الأخرى و عجزها عن أداء لوظائفها و هو مؤشر ينذر بفشل تام لمؤسسات الدولة و بالتالي انهيار نظامها السياسي.

المحور الثاني:العلاقة الوظيفية بين التكنولوجيات الحديثة والتنمية السياسية.

1- التأثير على وظائف الدولة:

تسعى الدولة من خلال سعيها لاكتساب التكنولوجيات الحديثة إلى إحداث تغيير في نمط عملها وتحسينه وهو ما يجعلها أمام إمكانية الإدارة الالكترونية والتي تنطوي على أهمية كبيرة خاصة في تحقيق التنمية لكونها: [xxx]

– تقضي على البيروقراطية الإدارية و تعمل على تسريع عملية اتخاذ القرار الإداري التنموي الايجابي وبالتالي المساهمة في تحقيق التوزيع العادل للثروة و موارد الدولة من خلال المشاريع الاستثمارية المخصصة للمناطق والأقاليم بموضوعية ودون تمييز.

– تطوير عمل هيئات الحكم المحلية و المركزية من خلال متابعتها لأوضاع و مشاكل المواطنين عن قرب و بشكل دائم و دقيق.

– ترسيخ مبدأ المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار لصالح التنمية المحلية.

– تقليل الأعباء الإدارية لمؤسسات وهيئات الدولة، حيث تخفف عنها البعض من المهمات التي تتطلب لقاء المسؤولين مباشرة و استبدالها بالاتصالات الإلكترونية و هذا من شأنه توفير الوقت لمتابعة خطط التنمية و الإسراع في انجازها.

) رأيا على جانب من الأهمية يتعلق بتأثير التقنية Seneviratneمن ناحية أخرى يطرح (المعلوماتية على التنظيم البيروقراطي. التنظيم الذي يعتمد على منطق السيطرة و الرقابة من خلال التخصصية و هرمية السلطة و مركزيتها. بالإضافة إلى أن تقنية نقل المعلومات في السابق كانت بدائية تعتمد و بشكل كبير على القدرات الإنسانية حيث لم تظهر بعد الآلات المساعدة في هذا المجال. لذا يشير أن هذا التنظيم بطيئ لا يتناسب مع وقع التغيرات في بيئة المنظمات العامة. و عليه يقرر أن التقدم التقني في مجال المعلومات من شأنه تغيير هذا التصور عن البيروقراطية و إحداث نقلة نوعية في التنظيم البيروقراطي تشمل زيادة سرعة و حجم نقل المعلومات، و تقليل تكاليف العمل، و التغيير في المهارات المطلوبة. هذا بطبيعة الحال يتعارض فلسفيا مع التنظيم البيروقراطي التقليدي الذي يتصف ببطء نقل المعلومات و ثبات المتطلبات المهارية. مما يعني أن الافتراضات الحالية للبيروقراطية فيم

يخص التحكم و السيطرة، و تحديد التخصصات داخل الهرم الإداري، و حتى تسلسل السلطة نفسه محل تساؤل وشك في قدرتها على استيعاب إمكانات الاتصال وتقنية المعلومات الحديثة[xxx].

كما تسعى هذع التكنولوجيات الحديثة إلى تجاوز الجمود الذي تعرفه الإدارة، و هو ما أدى بالدولة إلى وضع رهانات مستقبلية من شأنها العمل على تحسين الخدمة العمومية، و تسعى إلى إدخال هذه التكنولوجيات في مجال عملها سواء داخل البرلمانات من خلق التصويت الالكتروني، أو فتح خطوط تواصل بين المسؤولين والمواطنين مما يساعد على طرح المشاكل و الانشغالات و هو ما يؤدي إلى زيادة ثقة الشعب في مرؤوسيه.

2- التأثير في صناعة القرار

إن التقنية المعلوماتية من شأنها جعل المعلومات متوفرة لعموم السكان مما يساعد على إتاحة الفرصة أمامهم بالمشاركة في عملية إتخاذ القرار أو على أقل تقدير رفع مستوى الوعي الجماعي والإحساس بالأهمية. ومن ناحية أخرى، يجعل عمل البيروقراطيين اكثر وضوحا وبالتالي اكثر مسائلة. هذا ما يشير إليه (Warren and Weschler) من أن توفر المعلومات و سهولة الحصول عليها يطور قدرة جميع الأطراف السياسية بما في ذلك عموم السكان للمشاركة في عملية القرار الحكومي.

تطبيق التقنية المعلوماتية ليس من شأنه فقط زيادة الكفاية الاقتصادية و الفاعلية و لكن تغيير موقع المعرفة داخل المنظمات بحيث تكون لدى الموظفين التنفيذيين. مما يعني تغير موقع القوة و التأثير و انتقاله إلى الموظفين التنفيذيين. وقد يكون بالإمكان الاستطراد في هذا السياق لنقول أن التقنية المعلوماتية تؤدي إلى تقوية موقف عموم السكان و جعل المنظمات العامة أكثر شفافية و بالتالي استجابة لمتطلباتهم. و يؤكد ذلك (Peters) بقولة أن المعلومات و التقنية أصبحت تمثل تحديا للسلطة الهرمية (البيروقراطية). فالتقنية لها تأثير قوي و جذاب في المجتمعات الحديثة، لدرجة أنها أصبحت مصدر جديد للسلطة الرمزية (Charismatic) للقادة الإداريين.

كما تسعى هذه التقنيات الحديثة إلى تقريب الإدارة من المواطنين من خلال إنشاء مواقع تسهل عملية دخولها و الاضطلاع على أعمال الحكومة و مشاريعها، و كذا إبداء الرأي و كذا الإقتراع عن طريق النت، بالإضافة إلى طرح إنشغالاتهم و مشاكلهم اليومية على المسؤولين عن طريق البريد

الإلكتروني و هو ما يساعد على تحسين العلاقة بين المرؤوس و الرئيس و يولد ثقة الشرعية الغائبة عن العديد من الأنظمة السياسية.

فالتقنية التكنولوجية ساهمت في نشر الأفكار السياسية بين الأوساط الذي يتعمدون عليها فانتقل التأثير من الملصقات الإشهارية إلأى الدخول إلى عالم المواقع والشبكات الاجتماعية بصفتها تحتوي على أكبر عدد من الزائرين وبالتالي يضطلع عليها أكبر عدد من الناس و هو ما يشكل ليدهم ثقافة سياسية تسمح لهم بالتعبير عن أراءهم وأفكارهم حتى ولو في واقع افتراضي.

فما يحدث في دول العالم من خلال إقامة خطوط إلكترونية على غرار التجارب الدولية: ألمانيا، سويسرا، فنلندا، الولايات المتحدة الأمريكية و الإمارات العربية المتحدة لدليل واضح على القفزة النوعية التي تهدف إليها هذه الدول لتحسين أداء وظائفها على جميع المستويات.

المحور الثالث: التجربة الإماراتية في مجال التكنولوجيات الحديثة انعكاسها على وظائف الدولة.

1- تجربة الإمارات و التفوق الدولي.

تعد دولة الإمارات من أوائل الدول العربية التي قامت بتطبيق نظام الحكومة الالكترونية ابتداء من عام 2001 وذلك بشكل شبه متكامل، و يعتبر مشروع الحكومة الالكترونية مشروعاً رائداً ومتقدماً خاصة في امارة "دبي" التي تسعى الى تطبيق شامل للإدارة الالكترونية الحكومية، وقد بدأت تلك الحكومة الاعلان ببناء شبكة المعلومات الحكومية التي تربط جميع الدوائر الحكومية في "دبي" و كذلك توحيد أنظمة العمل المشتركة لجميع تلك الدوائر، ثم تقديم كافة الخدمات التي يمكن تنفيذها عبر الإنترنيت وقد حققت دولة "الإمارات العربية المتحدة" تقدماً كبيراً في مجال الحكومة الالكترونية على مستوى العالم و ذلك طبقاً لتقرير الأمم المتحدة للحكومات الالكترونية الصادر في شهر فبراير 2012، و قد عكس هذا التقدم في تلك المؤشرات التي وصلت إليه الحكومة الالكترونية في "الإمارات" إذ قفزت خلال فترة قصيرة حسب تصنيف الأمم المتحدة في التقرير عام 2012 من المرتبة 49 إلى المرتبة 28 عالمياً حسب تقرير الأمم المتحدة و هي الأولى عربياً، و في الإمارات وصل عدد مستخدمي الانترنت حوالي 21% من عدد السكان، و هي نسبة كبيرة بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى.

و توفر مدينة "دبي" للإنترنيت قاعدة استراتيجية للشركات التي تستهدف أسواق منطقة كبيرة تمتد من الشرق الاوسط الى الهند و افريقيا و منطقة الخليج. و مما يشجع الإمارات على تعميم خدمات الحكومة الالكترونية الأمثلة التالية:

- استخدام هيئة الموانئ و الجمارك بدبي للانترنت اذ سمحت لآلاف من شركات الشحن و النقل بخفض الوقت و التكلفة و وفرت خدمات تخليص على مدار الساعة، بما لا يقل عن 50%جهداً أو مالاً.
- الخدمات العامة الالكترونية المقدمة من الهيئات الحكومية بدبي للأعمال و الأفراد يتوقع لها أن تحقق توفير في التكلفة الادارية بما يوازي على الأقل 10%.

و تتلخص عوامل نجاح تجربة الحكومة الالكترونية في الإمارات في النقاط التالية:

1. الاستعانة بشركات القطاع الخاص العالمية .
2. التركيز عل احتياجات ومتطلبات العملاء.
3. تغيير العقليات وتدريب العملاء و الموظفين.
4. تطوير و تبسيط الاجراءات و الشراكة مع القطاع الخاص.
5. بنية تحتية ملائمة يعتمد عليها في انجاح المشروع.[xxx]

و تركز الحكومة الإلكترونية في "دبي" على ثلاثة أبعاد رئيسة:الحكومة إلى المواطنين Government to citizens ، الحكومة إلى التجارة والأعمال Government to business ، والحكومة للحكومة Government to government. و سيتم بنفس الوقت تطوير ثلاثة مشاريع للحكومة الإلكترونية في الإمارات:مشروع دبي للإنترنت، مشروع دبي الإلكتروني، ومشروع إدخال الإنترنت إلى المدارس.

و من الجدير ذكره أن تطبيق الحكومة الإلكترونية في "دبي" بدأ بالاتفاق على تنفيذ ستة متطلبات لتنفيذ هذا التوجه:[xxx]

1- توحيد أنظمة المعلومات(data system) من اجل التخطيط السليم وإدارة الموارد الحكومية بشكل أفضل، و هذا يشمل:المالية، المشتريات، العقود، التخزين، الموارد البشرية، الصيانة، الإدارة، و خدمات البريد.

2- تأسيس شبكة معلومات حكومية (information network) باستخدام البريد الإلكتروني (e-mail) للاتصالات بين دوائر ومؤسسات الحكومة المختلفة.

3- إجراءات حماية وأمن ومراقبة الأنظمة لمنع أي انتهاكات أو اختراقات للنظام.

4- تأسيس دائرة لتخطيط وإدارة موارد المعلومات الحكومية.

5- تقوم هذه الدائرة بالمهام التالية:تقديم خدمات مركزية للحاسب يمكن استخدامها من قبل جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية، كذلك تأسيس شبكة معلومات حكومية واستخدام أنظمة المعلومات للتخطيط و إدارة الموارد الحكومية والعمل على تقديم دعم فني لتسهيل تبادل المعلومات بين النظام المركزي والدوائر الحكومية من خلال البريد الإلكتروني (e-mail).

6- تأسيس لجنة عليا لتنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية تكون مهمتها دراسة الأساليب والطرق التي يمكن من خلالها توحيد أنظمة المعلومات بين المؤسسات الحكومية، كذلك اقتراح تعديلات وقوانين وتشريعات جديدة تتعلق بمفهوم الحكومة الإلكترونية وإدخال تحسينات جديدة على منهجيات العمل المستخدمة وكذلك الإجراءات المالية والإدارية.

و يوضح الشكل التالي نموذج حكومة إمارة "دبي" الذكية أين تسعى إلى ادخال التكنولوجيات الحديثة وتطبيقها على مستوى الحكومة.

شكل رقم 01:شكل يوضح حكومة دبي الذكية.

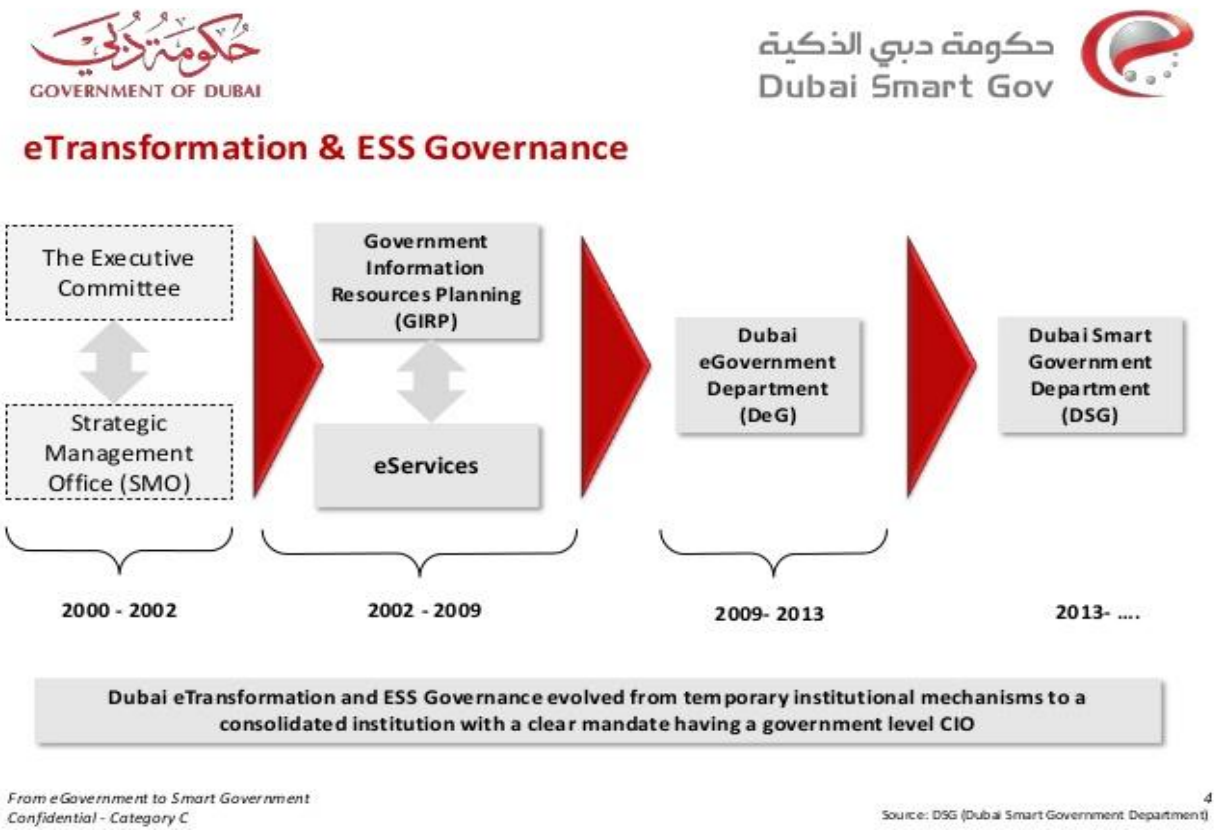

المصدر :

https://www.google.dz/search?q=%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA+%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9&biw=1366&bih=667&source=lnms&tbm=isch&sa=X&ved=0ahUKEwisltiN6bjJAhWCRBQKHYtfBrsQ_AUIBigB#tbm=isch&tbs=rimg%3ACeGbFwOMlaoGIjh66lLnhQ3X4FbbA8-zxoa1H0uVkFbsCqTeB7j3Fyym8NjUSub0G6dgXhhmeODr5BrH3im6T04BUioSCXrqUueFDdfgEdb0b_1y90OhgKhIJVtsDz7PGhrUR75MoHWFfmJYqEgkfS5WQVuwKpBEVyAo527248CoSCd4HuPcXLKbwEQDhWFbCL1NWKhIJ2NRK5vQbp2AR3JOGkwwQyvcqEgleGGZ44OvkGhEqnJX0K1zVaSoSCcfeKbpPTgFSEb80TpkCoil4&q=%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA%20%D9%88%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D8%AF%D8%A8%D9%8A&imgdii=HkotmseuhMVxuM%3A%3BHkotmseuhMVxuM%3A%3B-bxBmHcThatLnM%3A&imgrc=HkotmseuhMVxuM%3A

شكل رقم02

المصدر: http://visual.ly/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%83%D9%8A%D8%A9

و في ذات السياق جاءت مبادرة "شبكة الامارات المتقدمة للتعليم و البحوث" (عنكبوت) التي تهدف إلى دعم برامج البحث العلمي و الابتكار في الدولة، و قد وصل عدد الجامعات الحكومية و الخاصة التي انضمن إلى البرنامج 20جامعة، 56 فرعا على مستوى الدولة، كما ترتبط "عنكبوت" مباشرة ب 500 جامعة في الولايات المتحدة، كما قامت الامارات بتطبيق مبادرة الصف الالكتروني التي تم تنفيذها في ست مدارس و ذلك وفق خطط تطوير إعداد طلبة المستقبل من خلال امتلاك المهارات التي تؤهلهم للمنافسة العالمية و يساعد هذا التحول عملية الانتقال من التعليم التقليدي التلقيني إلى التعليم الالكتروني الحديث[xxx].

كذلك تفوقت الامارات تعليميا أين اختارت شركة "مايكروسوفت" معلما اماراتيا لينضم إلى برنامج "المعلم الخبير"، و تهدف هذه المباردة من طرف الشركة لتشاطر الأفكار و الخبرات و اختيار مقاربات جديدة من خلال مجتمع عالمي مكرس لتحسين نتائج التلاميذ من خلال التكنولوجيا، فقد صرح "محمد

غياث" المدير العام لبرنامج محمد بن راشد للتعلم الذكي أن هذه المبادرة تتوافق بشكل كبير و الاستراتيجية الاماراتية لتطوير تشريعات وطنية جديدة تشجع على نقل التكنولوجيا و دعم الابتكار و إقامة شراكات تعاقدية عالمية في قطاع التعليم،[xxx] و هو ما سيتيح تنمية قدرات المعلمين و التلاميذ على حد سواء في استخدام هذه التكنولوجيات الحديثة في ظل التسارع العالمي والابتكارات الجديدة .

2- **أبرز المحطات الزمنية لتطور الحكومة الإلكترونية الإماراتية.**

لقد قام "الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم " بإعلان لمبادرة الحكومة الذكية أين صرح بقوله:أريد أن ينجز المواطن كل معاملاته الحكومية عبر الهاتف المحمول".[xxx]

لذلك اعتمدت دولة "الإمارات" على تقنية المعلومات لإرساء الحكومة الإلكترونية وفقا استراتيجية بعيدة المدى تهدف لإرساء قواعد توفير الخدمة على جميع المستويات سواءً للمواطنين الاماراتيين أو حتى من القادمين لها للزيارة بصفة رقمية مستحدثة بديلة عن الوظائف التقليدية للدولة لذلك اقترحت برنامجا متكاملا يتم عن طريق:

شكل رقم 03: خدمات إقامة دبي

المصدر :

https://www.google.dz/search?q=%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA+%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9&biw=1366&bih=667&source=lnms&tbm=isch&sa=X&ved=0ahUKEwisltiN6bjJAhWCRBQKHYtfBrsQ_AUIBigB#tbm=isch&tbs=rimg%3ACR5KLZrHroTFIjj5vEGYdxOFqwrX6h0CDxkrU6ftsbcyaKqn4geV7cmLzFSpMbLpKhuX84prWWdLjgMembC-js0fJSoSCfm8QZh3E4WrEVAdVrXf7o6xKhIJCtfqHQIPGSsRl1wF9deLLDwqEglTp-2xtzJoqhEFVZPUi8ZnYSoSCafiB5XtyYvMEQ4vNy2EzHdUKhIJVKkxsukqG5cRrke0ZfxUYyQqEgnzimtZZ0uOAxFdjX2pfWJevSoSCR6ZsL6OzR8lEdTd78ANI29f&q=%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA%20%D9%88%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D8%AF%D8%A8%D9%8A&imgdii=U6ftsbcyaKpgjM%3A%3BU6ftsbcyaKpgjM%3A%3BY23A35Anb-xdeM%3A&imgrc=U6ftsbcyaKpgjM%3A

و قد تطورت استراتيجية الحكومة الالكترونية في الامارات العربية المتحدة لتصل إلى الشكل الحالي على النحو التالي[xxx]:

أبرز المحطات	البعد الزمني	الوصف الموجز	الجهة المالكة
الدرهم الالكتروني	فيفري 2001	أول خدمة الكترونية لاستبدال تحصيل الرسوم الالكترونية للخدمات الحكومية	وزارة المالية
برنامج الحكومة الالكترونية	نوفمبر 2002	تم تشكيل اللجنة التنسيقية لبرنامج الحكومة الالكترونية بقيادة وزارة المالية و الصناعة	وزارة المالية
استراتيجية الحكومة الالكترونية	مارس 2003	تم تكليف شركة" آي بي إم" بعمل دراسة تقدمية و تطوير خطة تنفيذية	وزارة المالية
الخطة التنفيذية للجكومة الالكترونية	يونيو 2004	وقعت مذكرة تفاهم مع مؤسسة الامارات للاتصالات لتوفير البنية التحتية للحكومة الالكترونية، حيث قسمت الخطة إلى 3 مراحل تنتهي بعام 2007	وزارة المالية
بوابة الحكومة الالكترونية	مارس 2005	تم اطلاق أول بوابة للحكومة الالكترونية بالتعاون مع اتصالات و تكليف اتصالات حصريا بتنفيذ الخطة	وزارة المالية
تعهيد الحكومة الالكترونية لوزارة تطوير القطاع الحكومي	مارس و يوليو 2006	صدر قرار وزاري بنقل برنامج الحكومة الالكترونية من وزارة المالية إلى القطاع الحكومي	وزارة تطوير القطاع الحكومي
اعداد استراتيجية نظم المعلومات للحكومة الالكترونية	يونيو 2008	صدر قرار وزاري بقيام الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات بقيادة جهود إعداد استراتيجية لنظم المعلومات في الدولة فقامت الهيئة بالتعاون مع شركة "بوز ألن" بتطوير استراتيجية لنظم المعلومات في الحكومة الالكترونية	الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات
تطوير استراتيجية الخدمات الحكومية	2010	أعد مكتب رئاسة مجلس الوزراء استراتيجية لتطوير الخدمات الحكومية و الذي يعتبر الركن الثالث من استراتيجية الحكومة الالكترونية	مكتب مجلس الوزراء

و ارتكزت استراتيجية الحكومة الإلكترونية الاتحادية لدولة الإمارات على إطار عمل مكون من ثلاثة أبعاد هي الخدمات الإلكترونية و الجاهزية الإلكترونية للجهات الحكومية و بيئة تقنية المعلومات والاتصالات هذا الإطار هو المعتمد منذ عام 2002 في التقرير العالمي لتقنية المعلومات الصادر عن المنتدى الاقتصادي الدولي، و يساعد الإطار بأبعاده الثلاثة على قياس قدرة الدولة على الاستفادة من

الفرص التي تتيحها تقنية المعلومات من خلال ثلاثة أطراف رئيسية هي المؤسسات الحكومية، القطاع الخاص والأفراد.

و قد جرى تطوير هذا الإطار بحيث يعمل على تلبية احتياجات تطوير استراتيجية الحكومة الالكترونية لدولة الإمارات، و يمكن تلخيص أبعاد الأطر الثلاثة فيما يلي:[xxx]

- **بعد الخدمات الإلكترونية:** يركز على رفع مستوى التحول الالكتروني للجهات الحكومية و توفير خدمات الكترونية عالية الجودة عبر قنوات متعددة تلبي متطلبات المتعاملين.
- **بعد الجاهزية الالكترونية للجهات الحكومية:** يركز على تعزيز قدرة جهات الدولة تقنيا و تنظيميا و بشريا على تطبيق حلول تقنية المعلومات و الاتصالات و التحول نحو حكومة الكترونية.
- **بعد البيئة تقنية المعلومات و الاتصالات:** يغطي العوامل التنظيمية مثل السياسات و التشريعات المؤثرة على تنفيذ مبادرات الحكومة الالكترونية.

3- <u>مؤشرات النفاذ إلى تقنية المعلومات و الاتصالات في دولة الإمارات.</u>

عرفت دولة الإمارات ارتفاعا في معدل استخدام تقنية المعلومات و الاتصالات سواء من قبل الأفراد أو الجهات الحكومية رغم هذا الارتفاع فالإمارات تحتل المركز 38 بين دول العالم و يوضح الجدول مؤشرات النفاذ إلى تقنية المعلومات[xxx]:

المؤشر	القيمة	ترتيب الدولة عالميا
توفر خطوط الهاتف	34	35
معدل الاشتراك في الإنترنيت	75	19
معدل الاشتراك في الإنترنيت على النطاق العريض	15	38
معدل الاشتراك في الهاتف المتحرك	232.1	1
معدل توفر أجهزة الحاسوب	74	21
معدل استخدام شبكات التواصل الاجتماعي	5.9	22

أطلقت غرفة تجارة و صناعة "دبي" دراسة خاصة حول الاتجاهات و التوقعات المستقبلية المرتبطة بقطاع تكنولوجيا المعلومات و الإلكترونيات في الإمارات، و كشفت هذه الدراسة أن انتشار استخدام

تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في الإمارات أفرز تأثيرات اقتصادية و اجتماعية إيجابية، فحسب مؤشر تهيئة الشبكات ضمن تقرير تكنولوجيا المعلومات 2014 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، جاءت الإمارات في مرتبة متقدمة حيث احلت الرابعة من بين 148 دولة من حيث تأثير تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات على الخدمات و المنتجات الجديدة و في المرتبة الثانية من حيث تأثير تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات على الخدمات الأساسية. و يعتبر كذلك استخدام الإنترنت عالي الانتشار في الإمارات وأن 85% من الأفراد يستخدمون الإنترنت وتأتي الدولة في المرتبة العاشرة في استخدام الإنترنت في التعاملات التجارية بين الشركات[xxx].

و قد أدت التطورات التكنولوجية مع حاجة المستخدمين للحصول على خدمات أثناء تنقلهم، إلى زيادة الطلب على منتجات أصغر حجما و أكثر تطورا مثل الأجهزة اللوحية، مما ساهمت الأجهزة في ظهور تحسينات و طفرات تكنولوجية كبيرة على الأجهزة النقالة الذكية و أجهزة الإنسان الآلي. و وفقاً لملخص صادر عن «يوروموتيتر إنترناشيونال» بعنوان (أجهزة الكمبيوتر و ملحقاتها في الإمارات، ديسمبر 2014)، فإن حجم سوق أجهزة الكمبيوتر و ملحقاتها في الإمارات بلغ حوالي 2,990 وحدة بحلول 2014 و يتوقع ارتفاع هذا العدد إلى 3,185 وحدة بحلول 2018. و أن تبلغ قيمة هذه السوق في الإمارات حوالي 3.37 مليار درهم بحلول 2018[xxx].

الخاتمة

تعرف عن الإمارات أنها دولة رائدة في مجال التكنولوجيات الحديثة نظرا لاحتكاكها الكبير بالغرب المتقدم، و كذا باعتبارها وجهة لمختلف الدول سواء للسياحة أو حتى الاستثمار و هو ما يدفع الامارات السبع و في مقدمتها إمارة دبي إلى البحث دائما عن الجديد في التكنولوجيات الذكية مما يؤهلها إلى أن تحظى بمكانة عالية و قوية و تنافس كل دول العالم، خاصة إذا ما اعتبرنا أن القوة التكنولوجية هي المحدد الجديد في العلاقات الدولية، تطبيقا بمبدأ "أن من يملك المعلومة يصنع القرار" .

قائمة المراجع

أولا:الكتب باللغة العربية

1. استراتيجية الحكومة الالكترونية الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة (2012-2014).

2. الشيحة بن عبدالله عدنان، **دور الحكومة الالكترونية في رفع كفاءة الإدارة المحلية و تفعيل المشاركة الشعبية في ظل التنظيمات البيروقراطية في الدول النامية**:الفرص والتحديات، جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية.

3. تجربة الحكومة الالكترونية في دبي.

ثانيا:باللغة الأجنبية

4. Albert Sangra. (2001) Present and future use of technology in education. Eureopean distance education network.

ثالثا:المجلات و الدوريات العلمية.

5. بلحاج صالح، التنمية السياسية:نظرة في المفاهيم و النظريات، **مجلة أكاديميا**، تلمسان: دار كنوز، 2013.

6. الداوي الشيخ، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، **مجلة الباحث**، العدد07،2009.

7. عطية العربي، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي للعاملين في الأجهزة الحكومية المحلية –دراسة ميدانية في جامعة ورقلة– **مجلة الباحث**، عدد2010.

رابعا:مذكرات الماجستير و الملتقات.

8. أبو مهارة، محمد عثمان الفيتوري، **مقومات ومعوقات تطبيق الحكومة الالكترونية، بحث عن التجارب العربية و العالمية**، رئيس قسم التجارة الالكترونية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، ليبيا، 2012.

9. معيزي قويدر، و حمزة علي، **الإدارة الالكترونية كألية لتطوير أداء الإدارة المحلية في الجزائر**، في الملتقى الدولي:آليات تطوير أداء الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة:دراسة تجارب بعض الدول النامية، جامعة البليدة2: كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2014.

10. العتيبي عزيزة عبد الرحمن، **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء الموارد البشرية**:دراسة ميدانية على الأكاديمية الدولية الاسترالية، Arab British Academy for Higher Education

خامسا:التقارير.

11. التقرير العالمي لتقنية المعلومات و الاتصالات 2010-2011 المنتدى الاقتصادي.

12. العايد عطاء الله، و ألاء خريسات، **ملخص عن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** 2010، وزارة الصناعة و التجارة، مديرية التنمية الصناعية، د.س.ن.

سادسا:المواقع الالكترونية.

13. أسيد كالو، مايكروسوفت تكرم، **الابتكار في التعليم في دولة الامارات العربية المتحدة**، في الموقع الالكتروني:http://www.itp.net/arabic/605665

14. مبارك الزيغام، **الإدارة الإلكترونية المغربية**، الحوار المتمدن، العدد 2877، في الموقع الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=+197837

15. نعيمة سمينة و آخرون، **التنمية السياسية قراءة في الآليات والمداخل والنظريات الحديثة**، في الموقع الالكتروني:http://www.alnoor.se/article.asp?id=173489

16. عبد الله العوضي، **التعليم وتكنولوجيا المعلومات في الامارات...الواقع ومتطلبات التطوير**، في الموقع الالكتروني:
http://www.ecssr.com/ECSSR/print/ft.jsp?lang=ar&ftId=%2FFeatureTopic%2FAbdullah_AlAwadhi%2FFeatureTopic_1598.xml

17. جريدة الاتحاد، **غرفة دبي تستعرض اتجاهات تكنولوجيا المعلومات**، في الموقع الالكتروني:
http://www.alittihad.ae/details.php?id=34488&y=2015

18. http://www.who.int/library/

19. **الحكومة الذكية**، في الموقع الالكتروني:
https://www.google.dz/search?q=%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA+%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9&biw=1366&bih=667&source=lnms&tbm=isch&sa=X&ved=0ahUKEwisltiN6bjJAhWCRBQKHYtfBrsQ_AUIBigB#tbm=isch&tbs=rimg%3ACR5KLZrHroTFIjj5vEGYdxOFqwrX6h0CDxkrU6ftsbcyaKqn4geV7cmLzFSpMbLpKhuX84prWWdLjgMembC-js0fJSoSCfm8QZh3E4WrEVAdVrXf7o6xKhIJCtfqHQIPGSsRI1wF9deLLDwqEglTp-2xtzJoqhEFVZPUi8ZnYSoSCafiB5XtyYvMEQ4vNy2EzHdUKhIJVKkxsukqG5cRrke0ZfxUYyQqEgnzimtZZ0uOAxFdjX2pfWJevSoSCR6ZsL6OzR8IEdTd78ANI29f&q=%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA%20%D9%88%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D8%AF%D8%A8%D9%8A&imgdii=U6ftsb

الملتقى الوطني: المجتمع الالكتروني والتنمية الرشيدة في الوطن العربي

الاسم: سفيان.....

اللقب: طبوش.....

المؤهل العلمي: باحث سنة ثالثة دكتوراه.....

التخصص: علوم سياسية ـ.....

الوظيفة: أستاذ جامعة الشلف

المؤسسة: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.....

عضو مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

. الجزائر.

البريد الإلكتروني: soufyane.tabouche@gmail.com.....

المحور الخامس: مستقبل المجتمع الالكتروني العربي وأثره على التنمية العربية: المعيقات وسبل التفعيل

عنوان المداخلة:الشراكة المجتمعية كآلية لتفعيل دور المحتمع الالكتروني في تحقيق التنمية المستدامة.

مقدمة:

أصبح واضحا اليوم أن التقدم العلمي المادي ليس له حدود ولا تبدو له نهاية فالدول المتقدمة تزداد تقدما باستخدام تقنية المعلومات والاتصالات والتي ثبتت بالتجربة أنها مفتاح التنمية المتواصلة بينما، تحاول الدول النامية اللحاق بالركب واستخدام هذه التقنيات لعبور ما يسمى بالفجوة العلمية والتكنولوجية الواسعة التي تفصل ما بين الدول المتقدمة والمتخلفة، وقد قامت الأدبيات الحديثة في نظرية النمو الاقتصادي بصياغة متغير التعليم والبحث والتطوير في شكل رأس المال البشري وإدخال هذا المتغير في نماذج النمو الاقتصادي، فإشكالية نقل المعرفة والمهارات بين فضاءات البحث وعالم الإنتاج ما زالت تشكل انشغالاً دائماً وعاملاً لتوجيه وصياغة أي سياسة خاصة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، فمن هنا تشكل الجامعة الإطار المؤسساتي والبيئة المعرفية المؤسسة لحركيات التنمية بأبعادها المختلفة، سواء كحاضنة للأفكار ومنتجة للتصورات الكلية (للدولة والمجتمع بل وحتى العالم) أو الجزئية (الوظيفية أو القطاعية: الاقتصاد، السياسة، الصحة، الزراعة... الخ) والمبدعة للاختراعات التكنولوجية والمساعدة على إيجاد حلول للأزمات، المعضلات، المشكلات أو المسائل المستعصية المرتبطة بالدولة، المجتمع، وحتى الإنسانية، كما أنها هي المنتجة للموارد البشرية الضرورية لتنمية الدولة بما يجب أن يتماشى مع أولوياتها وخصوصياتها، ولكن أيضا بالتحديات الخاصة بالبيئة العالمية تكنولوجيا واقتصاديا

وثقافيا وسياسيا.

كما تعد الشراكة المجتمعية توجها تنمويا يقوم على أساس التكاملية والتكافئية بين الأدوار التي يقوم بها كل من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، فالدولة التنموية هي بمثابة تعهد تعاقدي ضمني داخل صيغة معينة للتحالف أو الشراكة الذي يحتاج إلى البحث والتطوير في النماذج لتحقيق التنمية وذلك في ظل انتظام العلاقة بين السياسة والمعرفة والإنتاج لتحقيق المجتمع الالكتروني، ما يقودنا إلى طرح الاشكال التالي: **إلى أي مدى يمكن للشراكة المجتمعية أن تنظم العلاقة بين السياسة والمعرفة والانتاج لتساهم في تحقيق المجتمع الالكتروني؟.**

وللاجابة على الاشكالية يتم تحليل الموضوع من خلال ثلاثة محاور أساسية وهي:

المحور الأول: مدخل مفاهيمي: المجتمع الالكتروني،الشراكة المجتمعية، التنمية المستديمة، إقتصاد المعرفة

المحور الثاني: نماذج التكوين الجامعي ودورها في بناء المجتمع الالكتروني وتحقيق التنمية المستديمة التشاركية.

المحور الثالث:نحو بناء استراتيجية لتحويل المعرفة العلمية إلى تكنولوجيا لتحقيق التنمية.

المحور الأول: مدخل مفاهيمي: الشراكة المجتمعية، التنمية المستديمة، إقتصاد المعرفة

أولا: المجتمع الالكتروني

ظهرت فكرة" مجتمع المعلومات "لأول مرة في اليابان في ستينيات القرن الماضي كارتباط بين" المعلومات "التي يتم معالجتها وإخراجها في أشكال متعددة مثل الكتب،التسجيلات، الصور الفوتوغرافية، الأفلام،الإعلان، التقارير المالية وبين" المجتمع" كمجموعة ممن ترتبط وسائل كسب عيشهم بإنتاج وتوزيع وحفظ تلك المعلومات.

في العقد الأول من الألفية الحالية، لا سيما في القمتين العالميتين لمجتمع المعلومات، في جنيف عام 2003 وفي تونس عام2005 أولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اهتماماً خاصاً بقضية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، حيث جعل هذا الموضوع واحداً من المجالات الستة ذات الأولوية في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

وتتمثل أهداف مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في[xxx]:

الهدف . 1 مدّ جميع القرى بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وإقامة نقاط نفاذ مجتمعية؛

الهدف . 2 مدّ جميع الجامعات والكليات والمدارس الثانوية والابتدائية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

الهدف . 3 مدّ جميع المراكز العلمية والبحثية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

الهدف . 4 مدّ جميع المكتبات العامة والمراكز الثقافية والمتاحف ومكاتب البريد والمحفوظات بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

الهدف . 5 مدّ جميع المراكز الصحية والمستشفيات بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

الهدف . 6 مدّ جميع الإدارات الحكومية المحلية والمركزية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وإنشاء مواقع على شبكة الإنترنت وعناوين بريد إلكتروني؛

الهدف . 7 تكييف جميع المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية والثانوية لمواجهة تحديات مجتمع المعلومات مع مراعاة الظروف الوطنية؛

الهدف .8 تأمين وصول جميع سكان العالم إلى الخدمات التلفزيونية والإذاعية؛

الهدف . 9 التشجيع على تطوير المحتوى وتهيئة الظروف التقنية اللازمة لتيسير وجود واستخدام كل لغات العالم على شبكة الإنترنت.

الهدف . 10 ضمان إمكانية وصول أكثر من نصف سكان العالم إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستفادة منها.

فمفتاح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية الإقليمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة يكمن في التقارب والمشاركة الحيوية .ويعد التقارب بطبيعة الحال أمراً حيوياً لمصالح الفرد .فالتقارب لا يحفز التجاوب وحسب، ولكنه يحفز أيضاً تكون دائرة حميدة، ألا وهي عملية استقاء الآراء والملاحظات التقويمية .وبهذه الطريقة، يتم تعزيز العمل والمشاركة عبر أعضاء الجماعات المرجعية من مجتمع مدني أو مسؤولين منتخبين أو موظفين حكوميين.

إن إنتاجية تكنولوجيا المعلومات إذا ضمت إلى التمكين الاجتماعي للحكامة اللامركزية، فإنها تنتج وضعاً مضمون النجاح للتنمية المحلية، بما في ذلك الإنتاجية الاشتمالية على مستوى جميع جوانب برنامج عمل التنمية، من التخطيط والتنفيذ على المستوى المحلي ودون الوطني إلى إدارة السياسات الوطنية.

وسواء تحدثنا عن الزراعة، أو المياه، أو الدفاع المدني والتأهب للطوارئ، أو التنمية الحضرية، أو النقل أو القطاع الاجتماعي، بما في ذلك الصحة والتعليم والتشغيل والمشاركة المحلية، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اليوم تأتي في صدارة خيارات السياسات المبتكرة.

ثانيا: مفهوم الشراكة المجتمعية

طبيعة الأسئلة الكبرى التي باتت منذ مدة تستلزم إعادة النظر في مفهوم القطاع الخاص والأدوار والواجبات التي غدا مطالبا بها إلى جانب القطاع العام، ولا سيما في سياق الأزمات المتتالية التي طالت البنيات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية والمعرفية، والأضرار والتوترات الاجتماعية الناجمة عنها، هكذا برزت الشراكة والمسؤولية الاجتماعية وغدت براديغم لإعادة مقاربة العلاقة بين القطاعين العام والخاص في ظل شراكة مجتمعية وتكامل الأدوار والمسؤوليات بينهما.

فالشراكة بين القطاع العام والخاص ليست معناها الخصخصة وذلك ببيع ممتلكات الدولة وتحويل المشاريع من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وأما فكرة الشراكة الأساسية ليست بيع ممتلكات وإنما شراء ممتلكات جديدة، شراء أصول جديدة لا تستطيع الدولة أن تشتريها اليوم، فتشتريها بالتقسيط، لنخلص أن الشراكة عقد بين الدولة والقطاع الخاص ليقوم هذا الأخير بتقديم الخدمة على نفقة الدولة وليس على نفقة المواطن و**نجاحها يستلزم الشفافية**، وذلك من خلال توزيع المهام بين القطاعين العام والخاص في تحقيق الأهداف الاجتماعية.

إن القطاع العام يشرف على ما يقوم به الفضاء الخاص في الانتاج لضمان صحة التنافس بين المنشآت الخاصة وصحة سلوكها، بالدعوة إلى الإنفكاك من النزعة الوثنية التي تتعامل مع هذا الموضوع من خلال موقف عقائدي، إذ الإقتصاد والنشاط الانتاجي يجب أن يخضعا إلى معيار الكفاءة أي كفاءة الإدارة والأداء والعاملين، وكذا البيئة المؤسسية التي تنظم العمليات الانتاجية[xxx]، وهذا من خلال الموائمة بين الجامعات والتخصصات العلمية المرجة للبحث وبين القطاعات وطبيعة الأنشطة الاقتصادية، حيث يخضع فتح التخصصات إلى سوق العمل؛ وذلك في

ظل ما يسمى بالرعاية الاجتماعية التي تحدد الوظائف الفعلية للسياسة الاجتماعية بأربع وظائف[xxx]:

. الوظيفة التنموية من خلال المساهمة في صنع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكيف معها.

. الوظيفة الوقائية التي تتكهن بالأضرار الناجمة عن التطورات الاقتصادية استعدادا لمواجهتها.

. الوظيفة العلاجية: التي تهتم بأولئك المدرجين في خانة الاستبعاد الاجتماعي.

. وظيفة الادماج: التي تهدف إلى تكامل الفئات الاجتماعية كافة في حركة التنمية الشاملة.

إن رسم خارطة مهام الأطراف المساهمة في تحقيق الأهداف الاجتماعية والتنمية المستدامة، لا يعالج فشل قطاع ما بنقله إلى قطاع آخر، بل يجب معالجة الأسباب القطاعية الكامنة وراء الفشل، ومبدأ التوزيع يجب أن يتقدم على مبدأ الحماية، إلا أن الدوافع المشجعة للشركات على الاضطلاع بمسؤولياتها الاجتماعية والتحديات التي تواجهها للقيام بدورها الاجتماعي يرتبط بمفهوم الحوكمة بحسبها جزءا من مشتملات فكرة المسؤولية الاجتماعية، فالمسؤولية الاجتماعية للشركات هي إلتزام مستمر لقطاع الأعمال من أجل التصرف أخلاقيا والمساهمة في التنمية الاقتصادية مع تحسين الظروف المعيشية للأيدي العاملة وعائلاتهم، وكذلك المجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام، بالاضافة إلى فكرة مواطنة الشركات التي يمكن استخدامها مع الشركات الصغيرة والمتوسطة ودعم وتعميق مفهوم "مواطنه الشركات" أو "الشركات المواطنية" التي تسهم في بناء شراكة مجتمعية مع القطاع العام.

فالمشاركة المجتمعية ضرورة وليست شعارا ، ولا تصبح حقيقية إلا من خلال:

- اعطاء فرصة لكل شريك للمساهمة في العملية التعليمية.
- تعليم الطلبة ليصبحوا قوة منتجة في المجتمع ضمن بيئة راعية وتشاركية.
- تحمل المسؤولية ومساعدة الجامعات على تحسين جودة المنتج التعليمي باشراك القطاع الخاص.

تعتبر الرشادة السياسية والاقتصادية من أهم الشروط التي يجب أن تتوفر لأجل تحقيق تنمية مستدامة وذلك باشراك مؤسسات المجتمع، فعلاقة التنمية المستدامة بالرشادة السياسية والاقتصادية يمكن قراءتها من خلال ثلاثة زوايا هي:

1- تشمل الحضر والريف وجميع الطبقات الاجتماعية والفئات بما فيها المرأة والرجل.

2- تشمل العلاقة بين السياسة والمعرفة والانتاج.

3- التوزيع العادل للثروة بين كل طبقات المجتمع وعلاقات المجتمع تتسم بقدر من الاحترام المشترك الإنساني والقواعد القانونية.

4- مراعاة مصالح الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة.

فالرشادة هي عدم استبعاد أي عنصر من النشاط الإنساني في عملية التنمية وذلك من خلال:

- إقامة دولة الحق و القانون وترسيخ الديمقراطية التنافسية في ظل التعددية السياسية.
- الرقابة البرلمانية.
- الشفافية في تسيير شؤون الدولة والمحاسبة التي تقوم من خلال سلطة قضائية قوية.
- حرية التعبير و حرية الرأي.
- الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام.

فواعل العملية التنموية

لما كانت عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتطلب تغييرا في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من أجل خلق الجو المناسب لبدء عملية التنمية والعمل على استمرارها والمحافظة عليها، كان لابد من تدخل الدولة بمؤسساتها المختلفة للإشراف على كل مراحل خططها التنموية، لهذا كان طابع تدخل الدولة في النظم الاقتصادية المتخلفة هو أحد أهم السمات، خاصة ما تعلق بتدخل الدولة في إقامة الهياكل والأنشطة الاقتصادية الأساسية الضرورية للقطاع الزراعي والصناعي وخاصة مرافق الري والطاقة والنقل والمواصلات كما تتدخل الدولة في إنشاء المرافق الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم والثقافة[xxx].

ولذلك يتحتم أن ينطوي مفهوم التنمية على توسيع هامش الديمقراطية المتاح والعمل على إطلاق الحريات العامة والخاصة لفتح الطريق أمام صياغة النظام الاجتماعي بأبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية والتأكيد على ممارسة الديمقراطية الحرة[xxx]، حيث يعتبر أساس تحقيق التنمية المستدامة اقترانها

بالإرادة السياسية لأن التنمية في حقيقة جوهرها هي عملية تخطيط وتنظيم وتنسيق لتحقيق الاستخدام الكفء لموارد المجتمع المادية والبشرية وذلك من خلال تزظيف المعرفة التي تعتبر روح العلاقة فيما بين محددات العملية التنموية.

فالتنمية المستدامة تعني تواجد الدولة التي تتمتع بالفاعلية إلى جانب مجتمع تتبلور معالمه في تنظيم يتيح لجميع الفئات والمحليات المشاركة ليس تنفيذا فقط وإنما توجيها وإبداعا ومشاركة في القرار، ومازلت قضية المشاركة تتصدر أساس نجاح العملية التنموية، وذلك بتوفير مناخ ديمقراطي في إطار تنظيم حزبي يسمح بالتعددية وتداول السلطة ويخضع لمتطلبات الشفافية والمساءلة، فالمناخ الديمقراطي من شأنه أن يعزز دور المجتمع المدني الذي يقود حملات ضد الفساد وفقدان الانتماء ويعزز منظومة القيم المستمدة من الأصول الحضارية والثقافية للمجتمع، من خلال جمعيات التنمية المحلية والعلمية التي تتجاوز المجال العلمي البحت إلى وضع العلم في خدمة المجتمع والتنظيمات المهنية.

حيث تتجلى أهمية المنظمات غير الحكومية بأنها تتميز بأقل قدر من الالتزامات السياسية، وتكون مدفوعة بالعديد من المثل الإنسانية، وقدرتها على العمل المباشر مع أفراد المنظمات المحلية[xxx]، كذلك إن فعالية التنظيم من شأنه أن يحدد دور الفرد في العملية التنموية وذلك حسب موقعه من مختلف عمليات اتخاذ القرارات التنموية وما يمتلكه من قدرات على تطويعها لحاجته، ويتراجع دوره كلما كانت الدولة أكثر تسلطا[xxx].

تعتبر المؤسسات مهمة لأن الحوافز مهمة، إذ تحث الحوافز الأفراد والجماعات على التصرف والتعاون من أجل إنتاج قيمة معينة، وهذه المؤسسات لا تضم مجرد منظمات وإجراءات رسمية كالهيئات الحكومية التشريعية والتنفيذية والمحاكم والأحكام القانونية، بل أيضا هيئات وإجراءات غير رسمية وغير حكومية كالمعايير الأخلاقية والسمعة والتوقعات المتبادلة بشأن السلوك[xxx].

فالتدخل الحكومي يكون عن طريق برامج تنموية التي تعبر عن مجموعة من الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها خلال فترة زمنية محددة وعبر استعمال الوسائل والسياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وذلك للخروج بالاقتصاد الوطني من حالة التخلف والركود إلى حالة النمو المستدام الذي يشمل جميع القطاعات والذي يؤدي في النهاية إلى تحقيق التنمية المستدامة التي تحقق حاجات الأفراد وتحفظ حقوق الأجيال القادمة.

رابعا: مفهوم اقتصاد المعرفة

في ظل هذا النموذج الجديد، سيكون لرأس المال البشري وإعلاء قيمة المعرفة دورا رئيسيا، حيث سيعمل على هيكلة الأسس ومضاعفة سبل التعاون والفرص لتحقيق أهدافه. وانطلاقا من هذا المنظور، يتبلور الاقتصاد القائم على المعرفة،بصفته نموذجا أوليا للنمو والتنافسية للدول والمؤسسات في شكله الحقيقي، ويؤكد على ضرورة التفكير والاستشارة بشكل منهجي لتحويل هذا الاقتصاد إلى قوة رافعة جديدة تزيد من سرعة تنفيذ الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية، إن الاقتصاد القائم على المعرفة، بفلسفته وأهدافه إلى جانب أشكال التنظيمات التي يشجعها، يعطي الأولوية للتعاون والحكامة. ويعرف هذا الاقتصاد بأنه الاقتصاد الجديد الذي تزيد فيه الإنتاجية لعوامل الإنتاج، ليس بفضل رأس المال المادي وحده، ولكن بفضل ديناميكية خلق، ومعالجة ونشر المعارف، بالإضافة إلى ديناميكية تحويل تنظيم الوكلاء حول المعرفة، فهو الذي يحقق الفائدة للدول والشركات في عملية المشاركة. إن التفاعل بين القطاع الخاص والقطاع العام والجامعات من خلال التعاون، والشراكة، والاتحادات، وتكوين الشبكات، حيث يعد هذا الاقتصاد هو اقتصاد الشبكات والتعاون بين المنظمين والمستثمرين والخبراء الذين يشكلون أولى ملامحه الاجتماعية؛ وقد كشفت الأنشطة التجريبية للبنك الدولي بصفة خاصة عن بناء الاقتصاد القائم على المعرفة على خمسة أسس، وهي[xxx] :

- إنشاء مؤسسات عالية الجودة، ونظم للحوافز تساعد على تنمية مناخ الأعمال، بما يضمن بشكل خاص سلامة التعاملات وحرية حركة حقوق الملكية.

- تنمية نظم التعليم- التدريب التي ترتكز على تعليم وإنتاج الكفاءات بناءا على متطلبات السوق .

- تطوير البحث العلمي والابتكار مع التوجه بشكل قوي إلى الدعم والتشجيع العلني للشركات التي تعتمد على معامل البحث أو التي تعمل بالتنسيق مع مراكز الموارد التقنية والابتكار.
- تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (من حيث البرامج والأجهزة) مع ضمان حرية الإنتاج – وحرية حركة المعلومات ؛
- النهوض بنظم الحكامة التي تتيح التفاوض والوساطة بين مختلف الأطراف المعنية في عمليات الاقتصاد القائم على المعرفة، كوسيلة لفض المنازعات. إنشاء شركات أمينة إذ يعد هذا الأمر هو الهدف الأسمى للاقتصاد القائم على المعرفة

- من قيم الاقتصاد القائم على المعرفة: التقاسم والتعاون. إن مبادرة الاقتصاد القائم على المعرفة هي مبادرة القائمين على بناء الثقة، إذ أنه يتوجه بالكامل تجاه التوقعات وبناء المستقبل. وتعمل الساحة المتوسطية من هذا المنظور على صياغة أهم المتطلبات مع احتوائها على وعودا كبيرة في الوقت ذاته.

يتسم اقتصاد المعرفة بالقدرة على توليد واستخدام المعرفة، أو بمعنى آخر القدرة على الابتكار، إذ لا يمثل فقط المصدر الأساسي للثروة، وإنما يُعد أساس الميزة النسبية المكتسبة في الاقتصاد الجديد، فالمعرفة هي الوسيلة الأساسية لتحقيق كفاءة عمليات الإنتاج والتوزيع وتحسين نوعية وكمية الإنتاج وفرص الاختيار بين السلع والخدمات المختلفة سواءً بالنسبة للمستهلكين أو المنتجين، وبشكل عام يتميز الاقتصاد المبني على المعرفة بالآتي[xxx]

- لا تمثل المسافات أياً كان أبعادها أي عائق أمام عملية التنمية الاقتصادية أو الاتصال أو التعليم أو نجاح المشروعات أو الاندماج الكامل في المجتمع بشكل عام.
- إن المعرفة متاحة بشكل متزايد لكافة الأفراد ويتم توفيرها بصورة تتوافق والاحتياجات الفردية والاجتماعية بما يمكن كل فرد من اتخاذ القرارات بصورة أكثر حكمة في كافة مجالات الحياة.
- إن كل فرد في المجتمع ليس مجرد مستهلك للمعلومات، ولكنه أيضاً صانع أو مبتكر لها.

المحور الثاني: نماذج التكوين الجامعي ودورها في بناء مجتمع المعرفة وتحقيق التنمية المستديمة التشاركية.

1. **النموذج التقليدي:** إن أهداف هذا النموذج ووسائله الديداكتية إضافة إلى أساليب تقويمه تركز كلها حول تبليغ المعرفة، ومن خصائص هذا النموذج وهدفه من التكوين تحقيق مايلي:

- تهذيب سلوك المتعلم بجعله يتمثل القيم الثقافية والاجتماعية السائدة في المجتمع ويخضع لسلطة الواجب والحق.
- تلقين الطالب نماذج جاهزة من المعرفة غالبا ما تكون من الماضي.

أما على مستوى الوسائل الديداكتية لهذا النموذج فهي :

- تتصف المحتويات بكونها متمركزة حول المادة، مجزأة إلى أقسام وفروع ذات صبغة تراكمية، وطبيعتها يقينية غير قابلة للتغيير.
- سلطوية العلاقة البيداغوجية، التي تفرض خضوع الطالب للأستاذ (المتعلم للمعلم)، هذا الأخير الذي يعتبر مصدر للتخطيط و التنظيم ،التسيير والإنجاز، الضبط والتقييم.
- تعتمد طرق التعليم والتعلم في هذا النموذج على أساليب تبليغ المادة العلمية إلى المتعلم عن طريق الإلقاء أو الحوار الموجه.[xxx]

2. **النموذج الحديث:** يدعو إلى الاهتمام بنماذج التدريس بواسطة الأهداف، والتي أثمرت نموذجا جديدا لتنظيم العملية التعليمية تهدف إلى إحداث تغيير في سلوك المتعلم، ولقد شكل هذا التطور في مفهوم التكوين منطلقا جديدا للاهتمام بنماذج التعليم المتمركزة على تحديد الأهداف الداعية لتجزئة الفعل التعليمي إلى سلوكات قابلة للقياس والتحديد[xxx] .

تتمثل أهدافه النموذج الحديث في :

- تنمية مواقف الفردانية والمنافسة والنفعية .
- تدعيم قيم الإنتاجية والمردودية لدى الفرد .
- تأهيل الفرد للتمكن من الحقول العلمية المتخصصة والتحكم في التكنولوجيا.

تتمثل وسائله الديداكتية في :

. صياغة المحتويات على شكل سلوكات وإنجازات يقوم بها المتعلم في وضعيات دقيقة.

. بناء العلاقة البيداغوجية على مبدأ العقد والتعاقد البيداغوجي، فالمكون يخطط وينظم، ثم يعلم المكونين عن الأهداف أو يشركهم فيه، وبذلك يعمل الكل على تنفيذ العقد أي بلوغ الأهداف المسطرة.

. اعتماد طرق التعليم بالأساس على احترام الإيقاع الخاص للمتعلم في العملية التعليمية والتدخل لتصحيح مساره بيداغوجية الأهداف، التعليم المبرمج (كما تستند إلى تكنولوجيا التعليم) تخطيط ، برمجة.

. يهدف التقويم في هذا النموذج إلى تصحيح الفارق بين الهدف المنشود والهدف الحقيقي الذي يبلغه المتعلم، والتدخل المستمر للدعم والتقوية قصد تقليص هذاالفارق (بيداغوجية التحكم و الدعم).

لهذا النموذج من التكوين أنواع عدة لعل أهمها:

. التكوين القائم على المشروعات

. التكوين القائم على حل المشكلات والتعليم المبرمج .

. التكوين القائم المواقف الحقيقية[xxx] .

يتميز هذا النموذج أيضا بأنه ليس نسق مغلق، فهو يأخذ من محيطه معطيا توطاقات تتفاعل داخله مثل المادة التعليمية والعناصر الفاعلة (الأستاذ – الطالب)،كما أنه يمد المحيط بمنتج يفترض أنه خضع لسيرورة من التحولات وفق الهد ف المرجو من التكوين[xxx] .

إلا أن نظم التدريب الأكاديمية والمهنية في البلدان العربية غير موائمة ومزالة تعتمد على النموذج التقليدي، وذلك في كافة مراحل التعليم، بدءا من المرحلة الابتدائية وحتى التعليم العالي، ولهذا الوضع عواقب وخيمة بسبب إدماج الشباب في سوق العمل، وتتفاقم حدته بسبب التدهور المفاجئ الذي طرأ على الوضع الاقتصادي، مما يتطلب إعتماد النموذج لحديث الذي من خلاله سو يتم التوأمة بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية بحيث تعمل على تحفيز وإقناع المؤسسات الاقتصادية بالاهتمام بالأوساط الأكاديمية بشكل أكبر، حيث يجب العمل على استمرار وزيادة التعاون الموضوعي بين جميع المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات في مجال التعليم العالي والبحوث، وذلك لضمان الجودة في التعليم يمكن تحديد الغرض من ضمان الجودة من منظور الجامعات العربية فيما يلي:

–ضمان الوضوح والشفافية للبرامج الأكاديمية.

–توفير معلومات واضحة ودقيقة للطلبة، وتحديد أهداف واضحة ودقيقة للبرامج الدراسية التي تقدمها الجامعة، والتحقق من توفر الشروط ا للازمة لتحقيق هذه الأهداف بفاعلية وأنها ستستمر في المحافظة على هذا المستوى.

–ضمان أن الأنشطة التربوية للبرامج المعتمدة تلبي متطلبات الاعتماد الأكاديمي وتتفق مع المعايير العالمية في التعليم العالي ومتطلبات المهن وكذلك حاجات الجامعة، والطلبة، والدولة، والمجتمع.

–تعزيز سمعة البرامج المقيمة والمعتمدة لدى المجتمع الذي يثق بعمليتي التقويم الخارجي والاعتماد الأكاديمي.

–توفير آلية بمساءلة جميع المعنيين بالإعداد والتنفيذ والإشراف على البرامج الأكاديمية.

تعزيز ودعم ثقة الدولة والمجتمع بالبرامج التي تقدمها الجامعة.

–الارتقاء بنوعية الخدمات المهنية التي تقدمها الجامعة للمجتمع، حيث أن التقويم الخارجي والاعتماد يتطلبان

تعديل في الممارسات بما يلبي حاجة ومتطلبات التخصصات والمهن.

وترتكز المعايير الأساسية لتقييم الجودة النوعية في الأداء الجامعي على الرس الة والأهداف العامة، وهيكلية البرنامج ومضمونه، والبيئة التربوية التعلُّمية / التعليمية ، ونوعيةا لطلبة المقبولين ، ونظام الدراسة، ونسب النجاح، ونوعية الخريجين ، و نجاعة نظام الدراسة، ونوعية هيئة التدريس،والمرافق التعليمية ،والتواصل الخارجي و التبادل المعرفي، والتقييم الداخلي للنوعية[xxx].

المحور الثالث:نحو بناء استراتيجية لتحويل المعرفة العلمية إلى تكنولوجيا لتحقيق إقتصاد المعرفة.

إن العقد الاجتماعي الضمني الذي تشكل خلال العقود الأربعة الماضية هو أن تقبل الرعية نظام الحكم باعتباره أمرا واقعا في الدول العربية، وبالمقابل تحصل على حصة من الريع، حيث أن العقد الاجتماعي الريعي العربي انفرط وإننا بحاجة إلى رؤية حول الانتقال من هذا العقد الريعي إلى عقد إجتماعي مختلف خاصة بعد الفشل الذريع للاقتصاد الريعي في تحقيق التنمية، و مناعة الدولة تتأتى من قدرتها على حماية كيانها ومصالحها، وحماية كيانها ومصالحها تتأتى من قوتها الذاتية، وقواها الذاتية تتأتى من القاعدة الضريبية، والقاعدة الضريبية تتأتى من قوتها الاقتصادية (الاقتصاد المنتج)، وقوتها الاقتصادية

تتـأتى مـن دولـة القـانون والمؤسسـات والمواطنـة، ودولـة القـانون والمؤسسـات والمواطنة تتأتى من الثقافة الديمقراطية والمعرفية وتحمل المسؤولية الاجتماعية وهـي ترجمـة حداثيـة لمقولـة عبـد الـرحمن ابـن خلـدون" الملـك بالجنـد، الجنـد بالمال، والمال بالخراج، والخراج بالعمارة، والعمارة بالعدل".

إن الحصول على اقتصاد المعرفة من قبل الأطراف المعنية لا يتطلب إشراك السلطات العامة فقط من أجل السياسات الداعمة، ولكنه يتطلب أيضا إشراك المؤسسات من أجل البعد الخاص بالاقتصاد الكلي (إدارة المعرفة)، والتجمعات المحلية والإقليمية من أجل نشر المعرفة والحصول عليها بشكل موسع (المعرفة المحلية)، وأخيرا إشراك مؤسسات البحث والابتكار من أجل المشروعات المحددة.

وتتطلب الإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة تصنيف الأنشطة التي يتم تنفيذها بطريقة بسيطة وغير غامضة بما يسهل الحصول على مؤشرات القياس، مثل : كنسبة الإشراف الفني، ونسبة الإشراف الإداري، والنسبة المئوية للتدريب المهني، والمصروفات في مجال البحوث والتنمية، التي تساعد على تحديث الجهاز الخاص بمتابعة وتقييم المجهودات المبذولة.

فالأقطار العربية تواجه، سواء تلك التي شهدت تحوّلات سياسة مثل تونس ومصر وغيرها، أو تلك التي تعمل على تكييف اقتصادها لاستيعاب المطالب الاجتماعية الداخلية وتداعيات الظرفية الاقتصادية العالمية، تحدّيَ الانتقال إلى اقتصادٍ متنوّع وتنافسي يحقّق نمواً كافياً لإيجاد فرص التوظيف اللائق لقوة عاملة شابة على مقدارٍ متزايد من التعليم. وتُطرَح في هذه البلدان تساؤلات حول منظومة النمو الاقتصادي التي ينبغي اتّباعها، وعن مدى قدرة القطاع الخاص على الاضطلاع بدور المحرّك الأساسي للنمو الاقتصادي، وعن الدور المنوط بالقطاع الحكومي في الإنتاج والتوزيع، إضافة إلى مسؤوليته التقليدية في تقديم الخدمات الأساسية.

ولتحقيق التنمية الاقتصادية بإشراك القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام وجب التركيز على أربع قضايا رئيسة:

أولاً. إن المنظومة الاقتصادية التي عرفتها الأقطار العربية لم تَقُم على الانفتاح على القطاع الخاص والمبادرة الحرة لأصحاب المشاريع، بل كانت استمراراً لاقتصاد الريع الذي تستفيد في إطاره أقلية من رجال الأعمال من المزايا والهبات في مقابل دعمها للنخب السياسة الحاكمة، وتمكّنت أعداد محدودة من كبار رجال الأعمال من تجميع ثروات هائلة من خلال عمليات وضع الممتلكات العامة تحت غطاء سياسة التخصيص، والاستحواذ على الصفقات التجارية مع الدوائر الحكومية، ويبدو أن جزءاً مهمّاً من الخلل الذي ميّز الفترة السابقة لا يكمن في السياسات التي تعلنها الدوائر الرسمية، بل في طرق تنفيذها التي غالباً ما تتّسم بالانتقائية والتعسف وانعدام الشفافية، ما يتطلب بناء نظام سياسي ديمقراطي شفاف يسهل المساءلة والرقابة التي تتيح المنافسة بين مؤسسات القطاع الخاص.

ثانياً. إن تبنّي نموذج يعتمد على القطاع الخاص كمحرّك أساسي للنمو لا يؤدي إلى إضعاف القطاع الحكومي، وتحتاج المؤسسات الحكومية مثل إدارة الجمارك، ومصالح تحصيل الضرائب، والهيئات المسؤولة عن الاستثمار، جهازاً لحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وإلى محاكم تجارية تقوم على تنفيذ سياسات تحفز القطاع الخاص استناداً إلى الصدقية والصرامة والاتساق، حتى تدعم ثقة المستثمرين لجهة الالتزام بالتشريعات والقواعد في شكل عادل وشفاف، حيث أن إيجاد بيئة أعمال تخلو من الغموض في تنفيذ القواعد، ومن الإجراءات التمييزية المجحفة، يحرّر المبادرة ويطلق العنان للاستثمار والابتكار وتحسين الإنتاجية، خصوصاً لدى أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة الذين يشكّلون العمود الفقري في الاقتصادات الصاعدة لتحقيق تنمية إقتصادية.

ثالثاً. إن دور القطاع الحكومي يبقى أساسياً جداً في تقديم الخدمات الأساسية، وضمان الحدّ الأدنى من الحماية الاجتماعية، وتُعَدّ معدلات الإنفاق الحكومي في الدول العربية من بين المعدلات الأكثر ارتفاعاً في العالم، إلا أنها تعاني تمركزاً شديداً حول أجور الموظفين وإعانات الاستهلاك، وضعف استهداف للفئات الأكثر حاجة إلى المساعدة، وتحتاج الحكومات العربية إلى مراعاة مبادئ الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في توجيه إنفاقها.

رابعاً. في ظلّ الأنظمة الاستبدادية التي عرفتها الدول العربية، تسكِت الحكومات الأصوات التي تطالب بتغيير الوضع القائم، ويحتاج الانتقال من اقتصاد يقوم على توزيع المزايا في مقابل الدعم السياسي، إلى اقتصادٍ يعتمد على قطاع خاص مُنتِج وتنافسي، إلى إصلاحات سياسية تضمن مساحة كافية لفئات القطاع الخاص والمجتمع المدني كلها للتعبير عن مصالحها، والتأثير في سياسات الحكومة بإيجاد سبل

مساءلتها ومحاسبتها.

تشير التجارب الناجحة إلى وجود شروط كثيرة لتحقيق نمو مرتفع يقوده القطاع الخاص، إلا أن حالات الفشل التي عرفتها دول أخرى تؤكّد عدم وجود وصفة مثالية جاهزة للاستعمال. وتفيد أيضاً بأن الإصلاحات السياسية، التي تُغيِّر من نمط العلاقة بين صانعي السياسات والمستثمرين، وتدعم الوظائف الرقابية للدولة، وتقدّم قنوات للحوار والتواصل مع القطاع الخاص، تساهم في بناء الثقة لدى المستثمرين وغالباً ما تكون حاسمة في إطلاق النمو، والدفع قدماً بالإنتاجية والتنويع الاقتصادي، وإيجاد الوظائف المناسبة.

إن تطوير نظام التعليم والتدريب المهني الفعال على أساس متطلبات السوق، يتطلب إنشاء بنية تحتية عالية الجودة وتدريب العاملين بما يتناسب مع الاحتياجات التي تحددها الشركات، وخاصة فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع إعطاء المزيد من الاهتمام لعامل المعرفة في كافة فروع الأنشطة، مع الحرص على أن تؤدي آليات اكتساب المعرفة النظرية والعملية إلى تحسين إنتاجية العوامل، وزيادة القيمة المضافة، وتعد عملية تطوير المعارف عنصرا لا غنى عنه وتحقق المصالح المشتركة، وهي تؤثر على التنافسية بقدر تأثيرها على التماسك الاجتماعي لأي نظام اقتصادي. وبالفعل، فإن التعليم والتدريب المهني الملائمين والجيدين يؤديان إلى تحسين النمو الاقتصادي، ويساهمان في الحد من عدم المساواة في كافة صورها، وتعتبر درجة توغل المعرفة في مختلف القطاعات : الإدارية، والصناعية، والطبية، والزراعية، وخاصة في أهم الوظائف الأساسية : التعليم، والتدريب والبحوث، تعد المؤشر الذي يترجم القدرة على امتلاك المهارات الإستراتيجية، ودمج المعرفة كأصل غير ملموس في تشغيل كل مؤسسة.

إن نجاح عملية التوظيف تعتمد على إجراءات خاصة تقوم بها عادة مديرية الموارد البشرية وذلك بتحديد الاحتياجات التي تعتبر أول خطوة تقوم بها المؤسسة وذلك بتخطيط القوى العاملة بها والذي يسمح مستقبلا من الحصول على العدد الملائم من الموارد البشرية ويكون مصدره الاحتياج إما إستقالة أو تحويل أو تقاعد وهنا تلجأ المؤسسة إما للتوظيف الداخلي أو الخارجي و في كثير من الأحيان إلى كليهما، فتقوم مصلحة الموارد البشرية بتسجيل العملية في مخطط تسيير الموارد البشرية بوجود منصب أو مناصب شاغرة في الخانة الخاصة بنمط التوظيف المقصود في جدول التسيير التوقعي للموارد البشرية الخاصة بالادارة المعنية، وفي هذه المرحلة تلجأ المؤسسة إلى الجامعات لفتح التربصات حسب جدول التسيير التوقعي، وذلك باتباع مايلي:

1- فرز الترشيحات للتربص: يقوم المترشح بإرسال طلب فيه كافة المعلومات الأساسية التي تساعد في عملية الفرز بما في ذلك : الاسم ، السن ، العنوان ، الشهادة العلمية ، الخبرة إن وجدت ، بعد عملية الفرز تقوم المؤسسة بإجابة المترشح إما إيجابا أو سلبا .

2- المقابلة : تعتبر من المقاييس الهامة التي تستخدم في الوقت الحالي للكشف عن مقدرة الفرد الحقيقية كما تسمح له بإعطاء أكبر قدر ممكن من المعلومات حول إمكانياته العلمية وعن تطلعاته المستقبلية و دراسة جوانب متعددة من شخصيته .

3- التعيين : بعد قبول اللجنة حسب الحاجة مجموعة من المترشحين يصبح مؤهلا كل فرد للحصول على منصب متربص الذي كان معروض فيتم تعيينه كمتربص.

4- المرحلة التجريبية : بعد استلام المتربص الجديد عمله يمر على مرحلة تجريبية حيث يوضع تحت الملاحظة في فترة تدريبية قصد التأكد من مدى كفاءته وقدرته على القيام بالعمل الموكل إليه ، كما تسمح له بالتعرف على ظروف العمل ومحيطه .

5- التثبيت: بعد نهاية المدة التجريبية ومدة التربص بنتيجة إيجابية يتم تثبيت الموظف على أساس أنه يتمتع بكل المؤهلات العلمية والعملية من خلال دورة توظيف داخلي تعلن من خلالها المؤسسة تاريخ المسابقة، بعدها يصبح المتربص بعد إعلان نتائج المسابقة ونجاحه متمتعا بكل الحقوق.

كما تعد الجامعة أيضا شريكا إقتصاديا للمؤسسات المنتجة والمسيرة بتطوير علاقات أفقية معها سواء على مستويات تمويل الشركات لبرامج جامعية وذلك من خلال فتح تخصصات جديدة حسب سوق العمل وحاجة الشركات لبعض التخصصات من خلال التكوين التعاقدي، فمن هنا لم تعد الجامعة مجرد مؤسسة تربوية عليا ولكن أساسا فاعلا إستراتيجيا منتجا لسلع إستراتيجية (المعرفة)، تساعد المتخرجين على المنافسة في سوق العمل، والمشاركة بالأفكار والمشاريع المقاولتية، كما توفر للدولة الموارد البشرية الكفأة القادرة على التطور المستمر والقادرة على الإنتاج البحثي والإبداع العلمي.

الخاتمة:

إن تحقيق التنمية المستدامة تحتاج تعهد تعاقدي ضمني داخل صيغة معينة للتحالف أو الشراكة الذي يحتاج إلى البحث والتطوير في النماذج لتحقيق التنمية وذلك في ظل انتظام العلاقة بين السياسة والمعرفة والإنتاج، حيث يتم تنظيم قوانين من شأنها تنظم التفاعل والشراكة بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية

التي من شأنها أن تتعاون، حيث تمد الجامعة المؤسسات الاقتصادية بالموارد البشرية، والمؤسسات الاقتصادية توفر البيئة التي تسهم في التكوين وتربص الطلبة والباحثين، وذلك يسهم في التكوين ليس على المستوى النظري فقط بل حتى على المستوى التطبيقي فترفع من أداء الباحثين وتطور قدراتهم، بالاضافة إلى تسهيل الحصول على الوظائف للمتخرجين وذلك بالشراكة بين المؤسسات الاقتصادية والجامعات.

الاسم: ابتسام

اللقب: سويد

الرتبةالعلمية: ثالثة دكتوراه علوم سياسية

الوظيفة: أستاذة مؤقتة بجامعة بسكرة

المؤسسةالمستخدمة: جامعة محمد خيضر بسكرة

البريدالالكتروني: souid _ibtissem@hotmail.fr

الهاتف:24 94 42 59 06

لغةعرضالمداخلةووسائلعرضها:باوربونت

محورالمداخلة:واقع التنمية العربية:السمات والفرص

عنوانالمداخلة:مقومات التنمية السياسية في الوطن العربي

مقومات التنمية السياسية في الوطن العربي

ملخص:

أن التنمية السياسية هي ذلك الكل المركب الذي يخدم كفاءة النظام السياسي و دعم المساواة والمواطنة والتمايز قصد تلبية حاجيات ورغبات الأفراد.

حيث أن للتنمية السياسية في الوطن العربي ترتكز على مجموعة من النظريات، انطلاقا من نظرية التحديث التي تنقل المعايير الغربية إلى بقية الدول وخاصة النامية، ثم النظرية الماركسية بزعامة ماركس، وصولا إلى نظرية التبعية لدول العالم الثالث النابعة من مدرسة التبعية، ثم نظرية ما بعد الحداثة.

أيضا التنمية السياسية على مجموعة من المقومات الأساسية وهي وجود مشاركة سياسية فعالة وتعددية سياسية وتداول سلمي على السلطة بشكل مستمر.

Abstract :

That political development is that all compound that serves political system efficiency and support equality and citizenship and differentiation in order to satisfy the needs and desires of individuals.

As for political development in the Arab world based on a set of theories, from the modernization theory which transferred Western standards to other States, particularly developing States, and Marx's theory of Marxism, leading to dependency theory to third world countries stemming from dependence, and postmodern theory.

Also political development group of basic ingredients and is effective political participation and political pluralism and peaceful trading power continuously.

مقدمة:

يعتبر موضوع **التنمية السياسية** من أهم المواضيع التي شغلت الباحثين في المجالات السياسية والاجتماعية، فالتنمية السياسية من أهم المقومات لإرساء البناء المؤسسي للدولة، فهي بدورها تمكن المواطنين من المساهمة في الحياة السياسية، وذلك حسب التنشئة السياسية التي تلقاها مما ينعكس في

خلق ثقافة سياسية معينة، وهذا ما يكرس دولة القانون ويؤدي توفر كل هذه الميكانيزمات إلى تحقيق تنمية سياسية فعالة.

فالتنمية السياسية بدورها تعد جوهر الظاهرة السياسية وذلك ما يضمن استمرارية واستقرار النظام السياسي.

وفي دراستنا هذه سوف ينصب اهتمامنا حول دراسة ظاهرة التنمية السياسية في الوطن العربي كميكانيزم للتغير والإصلاح السياسي إذ بعد الإخفاقات المتكررة للمشاريع التنموية والإصلاحات السياسية حاول الوطن العربي خوض جملة من الإصلاحات مست كل القطاعات، خاصة السياسي منها تحت راية الديمقراطية، وتعتبر هذه المحاولات بمثابة مؤشرات إيجابية لإحداث التنمية السياسية لأنها العملية التي تتضمن بناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وترشيد تولي السلطة بهدف تحقيق قسط من الاستقرار السياسي، وهذا يدل على أن التنمية السياسية تهدف بصورة رئيسية إلى بناء النظام السياسي وإجراء عمليات التحديث عليه، فيصير نظام عصريا متطورا، وبالتالي فالتنمية السياسية تعني في أحد أبعادها مزيد من المشاركة في العملية السياسية بواسطة التكوينات الاجتماعية الجديدة، وانطلاقا مما سبق نطرح الإشكالية التالية:

-فيما تتمثل مقومات التنمية السياسية في الوطن العربي؟

ولمعالجة هذه الإشكالية نتناول النقاط التالية:

1. **مفهوم التنمية السياسية**
2. **نظريات التنمية السياسية**
3. **مرتكزات التنمية السياسية في الوطن العربي**

1. مفهوم التنمية السياسية

أولا: تعريف التنمية السياسية:

باعتبار مصطلح التنمية السياسية مصطلح مركب نتطرق إلى كل مصطلح على حدة في الآتي:

أ-مفهوم التنمية: هناك العديد من التعريفات للتنمية وذلك لتباين إيديولوجيات المفكرين وأساليب التنمية من جهة أخرى حيث عرفت على أنها:

عرفها**سعد الدين إبراهيم:** "انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان هو الفرد أو الجماعة أو مجتمع"[(xxx)].

ويوضح هذا التعريف أن التنمية هي عملية نمو للإمكانيات في مكان معين بصفة شاملة ومتوازنة، سواء بخصوص الفرد أو الجماعة.

كما عرفت على أنها: "عملية تغير اتجاهات وقيم، وتعديل سلوك وخلق مهارات وإنشاء وعي، وهي عملية تملك كل أسباب التقدم، وقدرات على إرساء نظم وتوطن الإبداع"[xxx].

هذا التعريف يوضح أن التنمية عبارة عن مشروع للإبداع، وتحمل مجموعة من المبادئ والقيم الجديدة والمتطورة.

عرفت الأمم المتحدة التنمية على أنها: "عبارة عن مجموع الوسائل والطرق التي تستخدم بغرض توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة بغية تحسين مستوى الحياة في جميع النواحي في المجتمعات القومية والمحلية"[xxx].

ونميز في هذا التعريف بأن التنمية السبيل الوحيد للتطور والتقدم عن طريق المشاركة بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية سواء على المستوى الوطني أو المحلي.

ب- مفهوم السياسة:

إذا تناولنا هذه الكلمة أي سياسة وحاولنا تتبع معناها في بعض مفاهيم اللغة نجد أن لسان العرب، يذكر أن أصل الكلمة جاء من السوس وهي تعني الرئاسة وإذا قيل رأسوا فلان، أي أنهم سوسوه أو أساسوه، وعندما نقول ساس الأمر أي أنه قام به والقيام هنا هو القيام بما يصلحه[xxx].

وكلمة سياسة تشير في المقام الأول إلى نشاط ما، فضلا على دلالتها على دراسة ذلك النشاط، فهي عملية من عمليات النظام الاجتماعي، إذ أنها تتضمن التعاون وحل التناقضات بين أفراد وجماعات المجتمع باستخدام السلطة السياسية إلى جانب أن السياسة تتضمن أنشطة الجماعات المختلفة داخل نظام المجتمع كالأحزاب السياسة مثلا، والعملية السياسية تتميز عن بقية العمليات الاجتماعية باهتمامها الذي يركز في الغالب على الأهداف العامة[xxx].

بعد التعرف على مصطلح التنمية والسياسة عندما نخضع هذين المصطلحين للترابط فإننا نتحصل على مصطلح له العديد من الدلالات وينتج لنا مفهوم التنمية السياسية حيث هناك العديد من التعريفات للتنمية السياسية نذكر منها:

*عرفت على أنها: " تلك العملية التي يحدث بمقتضاها تغير في القيم والاتجاهات السياسية، والنظم والبناءات، وتدعيم ثقافة سياسية جديدة بحيث يؤدي ذلك إلى المزيد من التكامل للنسق السياسي"[xxx].

يميز هذا التعريف بأن التنمية السياسية عملية لتغير القيم تستهدف خلق ثقافة سياسية جديدة تدعم النسق السياسي. عرفها **أوركانسكي(Organski)**: بأنها "الزيادة في الكفاءة الحكومية على استخدام الموارد الإنسانية والمادية اللازمة لتحقيق أهداف قومية"[xxx].ويوضح أن التنمية هي ارتفاع في كفاءة الحكومة في عملية التسيير، أي أنها ليست إلا جانبا من جوانب التنمية المجتمعية.

*عرفها **غابريالأموند(GabrialAlmond)**: "التنمية السياسية هي استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، وبالذات استجابة النظام لتحديات الدولة وبناء الأمة والمشاركة والتوزيع"[xxx]. ويوضح هذا التعريف بأن كفاءة النظام تعتمد على مدى قدرته على الاستجابة سواء للمتطلبات الداخلية أو الخارجية

*أما **روربيرتبرغنهام(Berghinham Robert)**: فقد أعطاها خمس مدلولات:

أ-مدلول قانوني: يهتم بالبناء الدستوري للدولة، بمعنى الأسس الديمقراطية بكل أبعادها.

ب-مدلول اقتصادي: يعني تحقيق نمو اقتصادي يوافق تطلعات الشعب الاقتصادية.

ج-مدلول إداري: ضرورة وجود إدارة مواطنة ملتزمة باحترام مبادئ المشروعية الإدارية والقانونية مع تحقيق شروط الفعالية والكفاءة والعقلانية.

د-مدلول سياسي: تحقيق الانصهار في منظومة مجتمعية، والمشاركة في الحياة السياسية.

و-مدلول ثقافي: تعتبر التنمية السياسية باعتبارها تحديثا تأتي نتيجة ثقافة سياسية معينة[xxx].

وما يلاحظ على هذا التعريف أنه عرف التنمية السياسية حسب ارتباطها بكل مجال من مجالات الحياة.

*عرفها **عبد الحليم الزيات:** "بأنها عملية سوسيوتاريخية متعددة الأبعاد والزوايا بغية تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري، يستمد أصوله الفكرية ومرجعيته العقدية من نسق إيديولوجي تقدمي ملائم، تتسق مقولاته مع مقتضيات البنية الاجتماعية والمحددات الثقافية للمجتمع وتشكل في الوقت نفسه، منطلقا رئيسيا لفعاليات التعبئة الاجتماعية"[xxx].

يلاحظ على هذا التعريف أن التنمية السياسية عملية الانتقال عبر التاريخ حتى نصل إلى لحظة تكوين نظام عصري متطور نابع من ثقافة المجتمع وخصائصه.

وقد عرفها "**هنتنتغتونHuntington**" بأنها: "تجهيز النظام السياسي بمؤسسات مستقرة، متطابقة، متعددة، مستقلة ومترابطة ما يعرف بعملية المأسسة"[xxx]. يرى هنتنغتون حسب تعريفه أن التنمية السياسية عملية لتجهيز وتهيأت النظام السياسي بمجموعة من المؤسسات القوية والمتماسكة.

لقد تعددت تعريفات التنمية السياسية حيث اتسع مجالها ليشمل أربعة طرق هي:

1-**الجانب الجغرافي**: في إشارة إلى العملية السياسية في الدول النامية، وهذا التحديد الجغرافي خال من أي محتوى أو خصائص محددة سوى الإشارة إلى مواقع حدوثه.

2-**الناحية اللغوية**: تعني ربط التنمية السياسية بعملية التحديث الواسعة، وبالتالي تعريف التنمية السياسية بأنها التحديث السياسي.

3-**أما من حيث المقصد**: فهي تعني الانتقال إلى الأهداف التي يراها النظام السياسي، وهو إما هدف واحد أو أهداف متعددة ومن بين أهدافها: الديمقراطية، الاستقرار، الشرعية، التغلغل، العقلانية، العدالة، الأمن، الرفاهية...الخ.

4-**من الناحية الوظيفية**: يعني ذلك حركة النظام السياسي نحو ما تمتاز به العملية السياسية في المجتمع الصناعي المعاصر، والتي تشتمل تخصص الأدوار، والاستقلالية للأجهزة الفرعية، والعلمانية[xxx].

ومن خلال التعريفات السابقة نصل إلى تعريف إجرائي للتنمية السياسية على أنها: هي عملية رفع كفاءة النظام السياسي بتكريس المساواة(يعني أن تسود قواعد قانونية تتسم بالعمومية وتطبق على جميع الأفراد دون استثناء) والتمايز البنيوي(التمايز البنيوي يعني التخصص والفصل بين الأدوار) وفتح المجال للمشاركة والشعبية وتفعيل دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في إطار إيديولوجي مقنن قصد الوصول إلى نظام عصري يعتمد على جملة من القدرات المختلفة(القدرات الإستراتيجية، التوزيعية، التنظيمية، الضبطية ،الرمزية) لتلبية الاحتياجات الشعبية المتزايدة.

2-نظريات التنمية السياسية:

شكلت نظريات التنمية السياسية الإطار الفكري لعدد من المناهج والأساليب وذلك قصد تحليل مسائل التنمية السياسية، وهناك العديد من النظريات نتطرق إلى أهمها في التالي:

أ-نظرية التحديث: عملية التحديث هي عملية انتقال نحو الأنماط والنظم الاجتماعية والسياسية التي تطورت في أمريكا وأوربا الغربية، ثم انتقلت إلى بقية الدول. حيث أن عملية التحديث تطال في تأثيرها مختلف جوانب المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. والتحديث في علم اجتماع التنمية يعني حسب أغلب المنظرين لهذا العلم هو نقل للنموذج الغربي من مبادئ وقيم للدول حديثة الاستقلال، شهدت نظرية التحديث والجانب المتعلق بقضايا التنمية السياسية، تطورات وتغيرات في مناهج ومداخل التحليل في الدراسات التنموية والعلوم السياسية. حيث تم معالجة ودراسة التنمية السياسية من الدارسين الغربيين في بدايات الاهتمام بالموضوع على أنها عملية نقل للنموذج الغربي في المؤسسات والبنية السياسية، والتخلص من الأبنية والقيم التقليدية التي تعيق تطور المجتمع بشكل عام. وكانت النظرة إلى التنمية التي حدثت في الغرب، على أنها عملية ذات صفة عالمية يصلح تطبيقها أو نقلها إلى كل دول العالم الثالث، وكان التركيز والاهتمام في دراسات التنمية السياسية الأولى منصب أكثر على التعرف على الخصائص التي تميز المجتمعات المتقدمة وتطورها عن الخصائص التي تميز المجتمعات المتخلفة، كما جرى التركيز على المراحل التي تمر بها المجتمعات نحو التطور، والقوى والعوامل التي تعجل من عملية التنمية. كما اعتبرت عملية التنمية والتحديث بأنها تمر بمراحل متعاقبة باتجاه واحد صاعد، وأن كل المجتمعات البشرية لابد أن تسير في هذا الاتجاه الذي مرت به الدول الغربية. لم تستطع هذه النظرية أن تحقق ما كانت تدعو له من عملية تحديث، وتعثرت عملية التنمية وانتقال الدول حديثة الاستقلال من النمط التقليدي إلى النمط الحديث[xxx].

ب-النظرية الماركسية: حلل كارل ماركس المجتمع الرأسمالي وتطور المجتمع البشري انطلاقا من مفهوم المادي للتاريخ، ووضع الأسس لما يعرف بالمادية التاريخية، التي صارت تشكل الإطار الرئيسي لعلم الاجتماع الماركسي، وتوفر له الأسس النظرية والمنهجية في دراسة البنية والعلاقات والتفاعلات الاجتماعية.وتناولت نظرية الإمبريالية التي جاء بها "لينين" لاحقا موضوع التخلف والتنمية بصورة مباشرة، كنتاج للصراع الإمبريالي. واعتبرت أن القوى الإمبريالية هي المستفيد الأول من النظام الرأسمالي الدولي، حيث أن سياساتها الاستعمارية عطلت تنمية دول العالم الثالث وتسببت في تخلفها ونهب مواردها. أما الماركسية المحدثة فتنطلق من التناقض بين الإمبريالية وشعوب البلدان النامية، وتفهم العالم كوحدة، مع الاهتمام بموضوعه الخصوصية التاريخية والثقافية للبناء الاجتماعي. لذا درست التنمية والتخلف انطلاقا من بحث الأبعاد التاريخية للتخلف، وبحث صور تراكم التخلف أثناء عملية التنمية ذاتها[xxx].

ج- نظرية التبعية:

ظهرت نظرية التبعية بداية في أمريكا اللاتينية في ستينيات القرن العشرين، نتيجة عدم نجاح نموذج نظرية التحديث في تقديم تفسير حقيقي ومقنع لظاهرة التخلف في العالم الثالث، وكذلك نتيجة فشل خطط وعمليات التنمية في تلك البلدان في فترة الخمسينيات والستينات. واعتبر منظري التبعية أن دراسات التنمية حاولت البرهنة على أن التخلف هو حالة متأصلة، ناتجة من طبيعة البنى الاجتماعية لبلدان العالم الثالث، ولم تنتج عن الاستعمار، بل هي موجودة قبله. وتعتبر نظرية التبعية ردا على أسس وطروحات نظرية التحديث، وتنطلق من فرضية أن حالة التخلف وما ينتج عنها من مشاكل وأزمات هي ناتج من نواتج الحقبة الاستعمارية. وتفسر حالة التخلف الاقتصادي والسياسي من منطلق الظروف التاريخية التي مرت بها بلدان العالم الثالث، ووقوعها تحت السيطرة الاستعمارية للنظام الرأسمالي العالمي، كما أنها تعتبر أن هناك علاقة جدلية بين التنمية والتخلف، وبين الحداثة والتقليدية[xxx].

تعرضت نظرية التبعية لانتقادات مختلفة أيضا، ورأى البعض أنها ذات نظرة أحادية في التركيز على العوامل الخارجية للتخلف وإهمال العوامل الداخلية الاجتماعية والثقافية، التي تساعد وتمكن العوامل الخارجية في استمرار وإعادة إنتاج التبعية والتخلف[xxx].

د-نظرية التنمية في مرحلة ما بعد الحداثة:

تغير الوضع بصورة جذرية في بدايات العقد التاسع من القرن العشرين، على ضوء التحولات العميقة التي حصلت في النظام الدولي، بعد انهيار دول المعسكر الاشتراكي، وانهيار النموذج الاشتراكي للتنمية والاقتصاد والمجتمع القائم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، والدور المحوري للدولة في المجتمع بجميع جوانبه. وأدى ذلك أيضا إلى القول بانتصار النموذج الرأسمالي، خاصة مع تحول البلدان الاشتراكية السابقة إلى اقتصاد السوق والملكية الخاصة، ومعها غالبية دول العالم الثالث، التي تخلت عن القطاع العام وسارت في نهج الخصخصة والانفتاح الاقتصادي، وإعادة الهيكلة والإصلاحات المختلفة المقدمة كوصفة للخروج من أزمات ومشاكل هذه الدول، من جانب المؤسسات المالية والنقدية الدولية. حيث كانت بعض بلدان العالم الثالث قد استطاعت تحقيق بعض الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها ترافقت مع حكم تسلطي أو فردي، غياب دور المواطنين، والحياة الديمقراطية، ودور المؤسسات القادرة على ضمان الحفاظ على الإنجازات وتطويرها. تلك الإنجازات التي ضاعت بغياب الزعيم الأوحد والقائد الفرد، وعادت تلك الدول للوقوع مرة أخرى في شباك التبعية، وتنفيذ سياسات أدت إلى تزايد المشاكل والأزمات الاقتصادية والاجتماعية[xxx].

3. اليات التنمية السياسية في الوطن العربي

أ. الصبغة القانونية للتنمية السياسية في الوطن العربي

1-مبدأ سيادة القانون

أصبح مفهوم سيادة القانون مفهوما أساسيا في مجال التنمية السياسية، لكن تبقى مسألة تطبيقها مسألة معلقة في معظم الدول وخاصة الدول العربية، لذلك من الضروري الاتفاق على مفهوم مشترك لسيادة القانون للوصول إلى حكم صحيح حول مدى تطبيق سيادة القانون لتحقيق التنمية السياسية.

اولا- تعريف سيادة القانون:

*عرفت سيادة القانون على أنها: "هي وسيلة ممارسة السلطة أو السيادة طبقا لممارسات مجتمع معين على أن يكون هناك هيئة معينة تلزم تنفيذ القوانين التي يتعارف عليها المجتمع".

*ويعرف أيضا: "تنظيم السلوك البشري وتدعيم الحقوق وحل المنازعات ومعالجة المشاكل الاجتماعية"[xxx].

حيث أن سيادة القانون في هذه التعاريف تحدد خصائصه التي تتمثل في قوة القانون والمعاملة المتساوية أمام القانون والامتناع عن التنفيذ الجزئي للقانون.

ثانيا- دور سيادة القانون في تحقيق التنمية السياسية:

يتم دعم التنمية السياسية من خلال سيادة القانون في الوطن العربي بتوفر النقاط التالية:

- وجود قواعد قانونية عامة.

- تطبيق القانون من خلال عملية الرقابة القضائية ، وتسهيل اللجوء إلى المحاكم وتنفيذ قراراتها.
- احترام القانون من قبل السلطات العامة وتقيدها به، وبما أن السلطات العامة تقوم وتنشأ بموجب القانون فعليها احترامه والعمل ضمن صلاحياتها التي تمنح لها.
- أن القانون فقط كما تفسره المحاكم هو مصدر صلاحيات السلطات والتقييدات المفروضة على المواطنين، فلا يعترف مؤيدو سيادة القانون بمفهومها الشكلي بحقوق للسلطة لا تنبع من القانون كما لا يعترفون بوجود حقوق طبيعية تقف فوق إرادة المشرع.
- أيضا لتحقيق التنمية السياسية يجب توفر شرط علانية القانون بما يضمن وصوله إلى معرفة وعلم أفراد المجتمع وذلك حتى يتمكن أفراده من تكييف سلوكهم وتصرفاتهم وفقا للقانون، وينشر القانون لكي تصبح أحكامه سارية بحق الجميع دون أن يقبل عدم العلم به عذرا يعفى من العقوبة.
- لا يجوز معاقبة إنسان ولا يجوز سلبه حريته أو تقييدها أو المس بممتلكاته دونما إجراء قانوني سليم وعادل يتم أمام محكمة علنية هي جزء من الجهاز القضائي مستقل.
- القانون يحقق المساواة بين جميع المواطنين بمعنى يخضع كل المواطنون لحكم القانون، وهذا من أهم الدعائم للتنمية السياسية[xxx].

2- الانتخابات

تعتبر الانتخابات مؤشرا سليما على التحول المجتمعي والتطور الديمقراطي الذي تمر فيه المجتمعات وتتقدم من خلاله الشعوب، وهي مظهر حضاري كبير في العديد من الدول والبلدان المتقدمة.

أولا- مفهوم الانتخابات

أ- تعريف الانتخابات:

يمكن تعريف الانتخابات بأنها تلك العملية التي يقوم المواطنون بواسطتها وبشكل دوري حسب القانون باختيار ممثليهم لاستلام مناصب السلطة التشريعية أو التنفيذية أو المؤسسات المحلية. وذلك من خلال التصويت والذي يعد وسيلة هامة وأساسية يمكن للأفراد من خلالها التأثير على القرارات التي تخصهم[xxx].

بمعنى أن العملية الانتخابية تتم عن طريق التصويت وهو قيام الفرد باختيار أحد المرشحين لتمثيله في الهيئات المنتخبة التي تتولى إعداد القوانين أو في بعض مناصب اتخاذ القرارات، وغالبا ما يجري التصويت ضمن عملية انتخاب تتم على المستوى الوطني أو المحلي.

ج-دور الانتخابات في التنمية السياسية:

*الانتخابات ممارسة فعلية لمشاركة حقيقية للمواطن والتمتع بالحقوق السياسية والمدنية: فهي تتيح له حرية التعبير في اختيار من يمثله أو من ينوب عنه في التعبير عن مصالحه والدفاع عنها، ويبين قدرته على ممارسة دوره الفعال في عملية الإصلاح السياسي، ويبرز قدراته في تحقيق تداول سلمي للمسؤولية عند تغيير الأفراد، وتعد هذه الفعالية جزءا من المشاركة السياسية التي تعتبر حقا من الحقوق المكفولة للجميع، فالمواطنون شركاء ومسؤولون في إدارة المجتمع والحفاظ على مصالحه كل في مجاله وموقعه.

*حق الانتخاب والترشيح:كونه حقا أساسيا من الحقوق السياسية لأن فيه تعبيرا عن المشاركة السياسية للشعب وصولا للتنمية السياسية، وفيه إبراز لطبيعة البناء المؤسسي التي تقوم عليه الدولة.

*الانتخاب هي بوابة الديمقراطية: التي تدعم نظام الحكم في أي دولة وتنظم أمورها، فعبرها تقر حقوق الأفراد وتستقر شؤون حياتهم وترتقي بنوعية أدائهم وتطور إسهاماتهم في المؤسسات العامة والخاصة.

*تعتبر الانتخابات وسيلة لتحقيق الهدف وليست غاية: وذلك للمساهمة في تحقيق التنمية السياسية، باعتبارها من وسائل العمل الديمقراطي، والمشاركة السياسية هي الحد الفاصل بين الدولة "دولة المواطنة بين المؤسساتية وبين التعددية السياسية والتنمية البشرية، ومن أبرز مقوماتها هي المشاركة السياسية في الحياة العامة في مختلف جوانبها، فالمشاركة السياسية ليست حقا من حقوق المواطنة، فحسب، بل هي عنصر بنائي لتحقيق التنمية السياسية في الوطن العربي[xxx].

ب. الصبغة المؤسساتية للبنى السياسية

1-الأحزاب السياسية

أولا- التعريف بالحزب السياسي:

تعددت المفاهيم المعطاة للحزب السياسي، لذلك فقد طرح الباحثون عدة تعاريف للأحزاب السياسية منها:

-تعريف **لاسويل وكابلان LaswellKablane** الذي يتضمن "إن الحزب السياسي هو مجموعة من الأفراد تصوغ القضايا الشاملة وتقدم مرشحين في الانتخابات"[xxx].

-ويعرف برو فيري **BrowFery** أن الأحزاب هي: "تنظيم يتشكل من مجموعة من الأفراد تتبنى رؤية سياسية منسجمة ومتكاملة تعمل في ظل نظام قائم على نشر أفكارها ووضعها موضع التنفيذ، تهدف من وراء ذلك إلى كسب ثقة أكبر عدد ممكن من المواطنين على حساب غيرها وتولي السلطة أو على الأقل المشاركة في قراراتها"[xxx].

في ضوء هذه التعاريف يمكن إعطاء تعريف شامل للحزب السياسي "بأنه وجود اتحاد أو تجمع من الأفراد، ذي بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي يعبر في جوهره عن مصالح قوى اجتماعية محددة، ويستهدف الوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير عليها، بواسطة أنشطة متعددة خصوصا من خلال تولي ممثليه المناصب العامة، سواء عن طريق العملية الانتخابية أو بدونها".

ثانيا- دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية:

. ويتلخص دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية في النقاط التالية:

أ-التعبئة السياسية: هي العملية الدينامكية الأولى في بناء التنمية السياسية، وتتمخض عادة عن تغيرات جذرية عميقة في حاجات الجماهير ومتطلباتها، فضلا عن زيادة وعيها السياسي وعدد المهتمين بالأمور السياسية والمتطلعين إلى المشاركة في العملية السياسية والحياة السياسية بوجه عام، فهي إذن تقتضي تطوير أو استحداث العديد من البنى الرسمية وغير الرسمية التي يمكنها الاستجابة للحاجات المتنوعة والمتغيرة للجماهير، وتهيئة الفرصة أمامها كي تشارك في الحياة السياسية وبشكل إيجابي فعال.

ومن هنا يعتبر الحزب متغيرا تابعا لعملية التعبئة الاجتماعية، أي مظهرا من مظاهر التطور السياسي المترتب على هذه العملية ومستلزما وظيفيا تقتضيه ضرورات التفاعل مع التغيرات السياسية الناجمة عنها[xxx].

ب-التنشئة السياسية:

لا يقتصر دور الحزب في عملية التنشئة السياسية على شرح برنامجه السياسي وتفسير أساليب عمله التنظيمي أو تلقين أعضائه الإيديولوجيات السياسية التي يلتزمها في تحركاته وفي تحليل وتقييم حركة العمل السياسي الداخلي والخارجي وحدها، ولذلك تحتل الدراسات النظرية والميدانية لهذه المشكلات

مكانة خاصة ومميزة في برامج التنشئة السياسية التي ينظمها الحزب لأعضائه، كما تتعدد الغايات والأهداف الكامنة وراء دراسة هذه المشكلات أيضا.

كما أن لدور الحزب في عملية التنشئة السياسية وإن كان هاما وخطيرا في مختلف المجتمعات، وفي كل من الدول المتقدمة والنامية الآخذة في التحديث على حد سواء إلا أن الهدف الذي يتوخاه الحزب من وراء هذه العملية ليس واحدا في أغلب الأحوال بل يتراوح عادة بين دعم وتعزيز الثقافة السياسية السائدة وبين خلق أو تطوير ثقافة سياسية جديدة[xxx].

ج-التكامل الاجتماعي والسياسي:

يظهر دور الحزب في عملية التكامل الاجتماعي والسياسي في صور عديدة ومتنوعة هي:

-بناء منظومة القيم يلتف حولها أفراد كثيرةتشكل الجسد السياسي المتماسك والمتجانس في إطار الدولة. كما أن ثمة شواهد تاريخية ومعاصرة كثرة تؤكد على دور الحزب في هذه العملية أيضا، كما يمكن للأحزاب على اختلاف نظمها وأنماطها، أن تساهم بقدر ما في تأكيد قيمة المساواة في المجتمع، تستطيع الأحزاب أيضا أن تشارك في تحقيق التكامل الإقليمي للدولة بوصفه أحد جوانب عملية التكامل الاجتماعي والسياسي الكلية، فالأحزاب تستطيع أن تتغلغل جغرافيا داخل مختلف أقاليم الدولة، وقد ينجح أحد الأحزاب وهو في الحكم في تأكيد سيطرة الدولة على هذه الأقاليم وإخضاعها لسلطتها، وقد يتمكن أحد الأحزاب الإقليمية كذلك من تحقيق نوع من التكامل الإقليمي الذاتي، وتنمية الوعي بالهوية الذاتية للإقليم، كما يمكن للأحزاب المختلفة أن تقوم بأدوار هامة في تحقيق التكامل الإقليمي للدولة إلا أن ثمة اختلافات كبيرة بينها من حيث الأسلوب الذي تحقق به هذا التكامل، من ذلك مثلا أن الحزب الواحد الحاكم كثيرا ما يلجأ إلى العنف كي يؤكد سيطرة الدولة على إقليمها الجغرافي، في مواجهة القوى والجماعات الإقليمية المناوئة أو المعارضة التي تشكل خطرا يهدد الوحدة الإقليمية للدولة، في حين تستخدم الأحزاب المتعددة أسلوب الإقناع والدعاية وتقديم الخدمات، وإن كان هذا لا ينفي أنها قد تستخدم العنف أيضا في بعض الأحوال[xxx].

2-التنشئة السياسية

أولا-تعريف التنشئة السياسية:

وللتنشئة السياسية عدة تعاريف نذكر منها:

-يعرفها: **هايمانHyman:** "تعلم الفرد لأنماط اجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع التي تساعده على أن يتعايش مع هذا المجتمع سلوكيا ونفسيا"[xxx].

-أما فريد **جرينشتين(F.Greenstein)** هي: "عملية التلقين الرسمي وغير الرسمي، المخطط وغير المخطط للمعلومات، والقيم والمهارات السياسية، وخصائص الشخصية ذات الدلالات السياسية، وذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة في المجتمع"[xxx]. وتتم عبر هذه القنوات:

أ-الأسرة:وهي واحدة من أبرز المؤسسات التنشئة السياسية الذي يبدأ الفرد بداخلها إكتسابالإتجاهات السائدة في المجتمع.

ب-المدرسة:تتم عملية التنشئة السياسية في المدرسة عبر التثقيف السياسي بواسطة مواد معينة كالتاريخ والتربية الوطنية وهو مايقود إلى تعريف الفرد بإنجازات بلده وزرع الولاء الوطني،وتعميق إحساس الطالب بالفخر والانتماء القومين.

ج-وسائل الإعلام:تتولى هذه الوسائل (الصحف،الراديو،التلفاز،القوى الناعمة) ،أداء دور هام في عملية التنشئة السياسية فهي تزود المواطنين بالمعلومات السياسية وتشارك في ترسيخ هذه القيم لديهم.([xxx])

ثانيا- دور التنشئة السياسية في التنمية السياسية:

يتحدد دور التنشئة السياسية في التنمية السياسية من عدة اعتبارات يمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

أ-القيام بعمليات تحديثية وتنموية -اقتصادية وسياسية عميقة واسعة النطاق ومثل تلك العمليات تتطلب إجراء كثير من التغيرات البنائية تحقيق قدر ملموس من التمايز البنائي والتخصص الوظيفي، وتقتضي إحلال نسق من القيم السياسية الحديثة محل منظومة القيم التقليدية التي تشكل معوقا خطيرا وأساسيا لجهود التعبئة الاجتماعية ومتطلبات التنمية القومية بوجه عام[xxx]. ومن هنا تعتبر التنشئة السياسية المخططة والمتواصلة وسيلة لا غنى عنها لتحقيق هذا التغيير الثقافي المنشود، وما يترتب عليه من آثار ونتائج بالنسبة لمختلف مجالات التنمية والتغيير الأخرى.

ب-إن التقدم التكنولوجي المعاصر يقترن عادة بتصاعد ثورة التطلعات المتزايدة لدى جموع المواطنين، وما تنضوي عليه هذه التطلعات من كثرة وتنوع في المطالب والاحتياجات، ولما كان من الصعب على النظام السياسي أن يشبع حاجات جميع أعضائهم أو يلبي متطلباتهم المتنوعة دفعة واحدة وفي آن واحد، فيمكن للنظام السياسي أن يتخذ من التنشئة السياسية وسيلة إلى تعميق مشاعر

الارتباط والولاء لـه في نفوس المواطنين، بحيث لا يكون تأييدهم لـه متوقعا على ما يحققه لهم من منافع مادية أو اجتماعية أو سياسية مباشرة[xxx].

ج-إن عـالم اليـوم يـرتبط بالعديـد مـن التيـارات والاتجاهـات الإيديولوجيـة المتباينـة والمتصارعة، وفي ظل هذا التعدد والتباين يحاول كل تيار أن يحقق لنفسه السيادة والتفوق على غيره من التيارات، سواء داخل حدود المجتمع الذي ينبثق في سياقه، أم داخل غيره من المجتمعات التي يتطلع إلى استقطابها والهيمنة عليها[xxx].

د-إن أغلب المجتمعات المعاصرة تعايش أزمة تكامل قومي حادة، تهدد وحدتها وتعوق احتمالات تقدمها أيضا. ومن هنا تصبح المشاركة في العملية السياسية وحركيات بناء الأمة وتحقيق التكامل والاستقرار السياسي مطالب حيوية ملحة وعاجلة، تتطلب مزيدا من الاهتمام بعملية التنشئة السياسية، كآلية فاعلية لخلق شعور وقوى بالانتماء إلى الأمة والهوية القومية التي تجمع أبناءها[xxx].

3-الثقافة السياسية:

أ-تعريف الثقافة السياسية:

يمكن تعريف الثقافة السياسية كمايأتي: عرف **موريس دوفرجيه M.DUVERGER** الثقافة السياسية على أنها:"تمثيل للثقافة من من حيث جوانبها السياسية"[xxx]،ويعرفها **فليب برو Filip.BROU** على أنها:"تعكس مجموع المعارف والمعتقدات التي تسمح للمجموعات والمراجع بتحديد موقعها في المجال السياسي المركب"[xxx]

د- علاقة الثقافة السياسية بالتنمية السياسية :

من خلال من ما سبق ذكره من خلال التعرف على معنى التنمية السياسية والثقافة السياسية بإمكاننا أن نصوغ معادلة أطرافها النظام السياسي وما يرتبط به من مقومات ومن مؤشرات تمكنه من الاستمرار إلى جانب وجود مواطنين يتميزون بثقافة سياسية مشاركة، وأخيرا طرف التنمية السياسية التي تتأثر بالأطراف السابقة إلى إن تحقيقها مرهون بنوع النظام السائد والثقافة السياسية السائدة.

وعليه فان تحقيق التنمية السياسية في الوطن العربي مرتبط أساسا بوجود نظام سياسي ديمقراطي يتضمن مؤسسات فعالة ومؤثرة تأثيرا ايجابيا تجاه هذا النظام تؤهله بأن يتسم بالمشاركة والمساهمة بجهوده من أجل العمل على تطوير وترقية المجتمع.

إذن تتوضح العلاقة من خلال ارتباط التنمية السياسية ارتباطا وثيقا بنوع الثقافة السياسية السائدة في الوطن العربي،فإذا كانت هذه الأخيرة تتصف بالخضوع والشك وعدم الثقة بالسلطة ،ويسودها حالة من الاغتراب فان الحديث عن التنمية السياسية وترقية المجتمع هدر للوقت والجهد لاغير،أما إذا كانت الثقافة السياسية تتميز بالمشاركة والايجابية وتحمل قيم الولاء والانتماء للسلطة،فان تحقيق التنمية السياسية على أرض الواقع يصبح من الأمور الممكنة والغير مستحيلة.([xxx])

الخاتمة

تعتبر آليات التنمية السياسية المحرك الرئيسي لاستمرار النظام السياسي في الوطن العربي وذلك عن طريق ما يلي:

- تحقيق السيادة القانونية في الوطن العربي باعتبار القانون السلطة العليا في الدولة.
- الوصول إلى انتخابات نزيهة وسليمة عن طريق مشاركة سياسية حقيقية.
- بناء مؤسسات لها برامج هادفة وغير عشوائية وهو الحزب السياسي الذي يعتبر المؤسسة الرئيسية التي تربط المواطن العربي والحكومة ورضا الشعب عن الآخر أي السياسة الحاكمة يتيح ويضفي الشرعية على النظام ما يحقق التنمية السياسية في الوطن العربي.
- الاتصال السياسي الذي يعتبر أداة مهمة للوصول إلى تنمية سياسية حقيقية وذلك لأن الاتصال يعتبر جوهر العملية التنموية السياسية فهو يجنب من الوقوع في الخطأ ويتيح المناقشة والحوار في جل القضايا.
- أيضا للتنشئة السياسية دور مهم في خلق الثقافة السياسية الإيجابية وذلك عبر مؤسساتها المختلفة مما يجعل المواطنين مواكبين للتطورات الخارجية وفاعلين في صنع السياسات العامة الداخلية.
- خلق ثقافة سياسية ايجابية تدفع النظام السياسي العربي للاستمرار وذلك لأنها تحقق مشاركة سياسية فعالة للمواطنين سواء في تقلد مناصب سياسية او صنع السياسة العامة.

بعدما توصلنا إلى أن التنمية السياسية ذلك الكل المركب من الآليات، لكن لكي تأتي التنمية السياسية ثمارها وخاصة في الوطن العربي لابد وأن تعبر عن اهتمامات الجماهير واحتياجاتهم الفعلية.

قائمة المراجع:

1) علي غربي وآخرون، **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003.
2) عبد القادر رزيقالمخادمي، **الإعلام والتنمية**. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
3) عمر شريف، "استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة". **رسالة ماجستير**. (جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2007).
4) إسماعيل علي سعد، **دراسات في العلوم السياسية**. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2002.
5) محمد علي محمد، **أصول الاجتماع السياسي**. الجزء 2، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999.
6) أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1997.
7) محمد زاهي بشير المغيري، **التنمية السياسية والسياسة المقارنة**. ليبيا: جامعة قار يونس، 1998.
8) مصطفى الصوفي، "الجماعات المحلية والتنمية السياسية". المتحصل عليه من: www.safipness.com، تاريخ الاطلاع:20_11_2015.

9) حسين بن كادي، "التنمية السياسية في الوطن العربي". **رسالة ماجستير** (جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008-2009).

10) سامر أحمد موسى "مبدأ سيادة القانون". المتحصل عليه: www.ahewar.org،تاريخ الاطلاع:13_11_2015

11) رزيق بن مقبول الحمدان الريس، "مبدأ سيادة القانون"، المتحصل عليه: www.shama.aatalall.com،تاريخ الاطلاع:20_11_2015.

12) ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

13) عالية فريد، "الانتخابات والتنمية السياسية." متحصل عليه من موقع: www.alames.net،تاريخ الاطلاع17_10_2015.

14) .

15) أسامة غزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987.

16) محمود حسين اسماعيل، **التنشئة السياسية**. الإسكندرية: دار النشر للجامعات، 1997.

17) علي بن طاهر،الدولة والمجتمع المدني في الجزائر_دراسة تحليلية لمضمون الثقافة السياسية"،**رسالة دكتوراه**.(جامعة الجزائر 3،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،قسم العلوم السياسية ،2010_2011).

18) نبيل حليلو،"التنمية والثقافة السياسية"**.مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**. العدد 08.جوان ديسمبر2012.

دور شبكات التواصل الاجتماعي في عملية التنمية السياسية في الوطن العربي

غلاب صليحة

أستاذة بجامعة باجي مختار _عنابة_

saliha.ghellab@gmail.com

0793772034

مختار جلولي

أستاذ بجامعة باتنة -1-

mokhtardjl20@hotmail.fr

الملخص:

أدى الانتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وظهور الجيل الجديد من الإنترنت إلى تطور غير مسبوق في وسائل الإعلام والاتصال، وإلى ظهور مساحات جديدة لممارسة حريات التعبير و الرأي والإعلام، وبروز أشكال جديدة في التواصل لم تكن مألوفة في السابق.

وانطلاقا من ذلك فقد أدى التطور المتسارع لوسائل الإعلام والاتصال إلى إحداث ثورة حقيقية وتغيرات جوهرية مست جميع مجالات الحياة، وبدأت أثار هذه التغيرات على مستوى الجماعات والأفراد ليس على المستوى المحلي فقط بل تعدى ذلك إلى المستوى العالمي محدثة ظواهر جديدة وتأثيرات مباشرة على مختلف التنظيمات والبني الاجتماعية.

وقد ساهم في كل ذلك ما بات يعرف بشبكات التواصل الاجتماعي التي أصبحت وسيلة الاتصال المؤثرة في الأحداث اليومية بحيث أتاحت الفرصة للجميع من الشباب، والباحثين لنقل أفكارهم و التعبير عن آرائهم ومناقشة مختلف القضايا السياسية والاجتماعية وما يرغبون في نقله متجاوزين في ذلك الحدود الطبيعية إلى فضاءات جديدة لا رقيب لها، وحتى الحكومات والمنظمات غير الحكومية أصبحت تستعمل هذه الشبكات من اجل إيصال أفكارها وتحقيق أهدافها المختلفة.

وهكذا يمكن القول أن شبكات التواصل الاجتماعي كالفيسبوك وتويتر أحدثت طفرة نوعية ليس فقط في مجال الاتصال بين الأفراد والجماعات بل في نتائج وتأثير هذا الاتصال،إذ كان لهذا التواصل نتائج مؤثرة في المجال الإنساني والاجتماعي والسياسي والثقافي إلى درجة أصبحت احد أهم عوامل التغير الاجتماعي محليا وعالميا وذلك بما تتيحه هذه الوسائل من إمكانيات للتواصل و تعبير الأفراد عن آرائهم بكل حرية مع إتاحة السرعة في إيصال المعلومة بحيث لم تعد لوسائل الإعلام التقليدية القدرة على إحداث هذا التغيير بل تقف عاجزة أمام التأثير المباشر والفعال لشبكات التواصل الاجتماعي.

انطلاقا من ذلك فقد أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي منبرا لكل شخص يريد التعبير عن آرائه و اتجاهاته ومواقفه تجاه مختلف القضايا، إضافة إلى إمكانية تبادل الآراء وفتح نقاشات و إبداء تعليقات حول مواضيع مختلفة، وهو ما يساهم في تشكيل الرأي العام حول مختلف القضايا السياسية على مستوى العالم أو المنطقة العربية.

إضافة إلى أنها تتيح الفرصة لجميع السياسيين والباحثين لنقل أفكارهم ومناقشة قضاياهم السياسية والاجتماعية متجاوزين في ذلك الحدود الطبيعية إلى فضاءات جديدة لا رقيب عليها.

الكلمات المفتاحية: شبكات التواصل الاجتماعي، التنمية السياسية.

Abstract: Resulting in widespread information and communication technology and the emergence of a new generation of the Internet to an unprecedented development in the media and communication, and to the emergence of new spaces for the exercise of the freedoms of expression and opinion and the media, and the emergence of new forms of communication were not familiar in the past.
Based on this, it has resulted in the rapid evolution of the media and communication to bring about a real revolution and substantial changes touched all areas of life, and began raising these changes at the level of groups and individuals not only at the local level, but beyond that to the global level updated new phenomena and a direct impact on the various organizations and social structures .
It has contributed in all this what has become known networks of social communication that have become the means of communication affecting the daily events that provided an opportunity for all young people , and researchers to transfer their ideas and express their views and discuss various political and social issues and want to transfer bypassing the normal limits to new spaces Do not have a sergeant , and even governments, non-governmental organizations have become used these networks to communicate their ideas and achieve different objectives.

Thus it can be said that social networks such as Facebook and Twitter made a quantum leap not only in the area of contact between individuals and groups , but in the results and the impact of this contact , as it was for this communication impressive results in human, social , political and cultural to the extent that the field has become one of the most important social change agents locally and globally, including those offered by means of possibilities for communication and expression of individuals for their opinions freely while providing speed in the delivery of information so that is no longer the means of traditional media the ability to bring about this change , but unable to stand in front of the direct and effective impact of social networks .
Based on this, social networking sites have become a platform for every person who wants to express his opinions and trends, and attitudes toward various issues , in addition to the possibility of exchanging views and open discussions and comments on various topics , which contributes to the formation of public opinion on various political issues in the world or the Arab region .
In addition it offers an opportunity for all politicians and researchers to transfer their ideas and discuss the political and social cases bypassing the normal limits to new spaces do not censor them.
Key words: social networks , and political development.

المقدمة: لقد أتاحت شبكات التواصل الاجتماعي بدورها للأفراد والجماعات إمكانية التواصل والتفاعل مع بعضهم البعض بغض النظر عن أعراقهم وأجناسهم وثقافاتهم، وأصبح العالم كله متواصلا على شبكة واحدة اختزلت فيها عوائق الحدود الجغرافية والسياسية التي كانت مطروحة سابقا، وعلى المستوى السياسي تشكل هذه الشبكات فضاء رحبا لممارسة مختلف أشكال الديمقراطية من التعبير عن الرأي إلى حرية النقد

والحوار والتفاعل مع مختلف الشخصيات السياسية البارزة وصولا إلى ظهور ما أصطلح عليه بالاتصال السياسي الذي فتح الباب واسعا للنقاش والتفاعل حول مختلف القضايا السياسية الراهنة والمشاركة فيها عن بعد، ولم تعد الديمقراطية بمختلف أشكالها تمارس تقليديا كما كانت في السابق في إطار مؤسسات محدودة، بل تجاوزت ذلك إلى أبعد الحدود وأصبحت تمارس افتراضيا من خلال ما أصبح يطلق عليه في ما بعد بالديمقراطية الرقمية التي وفرت مناخا وهامشا كبيرا للحرية أمام الفرد للتعبير عن آرائه وإبداء معارضته للسلطة ومشاركته في اتخاذ القرارات المصيرية التي تهم الشأن العام، كما مكنت الحكومات أيضا من استقبال رسائل المواطنين وشكاويهم قصد تفعيل مبدأ الخدمة العمومية والقضاء على مختلف الأشكال البيروقراطية، فشبكات التواصل الاجتماعي ساهمت مساهمة فعالة في دعم مختلف أشكال التواصل وفتحت المجال واسعا لتمكين مشاركة الفرد في الحياة السياسية بالمنطقة العربية من خلال إنتاجاته ومضامينه في هذا المجال، خاصة في ظل الحراك السياسي الذي شهدته المنطقة في السنوات الأخيرة، حيث لم تعد مقتصرة على هذا الجانب فحسب وإنما ساهمت بذلك في التنمية السياسية بمختلف أشكالها في الوطن العربي. ومن هذا المنطلق جاءت أهداف هذه الدراسة للبحث في الأدوار التي تلعبها شبكات التواصل الاجتماعي في التنمية السياسية. وعليه نطرح التساؤل الرئيسي لهذه المداخلة: كيف ساهمت شبكات التواصل الاجتماعي في التنمية السياسية بالوطن العربي؟

وبناء عليه سوف نتطرق من خلال هذه المداخلة إلى مايلي:

أ- مدخل لفهم شبكات التواصل الاجتماعي:

1) **مفهوم شبكات التواصل الاجتماعي:**

تتعدد التعارف حول مفهوم شبكات التواصل الاجتماعي و من التعاريف الأكثر شيوعا لدى الباحثين نجد التعريف الذي اقترحه بويدو أليسون و هو:" أن مواقع شبكات الاجتماعية هي صنف من المواقع تقدم خدمات تقوم على تكنولوجيات الواب تتيح للأفراد بناء شبكات من العلاقات و الإطلاع على شبكة علاقات الآخرين (قائمة الأصدقاء)" [xxx].

فشبكات التواصل الاجتماعي إذن هي تلك المواقع حديثة الظهور عبر شبكة الانترنت و يعد الفايسبوك أشهرها و أكثرها استخداما إضافة إلى تويتر ، ماي سبايس ، لينكن ، فليكر ...الخ و تتسم بخاصية التفاعلية و التحديث المستمر و تستخدم بغرض التواصل الاجتماعي بين الأفراد و الجماعات.

و انتشرت هذه المواقع الاجتماعي بشكل كبير في أنحاء العالم مما أدى إلى كسر الحدود الجغرافية له و جعله يبدو كقرية صغيرة تربط ابناءه بعضهم ببعض ، تطورت هذه المواقع شيئا فشيئا لتصبح الأشهر استخداما بين مرتادي الانترنت و تصنف ضمن مواقع الجيل الثاني للويب ، وسميت اجتماعية لأنها أتت من مفهوم بناء مجتمعات[xxx].

وهناك تعريف آخر لمحمد عواد على أنها: " تركيبة اجتماعية إلكترونية تتم صناعتها من أفراد أو جماعات أو مؤسسات ، وتتم تسمية الجزء التكويني الأساسي(مثل الفرد الواحد) باسم (العقدة –Node) بحيث يتم إيصال هذه العقد بأنواع مختلفة من العلاقات كتشجيع فريق معين أو الانتماء لشركة ما أو حمل جنسية لبلد ما في هذا العالم ، و قد تصل هذه العلاقات لدرجات أكثر عمقا كطبيعة الوضع الاجتماعي أو المعتقدات أو الطبقة التي ينتمي إليها الشخص" [xxx]

2) **خصائصها :**

تتميز شبكات التواصل الاجتماعي بعديد الخصائص و الميزات التي جعلتها فريدة و منحتها الشهرة ، مما زاد عدد مستخدميها الذي يفوق اليوم المليارين مستخدم. " و يخلص الدكتور عباس مصطفى صادق إلى مجموعة من الخصائص و المميزات التي يتمتع بها الإعلام الجديد عموما و التي تصلح للتطبيق على شبكات التواصل الاجتماعي على اعتبار أن هذه الأخيرة ولدت في أحضانه ، مما يتيح للفرد العادي إيصال رسالته إلى من يريد في الوقت الذي يريد بطريقة الاتجاهات و ليس من أعلى إلى أسفل وفق النموذج الاتصالي التقليدي، فضلا عن ذلك حالات التفاعلية و التشعبية و تطبيقات الواقع الافتراضي و تعدد الوسائط و تحقيقها لميزات الفردية و التخصيص و تجاوزها لمفهوم الدولة الوطنية و الحدود الدولية "[xxx].

بالإضافة إلى ما سبق هناك خصائص أخرى لشبكات التواصل الاجتماعي و منها : التعريف بالذات، سهولة الاستخدام، الاهتمام ، تبادل الصور و الرسائل المحادثة الفورية ، التواصل الجماعي Les

Groupes ، كتابة التعليقات ، الكتابة على الحائط Statut ،التعبير عن العواطف باستخدام الايموتيكاتEmotique ...إلخ.

3) **أنواع مواقع التواصل الاجتماعي :** هناك عدة مواقع للتواصل الاجتماعي و لكننا سنورد المواقع الأكثر استخداما و التي نالت شهرة كبيرة على غرار الفايسبوك ، تويتر ، ليكندن، ماي سبايس وفليكر.

1.3)الفايسبوك[xxx]:

عبارة عن شبكة اجتماعية يمكن الدخول إليها مجانا و تديره شبكة فيس بوك محدودة المسؤولية كملكية خاصة لها ، فالمستخدمون بإمكانهم الانضمام إلى الشبكات التي تنظمها المدينة أو جهة العمل أو المدرسة أو الإقليم و ذلك من أجل الاتصال بالآخرين و التفاعل معهم تأسس في 2004 و كان تابعا لجامعة هافارد ، و قد قام مارك زوكربيرج بابتكار الموقع ،و قد كانت عضوية الموقع قاصرة في بداية الأمر على طلبة هافارد كوليدج أقدم كليات هافارد ، ثم فتح أبوابه فيما بعد أمام جامعات ستانفورد و كولومبيا وبيل ليفسح المجال لطلاب المدارس الثانوية و في 26سبتمبر من عام 2006 أصبح الموقع متاحا أمام جميع الأفراد أو البالغين من العمر ثلاثة عشر عاما فأكثر و في أكتوبر 2008 أعلن القائمون على إدارة الفايسبوك عن اتخاذ مدينة ديبلن عاصمة إيرلندا مقرا دوليا له.

يلعب الفايسبوك دورا في عملية التنمية السياسية لدى المواطن العربي من خلال ما يتحه من تطبيقات في هذا المجال، كنشر الصور السياسية والتعليق عليها، وبث الفيديوهات الخاصة بالسياسيين وإتاحة فرص للدردشة حول مختلف القضايا العامة وتبادل الآراء حولها، إضافة إلى التعليق على مختلف الأحداث السياسية المنشورة عبر المواقع الاخبارية وإبداء الآراء نحوها.

2.3) تويتر:

ظهر الموقع في 2006كمشروع تطوير أجرته شركةobviousالأمريكية ،وبعد ذلك أطلقته الشركة رسميا للمستخدمين في أكتوبر 2006 حيث يقدم التدوينات المصغرة ، وفي أبريل 2007 قامت شركة obvious بفصل الخدمة عن الشركة وتكوين شركة جديدة بإسمتويتر ، ويستخدم عموما للتدوين المصغر والأخبار العاجلة واستخدامات عديدة ويسمح تويتر بنشر رسائل قصيرة تصل إلى 140 حرف.

يعد هذا الموقع موقعا للتغريد، وعلى المستوى السياسي يؤدي وظيفة التغريد السياسي، ففي الثورة التونسية، ظهرت عديد التغريدات السياسية لبعض النشطاء والحقوقيين السياسيين التونسيين تبشيرا بسقوط نظام بن علي.

3.3) موقع لينكدن :

هي شركة اجتماعية مختصة بالعمل والتجارة تضم العديد من المحترفين والمحترفات في العديد من المجالات ويتشاركون مجموعة الاهتمامات ، وموقع لينكدن هو شركة اجتماعية مهنية تسمح للمهنيين بإنشاء هذه الشركة، ومن ثم الحفاظ على علاقاتهم في المجال العملي وكذا تعزيز خدماتهم ومهاراتهم المهنية وقد كانت بداياته في 2002[xxx]

4.3) موقع فليكر :

هو موقع اجتماعي خاص بتبادل الصور ومقاطع الفيديو على الأنترنت ويستخدم الموقع بشكل كبير في تبادل الصور الشخصية بين الأصدقاء ،وقد تم تطويره في فيفري 2004 بواسطة شركة لودي كورب وفي 2005 قامت شركة ياهو بشراء شركة لودي كورب وفليكر ،ويوفر فليكر خدمة حفظ الصور بشكل عام للزائرين ، كما يستطيع محمل الصور جعلها خاصة به فلا تتوفر إلا لصاحب الحساب أو من يسمح لهم بمشاهدتها [xxx].

5.3) موقع اليوتوب :

تأسس الموقع بواسطة ثلاثة موظفين في شركة pay pal وهم chadhurley ,stevechen,jawedkarim حيث فكر كل من chen و hurley في بداية عام 2005 في إنشاء موقع لمشاركة الفيديوهات حيث كانوا في حفلة عشاء وقاموا بالتقاط بعض الفيديوهات لكنهم

واجهوا مشكلة نشر هذه الفيديوهات ومن هنا جاءت فكرة الموقع، وفي ماي 2005 تم إطلاق النسخة التجريبية من الموقع وبعد ستة أشهر تم إطلاق النسخة الرسمية [xxx].

ويستخدم اليوتيوب في نشر الفيديوهات المختلفة، خاصة السياسية منها سواء بغرض الإعلام والإخبار وتزويد المتلقي لها، أو بهدف الترفيه من خلال اكتشاف بعض الهفوات الصادرة عن السياسيين.

– بالإضافة إلى هذه المواقع هناك مواقع أخرى على غرار :أوركوت ، هاي ،ماي سبايس ...الخ .

4) استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في الوطن العربي والجزائر :

لقد عرفت الجزائر شبكات التواصل الاجتماعي عند ظهورها ، لكنها لم تلقى استخداما واسعا إلا بعد الشهرة الكبيرة التي عرفتها خصوصا الأحداث التي لعبت فيها شبكات التواصل الاجتماعي دورا بارزا كالانتخابات والانتفاضات والاحتجاجات الشعبية في الوطن العربي والتي ارتفعت فيها نسبة استخدام هذه المواقع إلى أعلى مستوياتها .

ففي مطلع 2011 أصبح في العالم نحو 1,5 مليار مستخدم لشبكة الانترنت ، يرسلون يوميا حوالي 2مليار رسالة بريد إلكتروني ،90% منهم أي حوالي 940 مليون يتواجدون بشكل مستمر في المواقع الاجتماعية وأن 72% يتواجدون في أكثر من موقع اجتماعي ، ويحتل الفايسبوك أعلى معدل استخدام بنسبة 51% ويأتي بعده ماي سبايس 20%وتويتر 17 % ،ويبلغ عدد مستخدمي الفايسبوك في الولايات المتحدة 148 مليون ،أندونسيا 34 مليون ،بريطانيا 28 مليون وفرنسا 20 مليون ، أما في الوطن العربي فيوجد نحو 5مليون مستخدم للفايسبوك في مصر ، 3مليون في السعودية ،3 مليون في المغرب ،2مليون في تونس ، بينما الجزائر لديها حوالي 6مليون مشترك في الانترنت وحوالي 1,5 مليون مستخدم للفايسبوك[xxx].

كما كشف موقعsocial backer. com مع بداية عام 2012 أن عدد المستخدمين الذكور في الجزائر بلغ 68% أما الإناث 32% ، ومن حيث السن تتصدر الفئة من 18 إلى 24 سنة استخدام الفايسبوك[xxx]، أما باقي المواقع الأخرى فلا توجد هناك أرقام وإحصائيات ثابتة بخصوص استخدامها في الجزائر .

حاليا تشير الإحصائيات إلى التزايد الكبير لعدد مستخدمي هذه الشبكات في العالم عامة وفي الوطن العربي خاصة، وهذا راجع لعدة عوامل أبرزها الحراك السياسي العربي بداية من الثورة التونسية عام

2010 إلى ما تعيشه المنطقة في الوقت الرهن من توترات خطيرة كالحرب في سوريا وانتشار الإرهاب بالمنطقة، إضافة إلى لجوء البعض إليها من أجل التسلية والترفيه وبناء علاقات صداقة مع الآخرين .

ب- التنمية السياسية: مقاربة مفاهيمية:

1- مفهوم التنمية السياسية:

لقد برز مفهوم التنمية Development بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.[xxx]

ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين، لكنها تعتبر مفهوم شديد الغموض لأكثر من سبب. أولا لأنه كثيرا ما يقع الخلط بينه وبين مفاهيم أخرى قريبة منه، وربما رآها البعض مرادفة له مثل التحديث السياسي، والانفتاح السياسي، والإصلاح السياسي، والانتقال السياسي، والديموقراطية. وثانيا لأنه يضم مفاهيم فرعية غامضة بدورها، مفاهيم سياسية وإيديولوجية وأخلاقية وفلسفية غير قابلة للقياس الدقيق والملاحظة العلمية، مثل العدل والمساواة والقدرة وغيرها. السبب الثالث، وفيه يتجلى غموض المفهوم أكثر من غيره، هو تعدد التعاريف التي وضعت للتنمية السياسية واختلافها، وجزئيتها أحيانا وعموميتها وتجريدها في أحيان أخرى.

وضعت تعاريف عدة لمفهوم التنمية السياسية ؛ فمنهم من ركز على العلاقات الاجتماعية والروابط السياسية في المجتمع، العلاقات بين الناس والعلاقات بين المؤسسات الحكومية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والعلاقات بين هذه وأولئك. ومنهم من ركز على بنية الأجهزة والهياكل السياسية وطبيعتها ومكانتها ودورها في الدولة، ومنهم من اهتم خاصة بقدرات النظام السياسي وفعالية الأداء الحكومي، ومنهم من أولى عنايته لاستقرار النظام السياسي وشرعيته في المجتمع.

وهكذا ظهرت تعاريف كثيرة يمكن اختصار مضمونها في:

التنمية السياسية هي قدرة النظام على التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية.

التنمية السياسية هي قدرة النخبة الحاكمة على تحقيق التنمية .

التنمية السياسية هي عملية بناء الديمقراطية[xxx].

التنمية السياسية : هي عملية انتقال تدريجي من التقليد إلى الحديث، ضمن محورين أساسيين متداخلين، مؤسسات النظام السياسي شاملاً تقويم السلوكيات والقيم السياسية وهياكل المؤسسات الحكومية، والمحور الآخر هو المجتمع بكل أبعاده الهيكلية والسلوكية، وهناك علاقة تبادلية بين المحورين بحيث يؤثر ويتأثر كل منهما بالآخر، وأي تغيير في محور يؤدي بالضرورة إلى التغيير في المحور الآخر، ومن خلال دراسة العديد من المراجع في هذا المجال ، فإنه لا بد من الإشارة إلى الملاحظات التالية حول عملية التنمية السياسية[xxx]:

أ. إنها عملية (process) أو تطور، وليست مرحلة(stage) أو درجة ، بمعنى أن التغيير يشير إلى مجموعة من التطورات أو التغييرات التي تحدث في الهياكل السياسية ووظائفها المختلفة، والتفاعلات والأنماط السياسية المرتبطة بها، ومع أن التنمية هي عملية ولكن ذلك لا ينفي عدم وجود مراحل في إطار هذه العملية[xxx].

ب. إنها مفهوم حركي ديناميكي، أي لا تعرف نقطة تنتهي عندها فهي حركة وتطور مستمر من جانب الهيكل السياسي والنظام المجتمعي لملائمة ذاته وأبنيته مع الظروف والتغييرات الجديدة.

جـ. إنها مفهوم نسبي ، بمعنى أنه لا يوجد مرجع معياري مطلق للحكم على أن دولةً ما وصلت القمة في مجال التنمية السياسية، فالعملية التنموية تتباين بتباين البيئات الثقافية والحضارية ونسق القيم السائدة ، ويبدو أن لكل دولة خبرتها الخاصة بها والتي تحدد معالمها خلفياتها التاريخية والثقافية والحضارية.

د. وانطلاقا مما سبق فإنها مفهوم عالمي، بمعنى أنها تحدث في كل المجتمعات المتقدمة والنامية، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة[xxx].

2- ركائز التنمية السياسية:

ينظر بعض الباحثين إلى إن التنمية السياسية هي عملية تتضمن بناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وترشيد تولي السلطة، بهدف تحقيق قسط من الاستقرار السياسي[xxx]، وهذا يدل على إن التنمية السياسية تهدف بصورة رئيسية إلى بناء النظام السياسي وإجراء عمليات التحديث عليهِ فيصير نظاماً عصرياً متطوراً، متحولاً بذلك من النظم الشمولية إلى النظم الديمقراطية، فالتنمية السياسية تعني في أحد

أبعادها مزيد من المشاركة في العملية السياسية، بواسطة التكوينات الاجتماعية العديدة. لذلك من الضروري أن تتركز الجهود على الارتقاء بعملية التنمية وركائزها الأساسية وهي:

- **التمايز:** أي "التمايز في الأدوار والأبنية السياسية وهو ما يقتضي تعدد الأبنية ووضوح الأدوار بحيث يكون لكل بنيان أدوارهُ ووظائفهُ السياسية المحددة فلا تقتصر في هيئة واحدة، بالإضافة إلى ذلك فيجب القيام بأنواع جديدة من هذه البنية والأدوار كقيام الأحزاب السياسية وجماعات المصالح ووسائل الاتصال الجماهيري وغيرها"[xxx].وفي حقيقة الأمر فان الدول التي قطعت شوطا طويلا في مجال التنمية السياسية لا تتميز بغياب الصراع، ولكن تميزها يكون في وجود آليات ومؤسسات لتنظيم الصراع من حيث أشكاله ومشاكله وكيفية معالجتها وحلها، وهكذا فإن المؤسسات تلعب دوراً كبيراً في البلدان المتقدمة، حيث إنها تقدم إطار للعملية السياسية، لهذا فإن النظام السياسي يتصف بالتخصص الوظيفي والتمايز وتوزيع الأدوار بين مختلف الأجهزة الحكومية والغير حكومية، مثل الهيئات التنفيذية والمجالس التشريعية[xxx] والمؤسسات القضائية والأحزاب السياسية والنقابات وغيرها "وتنوع كبير من الوظائف التي تحقق إنجاز العمل السياسي" بقلة الأجهزة وتعددها وينقصها التخصص في العمل الوظيفي.
- **المساواة:** أي يجب أن تسود في المجتمع أحكام وقواعد قانونية تتصف بالعمومية، وهذه القواعد تنطبق على جميع أفراد المجتمع دون استثناء بغض النظر على انتماءاتهم العرقية والمذهبية أو الإقليمية[xxx]، وعندما يكون هناك تولي للمناصب في المجتمع فيجب أن يكون على أساس الكفاءة والجدارة والتأهيل، وليس على اعتبارات ضيقة كالعلاقات الشخصية والقرابة والجاه وغيرها.
- **القدرة:** وهي تعني تنمية قدرات النظام السياسي على معالجة المشاكل مثل الانقسامات والتوترات التي تحدث في المجتمع وكذلك تنمية قدرات النظام السياسي التنظيمية والعدالة التوزيعية وكذلك الإبداع والتكيف في مواجهة التغيرات المستمرة التي يمر بها المجتمع، أي قدرة النظام السياسي على تنظيم سلوك الأفراد والجماعات في المجتمع وفقاً إلى القانون، واتخاذ القرارات الإلزامية التي تتعلق بتعبئة وتجميع الموارد البشرية والمادية وتوزيع القيم وفقاً لمبدأ المساواة ومقتضيات العدالة.

يتضح مما تقدم إن التعددية السياسية من المسائل الضرورية الملحة لكل بلد حر يعيش باستقلال ويسعى نحو بناء ديمقراطي وتكوين نظام سياسي جديد يستوعب كل القوى الوطنية والقومية، وإقامة مصالح جديدة قائمة على التوزيع العادل للثورات الوطنية والقيام بعملية البناء السياسي،

وذلك عن طريق مشاركة جميع القوى الوطنية السياسية والاجتماعية الفاعلة في المجتمع التي باستطاعتها المساهمة والمشاركة في عملية صنع القرار السياسي والحفاظ على عملية تداول السلطة سلميا، ولهذا فالتعددية السياسية تعتبر عنصرا مهما من عناصر وجود الديمقراطية وبناء الوحدة الوطنية[xxx].

3- مقومات التنمية السياسية:

إن عملية التنمية السياسية بوجه عام تخلق الظروف والشروط الملائمة للتطور الديمقراطي، فالتنمية السياسية تهدف في النهاية إلى بناء النظام السياسي، وإجراء عمليات التحديث عليه ليصبح نظاما عصريا ومتطورا وديمقراطيا، فالتنمية السياسية بذلك تفترض التخلص من بقايا السلطات التقليدية بخصائصها التي لم تعد تناسب البناء الجديد، وهذه الحالة تتطلب وجود عملية مواجهة مستمرة مع البقايا الراسخة التي ما تزال تؤثر سلبا في اتجاهات الأفراد والمجتمع.

ومن اجل التطبيق الفعلي للديمقراطية يجب التركيز على مقومات التنمية السياسية ونذكر منها:

1- المشاركة السياسية.

2- التعددية السياسية.

3- التداول السلمي للسلطة.

4- حماية واحترام حقوق الإنسان.

وسنوضح هذه المقومات باختصار كما يلي:

أولاً: المشاركة السياسية: المفهوم العام والبسيط للمشاركة السياسية هو حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، هذا في أوسع معانيها، وفي أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب تلك القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من الحاكم[xxx]، وهي تعني، عند صموئيل هنتنكتون وجون نيلسون، "ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع قرار الحكومة، سواء أكان هذا النشاط فردياً أو جماعياً، منظماً أو عفوياً، متواصلاً أو منقطعاً، سلمياً أم عنيفاَ، شرعياً أو غير شرعي، فعالاً أم غير فعال"[xxx]، وهذا ما ذهب إليه د.عبد المنعم المشاط، حيث عرّفها بأنها "شكل من الممارسة السياسية يتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عملياتهُ المختلفة، إذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء كانت التأييد والمساندة أو المعارضة، ولكنها

تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلاءم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقدمون عليها".

والمعنى الأكثر تداولاً لمفهوم المشاركة السياسية هو "قدرة المواطن على التعبير العلني والتأثير في اتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين يفعلون ذلك".[xxx]

وبذلك فهي إتاحة الفرصة لجميع سكان الدولة للمشاركة الشعبية باتخاذ القرارات وإدارة شؤون البلاد، سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين عنهم، أي بمعنى الإسهام في الحياة العامة، يولد الأمن والاستقرار السياسي داخل البلاد، لان المشاركة السياسية هي إحدى الشروط الأساسية للقدرة على رص الصفوف لتحقيق الوحدة الوطنية، وكذلك تحقيق أهدف التنمية السياسية.

ثانياً: التعددية السياسية: إن التعددية السياسية لها نماذج عدة فمنها التعددية الحقيقية ومنها التعددية الشكلية، فالتعددية الحقيقية قائمة على وجود أحزاب مختلفة من البرامج والأيديولوجيات، وهذه الأحزاب تتنافس فيما بينها عن طريق الانتخابات الحرة التي تحري بصورة دورية، أما التعددية الشكلية فهي في إطارها الخارجي تحمل مظاهر التعددية السياسية، أي تكون من عدة أحزاب، ولكن النظام القائم أقرب إلى نظام الحزب القائم، وهو الحزب المسيطر[xxx]، ومن هذا فإن التعددية السياسية تعني الاختلاف في الرأي والطروحات الفكرية واختلاف في البرامج والأيديولوجيات والمصالح والتكوينات الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية.

وعليهِ فمن الممكن أن نميز بين التعددية السياسية والتعددية الحزبية، فالتعددية السياسية تتصف بالشمولية، أي إنها يجب أن تتضمن تعددية حزبية، لأنها تمثل قوة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية مختلفة، أما التعددية الحزبية لا تعني تعددية سياسية، إذا كانت هناك سيطرة كاملة لحزب واحد وتهميش للأحزاب الأخرى، أي إن التعددية الحزبية جزء مكمل للتعددية السياسية.[xxx]

ووفقاً إلى ذلك فإن التعددية السياسية تعتبر أحد الشروط الأساسية لتحقيق الديمقراطية ومظهر من مظاهرها الأساسية وعنصر من عناصر وجود الديمقراطية.

ثالثاً: التداول السلمي على السلطة: المقصود بالتداول السلمي على السلطة، هو عدم جعل الحكم في قبضة شخص واحد، أي التعاقب الدوري للحكام في ظل انتخابات حرة، وبذلك سوف يمارس هؤلاء الحكام المنتخبون اختصاصاتهم الدستورية لفترات محددة سلفاً، وبهذا سوف لا يتغير اسم الدولة ولا يتبدل

دستورها ولا شخصيتها الاعتبارية بتغيير الحكام والأحزاب الحاكمة، وبهذا فإن السلطة هي اختصاص يتم ممارسة من قبل الحاكم بتخويل من الناخبين وفق أحكام الدستور، أي إن السلطة ليس حكرا على أحد، وإنما يتم تداول السلطة وفقاً لأحكام الدستور الذي يعتبر السلطة الذي لا تعلوه سلطة أخرى[xxx].

رابعاً: حماية واحترام حقوق الإنسان: يقصد بحماية حقوق الإنسان "مجموعة الإجراءات التي تتخذ على الصعيد الدولي والإقليمي وعلى الصعيد الوطني من قبل الجهات المختصة في بلداً ما ببيان مدى التزام سلطات هذا البلد بحقوق الإنسان والكشف عن الانتهاكات المرتكبة ووضع المقترحات لوقف هذه الانتهاكات بإحالتهِ إلى القضاء الوطني أو إلى قضاء دولي لمحاسبتهم".[xxx]

في سياق هذا المفهوم لحقوق الإنسان وممارستهِ في مجتمع ما، فإن هذه الحقوق لا تحقق بمجرد النص عليها في دستور الدولة وقوانينه ولا بمصادقة هذه الدولة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته، فممارسة الحقوق والحريات لا نجدها إلا في ظل مجتمع حر يتمتع بنظام حر[xxx]، والصفة الرئيسة التي تميز هذا النظام هي خضوع سلطة الحكم للقانون عن طريق الضمانات التي تكمل الحقوق والحريات العامة، والتي في جوهرها عبارة عن مبادئ قانونية تضمن انصياع السلطة لمطالب الحرية.

ج- دور شبكات التواصل الاجتماعي في عملية التنمية السياسية في الوطن العربي:

1- شبكات التواصل الاجتماعي والعملية السياسية في الوطن العربي:

إن نشوء هذا الفضاء الجديد من الحرية أسهم في التحول النوعي الذي طرأ على استخدام الشبكات الاجتماعية على الإنترنت، من كونها أداة للترفيه، والتواصل، إلى أداة للتنظير والتنظيم والقيادة، ثم إلى وسيلة فعّالة لنقل الحدث، ومتابعة الميدان، ومصدراً أولياً لوسائل الإعلام العالمية.

لكن لا يمكن للإعلام الجديد الاستغناء عن الإعلام التقليدي وأنه لن يتحقق له الرواج إلا إذا استخدمه الإعلام التقليدي وأشار إليه ونقل عنه، فالكثير من الأحداث كان السبق فيها للمدونين أو لبعض المواقع الإلكترونية. ويعتقد الكثيرون أن الإعلام الجديد هو الإعلام القادم، فالكثير من التلفزيونات اليوم يمكن

توقف بثها المباشر وتعرض خدماتها على الإنترنت، وأصبح الكثير من القنوات التلفزيونية لديها حسابات مثلا على الـ YouTube و الـ Facebook و الـ Twitter. [xxx]

وعند ظهور شبكات التواصل، فإن العرب إجمالا قاموا باستخدامه أولا، وقبل كل شيء، كأداة للطرح السياسي، وذلك لعدم وجود إعلام محايد أو مؤسسات للمجتمع المدني أو نشاط سياسي في الشارع العربي. وهذا ما يعكس الدور الفعلي لمواقع التواصل في تغيير واقع السياسة. وإن دور أعضاء مجموعات فايسبوك أو المشاركين هو في غالب الأحيان فعال. لذلك فإن النشاط السياسي في الانترنت يترجم بالضرورة إلى تغيير أو نشاط سياسي فعلي في الشارع العربي وهو ما شهدناه أثناء مختلف الثورات العربية أو ما يسمى بالربيع العربي، كتونس ومصر وسوريا واليمن أين أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي منبرا لمختلف الشعوب العربية للتعبير عن رأيها.

وبذلك فقد قام الإعلام الجديد بدور ملموس في حشد وتوجيه المتظاهرين وفي إيصال صوت الشارع العربي إلى أنحاء العالم، من دون شك، كان لأفلام يوتيوب "والنشاط التويتري" دور كبير في حشد الاهتمام الدولي لقضايا الاستبداد في بعض دول العالم العربي.[xxx]

ولا يزال دور الحكومات العربية في الإعلام الجديد غامضا، وقد يؤدي وجودها في مواقع التواصل الاجتماعي الى تغيير شكل المداولات السياسية. ففي المستقبل القريب، إذا كان هناك توظيف مثالي من قبل الحكومات العربية فسيكون هناك وجه آخر مختلف تماماً للإعلام عما نعيشه اليوم. وفي حال انخراط الناشطين في مؤسسات المجتمع المدني، فإن الطرح السياسي على تويتر وغيره سيصل إلى مرحلة اكبر من النضج الفكري. سيؤسس المجتمع المدني إلى خطاب سياسي جديد وسيكون له أثر في المداولات القائمة اليوم على مواقع التواصل الاجتماعي. [xxx]

وانطلاقا من ذلك فإن شبكات التواصل الاجتماعي باختصار تمثل مرحلة انتقالية من الركود إلى الوعي السياسي، وبالتأكيد مرحلة انتقالية في تغيير شكل الحكومات العربية والمجتمع المدني. لذلك، فإننا قد نرى في المستقبل القريب نشاطا سياسيا في مواقع التواصل الاجتماعي، ينجم عنه نشاط حقيقي في منظمات المجتمع المدني والعملية السياسية.

2- أهمية شبكات التواصل الاجتماعي في عملية التنمية السياسية:

يعد تشكيل الوعي السياسي المرحلة الأولى من مراحل المشاركة السياسية التي تتدرج من الاهتمام السياسي إلى المعرفة السياسية ثم التصويت السياسي وأخيرا المطالب السياسية، ووفقا لذلك فإن ارتفاع مستوى وعي الشباب بأبعاد الظروف السياسية، الاقتصادية والاجتماعية تعد من المتطلبات الأساسية للمشاركة السياسية الفاعلة، ولا تمثل مواقع التواصل الاجتماعي العامل الأساس للتغيير في المجتمع، لكنها أصبحت عامل مهم في تهيئة متطلبات التغيير عن طريق تكوين الوعي في نظرة الإنسان إلى

مجتمعه والعالم، فالمضمون الذي تتوجه به عبر رسائل إخبارية أو ثقافية أو ترفيهية أو غيرها، لا يؤدي بالضرورة إلى إدراك الحقيقة فقط بل إنه يسهم في تكوين الحقيقة، وحل إشكالياتها.

وبناء على ذلك فإن الإعلام في صوره الجديدة (شبكات التواصل الاجتماعي) يؤدي دورا في تشكيل الوعي السياسي للشباب عن طريق تزويدهم بالمعلومات السياسية، كما يسهم في تكوين وتدعيم أو تغيير ثقافتهم السياسية واستعدادهم للعمل العام، إذ يشار إلى الوعي السياسي بوصفه حالة ذهنية تتمثل في إدراك الإنسان للعالم على نحو عقلي أو وجداني ويتجلى الوعي الإنساني في صور شتى تتباين بتباين المجال المدرك أو موضوع الوعي، حيث يعرف الإنسان أشكالا متنوعة من الوعي كالوعي الديني والوعي العلمي والوعي السياسي والوعي الأخلاقي، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن الوعي السياسي هو الحالة التي يمثل فيها الفرد أو أفراد المجتمع قضايا الحياة السياسية بأبعادها المختلفة، ويتخذون من هذه القضايا موقفا معرفيا ووجدانيا في آن الوقت، فهناك من يعرف الوعي السياسي على أنه مجموعة من القيم والاتجاهات والمبادئ السياسية التي تتيح للفرد أن يشارك مشاركة فعالة في أوضاع مجتمعه ومشكلاته يحللها ويحكم عليها ويحدد موقفه منها ويدفعه إلى التحرك من أجل تطويرها وتغييرها، وعند الحديث عن التأثيرات السياسية لشبكات التواصل الاجتماعية أول ما يتبادر إلى الذهن الدور الذي لعبته هذه الشبكات في الثورات العربية والتي دار حولها ولا يزال جدل كبير من قبل المتخصصين، فمنذ مطلع سنة 2011 نشرت الكثير من المقالات والدراسات وعقدت الكثير من المؤتمرات والفعاليات التي ناقشت أهمية شبكات التواصل الاجتماعي وقدرتها على التأثير في تحفيز المشاركة الشعبية وتأثيرها على نماذج الحكومة التشاركية والآليات المجتمعية الجديدة.

وقد كان للنمو الكبير والسريع لشبكات التواصل الاجتماعي والتحولات في أنماط واتجاهات استخدامها دورا هاما في حشد وتشكيل الآراء والتأثير المباشر على التعبير بين الشباب في المنطقة العربية.

وقد شهدت هذه الفترة تحولات واضحة في اتجاهات الاستخدام من الأغراض الاجتماعية والتجارية إلى الأغراض السياسية على مستوى المنطقة، هذا وتشهد بعض الدول العربية تحولات ديمقراطية لكنها بطيئة جدا[xxx]، ويعتبر دور الشباب حاسما وهاما في ترويج وتعزيز هذه التحولات، ولهذا لابد من العمل على إشراكهم بفعالية في هذه العملية وتوجيههم وتنظيمهم بشكل مناسب، فالشباب يتميزون بالدافعية والرغبة والقدرة على التغيير، لذا عليهم أن يفقهوا أهمية الديمقراطية وطبيعة عملها ويدركوا حقوقهم وواجباتهم والأدوار التي يمن أن يقوموا بها والمسؤوليات التي عليهم تحملها، هذا سيؤدي بالمقابل إلى نشر مقاربة شبابية تشاركية للديمقراطية والحكم الصالح، لذا فإن تقوية الشباب وتفعيل دورهم يتطلب أيضا انخراطهم في عملية صنع القرار، فمشاركة الشباب في هذه العملية هو من صميم النقاش الاجتماعي والسياسي،

فمفهوم الحكم الجيد يقع في إطار المبادئ الواسعة التي تتطلب مشاركة كل القطاعات والفئات في عملية الحكم وصنع القرار.

الخاتمة: لقد انتشرت شبكات التواصل الاجتماعي كالفيسبوك وتويتر والمدونات الشخصية كقنوات بالغة التأثير متيحة لشعوب المنطقة فرصا لم يعهدوها أو يألفوها من قبل في التعبير عن آرائهم وحشد وتنظيم صفوفهم للثورة ليس فقط على الأنظمة المستبدة، ولكن أيضا على أمور أخرى تمس حياتهم مثل غلاء الأسعار أو العنف الأسري وحقوق الإنسان ومحاربة الفساد وغيرها من القضايا التي ساهمت هذه الشبكات في تحريكها والنجاح في تغييرها في أمثلة كثيرة، إذ لم يقتصر استخدامها على المطالبات الشعبية بالتغيير لكنها أصبحت منصات هامة وأساسية لمختلف المنظمات والأحزاب السياسية لتقديم برامجها وإيصال صوتها إلى كل الفئات المتوجهة لها.

الاستاذة : مالكـــي مريـــم

كلية الحقوق قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

جامعة باجي مختار – عنابة–

meriempolitique@hotmail.fr

قسم علوم الاعلام "المجتمع الالكتروني والتنمية الرشيدة في الوطن العربي"

المحور الثالث: المجتمع الالكتروني العربي و انعكاساته على التنمية: حافز أم عائق؟

عنوان المداخلة:

المجتمع الالكتروني العربي و دوره في تعزيز مرتكزات التنمية الرشيدة عربيا

دراسة تحليلية في أهم التحديات و فرص النجاح

تهدف هذه المداخلة إلى ابراز اهمية التكنولوجيا ودورها في عملية التنمية و أثرها في احداث تغيرات الحاصلة تطورات المتلاحقة في عديد المجالات، أمام الحاجة الملحة الى مسايرة التطورات التكنولوجية و الاهتمام اكثر بحلقة الوصل التي ترتبط بينها و بين تنمية رشيدة من شانها ان تحقق تطور على جميع الاصعدة في خضم الاحداث المتسارعة التي تجعل من تنمية المجتمع مرهونة بالبعد التكنولوجي و المعلوماتي، ففي ظل هشاشة البيئة التنموية للعديد من الدول العربية التي عمدت الى خطوات اصلاحية تبقى محتشمة ولا تحقق متطلبات التطور بكل مجالاته في ظل عولمة و تحديات من شانها ان تحول دون تحقيق اهداف تنمية كما قد لا تساهم في تهيئة بيئة مواتية لإرساء مجتمع الكتروني يساعد لا محالة في تحفيز العملية التنموية الرشيدة لتقف في وجه التحديات الانية والمستقبلية.

وقد تجلت إشكالية المجتمع الالكتروني في الوطن العربي ودوره في تحقيق تنمية رشيدة كحقيقة فرضت نفسها في الاونة الاخيرة فمسارها مس كل المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية وحتى الثقافية و البيئية وفي ظل صعوبات و تحديات، فان البعد التكنولوجي في العالم العربي بات يحتل صدارة العملية التنموية والعلاقات التي تنشأ بين الدول و عليه تتأسس هذه المداخلة على إشكالية بحثية مفادها: **إلى أي مدى يساهم الاستثمار في المجال التكنولوجي و تكريس دعائم المجتمع الالكتروني في تحقيق تنمية رشيدة في الوطن العربي ؟**

الكلمات المفتاحية: التنمية، التنمية الرشيدة، الحكومة الالكترونية، المجتمع الالكتروني.

تمهيد:

تعمل الإدارات الحكومية وغير الحكومية على خلق آليات من اجل إحداث تطورات وتغيرات تساعدها في تحقيق التنمية الشاملة، في كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية...الخ ، وذلك بالقيام بمراجعة دقيقة ومستمرة لسلوكياتها وعلاقاتها مع كافة الشركاء وعلى كافة الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية من خلال ما يعرف بالحاكمية الرشيدة أو الحاكمية المؤسسية التي تقوم على مبدأ التعاون والمشاركة والمسائلة واللامركزية والديمقراطية والشفافية ...الخ، من اجل تحقيق مزيدا من العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص والكرامة الإنسانية.

وقد كان للتغيرات والتطورات المتسارعة والظاهرة في البيئتين المحلية والدولية ممثلة في العولمة بكافة أنواعها، وثورة المعلومات والاتصالات، والتجارة العالمية، والأسواق المفتوحة، والمطالبات الكثيفة للحد من الفقر، والجهل والفساد والإقصاء الاجتماعي والمطالبة بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين(الجندرية) كل هذه التطورات وغيرها حثت ودعت الحكومات والهيئات الدولية إلى تبني واستخدام الحاكمية الرشيدة بكافة معاييرها كسلوك إداري و حوكمي لمواجهة مثل هذه الظروف وغيرها لتحقيق العدالة الاجتماعية الشاملة .

إن الحكومة الرشيدة تقوم على وجود مؤسسات تستجيب لحاجات السكان وتعزز العدالة الاجتماعية وتضمن المساواة في الحصول على الخدمات وهي آلية تعمل على طرح القضايا الهامة في الدولة وتعتبر قيمة هامة لتعزيز مبدأ الحق في الديمقراطية وأهمية مشاركة المواطنين في القضايا العامة لمجتمعاتهم ولأوطانهم مما يمكنهم من المساهمة في تحديد حاجاتهم وأولوياتهم التنموية والمشاركة في صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي الخاص بهم وبأسرهم وبالمجتمع الذي يعيشون فيه .

إشكالية الدراسة: سنحاول معالجة موضوع مداخلتنا هاته إنطلاقا من طرحنا للإشكالية الأساسية على شكل سؤال مركزي على النحو الأتي:

ما واقع المجتمع الالكتروني في الدول العربية، و ما طبيعة التحديات التي تقف امام تكريسه؟و ما هي الفرص التي من شانها ان تدعم مرتكزات تنمية رشيدة وشاملة؟

الأسئلة الفرعية:ويتفرع عن هاته الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما مفهوم المجتمع الالكتروني و التنمية الرشيدة ؟

2- فيما تتمثل مرتكزات المجتمع الالكتروني، وما هي دعائمه ؟

3- ما طبيعة التحديات التي تقع عائقا امام تحقيق مجتمع الكتروني في الدول العربية؟

4- ما هي امكانيات وفرص نجاح مجتمع الكتروني يحقق تنمية رشيدة في الوطن العربي؟

أقسام المداخلة: ستكون الإجابة على الإشكالية و الأسئلة الفرعية وفق خطة تتضمن العناصر التالية:

أولا: مقاربة معرفية في مضمون المجتمع الالكتروني و التنمية الرشيدة

1- مفهوم المجتمع الالكتروني وأهم مرتكزاته.
2- ماهية التنمية الرشيدة وأهم مؤشراتها.

ثانيا: دراسة في أهم التحديات و العراقيل .

1- تحليل الواقع العربي في المجال التكنولوجي وعلاقته بالتنمية الرشيدة.
2 - عوائق تحقيق مجتمع الكتروني وتنمية شاملة ورشيدة.

ثالثا: الاستثمار في فرص النجاح وتكريس أسس التنمية الرشيدة ومجتمع الالكتروني.

1- الحكومة الالكترونية كانعكاس لتكريس مجتمع الكتروني يحقق تنمية شاملة.
2- ملامح تجسيد تنمية في ظل مجتمع متطور الكترونيا.

أولا – مفهوم المجتمع المعلوماتي الالكتروني والتنمية الرشيدة

أ- تعريف المجتمع الالكتروني(المعلوماتي)

مجتمع المعلومات يستخدم للتعبير عن ذلك المجتمع الذي تعتبر فيه المعلومة الشيء الجوهري والأساسي، الذي تقوم عليه مختلف الأنشطة والميادين، فبعد أن مر الإنسان بمرحلة المجتمع الزراعي، الذي كانت فيه الأراضي والمزارع المصدر الأساسي للثروة و القوة، ثم بمرحلة المجتمع الصناعي الذي يقوم على المعامل و المصانع، التي تتخذ من الموارد الطبيعية من بترول و غاز و معادن، مادتها الأساسية الخام لخلق القيمة المضافة، جاء العصر الذي لا نقول بأنه لا يعتمد على الزراعة و الصناعة، بل تعاظمت فيه أهمية المعرفة و المعلومات المعالجة بشكل كبير، فأصبحت الميادين المتعلقة بصناعة المعلومات تدر أرباحا و تحقق تقدما أكثر من قطاعي الصناعة و الزراعة، بل حتى هذين القطاعين قد أصبحا يقومان في معظم الأحيان على المعارف و المعلومات الناتجة عن البحوث و الدراسات المختلفة.

يعرف أيضاً مجتمع المعلومات او المجتمع الالكتروني بأنه ذلك المجتمع الذي يقوم أساسًا على نشر المعرفة و إنتاجها و توظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي (الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة، ويقصد بمجتمع المعلومات أيضا جميع الأنشطة والموارد والتدابير والممارسات المرتبطة بالمعلومات إنتاجاً ونشراً وتنظيماً واستثماراً .[xxx]

ويشمل إنتاج المعلومات أنشطة البحث على اختلاف مناهجها وتنوع مجالاتها، بالإضافة إلي الجهود والتطوير والابتكار على اختلاف مستوياتها كما يشمل أيضاً الجهود الإبداعية، والتأليف الموجه لخدمة الأهداف التعليمية والتثقيفية والتطبيقية.

كما عُرف مجتمع المعلومات بأنه " المجتمع الذي يعتمد في تطوره بصوره أساسية علي المعلومات وشبكات الاتصال والحواسيب"أي أنه يعتمد علي ما يسميه البعض " بالتقنية الفكرية " ، "تلك التي تضم سلعًا وخدمات جديدة مع التزايد المستمر في القوة العاملة المعلوماتية" أي تعظيم شأن الفكر والعقل الإنساني بالحواسيب والاتصال والذكاء الاصطناعي.

يعرف كذلك بأنه المجتمع الالكتروني على انه المجتمع الذي يعتمد أساسا على المعلومات وتقنيات المعلومات والتكنولوجيا الحديثة، و أصبحت المعلومات فيه لازمة لكل فرد وتعاظم دورها في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والعلمية والاجتماعية.ووجدنا أنفسنا في هذا المجتمع أمام تغيرات اجتماعية وتكنولوجية كبيرة بسبب ما يسمى "بالثورة المعلوماتية أو الانفجار المعلوماتي" و أصبحت صناعة المعلومات من أهم الصناعات في اقتصاد الأمم المتقدمة ذلك إن لم تكن أهمها على الإطلاق.

ومن خلال كل هذه التعاريف يبدو جليا أن السمة الأساسية التي تميز هذه المرحلة الجديدة أو هذا المجتمع الحديث الالكتروني، هي تعاظم قيمة المعلومات في شتى الميادين، واستخدامها "بكثافة كوجه للحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ولتحقيق تنمية شاملة في المجتمع.

ب- مرتكزات المجتمع المعلوماتي الالكتروني: يتميز المجتمع الاكتروني المعلوماتي بمجموعة من السمات و المرتكزات التي تحدد طبيعته أهمها:

- زيادة أهمية المعلومات كمورد حيوي استراتيجي.

- نمو المجتمعات والمنظمات المعتمدة على المعلومات.

- استخدام تقنيات المعلومات والنظم المتطورة.

- تنامي النشر الإلكتروني ومصادر المعلومات الإلكترونية، و التضخم في حجم الإنتاج الفكري".[xxx]

– يتميز مجتمع المعلومات كذلك بتراجع استخدام الورق، من خلال استعمال نقود الكترونية، جرائد وكتب الكترونية، إلى غير ذلك من الأمور التي ألغت أو قلصت استعمال مثيلاتها الورقية، و هذا ما جعل العديد من الكتاب يسمون مجتمع المعلومات بالمجتمع اللاورقي خاصة مع ظهور ما يسمى "بالحكومة الالكترونية و الإدارة الالكترونية"، والطريق السريع للمعلومات.

– تزايد حجم القوى العاملة و الأنشطة في قطاع صناعة المعلومات، و التي تتجاوز في بعض الدول المتقدمة 50 %، من مجموع القوى العاملة في المجالات الاقتصادية التقليدية وهي الزراعة والصناعة والخدمات.

– يتميز كذلك بكون المعرفة و المعلومة من أهم مصادر الثروة و القوة، بالإضافة إلى انفجار ثورة النشر بكل الأشكال و اللغات و الأوعية، و في كل الميادين و التخصصات.

– حدوث انفجار اتصالي هائل تصاحبه تطورات لامتناهية في ميدان الالكترونيات و الاتصالات عن بعد.

– يتسم بوجود ما يسمى بالتعليم المستمر مدى الحياة، لضمان البقاء في عصر يشهد تغيرات سريعة، تعطي الأولوية للأكثر كفاءة و مهارة و ليس للأقدمية.

– تزايد الأنشطة التي تنجز عن بعد كالعمل عن بعد، التجارة عن بعد، التعليم عن بعد والتعليم المفتوح أو التعليم الافتراضي.

– هذا و يتميز كذلك مجتمع المعلومات باستعمال مكثف لشبكات الاتصال و أنظمة المعلومات، في الإدارات و الهيئات و المؤسسات.[xxx] .

2- ماهية التنمية الرشيدة وأهم مؤشراتها.

أ - ماهية التنمية الشاملة (المستدامة): عندما نتحدث حول مفهوم التنميةالشاملة للمجتمع- أي مجتمع- تتبادر الى اذهان الكثيرين تلك المصطلحات الكبيرة التي تعنى بالبناء التنموي للمجتمع، والارتقاء به حضارياً، مثل مفهوم التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك خطط واستراتيجيات التنمية في اقامة المصانع، وتوسيع نظم التعليم- وخاصة منها المهني- لتوفير القوى البشرية اللازمة لبناء اقتصاد صناعي.. وغيرها من اسس ونظريات البناء التنموي الشامل للشعوب. وكلها نظريات ومفاهيم هامة لمن اراد الارتقاء بمجتمعه وشعبه، والخروج به من اطاراته التقليدية المتخلفة، الى اطارات اكثر تميزاً وتقدماً، كي يستطيع اللحاق بمجتمعات مايسمى بـ العالم المتقدم.

يمكننا تحديد مفهوم التنمية الشاملة على أنها: **عملية تحول تاريخي متعدد الأبعاد، يمس الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما يتناول الثقافة الوطنية، وهو مدفوع بقوى داخلية، وليس مجرد استجابة لرغبات قوى خارجية، وهو يجري في إطار مؤسسات سياسية تحظى بالقبول العام وتسمح باستمرار التنمية، ويرى معظم أفراد المجتمع في هذه العملية إحياء وتجديداً وتواصلاً مع القيم الأساسية للثقافة الوطنية.**

هناك من الأدبيات ما تقترح نموذجاً للتنمية الشاملة المستقلة أو المعتمدة على الذات، ويمكن تطبيقه في ظل العولمة، و من ركائز تحقيق هذه التنمية المستقلة تحقيق زيادة كبيرة فى معدلات الادخار المحلي، وأن يكون للدولة والتخطيط دور حاكم ورئيس فى نجاح التنمية المستقلة، وتحقيق المشاركة الديمقراطية والتوزيع العادل للثروة والدخل وانضباط علاقات الاقتصاد الوطني بالخارج.

وهناك من يرى أنه يجب تصويب النظرة إلى التنمية في الوطن العربي، بأن تستهدف التنمية القطرية تحقيق قدر أدنى من التشابك الاقتصادي الداخلي والتماسك الاجتماعي وتعزيز المشاركة الشعبية في شراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة.

ومن المهم التعرض لأسس الاقتصاد الإسلامي لتحقيق التنمية المستدامة وعلى رأسها الاعتماد على الذات فى الإنتاج حسب الأولويات الإسلامية وهى الضروريات ثم الحاجيات، و الاقتصاد فى الاستهلاك، والتحفيز على الادخار ، وتيسير سبل الاستثمار فى المجالات المشروعة حسب أولويات الإنتاج

وضروريات الاستهلاك، ووضع الضمانات لعدالة عوائد عوامل الإنتاج بما يمنع تكدس الثروات فى أيد محدودة، والاهتمام بإعداد وتنمية العنصر البشري خاصة من خلال التربية الإيمانية والأخلاقية.[xxx]

وفي الواقع فإن تجربة التنمية عموماً في البلدان النامية أظهرت أن رفع مستوى الاستثمار المادي وزيادة حجم المساعدات المالية والفنية التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية لم تؤد إلى تحقيق التنمية المنشودة، مما يؤكد أن هناك محددات أخرى للنمو لا تقل أهمية عن الاستثمار المادى وأهمها الاستثمار في رأس المال البشري من تعليم وتدريب وصحة.

ب- المؤشرات الأساسية مختلفة ومتنوعة لقياس مستوى التنمية الشاملة في الوطن العربي وهي كالتالي:

أ- المؤشرات الاقتصادية :مؤشرات تتعلق بالتعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ صادرات السلع والخدمات/واردات السلع والخدمات، ومؤشرات تقيس تغير أنماط الاستهلاك مثل نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة، ومؤشرات حول الموارد والآليات المالية مثل رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، الدين/ الناتج المحلي الإجمالي، مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة أو المتلقاة.[xxx]

ب- المؤشرات الاجتماعية: منها ما يتعلق بمكافحة الفقر من خلال مؤشرات البطالة، الفقر، عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.، ومؤشرات ديموحرافية مثل معدل النمو السكاني، ومؤشرات تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب من خلال مؤشري معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين، النسبة الإجمالية للالتحاق بالمدارس الثانوية، ومؤشرات صحية مثل متوسط العمر المتوقع عند الولادة، عدد السكان الذين لا يحصلون على المياه المأمونة، عدد السكان الذين لا يحصلون على الخدمات الصحية، عدد السكان الذين لا يحصلون على المرافق الصحية.

ج – المؤشرات البيئية: منها ما يتعلق بحماية موارد المياه العذبة من خلال الموارد المتجددة /السكان، استخدام المياه/الاحتياطيات المتجددة، ومنها ما يتعلق بالنهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة من خلال مؤشرات نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة، استخدام الأسمدة، ومنها ما يتعلق بمكافحة ازالة الغابات والتصحر من خلال مؤشري التغير في مساحة الغابات، نسبة الأراضي المتضررة بالتصحر.

وحول التنمية المستدامة للصحراء يمكن القول إنها تتضمن عناصر رئيسة منها التنمية البشرية المستدامة للبدو، وقف عمليات الرعى الجائر والقطع الجائر للأشجار، إزالة الألغام من الأراضي الصحراوية والاستفادة منها، كما تشمل التنمية المستدامة للمناطق الجبلية بالصحاري اتباع أساليب

التعدين المستدامة والمحافظة على البيئة الطبيعية للصحاري، اتباع أساليب الإدارة المتكاملة للموارد المائية السطحية والجوفية بالصحراء، تعبئة المجتمع المدني لوقف التصحر، وضع إستراتيجية لمكافحة التصحر.

وبشكل عام، لا يمكن تحقيق التنمية شاملة دون الإدارة الرشيدة، و تلعب لأجهزة العليا للرقابة دوراً حيوياً بجهودها الداعمة لتحقيق التنمية المستدامة، كما يجب التأكيد أن مشروع الجهوية الموسعة مدخل أساسي في توطيد وحدة التراب الوطني و تدعيم الديمقراطية المحلية و توسيع المشاركة في مختلف المجالات الجماعية و على مختلف المستويات. [xxx]

ثانيا: دراسة في أهم التحديات و العراقيل

1 – تحليل الواقع العربي في المجال التكنولوجي وعلاقته بالتنمية الرشيدة.

تحت تأثير مجموعة من الأسباب الموضوعية القائمة في الدول الأقل تطوراً وفي الدول النامية العربية تحديدا، لابد من إعادة النظر بكل مستويات أنظمة توفير الموارد المعلوماتية العلمية للمجتمع، بما فيها التعليم والبحث العلمي والاقتصاد الوطني بشكل عام. والتي هي عادة أقل كلفة مما هي في الدول المتطورة، خلال فترة المرحلة الانتقالية من الخدمات الإعلامية إلى المجتمع المعلوماتي المنفتح. كما

ونلمس في هاته الدول مدى محدودية الإمكانيات والموارد المتاحة التي لا تكفي حتى لتزويد المكتبات الوطنية ومراكز المعلومات الوطنية بالإصدارات الدورية العلمية المتخصصة والتقنية، سواء منها المطبوعة أم الإلكترونية محلية كانت أم أجنبية. ومع ذلك فإننا نلمس تفاؤلاً كبيراً في تلك الدول يتجه نحو إمكانية حل تلك المعضلات في إطار برامج التعاون العلمي الدولي، وإطار الاعتماد المتبادل بين دول العالم من أجل تحسين أداء شبكات الموارد الإعلامية العلمية الإلكترونية الدولية، وتخفيض تكاليفها، وأجور استثمارها لمجالات البحث العلمي للدول التي تعاني من مشاكل مالية على الأقل. ومساعدة تلك الدول على إقامة شبكاتها الإعلامية العلمية وبنوك المعلومات الخاصة بها، ومكتباتها الإلكترونية ووضعها تحت تصرف المستخدمين في تلك الدول .خاصة وأننا نرى من خلال نظرة سريعة في عالم اليوم أن المؤسسات العامة والخاصة على السواء، في أكثر دول العالم تقوم اليوم باستخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة والحديثة، بغض النظر عن المشاكل المالية والاقتصادية التي تعاني منها تلك الدول.

وأن العديد من دول العالم تقوم اليوم بإنتاج مصنفات معلوماتية إلكترونية على الأسطوانات المضغوطة وغيرها من التقنيات الناقلة للمعلومات، إضافة لظهور آلاف النوافذ Web في شبكة الانترنيت Internet العالمية، فتحتها وتقوم بتشغيلها المؤسسات الحكومية والعامة والخاصة وحتى الأفراد في مختلف دول العالم. وتحوي تلك النوافذ على كم هائل من المعلومات المتنوعة العلمية والثقافية والتجارية وغير التجارية والاقتصادية والسياسية والترفيهية ,والثقافية وغيرها، إضافة للبرامج التعليمية والتربوية والتثقيفية بما فيها برامج التعلم عن بعد. كما ونرى سعي مؤسسات التعليم العالي والمتوسط والمكتبات العامة وحتى المتاحف ووسائل الإعلام الجماهيرية التقليدية المغمورة في مختلف دول العالم لفتح نوافذها Webالخاصة في شبكة الانترنيت العالمية[xxx].

2- عوائق تحقيق مجتمع الكتروني وتنمية شاملة ورشيدة.

الواقع الحالي يترجم العديد من التحديات تقف أمام تحقيق مجتمع معلوماتي والكتروني يساهم في تحقيق تنمية شاملة على الرغم من اتساع نطاق استعمال التكنولوجيا و المعلوماتية فهناك جملة من المعيقات التي تحول دون تكريس مجتمع متطور يضمن حد ادنى من التنمية الرشيدة و يمكن ايجاز جملة المعيقات فيما يلي:

1/ المعيقات التكنولوجية

- – سرعة تطور التطور التكنولوجي.
- – شدة الاندماج المعرفي.

تنامي الاحتكار التكنولوجي.

تفاقم الانغلاق التكنولوجي.

2/المعيقات الاقتصادية

ارتفاع تكلفة توطين تكنولوجيا المعلومات

احتكار وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات للاسواق المحلية

انحياز التكنولوجيا اقتصاديا الى الصنف القوى على حساب الصنف الضعيف.

تكتل الدول الكبرى في هذا المجال على نفيض الدول الصغرى في هذا المجال من بينها الدول العربية.

كلفة الملكية الفكرية

3/ المعيقات السياسية :

صعوبة وضع سياسات التنمية في الجانب المعلوماتي وكذا التقني.

سيطرة الدول المتطورة في هذا المجال على المحيط الجيومعلوماتي.

سيطرة حكومات الدول العربية على وضع المعلوماتي محليا.

انحياز المنظمات الدولية الى الدول الكبرى ومتطورة في هذا المجال.

4/ المعيقات الاجتماعية و الثقافية ممثلة في:

تدني التعليم و عدم توافر فرص التعليم.

الفجوة اللغوية

الجمود التنظيمي و التشريعي.

الامية

الجمود المجتمعي.

ثالثا: الاستثمار في فرص النجاح وتكريس أسس التنمية الرشيدة ومجتمع الالكتروني.

1: الحكومة الالكترونية كانعكاس لتكريس مجتمع الكتروني يحقق تنمية شاملة.

نرى أن الكثير من دول العالم المتقدم وكذا الدول العربية تقوم فعلياً بإعداد أو تعد برامج لدخول المجتمع المعلوماتي الالكتروني، وتتخذ العديد من الخطوات العملية من أجل تحقيق مثل تلك البرامج في الواقع العملي وتنتظر تلك الدول من تطبيق تلك البرامج الوصول إلى أهداف معينة.

الحكومة الالكترونية هي انعكاس لهذا التطور فقد عرفها البنك الدولي وكذا منظمة اليونسكو على انها" التطبيق الالكتروني في الخدمات مما يؤدي الى التفتعل والتواصل بين الحكومة و المواطنين وبين الحكومة و الاعمال و القيام بالعمليات الحكومية الداخلية بين المصالح الحكومية بعضها ببعض الكترونيا بغية تبسيط و تحسين أوجه الحكومة الديمقراطية المرتبطة بالمواطن و الاعمال على حد سواء.

فالحكومة الالكترونية على هذا هي استغلال القدرات التكنولوجيا و ماتوصل اليه الانسان في هذا العالم

xxx

التكنولوجي الرقمي و المعلومات من اجل تحسين نوعية و فعالية الخدمات العامة و ذلك من اجل تنمية و تحسين العلاقات بين المواطنين والسلطات العامة.

الحكومة الالكترونية هي ضرورة و انعكاس للتطور في المجال التكنولوجي والمعلوماتي فهي مفهوم هام جدا على مستوى التنمية الشاملة و تطور الدولة حيث انها تنبع من مفاهيك من بينها تحقيق تنمية شاملة ورشيدة وكذا مستدامة فقد اصبحت الحكومة الالكترونية في العالم اليوم بمستجداته معيارا للحكم على المجتمع العربي ككل كما يجب توفر ثلاثة شروط اساسية و هي المساءلة و الحكم الصالح و الشفافية و هي ما تمثل ركائز الحكومة الالكترونية.

فقد ظهرت هذه الاخيرة مع ظهور صور الفساد الاداري والمالي في المجتمع و مؤسساته فقد بحثت الدول على حلول لهذه المشاكل فوجدت من الحكومة الالكترونية الحل الامثل لكل المشاكل و علاجا وقائيا لمشاكل الفساد و العمل على منعه من جهة اخرى.[xxx]

تعمل الحكومة الالكترونية على منع العديد من العلاقات المشبوهة و غير الشرعية عند المسؤولين و العاملين، فسهولة تدفق المعلومات و عقلانية تداولها عبر مختلف وسائل الاتصال تساهم في تسهيل المهام المطلوبة ضد مختلف اشكال الفساد و توفير التواصل للمواطنين بصانعي القرار و بالتالي فالحكومة الالكترونية تعني الانفتاح الذي من شانه تعزيز المساءلة و الشفافية فهي تهدف الى احداث تحول في طريقة تفاعل الحكومة من المواطنين مع ضرورة خلق استراتيجية تنموية متماسكة تبدا بدراسة تنمية الادارة الحكومية و ترشيد مواردها و تهيئة البيئة الاقتصادية و الاجتماعية بالاضافة الى تعزيز قدرة المواطن على استخدام المعلوماتية و التكنولوجيا المتطورة فالتحول نحول حكومة الكترونية تحقق تنمية شاملة على كل مستويات الحياة يتطلب مجموعة من المراحل يمكن اجمالها فيما يلي:

عرض المعلومات:حيث تستلزم هذه المرحلة عرض المعلومات الخاصة بالحكومة الالكترونية و اعلام الجمهور بذلك على موقع الكتروني تجري الدعاية اللازمة له.

الاتصالات المتبادلة : من خلال استخدام الانترنيت فعليا في الاستفسار وتبادل المعلومات بين مختلف الجهات.

تبادل المنفعة و القيمة: وفي هذه المرحلة يسمح باستخدام الشبكات الالكترونية في مجمل النشاطات من عقود ادارية و معاملات تجارية.

تكامل الخدمة و المنفعة: في هذه المرحلة يكون اتفاق الخدمات على الانترنيت و الشبكات الاخرى في استعمال كلي للانظمة المعلومات و انشاء نظام امني لسرية المعلومات و أمانتها.

يعد الالتزام بهذه المراحل ضرورية نظرا لتدرجها و اعتبارها وسيلة لتطور ووضع تنفيذ الحكومة الالكترونية مرحلة بمرحلة لتصبح بذلك الحكومة الالكترونية انعكاسا لبناء نظام تكونولوجي هادف الى تحقيق تنمية رشيدة من شانها ان تدفع بالدول الى التطور والرقي امام التطور الهائل للوسائل التكنولوجية و الرقمية فمن خلال استراتيجية الانتقال الى الادارة الالكترونية مثلا في المؤسسات الخدمية في الدول العربية التي تحتاج الى تهيئة البيئة المناسبة و المواتية التي تهدف الى خلق بنية تحتية تتضمن شبكة من المعلومات و الاتصالات و البيانات اضافة الى شبكة متطورة من الاتصالات السلكية واللاسلكية بحيث تكون قادرة على تأمين التواصل و نقل المعلومات بشكل عام.[xxx]

<u>التجارة الإلكترونية:</u> التي عبارة عن تبادل للمعلومات و الخدمات عبر شبكة الانترنيت لتحقيق الاتنمية الاقتصادية بصورة سريعة ويمكن ان يتحقق الدفع من خلال البطاقات البنكية، وتعد التجارة الالكترونية أول تطبيق للإدارة الالكترونية.

<u>الصحة الإلكترونية:</u> يقصد بها في هذا السياق استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات من أجل الصحة في المواقع المحلية و عن بعد،و هو ما يتيح فرصة فريدة لتطوير الصحة العمومية كما تقوم هذه الاخيرة بتوفير استشارات و الخدمات و المعلومات الطبية الى المرضى عبر وسائل إلكترونية فالمريض يستطيع متابعة نتائج الفحوصات الطبية و التحاليل المخبرية و المعلومات و الخدمات عبر الشبكة المحلية للمستشفى او عبر شبكة ألانترنيت كما يمكن تقليل أوقات الانتظار كما يمكن ارسال الوصفة الطبية الكترونيا.

<u>التعليم الإلكتروني:</u> الذي يعرف على انه ذلك النوع من التعليم الذي يعتمد على استخدام الوسائط الالكترونية في الاتصال بين المعلمين و المتعلمين وبين المتعلمين انفسهم فمن خلال التعليم الالكتروني

يمكن اجراء المحاضرات الدراسية و الاختبارات و مناقشة الرسائل العلمية عبر الشبكة المحلية للمنشأة أو عبر شبكة الانترنيت كما يمكن الاستفادة كذلك من الدروس مجانيا عبر الشبكة الانترنيت.

النشـر الإلكترونـي: فمن خلاله يمكن متابعة الاخبار العامة و النشرات الاقتصادية والاجتماعية و الاطلاع على أخر المؤلفات و الاستفادة من محركات البحث المتنوعة و عليه من الضروري الاهتمام بهذه التكنولوجيا و تطويرها واستخدامها بشكل فعال مع تدريب و تعليم الافراد على استعمالها، مع التأكيد على التوعية بأهمية هذا المجال و اهمية في احداث وترسيخ اسس التنمية على كل المستويات و الاصعدة.[xxx]

2-ملامح تجسيد تنمية في ظل مجتمع متطور الكترونيا.

تتميز تقنيات عصر المعلومات بعدة سمات فهي عابرة للثقافات و تختصر الزمان و المكان كما تعتمد على الوسائط اللاشخصية لذلك تبلورت عنها تحولات عميقة قادتها تكنولوجيا المعلومات في سياق ثورة المعلومات مما ادى في النهاية الى بناء مجتمع المعلومات الذي ساهم ولا يزال بشكل أو باخر في تسهيل المعاملات و العمل على تحقيق تنمية متعددة الاطراف و تشمل جل مراجل الحياة.

هناك جملة من المؤشرات و الملامح التي من شأنها اذا هيئت لها البيئة المواتية و الارضية ان تحقق تنمية شاملة اعتمادا على تكنولوجيا المعلومات التي صارت ضرورة لا مناص منها في ظل التطورات الحاصلة عربيا و دوليا و ندرج في ما يلي جملة من المؤشرات التي تعكس ملامح عربية تكرس مرتكزات تنمية مبنية على تكنولوجيا متطورة:

-إعمال الانسجام والعدالة الاجتماعية بتوفير الحد الأدنى من المتطلبات والحاجات الضرورية للإنسان والتي توفر له مستوى من المعيشة الكريمة تتيح المجال للإبداع والتميز.

-توفير مستوى من الشرعية في المجتمع العربي في ظل تكنولوجيا متطورة .

-تحقيق مستوى من الكفاءة والتعاون لدى الأفراد والمؤسسات لخلق بيئة اجتماعية داعمة .

ومن أجل تبني تنمية شاملة لابد من توفر العديد من المقومات منها:

-تمكين القوى البشرية على المستوى المحلي من إداريين وفنيين بالتدريب والتوعية وتنمية المهارات المطلوبة عن طريق دعم مؤسسات المجتمع المدني وحث المواطنين بالانضمام والمشاركة بها.

-تنمية مستوى مشاركة السكان المحليين في صياغة السياسات واتخاذ القرارات .

- تبني أساليب جديدة في الإدارة وتطوير البناء المؤسسي قائمة على الشفافية والمسائلة.

-تتطلب التنمية الرشيدة توفير بنية أساسية وتنمية ثروات وتطوير إمكانيات المؤسسات القائمة من خلال توفير الآليات المناسبة للعمل ودعم ما هو قائم لضمان المشاركة الفعالة من المواطنين .[xxx]

وتتسم التنمية الشاملة (المستدامة) بما يلي :-

- المشاركة: حق الجميع في المشاركة باتخاذ القرار.
- الشرعية : أن تكون السلطة مشروعة من حيث الإطار التشريعي والمؤسسي والقرارات المحددة من حيث المعايير المرعية في المؤسسات والعمليات والإجراءات بحيث تكون مقبولة من العامة .
- الاستدامة : الإمكانية لإدامة نشاطات الحكمانية وإدامة التنمية الشمولية .
- الشفافية: حرية تدفق المعلومات بحيث تكون العمليات والمؤسسات والمعلومات في متناول المعنيين بها وتكون المعلومات المتوفرة كافية لفهم ومتابعة العمليات في المؤسسات.
- المساءلة : يكون متخذو القرارات في القطاع العام والخاص وفي تنظيمات المجتمع المدني مسئولين أمام الجمهور .
- الدعوة للعدالة والمساواة : بحيث تتوفر الفرص للجميع بكافة أنواعهم وأجناسهم .
- تعزيز سلطة وسيادة القانون.
- الكفاءة والفاعلية: وهي استخدام الموارد وحسن استغلال الموارد البشرية والمالية والطبيعية من قبل المؤسسات لتلبية الحاجات المحددة.
- أن تكون التنمية الشاملة قادرة على التعامل مع القضايا المؤقتة والطارئة وتطوير الموارد واستثمارها واستغلالها وتقديم الخدمات للمواطنين خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

المؤكد ان العنصر البشري العربي بالتحديد بات ينظر إلى المستقبل على أنه ذلك المجهول الذي لا يمكن معرفة مكنوناته والتحكم في مجرياته، بل باتوا يخططون له ويعملون على التأثير في اتجاهاته

الرئيسية. وفي الفترة الانتقالية التي يعيشها العالم كله، بما فيه العالم العربي، فإنّ الشعوب العربية مشدودة إلى المستقبل، لذلك نرى أهمية صياغة تصورات أولية للتنمية العربية في المستقبل، منطلقين من أنه لم يعد ممكنا الكفاح ضد " النظام العالمي " من خارجه، فالعالم أضحى اليوم " قرية صغيرة " أطرافه مترابطة ومتبادلة المنافع. مما يجعلنا ندرك أنّ قوة العالم العربي وقدرته على التعامل المتكافئ مع العالم الخارجي إنما هما مرهونتان – أساساً – بقدرة أقطاره على التنسيق والتكامل فيما بينها، وعلى خلق سوق عربية متسعة واحدة، تحقق الكفاية والفاعلية الاقتصادية من ناحية، والقدرة على تقليص التبعية والتعامل المتكافئ مع الخارج من ناحية أخرى.

إنّ المسألة ذات التأثير البالغ على مستقبل التنمية العربية تتمثل في عدم الفصل التعسفي بين السياسة والاقتصاد، فالكثير من أسباب فشل التنمية العربية يعود إلى الوهم بإمكان تعجيل التنمية الاقتصادية في غياب تحرك واضح في اتجاه التحديث السياسي .وثمة قضية هامة أخرى تتمثل في الموقف من قطاع [xxx] الدولة، إذ أننا نعتقد أنّ أية تنمية عربية ناجحة في المستقبل مرهونة بالمحافظة على دور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، خاصة في المشاريع الاستراتيجية. إذ أنه لابد من تدخل قوي لسلطة الدولة في وضع المعايير والقوانين والسياسات، وفي جمع الموارد المالية وتوزيعها، وفي إعداد البرامج الاجتماعية ومراقبتها من أجل ضمان الرفاهية للشعوب العربية.

ولعل أبرز المهمات العاجلة للبدء بالاصلاح الشامل: احترام الحقوق والحريات الأساسية للإنسان العربي، باعتباره حجر الزاوية في بناء الحكم الصالح والقادر على إنجاز التنمية البشرية المستديمة، وتمكين المرأة العربية من بناء قدراتها الذاتية والمشاركة على قدم المساواة مع الرجل في جميع مجالات العلم والعمل والإبداع، واكتساب المعرفة وتوظيف القدرات البشرية العربية بكفاءة في النشاطات الاجتماعية لتحقيق الرفاه الإنساني في المنطقة العربية.

فقد ساهم التطور العلمي و التكنولوجي خصوصا في مجال الاتصال و المعلومات بشكل كبير في تحقيق نوع من الرفاهية في الوطن العربي حيث جعلت من العالم قرية صغيرة يستطيع أفرادها الاتصال فيما بينهم بكل سهولة و تبادل مختلف المعلومات، كما اتاح ظهور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و

استخدامها في العديد من مجالات الحياة فرصة أمام البلدان العربية وضع استراتيجيات تتلاءم مع الظروف الداخلية لهذه الدول قصد الرقي بنوع الخدمات و التقليص من الفجوة الرقمية.

الخاتمة

كل ما يمكننا قوله في الاخير هو ان المجتمع الالكتروني هو مفهوم جديد رغم الخطوات المتسارعة للدول المتقدمة في النفاذ والتمكن من المجتمع الالكتروني من خلال انشاء بنية تحتية تقوم علة شبكات وبنوك المعلومات التي أصبحت رمز المجتمع، زيادة صناعة المعلومات في البناء الصناعي كما تعتبر القيم الانسانية و تحوله من التركيز على الاستهلاك المادي الى الانجاز المتعلق بتحقيق الأهداف فالجزائر مثلا باعتبارها دولة عربية فهي تخطو ولو بخطى حثيثة نحو تحقيق مجتمع يضمن الحد الادنى من تكنولوجيا المعلومات واستخدامها بشكل يحقق تنمية شاملة.

ولكي يكون وطننا العربي ضمن أسرة مجتمع المعلومات ولغرض مواكبة التقدم في مجال المعلومات واللحاق بركب الدول التي حققت قفزات كبرى في هذا المجال ينبغي إعطاء أهمية أكبر للوعي بقيمة المعلومات والاهتمام بإدخال تقنيات في مؤسساتنا ومراكزنا العلمية والبحثية على اعتبارها بأنها تمثل أهم عناصر الإنتاج في الوقت الحاضر ،ولا بد من إدراك الفوائد التي يترتب عليها استخدام التقنيات التكنولوجية إذ يتمثل الاستخدام الأمثل للمعلومات عبر شبكة ونظم المعلومات الحديثة والمتطورة إلى تخفيضات كبيرة في كلفة العديد من الخدمات التي تقدمها إليهم في مختلف المجالات التعليمية و الصحية والثقافية والرعاية الاجتماعية وغيرها.

إنّ المطلوب من الدول العربية لمواجهة هذه التحديات أن تعيد صياغة توجهات ومسار التنمية العربية، بما يساعدها على الاستفادة المتبادلة من الإمكانات والموارد المتوافرة لديها ككتلة إقليمية قادرة على الاستمرار والتواصل، وتطوير التعليم التكنولوجي وتضييق الهوة ما بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وفقاً للتطور العلمي والتكنولوجي، وهذا يتطلب توفير بيئة سياسية وأمنية مناسبة مستقرة،

تحمي الطبقات الفقيرة وتحفظ حقوق الإنسان الأساسية وتلتزم بقيم العدل والمساواة وتحفظ استقلال الوطن وأمنه وتؤمن مستقبله ومستقبل أجياله.

قائمة المراجع

1- إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**. القاهرة: دار الشروق، 2003.

2-عباس, بشار / ثورة المعرفة والتكنولوجيا : التعليم بوابة مجتمع المعلومات، دمشق : دار الفكر، 2001.

3-الوردي, زكي حسين - المالكي, مجبل لازم / المعلومات والمجتمع، عمان : مؤسسة الوراق، 2002.

4-عزازي, فاتن محمد عبد المنعم / محو الأمية المعلوماتية : مدخل استراتيجي، القاهرة : مكتبة ابن سينا، 2009.

5-ضليمي, سوسن طه / الوعي المعلوماتي وسمات مجتمع المعلومات ، متاح على الرابط :

http://www.slidefinder.net/%D8%A7/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B 6- قاسم،حشمت:علم المعلومات بين النظرية و التطبيق ،دار غربي للطباعة.القاهرة.

7-ابحاث المؤتمر العالمي الاول لحوكمة الشركات- الممارسات الحالية و الافاق المستقبلية- جامعة الملك خالد- مركز حوكمة الشركات، أبها- السعودية، الطبعة الاولى2011.

8-عبد الهادي،محمد فتحي : ***مجتمع المعلومات بين النظرية و التطبيق*** ،الدار المصرية اللبنانية.القاهرة، 2007.

عنوان البحث: الاقتصاد الرقمي في العالم العربي ورهان التنمية المستدامة

محور المشاركة: مستقبل المجتمع الإلكتروني العربي وأثره على التنمية العربية : المعيقات وسبل التفعيل.

الإسم و اللقب: د.فاطمة الزهراء طلحي* & أ.رحايلية سيف الدين*

كبيرة على المجتمع وعلى الاقتصاد ، بسب ما شهده قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال من نمو وتكامل وتعقيد ، حيث أصبحت أجهزة الحاسوب والأدوات الإلكترونية قادرة على تحقيق الاتصال المباشر مع بعضها البعض بغض النظر عن تباعد المسافات بينها ، وهذا الاتصال والتواصل يتحقق عبر شبكات عالمية أهمها الشبكة الدولية للمعلومات الإنترنت.

وقد أدى الإنفجار الواسع في النسيج الترابطي وتنامي استخدام الإنترنت لثورة رقمية عملت على إحداث تغيرات جوهرية في هيكل الاقتصاد وتفكيك النظم التقليدية ، وإرساء بنود نظام جديد هو الاقتصاد الرقمي أو اقتصاد الإنترنت أو الاقتصاد الجديد ، الذي نتجت عنه أثار ملموسة في مجالات عديدة كالإعمال التجارية،الإدارة العامة ، التعليم ، الصحة والزراعة وغيرها.

استنادا إلى ما سبق تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على واقع الإقتصاد الرقمي في الوطن العربي من خلال رصد التأثيرات المباشرة للثورة الرقمية على نمط الحياة الإنسانية على الأصعدة ا لاقتصادية و الاجتماعية والثقافية وهذا ما يجعل التنمية الاقتصادية مرتبطة إلى حد كبير بمدى قدرة الدول على مسايرة هذه التحولات والتحكم فيها قصد استغلال الإمكانات المتوفرة والمتجددة.

***الكلمات المفتاحيّة*:الاقتصاد الرقمي ، مجتمع المعلومات، تكنولوجيا الاتصال، الإنترنت**

Abstract: Big transformations on the society occurred on the economy, in cursing what witnessed him sector of information technology and the communication from growth and completeness and complexity, where computers and the electronic capable of instruments

investigation became the direct communication with each other regardless of separation of the distances between her, this communication and the continuity fulfills across worldwide nets the most important the international net for the information the Internet. The wide explosion in the associative knitting and growth use of the Internet for digital revolution performed causing changes of substantial in body-frame worked on the economy and disassembling of the traditional composition, and establishment items new regime of he the digital economy or economy of the Internet or the new economy, who resulted him aroused touched in the fields of many as the commercial operation, the administration is the common people, the education, the health and the agriculture and other her. According to what preceded the current study aims to identify the happening economy digital in the Arabic country through observation of the direct impacts for the digital revolution similar to humanitarian life on the levels do for economist and social and cultural this what the development makes economic connected significantly in range ability of the states on compliance of this transformations and the control in her exploiting of the available and renewed possibilities intended.

Key words: digital economy, information society, communication technology, Internet

* أستاذة محاضرة قسم "ب"، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة سوق أهراس الهاتف 0661757008 البريد الإكتروني fatmazohra.talhi@yahoo.fr.

** أستاذ مساعد ، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة سوق أهراس ، الهاتف ،0780094988 البريد الإكتروني :rehailia.seifeddine@gmail.com

مقدمة:

أصبح من البديهيات أن المعرفة عنصر فاعل في تغيير المجتمعات عامة والاقتصادية خاصة، فمختلف التطورات التقنية الحاصلة في العالم من انترنت، وشبكات اتصال، وطرق سيارة للمعلومات، تهدف جميعها إلى تحقيق السرعة في الوصول إلى المعلومات والبيانات ،وفى اتخاذ القرار الصائب، والنفاذ العقلاني إلى السوق، فلم تعد المعرفة " عفوية" ولا أمرا متروكا للصدفة، وإنما هي منارة تكشف السبل، وتؤدى إلى الطرق القويمة، وتساعد على التصرف الحكيم ،وبناء القرار الرشيد في مرحلة تاريخية أبرز خصائصها التقلب والاضطراب.

وعلى مستوى الوطن العربي ، فقد جاء تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 يحمل اسم(**نحو إقامة مجتمع المعرفة في الوطن العربي**) بادئا بوضع الأساس المفاهيمي لقضايا المعرفة، ومجتمع المعرفة، مرورا بتقييم حال اكتساب المعرفة نشرا وإنتاجا في البلدان العربية في مطلع القرن الحادي والعشرين ،منتهيا بتقديم رؤية إستراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة، تصف المعالم الرئيسية لعملية الإصلاح المجتمعي التي يمكن أن تنتهي بإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية.

إشكالية البحث:

يتجه الإقتصاد أكثر فأكثر نحو اقتصاد جديد مبني على المعرفة وتقنيات المعلومات، وتعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال كأداة جديدة للاقتصاد ، وبفضل تطورات قطاع الاتصالات والمعلومات دخل الإقتصاد في تسييره وإداراته عصر الرقمية الذي مس جميع الأعوان الإقتصادية وفي شتى مجالات الحياة ، وقد باشرت مختلف الدول العربية في بعض المبادرات متفاوتة الأهمية من أجل إنشاء بينة تحتية رقمية مناسبة للسّير في ركب التقدم والتطور التكنولوجي.

بناءا على ما سبق ، تتجه إشكالية هذه الدراسة نحو الآتي:

في ظل الاقتصاد الرقمي، كيف يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة للدول العربية؟

أهمية البحث : يكتسي بحثنا أهمية بالغة وذلك للأسباب التالية:

-البحث و التشخيص الدقيق للوضع و للحالة المعرفية الراهنة للمجتمع العربي و الإسلامي.

-أين موقعنا وموضعنا من مجتمع المعلومات.

-أما فيما يخص حالة الجزائر في الواقع أنها بعيدة حتى على الدول العربية في مجال إدماج التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال في الاقتصاد الوطني من خلال خلق بنية معلوماتية تسمح بتأهيل الاقتصاد الجزائري للنمو السريع و المتوازن مع متطلبات العالم الحديث.

-تقديم رؤية شاملة عن تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات وخصائصها وأقسامها والمخاطر التي تصحبها، ومحاولة تبيان أثرها في التنمية المستدامة

أهداف البحث : نسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

-التعرف على معطيات اقتصاد المعرفة و مجالاته و أفق تطوره.

-عرض البنية التحتية والمؤسساتية لهذا الاقتصاد.

- تمكين الدول العربية من توليد التكنولوجيا محليا وفق سياسات محددة ومعلنة وقابلة للتحديد.

خطة البحث:

لغرض الإحاطة الشاملة بالموضوع تم تقسيم البحث إلى ثلاثة أقسام وهي:

1- الإقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات.

2- عوائق إندماج الدول العربية في الإقتصاد الرقمي.

3- الاقتصاد الرقمي كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي.

1-الإقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات.

1-مفهوم الإقتصاد الرقمي:

يعود ظهور هذا النوع من الإقتصاد إلى التطورات التي شهدها الإقتصاد الجديد ،وهو تعبير برز مؤخرا ليفسر الظاهرة التي دخلت بالاقتصاد الأمريكي إلى دائرة الإنتاجية العالمية والنمو المتواصل ، بإعتبار هذا الإقتصاد أكبر إقتصاد في العالم.

تعددت الآراء حول إيجاد تعريف موحد للاقتصاد الرقمي، ولعل من أبرز ما كتب حول مفهومه مايلى

– يقصد بالاقتصاد الرقمي " ذلك التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال (**tic**)من جهة، وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى،بما يحقق الشفافية والفورية لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما.[1]

كما يعّرف الإقتصاد الرقمي على أنه "ذلك الإقتصاد المرتبط بمفهوم مجتمع المعلومات الذي يعبر عن رؤية مستقبلية لعالم تكون فيه المعلومات الركيزة الأساسية للاقتصاد والعلاقات البشرية ككل متجسدة في بنية تحتية رقمية عالية كفيلة بتحقيق ذلك في شتى مجالات الحياة.[2]

2-خصائص الإقتصاد الرقمي:[3]

إن الاقتصاد الرقمي يملك العديد من المزايا والخصائص والتي على رأسها العمل على نشر مجتمع المعلومات والمعرفة وتشجيع بناء الحكومات الإلكترونية والإدارة الإلكترونية والبنوك الإلكترونية ،وأهم خصائص الاقتصاد الرقمي:

-سهولة الوصول إلى مصادر المعلومات :

يعتمد نجاح ونمو الاقتصاد الرقمي على قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الأنترنات المختلفة ، ويتطلب الاشتراك الفعال في تلك الشبكة وفي الاقتصاد الرقمي ضرورة توفير البنية التحتية في الاقتصاد ، وانخفاض تكلفة ورسوم تلك الخدمات وتوفر الآلات والأجهزة والمعدات والمهارات والتعليم والتدريب وتوفر الموارد المالية واستخدام الأموال الإلكترونية مثل بطاقات الائتمان.

-المنافسة والهيكل السوقي في ظل الاقتصاد الرقمي:

تؤثر تكنولوجيا المعلومات على درجة المنافسة وأساليبها وتحسين المراكز التنافسية ،ويختلف هيكل السوق وفق درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الاقتصاد الرقمي وذلك على المستويين المحلي والدولي ، ويجب أن تتكامل تكنولوجيا المعلومات مع منظومات وقطاعات الاقتصاد المختلفة وخاصة التصنيع والتدريب والتعليم والخدمات المالية والمصرفية والاستثمارية.

- مستقبل الاقتصاد الكلي في ظل الاقتصاد الرقمي:

تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا أساسيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وفي الاستثمارات الرأسمالية والتجارة الإلكترونية الداخلية والخارجية ، وتؤثر الانترنت على أساليب أداء المعاملات التجارية وأساليب العمل.

-الاقتصاد الرقمي يوفر المعلومات لإتحاد القرارات :

يمكن التحكم في المعلومات بالاستخدام الفعال للمعلومات وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسات الاقتصادية ، ويوفر الاقتصاد الرقمي المعلومات عن طريق تعلم كيفية تحديد اختيار المصادر المناسبة للمعلومات الأساسية والهامة أي أداء إدارة الصادر والوارد من المعلومات بطريقة أكتر كفاءة وتأثير.

-المعلومات الإلكترونية وتشمل البريد الإلكتروني والانترنت والمواد المسجلة على أشرطة الفيديو والمعلومات الموجودة على الأقراص الصلبة أو المرنة.

-المعلومات المنطوقة المكالمات الهاتفية والحوارات.

-المعلومات المطبوعة مثل التقارير والفاكسات.

-التنبؤات التكنولوجية.

ويوفر الاقتصاد الرقمي المعومات المثالية من حيث الحداثة والكفاءة والأهمية والدقة وإمكانية التحقق من صحتها ، وتحقيق الاقتصاد الرقمي السيادة في إقناع الآخرين ودعم القرارات.

3-مدى جاهزية الدول العربية للاندماج في الإقتصاد الرقمي:

إن إندماج إقتصاد بلد ما في الإقتصاد العالمي يتوقف على مجموعة من الأسس الواجب توفرها في هذا الإقتصاد ، وفي نفس الوقت تعتبر مؤشرات من خلالها يمكن الحكم على مدى جاهزية الدول لدخول الإقتصاد الرقمي .

وفي هذا الصّدد تحاول العديد من الدول العربية متابعة المستجدّات العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وما تفرزه من متغيرات جديدة من خلال تطوير وتحديث اقتصادياتها لتواكب التطورات السريعة والمتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات، وبدأت هذه الدول في الاعتماد على الأعمال الإلكترونية (**E-Business**)، والتجارة الإلكترونية والمصارف الإلكترونية التي تعتبر من أهم سمات الإقتصاد الرقمي ، وفي مايلى سنتطرق لأهم هذه المؤشرات :

1- البنية التحتية للاتصالات والمعلوماتية والجاهزية الرقمية : وتضم[4]

1-1-الاتصالات الهاتفية: بالنسبة لشبكة الاتصالات الهاتفية والتي تعتبر بوابة الدخول لعصر المعلومات،فقد عملت الدول العربية على تطوير بنيتها التحتية للاتصالات وتضاعفت الكثافة الهاتفية، واستكملت عدة دول عربية تحويل شبكاتها إلى النظم الرقمية إلا أنها دون المستوى العالمي حيث لا يتجاوز عدد الخطوط في الدول العربية(109خط لكل1000نسمة) في حين تصل النسبة في الدول المتقدمة 561خط. أما عدد حاملي الهاتف المحمول فقد زاد بنسبة 340 % خلال السنوات الخمس الأخيرة ويصل عددهم الى 28.5 مليون مستخدم .واظهر تقرير أعده مركز دراسات الاقتصاد الرقمي بالإمارات أن معدل استخدام الهاتف النقال في المنطقة العربية 44مليون مستخدم في 2004 حين ارتفع الى110مليون مستخدم في عام2008

1-2- تقانات الاتصال: وفي مجال تقنيات الاتصال فقد خطت الدول العربية خطوات لا بأس بها حيث أصبحت نسبة كبيرة من شبكات الاتصال تعمل بالطرق الرقمية،ومدينة دبي للانترنت مثال على التطور الكبير الحاصل في مجال تقنيات المعلومات والاتصال.ويعد توافر الحاسوب من المعايير الأساسية لقياس مدى وصول تقنيات المعلومات عبر الوسائط التقنية الجديدة فالإحصائيات تشير إلى نقص شديد في البلدان العربية حيث يبلغ المتوسط13حاسوبا لكل1000نسمة بينما يبلغ المتوسط العالمي78.3حاسوبل كل 1000نسمة.

وبالنسبة للاتصالات بالأقمار الصناعية فهناك القمر الصناعي"نايل سات" المخصص لأغراض الإعلام، جانب قمر الثريا المخصص للاتصالات.[5]

1-3-استخدام الانترنت: إن احد المؤشرات لإمكانية التوصل إلى المعرفة في عصر الاتصال هو متوسط عدد حواسيب الانترنت لكل رد،وتحتل المنطقة العربية من بين مناطق العالم الأخرى أدنى مستوى الوصول إلى تقانات المعلومات والاتصالات .[6]

كما أن عدد مستخدمي الانترنت المتكلمين باللغة لعربية حوالي 28مليون ونصف المليون أي حوالي 2.5بالمئة من تعداد المستخدمين في العالم. والجدول التالي يوضح نسبة مستخدمي الانترنت من السكان في الوطن العربي وذلك حسب إحصائيات مارس2007.

الجدول رقم –01– يوضح نسبة مستخدمي الانترنت من السكان في الوطن العربي

البلد	%مستخدمي الانترنت من السكان	البلد	%مستخدمي الانترنت من السكان
الإمارات	1،35	سودان	6،7
قطر	26,6	مصر	9،6
الكويت	25,6	الجزائر	7،5
البحرين	20,7	سوريا	6،5

لبنان	4،15	ليبيا	3،3
المغرب	1،15	جيبوتي	1،1
الأردن	7،11	اليمن	1
السعودية	6،10	الصومال	7،0
عمان	10	موريتانيا	5،0
تونس	2،9	العراق	1،0
فلسطين	9،7	المتوسط الإجمالي	

المصدر :مستخدمي الإنترنت في العالم العربي على الموقع:http://www.almotamar.net/news/45918.htm

2- توظيف المعلوماتية:

2-1 البنوك العربية وتوظيف المعلوماتية : قامت البنوك المركزية العربية بوضع أسس لتشغيل البنوك وفق النظم الإلكترونية والدفع عبر الهاتف ، ولكن يلاحظ وجود مستوى منخفض في معدلات انتشار بطاقات الائتمان وأجهزة الصراف الآلي في المنطقة العربية.

و في ظل المنافسة الشديدة من قبل البنوك الدولية تشجعت البنوك العربية على تقديم العديد من الخدمات المصرفية الإلكترونية مثل:

- ✓ – إدارة الحسابات الجارية.
- ✓ – تسديد الفواتير.
- ✓ – القروض الشخصية.
- ✓ – الصناديق الاستثمارية.
- ✓ – بطاقات الإئتمان.[7]

- وتقدم السعودية والإمارات ولبنان والأردن أمثلة جيدة من حيث وجود العديد من البنوك لديها والتي تملك خدمات عبر الهاتف ، بداية من التسهيلات البنكية البسيطة إلى الدفع عن بعد .

- ففي ما يخص البطاقات الإئتمانية فقد بلغ عددها حسب إحصائيات **2010** في السعودية**13** مليون بطاقة ، بينما في الإمارات فعددها **09** مليون بطاقة ، أما في البحرين فبلغ نحو **176** ألف بطاقة

فيما تبلغ نسبة بطاقات الائتمان الإسلامية **1%** إلى جملة البطاقات المستخدمة في الأسواق الخليجية.[8]

- أما فيما يخص عدد أجهزة الصراف الآلي في الدول العربية يمكن توضيحها من خلال الجدول.

2-2 التجارة الإلكترونية في العالم العربي:

إن المتتبع للاقتصاد الجديد في الدول العربية يرى أن التجارة الإلكترونية في العالم العربي حققت نموا مرتفعا منذ سنة **1997** إلى غاية **2009** والجدول التالي يبين ذلك:

❖ **الجدول (2) يوضح تزايد نمو التجارة الإلكترونية في العالم العربي من سنة 1997 إلى 2009**

السنة	1997	2001	2003	2009
العائد	26مليار دولار	330مليار دولار	1000مليار دولار	5000مليار دولار

المصدر :http://www.asbar.com

2- 3-النسبة للتسويق الإلكتروني في الدول العربية :

أن هذه البنية التحتية المتواجدة في الدول العربية مقارنة بالدول المتطورة تشكل بنية ما تزال في بداية الطريق الأمر الذي تنعكس آثاره على مستوى التسويق الإلكتروني ونموه،ففي استطلاعٍ في الجزائر حول ما إذا كان المشاركون بالاستطلاع يعرفون موقع ويب للتسويق الإلكتروني كان الجواب **90.14%** بأنهم لا يعرفون مقابل**9.86%** وهذا ما يؤكد أن المتاجر الافتراضية في الجزائر كما هو في غالبية البلدان العربية لم ترقَ بعد إلى المستوى المطلوب في التسوق الإلكتروني.

ذلك أن أغلب المتاجر الإلكترونية العربية هي متاجر للعرض والإعلان فقط وبذلك هي تمارس عملية التسويق الإلكتروني بشكلٍ غير كامل.أن دورة التجارة الإلكترونية لا تكتمل بالإعلان والعرض فقط إذ لا بد من،إتمام العملية حتى إيصال المنتَج إلى المشتري في المكان والزمان المناسبين. وبسبب عدم وجود

بنية لوجستية كاملة في البلدان العربية فإن أغلب المتاجر الإلكترونية تكتفي بتنفيذ نصف دورة التسويق الإلكتروني. وهو ما يطلق عليه البعض التسويق الإلكتروني الساكن. ويقسم الباحثون المتاجر الإلكترونية العربية إلى ما يلي:[9]

أ – متاجر تقوم بعمليات العرض والإعلان فقط.

ب– متاجر تمارس التسويق الإلكتروني الكامل من حيث العرض والبيع والتسوية المالية بواسطة البطاقات الائتمانية وهي قليلة جداً؛

ت– متاجر تتيح للعملاء الاتصال معها بواسطة البريد الإلكتروني للتعرف على المنتجات وتتم عملية البيع والشراء والدفع والتحصيل بطرق غير إلكترونية كالبريد العادي،وأغلب المتاجر العربية تقوم على هذا النمط؛

ث– متاجر إلكترونية انتقالية تقوم بعمليات البيع والشراء والاتفاق بواسطة شبكة الإنترنت غير أن عملية الدفع تتم عند التسليم وهذه المتاجر تسعى لتطوير خدماتها لتصبح متاجر إلكترونية كاملة من خلال توفير التجهيزات اللازمة وتحقيق الأمن المالي الكافي.

وعلى الرغم من التأخر النسبي للبلدان العربية غير أن بعض الشركات بدأت ببناء قاعدة للتجارة الإلكترونية في عدد من القطاعات مثل البتر وكيماويات ، الغاز، المناجم، التعدين .

2-عوائق اندماج الدول العربية في الإقتصاد الرقمي:

تواجه اقتصاديات الدول العربية عدة صعوبات وتحديات عديدة نحو الإتجاه لتبني الإقتصاد الجديد تسببت هذه الصعوبات في إحداث "فجوة رقمية" بينها وبين اقتصاديات الدول المتقدمة ، فقد أصبح تعبير الفجوة الرقمية شائعا ومنتشرا خلال السنوات القليلة الماضية، وهو تعبير يستخدم للدلالة على تلك الهوة التي أحدثتها ثورة المعلومات والاتصال والتي تقاس بدرجة توافر أسس المعرفة بمكونات الإقتصاد الرقمي[10] ،ولهذه الفجوة الرقمية أسباب عديدة تمثلت في :[11]

1. غياب البنية التحتية الداعمة لقيام مثل هذا النوع من الإقتصاد ، الذي يتطلب توفر التقنيات الرقمية وآليات التواصل من شبكات الاتصال الهاتفي السلكية واللاسلكية ، وخدمات الأقمار الصناعية، والكيانات المادية التي تفتقر لها الدول العربية ، فهذا التحدي يعد من أكبر العوامل التي تواجه اقتصاديات الدول النامية.

- ✓ ولمواجهة هذا التحدي الكبير تسعى عدد من الدول العربية لتوفير التقنيات والأدوات اللازمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومن بينها المملكة العربية السعودية حيث بلغت قيمة سوق تكنولوجيا المعلومات في سنة **2010** ما قيمته **12.4**مليارسعودي وقطر فقد بلغت **2.1** مليار دولار أمريكي.[12]
- ✓ .أما الأردن فقد بلغت قيمة سوقها ما يقارب **2.2** مليار دولار أمريكي[13] .

2. انعدام الثقة في إجراء المعاملات الإلكترونية ، وكذا السداد بوسائل إلكترونية ،وعدم اعتماد التوقيع الإلكتروني والتصديق الإلكتروني للوثائق.
3. ضعف الإلمام باللغة الانجليزية في اغلب الدول النامية مما يعوق الاستفادة من كافة مواقع شبكة الاتصالات الدولية نظرا لان 80% من هذه المواقع تستخدم اللغة الانجليزية.
4. ارتفاع تكلفة استخدام الإنترنت في الوقت الذي ينخفض فيه متوسط الدخل السنوي للفرد في العديد من الدول النامية .
5. ضعف الموارد البشرية وغياب الخبرات التكنولوجية اللازمة نتيجة انتشار الأمية بنسب عالية ممثلة في الأمية الأبجدية ،علاوة على وجود أمية معلوماتية .

- ✓ فنجد أن مشكلة اللغة تشكل عائق أمام نجاح التجارة الإلكترونية والتسوق الإلكتروني، فالمواقع التي تستخدم اللغة العربية لا تمثل أكثر من **0.5%** من مساحة الاستخدام على شبكة الإنترنت.

6. غياب الإطار التشريعي الذي ينظم ويحمي المعاملات الإلكترونية خاصة في ظل إنفتاح الأسواق والحفاظ على حقوق الملكية الفردية.

- ✓ فالدول العربية ومؤسساتها معنية بإرساء الحلول الشاملة أمام إفرازات عصر المعلومات ، ووضع إستراتجية واضحة للتعامل مع متطلبات النظام الجديد.

7. ضعف الإنفاق العام على البنية المعلوماتية و انصراف الجهود الحكومية نحو توفير الاحتياجات الأساسية من كهرباء ومياه وصحة وتعليم ... الخ، خاصة في المجتمعات الفقيرة.

- من خلال دراسة واقع وتحديات عدد من الدول العربية يتضح أنها تعاني من " **فجوة رقمية** " متسعة رغم ما حققته من نموا متسارعا في مختلف اقتصادياتها، وبناءا على دراسة مؤشرات السابقة في هذه الدول ومقارنتها بالدول المتقدمة وكذا ببعضها البعض أتضح أنها تعاني من فجوة ذات ثلاث مستويات:

- المستوى الأول: وهو الفجوة الرقمية على النطاق العالمي بين الإقليم العربي وأقاليم العالم الأخرى .
- المستوى الثاني: فجوة رقمية على النطاق الإقليمي بين الدول العربية.
- المستوى الثالث: فيمثل تلك الفجوة على النطاق المحلي داخل كل بلد على حدا.

3-الاقتصاد الرقمي كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية :

3-1- مفهوم التنمية المستدامة و أبعادها:

يعتبر موضوع التنمية المستدامة موضوع الساعة ، حيث تتضافر الجهود الدولية لتحقيق مبادئه و الدول العربية كغيرها من دول العالم وضعت مخططات و رصدت ميزانيات لتحقيق التنمية المستدامة بأقطارها.

3-1-1- مفهوم التنمية المستدامة: هذا المفهوم الذي كان أول ظهور له بشكل رسمي على لسان رئيسة وزراء النرويج Gro Harlem Brentedland سنة 1987 من خلال تقريرها الذي سمي بـ"**مستقبلنا المشترك**" للتعبير عن السعي نحو ضرورة تحقيق العدالة بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، حيث عرفت فيه التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي حاجيات الأجيال الحالية (الحاضرة) دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها الخاصة"[14].

و مع التطورات في هذا المجال أصبحت التنمية المستدامة تعرف بأنها" مجموعة من العمليات التي تهدف إلى تغيير السلوك الاستهلاكي للموارد المتاحة و كذا طرق الاستثمار مع توجيه التطورات التكنولوجية و المؤسسات من أجل ضمان حاضر و مستقبل البشرية و ضمان الاحتياجات الإنسانية المختلفة"[15]

إن كل هذه التعاريف وغيرها تتفق على نقطتين أساسيتين وهما:

- **النقطة الأولى** تتمحور حول الحاجات: وتعني الحاجات الأساسية التي يجب تلبيتها وتوفيرها لجميع أطراف المجتمع بالشكل الذي يضمن تحقيق عدالة اجتماعية ليس فقط بين أفراد المجتمع الحالي وإنما بين أفراد المجتمع الحالي وأفراد المجتمع المستقبلي؛

– أما **النقطة الثانية** التي يتضمنها هذا التعريف هي فكرة تحديد الاستغلال اللاعقلاني للموارد المتاحة، وترك المجال للأجيال القادمة للاستفادة من هذه الموارد.

3-1-2-أبعاد التنمية المستدامة: لتحقيق التنمية المستدامة يجب توفر مجموعة من الأبعاد في وقت واحد و تتمثل في البعد البيئي و البعد الاجتماعي و البعد الاقتصادي و هناك من يضيف أبعاد أخرى كالبعد التكنولوجي و البعد السياسي:[16]

- **البعد الاجتماعي:** يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على الإنسان و توفير الحاجات الأساسية له حاليا و مستقبليا مثل السكن و التعليم و الصحة، كما يركز هذا البعد على تحقيق العدل و المساواة أولا بين الجيل الحالي و الأجيال المستقبلية و ثانيا بين شعوب العالم.
- **البعد الاقتصادي:** يركز هذا الجانب على تحسين و الرفع من المستوى المعيشي للأفراد و الشعوب ، كما يركز على اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية و تحقيق العدالة الاقتصادية.
- **البعد البيئي :** يركز هذا البعد على كيفية الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي و تنميتها ، كما يركز على استعمال التكنولوجيات النظيفة لاستخراج و استغلال الموارد ، إضافة إلى ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية النادرة في ظل قيود الحاجة الإنسانية الحالية و المستقبلية، و هناك من الباحثين من يضيف البعد التكنولوجي و السياسي لأهميتهما و تأثيرهما على التنمية و البيئة.

الاسم: زبير

اللقب: عياش

الرتبة: أستاذ محاضر صنف "أ"

المؤسسة: جامعة العربي بن مهيدي–أم البواقي

البريد الإلكتروني fast100@outlook.fr

الاسم : نسيم

اللقب: بوكحيل

الرتبة: أستاذ مؤقت

المؤسسة: جامعة العربي بن مهيدي–أم البواقي

البريد الإلكتروني nassimnbk@gmail.com

واقع جاهزية البنية التحتية الالكترونية للمجتمع الالكتروني في الجزائر

الملخص:

لقد أحدث التطور الكبير الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال والانتشار السريع للتطبيقات الرقمية عبر شبكة الانترنت تغيرا جوهريا في شكل المجتمع ونمط حياته مما ساهم في تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع في مختلف مجالات الحياة.

وقد حاولنا من خلال هذه المداخلة أن نلقي الضوء على واقع جاهزية البنية التحتية الالكترونية للمجتمع الالكتروني في الجزائر، وذلك من خلال التطرق لمفهوم المجتمع الالكتروني وخصائصه، وعرض لمحة عن مشروع الجزائر الالكترونية، وإبراز تطور البنية التحتية الالكترونية في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2000-2014)، وأخيرا التطرق لبعض مؤشرات الجاهزية الالكترونية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المجتمع الالكتروني، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مشروع الجزائر الالكترونية، الجاهزية الالكترونية.

Résumé:

Le développement réalisé dans le domaine de la technologie de l'information et de la communication et la propagation rapide d'applications numériques via l'Internet ont contribué un changement fondamental dans la forme de la société et le mode de vie des citoyens, ce qui a contribué à l'amélioration de la qualité des services fournis à la communié dans divers domaines de la vie.

Nous avons essayé à travers cet article de mettre en évidence la réalité de l'état de la préparation de l'infrastructure électronique de la communauté électronique en Algérie, en abordant le concept de la communauté électronique et ses caractéristiques, et mètre en évidence un aperçu du projet électronique d'Algérie, ainsi que l'infrastructure électronique en Algérie et sa évolution au cours de la période (2000 – 2014), et enfin abordé certains des indicateurs de préparation électronique en Algérie.

Les mots clé : la communié électronique, technologie de l'information et de la communication, projet électronique d'Algérie, préparation électronique.

تمهيد

تمثل المعلومات خلال عصرنا ركيزة نشاط المجتمع حيث ترتبط بمختلف جوانب الحياة سواء في المجال الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي والسياسي، وذلك نتيجة التطورات الهائلة في المجال التكنولوجي التي حدثت خلال السنوات الأخيرة، حيث أصبحت المعرفة الركيزة التي على أساسها يتم اتخاذ القرارات في كافة المجالات تقريبا، فهي عكس الموارد الأولية التي تنقص باستخدامها، إذ كلما تم استخدامها كلما عظمت، كما لعبت تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا هاما في التحول من المجتمع التقليدي إلى مجتمع الكتروني تتدفق فيه المعلومات في سهولة ويسر وبأقل تكلفة.

وفي إطار التوجه نحو مجتمع الكتروني شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة تقدما ملموسا في مجال استخدام وتوظيف التكنولوجيا الحديثة في مختلف التعاملات وآليات تقديم الخدمة للمواطن والربط بين جميع المصالح والجهات الحكومية، وذلك بغية البقاء في خط توافقي مع متطلبات العصر، وعليه يتمثل التساؤل الرئيسي فيما يلي:

ما هو واقع جاهزية البنية التحتية الالكترونية للمجتمع الالكتروني في الجزائر؟

ولقد تم تقسيم السؤال الرئيسي إلى التساؤلات فرعية التالية:

- ماذا نقصد بالمجتمع الالكتروني وما هي خصائصه ؟
- ما مدى جاهزية البنية التحتية الإلكترونية في الجزائر؟
- ما هي المؤشرات التي تتمحور حول الجاهزية الالكترونية في الجزائر؟

وإجابة عن هذه التساؤلات تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: تكنولوجيا المعلومات والاتصال والمجتمع الالكتروني

المحور الثاني: جاهزية البنية التحتية الإلكترونية في الجزائر

المحور الأول: تكنولوجيا المعلومات والاتصال والمجتمع الالكتروني

1-تكنولوجيا الاتصال والمعلومات

1-1 مفهوم تكنولوجيا المعومات والاتصال

يمكن تعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أنها:" تلك الشبكات والوسائل المختلفة التي تحتوي وتتداول كم كبير من المعارف والمعلومات المتنوعة، حيث يستطيع ملاين الأشخاص الحصول عليها في أي وقت وأي مكان".[xxx]

من خلال التعريف السابق نستنتج بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تهدف إلى تداول وتوزيع كم هائل من المعارف والمعلومات، من خلال بدل أقل جهد للحصول عليها سواء من حيث المكان والزمان.

2-1 مكونات تكنولوجيا المعلومات والاتصال

تعتبر هذه المكونات البنية التحتية لبناء مجتمع الكتروني وتتكون من قسمين أساسيين، هما نظم الحوسبة والاتصال، حيث فرضت الحاجة دمجهما من أجل تحقيق معالجة للبيانات وتبادلها من جهة أخرى، وسوف نتطرق إليهما فيما يلي:

1-2-1 نظم الحوسبة: تتمثل في النظم الآلية لجمع البيانات، معالجتها، تخزينها واسترجاعها، في الوقت المناسب، ويتكون من قسمين هما المكونات المادية والبرمجيات، فمن دون البرمجيات لا تتحقق ميزة النقل والتبادل والوصول إليها من أي مكان[xxx]، وسنتطرق إليها كالآتي:

1-1-2-1 المكونات المادية: وتتمثل في أنشطة الإدخال والمعالجة، والإخراج في نظام المعلومات وهي عبارة عن الحاسوب والأجهزة الملحقة به[xxx].

1-1-2-1 البرمجيات:

تعد البرمجيات المكونات غير الملموسة من الحاسب الالكتروني التي تتولى مهمة تشغيل الحاسب حيث يتم صياغة البرنامج من قبل مبرمجين متخصصين في برمجة نظم التشغيل والتطبيقات، والتي تحتوي بدورها على برامج للتشغيل، برامج للمعالجة، وبرامج التطبيقات[xxx].

2-2-1 نظم الاتصال: تتمثل في وسائط الاتصال السلكي كالتلكس والربط السلكي، ووسائط الاتصال اللاسلكي، كالأقمار الصناعية، الاكسترانت، الانترنت، إذ توفر عامل الربط بين الأفراد، المؤسسات في أي زمان ومكان[xxx]، والشكل التالي يوضح مكونات تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

- المجتمع الالكتروني:

إن التأثير الكبير الذي جاءت به تكنولوجيا المعلومات والاتصال على المجتمع أدى إلى ظهور مفاهيم جديدة تتعلق بمفهوم المجتمع الالكتروني ومراحل بنائه سواء على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتي سنتطرق إليها فيما يلي:

2-1 مفهوم المجتمع الالكتروني

لقد تعددت آراء الباحثين والمفكرين حول وضع تعريف موحد للمجتمع الالكتروني إذ يعتبر مفهوم جديد لم يتبلور في الوعي العالمي للعديد من الباحثين كما أن هناك اختلاف في التسميات الممنوحة لهذا المصطلح كالمجتمع المعرفي، المجتمع المعلوماتي، المجتمع الرقمي، الذي جعل من الصعب وضع تعريف موحد لهذا المصطلح، ونذكر من هذه التعريفات ما يلي:

التعريف الأول: المجتمع الالكتروني" هو مجتمع يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها بحيث يمكن للأفراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل إمكانياتهم في النهوض بتنميتهم المستدامة وتحسين مستوى معيشتهم"[xxx].

التعريف الثاني: المجتمع الالكتروني" هو المجتمع الذي تتضافر شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتطورة، والنفاذ المنصف والمنتشر للمعلومات فيه من أجل تمكين الشعوب من تحقيق إمكانياتها وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتحسين نوعية الخدمة المقدمة للمجتمع"[xxx].

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف المجتمع الالكتروني على أنه المجتمع الذي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في نقل وتبادل ومعالجة وتخزين المعلومات في مختلف مجالات الحياة بغية تحسين جودة الخدمة المقدمة والنهوض بالتنمية المستدامة لتحسين ظروف معيشتهم.

2-2 خصائص المجتمع الالكتروني

لقد حدد " وليام مارتن"عدة خصائص يمتاز به المجتمع الالكتروني يمكن إيجازها فيما يلي:

-**المعيار التكنولوجي:** حيث تصبح فيه تكنولوجيا المعلومات مصدر القوة الأساسية.

-**المعيار الاجتماعي:** تصبح المعلومات وسيلة لترقية المعيشة وانتشار الوعي بالحاسوب والمعلومات، حيث تتاح فرصة الحصول على المعلومات على مستوى عال من الجودة.

-**المعيار الاقتصادي:** هنا تبرز المعلومات كعامل اقتصادي أساسي، كمورد أو خدمة أو مصدر لخلق فرص جديدة للعمالة.

-**المعيار السياسي:** تؤدي حرية المعلومات إلى تطوير وبلورة العملية السياسية وذلك من خلال انتهاج الديمقراطية واشتراك الجماهير في تسيير الحكم.

-**المعيار الثقافي:** ويتجلى ذلك من خلال الاعتراف بالقيم الثقافية للمعلومات، كاحترام الملكية الفكرية الحرص على سرية البيانات الشخصية[xxx].

نلاحظ من خلال هذه المعايير أنها تعبر عن قياسات التنبؤ بتحول المجتمع إلى مجتمع الكتروني

2-3 مراحل بناء المجتمع الالكتروني:

توجد عدة مراحل مترابطة فيما بينها تؤدي إلى تكوين وخلق مجتمع إلكتروني يمكن إيجازها فيما يلي:

المرحلة الأولى: توفر رأس مال بشري إذ يشكل طليعة المجتمع الالكتروني ومستخدمي التقنية الحديثة.

المرحلة الثانية: نمو المجتمع الالكتروني وازدياد مستخدمي التقنية الحديثة، من خلال استخدام العلم والتكنولوجيا المتاحة في كل المساقات، مما يشكل الأرضية والبيئة الصالحة لنمو مجتمع المعرفة.

المرحلة الثالثة: تكامل مجتمع المعرفة وتحقيق النهضة التنموية الشاملة المستدامة، من خلال زيادة أعداد المبتكرين والمبدعين والمفكرين، وهذه المرحلة لابد لها من متطلبات وتتحدد فيما يلي:

-دعم البحث العلمي والتطوير: عن طريق زيادة الإنفاق عليها وتشجيع وتحفيز العاملين فيها.

-استخدام التكنولوجيا: بإقامة بنى تحتية أساسية للاتصالات والبرمجيات ووسائل التكنولوجيا الأخرى[xxx].

المحور الثاني: جاهزية البنية التحتية الإلكترونية في الجزائر

يهدف مشروع الجزائر الالكترونية إلى تسهيل اتصال المواطن بمختلف الإدارات والخدمات من خلال استخدام وتوظيف التكنولوجيا الحديثة في مختلف التعاملات وآليات تقديم الخدمة للمواطن الذي من شأنه بناء بنية تحتية الكترونية حديثة تساهم في التحول نحو مجتمع الكتروني.

1- لمحة عن مشروع الجزائر الإلكترونية(2008-2013)

في إطار الإصلاحات الهيكلية الكبرى التي تمس الهياكل ومهام الدولة، واقتصاد الجزائر، قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بإطلاق ورشة كبرى لعصرنة الإدارة المركزية والجماعات المحلية، وذلك بإعداد مشروع العصر، و هو"مشروع الجزائر الإلكترونية 2013" من خلال(وزارة البريد وتكنولوجيات

الإعلام والاتصال) والذي يندرج ضمن المبادرات، والمشاريع التنموية التي تتبناها حكومة الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف جوانب الحياة، ليندرج في إطار بروز المجتمع الالكتروني الجزائري، و الذي يرمي إلى إحلال نظام إلكتروني متطور شامل، وتعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة من خلال ترقية نظام المعلوماتية في مختلف القطاعات، وذلك بوضع خدماتها على شبكة الانترنت.[xxx]

1-1 محاور مشروع الجزائر الإلكترونية:

وتتمحور خطة العمل هذه حول ثلاثة عشر محورا رئيسيا، حيث تم إعداد قائمة جرد للوضع بالنسبة لكل محور مع تحديد الأهداف الرئيسية والأهداف الخاصة المجمع تحقيقها على مدى السنوات الخمس من 2008 إلى 2013، من بين هذه المحاور:

- تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية.
- تسريع استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الشركات.
- تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- دفع تطوير الاقتصاد الرقمي، من خلال تهيئة الظروف المناسبة لتطوير صناعة تكنولوجيات الإعلام والاتصال تطويرا مكثفا.
- تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع والفائق السرعة، بحيث تكون مؤمنة وذات خدمات عالية الجودة.
- تطوير الكفاءات البشرية، من خلال وضع إجراءات ملموسة في مجال التكوين والتأطير الجيد.
- ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني، مع أخذ بعين الاعتبار التجربة المعاشة وكل النقائص الملاحظة والصعوبات المسجلة.
- الاعتماد على آليات التقييم والمتابعة، من خلال مواكبة كل مراحل عملية إعداد وتنفيذ وتحقيق العمليات التي من شأنها السماح بتجسيد أهداف إستراتيجية الجزائر الإلكترونية.
- توفير الموارد المالية، حيث يستلزم تنفيذ البرامج أموال طائلة تقدر بحوالي أربعة مليار دولار، لذلك لابد من الاستغلال الأمثل لكل مصادر التمويل.[xxx]

1-2أهداف مشروع الجزائر الإلكترونية (2013)

إن الأهداف الأساسية من مشروع الجزائر الإلكترونية يمكن حصرها فيما يلي:

- ضمان الفعالية في تقديم الخدمات الحكومية وأن تكون متاحة للجميع وتبسيط المراحل الإدارية التي من خلالها الحصول على الوثائق والمعلومات .
- تسريع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارة والشركات.

- تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات الدفق السريع والفائق السرعة.
- التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات الرسمية.
- مكافحة البيروقراطية.
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف مجالات الحياة.
- حماية المجتمع والبلاد من آفة الجريمة العابرة للحدود بالأخص جريمة الإرهاب، التي تستعمل غالبا تزوير وثائق الهوية والسفر كوسيلة لانتشارها.[xxx]

3-1 معوقات تطبيق مشروع الجزائر الإلكترونية

لقد تم إطلاق مشروع الجزائر الالكترونية منذ أكثر من خمس سنوات لكنه لم يتجسد بعد على أرض الواقع وذلك بسبب جملة من العقبات نذكر من بين أهمها ما يلي:

-عجز قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن تلبية طلبات العملاء المتمثلة في إيصال الهاتف الذي يعد أهم القنوات للتواصل عبر الانترنت.

-تأخير في استكمال البنية التحتية للاتصالات وتباينها من منطقة إلى أخرى.

-محدودية انتشار استخدامات الانترنت في الجزائر،حيث أن نسبة استخدام هذه التقنية الواسعة الانتشار عالميا في مختلف ميادين الحياة لازال ضعيفا في الجزائر مقارنة حتى بالدول المجاورة إذ تبلغ في المغرب على سبيل المثال 14.36% في حين لا تتعدى5.33 % فقط في الجزائر، وهذا نتيجة الأسباب السابقة الذكر.

-التعاملات المالية الالكترونية لا تزال في بدايتها، رغم مرور عدة سنوات على مشروع سلطات الجزائرية تعميم التعاملات المالية الالكترونية على مستوى مختلف المؤسسات المالية والتجارية، إلا أن هذه التجربة لا تزال متعثرة، فعلى سبيل المثال إن فئات واسعة من المتعاملين الاقتصاديين وكذا المواطنين يتخوفون من استعمال البطاقة المغناطيسية في سحب أموالهم بسبب كثرة الأخطاء الناجمة عن جهاز السحب الالكتروني والتأخير الكبير في الوصول لحساباتهم.

-هناك أيضا المعوقات المتعلقة بالجانب التشريعي المتمثل في غياب قانون المعاملات الالكترونية وبطء عملية اتخاذ القرارات وعمليات الإصلاح والاندماج بالإضافة إلى طغيان البيروقراطية في الجانب الإداري وانخفاض مستوى الثقة بالحكومة ومعاملاتها.

-ضعف المستوى التعليمي والثقافي للمجتمع الجزائري رغم ارتفاعه الملحوظ في السنوات الأخيرة وتواضع الثقافة المعلوماتية والتفاعل الالكتروني.[xxx]

2- واقع الجاهزية الإلكترونية في الجزائر:

يتطلب بناء إدارة إلكترونية تعميم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، التي تتضمن شبكة حديثة للاتصالات والبيانات لاستطاعتها تأمين التواصل ونقل المعلومات وذلك للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الإلكترونية.

2-1 تطور البنية التحتية الإلكترونية في الجزائر

إن التوجه نحو إيجاد واقع وبيئة مناسبة لإحداث تحول ناجح هي الخطوة الأولى في التأسيس لمشروع الجزائر الإلكترونية، حيث تشكيل أرضية مناسبة يتطلب الاستعداد وتوفير التجهيزات العصرية التي من شأنها توفير الخدمات الإلكترونية للمواطنين بأقل تكلفة وبالشكل المناسب وفي أقل وقت ممكن.

2-1-1 شبكة الانترنت :

تعتبر الشبكة العنكبوتية القاعدة الأساسية للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، لأهميتها في إيصال المعلومات والتواصل مع الأفراد ليس على المستوى المحلي فقط بل على المستوى العالمي أيضا، حيث تعتبر وسيلة الاتصال الأكثر انتشارا في العالم.

لقد تطور عدد المشتركين في خدمة الانترنت بين سنتي 2000 و2015 بنسبة من 6.3% إلى 46% من مجموع سكان العالم [xxx].

إذ تبين هذه النسب التطور الكبير لعدد المشتركين في خدمة الانترنت في العالم في الآونة الأخيرة ، ويعود هذا التطور إلى ظهور استعمالات جديدة للانترنت، من إخلال استخدامه كوسيلة لتحقيق المصلحة العامة والخاصة للأفراد، بتقديم الخدمات العمومية والخاصة على حد سواء، والجزائر ليست استثناء، حيث تطور عدد مستخدمي الانترنت في هذا البلد بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، ويوضح الجدول الموالي هذا التطور :

يوضح الجدول رقم(01) تطور عدد المستخدمين الانترنت في الجزائر من خلال الموقع الدولي للإحصائيات(إحصائيات عالم الانترنت)

جدول رقم (01): عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر سنة(2000-2014)

السنوات	عدد المستخدمين	عدد السكان	النسبة المئوية
2000	50,000	31,795,500	%0,2
2005	1,920,000	33,033,546	%5,8
2007	2,460,000	33,506,567	%7,3
2010	4,700,000	34,586,184	%13,6
2012	5,230,000	37,367,226	%14,0
2013	6,404,264	38,813,722	%16,5

2014	6,669,927	38,813,722	%17,2
2015	7.135.178	39.542.166	%18.1

SOURCE: http://www.internetworldstats.com , 14 :00, 10/11/2015.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ التطور الكبير لعدد مستخدمي الأنترنت في الجزائر خلال الفترة المتدة من سنة 2000 إلى سنة 2014، حيث نما هذا العدد من 50.000 مستخدم سنة 2000، إلى 1.92.0000 مستخدم سنة 2005، إلى 2.460.000 مستخدم سنة 2007، إلى 4.700.000 مستخدم سنة 2010، حيث تواصل هذا النمو على مدى السنوات الأخيرة ب 5.230.000 مستخدم سنة 2012، إلى 6.404.264 مستخدم سنة 2013، ليصبح هذا العدد 7.135.178 سنة 2015 الذي يمثل 18.1% من إجمالي عدد السكان في الجزائر.

فرغم هذا التطور الملحوظ في عدد مستخدمي الأنترنت الذي بلغ 7.135.178 مستخدم سنة 2015 إلا أن هذا العدد لا يمثل إلا 18.1% من إجمالي عدد سكان الجزائر، حيث تعبر هذه النسبة ضعيفة، إذ ترجع هذه النسبة المنخفضة لارتفاع اسعار الاشتراك في خدمة الانترنت مقابل تدني سرعة هذه الخدمة مقارنة بالدول الاخرى.

2-1-2 تطور حجم إشتراكات في الهاتف النقال خلال الفترة الممتدة(2000-2014): لقد تطور عدد إشتراكات الهاتف النقال خلال القترة (2000- 2014) كما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم (02):تطور حجم إشتراكات في الهاتف النقال خلال الفترة الممتدة(2000-2014)

الدولة	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2013	2014
الجزائر	86.000	450.244	4.882.414	20.997.954	27.031.472	32.780.165	37.168.000	45.489.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:- حسين شنيني، **واقع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل الجزائر، مصر والإمارات خلال الفترة 2000- 2010 دراسة مقارنة**، مجلة الباحث عدد 09، 2011، ص74.

- جزايرس، **45مليون مشارك في الهاتف النقال**، نشر يوم 29-12-2014. تاريخ الإطلاع 11-10-2015، على الساعة 12:00، متاح على الرابط: http://www.djazairess.com/akhbarelyoum/127352.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه نمو عدد مشتركي الهاتف النقال خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2014، حيث قدر عدد المشتركين في سنة 2000 ب 86.000 مشترك، تم نما هذا العدد بشكل مستمر إلى 450.244 مشترك سنة 2002، إلى 4.882.414 مشترك سنة 2004، ليصبح 20.997.954 مشترك سنة 2006، ثم 27.031.7472 مشترك سنة 2008، وفي السنوات الأخيرة استمر تزايد عدد المشتركين في الهاتف النقال، إلى32.780.165 مشترك سنة 2010، إلى 37.168.000 مشترك سنة 2013، إلى 45.48900 مشترك سنة 2014.

يرجع هذا العدد الكبير في اشتراكات الهاتف النقال إلى انفتاح سوق الهاتف المحمول مما ساهم في انخفاض تكلفة اقتناءه وتكلفة الخدمة المقدمة.

2-1-3 تطور حجم إشتراكات في الهاتف الثابت خلال الفترة الممتدة(2001-2014): لقد تطور عدد إشتراكات الهاتف الثابت خلال القترة (2001- 2014) كما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم(03): **تطور حجم إشتراكات في الهاتف الثابت خلال الفترة الممتدة(2001-2014)**

الدولة	2001	2002	2004	2006	2008	2010	2013	2014
الجزائر	1.880 200.	1.950. 000	2.486.720	2.841.297	3.069.140	2.922.731	3.138.91 4	3.098.78 7

المصدر: -إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (Andi)، سوق الهاتف الثابت، تم الاطلاع يوم 2015/11/26، على الساعة 15:00، متاح على الرابط: http://www.andi.dz/index.php/ar/tic16042015 .

-سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكي، **إحصائيات مشتركي الهاتف الثابت**، تم الاطلاع يوم 2015/11/26، على الساعة 16:55، متاح على الرابط:

http://www.arpt.dz/ar/obs/etude/?c=fixe .

نلاحظ من خلال الجدول تطور عدد المشتركين في خدمة الهاتف الثابت خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2014، حيث قدر عدد المشتركين سنة 2011 ب 1.880.000، ثم نما هذا العدد بشكل مستمر إلى 3.069.140 مشترك سنة 2008، تم إلى 3.138.914 مشترك سنة 2013، لينخفض إلى 3.098.787 مشترك سنة 2014.

إن عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت يعرف ركود نسبي إذ انخفض بنسبة 1.28% سنة 2014 مقارنة بسنة 2013، وهذا راجع لمنافسته من خلال سوق الهاتف النقال وإطلاق شبكة الجيل الثالث (3G) .

2-2 بعض المؤشرات التي تتمحور حول الجاهزية الإلكترونية في الجزائر:

لقد صنف المنتدى الاقتصادي العالمي، عبر تقريره الأخير حول تكنولوجيا تقنية المعلومات الجزائر في المرتبة 129 عالميا، ووضع الحكومة الجزائرية في الصف 134 من حيث استخدام تقنية المعلومات والاتصال، والصنف 143 من حيث المناخ العام لقطاع تقنية المعلومات والاتصال مقارنة ب 148 حكومة شملها هذا التقرير.

جدول رقم(04): التصنيف الدولي لمؤشر الجاهزية الشبكية أو الالكترونية للجزائر

الدولة	التصنيف الدولي ل2013	التصنيف الدولي لعام 2014
الجزائر	131	129

المصدر: انسياد، المنتدى الاقتصادي العالمي، كورنيل، **الفجوة الرقمية ومخاطر ومزايا البيانات الضخمة** تقرير السنوي العالمي لتقنية المعلومات والاتصال (GITR 2014).

من الجدول أعلاه نلاحظ أن تصنيف الجزائر أرتفع سنة 2014 بمرتبتين مقارنة بسنة 2013 وهذا يدل على وجود جهود مبذولة من طرف الدولة في تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

2-2-1 مؤشر الاستعداد الفرعي للشبكة

حيث يعبر هذا المؤشر عن مدى جاهزية البني التحتية لتقنية المعلومات وقدرة الفرد على تحمل تكاليفها وقدرته على التعامل مع تقنيات المعلومات.

جدول رقم (05): مؤشر الاستعداد الفرعي للشبكة

الدولة	التصنيف الدولي لعام 2014
الجزائر	101

Source: WORLD ECONOMIC FORUM**,** INSEAD**,** JOHNSON CORNELL**, rewards and risks of big data,** the global information technology report 2014**.**

جدول رقم(06): الترتيب الدولي للمؤشرات الفرعية لمؤشر الاستعداد الفرعي للشبكة

مؤشر الاستعداد الفرعي للشبكة	**التصنيف الدولي لعام 2014**
مؤشر البنية التحتية والمحتوى الرقمي	**127**
مؤشر القدرة على تحمل التكاليف	**42**
مؤشر المهارات	**102**

Source: WORLD ECONOMIC FORUM, INSEAD, JOHNSON CORNELL, **rewards and risks of big data, the global information technology report 2014.**

نلاحظ من خلال أعلاه ترتيب المؤشرات الفرعية لمؤشر الاستعداد الفرعي للشبكة، حيث احتل مؤشر البنية التحتية والمحتوى الرقمي المرتبة 127، كما احتل مؤشر القدرة على تحمل التكاليف الذي يعبر عن قدرة المواطن الجزائري على تحمل أعباء وتكاليف تقنية المعلومات المرتبة 42، في حين تحصل مؤشر المهارات الذي يدل على قدرة الفرد الجزائري في التعامل مع تقنية المعلومات ومدى اكتسابه للمهارات المعرفية اللازمة لاستخدامها المرتبة 102.

2-2-2 مؤشر الاستخدام الفرعي لتقنية المعلومات

حيث يعبر هذا المؤشر عن مدى استخدام الحكومة الجزائرية لتقنية المعلومات والاتصال مقارنة بالحكومات الأخرى، إذ تم تصنيف الجزائر في المرتبة 143 من أصل 148 دولة شملها هذا التقرير.

جدول رقم(07): مؤشر الاستخدام الفرعي لتقنية المعلومات:

الدولة	التصنيف الدولي لعام 2014
الجزائر	134

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على، حسان حويشة، **الجزائر في المرتبة 129 عالميا ودول تعاني الحروب في مراكز متقدمة عنها،** الشروق أون لاين، عدد 26 أفريل2014، تاريخ الإطلاع2015/04/09، على11:00، متاح على: .http://www.echoroukonline.com

حيث يحتوي مؤشر الاستخدام الفرعي لتقنية المعلومات على عدة مؤشرات فرعية والموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (08): ترتيب الدولي المؤشرات الفرعية لمؤشر الاستخدام الفرعي لتقنية المعلومات في الجزائر

مؤشر الاستخدام الفرعي لتقنية المعلومات	التصنيف الدولي لعام 2014
مؤشر الاستعمال الشخصي للانترنت	113
مؤشر الاشتراك في الهاتف المحمول	94
مؤشر النفاذ إلى الانترنت	91
مؤشر الاشتراك في النطاق العريض المتنقل (3G)	140
مؤشر الاشتراك النطاق العريض الثابت	90
مؤشر امتلاك حاسوب بالنسبة للعائلة	90

Source: **WORLD ECONOMIC FORUM**, **INSEAD**, **JOHNSON CORNELL**, rewards and risks of big data, the global information technology report 2014.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ترتيب المؤشرات الفرعية لمؤشر الاستخدام الفرعي لتقنية المعلومات في الجزائر، حيث احتل مؤشر الاستعمال الشخصي للانترنت الذي يعبر عن الأشخاص المستخدمين للانترنت المرتبة 113، في حين احتل مؤشر الاشتراك في الهاتف المحمول المرتبة 94، كما تم منح المرتبة 91 لمؤشر النفاذ إلى الانترنت الذي يعبر عن الولوج أو الدخول إلى شبكة الانترنت من طرف المشتركين والمهنيين (المؤسسات)، فيما حصل كل من مؤشر الاشتراك في النطاق العريض الثابت وامتلاك حاسوب بالنسبة للعائلة المرتبة 90.

2-2-3 مؤشر جاهزية المناخ العام في الجزائر:

ويتمحور هذا المؤشر حول المناخ العام لقطاع تقنية المعلومات الذي يشمل القيام بالأعمال التجارية من خلال استخدام تقنيات المعلومات، وكذلك البيئة العامة التي تشمل السياسات والتنظيمات التي تضبط هذا القطاع، وروح التجديد والابتكار في مجال تقنية المعلومات والاتصال.

جدول رقم(09): التصنيف الدولي لمؤشر جاهزية المناخ العام للجزائر

الدولة	التصنيف الدولي لعام 2014
الجزائر	143

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، **الفجوة الرقمية ومخاطر ومزايا البيانات الضخمة**، التقرير السنوي العالمي لتقنية المعلومات والاتصال (GITR 2014).

فمن خلال تصنيفات الجزائر في مختلف المؤشرات المتعلقة بجاهزيتها الإلكترونية من خلال التقرير المقدم من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي، يتضح لنا ضعف الجزائر في جاهزيتها لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فرغم قيام الجزائر بإطلاق شبكة الجيل الثالث(3G) في معظم ولاياتها، وتخفيض تسعيرة خدماتها لم يشفع لها ذالك في ارتقائها لمراتب متقدمة في التقرير المقدم من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي.

الخلاصة

تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا هاما في بناء مجتمع تعتبر فيه المعلومة والمعرفة قوة أساسية في مختلف مجالات الحياة، مما يساهم في انتشار الوعي المعرفي والانتقال إلى مجتمع إلكتروني.

وفي هذا السياق قامت الجزائر ببذل العديد من الجهود لمواكبة الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة والمعلومات، من خلال محاولة تعزيز البنية تحتية الالكترونية وتحديثها لتتوافق مع التطورات المتسارعة للتكنولوجيا الرقمية العالمية، ويظهر هذا جليا من خلال مشروع الجزائر الالكترونية الهادف إلى تطوير آليات وحوافز تسمح للمجتمع الاستفادة من تجهيزات وشبكات الإعلام والاتصال، مما يساهم في تقريب الحكومة من الفرد وتحسين الظروف المعيشية لهذا الأخير.

ورغم الإرادة السياسية الواضحة للحكومة الهادفة إلى بناء مجتمع الكتروني، والتي تتجلى من خلال تبني استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف القطاعات لتعزيز استخدام التكنولوجيا الرقمية من طرف الحكومة والفرد على حد سواء، وإطلاق مؤخرا خدمة النطاق العريض المتنقل (3G)، إلا أن الجزائر لازالت في أدنى الترتيب العالمي لتكنولوجيا تقنية المعلومات، هذا ما يلزم الجزائر على بدل مجهود أكبر لتحسين المناخ العام لقطاع تقنية المعلومات، من خلال توفير بنية تحتية الكترونية حديثة في متناول الفرد الجزائري وتتلاءم مع التسارع التكنولوجي العالمي.

النتائج والتوصيات

1-النتائج:

رغم التطور الملحوظ في عدد مستخدمي الأنترنت والهاتف النقال في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، وإطلاقها مؤخرا خدمة الجيل الثالث (3G)، فإنها لا تزال في أدنى الترتيب العالمي لتكنولوجيا تقنية المعلومات باحتلالها المرتبة 129 عالميا، وهذا يشير إلى أن الطريق نحو الانتقال إلى مجتمع إلكتروني في الجزائر لازال طويلا، لكن هناك عدة مبادرات إيجابية قامت بها الحكومة الجزائرية لبناء مجتمع الكتروني، ومنها المبادرة التي قامت بها الحكومة المتمثل في مشروع الجزائر الالكترونية، التي تعبر عن إستراتيجية وطنية نابعة عن إرادة سياسية هادفة إلى التوجه نحو مجتمع الكتروني، من خلال التحول نحو أسلوب الإدارة الإلكترونية الذي يساهم في التقليل من الإجراءات البيروقراطية التي تبدد الوقت والجهد والنفقات، حيث يساهم كل هذا في تحسين وتطوير خدمات المقدمة للفرد وإرساء الوعي المعرفي والالكتروني في المجتمع.

2- التوصيات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال البحث يمكن صياغة مجموعة من التوصيات :

- نشر الثقافة التكنولوجية والمعلوماتية للوصول إلى مجتمع المعلومات .
- سن القوانين والتشريعات الخاصة بالحماية وتأمين التعاملات الإلكترونية.

- تضمين تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمليات الإصلاح التربوي بغية زيادة قدرة الفرد على استخدام التكنولوجيا الرقمية
- تعميم خدمت الجيل الثالث للانترنت (3G) دو التدفق السريع في جميع ولايات التراب الوطني.
- تخفيض تسعيرة خدمة الانترنت (ADSL)، وتحسين سرعتها بغية تحسين الخدمة الإلكترونية.
- تعزيز وتعميم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارات العمومية .
- توفير بنية تعليمية متطورة لتحسين المخرجات التعليمية.

قائمة المراجع

المراجع بالغة العربية:

المذكرات والأطروحات

- أمينة بن حامد، **الحكومة الإلكترونية تجربة الجزائر للتحول نحو حكومة إلكترونية**، مذكرة ماستر تخصص تنظيمات سياسية وإدارية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013.
- علوي هند، **المرصد الوطني لمجتمع المعلومات بالجزائر قياس النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالشرق الجزائري**، أطروحة دكتوراه في علم المكتبات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008.
- ميهوب سماح، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية حالة نشاط البنك عن بعد**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، 2013-2014.

الملتقيات

- بلعربي عبد القادر، وآخرون، **تحديات التحول إلى الحكومة الإلكترونية في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 2012.
- عبد الله قلش، **تكنولوجيا المعلومات والاتصال والاقتصاد المعرفي**، ورقية بحثية مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 27-28 نوفمبر 2007.

- عبد الله بن بلوناس، **البنية التحتية (المعلوماتية والبشرية) المطلوبة لبناء مجتمع المعرفة،** ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العربي الخامس حول: المعلومات الصناعية والشبكات، المغرب، أيام: 20 إلى 22 ديسمبر، 2011.
- عبد الرحمان عبد السلام جامل، محمد عبد الرازق إبراهيم ويح، **التعليم الإلكتروني كآلية لتحقيق مجتمع المعرفة دراسة تحليلية،** ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول حول: التعليم الالكتروني حقبة جديدة في التعلم، جامعة البحرين، يومي 17 و19 أفريل، 2006.
- فكير سامية، شيخي خليدة، **تحديات وآفاق ترشيد خدمة عمومية صحية في ضل الحكومة الإلكترونية في الجزائر**، ورقة بحثيه مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: جودة الخدمة العمومية في ضل الحكومة الإلكترونية حالة البلدان العربية، جامعة بومرداس، يوم29-30 أكتوبر 2014.

المجلات

- حسين شنيني، **واقع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل الجزائر، مصر والإمارات خلال الفترة 2000- 2010 دراسة مقارنة**، مجلة الباحث عدد 09، 2011.
- غسان قاسم داود اللامي، تحليل **مكونات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات دراسة استطلاعية في بيئة عمل عراقية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، عدد خاص بمؤتمر الكلية، 2013.

المواقع الالكترونية

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، **بيان الاتحاد الدولي للاتصالات حول تكنولوجيا المعلومات والاتصال**، تاريخ الاطلاع:27-11- 2015، على 18:31، متاح على الرابط: http://www.mptic.dz/ar/?الاتحاد-الدولي,1050.
- إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (Andi)، سوق الهاتف الثابت، تم الاطلاع يوم 2015/11/26، على الساعة 15:00، متاح على الرابط: http://www.andi.dz/index.php/ar/tic16042015.

- جزايرس، **45مليون مشارك في الهاتف النقال**، نشر يوم 29-12-2014. تاريخ الإطلاع 11-10-2015، على الساعة 12:00، متاح على الرابط: http://www.djazairess.com/akhbarelyoum/127352
- حسان حويشة، الجزائر في المرتبة 129 عالميا ودول تعاني الحروب في مراكز متقدمة عنها، الشروق أون لاين، عدد 26 أفريل2014، تاريخ الإطلاع2015/04/09، على11:00، متاح على: http://www.echoroukonline.com.
- سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكي، **إحصائيات مشتركي الهاتف الثابت**، تم الاطلاع يوم 2015/11/26، على الساعة 16:55، متاح على الرابط: http://www.arpt.dz/ar/obs/etude/?c=fixe
- غزال عادل، **مشاريع الحكومة الإلكترونية من الإستراتيجية إلى التطبيق: مشروع الجزائر الحكومة الإلكترونية 2013 نموذجا**، Cybrarians Journal، العدد34، مارس 2013، تاريخ الإطلاع 04/08/ 2015على الرابط . http://www.journal.cybrarians.info/index.php

التقارير

- انسياد، المنتدى الاقتصادي العالمي، كورنيل، **الفجوة الرقمية ومخاطر ومزايا البيانات الضخمة** تقرير السنوي العالمي لتقنية المعلومات والاتصال (GITR 2014).

المراجع باللغة الأجنبية:

- WORLD ECONOMIC FORUM, INSEAD, JOHNSON CORNELL, **rewards and risks of big data, the global information technology report 2014.**
- http://www.internetworldstats.com, 14 :00, 10/11/2015.

الملتقى الوطني المجتمع الإلكتروني والتنمية الرشيدة في الوطن العربي.

الإسم واللقب: بحري صابر

الرتبة: أستاذ محاضر قسم ب

القسم: قسم علم النفس والعلوم التربوية والأرطفونيا

المؤسسة: جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02 الجزائر

الإسم واللقب: خرموش منى

الرتبة: أستاذة مساعدة قسم أ

القسم: قسم علم النفس والعلوم التربوية والأرطفونيا

المؤسسة: جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02 الجزائر

البريد الإلكتروني:bahri.saber43@yahoo.fr

المحور: الثالث.

عنوان المداخلة: الدعاية التجارية في المجتمع الإلكتروني عبر مواقع التواصل الإجتماعية ومساهمتها في التنمية الإقتصادية من خلال توجيه سلوك المستهلك.

1. إشكالية الدراسة:

من بين أهم المكونات الرئيسية للمجتمع الإلكتروني الحاسبات والإتصالات والشبكات والوسائط المتعددة، أين يهدف المجتمع الإلكتروني إلى توفير المعلومة وتحقيق أهداف متعددة ومتشابكة من منطلقات مختلفة تتعلق بطبيعة المجتمع الإلكتروني في حد ذاته.

كما تعتبر الدعاية التجارية للمنتجات شرطا أساسيا للترويج للمنتجات والتأثير على سلوك المستهلك الذي لم يصبح ذلك المستهلك التقليدي الذي يقتني سلعته من خلال علاقة إتصال مباشرة بينه وبين البائع، لأن تطور المجتمع ساهم في إحداث عدة تغييرات طرأت على المجتمع وغيرت طريقة اقتناء الفرد للسلعة.

ولعل من بين أهم التغييرات التي حدثت تلك التغييرات على المستوى التكنولوجي والإلكتروني أين أضحى العالم اليوم قرية صغيرة في ظل ثورة المعلومات القادمة من كل مكان لتحقيق أهداف غايتها الأساسية الربح المادي وتحقيق أكبر قدر معين من احتواء السوق من طرف كبرى المؤسسات العالمية.

ومواقع التواصل الإجتماعي كالفايسبوك هو من أكثر الوسائل استخداما وفي ظل الحراك الإلكتروني الحاصل اليوم لم تبقى المنظمات منغلقة على نفسها بل إنها دائما ما تكون مسايرة للتطور التكنولوجي لمواكبة التغيير إنطلاقا من كون أن الذي لا يتغير سيضمحل ويتلاشى في مجتمع أصبح للمعلومة مكانتها في كل الميادين.

لذا فإن الكثير من المؤسسات الإنتاجية والخدماتية إتجهت للترويج لمنتجاتها مستخدمة عبر مواقع التواصل الإجتماعي عبر صفحات خاصة بها أو الإعلان والإشهار في منتديات أو صفحات معينة، وهو ما يساهم بدرجات مختلفة في تحقيق الربح المادي للمؤسسة الذي يعد محورا رئيسيا في التنمية الإقتصادية المحلية أو الوطنية، وهو ما يؤكده علماء علم النفس الإقتصادي والتجاري.

وبالنظر لأهمية الموضوع جاءت دراستنا الحالية التي هدفت إلى معرفة مدى مساهمة الدعاية التجارية عبر مواقع التواصل الإجتماعي في التنمية الإقتصادي من خلال توجيه سلوك المستهلك، وذلك إنطلاقا من إشكالية مفادها:

ما مدى مساهمة الدعاية التجارية في المجتمع الإلكتروني عبر مواقع التواصل الإجتماعية ومساهمتها في التنمية الإقتصادية من خلال توجيه سلوك المستهلك؟.

2. فرضيات الدراسة:

1.2 الفرضية العامة:

تساهم الدعاية التجارية في المجتمع الإلكتروني عبر مواقع التواصل الإجتماعي في التنمية الإقتصادية من خلال توجيه سلوك المستهلك.

2.2 الفرضيات الإجرائية:

1. تساهم الدعاية التجارية في المجتمع الإلكتروني عبر مواقع التواصل الإجتماعي في التنمية الإقتصادية من خلال اقتناء السلع.

2. تساهم الدعاية التجارية في المجتمع الإلكتروني عبر مواقع التواصل الإجتماعي في التنمية الإقتصادية من خلال إتخاذ القرار الشرائي.

3. تساهم الدعاية التجارية في المجتمع الإلكتروني عبر مواقع التواصل الإجتماعي في التنمية الإقتصادية من خلال تكوين الرأي.

3. أهداف الدراسة:

- معرفة تأثير الدعاية التجارية في المجتمع الإلكتروني.
- معرفة تأثير مواقع التواصل الإجتماعي في سلوك المستهلك
- معرفة العلاقة التي تربط مواقع التواصل الإجتماعي بالتنمية الإقتصادية
- التأكيد على أهمية مواقع التواصل الإجتماعي كوسيلة للدعاية التجارية للمنتج.

4. حدود الدراسة:

تمت هذه الدراسة بولاية سطيف أين أجريت خلال العام الجامعي 2016/2015، حيث مست مستخدمي الفايسبوك الذين تربطهم علاقات مع الصفحات التي تستخدم الدعاية التجارية، من مختلف فئات المجتمع،

وقد تم تطبيق الإستبيان الخاصة بالدراسة بصورة مباشرة بين الباحث والمبحوثين عينة الدراسة وبصورة فردية.

5. تحديد مصطلحات الدراسة:

الدعاية: هي المحاولة المقصودة التي يقوم بها الفرد أو جماعة من أجل تشكيل اتجاهات جماعات أخرى أو التحكم فيها أو تغييرها، وذلك عن طريق إستخدام وسائل الإتصال الهدف من ذلك أن يكون رد فعل الناس المتعرضين لتأثير الدعاية في أي موقف من المواقف هو نفسه رد الفعل الذي يرغب الداعية[1].

الدعاية التجارية: هي الدعاية المنظمة لتسويق وترويج منتج أو خدمة ما أيا كانت الوسيلة المستخدمة لذلك سواء وسائل سمعية وبصرية، وسائل إعلانية مطبوعة، وسائل ثابتة[2].

المجتمع الإلكتروني: هو عبارة عن تجمعات سوسيوثقافية تنشأ عبر شبكات الإنترنيت عند توفر عدد كاف من الأفراد المشاركين في المحادثات العامة خلال مدة زمنية كافية والعمل بما في وسعهم من أجل نسج شبكة من العلاقات الإجتماعية عبر الفضاء المعلوماتي[3].

مواقع التواصل الإجتماعي: هي منظومة من الشبكات الإلكترونية تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع خاص به، حيث يرتبط من خلاله بنظام اجتماعي إلكتروني مع مشتركين آخرين لديهم إهتمامات وهوايات مشتركة [4].

الفايسبوك: هو منصة مصممة من أجل أن يتشارك ويتواصل الأشخاص من خلالها، لذلك فهي خصوصية وشخصية، من أجل إستخدام المواقع يقوم المستخدمون بالتسجيل فيه، وبإنشاء ملف شخصي ثم إضافة مستخدمين آخرين كأصدقاء وتبادل الرسائل والإنضمام إلى مجموعات أو صفحات تلاقي الإستحسان لديهم وتشكل مصدر إهتمام معين عندهم[5]، فهو موقع من مواقع التواصل الإجتماعي يمكن الدخول والتسجيل فيه مجانا حيث يوفر هذا الموقع لمستخدميه عدة خدمات تركز على بناء علاقات اتصالية مع الأصدقاء وأشخاص آخرين حيث يساهم في الإتصال والتفاعل مع أعضاء آخرين.

التنمية الإقتصادية: هي عملية متعددة الأبعاد تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الإجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية جبنا إلى جبن مع زيادة معدلات النمو الإقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما[6].

الترويج: هو الجهد المبذول من جانب البائع لإقناع المشتري المرتقب بقبول معلومات معينة عن سلعة أو خدمة وحفظها في ذهنه بشكل يمكنه من استرجاعها[7].

سلوك المستهلك: هو مجموعة التصرفات التي تصدر عن الأفراد والمرتبطة بشراء واستعمال السلع الإقتصادية والخدمات وبما في ذلك إتخاذ القرارات التي تسبق وتحدد هذه التصرفات[8].

6.عينة الدراسة:

لقد تم تطبيق أدوات الدراسة على عينة مكونة من 120 طالب جامعي مستخدم مواقع التواصل الإجتماعي الذين تربطهم علاقات عبر صفحات فيسبوك خاصة بالدعاية التجارية لمنتجات مختلفة، والجداول التالية توضح طبيعة العينة أكثر.

الجنس	التكرار	النسب المئوية
إناث	63	%52.5
ذكور	57	%47.5
المجموع	120	%100

جدول رقم(01) يوضح خصائص العينة حسب متغير الجنس.

السن	التكرار	النسب المئوية
25-20	95	%79.17
30-25	20	%16.66
35-30	5	%4.17
المجموع	120	%100

جدول رقم(02) يوضح خصائص عينة الدراسة حسب متغير السن.

المستوى الدراسي	التكرار	النسبة المئوية
أولى جامعي	34	%28.33
ثانية جامعي	27	%22.5
ثالثة جامعي	35	%29.17
ماستر 1 و 2	24	%20
المجموع	120	%100

جدول رقم(03) يوضح خصائص عينة الدراسة حسب متغير المستوى الدراسي.

7. المنهج المستخدم:

لقد كان المنهج المطبق في دراستنا هو المنهج الوصفي الذي يعرف بأنه" طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة"[9]، ولقد تم إستخدام هذا النوع من المناهج لملاءمته دراسته من حيث تعديه حدود جمع البيانات لظاهر ما إلى تحليل هذه الظاهرة وعلاقتها بالظواهر الأخرى.

8. أداوت الدراسة:

لقد تم الإعتماد على استبيان من إعداد الباحثين حيث شمل 25 سؤال في حين أعطيت تعليمات للمستجوب وحددت له عدة خيارات ترتبط بطبيعة السؤال، وقد تم عرض الإستبيان على 5 أساتذة من قسم علم النفس بجامعة سطيف 02، حيث بلغ الصدق 0.89 أما الثبات 0.92 فقد بلغ ومنه فالاستبيان قابل للتنفيذ على عينة الدراسة.

9. الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع الذي درسناه فإننا قد استخدمنا النسب المئوية وهو أكثر الوسائل الإحصائية ملائمة ومعادلته كالآتي:

النسبة= تكرار البند x 100/ مجموع التكرارات.

10. عرض نتائج الدراسة والتعليق عليها:

1.10عرض نتائج الفرضيات الإجرائية الأولى والتعليق عليها:

البند 01: هل تتابع الإعلانات التجارية الموجودة على الفايسوك؟

البند 01	دائما	أحيانا	عند الحاجة لسلعة ما	المجموع
التكرار	28	42	50	120
النسبة المئوية	%23.33	%35	%41.67	%100

نلاحظ من خلال النتائج المعروضة سابقا في الجدول أعلاه أن عينة الدراسة تتابع الإعلانات التجارية عن الحاجة لاقتناء سلعة معينة بنسبة بلغت 41.67%، في حين أن 35% من عينة الدراسة تتابع الإعلانات أحيانا، و23.33% تتابع الإعلانات دائما، وهو ما يؤكد أن عينة الدراسة جميعها تتابع الإعلانات التجارية عبر الفايسبوك دائما أو أحيانا أو عند الحاجة لسلعة معينة، ويرجع ذلك لطبيعة العينة المختارة للدراسة والتي كانت قصدية.

البند 02: ما الهدف من متابعة الإعلانات التجارية عبر صفحات الفايسبوك؟

البند 2	المتعة	البحث عن سلعة معينة	التعرف على أسعار السلع والموضة	المجموع
التكرار	32	33	55	120
النسبة المئوية	%26.67	%27.5	%45.83	%100

من خلال النتائج المتوصل إليها فيما يخص الهدف من متابعة الإعلانات التجارية عبر صفحات الفايسبوك نلاحظ أن 45.83% من عينة الدراسة يتابعونها من أجل التعرف على أسعار السلع والموضة، في حين أن 27.5% يتابعونها بهدف البحث عن سلعة معينة، أما 26.67% من عينة الدراسة فهم يتابعون هذه الإعلانات لتحقيق المتعة فقط والفرجة.

البند 03: هل ترغب في اقتناء السلع التي تراها على صفحات الفايسبوك؟

البند 3	دائما	أحيانا	أبدا	المجموع
التكرار	38	61	21	120
النسبة المئوية	%31.67	%50.83	%17.5	%100

من خلال النتائج المتوصل إليها في الجدول أعلاه نلاحظ أن 50.83% من عينة الدراسة يرغبون في اقتناء السلع التي يرونها عبر الفايسبوك أحيانا، في حين أن 31.67% من عينة الدراسة يرغبون في اقتنائها دائما، أما 17.5% من عينة الدراسة فهم لا يرغبون في اقتناء هذه السلع.

البند 04: هل قمت بشراء سلعة معينة من خلال أحد صفحات الفايسبوك؟

البند 4	نعم	لا	المجموع
التكرار	54	66	120
المجموع	%45	%55	%100

من خلال النتائج المتوصل إليها في الجدول أعلاه نلاحظ أن %55 من عينة الدراسة قد قاموا بشراء سلعية معينة من خلال أحد صفحات الفايسبوك، في حين أن 45% من عينة الدراسة لم يشتروا أي سلعة عبر الفايسبوك.

البند 05: كم من مرة اقتنيت سلعة معينة عن طريق الفايسبوك؟.

البند 5	مرة واحدة	2 مرات	أكثر من 3 مرات	المجموع
التكرار	23	16	15	54
النسبة المئوية	%42.59	%29.63	%27.78	%100

من خلال النتائج المتوصل إليها في الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن 42.59%من عينة الدراسة اقتنوا سلعة معنية عر الفايسبوك مرة واحد، في حين أن هناك من اقتناها لمرتين بنسبة بلغت 29.63%، أما 27.78% من عينة الدراسة فقد قاموا بشراء السلع لأكثر من مرتين، وهو ما يؤكد أن عينة الدراسة لديها ثقافة التجارة الإلكترونية.

البند 06: هل دفعتك الحاجة لاقتناء هذه السلع؟

البند 6	نعم	لا	إلى حد ما	المجموع
التكرار	33	4	17	54
النسبة المئوية	%61.11	%7.41	%31.48	%100

من خلال النتائج المتوصل إليها والمبينة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن 61.11% دفعتهم الحاجة لشراء السلع، في حين أن 31.48% من عينة الدراسة دفعتهم الحاجة إلى حد ما، أما 7.41% فقد إشترو السلع لعوامل أخرى.

البند 07: هل حدثت مشكلة ما بعد شراء السلعة عن طريق الفيسبوك؟

البند 7	نعم	لا	المجموع
التكرار	5	49	54
النسبة المئوية	%9.26	%90.74	%100

من خلال النتائج المتوصل إليها المبينة في الجدول أعلاه نلاحظ أن 90.74% من عينة الدراسة لم تحدث لهم أي مشكلة بعد شاء سلعة عن طريق الفايسبوك، وهو ما يؤكد مدى جدية البيع المستخدم عن طريق الفايسبوك والإعلانات التجارية، في حين أن 9.26% من عينة الدراسة حدثت لهم مشاكل حينما قاموا بشراء السلع عن طريق الفايسبوك.

البند 08: هل ستقوم بتكرار عملية شراء سلعة ما عن طريق الفايسبوك؟

البند 8	نعم	لا	ربما	المجموع
التكرار	23	19	12	54
النسبة المئوية	%42.59	%35.17	%22.22	%100

من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ أن 42.59% هم على أتم الاستعداد لتكرار عملية شراء السلع عن طريق الفايسبوك، في حين أن 35.17% من عينة الدراسة أكدوا أنهم لن يقوموا بتكرار شراء سلعة عن طريق الفايسبوك، أما 22.22% من عينة الدراسة فهم في حالة تردد حيث أنهم سيقومون بتكرار شراء سلع عن طريق الفايسبوك.

البند 09: هل السلع التي اشتريتها تتوافق مع الموضة؟

البند 9	دائما	أحيانا	أبدا	المجموع
التكرار	37	17	00	54
النسبة المئوية	%68.52	%31.48	%00	%100

من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ أن السلع التي يشتريها أفراد عينة الدراسة يرون أن السلع التي اشتروها تتوافق ومعايير الموضة بنسبة بلغت 68.52%، في حين أن 31.48%من عينة الدراسة يرون أنها تتوافق مع الموضة أحيانا، في حين أن ولا أحد من عينة الدراسة رأى أنها لا تتوافق مع الموضة وهو ما يؤكد طبيعة السلع المعروضة عبر الفايسبوك للبيع.

البند 10: هل الفايسبوك يعرض السلع التي تعجبك ويدفعك ذلك لإشترائها؟

البند 10	دائما	أحيانا	أبدا	المجموع
التكرار	68	46	6	120
النسبة المئوية	%56.67	%38.33	%5	%100

من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ أن 56.67% من عينة الدراسة تعجبها السلع المعروضة عبر الفايسبوك وترغب في اقتناء هذه السلع وذلك دائما، في حين أن 38.33% تعجبها السلع وترغب في اقتنائها أحيانا، أما 5% من عينة الدراسة فهي لا تعجبها السلع ولا ترغب في اقتنائها، وهو ما يؤكد أن معظم عينة الدراسة لديها اهتمام بالسلع المعروضة عبر صفحات الفايسبوك.

2.10عرض نتائج الفرضيات الإجرائية الثانية والتعليق عليها:

البند 11:هل قراراتك الشرائية تتوافق مع ما تعرضه صفحات الفايسبوك من سلع؟

البند11	دائما	أحيانا	أبدا	المجموع
التكرار	27	70	23	120
النسبة المئوية	%22.5	%58.33	%19.17	%100

من خلال النتائج المتوصل إليها في الجدول الموضح أعلاه، نلاحظ أن 58.33% من عينة الدراسة تتوافق قراراتها الشرائية مع ما تعرضه صفحات الفايسبوك من سلع وخدمات وذلك أحيانا، في حين أن 22.5% من عينة الدراسة قراراتها الشرائية تتوافق مع ما تعرضه صفحات الفايسبوك من سلع، أما 19.17% من عينة الدراسة فهي ترى أن قراراتها الشرائية لا تتوافق وما تعرضه صفحات الفايسبوك من سلع.

البند12: هل إتخاذ القرار الشرائي بالنسبة لك نابع من قناعاتك الشخصية؟

البند 12	دائما	أحيانا	أبدا	المجموع
التكرار	92	21	7	120
النسبة المئوية	%76.67	%17.5	%5.83	%100

من خلال النتائج المتوصل إليها والمبينة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن 76.67% من عينة الدراسة تتخذها قرارها الشرائي من قناعتها الشخصية وذلك دائما، في حين أن 17.5% يكون قرارها الشرائي نابع من قناعتها الشخصية أحيانا، أما 5.83% فترى أن قرارها الشرائي لا يكون نابع من قناعتها الشخصية، وهو ما يؤكد لنا أن معظم عينة الدراسة تتخذها قرارها الشرائي من قناعاتها الشخصية.

البند13: هل توصية الأصدقاء تؤثر في قرارك الشرائي لسلعة ما عن طريق الفايسبوك؟

البند 13	دائما	أحيانا	أبدا	المجموع
التكرار	57	35	28	120
النسبة المئوية	%47.5	%29.17	%23.33	%100

من خلال النتائج المتوصل إليها المبينة في الجدول أعلاه نلاحظ أن 47.5% من عينة الدراسة حينما تتخذ القرار الشرائي لسلعة ما عن طريق الفايسبوك تتأثر بتوصية الأصدقاء دائما أين يعتبر الأصدقاء الفاصل الأساسي في إتخاذ قرارهم الشرائي، في حين أن 29.17% أحيان يعتمدون على توصية الأصدقاء في إتخاذ القرار الشرائي، أما 23.33% فهم لا يعتمدون على الأصدقاء في إتخاذ القرار الشرائي.

البند14: هل الإغراء المعتمد في هذه المواقع يدفعك لاقتناء السلع دون مشاورة الآخرين؟

البند 14	دائما	أحيانا	أبدا	المجموع
التكرار	17	41	62	120
النسبة المئوية	%14.16	%34.17	%51.67	%100

من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ أن 51.67% من عينة الدراسة يرون أن الإغراء الذي يتم اعتماده في الفايسبوك لا يدفعهم لاقتناء السلع، مما يعني أن قرارهم الاستهلاكي مبني على أسس واقعية موضوعية، في حين أن 34.17% يتأثرون بالإغراء أحيانا، أما 14.16% من عينة الدراسة فهم يتأثرون بالإغراء دائما، وهو ما يؤكد تنوع طبيعة المستهلكين في عينة الدراسة.

البند15: هل تقتني سلعة معينة في السوق سبق وأن رأيتها عبر صفحات الفايسوك؟

البند 15	دائما	أحيانا	أبدا	المجموع
التكرار	53	38	29	120
النسبة المئوية	%44.17	%31.17	%24.16	%100

من خلال النتائج المتوصل إليها في الجدول أعلاه نلاحظ أن 44.17% من عينة الدراسة يقتنون السلع التي يجدونها في الأسواق والتي يرونها عبر صفحات الفايسبوك دائما، في حين أن 31.17% من عينة الدراسة أحيانا ما يقتنون السلع التي رأوها في الفايسبوك، أما 24.17% من عينة الدراسة يقتنون السلع بدون التأثر بما شاهدوه في الفايسبوك.

البند16: هل يساعدك الفايسبوك على إختيار السلعة التي تناسبك؟

البند 16	دائما	أحيانا	أبدا	المجموع
التكرار	62	48	10	120
النسبة المئوية	%51.67	%40	%8.33	%100

من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ أن 51.67% من عينة الدراسة يعتبرون الفايسبوك وسيلة مساعدة على إختيار السلع دائما، في حين أن 40% يعتبرونه مساعد أحيانا، أما نسبة 8.33% يعتبرون الفايسبوك لا يساعدهم في إختيار السلع.

البند17: هل يساعدك الفايسبوك على إكتشاف خصائص السلع؟

البند 17	دائما	أحيانا	أبدا	المجموع
التكرار	78	32	10	120
النسبة المئوية	%65	%26.67	%8.33	%100

من خلال النتائج المتوصل إليها أعلاه في الجدول، نلاحظ أن 65% من عينة الدراسة يعتبرون الفايسبوك وسيلة تساعدهم على معرفة خصائص السلع المعروضة دائما، في حين أن 26.67% يساعدهم الفايسبوك أحيانا على إكتشاف خصائص السلع المعروضة، أما 8.33% فيرون أن الفايسبوك لا يساعدهم على إكتشاف خصائص السلع.

3.10 عرض نتائج الفرضية الإجرائية الثالثة:

البند18: هل تعتقد أن الفايسبوك من خلال الإعلانات التجارية يحاول أن يكون لك رأي حول السلع؟

البند 18	دائما	أحيانا	أبدا	المجموع
التكرار	68	27	25	120
النسبة المئوية	%56.67	%22.5	%20.83	%100

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه نلاحظ أن 56.67% عينة الدراسة يعتقدون أن الفايسبوك من خلال الإعلانات التجارية يحاول أن يكون لديهم رأي حول السلع دائما، في حين أن 22.5% يرون أن ذلك أحيانا، أما 20.83% فهم يرون أن الفايسبوك من خلال الإعلانات التجارية لا يحاول أن يكون لديهم رأي حول السلع.

البند19: هل تحمل نفس الأفكار التي يحملها أصدقاؤك في الفايسبوك حول الإعلانات التجارية؟.

البند 19	دائما	أحيانا	أبدا	المجموع
التكرار	55	36	29	120
النسبة المئوية	%45.83	%30	%24.17	%100

من خلال نتائج البند 19 المرصودة في الجدول أعلاه نلاحظ أن 45.83% من عينة الدراسة يحملون نفس أفكار أصدقائهم في الفايسبوك حول الإعلانات التجارية دائما، في حين أن 30% منهم يجملون نفس الأفكار أحيانا، أما 24.17% من عينة الدراسة لا يحملون مع أصدقائهم نفس الأفكار.

البند20: هل تملك القدرة على التأثير في الآخرين من خلال دفعهم لاقتناء سلعة معينة عن طريق الفايسبوك؟

البند 20	دائما	أحيانا	أبدا	المجموع
التكرار	51	53	16	120
النسبة المئوية	%42.5	%44.17	%13.33	%100

من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ أن 44.17% من عينة الدراسة يرون أنهم يملكون القدرة على التأثير في الآخرين من خلال دفعهم لاقتناء سلعة معينة عن طريق الفايسبوك أحيانا، في حين أن

42.5% منهم يملكون تلك القدرة دائما، أما 13.33% من العينة فهم لا يملكون القدرة على التأثير في الآخرين.

البند21: هل يلعب الفايسبوك دورا في تشكيل الرأي لدى المستهلك بخصوص السلع؟

البند 21	دائما	أحيانا	أبدا	المجموع
التكرار	57	42	21	120
النسبة المئوية	%47.5	%35	%17.5	%100

من خلال النتائج المتوصل إليها أعلاه نلاحظ أن 47.5% من عينة الدراسة يعتبرون أن الفايسبوك يلعب دورا في تشكيل الرأي لدى المستهلك بخصوص السلع دائما، في حين أن 35% يعتبرون ذلك أحيانا، أما 17.5% من عينة الدراسة يرون أن الفايسبوك يلعب دورا في تشكل الرأس لدى المستهلك بخصوص السلع.

البند 22: هل ساهم الفايسوك في توسيع أفكارك حول الخدمات والمنتجات المعروضة في الإعلانات؟

البند 22	دائما	أحيانا	أبدا	المجموع
التكرار	59	37	24	120
النسبة المئوية	%49.17	%30.83	%20	%100

من خلال النتائج المتوصل إليها في الجدول أعلاه نلاحظ أن 49.17% من عينة الدراسة يرون أن الفايسبوك ساهم في توسيع أفكار المستهلكين حول الخدمات والمنتجات المعروضة عبر صفحاته وذلك دائما، في حين أن 30.83% من عينة الدراسة اعتبروا مساهمته أحيانا فقط، أما 20% من العينة رأت أنه لا يساهم في توسيع الأفكار بالنسبة للمستهلكين حول الخدمات والمنتجات المعروضة.

البند 23: هل الفايسبوك يساهم في زيادة الوعي الاستهلاكي للأفراد ويطور ثقافتهم الاستهلاكية؟

البند 23	دائما	أحيانا	أبدا	المجموع
التكرار	66	38	16	120
النسبة المئوية	%55	%31.67	%13.33	%100

من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ أن الفايسبوك يزيد في الوعي الاستهلاكي وتطوير الثقافة الاستهلاكية لدى 55% من عينة الدراسة دائما، و31.67% أحيانا، أما 13.33% من عينة الدراسة فيرون أنه لا يساهم في زيادة الوعي الاستهلاكي وتطوير الثقافة الاستهلاكية للأفراد.

البند 24: حينما تريد أن تقتني سلعة ما على أي رأي تعتمد؟

البند 24	رأيي	الأصدقاء	الموضة	المجموع
التكرار	46	27	47	120
النسبة المئوية	%38.33	%22.5	%39.17	%100

من خلال النتائج المتوصل إليها أعلاه نلاحظ أن 39.17% من عينة الدراسة يقتني السلعة على أساس الموضة، أما 38.33% فيقتنون السلع على أساس الرأي الشخصي أما 22.5% فيقتنون السلعة نتيجة آراء الأصدقاء.

البند 25: هل يؤثر الفايسبوك من خلال ما يعرضه من إعلانات على إقبال مستخدميه على شراء السلع والاقتناع بها؟

البند 25	نعم	لا	المجموع
التكرار	92	21	120
النسبة المئوية	%57.5	%42.5	%100

من خلال النتائج المتوصل إليها في الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن 57.5% من عينة الدراسة يؤثر الفايسبوك من خلال ما يعرضه من إعلانات على إقبال على شراء السلع والاقتناع بها، في حين أن 42.5% من عينة الدراسة لا يؤثر فيهم الفايسبوك.

11.تحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها على ضوء الفرضيات:

1.11 تحليل وتفسير النتائج على ضوء الفرضية الإجرائية الأولى:

من خلال النتائج التي توصلنا إليها واشرنا إليها سابقا بخصوص الفرضية الإجرائية الأولى وجدنا أن الدعاية الدعاية التجارية في المجتمع الإلكتروني عبر مواقع التواصل الإجتماعي تساهم في التنمية الإقتصادية من خلال اقتناء السلع، فمتابعة الفرد للإعلانات التجارية عبر الفايسبوك يساهم في عملية

شراءه للسلع وذلك بالنظر للهدف الذي يرد مستخدم الفايسبوك الوصول إليه من خلال هذه المتابعة، وبسبب هذه المتابعة والتعود على مشاهدة الإعلانات التجارية تتكون لدى الفرد الرغبة في اقتناء سلعة ما أعجبته وهو ما يجعله يشتريه عن طريق التواصل مع عارض السلعة أي أن الفايسبوك اليوم أصبح مجالا لاقتناء السلع وإشترائها، وفي الكثير من المرات تعرض العديد من السلع في الفايسبوك بأسعار مغرية أو غير موجودة في السوق ما يدفع مرتادي الفايسبوك لاقتنائها من الإنترنيت خاصة إذا توفر عنصر الثقة في عملية البيع والشراء وهو عنصر مهم لدى الفرد، والذي يدفعه لاحقا لاقتناء سلعة ما دون أي مخاطر تذكر، مع العلم أن الأفراد يشترون السلع التي تتمتع بالموضة بالنظر ربما لعدم وجودها في السوق، لذلك نجد أن أغلب مواقع التواصل الإجتماعي تعرض السلع التي تغري الزبون وتدفعه لشرائها، ولعل اكتساب الفرد لثقافة البيع الإلكتروني سيساهم في خلق نوع من الإقتصاد الجديد في بلادنا وهو ما يدفع الإقتصاد للنمو خاصة أن المستهلك الفرد هو الركيزة الأساسية للاقتصاد، ومن خلال ما تم عرضه نستنتج أن الدعاية التجارية في المجتمع الإلكتروني من خلال مواقع التواصل الإجتماعي تساهم في التنمية الإقتصادية وذلك من خلال توجيه سلوك المستهلك فيما يخص اقتناء السلع.

2.11 تحليل وتفسير النتائج على ضوء الفرضية الإجرائية الثانية:

من خلال النتائج المتوصل إليها وجدنا أن الدعاية التجارية في المجتمع الإلكتروني عبر مواقع التواصل الإجتماعي تساهم في التنمية الإقتصادية من خلال إتخاذ القرار الشرائي، فالفرد حينما تتوافق قراراته الشرائية مع ما تعرضة مختلف الصفحات التي تعتمد على الدعاية التجارية من سلع وخدمات يدفعه ذلك لاقتناء هذه السلع، بعدما تتكون لديه قناعات شخصية حول السلع المعروضة وهذا ما لاحظناه من خلال بعض المقابلات التي جمعتنا مع أفراد العينة الذين لا يقتنون السلع إلا لقناعة شخصية بأهمية السلعة ومدى حاجتهم إليها، كما أن اقتنائهم لبعض السلع يكون نتيجة التوصيات التي يقوم بها الأصدقاء أين يتأثر المستهلك بهم، كما قد يتخذ الفرد قراره الشرائي بناءا على الفايسبوك من خلال إغراء السلع أين تتكون لديه فكرة أولية حول السلع ما إن يشاهدها في السوق الواقعي حتى يقتنيها بدون تردد لأنه سبق له وأن عرف خصائصها التي تميزها وهذا ما يجعل الفايسبوك يتحول اليوم إلى وسيلة مساعدة على إتخاذ القرار الشرائي للفرد، ومن خلال ما تم عرضه نستنتج أن الدعاية التجارية في المجتمع الإلكتروني من خلال مواقع التواصل الإجتماعي تساهم في التنمية الإقتصادية من خلال إتخاذ القرار الشرائي، الفايسبوك

اليوم أصبح يلعب دور الموجه لسلوك المستهلك ويساعده على إتخاذ قراره الشرائي وهو ما يجعله وسيلة للإعلان والدعاية التجارية ويساهم في تطوير الإقتصاد وتنويعه خاصة إذا تم استغلاله بالكيفية المناسبة وذلك بضمان التسويق الإلكتروني للسلع المحلية.

3.11 تحليل وتفسير النتائج على ضوء الفرضية الإجرائية الثالثة:

من خلال النتائج المتوصل إليها وجدنا أن الدعاية التجارية في المجتمع الإلكتروني عبر مواقع التواصل الإجتماعي تساهم في التنمية الإقتصادية من خلال تكوين الرأي، فالإعلانات التجارية تحاول أن تكون لدى المستهلك وتشكل به رأي حول مختلف السلع المعروضة، كما يتأثر الفرد بأصدقائه في الفايسبوك حيث نجد أن جل الأصدقاء الذين لديهم إهتمامات مشتركة يكونون مجموعات خاصة بهم، ويحاولون التأثير ودفع بعضهم البعض لاقتناء السلع، وبهذا يساهم الفايسبوك في تشكيل الرأي حول السلع لدى المستهلك، كما يسعى إلى توسيع أفكار المستهلكين حول الخدمات والمنتجات وذلك بتقديم خصائص السلع ومميزاتها لدفع المستهلك لاقتنائها، كما يعمل الفايسبوك في بعض الأحيان على زيادة الوعي الاستهلاكي بالتحذير من بعض السلع والخدمات أو دفع المستهلكين لاقتناء سلعة معينة بالترويج لهذه السلعة مما يجعل المستهلك يقتنع بها ويقبل عليها في الأسواق، كما يغير الفايسبوك ثقافة المستهلكين الاستهلاكية بتقديم النصائح والإرشادات الخاصة بطريقة استهلاك السلع، ومن خلال ما تم عرضه سابقا نرى أن الدعاية التجارية تساهم في التنمية الإقتصادية من خلال تشكيل الرأي حول السلع وهو ما يساهم في توسيع شبكة السوق التي تعتبر أحد أهم الدعائم الإقتصادية لتطوير ونمو الإقتصاد المحلي.

خاتمة:

إن إستخدام الفايسبوك اليوم لم يعد بشكل تقليدي أي أنه تحول من مجرد وسيلة اتصالية بين الأصدقاء إلى وسيلة تستخدم لأغراض مختلفة أهمها الدعاية التجارية أين أضحت مختلف المؤسسات الإقتصادية تستخدم الفايسبوك من خلال صفحاتها الرسمية من أجل استقطاب أكبر عدد ممكن من الزبائن.

فالمجتمع الإلكتروني اليوم أصبح ضرورة ملحة لأي بلد والجزائر ليست في غنى عن هذه البلدان، أين يلعب أهمية في الاستقطاب والتسويق للمنتجات والإعلانات التجارية خاصة بالنظر للميزات التي ينفرد بها من خلال إتاحة مواقع التواصل الإجتماعي للأفراد حرية التعبير عن أفكاره ومشاركاته مع الآخرين، كما

أنها تعتبر مصدر لتدفق المعلومات للمستهلك فيما يخص خصائص ومميزات السلع وهو ما يحول هذه المواقع لأكبر فضاء للإعلان والدعاية بالنظر لخصوصياتها وهو ما يوسع السوق والمستهلكين لأي مؤسسة تحسن إستخدام هذه المواقع.

والدعاية التجارية تساهم في تنمية الإقتصاد من خلال تطوير السوق وتوسيعه وهو ما ينتج تجارة جديدة لم تنشر في بلدنا كما هي عليه في باقي البلدان وهي التجارة الإلكترونية التي تساهم هي الأخرى في الإقتصاد، وبالنظر للتطورات الحاصلة اليوم فقد أصبحت أكثر من ضرورة خاصة بتوفر كل الظروف لانطلاقها في الوقت الراهن.

قائمة المراجع:

1. فايز عبد الله مكيد العساف، ، أساليب الإدارة المتقدة للدعاية الإعلامية الدولية، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، ع29، 2012، ص177.

2. أحمد السعيد الزقرد: الحماية المدنية من الدعاية التجارية الكاذبة والمضللة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2007، ص9.

3. jean francoin marcotte :les communautés virtuelles mécanismes de régulation et identités social , mémoire déposé comme exigence de la métrise an sociologie , Montréal, unv du Québec a Montréal, département de sociologie, 2003, p 6.

4. راضي زاهر: إستخدام مواقع التواصل الإجتماعي في العالم العربي، مجلة التربية، ع15، جامعة عمان الأهلية، عمان، الأردن،2003، ص23.

5. دليل المشاريع الممولة من الإتحاد الأوروبي: إستخدام وسائل التواصل الإجتماعي، الطبعة 2014، مركز معلومات الجوار الأوروبي ، 2014 ص7.

6. رمزي علي إبراهيم سلامة: اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1991، ص197.

7. ناجي معلا، رائف توفيق، أصول التسويق، ط1، دار وائل للنشر عمان الأردن، 2002، ص294.

8. عنابي بن عيسى سلوك المستهلك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص 10-11.

9. عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات: مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص140.

الاسم :**مريم**

اللقب : **مشري**

الوظيفة :**أستاذة مساعدة قسم-ب-جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة-**

البريد الالكتروني:**mecherimad@gmail.com**

محور المداخلة: **المحور الرابع دراسة نماذج تطبيقية لمجتمع المعلومات في بعض الدول العربية وتوضيح آثاره على التنمية –**

عنوان المداخلة**–دور تكنولوجيا المعلومات في ترشيد الخدمة العمومية –مؤسسة بريد الجزائر أنموذجا–**

الملخص

تعتبر الثورة التكنولوجية التي شهدها العالم خلال السنوات الأخيرة المحور الذي ميز العالم، حيث ساهمت في إحداث تحولات عميقة في المفاهيم العامة ،إذ أن استخدام تكنولوجيا المعلومات كآلية لترشيد الخدمة العمومية يمثل إستراتيجية محورية يمكنها إعطاء نتائج ايجابية للقرارات الإدارية الحكومية و يحقق مقدار من النجاعة في عمل مؤسسات الخدمة العمومية ،فالتوجه نحو إعطاء المعلومة في الوقت المناسب يسمح لمتخذي القرار بإصدار قرارات رشيدة وناجعة مما يؤدي إلى القضاء على الشك لدى المواطن ويقلل من حدة الشك بينه وبين مؤسسات الخدمة العمومية وهذا ما يجعلها تتصف بالفعالية و الكفاءة .

وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية إبراز دور تكنولوجيا المعلومات في ترشيد الخدمة العمومية وهذا من خلال معرفة ماهية تكنولوجيا المعلومات ،ومبررات استعمالها وكذلك محاولة التعرف على ماهية ترشيد الخدمة العمومية لنبرز في الأخير– دور تكنولوجيا المعلومات كأحد آليات ترشيد الخدمة العمومية –دراسة مؤسسة بريد الجزائر أنموذجا–

الكلمات الافتتاحية:ترشيد الخدمة العمومية–تكنولوجيا المعلومات–القرار الرشيد

Résumé :

La technologie moderne avait participé énormément dans la modernisation de la vie humaine, surtout dans le domaine de l’accès à l’information.

L’application de la technologie informatique comme moyen dans la gestion de service public est désormais une nécessite absolue. La rationalisation de la gestion du service public par des informations rapides et efficaces permet aux responsables de prendre des décisions

immédiates. Chose qui crée un climat de confiance et de contribution entre le responsable et le citoyen.

A travers cette étude nous essayons de montrer l'utilité de la technologie dans la rationalisation de la fonction publique.

Les mots clés : service public – la technologie informatique – les décisions rationnelles

مقدمة:

يشهد الاقتصاد تغيرا عميقا ،حيث أن الاقتصاد الصناعي تراجع ليترك مجالا لاقتصاد المعرفة وهذا مثل ما حدث في أوائل القرن ال18 عشر لما تراجع الاقتصاد الزراعي وترك مكانه إلى الاقتصاد الصناعي الذي عرف تغيرا في أساليب و تنظيم النشاط الاقتصادي ،إن المشكلة الاقتصادية التي نعانيها الآن في ظل اقتصاد المعرفة ليست ندرة الموارد الاقتصادية –كما في الاقتصاد الصناعي والزراعي–حيث أن المعرفة تتصف بالوفرة و تعاني النمو المستمر نتيجة المعالجة المستمرة والتطبيقات الميدانية التي تفتح أبوابا جديدة مما يستدعي معطيات جديدة بالنسبة إلى اقتصاديات الدول و التي يجب أن تستثمر وتستوعب هذا التغير.

الثورة التكنولوجية بالنسبة للمعلومات و الاتصالات والتي جاءت مصاحبة للالكترونيات الرقمية دفعت بالمعلومة لأن تكون من أكبر مصادر الدخل في العالم حيث في السنوات الأخيرة بات بالإمكان تجميع

و تخزين ومعالجة المعلومات على نطاق واسع و سريع وبتكلفة منخفضة ،هذا بعد أن كانت المعلومة حكرا على المؤسسات الكبرى(مثل الشركات المتعددة الجنسيات)و المؤسسات الحكومية بسبب تكلفتها جمعها المرتفعة أو لدوافع أمنية)

إن الهدف الأساسي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الخدمية العمومية هو تحسين الخدمة بما يتوافق مع التطورات الحاصلة ومع احتياجات المستفيدين منها.ومؤسسة بريد الجزائر من بين المؤسسات الخدمية التي عملت على تحديث وتحسين خدماتها من خلال إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في أداء مهامها.

ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة تكنولوجيا المعلومات في ترشيد الخدمة العمومية ؟

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى

- التعرف على تكنولوجيا المعلومات كأحد متطلبات المرحلة والتي ينبغي إدماجها لتفعيل الخدمة العمومية.
- اختبار مدى نجاعة تكنولوجيا المعلومات كآلية لرفع كفاءات المؤسسة العمومية.
- محاولة التعرف على استراتيجيات المتبناة في الخدمة العمومية وأثرها في رفع أداء مؤسسة بريد الجزائر.

أهمية الدراسة :

يكتسي موضوع تكنولوجيا المعلومات وترشيد الخدمة العمومية و تحسينها أهمية بالغة ،انطلاقا من أن التحول نحو الخدمة العمومية الالكترونية ضرورة تفرضها سمات العصر الحديث وما تفرضه التحديات الدولية و على رأسها العولمة .

منهجية الدراسة :

لقد اعتمدنا في دراسة الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي و المناسب لطبيعة الموضوع ،وكذا منهج دراسة الحالة والذي يسمح لنا بإسقاط البحث العلمي على الواقع الميداني.

هيكل الدراسة :

بهدف الإجابة على إشكالية الدراسة قسمنا هذه الدراسة إلى جانبين نظري وتطبيقي،الأول تطرقنا من خلاله إلى الإطار المفاهيمي لتكنولوجيا المعلومات وكذا مفهوم ترشيد الخدمة العمومية ،أما الجزء الثاني فقد خصص لدراسة الميدانية لتعرف على مساهمة تكنولوجيا المعلومات في ترشيد الخدمة العمومية من خلال دراسة حالة مؤسسة بريد الجزائر ،و التي كانت من أهم المؤسسات التي استفادت من هيكلة القطاع قصد تحسين جودة الخدمة المقدمة و تخفيف العبء الإداري على المواطن.

أولا:ماهية تكنولوجية المعلومات

أحدث انتشار تكنولوجيا المعلومات و الاتصال مؤشرات جديدة و متغيرات كبيرة جعلها تدخل في شتى المجالات (اقتصادية، اجتماعية، سياسية...)بما في ذلك المؤسسات بتنوعها ،بحيث أن مطلب تحسين العمل بات يستلزم تبنني استخدام هذه التكنولوجيا.

1.1تعريف تكنولوجيا المعلومات:

يجب أولا التفريق بين التقنية والتكنولوجيا من خلال تحديد مفهوم دقيق لهما

حيث يمكن تعريف التقنية "مستوى المعرفة الفنية المتاحة و المستخدمة في البيئة لإشباع الاحتياجات أو إنتاج السلع والخدمات "[xxx]

أما التكنولوجيا فيمكن أن تعرف على أنها"هي الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات و الأنشطة الإدارية و التنظيمية و الاجتماعية ،وذلك بهدف إلى التوصل إلى نتائج جديدة يفترض أنها أجدى للمجتمع "[xxx]

و بحيث لم تُخص تكنولوجيا المعلومات –كغيرها من المصطلحات الجديدة –بتعريف محدد بل تنوعت وتعددت باختلاف وجهة نظر كل واحد ومن بينها

"هي عبارة عن المكونات المادية و البرمجية لأجهزة الحاسوب و شبكات الاتصال و قواعد البيانات التي تعمل على استقبال البيانات ومعالجتها وتخزينها و استرجاعه للمستخدم النهائي في الوقت و الزمان المناسبين "[xxx]

"كما تعرف بالتكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات في شكل الكتروني ،وتشمل تكنولوجيا الحاسبات الآلية ووسائل الاتصال و شبكات الربط و أجهزة الفاكس و غيرها من المعدات التي تستخدم بشدة في الاتصالات"[xxx]

ويرى هيريت سيمون و الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1978بأن " تكنولوجيا المعلومات و الاتصال تساعد على جعل المعلومات تقرأ على حاسوب أو مذكرات تخزن في الذاكرة الالكترونية "[xxx]

"هي مجموعة الوسائل المستخدمة لإنتاج و استغلال وتوزيع المعلومات بكل أشكالها و على اختلاف أنواعها سواء كانت مكتوبة ومسموعة و مرئية "[xxx].

مما سبق يمكن استخلاص ما يلي:

- ✓ ترتكز تكنولوجيا المعلومات وبشكل أساسي على استخدام التقنيات الحديثة و برمجيات الحاسوب .
- ✓ تشمل تكنولوجيا المعلومات جملة من المراحل تبدأ من خلال تحصيل البيانات من البيئة ومن ثم استرجاعها بمختلف الوسائط ثم إرسال نتائج العمليات المعالجة للاستفادة منها عبر وسائل الاتصال المختلفة لكل مكان في العالم مما يمكن الاطلاع عليها في أي وقت ودون حواجز أو قيود.
- ✓ تمكن تكنولوجيا المعلومات تحقيق الاستفادة القصوى من عملياتها حيث تسمح بتوفير المعلومات في الوقت والمكان المناسبين .
- ✓ و يمكن تعريف تكنولوجيا المعلومات بأنها عبارة عن مختلف الأساليب التي تستخدم في الحصول وتشغيل ونقل وتخزين المعلومات بشكل الكتروني.

2.1أهم خصائص تكنولوجيا المعلومات :

لقد تحول استخدام تكنولوجيا المعلومات من مجرد مكسب تستخدمه المؤسسات سواء(الربحية أو غير الربحية)لكسب ميزة تنافسية إلى ضرورة تفرضها جملة من الخصائص التي تتمتع بها هذه التكنولوجيا ولعل أهمها: [xxx]

التفاعلية: أي أن المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت و المشاركين في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهذا ما يخلق نوع من التفاعل بين الأشخاص والمؤسسات و باقي الجماعات.

الشيوع والانتشار: أي أن الشبكة قابلة لتوسع و الانتشار في مختلف مناطق العالم وهذا ما يسمح بانتشار المعلومة ويكسبها صفة العالمية.

اللاجماهيرية: أي أن المعلومة يمكن أن توجه إلى فرد واحد أو إلى مجموعة من الأفراد.

اللاالتزامية: وهذا معناه أن المعلومة يمكن أن تتاح في أي وقت يناسب المستخدم مما يسمح باستغلالها في الوقت المناسب.

قابلية التوصيل : أي يمكن الربط بين الأجهزة الاتصالية المختلفة بغض النظر عن البلد أو الشركة التي تم فيها الصنع.

الحركية : أي أنها يمكن الاستفادة منها في أي مكان يوجد فيه المستخدم شرط امتلاكه لمختلف وسائل الاتصال كالحاسوب المحمول و الانترنت اللاسلكية .

اللامركزية:أي أن تكنولوجيا المعلومات تكون مستمرة العمل في كل الأحوال،أي أنه ليس هناك كمبيوتر واحد يتحكم فيها وحين تعطله تتوقف الخدمة.

قابلية التحول:أي اماكنية تحويل المعلومة بين الوسائط المختلفة.

العالمية أو الكونية:أي في مناطق العالم و سهولة المعاملات التجارية بين مختلف وسائط العالم.

من خلال ما سبق يتضح لنا أهمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال حيث أصبح يوظف حجم كبيرة من رؤوس الأموال المستثمرة في إنتاج الحواسيب و أنشطة البحث و التطوير المصاحبة لهذا القطاع و تدريب القوى البشرية العاملة في مضمار تعبئة المعلومات وتركيز الاهتمام بصناعة البرمجيات التطبيقية "[xxx]

ويمكن أن نختصر مكونات تكنولوجيا المعلومات في ما يلي:

- ❖ صناع المعرفة
- ❖ الوسائط المادية والمتمثلة في أجهزة الحاسوب و الأجهزة الالكترونية

الوسائط معنوية والمتمثلة في البرمجيات وشبكات الاتصال

ثانيا :الاطار المفاهيمي للخدمة العمومية

إن تطوير إدارة الخدمات العامة يكمن في تسيير شبكة من المنظمات العمومية في إطار محيط يتميز بالتطور و التغيير المستمرين. وإدارة الخدمة العمومية بالمفهوم الحديث هي إدارة

تنظيم معين بشكل يكون فيه الجمهور واعيا بآثار الأنشطة التي يقوم بها التنظيم على محيطه الاقتصادي و الاجتماعي، و أنه المستهدف من الأنشطة التي تقوم بها الإدارة .كما أن إن ترشيد الخدمة العمومية، يدفع إلى ضرورة اعتماد ما يسمى بمبدأ عمل مراكز الخاصة بخدمة المواطن.

1.2ماهية الخدمة العمومية

أ- **تعريف الخدمة:** هناك العديد من التعاريف التي وصفت بها الخدمة فقد عرفها قاموس أكسفورد Oxford dictionary1995 على أنها: " التصور الفعلي لمجموعة أو فئة الأهداف الموضوعة عن طريق توحيد مجموعة من المظاهر المختلفة واعتبر أن هذا التصور الفعلي يقدم من قبل الزبائن والعمال والمساهمين في المنظمة، أو من خلال الخدمة المحفوظة في أذهانهم Service in mindواقترح بأن يكون مفهوم الخدمة عبارة عن التصور أو البيان الذي يغلف طبيعة الأعمال الخدمية بحيث يتم في النهاية الحصول على قيمة وشكل ووظيفة وتجربة ونتائج الخدمة".[xxx]

ب- **تعريف الخدمة العمومية:** يعرف خبراء الإدارة العامة الخدمة العمومية على أنها الحاجات الضرورية لحفظ حياة الإنسان وتأمين رفاهيته والتي يجب توفيرها بالنسبة لغالبية الشعب والالتزام في منهج توفيرها على أن تكون مصلحة الغالبية من المجتمع هي المحرك الأساسي لكل سياسة في شؤون الخدمات بهدف رفع مستوى المعيشة للمواطنين.[xxx]

وبهذا يظهر أن مصطلح الخدمة العامة أو العمومية يعبر عن تلك الرابطة التي تجمع بين الإدارة العامة الحكومية، والمواطنين على مستوى تلبية الرغبات، وإشباع الحاجات المختلفة للأفراد.

- كما أن هناك من يركز في تعريفه للخدمة العامة على جانبين هما [xxx]:

✓ **مفهوم الخدمة العامة كعملية:** حيث يمكن اعتبار الخدمة التي تقدمها المنظمات الحكومية ، أو العامة على أنها تمثل عمليات ذات طابع تكاملي ، تنطوي على مدخلات وتشغيل ومخرجات ، وبالنسبة للمدخلات فان هناك ثلاثة أنواع يمكن أن تجري عليها عمليات التشغيل لإنتاج الخدمة المطلوبة تتمثل في الأفراد، الموارد المعلومات.

✓ **مفهوم الخدمة العامة كنظام:** انطلاقا من مفهوم النظم يمكن النظر إلى الخدمة التي تقدمها المنظمات العامة كنظام يتكون من أجزاء مختلفة تشمل: نظام عمليات تشغيل أو إنتاج العناصر الخاصة بالخدمة،ونظام التسليم النهائي للخدمة وإيصالها للمواطن طالب الخدمة.

وتلبية هذه الخدمات العامة مثل (الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية وخدمات الأمن، والعدالة... الخ) هي مسئولية الدولة بالدرجة الأولى وهى ليست موقوتة بزمن محدد، بل هي عملية دائمة مستمرة ينبغي أن تخطط الدولة لتقديمها وتطويرها ليحصل عليها المواطن في أحسن صورة.

2.2خصائص الخدمات العمومية وأنواعها

1.2.2بعض خصائص الخدمات العمومية

وبالرغم من أن مرافق الخدمات العامة هي منظمات غير هادفة للربح ، بل إن المواطن لا يتحمل تكلفة بعض تلك الخدمات إلا أن ذلك لا يعني أنها بدون عائد اقتصادي، لأن الاستثمار في الصحة والتعليم والثقافة مثلاً يعتبر تنمية للموارد البشرية على مستوى المجتمع ككل، ويأتي بثماره في الأجل الطويل ، وهذا يتطلب الاهتمام بالتخصيص الأمثل لجميع عناصر المدخلات لإشباع حاجات المجتمع بأعلى قدر من الكفاءة[xxx].

وعليه نستنتج مما سبق :

- ✓ أن الخدمات العامة تتعلق بإشباع الحاجات الأساسية والضرورية لجميع المواطنين في الدولة بغض النظر عن قدراتهم المالية.
- ✓ أن تقديم تلك الخدمات هو بالدرجة الأولى مسئولية الدولة باعتبار أن ذلك إحدى دعائم سيادتها.
- ✓ أن إدارة تلك المرافق بكفاءة عالية مطلب ضروري لحسن استغلال الموارد المخصصة لها.

2.2.2أنواع الخدمة العمومية

تضم الخدمة العمومية مجموعة كبيرة وغير متجانسة للخدمات الجماعية ، المنظمة من طرف الدولة يمكن حصرها في مجموعة الخدمات التالية :[xxx]
الخدمات الإدارية : مثلا خدمة الحالة المدنية التي تقدمها البلديات ،...
الخدمات الاجتماعية والثقافية : مثلا خدمة التعليم ، الخدمات الصحية ، ...
– الخدمات الصناعية والتجارية : مثلا خدمة مؤسسة المياه ، خدمة مؤسسة الكهرباء والغاز ، ....

كما يمكننا أن نميز من ناحية ثانية بين ثلاثة أنواع من الخدمات العمومية وفق التصنيفات التالية :

– من حيث طبيعة الخدمة المقدمة : نجد صنفان ، خدمة فردية وخدمة جماعية .

– من حيث طبيعة استهلاك الخدمة : نجد صنفان ، خدمة ذات استهلاك إجباري وخدمة ذات استهلاك اختياري.

– من حيث طريقة تحمل تكلفة الخدمة : نجد في هذه الحالة ثلاثة أصناف من الخدمات :

. خدمة مجانية: (تقدم دون مقابل ، تتحمل تكلفتها كليا الخزينة العمومية للدولة) مثلا حملات التلقيح ، الأمن العمومي ، الإنارة العمومية ...الخ
. خدمة بالمقابل: (يتحمل تكلفتها كليا وبشكل مباشر المستفيد منها) مثلا الكهرباء المنزلية ، الهاتف العمومي ، الماء الشروب ...الخ.
. خدمة مدعمة: (يتحمل تكلفتها جزئيا المستفيد منها والباقي دعم حكومي لها) مثلا النقل العمومي ، السكن ، السلع الاستهلاكية الأساسية كمادة الحليب والخبز ... الخ.

3.2.2الخدمات العامة الالكترونية:

إن إدخال مفهوم الإدارة الإلكترونية كآلية لتقديم الخدمة العمومية أصبح يقدم تحسينات هامة على
شكل تلك الخدمات بما ينتج عنه تطوير المهام والأنشطة المقدمة من طرف المنظمات الخدمية الحكومية، وبذلك عمدت العديد من التجارب الحكومية إلى تطبيق الخدمات العامة الالكترونية ،بهدف تحقيق مفاهيم
تمثل في مضامينها مرتكزات للحكم الراشد هي الشفافية ، الرقابة ، المحاسبة ، روح المسؤولية ، دولة
الحق والقانون ، سرعة الاستجابة للخدمات العامة ... وغيرها بما يصل إلى غاية ترشيد الخدمة العمومية. و الفلسفة الأساسية والرئيسية للإدارة الالكترونية هي نظرتها إلى الإدارة بشكل عام كمصدر للخدمات تتجسد في تقديم خدمة عامة وتحقيق درجة عالية من الراحة للمواطن، والقلة في نسبة الأخطاء وتسجيل سرعة في إنجاز المهام ،والسهر على إشباع رغبة المواطن الذي يندرج ضمن إطار شامل ألا وهو الخدمة العامة الإلكترونية، وجعلها أقرب من المواطن، و بالتالي لا يمكن إغفال الدور الريادي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق تطور نوعي على مستوى

مؤسسات الخدمة العمومية، وتقديم البديل للنماذج القائمة في صورتها التقليدية والتي تبقي على عاتق فعالية المورد البشري والأجهزة المعلوماتية في تقديم بعلاقة طردية ،أي كلما كان هناك فعالية في المورد البشري والمورد المادي أدى ذلك إلى تحسين نوعية الخدمة.[xxx]

وقد أفرز التحول نحو الإدارة الالكترونية جملة من التغييرات على مفهوم الخدمة العمومية ، تأسس في النهاية إلى مقولة نهاية الإدارة العامة التقليدية ، فنموذج الإدارة الإلكترونية يوفر الكثير من فرص النجاح والوضوح والدقة ، في تقديم الخدمات، وإنجاز المعاملات ، وبالتالي يمثل ثورة تحول مفاهيمي، ونقلة نوعية في نموذج الخدمة العمومية، وانطلاقا من كون التحول نحو الخدمة العامة الإلكترونية هو أساس ترشيد الخدمات العمومية، وتحسينها و رقمنتها، والنهوض بجهودها، بما يؤسس لتطوير نظام إدارة الحكم والشؤون العامة (الحكم الراشد).

3.2.2مزايا تطبيق تكنولوجيا المعلومات في الخدمة العمومية

"لا يمكن إغفال الدور الريادي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق تطور نوعي على مستوى مؤسسات الخدمة العمومية و تقديم بدائل لنماذج القائمة في صورتها التقليدية حيث تعد التقنية الحديثة تلبية لتغيير التنظيمي إذ بإمكانها تغيير طريقة عمل الأفراد داخل مؤسسات الخدمة العمومية وعلى رسالة أو هدف المنظمة من خلال تغيير الظروف وإزالة المشكلات التي تجابهها" [xxx]

ومن تم يمكن أن نجمل أهم مزايا تطبيق تكنولوجيا المعلومات فيما يلي:

- ✓ تساهم تطبيق تكنولوجيا المعلومات في توفير البيانات و المعلومات و إتاحتها أمام أفراد المجتمع
- ✓ تبسيط إجراءات انجاز الخدمة العمومية و تدفع سير المعاملات الكترونيا و تسهيل الإجراءات بين الدوائر المختلفة
- ✓ تقلل من الأعباء الورقية التي بجمع البيانات مرة واحدة واستخدامات متعددة
- ✓ توفير الأرشفة الالكترونية مما يسمح بالحصول على معلومات صحيحة من أجل أداء خدمة عمومية رشيدة
- ✓ "يساعد المنظمات على تعزيز مفهوم إدارة الجودة مما يساعد على تحسين جودة الخدمات المقدمة

- ✓ المساهمة في تحقيق اتصال أفضل و أسرع مما يساعد المواطنين الحصول على خدمات حكومية عالية الجودة و بتكلفة أقل
- ✓ الوصول الآني للمعلومات و الخدمات من دون الحاجة إلى مراجعة الدوائر المعنية
- ✓ يساعد على زيادة ولاء المواطنين نتيجة الاستجابة السريعة والسليمة و المبسطة للخدمة العمومية"[xxx]
- ✓ تحديات تطبيق تكنولوجيا المعلومات :

على الرغم من الأهمية و الضرورة لاستعمال تكنولوجيا المعلومات إلا أن استخدامها مازالت تكتنفه جملة من الصعوبات و التي أهمها

- ✓ –النقص في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وهذا يؤدي إلى عرقلة تقديم الخدمة العمومية
- ✓ ارتفاع الأجهزة والبرمجيات المستخدمة في تطبيق التكنولوجيا
- ✓ ارتفاع كلفة الاتصال مما يؤدي إلى عزوف المواطنين عن طلب الخدمة
- ✓ التطور المستمر لتقنيات المستعملة و صعوبة اللحاق بها
- ✓ "إمكانية بروز مقاومة لتغيير نتيجة قيام المنظمة بإعادة توزيع المهام و الصلاحيات و زيادة المسؤوليات وحجم الأعمال و الخوف من عدم القدرة على مجاراة التكنولوجيا الجديدة
- ✓ نقص الموارد البشرية المؤهلة و القادرة على العمل في مجال النظم الالكترونية

3.2نظم الخدمة العمومية

يمكن تقسيم نظم الخدمة العامة كما هو معمول به في مجال الوظيفة لدى المجتمعات المعاصرة إلى نظامين [xxx]:

1– **نظام الخدمة العامة المفتوحة** :حيث يتم النظر في النظام المفتوح إلى الوظيفة بأنها مثل أي مهمة مجتمعية، يتم إعداد الفرد لها، ويتفرغ لممارستها طول حياته العملية، وتقوم المؤسسات أو المنظمات العامة وفق هذا النظام باستقطاب عدد من العاملين وفقا لنوع الخدمة

اقتصادية، زراعية تجارية، حيث يتم تعيين العاملين تبعا لمتطلبات العمل الحقيقية، بغية تقديم خدمة محددة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

وما هو جدير بالذكر هو أن منظمات الخدمة العامة قبل توظيف الأفراد تقوم بتحديد الشروط الواجب توفرها في المرشحين للوظائف العامة، إلى جانب إجراء مقارنة بين الوظائف المتشابهة، بهدف الحد من الازدواجية في المسؤوليات والتضارب في الاختصاصات، حيث تدون مهام كل وظيفة في كتيب خاص يسمى كتيب المهام.

يمتاز نظام الخدمة العامة المفتوحة لجملة من الخصائص تتمثل في:

– البساطة – مرونة النظام – اقتصادية النظام

2– نظام الخدمة العامة المقفلة: وفق هذا النموذج تقوم الإدارة غالبا بعمليات إعداد الموظفين قبل التحاقهم بالعمل، واستمرار التدريب أثناء العمل بغية رفع المستويات المهنية، وتنمية القدرات ، و اكتشاف الاستعدادات،

كما أن القاعدة العامة للنظام المقفل في الخدمة العامة هي استمرارية عمل الموظف مع الإدارة ضمن توازن في الحقوق والواجبات.

4.2ترشيد الخدمة العمومية

إن الإصلاح في إدارة الخدمة العمومية في العصر الحديث جزء من مشروع أوسع و أشمل يخضع بدوره إلى نظرية أخذت في الانتشار منذ الثمانينات في جميع أنحاء العالم و هي نظرية " إدارة شؤون الدولة و المجتمع " أو "الحكم الراشد " أو" إدارة الحكم الصالح" من جهة، و إلى تأثير تحولات ما يسمى بالتأثير العالمي و المرتكزة على مقومات الاقتصاد الحر . فقد تنوعت مجالات التغيير التي تشهدها الدول و الحكومات حاليا في القطاع العام، إلا أن جميعها تسعى إلى خلق ذلك التوازن بين الفعالية التي يتطلبها الاقتصاد الحر، و بين العدالة الاجتماعية التي تسعى إلى تحقيقها "نظرية الحكم الراشد. "

1– الإدارة العامة الرشيدة:

أ– مفهوم الحكم الراشد:

يصعب وضع تعريف جامع ومانع للحكم الراشد نظرا لارتباطاته المتشعبة التي تمتد إلى الميادين الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية. هذه العناصر ذات الحركية المستمرة الناتجة عن التغييرات التي تفرضها العولمة.

إن مفهوم الحكم الراشد يطرح ضمن إشكالية واسعة من الفعالية والنجاعة في العمل(النشاط) العمومي، كما أنها تهتم بالعلاقة بين السلطة والحكم، لذلك فإن مفهوم الحكم الراشد يرتكز على ثلاثة أسس رئيسية:[xxx]

– الأساس الأول يتعلق بوجود أزمة في طريق الحكم، بالإضافة إلى ضعف الفعالية والنجاعة في العمل العمومي.

– الأساس الثاني يظهر أن هذه الأزمة تعكس فشل أو ضعف الأشكال التقليدية في العمل العمومي وبالتالي ضرورة استخدام الأشكال الحديثة – كتكنولوجيا المعلومات في مجال تقديم الخدمات العمومية للمواطنين–.

– أخيرا فإن الأساس الثالث يتعلق بظهور شكل جديد أكثر ملاءمة مع المعطيات الحالية.

وقد أورد المشرع الجزائري تعريف الحكم الراشد في القانون التوجيهي للمدينة[xxx] في الفصل الأول المتعلق بالمبادئ العامة في مادته الثانية بأنه " هو الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية"

كما تحدث ذات القانون عن ترقية الحكم الراشد في مادته11 والذي يكون عن طريق:

- تطوير أنماط التسيير العقلاني باستعمال الوسائل والأساليب الحديثة.
- توفير وتدعيم الخدمة العمومية باستعمال الوسائل والأساليب الحديثة.
- توفير وتدعيم الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها.

ب– الإدارة الرشيدة:

تعرف الإدارة الرشيدة بأنها خلق مؤسسات عامة فعالة ، وكفأة ، تستجيب لاحتياجات السكان ، وتعزز العدالة الاجتماعية ، وتضمن المساواة في الحصول على خدمات عالية المستوى.

وبالتالي يوحي مفهوم ترشيد الإدارة العمومية بتلك الآليات المتعلقة بالعمل على وضع إدارة قادرة على التحكم في نموها ، ومصاريفها ، والتي تقتصر على تحقيق مهامها الأساسية ، وذلك بتسخير المهنية والقيم الأخلاقية والعمل بشفافية ، واحترام القوانين والأخلاقيات ، على أساس مواثيق حسن السلوك القطاعية ، تعرف بمسؤوليات وواجبات الإدارة ، ورجال الإدارة اتجاه المواطنين.[xxx]

2- مبدأ ترشيد الخدمة العمومية

إن ترشيد الخدمة العمومية، يدفع إلى ضرورة اعتماد مبدأ عمل مراكز خدمة المواطن الذي يبنى على وجود مراكز قادرة على " الاتصال بكافة إدارات الدولة، تستطيع بالنيابة على المواطن متابعة كافة معاملاته، بما في تلك المعاملات التي تتم عبر أكثر من إدارة واحدة، حيث لا يضطر المواطن إلى الانتقال من إدارة إلى أخرى لمتابعة معاملاته.

ويكمن الإبداع و التحديث في الخدمات العامة في محاولة منح مستهلكي الخدمات العامة القدرة على التصرف بوصفهم زبائن، لهم حق الاختيار عن طريق استخدام الإيصالات، و استعمال التسعير وتقاضي الرسوم داخل الإدارة العامة، و بهذا يتم تحويل التنظيم العمومي من تسلسل هرمي بيروقراطي إلى تسلسلات هرمية لها أسواق و التي يسميها البعض بعملية الخصخصة الداخلية[xxx]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى العمل على تسهيل تقديم مختلف هذه الخدمات العمومية باستعمال وسائل حديثة تندرج تحت ما يسمى بتكنولوجيا المعلومات والتي سبق الحديث عنها بنوع من التفصيل في الجزء الأول من هذه الورقة.

وعليه يمكن القول أن تحسين أو ترشيد الخدمة العمومية يأخذ معاني وأبعاد كبري ومتشعبة وذلك تبعا للتطورات العالمية والمحلية .. السياسية والاقتصادية، ففي ظل الحكم الراشد أصبح اهتمام بالغ بمفهوم تحسين الخدمة العمومية والتي تترجم في سياسية الإدارة العامة كمفهوم الكتروني معاصر وبالتالي يدفعنا هذا بالبحث عن وجود خدمة عمومية رشيدة من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية

3 تكنولوجيا المعلومات ودورها في ترشيد الخدمة العمومية في بريد الجزائر

يعد قطاع البريد و الخدمات المالية البريدية من أكثر الخدمات استعمالا و بالتالي فان تطويرها يعتبر بمثابة أحد عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أنها تشكل مثالا للخدمة العمومية الجوارية

تأسست مؤسسة بريد الجزائر بموجب القرار 2/43 في 14 جانفي 2002 و أعلن رسميا عن إنشائها كمؤسسة عمومية ذات طابع تجاري و صناعي حسب المادة 12 من القانون 2000-3-في 15 أكتوبر 2002،حيث تضم أكثر 3309 مكتب بريدي عبر التراب الوطني.

"تمثل مؤسسة بريد الجزائر أحد المؤسسات الخدمة العمومية التي لها حماية شبه كلية من الدولة بالنظر الى وضعيتها الاحتكارية ،وفي ظل الضعف أو الانعدام الكلي للأطراف المنافسة لها ،أصبحت المؤسسة تخضع لرقابة عمومية ممثلة في وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال وبالتالي أصبح تدخل الدولة فيها متطورا ،وهذا ما يفسره البعض بأنه ناتج عن حجم وكبر المؤسسة في تقديم الخدمات العمومية تثمثل في خدمات الحساب البريدي الجاري-خدمة الاطلاع على الحساب –خدمات الدفع والسحب –خدمات صناديق التوفير ،الطرود البريدية ،الحولات البريدية و الرسائل "[xxx]

1.3أهداف استخدام تكنولوجيا المعلومات بمؤسسة بريد الجزائر :

- ✓ تقليل الضغوط على مستوى شبابيك الخدمة وتقليص وقت الانتظار.
- ✓ محاولة تبسيط وتسهيل الإجراءات لتسهيل معاملات الأفراد
- ✓ تقليل التراكم الورقي من خلال الوثائق الالكترونية
- ✓ تحقيق مبدأ العدالة والشفافية الكاملة للحصول على الخدمة
- ✓ محاولة الخروج التدريجي من الأمية الالكترونية و إيجاد بيئة أفضل في ظل اقتصاد المعرفة
- ✓ محاولة مكافحة البيروقراطية والتي تشكل حاجزا أمام التنمية الفعلية للبلاد، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة
- ✓ محاولة تحقيق أهداف السياسة الجوارية و التي تقضي تقريب الإدارة من المواطن .

2.3التغير التكنولوجي الذي مس مؤسسة بريد الجزائر

إن التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم يجعل المؤسسة أمام تحديات جسام خاصة أما تنوع احتياجات الزبائن خاصة في ظل تراجع دور البريد مما يجعلها ترتكز على الخدمات المتطورة كل هاذ يكون ضمن إطار تقديم خدمة عمومية وهذا يكون ضمن مواكبة كل التطورات التي تمس تكنولوجيا

تستخدم مؤسسة بريد الجزائر جملة من الخدمات و التي تستعمل تكنلوجيا المعلومات في تحسين تقديم الخدمات ونذكر منها :[xxx]

2.3-1الشباك الالكتروني : يقوم بتوفير خدمات للزبائن و المتعاملين وهي كل الأجهزة الالكترونية التي تسمح سحب الأوراق النقدية آليا

3-2-**2بطاقة السحب الالكتروني :** يتم استعمالها للحصول على الخدمات الآلية لدى مؤسسة بريد الجزائر

والتي توجد مع وجود الشباك الالكتروني إذ عن طريق يتمكن الزبون من سحب النقود و في أي شباك بريدي أو موزع أوتوماتيكي عبر كامل القطر الوطني ،ويقوم استخدام السحب الالكتروني بالبطاقة من مميزات الأمن و التوفر و السرعة

3-2-**3خدمة السحب** :إذ تتوفر الموزعات الآلية المتواجدة خارج مؤسسات البريد فرص سحب الأموال للمواطنين و التي دعمت الآلية التقليدية لبريد الجزائر

4.2.3خدمات الاطلاع على الرصيد: إذ عن طريق إدخال بطاقة السحب البريدية مع تشكيل الرقم السري الخاص بكل مستعمل يحصل الزبون على كشف رصيده ،وله إمكانية الاحتفاظ بتذكرة خاصة بكشف الحساب .

5.2.3 **خدمة طلب نماذج الصكوك البريدية :**

والتي تقدم لكل صاحب حساب بريدي جاري حيث يتم منح نموذج بعد ملأ الاستمارة الالكترونية و التي يتم استظهارها على الموزع الآلي لنقود الورقية

3-**3 خدمات عمومية عن طريق شبكة الانترنت** :و تشمل

3-3-1خدمات الإطلاع على الرصيد"توفر شبكة الانترنت خدمات الكترونية لكل أفراد و متعامل بريد الجزائر والذين يملكون حساب بريدي جاري إذ تقدم لهم إمكانية الإطلاع على رصيد

حسابهم البريدي ،ويلزم كل زبون ضمن هذا الشكل من الخدمات أن يمتلك رقم سري يقوم بشكليه انطلاقا من رقم الحساب .

3-3-2 خدمات طلب نماذج من الصكوك البريدية :وذلك عن طريق ملأ كل المعلومات الخاصة بكل متعامل بشكل الكتروني على شاكلة استمارة الكترونية.

3-**3-3 خدمات الحصول على كشف العمليات الحسابية**:من خلال طلب مراجعة لكل عمليات السحب والدفع الالكتروني التي جرت على مستوى حساب بريدي جاري معين و بالرغم من ايجابيات خدمات بريد الجزائر من خلال شبكة الانترنت.

و بالرغم من الخدمات البريدية التي يقدمها بريد الجزائر و التي تعتمد على وسائل تكنولوجيا المعلومات و الاتصال الا أننا نجد بعض المعوقات التي تكتنف هاذ النوع من الخدمات ومنها :

- ✓ -نقص عدد المستخدمين للأنترنت والجدول التالي يوضح ذلك

جدول يوضح عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر من 100 شخص مابين 2002-2014

السنوات	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	
عدد المستخدمين	**5.1**	**1.2**	**6.4**	**8.5**	**3.7**	**4.9**	
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**

عدد المستخدمين	0.2	1.2	2.5	4	5.2	6.5	7.2
	1	1	1	1	1	1	1

SOURCE: http://www.internetworldstats.com; 14 :00, 08/04/2015 et

http://www.databank.world.com ; 20:14, 16/05/2015

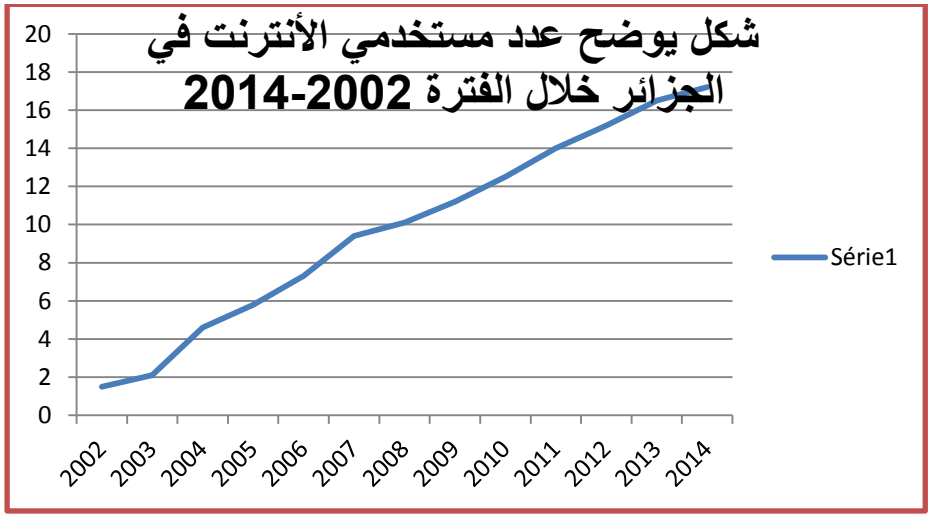

الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن عدد مشتركي الانترنت بالرغم من أنه يتطور مع مرور السنوات حيث انتقل من 1.5 مستخدم بالنسبة إلى 100 شخص إلى 17.2 مستخدم لكل 100شخص في 2011 ورغم هذا التطور الايجابي إلا أنه يعتبر ضعيف في نفس الوقت و يرجع هذا إلى :

- ضعف سرعة تدفق مما مع ارتفاع سعر الاشتراك يؤدي إلى نقص إقبال الأفراد للاشتراك في الخدمة
- ارتفاع أسعر الحواسيب و الهواتف النقالة التي ترتبط بشبكة الانترنت و عدم قدرة الأفراد على اكتسابها –انخفاض المستوى المعيشي.

- نقص الوعي بالخدمات المتاحة في شبكة الانترنت بالإضافة إلى حداثة الوعي التكنولوجي لدى الأفراد

وهذا ما يدفعنا للقول بأن الخدمات التي يقدمها بريد الجزائر لا يتم استغلالها بصفة فعالة من طرف الزبائن وهذا ما يؤثر على سير الخدمة العمومية و بالتالي زيادة الضغط على الخدمات التقليدية.

- ✓ الخدمات المقدمة عبر الهاتف النقال نجدها الخاصة بالشركة الوطنية للاتصالات اللاسلكية (موبليس)، من ما يؤدي إلى حرمان فئة من هذه الخدمة و حرمان الفئات الأخرى المتعاملة مع شبكات الهاتف النقال الأخرى.
- ✓ وجود انقطاعات مستمرة داخل شبكات البريد، بالرغم من أن مؤسسة بريد الجزائر تحت وصاية وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام مما يؤدي إلى خلق استياء من الخدمة المقدمة
- ✓ نقص المعرفة لدى العملاء بكيفية استخدام تكنولوجيا مما يصعب من الاستفادة من الخدمات المتاحة على مستوى بريد الجزائر
- ✓ التخوف من التكنولوجيات الحديثة خاصة بالنسبة للعمليات المالية بسبب بعض الحوادث التي تعرض لها الزبائن أنتج ثقافة سلبية اتجاه هذه الأساليب مما جعلهم يحبذون الخدمات المالية التقليدية والتي تولد اكتضاض في مكاتب البريد.

خاتمة :

يمثل استعمال تكنولوجيا المعلومات مرحلة مهمة وحاسمة نحو الانتقال للخدمات الالكترونية والتحول من أشكال الاتصال المباشر للمواطنين مع الإدارة إلى الاتصال الافتراضي ،حيث ترتكز على استخدام الوسائل والأجهزة الحديثة و المتطورة وبرامج معلوماتية تقدم حلولا لتعقيدات والمشاكل البيروقراطية.

وبالرغم من الجهود المبذولة على مستوى مؤسسة بريد الجزائر في تقديم الخدمات التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلا أننا نجدها غير كافية بسبب المعوقات التي تعوق فعاليتها لدى نوصي ب:

- ✓ زيادة سرعة تدفق الانترنت و تخفيض سعر الاشتراك مما يؤدي الى زيادة المستخدمين وبالتالي الاستفادة من ما يوفره بريد الجزائر من خدمات على شبكة الانترنت.

- ✓ توسيع الخدمات المقدمة على شبكة الهاتف النقال لتشمل المتعاملين الآخرين–أوريدو – جازي– من ما يسمح بزيادة عدد المستفيدين من الخدمات البريدية المتاحة .
- ✓ زيادة التكوين بالنسبة إلى الموظفين مما يسمح بإصلاح الأعطاب التي تحصل على أجهزة الدفع وقت حدوتها
- ✓ زيادة حملات التوعية بالنسبة للعملاء حول سلامة و سرعة المعاملات من خلال مختلف منابع التسويق وهذا لخلق ثقة اتجاه استعمال هذه التكنولوجيا.
- ✓ مواصلة تعميم بطاقات السحب الالكتروني و توجيه المواطنين نحو استخدام هذه الوسائل

المراجع :

1–نوري منير–2012–نظام المعلومات المطبق في التسيير –ديوان المطبوعات الجامعية –الجزائر.

2/ –جمال أبو شنب –1999–العلم و التكنلوجيا و المجتمع منذ البداية وحتى الآن "دار المعرفة الجامعية –مصر .

3/عدنان عواد الشوابكة–2011 –دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الادارية –دار اليازوري لنشر –الأردن.

4 / ali bouhnna–2004–les enjeux des ntic dans les entreprise revenue économique et management n°03 mars

5/بومايلة سعاد–فارس بوباكور–2004–أثر التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في المؤسسة الاقتصادية –مجلة الاقتصاد والمناجمانت–جامعة تلمسان –العدد03–

6/ محمد الطاني–هدى عبد الرحمن –اقتصاديات المعلومات –دار الوائل للنشر و التوزيع –الأردن 2007 ص 33.

7/Souad boumaila – fares boulbakour –impact des ntic sur l'entreprise économique– revue économie et management N°03 MARS 2004 p p 205–206

8/حسن مظفر الرزو "مقومات الاقتصاد الرقمي و مدخل الى اقتصاديات الأنترنت "مركز البحوث –2006–

9/رعد حسن الصرن، "عولمة جودة الخدمة المصرفية"، دار التواصل العربي للطباعة والنشر والتوزيع،.2007

10/العربي بوعمامة، رقاد حليمة، " الاتصال العمومي والإدارة الالكترونية رهانات ترشيد الخدمة العمومية "، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد التاسع، ديسمبر 2014،

11/عشور عبد الكريم،" دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري –قسنطينة–، 2009–2010،.

12/unpan1.un.org/intradoc/groups/.../unpan000912.pdf

13/مسعود عمر،" دور الإدارة الالكترونية في تحسين الخدمة العمومية "، مدونة مقالات متوفرة على الموقع:omarmess31.blogspot.com/2014/12/blog–post.html

14/مسعود عمر، "علاقة الإدارة الالكترونية بالخدمة العمومية " ، مدونة مقالات متوفرة على الموقع:omarmess31.blogspot.com/2014/12/blog–post.html

15/ستيفن كوهين ،رونالد،براند،ترجمة عبد الرحمان أحمد هيجان –1997–معهد الإدارة العامة للبحوث –المملكة العربية السعودية.

16/سعد غالب ياسين –2005–"الادارة الالكترونية و آفاق تطبيقاتها العربية "–مركز البحوث الرياض.

17/بن أم السعد فتيحة، يحياوي نعيمة،" دور تكنولوجيا تظم المعلومات والاتصال في تحسين نظام الخدمة العامة في ظل الحوكمة الاقتصادية "، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد4، العدد11، 2014،

18/بودهان خالد،عبد الله دوكارة يوسف، وآخرون، " الحكم الراشد في علاقته مع الإدارة العمومية "، ملتقى الحكم الراشد في الإدارة العموميةالمدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، 2005-2006

19/القانون رقم 06-06 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق ل20 فبراير 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة

20/عشور عبد الكريم، مرجع سبق ذكره.

21/رفاع شريفة، " نظرية الإدارة العامة الحديثة ودورها في معالجة إشكالية إدماج مفهوم الأداء في الخدمة العمومية "، مجلة الباحث، عدد06، 2008.

22/الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،قانون رقم 2000المؤرخ في 5 أوت 2000 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات –الجريدة الرسمية العدد 48 الصادر في 06 جمادى الأولى 1421هـ الموافق ل06 أوت 2000 .

23/عبد القادر برانيس–التسويق في المؤسسات الخدمية العمومية–دراسة على قطاع البريد والاتصال في الجزائر –أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير –قسم العلوم الاقتصادية–جامعة الجزائر 2006-2007 .

الاسم واللقب: جمال منصر

أستاذ محاضر

قسم العلوم السياسية

جامعة قالمة

الاسم واللقب: عادل صيد

أستاذ مساعد

قسم علوم الاعلام

جامعة أم البواقي.

عنوان المداخلة:

المجتمع الالكتروني الإعلامي العربي: بين السطوع والأفول.

الملخص:

يرى الكثير من الملاحظين أن أهمية الاعلام الالكتروني قد تراجعت نسبيا في المنطقة العربية مقارنة بما كانت عليه قبل اندلاع ما سمي بـ " الربيع العربي " لأسباب متعلقة بالعناصر المكونة لهذا النوع الجديد من الاعلام في حد ذاته من جهة، ومن جهة أخرى، ارتبط هذا التراجع بالتجاذب والاستقطاب الحاصل بين الاعلام الالكتروني والاعلام الكلاسيكي.

ولمّا كان الاعلام الالكتروني أو ما سمي بمواقع التواصل الاجتماعي لا مركزيا فقد شتت ذهن المتلقي بين التصديق والتكذيب في رسائله المختلفة وبين العمق والسطحية في مضامينه وبين المعلوم والمجهول بالنسبة لمصادره في حد ذاتها، الأمر الذي أدى بشكل تدريجي إلى عودة نفوذ الاعلام الكلاسيكي صاحب النفوذ والتأثير.

ومن ثم فإن اللامركزية المفرطة للإعلام الالكتروني قد أفرزت مجتمعات تعاني في صحتها النفسية الإعلامية، كون أن هذا النوع من الاعلام صار يتغذى في كثير من الأحيان على الإشاعة، مما أدى الى الافراط في انتاج التشاؤم عوض الحقيقة، فكان لزاما على المتلقي النفور وانكار ما يقدمه الاعلام الالكتروني ولو جدّ منه القول في عديد من المرات.

كما أن عشوائية ترتيب الأولويات بالنسبة لهذا النوع من الاعلام قد أفقده البوصلة تماما كونه يفتقد الخبرة والكفاءة التي كان المتلقي لا يلتفت اليها في بادئ الأمر، كون أن " الربيع العربي" وتبعاته المتلاحقة جاء بسيولة في المعلومة غير مسبوقة اطلاقا، صاحبها كثير من التعقيد، فوجد المشاهد أو المتتبع نفسه مجبرا على الرجوع مجددا الى الاعلام الكلاسيكي الذي تولى مسألة ترتيب أولويات جمهور المتلقين عبر التحليل " المريح " بدل الاخبار والتهويل.

وتأسيسا على ما سبق تأتي هذه الورقة لمناقشة واقع وتأثير المجتمع الالكتروني الإعلامي العربي، بين المروجين لعصره الذهبي وسطوعه الباهر، وبين من يعتقدون بأنه لا يعدو موضة تقنية سرعان ما ينطفئ بريقها.

– الاسم واللقب: د.ماهر فرحان مرعب
الرتبة العلمية: أستاذ محاضر –أ–
الوظيفة: أستاذ جامعي
المؤسسة: جامعة قالمة
محور المداخلة: الثاني
عنوان المداخلة: **واقع التنمية المحلية في المجتمعات العربية**

الملخص:

تتناول هذه المداخلة موضوع التنمية المحلية باعتبارها من أهم آليات نجاح المشاريع التنموية في دول العالم الثالث، وتحديدا نحاول الكشف عن واقع التنمية المحلية في المجتمعات العربية كجزء من دول العالم الثالث من خلال التركيز على مؤشرات الواقع العربي من جهة وتشخيص أهم المعوقات التنموية في الدول العربية من جهة ثانية.

أ.د غياط شريف **أ.خطاف ابتسام**

البريد الإلكتروني: cghiat@yahoo.fr ibtissemkhettaf@yahoo.frعنوان

المداخلة: واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر (مشروع الجزائر الإلكترونية)

المحور الأول: واقع المجتمع الإلكتروني في الوطن العربي

الملخص:

شهد العالم تحولات كبيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الشيء الذي أدى إلى تطور المجتمعات حتى الوصول إلى المجتمع الالكتروني، والذي يتميز ببروز العديد من التطبيقات والأنشطة التي تعتمد على المعلومة بصفة أساسية. حيث أصبح تقدم الدول لا يقاس بالتقدم الاقتصادي فقط بل كذلك بناتجها المعلوماتي.

لقد أصبح مفهوم الحكومة الإلكترونية شائع الاستعمال في الأدبيات الحديثة، حيث سارعت دول العالم لتطبيق هذا المفهوم، نظرا للأهمية الكبيرة التي تلعبها الحكومة الإلكترونية في زيادة الأداء الحكومي.
وكانت الجزائر من الدول العربية التي سارعت إلى تطبيق الحكومة الإلكترونية من خلال مشروع الجزائر الإلكترونية 2008-2013، والذي كان من أهم المشاريع التنموية التي كانت تراهن عليها الدول الجزائرية. ولكن صاحب هذا المشروع الكثير من العقبات التي أدت إلى عدم تحقيق الأهداف المرجو منه.

تأسيسا على ما تقدم، تأتي هذه الورقة البحثية في محاولة لتسليط الضوء على واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر، وذلك من خلال التطرق إلى مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر، وأهم معوقاته، وفي الأخير وضع مجموعة من الاقتراحات والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: المعلومة، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الحكومة الإلكترونية، الجزائر الإلكترونية.

مقدمة:

لقد أثرت التقنيات الهائلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على العديد من ميادين الحياة ودفعت إلى إحداث تغيرات هائلة ومؤثرة على مستوى الحكومة التقليدية أجبرتها على التحول إلى النمط الالكتروني، وبروز مصطلح جديد يعرف بالحكومة الالكترونية.

ويقصد بمصطلح الحكومة الإلكترونية قدرة الحكومات على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل توفير المعلومات والخدمات للمواطنين بصورة أسهل وأدق. ومن هنا نرى أن الدول سارعت لتبني هذا المفهوم ومن بينها الجزائر.

لقد تبنت الجزائر تطبيق الحكومة الإلكترونية كخيار استراتيجي تنموي ضمن مشروع وخطة الإصلاح الخماسي في الجزائر 2008-2013، واعتبرته من أهم المشروعات الواجب تنفيذها، و هذا لأهميته ولما يقدمه من خدمات للمواطن والإدارة، حيث تم بعث المشروع سنة 2008 على أن يكتمل سنة 2013، وقد قامت الحكومة بطرح تشريعات وسن قوانين مناسبة من أجل التطبيق الجيد لمشروع الحكومة الإلكترونية، وذلك من خلال توفير مبالغ مالية ضخمة في مجال تقوية البنية التحتية للاتصالات وكذا تحسين نوعية خدمات الإنترنيت. من هنا يمكن طرح السؤال التالي: ما هو واقع الحكومة الإلكترونية في الجزائر؟

وللإجابة على هذا التساؤل قسمنا البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم الحكومة الإلكترونية

1. تعريف الحكومة الإلكترونية
2. أهداف الحكومة الإلكترونية
3. مبادئ الحكومة الإلكترونية

المحور الثاني: واقع تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر

1. النظرة العامة في الجزائر حول تطبيق الحكومة الإلكترونية
2. إستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2008-2013

3. أهداف مشروع الجزائر الإلكترونية
4. برنامج عمل تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر
5. عقبات الحكومة الإلكترونية في الجزائر

المحور الأول: مفهوم الحكومة الإلكترونية

1. **تعريف الحكومة الإلكترونية:** يوجد العديد من التعاريف للحكومة الإلكترونية (e-government) نذكر منها:

تعرف الحكومة الإلكترونية على أنها " قدرة القطاعات على تبادل المعلومات وتقديم الخدمات فيما بينها وبين المواطن وقطاعات الأعمال بسرعة ودقة عاليتين وبأقل كلفة ممكنة مع ضمان السرية وأمن المعلومات المتداولة في أي وقت ومكان، أو أنها نظام افتراضي يمكن الأجهزة الحكومية من تأدية التزاماتها لجميع المستفيدين باستخدام التقنيات الإلكترونية المتطورة متجاهلة المكان والزمان مع تحقيق الجودة والتميز والسرية وأمن المعلومات".[xxx]

أما البنك الدولي قد عرف الحكومة الإلكترونية بأنها "عملية استخدام المؤسسات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات: (مثل شبكات المعلومات العريضة، وشبكة الإنترنت وأساليب الاتصال عبر الهاتف النقال)، التي لديها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين ورجال الأعمال، ومختلف المؤسسات الحكومية، وهذه التكنولوجيا يمكنها أن تخدم عددًا كبيرًا من الأهداف مثل :تقديم خدمات أفضل للمواطنين، تحسين التعامل والتفاعل مع رجال الأعمال، ومجتمع الصناعة، وتمكين المواطنين من الوصول للمعلومات مما يوفر مزيدًا من الشفافية، أو إدارة أكثر كفاءة للمؤسسات الحكومية، كما أن نتائج هذه التطبيقات يمكن أن تؤدي إلى تحجيم الفساد، وزيادة الشفافية، وتعظيم العائد ككل أو تخفيض النفقات وزيادة قناعة المواطن بدور المؤسسات الحكومية في حياته".[xxx]

عرفتها منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي OCDE على أنها "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخصوصا الانترنت لوصول إلى حكومات أفضل".[xxx]

2. **أهداف الحكومة الإلكترونية:** تهدف الحكومة الإلكترونية عموما إلى تحقيق مايلي:

- تقديم الخدمات بشكل أفضل وأسرع وأيسر للأفراد وقطاع الأعمال.
- توفير المناخ المشجع للاستثمار وتذليل العقبات أمام المستثمر المحلي والأجنبي.
- توفير معلومات دقيقة ومحدثة باستمرار تساعد في التخطيط طويل المدى.
- رفع كفاءة الجهاز الحكومي وأسلوب المراقبة والمتابعة.
- توفير المال والوقت عن طريق تقليل الفاقد الناتج عن المعاملات التقليدية.
- تهيئة الجهاز الحكومي للاندماج في النظام العالمي الجديد.[xxx]
- تحقيق الاتصال الفعال، والتقليل من البيروقراطية والتعقيدات الإدارية.
- تمكين المواطنين من ممارسة الديمقراطية ومشاركتهم في جميع القضايا.[xxx]

3. **مبادئ الحكومة الإلكترونية:** لقد وضع مجلس التميز الحكومي في الولايات المتحدة الأمريكية سبعة مبادئ إرشادية حول ماهية الحكومة الالكترونية، وتتلخص فيما يلي:[xxx]

- **سهولة الاستعمال:**من خلال ربط الجمهور بحكوماتهم الوطنية أو الإقليمية أو العالمية حسب احتياجاتهم ورغباتهم.
- **الإتاحة للجميع:**يجب أن تكون متاحة للجميع في المنزل، العمل، المدارس، المكتبات، لتمكن من التواصل مع الحكومة الالكترونية أومن أي موقع يناسب المستخدم.
- **الخصوصية والأمان:**التمتع بمعايير الخصوصية والسرية المناسبة والأمن والمصداقية، الأمر الذي يؤدي إلى النمو والتطوير في مجال خدمات الجمهور
- **التحديث والتركيز على النتائج:**الاتصاف بالسرعة لمواكبة التغيرات والتطورات الحديثة والمتطورة في التقنية.
- **التعاون والمشاركة:**مشاركة كافة المنظمات الفاعلة في المجتمع من هيئات حكومية، أو غير الحكومية، أو الخاصة أو البحثية في وضع الحلول المجتمعة والمتطورة كل حسب خبرته وتجربته.
- **قلة التكلفة:**من خلال الاستراتيجيات الاستثمارية التي تؤدي إلى تحقيق الكفاءة والأداء المستمر، مما يؤدي بدوره إلى تقليل التكاليف
- **التغيير المستمر:**يعتبر أسلوب العمل الحكومي ليس لتمويل الممارسات التطبيقية الحالية فقط وذلك من خلال العمل على استخدام التقنية وتطبيقها وتحقيقها على المستوى الفردي السطحي.

المحور الثاني: واقع تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر

1. **النظرة العامة في الجزائر حول تطبيق الحكومة الإلكترونية:** لقد تبنت الجزائر تطبيق الحكومة الإلكترونية كخيار استراتيجي تنموي ضمن مشروع وخطة الإصلاح الخماسي في الجزائر 2008-

2013، واعتبرته إحدى أهم المشروعات الواجب تنفيذها، و هذا لأهميته ولما يقدمه من خدمات للمواطن والإدارة، لذا وجب اعتباره مشروع دولة تتضافر حوله الجهود من الوزارة إلى المؤسسات إلى المواطن، حيث تم بعث المشروع سنة 2008 على أن يكتمل سنة2013، وقد مهدت لذلك من خلال طرح تشريعات وسن قوانين مناسبة من اجل ضمان تطبيق الحكومة الإلكترونية، ومن اجل الحيلولة دون الوقوع في أخطاء قد تكون متوقعة وأخرى غير متوقع، ولم تتأخر السلطات الوصية في ادخار أي جهد في سبيل تحقيق المشروع، وذلك من خلال ضمان موارد مالية ضخمة في مجال تقوية البنية التحتية للاتصالات كذا تحسين نوعية خدمات الإنترنيت... الخ، كلها خدمات تدخل ضمن الهدف الأول و هو تطبيق الحكومة الإلكترونية، والمتأمل إلى نظرة الدولة إلى تطبيق الحكومة الإلكترونية يأتي ذلك من خطابات هرم السلطة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وكذا الوزارة الوصية وباقي الوزارات، ففي كل مناسبة يتم التأكيد على ضرورة استخدام التكنولوجيات الحديثة لوسائل الإعلام وتحسين الخدمات التي تقدمها الإدارة إلى المواطن، ولا يأتي هذا إلا بتطبيقات الحكومة الإلكترونية. كما أن تطبيق الحكومة الإلكترونية أصبح حتمية تكنولوجية، فرض‌ها واقع المعرفة، ولان جميع الدول العالم قد عملت على تحقيق فكرة تطبيق الحكومة الإلكترونية، وكذا جل الدول العربية والتي اعتمدتها خيار استراتيجي للتنمية، فما كان للجزائر إلى المضي قدما في مجال تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وكذا مسايرة دول العالم في هذا المجال وكان ذلك بإعلان تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر2008.[xxx]

2. .**إستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2008-2013:** أولت الدولة الجزائرية اهتماما بالغا بتطبيق الحكومة الإلكترونية، ومن اجل ذلك تم إعداد مخطط متعدد القطاعات، يسمى إستراتيجية الجزائر الإلكترونية 2008-2013، بغرض تحديد الأهداف المرجوة وضبط الأعمال الواجب تنفيذها في غضون الخمس سنوات المقبلة، ويرتكز هذا المخطط على ثلاثة عشر محورا رئيسيا، بحيث تم إعداد تقييم الوضع بالنسبة لكل محور وتحديد أهدافه الرئيسية الخاصة المسطرة على مدى الخمس السنوات المقبلة، مع وضع لائحة للعمليات اللازمة لتجسيد هذه الأهداف، تتمثل هذه المحاور كالأتي[xxx]:

المحور الأول: تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في الإدارة العمومية

سيحدث إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتعزيز استخدامها في الإدارة العمومية تحولا كبيرا في أساليب تنظيمها وعملها وستسمح بإنشاء فضاء اتصال مستقل عن التموقع المادي ويتيح توفر المعلومات في أي وقت وفي أي مكان وفي هذا السياق، تم وضع أهداف خاصة وأحيانا مشتركة لكل دائرة وزارية و هي تخص الجوانب التالية:

- استكمال البني الأساسية المعلوماتية .
- وضع نظم إعلام مندمجة.
- نشر تطبيقات قطاعية متميزة.
- تنمية الكفاءات البشرية.
- تطوير الخدمات الالكترونية، إفادة المواطنين والشركات والعمال والإدارات الأخرى في الجزائر انطلاقا من تقييم الوضع الذي أجرى إعداد إستراتجية الجزائر الالكترونية2013 .

المحور الثاني: تسريع استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الشركات: بفضل الانترنت أصبحت السوق العالمية في اقتصاد يعتمد على المعرفة كقيمة أساسية وبذلك الأهداف من هذا المحور هي المشاركة الالكترونية وذلك من أجل:

- دعم تملك تكنولوجيات الإعلام و الاتصال من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير تطبيقات لتحسين أداء الشركات.
- تطوير عرض الخدمات الالكترونية من طرف الشركات.

المحور الثالث: تطوير آليات و إجراءات التحفيزية الكفيلة يتمكن المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيا الإعلام و الاتصال: تشكل عملية تعميم النفاذ إلى الانترنت هدفا رئيسيا يتفرع بدوره إلى ثلاثة أهداف خاصة:

- إعادة بعث عملية أسرتك عن طريق توفير حواسيب شخصية وخطوط توصيل ذات الدفق السريع مع توفير التكوين ومضامين متميزة لفائدة كل فئة من فئات المجتمع.
- الزيادة بقدر معتبر في عدد الفضائيات العمومية الجماعية ومحلات الانترنت والمنصات المتعددة الوسائط والحظائر المعلوماتية ودور العلم ودور الثقافة.
- توسيع الخدمة العامة لتشمل النفاذ إلى الانترنت.

المحور الرابع: دفع تطوير الاقتصاد الرقمي: يتمحور الاقتصاد الرقمي حول ثلاث مكونات أساسية. البرمجية،الخدمات والتجهيز.

و يتمحور الهدف الرئيسي في تهيئة الظروف المناسبة لتطوير صناعة تكنولوجيات الإعلام و الاتصال تطويرا مكثفا، ويمكن تفريع هذا الهدف الرئيسي إلي أربعة أهداف:

- مواصلة الحوار الوطني بين الحكومة والشركات والذي تمت مباشرته في إطار إعداد إستراتجية "الجزائر الالكترونية، وضع آلية شراكة مستدامة بين القطاعين العمومي والخاص.
- توفير كل الظروف الملائمة لتثمين الكفاءات العلمية و التقنية الوطنية في مجال إنتاج البرمجيات وتوفير الخدمات والتجهيز.
- وضع إجراءات تحفيزية لإنتاج المضمون .
- توجيه النشاط الاقتصادي في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال نحو التصدير.

المحور الخامس: تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع والفائق السرعة تكون مؤمنة و ذات خدمات عالية الجودة: ويتفرع هذا الهدف إلى أربعة أهداف:

- تأمين الشبكات.
- توعية خدمات الشبكات.
- التسيير الفعال لاسم نطاقDZ بمعني تحسين رؤية الجزائر فيما يخص الانترنت عبر تسيير فعال لاسم النطاق وإنشاء وكالة تسيير اسم النطاق.
- إطلاق عملية وطنية لبلوغ استخدام مليون اسم نطاق DZ في إطار الجزائر الالكترونية 2013.

المحور السادس: تطوير الكفاءات البشرية: تم تحديد هدفين:

- إعادة النظر في برنامج التعليم العالي والتكوين المهني في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- تلقين تكنولوجيات الإعلام والاتصال لجميع الفئات الاجتماعية، أسر، موظفين.

حيث يبلغ عدد العمال في قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال 136662 أي ما يعادل 1.46% من مجموع العمال.

المحور السابع: تدعيم البحث، التطوير والابتكار: تشمل الأهداف الخاصة في هذا الصدد:

- التنظيم والبرمجة وتثمين نتائج البحث وكشف الكفاءات وتنظيم نقل التكنولوجيا والمهارات.

و تتحقق هذه الأهداف عن طريق مجموعة من العمليات منها إنشاء مراكز البحث والتكنولوجيا منها**CERIST**

، تشغيل الحصيرة المعلوماتية بسيدي عبد الله و حظائر وطنية جهوية، عنابة وهران، تكوين دورات تدريبية للباحثين في الخارج ، تطوير التعاون العلمي مع مراكز البحث و الجامعات الأجنبية.

المحور الثامن: ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني: الهدف الرئيسي يتمثل في تهيئة مناخ من الثقة يشجع علي إقامة الحكومة الالكترونية وهذا الهدف الرئيسي يستلزم بدوره هدفا خاصا يتعلق بتحديد إطار تشريعي وتنظيم ملائم منها:

- إعداد وتفعيل تنظيم خاص بالهوية الالكترونية وحيدة للأفراد والشركات وبالتوقيع الالكتروني.

- إعداد وتفعيل وتنظيم خاص بالمبادلات الالكترونية وبالمصادقة عليها وفق إطار تنظيمي يحدد صلاحية ونجاعة العقود الالكترونية.

المحور التاسع: الإعلام والاتصال: يلعب كل من الإعلام والاتصال دورا رئيسيا ومرجحا في اقتصاد المعرفة، شهدت الصحافة المتخصصة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال تطورا حقيقيا إذ بعد ما كانت العناوين منعدمة في هذا المجال سنة 2000 تجاوزت 15 في سنة 2008 ، و قد تم تحديد الأهداف الخاصة بالنسبة لهذا المحور في:

- إعداد وتنفيذ مخطط اتصال حول مجتمع المعلومات في الجزائر .
- بناء نسيج جمعوي كامتداد للجهود الحكومية.

المحور العاشر: تثمين التعاون الدولي: يتمثل الهدف الرئيسي للتعاون الدولي في تنلك التكنولوجيات والمهارات و كذا إشعاع صورة البلد و يتفرع هذا الهدف الرئيسي إلى هدفين خاصين هما:

- المشاركة الفعالة في الحوار والمبادرات الدولية.
- إقامة شراكات إستراتجية بهدف تملك التكنولوجيات والمهارات.

المحور الحادي عشر: آليات التقييم والمتابعة: يشمل الهدف الرئيسي لهذا الحور في تجديد نظام مؤشرات متابعة وتقييم يسمح بقياس مدى تأثير تكنولوجيات الإعلام والاتصالات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة وبإجراء تقييم دوري لتنفيذ المخطط الاستراتيجي" الجزائر الالكترونية 2013" من جهة أخرى، و يتشكل هذا الهدف الرئيسي من الهدفين الخاصين التاليين:

- إعداد الإطار التصوري لنظام مؤشرات نوعية .
- إعداد قائمة مؤشرات ملائمة.

المحور الثاني عشر: إجراءات تنظيمية: في إطار تحضير السياسة الموجهة لترقية مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي تم تشكيل لجنة وزارية " اللجنة الالكترونية" يترأسها السيد رئيس الحكومة وتضم الوزراء المعنيين بهذا المجال كما تم تشكيل لجنة تقنية لتوفير الدعم التقني لهذه اللجنة الالكترونية في هذا الصدد تتمثل الأهداف الخاصة الواجب تحقيقها:

- تدعيم الانسجام والتنسيق وطنيا وبين القطاعات .
- تدعيم قدرات التدخل على المستوى القطاعات والهيئات المتخصصة.

المحور الثالث عشر: الموارد المالية: يستلزم تنفيذ إستراتيجية " الجزائر الالكترونية 2013" موارد مالية معتبرة يستحيل توفيرها من مصدر واحد وبالتالي لا بد من استغلال جميع مصادر التمويل المتاحة استغلالا جيدا، كما أنه يجب أن تكون الإجراءات التشريعية أو التنظيمية أو المادية، مقرونة بتقييم مالي

دقيق إلى أبعد حد ممكن، ويستلزم الأمر أيضا ترتيب هذه الإجراءات، حسب تأثيرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يحدد برنامج ميزانية إستراتيجية الجزائر الالكترونية 2013 وفق المراحل التنفيذية المرتقبة و سيتم عرضه سنويا إلى غاية استكماله مع تدقيقه بصفة شاملة على مدى فترة 2009-2013، وقد قدمت اللجنة الالكترونية جهات التمويل كالتالي:

- **جهاز التمويل:** ستقيد المصاريف علي مستوى:
- ميزانية الدولة، بعنوان التجهيزات والتسيير.
- صناديق التنمية الاقتصادية : صناديق ترقية المنافسة الصناعية والصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبرنامج دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرنامج MEDA لدعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الموارد الخاصة للمؤسسات.

3. برنامج عمل تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر: يجسد برنامج الحكومة الإلكترونية اهتمام الجزائر بتطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية، و يتأتى هذا البرنامج ضمن المبادرات والمشاريع التنموية التي تتبناها حكومة الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف جوانب الحياة، و يتمثل برنامج عمل تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية في[xxx]:

- ✓ **برنامج تطوير التشريعات:** والذي يتضمن إعداد قانون ينظم المعاملات الحكومية الالكترونية وتطوير التشريعات.
- ✓ **برنامج تطوير البنية المالية:** يعمل البرنامج على تطوير المؤسسات ماليا لتصبح أكثر مرونة.
- ✓ **برنامج التطوير الإداري والتنفيذي:** والذي يشمل تطوير أساليب العمل في الجهات المقرر استخدامها للمعاملات الالكترونية.
- ✓ **برنامج التطوير الفني:** يركز هذا البرنامج على استخدام التكنولوجيا الرقمية في الجهات الحكومية لتطوير الطاقات والقدرات اللازمة لإنجاز المشروع، كذلك يهتم البرنامج بتحسين الكفاءة التشغيلية والتي تتضمن استخدام أحدث الأجهزة والمعدات وأنظمة قواعد البيانات وتحديث البنية الأساسية للاتصالات والمعلومات.
- ✓ **برنامج تنمية الكوادر البشرية:** من خلال العمل على تطوير فكر القيادات الحكومية بما يتلاءم مع مفهوم الحكومة الالكترونية، وإعداد خطة مناسبة لتدريب فرق العمل التي يتم تكوينها من

جميع الجهات الحكومية التي تشارك في مشروع الحكومة الالكترونية بهدف القدرة على إدارته كل حسب اختصاصه.

- ✓ **برنامج الإعلام والتوعية:** يتم من خلال البرنامج إعداد خطة تعريف المجتمع بمزايا التحول إلى المجتمع الرقمي وكيفية الاستفادة من مشروع الحكومة الإلكترونية.

4. أهداف مشروع الجزائر الإلكترونية: تتمثل الأهداف الأساسية لمشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر في:[xxx]

- ضمان الفعالية في تقديم الخدمات الحكومية للمواطن وأن تكون متاحة للجميع وذلك بتسهيل وتبسيط المراحل الإدارية التي يسعى من خلالها إلى الحصول على وثائق ومعلومات.
- التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات الرسمية.
- مكافحة البيروقراطية التي تشكل كبحا لتنمية البلاد.
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف مجالات حياة مجتمعنا والمساهمة كذلك في تجسيد مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة على أرض الواقع، وكذا تحقيق السياسة الوطنية الحوارية عن طريق تقريب الإدارة من المواطن.
- حماية مجتمعنا وبلادنا ضد آفة الجريمة المنظمة والعابرة للحدود وكذا ظاهرة الإرهاب والتي تستعمل غالبا تزوير وتنفيذ وثائق الهوية والسفر كوسيلة لانتشارها.
- القضاء على معاناة المواطن من جوانب الحياة اليومية، فالإدارة الالكترونية توفر عن المواطن مشقة التنقل لاستخراج وثائقه أو لاستفسارات حول انشغالاته.

5. عقبات الحكومة الإلكترونية في الجزائر: على الرغم من السعي الكبير للجزائر من أجل إنجاح مشروع الحكومة الإلكترونية، وذلك لتعميم استعمال التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال، وتقريب الإدارة من المواطن، إلا أنه توجد العديد من العراقيل التي تقف أمام تقدم ونجاح هذا المشروع، رغم رصد ميزانية ضخمة من قبل الحكومة الإلكترونية قدرت ب 4 مليار دولار مابين 2008 و2013، ومن أهم المعوقات مايلي:[xxx]

- -عجز قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تلبية طلبات العملاء على إيصال الهاتف الذي يعد أهم القنوات للتواصل عبر الانترنت.
- التأخير في استكمال البنية التحتية للاتصالات وتباينها من منطقة إلى أخرى، وتأسيسا عليه فأن الفارق كبير لسد الفجوة الرقمية دول العالم المتقدم في هذا المجال.

- محدودية انتشار استخدامات الانترنت في الجزائر، حيث أن نسبة مستخدمي هذه التقنية الواسعة الانتشار عالميا لازال ضعيفا في الجزائر مقارنة حتى بالدول المجاورة، إذ تبلغ في المغرب على سبيل المثال 14.36% في حين لا تتعدى 5.33% فقط في الجزائر.
- التعاملات المالية الالكترونية لا تزال في بدايتها، رغم مرور سنوات على شروع السلطات الجزائرية تعميم التعاملات المالية الإلكترونية على مستوى مختلف المؤسسات المالية والتجارية' إلا أن هذه التجربة لا تزال متعثرة، فعلى سبيل المثال الكثير من المواطنين يتخوفون من استعمال البطاقة المغناطيسية في سحب أموالهم بسبب كثرة الأخطاء الناجمة عن جهاز السحب الالكتروني والتأخير الكبير في تحيين حساباته.
- محدودية الجانب التشريعي في هذا المجال، وذلك من خلال غياب التشريعات المناسبة، حيث تحتاج الأعمال الإلكترونية إلى وضع أنظمة وتشريعات تتناسب مع طبيعتها، مما يستلزم الدقة والوعي التام بكافة جوانب التقنية المستخدمة في هذه التطبيقات، لتحقيق الأمن المعلوماتي، والذي هو أمر ليس السهل إنجازه، من حيث الوقت المتاح ودرجة تداخله مع جوانب الحياة المختلفة، بالإضافة إلى عدم مسايرة بعض القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الإلكتروني لتطبيقات الحكومة الإلكترونية منذ بدايتها وحتى تطبيقها.
- التكلفة الباهظة للاستثمار في تقنيات المعلومات، خاصة على المدى البعيد.
- سيطرة المفاهيم التقليدية، والمتمثلة في البيروقراطية السلبية وعدم إمكانية التغلب عليها.
- غياب التنسيق بين الأجهزة والإدارات الأخرى ذات العلاقة بنشاط الحكومة الإلكترونية، والتي تمتلك نفس الأنواع من الأجهزة والبرمجيات، بحيث تتم المشاركة وتبادل المعلومات بين هذه الفئات.
- ضعف الوعي الاجتماعي بالمميزات والفوائد من تطبيقات الحكومة الإلكترونية شكل معوق في طريق التحول للعمل الإلكتروني والمجتمع المعلوماتي في الجزائر.

الخاتمة: من خلال دراستنا نلاحظ أن الجزائر مازالت متأخرة جدا فيما يخص تطبيقات الحكومة الإلكترونية، ويمكن القول أن هناك عمل كبير ينتظر الحكومة الجزائرية القيام به من أجل تجسيد مشروع الجزائرية الإلكترونية على أرض الواقع. وقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى النتائج التالية:

النتائج:

- تعتمد الحكومة الإلكترونية على البناء الخاص بالحكومة الواقعية، وعلى الأداء الخاص بالموظف والمواطن الواقعي.

- عدم وجود هياكل واضحة لكافة أنشطة الحكومة الإلكترونية.
- انتشار الأمية الإلكترونية في الجزائر بكثرة.
- غموض التشريعات التي تحكم الحكومة الإلكترونية.

التوصيات: بناءا على النتائج السابقة ندرج التوصيات التالية:

- محاولة مواكبة التكنولوجيات الحديثة خطوة بخطوة.
- نشر التوعية بين المواطنين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- يجب الإسراع في إيجاد حلول لمعوقات الحكومة الإلكترونية في الجزائر وذلك بتعميم التعاملات الإلكترونية في مختلف المؤسسات الوطنية.
- توفير البنية التحتية اللازمة لتحقيق مشروع الحكومة الإلكترونية.
- تنمية وتأهيل العنصر البشري للتكفل بمجمل القضايا التقنية المتولدة عن الاستخدامات الرقمية ضمن الفضاء الالكتروني المتميز.

الاسم : عـائشة

اللقب: سالمي

الرتبة العلمية : سنة أولى دكتوراه تخصص سياسات مقارنة

الوظيفة: أستاذة جامعية مؤقتة

المؤسسة المستخدمة : جامعة ابو بكر بلقايد–تلمسان

البريد الالكتروني: magic_rings@live.fr

لغة عرض المداخلة والوسائل المستخدمة في العرض : اللغة العربية / استعمال عرض الباور بوينت

محور المداخلة :واقع المجتمع الالكتروني في العالم العربي: الإمكانيات، الإشكالات، الرهانات.

عنوان المداخلة : المحتوى الرقمي العربي وتحديات حقوق الملكية الفكرية .

مقدمة :

شكّل التقدم في تكنلوجيا المعلومات ابرز التطورات العالمية المعاصرة التي ميزت العقد المنصرم فالمحتوى الرقمي العربي يعد من بين اهم العوامل التي تساهم في احداث نقلة نوعية في الهياكل التقليدية للصناعة المعرفية وتطوير نماذج تداول المفردة المعرفية في مجتمع المعلومات والمعرفة المعاصر .

فلقد أدى تغلغل المعلوماتية في حياة المجتمعات وتنامي دورها في مختلف مجالات النشاط الإنساني الى تغيير مكونات البنى الاقتصادية لها ، فظهر ما يعرف باقتصاد المعرفة او اقتصاد المعلومات ، كما ساهمت في تغيير وتوسيع أنماط العلاقات بين الافراد والمجتمعات وتغلغلت لتؤثر على مناحي الحياة مع التوجه العالمي نحو الاقتصاد المعرفي اصبح المحتوى الرقمي يلعب دورا محوريا في العملية التنموية في مختلف الميادين ، من خلال التأثير الذي يشكله على كافة نواحي الحياة الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية والسياسية وكذا إعادة توجيه سياسات التنمية والتطوير للبلدان من خلال تأثيرها على التعليم وخدمات الصحة التجارة الحكومية ، الاعلام ، المجالات العلمية والاعمال التجارية وغيرها...

ومن ناحية أخرى فان إقامة محتوى رقمي عربي والتي تستند على التعاون والتكامل بين دول المنطقة ستسهم في بناء تكتل عربي معرفي اقتصادي ذو قدرة تنافسية على الساحة العالمية .

واذا كان الواقع يفرض علينا الإقرار بان فرصة العرب اليوم لاتزال ضعيفة من خلال امتلاك تقنية المكون المادي للمعلوماتية (hardware) الا انه لازال بإمكانهم تحقيق التميز والنجاح في مجال آخر من مجالات المعلوماتية وهو مايتعلق بالمحتوى الرقمي الذي حتما سيتيح لهم فرصا كبيرة للتنافس وتحقيق مكانة متميزة على المستوى العالمي من خلال السياسات والرؤى المستقبلية والتخطيط الجيد مع الاستثمار في العقول البشرية.

وتتألف مادة المحتوى الرقمي العربي من جميع اشكال الخطاب المدون والمنطوق والمرئي والصوتي والتطبيقات الرقمية التي تعمل عن طريق توظيف أدوات المعلومات والاتصالات الرقمية لانتاج مادتها ونشرها في الفضاء الرقمي لشبكة الانترنت عبر مواقع الويب ، والمنتديات وشبكات التواصل الاجتماعي. بحيث تنوعت مفردات مادة المحتوى الرقمي العربي على حقول شتى تشكل اهم اهتمامات المواطن والحكومات العربية من اجتماعية ، سياسية ، ثقافية الى اقتصادية. وبالرغم من ذلك فاننا نجده يشغل مستوى متواضعا جدا قياسا بعدد الناطقين باللغة العربية ، هذا بالإضافة الى الكثير من المظاهر السلبية ، كالنصب والاحتيال وعدم التأكد من مصادر المعلومات والاهم من ذلك التعدي على حقوق الملكية الفكرية.

وعليه فمحور مداخلتنا هذه يتعلق بالاشكالية التالية :

كيف يمكن تكوين محتوى رقمي عربي قيّم مع المحافظة على الملكية الفكرية ؟

المحور الأول: واقع المحتوى الرقمي العربي

1-حجم المحتوى الرقمي العربي وانواعه :

يقصد بالمحتوى كل ما يتعلق بالإنتاج الفكري الإنساني من المعلومات والأفكار والخبرات التي تخزن في مختلف الوسائط من عقل بشري ، رقمية وورقية وإعلامية وكذا التطبيقات البرمجية وقواعد البيانات ، فهو حاليا يعتبر عنصرا أساسيا فيما يعرف باقتصاديات المعرفة وكذا من اهم مقومات مجتمع المعلومات[xxx]

وبالتالي فالمحتوى الرقمي العربي يعرف على انه أي مادة عربية معروضة بشكل رقمي على الشبكة العنكبوتية والتي تشمل المواقع الإلكترونية، المدونات، والخدمات الإلكترونية، بالإضافة إلى الصوتيات والمرئيات، كذلك يطلق مصطلح المحتوى الرقمي العربي على البرمجيات وقواعد البيانات، وأدوات دعم اللغة العربية مثل: واجهات البرامج، برامج معالجة النصوص، برامج التعريب، والبرامج الصوتية للتعرف على الحروف ومحركات البحث ومواقع الترجمة.

وبصورة عامة تحتل اللغة العربية المرتبة الرابعة بين كثر من 10 لغات انتشارا واستخداما ضمن محيط المعلومات العالمي ،وذلك وفقا لموقع احصائيات الانترنت العالميinternet world stats بتاريخ جوان 2015 ، اذ بلغ عدد الناطقين باللغة العربية على الانترنت حسب التقرير 155,595,439 مواطنا من بين 375,241,253 مجموع سكان الوطن العربي والذين يمثلون 4،8% من رواد الشبكة العنكبوتية .xxx

Top Ten Languages Used in the Web - June 30, 2015
(Number of Internet Users by Language)

TOP TEN LANGUAGES IN THE INTERNET	Internet Users by Language	Internet Penetration (% Population)	Users Growth in Internet (2000 - 2015)	Internet Users % of World Total (Participation)	World Population for this Language (2015 Estimate)
English	851,623,892	60.9 %	505.0 %	26.0 %	1,398,277,986
Chinese	704,484,396	50.4 %	2,080.9 %	21.5 %	1,398,335,970
Spanish	245,150,733	55.5 %	1,248.4 %	7.5 %	441,778,696
Arabic	155,595,439	41.5 %	6,091.9 %	4.8 %	375,241,253
Portuguese	131,615,190	50.0 %	1,637.3 %	4.0 %	263,260,385
Japanese	114,963,827	90.6 %	144.2 %	3.5 %	126,919,659
Russian	103,147,691	70.5 %	3,227.3 %	3.2 %	146,267,288
Malay	93,915,747	32.7 %	1,539.0 %	2.9 %	286,937,168
French	92,265,199	23.9 %	669.0 %	2.8 %	385,389,434
German	83,738,911	87.8 %	204.3 %	2.6 %	95,324,471
TOP 10 LANGUAGES	2,576,501,025	52.4 %	768.2 %	78.8 %	4,917,732,310
Rest of the Languages	693,989,559	29.6 %	980.6 %	21.2 %	2,342,888,808
WORLD TOTAL	3,270,490,584	45.0 %	806.0 %	100.0 %	7,260,621,118

ففرز عدد المتحدثين بلغات العالم يعد موضوعا معقدا جدا ، لاسيما في ظل وجود الأنظمة التعليمية التي تستند على التعليم المتعدد للغات غير اللغة الام ، وبالتالي فالجزم بان الفرد لا يستخدم في الانترنت سوى لغته الام يعد امرا غير منطقيا . وهذا لعله ما يفسر النسبة المرتفعة لرواد الانترنت الذين يستخدمون اللغة الإنجليزية كلغة عالمية خلال ولوجهم للشبكة العنكبوتية .

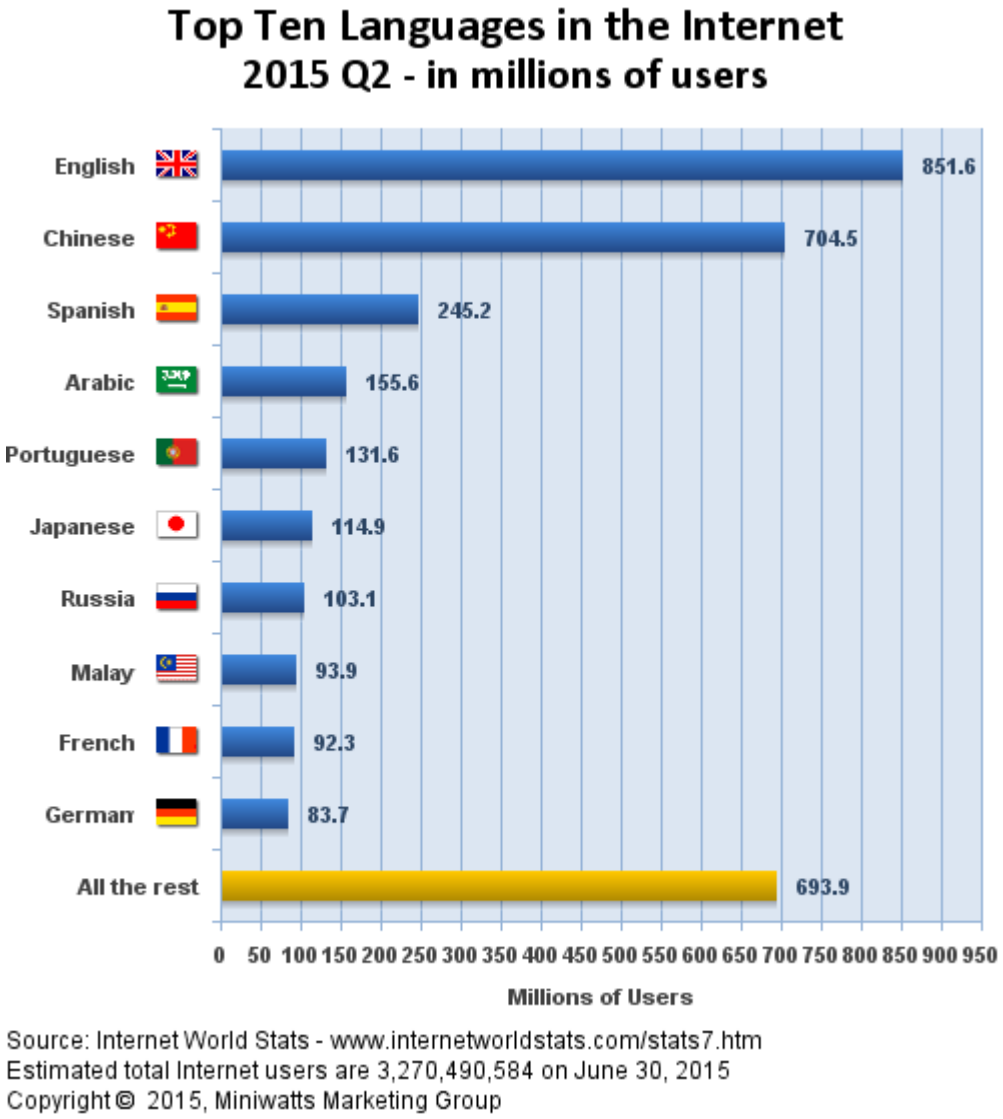

غير ان هذا الحضور الفاعل للغة العربية مقارنة ببقية اللغات الأخرى لم تكن له انعكاساته الإيجابية على حجم المحتوى الرقمي العربي ، اذ لم تتجاوز نسبة عدد الصفحات العربية المطروحة على مواقع الانترنت 3 بالمئة وذلك منذ دخول خدمة الانترنت الى وطننا العربي من بداية التسعينات من القرن الماضي. [xxx]

الملاحظ ان اللغة العربية مستخدمة من قبل 0.8% من المواقع الموجودة على شبكة الانترنت وهو استخدام جد ضعيف مقارنة بالاحصائيات المذكورة سابقا فيما يتعلق بعدد الناطقين باللغة العربية والمتواجدين على شبكة الانترنت، مما يعكس ضآلة المحتوى الرقمي العربي على الشبكة.

تحديات صناعة المحتوى الرقمي العربي :

يجب على الدول العربية ان تدرك ان صناعة المحتوى الرقمي تفتح الأبواب الواسعة امام الاستثمار في نشر تقنيات المعلومات والاتصالات ، وتؤمن فرصا لعمل الشباب وانشاء مؤسسات الاعمال المتوسطة والصغيرة ، وانه ليس من المبالغ فيه اعتبار ان صناعة المحتوى الرقمي العربي فرصة ذهبية لاحراز التكامل العربي وللانفتاح على العالم .[xxx] وبالرغم من انه قد طرحت العديد من المبادرات في العالم العربي بغرض سد الفجوة الرقمية على صعيد المحتوى الرقمي العربي ، في دعوة لاعادة تشكيل المحتوى وترقيته ورفع المستوى ، الا انه هناك العديد من القضايا التي تؤثر على إقامة واستدامة صناعة محتوى رقمي عربي فاعل يكون له الأثر الإيجابي على المجتمعات العربية وتحقيق التنمية فيها ، ومن بين اهم هذه التحديات نجد:

-عدم وجود سياسات او استراتيجيات وطنية او إقليمية في المنطقة العربية تعنى بتطوير المحتوى الرقمي العربي ، وتؤكد على دوره في العملية التنموية.

-عدم كفاية المبادرات الحكومية على المستويين الوطني والإقليمي ، التي تعنى بصناعة محتوى رقمي عربي وتشارك فيها مختلف الجهات ذات العلاقة.

-الحاجة الى اقناع متخذي القرار بأهمية الاستثمار في المحتوى الرقمي العربي وبيان الأهمية الاقتصادية لذلك.

-محدودية التجهيزات الالكترونية للبنية الأساسية وخاصة في مجال الخدمات في عدد من الدول لعربية علما ان تحسين هذه الخدمات يساعد في زيادة كفاءة جمع وتخزين وتوزيع المحتوى الرقمي العربي .

-ضعف نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنلوجي في مجال المحتوى الرقمي العربي وعدم توافر برامج بحثية متخصصة في هذا المجال .

-قلة التعاون والتنسيق بين أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص لاعداد وتنفيذ البرامج والخطط الوطنية والإقليمية لبناء وتطور صناعة محتوى رقمي عربي.

تدني مستوى الوعي لأهمية حماية الملكية الفكرية ومتابعة الإجراءات المتعلقة بذلك مما يضعف فرص الابتكار والابداع ويخفض فرص الاستفادة من التمويل والاستثمار الخارجي.[xxx] وهو ماسنعالجه بشيء من التفصيل في المحور الثاني من هذه المداخلة .

المحور الثاني : إدارة حقوق الملكية الفكرية في المحتوى الرقمي

تعريف الملكية الفكرية :

ويمكن تعريفها على أنها الحقوق التي يمنحها المجتمع إلى الأفراد أو المنظمات بصورة رئيسية للأعمال الإبداعية مثل الاختراعات والأعمال الأدبية والفنية والرموز والأسماء والصور والتصميمات. فهي تعطي المبدع الحق في منع الآخرين من استعمال إبداعاته استعمالا غير مصرح به لمدة محدودة من الوقت

تنقسم الملكية الفكرية إلى فئتين هما: الملكية الصناعية وتضم الاختراعات (ببراءاتها) والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية (التصاميم) والبيانات (المؤشرات) الجغرافية. أما حق المؤلف والحقوق المجاورة فيغطي المصنفات الأدبية والفنية من روايات وقصائد شعرية ومسرحيات وأعمال موسيقية. وأما المصنفات الفنية فهي اللوحات الزيتية والصور الشمسية والمنحوتات والتصاميم العمرانية. وتشمل الحقوق المجاورة لحق المؤلف حقوق فناني الأداء في أدائهم ومنتجي التسجيلات الصوتية في تسجيلاتهم وهيئات البث في برامجها الإذاعية والتلفزيونية.[xxx]

أنواع الملكية الفكرية على الانترنت:

شبكة الانترنت تحتوي على محتوى ضخم من الاعمال والمؤلفات الفكرية التي تستفيد جميعها من الحماية التي يتمتع بها المؤلف صاحب الحق اذا توافرت فيه الشروط اللازمة لذلك ، وتعدد أنواعها :

1-**المصنفات الرقمية** والذي يقصد به الشكل الرقمي لمصنفات موجودة دون تغيير او تعديل في النسخة الاصلية لها ، اذ يتم نقل المصنف المكتوب الى الوسط التقني الرقمي بما فيه من بيانات او معلومات التي تكون مخزنة بصورة رقمية ، اما محتوى المصنفات فهو عبارة عن دمج بين النصوص المكتوبة

والاصوات الثابتة والمتحركة ، كلها على شكل بيانات رقمية. وبالتالي تعدد أنواع المصنفات الرقمية بتعدد المواضيع التي تعالجها ، كبرامج الحاسوب الآلي ، قواعد البيانات .

وهذه المصنفات الرقمية منها ماهو محمي بموجب الملكية الفكرية الأدبية والفنية ، من خلال قانون حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة ، ومنها ماهو محمي بموجب حقوق الملكية الصناعية والتجارية .

*تعريف **حق المؤلف** ، بشقه الادبي والمالي ، فبخصوص الشق الادبي فقد عرف على انه حق التصرف للمؤلف بفكره والمحافظة عليه بسحبه او تعديله او اتلافه اذا دعت الضرورة ، ومن بين الحقوق التي يتمتع بها المؤلف على مصنفه نجد :

-حقه في تقرير نشر مصنفه الكترونيا من عدمه

-حق المؤلف في نسبة المصنف اليه الكترونيا ، اذ يحق له مثلا ان يكتب اسمه ومؤهلاته العلمية وغير ذلك بما يعرّفه عند الناس وان يذكر ذلك على جميع النسخ المنتجة منه كلما طرح على الجمهور ولايحق له التنازل عن ذلك لغيره .

-حق المؤلف في سحب مصنفه من التداول: اذ منح القانون للمؤلف الحق في تعديل مصنفه اذا طرأت تغيرات اجتماعية او فنية او علمية او سياسية ، سعيا وراء تحقيق التوازن بين المصنف والظروف المحيطة به ، كما ان القانون نفسه منح للمؤلف حق سحب مصنفه من التداول كليا.

-حق المؤلف في ترجمة مصنفه الى اللغة التي يراها مناسبة لتساعده في رواج عمله والإسراع في تداوله بين الجمهور

***الحقوق المجاورة لحق المؤلف:** لقد اقترنت حقوق المؤلف بحقوق مجاورة لها من منطلق انها هي أيضا تسعى الى إيصال المصنف الى الجمهور والمساهمة في إخراجه الى ارض الواقع حتى يتم استغلاله ويطلق هذا المصطلح على الحقوق التي موضوعها نقل المصنفات الى الجمهور سواء كانت عن طريق الأداء او التمثيل او عن طريق التسجيل السمعي او السمعي البصري ، او عن طريق البث الإذاعي.

فالأشخاص الذين تكفل لهم الحماية بموجب هذا القانون قد تم حصرهم في ثلاث فئات : فنانو الأداء وفئة منتجي التسجيلات السمعية والسمعية البصرية ، وهيئات الإذاعة ، اذ ان هؤلاء او ما يعرفون بأصحاب

الفوتوغرام و الفيديوغرام ، تثبت حقوقهم على عمليات تثبت الأصوات والصور او احداهما على دعامات فهم لاينتجون أي ابداع فكري بل يثبت عمله الفني على دعامة فقط..[xxx]

ويتمثل الفرق بين حق المؤلف والحقوق المجاورة في ان حق المؤلف يتعلق بحقوق مبدع المصنف، اما الحقوق المجاورة فتمثل في حقوق مؤدي المصنف عند تحويله الى شكل ذاتي [xxx].

2-النشر الالكتروني: فشبكة الانترنت تعمل كحلقة وصل بين الدول بشكل دائم ، بحيث تنتشر المعلومات والبيانات التي يتم إدخالها وتحميلها على الشبكة في ثوان فقط ، وتكون بالتالي متاحة لأي مستخدم في تلك الدول . فالنشر الالكتروني هو عبارة عن العملية التي يتم من خلالها إعادة الوسائط المطبوعة كالكتب والأبحاث العلمية بصيغة يتم استقبالها والاطلاع عليها عبر شبكة الانترنت ، فهو أسلوب جديد للنشر يحقق سهولة التداول والبث والاسترجاع ، بالإضافة الى إمكانية اثراء المادة المنشورة بالعديد من العناصر التفاعلية كالتسجيلات الصوتية، الصور والاشكال البيانية والرسوم ، وحتى النقاشات حول مضمونها. [xxx]

وبالرغم من النتائج الإيجابية التي حققها النشر الالكتروني في المجال الا انه توجد العديد من الاثار السلبية كنشر المصنف دون اذن صاحبه بحيث يصعب على المؤلف إيقاف الاعتداء على المصنف اذ تم نشره بدون علمه ، وصعوبة التقاضي نظرا لتعدد القوانين الوطنية الخاصة بذلك واختلافها وتنازعها فيما بينها.

بعض المصنفات الرقمية المنشورة على الشبكة غير متاحة للاطلاع عليها الا بمقابل مادي بسبب استخدام التدابير التكنلوجية التي تعوق الحصول عليها بدون دفع مقابل مادي .

3-**المواقع الالكترونية** : وهي عبارة عن معلومات مخزنة بشكل صفحات ، كل صفحة تشتمل على معلومات معينة ، تشكلت بواسطة مصمم الصفحة باستعمال مجموعة من الرموز تسمى لغة تحديد النص الأفضل ، لأجل رؤية هذه الصفحات يتم طلب استعراض شبكة المعلومات العنكبوتية ويقوم بحل رموز وإصدار التعليمات لاظهار الصفحات المتكونة. وتتعدد أنواعها ، من موقع الكترونية خاصة لا يسمح بالدخول اليها الا لمن يملكون ترخيصا بذلك من خلال كلمة السر، ومنها المواقع العامة المفتوحة للاستخدام العام . فالمواقع الالكترونية تتمتع بالحماية نفسها التي تتمتع بها حقوق الملكية الفكرية الأخرى

، وذلك على اعتبارها مؤلفات متعددة الاتصالات ، غير انه يتطلب تواجد العديد من الشروط حتى يتمتع الموقع بصلاحية الحماية ، منها :

-ان يكون الموقع مميزا وغير شائع ، بمعنى ان يكون محددا تماما للغرض الذي وجد لأجله .

-ان يكون الموقع غير مخالف للنظام العام والآداب العامة

-الا يمس الموقع حقوق الغير ، بمعنى لايجوز ان يكون بشكل اعتداء مثلا على علامة تجارية مسجلة او مشهورة او اعتداءا على مصنف ادبي او فن .

4-**العلامات التجارية** : للعلامة التجارية دور هام في المجال التجاري والاقتصادي ، لكونها وسيلة فعالة في المنافسة والتصريف بالمنتجات والخدمات المقدمة من طرف التجار، كما انها تعد احد عناصر الملكية الصناعية والتجارية اذ تمثل إشارة يمكن ان تشكل علامة بشرط ان تكون قادرة على تمييز السلع والخدمات التي تنتجها المنشآت الأخرى.

وقد حرصت الشركات على اختيار عناوين الكترونية تحمل اسمها او علامتها التجارية حتى تميز موقعها الخاص بها عن المواقع الأخرى التي تمتلكها شركات منافسة ، هذا الدور الجديد للعنوان الالكتروني جعله مطمحا للعديد من الأشخاص والشركات التي سارعت الى تسجيل العديد من العناوين الالكترونية دون ان تمتلك عليها أي حق الى حد خلق تنازع بين العلامات التجارية على العناوين الالكترونية.

تنازع القوانين بشأن حماية الملكية الفكرية :

ففي حالة تزاحم قانونين مختلفين او اكثر لدولتين او اكثر بشأن حكم علاقة قانونية ذات عنصر اجنبي فانه يحدث تنازع حول أي القوانين احق بالتطبيق في تلك الحالة، وهذا ما يلاحظ كثيرا في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية ولاسيما في المجال الافتراضي نظرا لعالميته وشموله للعديد من الدول ، وهناك ثلاث وجهات نظر فقهية لحل تنازع القوانين في مجال الملكية الفكرية وفي مجال حقوق المؤلف بصفة خاصة:

***تطبيق قانون بلد الاصل** : فوفقا لهذه القاعدة يرى الفقهاء ان القانون الواجب تطبيقه على حق المؤلف هو قانون بلد الأصل الذي تمت فيه اول عملية نشر للمصنف ، غير ان هذا الراي قد تعرض للعديد من

الانتقادات بحكم انه قد يصعب تحديد قانون بلد الأصل اذا ما نشر المصنف في اكثر من دولة وفي نفس الوقت وكذا من ناحية انه قد يكون اول نشر للمصنف قد وقع بصورة عرضية او بمحض الصدفة.

***تطبيق قانون بلد طلب الحماية** : حيث وضع معيارين للأخذ بذلك احدهما رئيسي والأخر احتياطي ، فاذا كان المصنف منشورا كان القانون الأولى بالاعتداد هو قانون البلد الذي تم فيه اول نشر ، اما اذا كان المصنف غير منشور او كان لابد من تحديد بعض المسائل الإجرائية له وجب عندئذ الاعتداد بقانون البلد الذي يطلب المؤلف حماية مصنفه داخله.

***تطبيق القانون الشخصي للمؤلف** : اذ يتجه فريق اخر لحل مثل هذا التنازع الى تطبيق قانون دولة المؤلف التي يحمل جنسيتها ، ويكون هذا الراي صائبا خصوصا في حالة ما اذا لم ينشر المصنف بغد او عندما ينشر في اكثر من دولة ف نفس الوقت ، غير ان ماعاب على هذا الاتجاه هو صعوبة تطبيقه في حالة ما اذا كان للمؤلف اكثر من جنسية .[xxx]

وبعد اطلاعنا على مختلف وجهات النظر بالنسبة لموضوع حل مسالة تنازع القوانين التي تقع في مجال الملكية الفكرية بشقيها الادب والفني ، وجدنا ان الرأي الراجح والذي تعتد به الكثير من الدول ، هو تطبيق قانون الدولة التي تم النشر فيها لأول مرة .

الاعتداءات الواقعة على المصنفات الرقمية:

فسهولة استخدام شبكة الانترنت وعالميتها، ويسر بث المعلومات واسترجاعها قد جعل من الاعتداءات على حقوق المؤلفين عملا في متناول الجميع ، فالاعتداء على حقوق المؤلف هي الاستغلال او الاستعمال غير المشروع لحق من حقوقه المنصوص عليها دون اذن من صاحبه. وتتعدد مظاهر الاعتداءات على حقوق الملكية الفكرية على شبكة الانترنت حتى ان بعض الدول اعتبرتها من الجرائم الواقعة على الأموال بحكم ان نتاج المؤلف أي المصنف هو مال منقول لذا تطبق عليه قوانين العقوبات ، غير انه مثلا في الجزائر فقد اعتبرها المشرع الجزائري مجرد اعتداءات في قانون حق المؤلف ونص على العقوبات المترتبة عنه مثل هذه الاعتداءات خاصة فعل التقليد وخصص قسما جديدا عالج فيه ما اصطلح بـ " المساس بأنظمة المعالجة الالية للمعطيات" وقد نص على اهم الجرائم التي تستهدف ذلك، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

الدخول خلسة للأنظمة المعلوماتية ، تعديل او حذف معطيات المنظومة، الاضرار بنظام تشغيل المنظومة تصميم او نشر معطيات تمكن من ارتكاب جرائم المساس بانظمة المعالجة الالية للمعطيات ، حيازة او افشاء معطيات متحصل عليها من جرائم المساس بانظمة المعالجة الالية للمعطيات او استخدام الجرائم السالفة الذكر للاضرار بالامن الوطني او الهيئات والمؤسسات الخاضعة للقانون العام .[xxx]

على العموم فان اهم الاعتداءات على حقوق الملكية الفكرية عبر شبكة الانترنت ، نذكر منها :

-منع المؤلف من نشر مصنفه او نسبته الى غير مؤلفه الحقيقي.

-القيام بتعديل او تشويه قد يؤدي بالاضرار بحقوق المؤلف المادية او هز شخصه في المجتمع .

-نشر المصنف على شبكة الانترنت دون اذم مؤلفه ، وقد انتشرت كثيرا هذه الحالة اسيما بخصوص رقمنة الكتب ، فيتم تصويرها بالماسح الضوئي وتحميلها على شبكة الانترنت ووضعها في اطار المكتبات الرقمية دون اذن من أصحابها .

التصنيع او الاستيراد دون وجه حق لغرض البيع او التأجير او التداول لاي مصنف او نسخ مقلدة او لاية أجهزة او أدوات مصممة للتحايل على الحماية التقنية لهذه المصنفات .

غير ان اخطر الاعتداءات على حقوق الملكية الفكرية على شبكة الانترنت تلك التي تصنف كجريمة معلوماتية [xxx] وذلك بصعوبة اثباتها لما تنفرد به شبكة الانترنت من مميزات انعكست سلبا على مجال التحقيق في مثل هذا الجرائم التي يرتكبها في اغلب الأحيان نوابغة المعلوماتية والتي تكون نتائجها وخيمة من تخريب للأموال العامة والخاصة وغيرها من الاعمال المعاقب عنها بنصوص دولية ووطنية. على غرار اتفاقية المجلي الأوروبي لمكافحة الجريمة الافتراضية والتي انضمت اليها كل من الولايات المتحدة الامريكية وكندا واليابان وجنوب افريقيا ، وهي حاليا الاتفاقية الدولية المرجعية ولقد تمت تكملة الاتفاقية ببروتوكول إضافي يتعلق بتجريم الأفعال ذات الطابع العنصري والمعادي للأجانب المرتكبة عن طريق الأنظمة المعلوماتية بستراسبورغ سنة 2003 ، بالإضافة الى بروتوكول تعلق بتجريم الرسائل الإرهابية وفك ترميزها.

الهوامش

[xxx] لبيب شائف محمد ،**صناعة المحتوى المفهوم والبنية ومقومات تطورها) ورقة مقدمة الى منتدى تقنية المعلومات والاتصالات الخامس المرافق لمعرض JITCOM-2006** (،د،ب،ن: المركز الوطني للمعلومات، 2006، ص6 .

[xxx] موقع الاتحاد الدولي للاتصالات : http://www.internetworldstats.com

[xxx] إبراهيم نصر الدين وآخرون ، **حال الامة العربية 2013-2014 الاعصار: من تغيير النظم الى تفكيك الدول** ، تحرير: علي الدين هلال، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015،ص 463.

[xxx] **التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية** ، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2010، ص 131.

[xxx] **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا** " **الاسكوا**" ، "تعزيز المحتوى الرقمي العربي في المنطقة العربية" ، خلال الاجتماع السادس للجنة الاستشارية للتنمية العلمية والتكنلوجية والابتكار التكنلوجي 3-4 افريل 2012 ، ص 16

[xxx] المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، على الرابط: http://www.wipo.int/about-ip/ar

[xxx] حقاص صونية، حماية الملكية الفكرية الأدبية والفنية في البيئة الرقمية في ظل الشريع الجزائري ، رسالة ماجستير، في المعلومات الالكترونية ،الافتراضية واستراتيجية البحث عن المعلومات ، جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،قسم علم المكتبات، صص 34-43.

[xxx] رقية عواشرية،" الحماية القانوني للمصنفات المنشورة الكترونيا في ظل معاهدة الويبو لحماية لحقوق المؤلف 1996- دراسة تقييمية-" ، **مجلة جيل حقوق الانسان** ، ع: 01 فيفري 2013، ص 104.

[xxx] محمد سعد الهجرسي، الاتصالات والمعلومات والتطبيقات التكنلوجية، الاسكندرية: دار الثقافة العلمية، 2000، ص 277.

[xxx] حقاص صونية ، **مرجع سابق الذكر**، ص56.

[xxx] **المرجع نفسه** ، صص 72،73.

[xxx] تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية **OCDE** بانها : كل فعل او امتناع من شانه الاعتداء على الأموال المادية والمعنوية يكون ناتجا بطريقة مباشرة او غير مباشرة عن تدخل التقنية المعلوماتية.

واقع التنمية المحلية في المجتمعات العربية

د. ماهر فرحان مرعب
أستاذ محاضر –أ–/جامعة قالمة

– ملخص:

تتناول هذه المداخلة موضوع التنمية المحلية باعتبارها من أهم آليات نجاح المشاريع التنموية في دول العالم الثالث، وتحديدا نحاول الكشف عن واقع التنمية المحلية في المجتمعات العربية كجزء من دول العالم الثالث من خلال التركيز على مؤشرات الواقع العربي من جهة وتشخيص أهم المعوقات التنموية في الدول العربية من جهة ثانية.

– تمهيد:

تعد التنمية المحلية احد أهم الاستراتيجيات التي تؤكد عليها الهيئات الدولية للارتقاء بالواقع التنموي في دول العالم الثالث وذلك من خلال التحول من النظرة العامة للتنمية الوطنية التي لم تأتي أوكلها خلال العقود الماضية لتتحول إلى برامج ومشاريع إقليمية او محلية تستثمر الإمكانات والطاقات المحلية الموجودة من جهة وتسخر إمكانياتها لخدمة هذه المحليات من جهة ثانية، كما جاء هذا التحول نتيجة لانتشار فكر التنمية الشاملة والعدالة في توزيع الخدمات والمشاريع التنموية لكي تخرج دول العالم الثالث من تركز المشاريع والخدمات في المدن والحواضر الكبرى لتشمل جميع البيئات المحلية.

– التنمية المحلية:

مفهوم التنمية مفهوم قديم، حيث تناوله العديد من الفلاسفة والعلماء القدامى، فقد تناوله "**آدم سميث**" في كتابه "**ثروة الأمم**" عام 1776، حيث يعتبر هذا الكتاب من أهم المصادر والمراجع التي فتحت مجال البحث في شتى الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية"().

وقد برز مفهوم التنمية بداية في علم الاقتصاد، حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين خاصة الاقتصادية منها؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية.

وحسب "فيليب دوب" فالتنمية هي :" استحداث تكيف مقصود مع الظروف المتغيرة، أو هي التغيير العمدي لهذه الظروف، أو هي عملية تشجيع أبناء المجتمع المحلي على اتخاذ الخطوات التي تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر غنى، معتمدين في ذلك على أنفسهم.

عرفت "هيئة الأمم المتحدة" التنمية بأنها :" مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة، من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات الوطنية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية، ولتساهم في تقدم البلاد".

ويرى كل من " سيلتر" و " والت رستو" أن التنمية :"تكون بتخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة فيها، وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة.

كذلك يرى آرثر دينهام أن تنمية المجتمع المحلي هي الجهود التي يبذلها المواطنون لتحسين أوضاع مجتمعهم المحلي وزيادة قدرة الأهالي على المشاركة والتسيير الذاتي لشؤون المجتمع المحلي.

اما كندوكا فيرى ان التنمية المحلية عملية مركبة تهدف إلى تعليم الأهالي القيادة الذاتية لتحسين أوضاعهم المعيشية عن طريق زرع الديمقراطية لدى الفئات القاعدية للمجتمع.

وهناك من يعتقد بان التنمية المحلية هي إحداث تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية بالاعتماد على الطاقات والإمكانيات الموجودة في المجتمع المحلي، وتوحيد الجهود الشعبية والحكومية في تنفيذ البرامج الهادفة لتحسين الأحوال المعيشية لأفراد هذا المجتمع.

ويمكن من خلال هذا التعدد في الآراء استخلاص عناصر أساسية لعملية التنمية المحلية وهي كما يلي:

– المجتمع المحلي الذي يمكن أن يتخذ كأصغر وحدة هو القرية على مستوى الريف أو الجيرة على المستوى الحضري .

– تتم عملية التغيير نحو الأحسن في الأوضاع المعيشية بمبادرة محلية ومشاركة فعلية وفعالة للأهالي .

– المشاركة في المشروعات التنموية بشكل ديمقراطي لكافة أفراد المجتمع المحلي كفيل بنجاح هذه المشروعات .

– لا مركزية البرامج التنموية و القرارات تضمن الحرية والأمان لأفراد المجتمع المحلي في تموين المشاريع .

– التنمية المحلية تبرز الطاقات البشرية والكفاءات المهمشة القادرة على النهوض بالمجتمع المحلي وربط المخططات المحلية بالمخططات القومية .[xxx]

لذلك فهناك من ينظر لمفهوم حديث للتنمية المحلية يعني به زيادة النمو والتغيير المحلي أو الجهوي أو الإقليمي بالموازاة مع التنمية التي تنتهجها الحكومة المركزية.[xxx]

جاء هذا المفهوم من أجل محاولة التقليص من الاختلافات بين الجهات، ولقد كان العالم القروي الحقل الأول لتطبيق المفهوم، لكنه اليوم تجاوز حدود القرية إلى المدن خصوصا في الأحياء الفقيرة والهشة، فالتنمية المحلية عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية.

كما يركز مفهوم التنمية المحلية على عنصر المشاركة الشعبية، الذي يقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية. [xxx]

– الواقع التنموي في العالم العربي:

العالم العربي هو جزء لا يتجزأ من دول العالم الثالث تلك الدول التي أول من أشار إليها العالم الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي الفرد سوفيAlfred sauvy-1898/1990–عندما استعمل عبارة العالم الثالث سنة 1952، وأعتمد في صياغة مفهومه على تشابه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بدول العالم الثالث بأوضاع الهيئة الثالثة التي سادت بفرنسا قبيل اندلاع الثورة الفرنسية ستة 1789. ويتكون العالم الثالث من مجموع دول أمريكا الوسطى والجنوبية ودول القارة الإفريقية ومعظم دول القارة الأسيوية التي لا تنحاز لأي من المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي.

يمتد الوطن العربي جغرافياً في أهم مناطق العالم إستراتيجية، من المحيط الأطلسي غرباً حيث يقع المغرب العربي إلى الخليج العربي شرقاً، ومن بحر العرب جنوباً حتى تركيا والبحر الأبيض المتوسط شمالا، وتبلغ مساحته حوالي 814،487،13 كيلومتر مربع، ومن هذه المساحة 22% يقع في آسيا، و78% في أفريقيا، وتبلغ السواحل العربية حوالي 22.828 كيلومتر. ويبلغ عدد السكان حوالي 312.364.392 مليون نسمة، ويبلغ معدل النمو السكاني في الوطن العربي 2.3% ويسجل أعلى نمو في سلطنة عمان إذ يبلغ 3.48% وأقل نسبة نمو في تونس 1.38%.

أما الفئات العمرية فإنها تبلغ 38% لغاية عمر الـ18سنة، و58.4% من18 سنة لغاية الـ65 سنة، و3.5% من 65 سنة فما فوق...ويبلغ معدل الولادات 29.38 لكل ألف نسمة بينما معدل الوفيات 7.17 لكل ألف نسمة، أعلى معدل وفيات للأطفال يسجل في الصومال 123.97 لكل ألف مولود حي وفي جيبوتي 101.5 حالة وفاة لكل ألف طفل يولد حياً، أما أقل معدل فهو في الكويت حيث يبلغ 11.82 حالة وفاة لكل ألف مولود حي ثم الإمارات حيث تبلغ 16.68 حالة لكل ألف مولود حي.

تشكل نسبة القوى العاملة في الوطن العربي 28% إذ يبلغ العدد حوالي 82.51 مليوناً، وتبلغ نسبة الأراضي الصالحة للزراعة حوالي 3.63% من مساحته حيث تقع 30% منها في حوض النيل و44% منها في المغرب العربي و22% في الهلال الخصيب والبقية في شبه الجزيرة العربية.[xxx]

يشكل موضوع الزيادة السكانية مشكلة كبيرة في البلدان النامية على عكس الدول المتقدمة، ويرجع ذلك إلى زيادة نسبة الولادات نتيجة الزواج المبكر وسيدة الثقافات التي تشجع ذلك، وينعكس هذا مباشرة على مشكلة البطالة ومشاكل التعليم والصحة وبالتالي على برامج التنمية، ويعتبر معدل

النمو الطبيعي للسكان في الدول العربية من المعدلات العالية في العالم (2.39) سنوياً في المتوسط مقارنة بنسبة 0.6% في المتوسط للدول الصناعية المتقدمة و1.7% في المتوسط للعالم ككل.[xxx]

أما من حيث إجمالي الناتج المحلي فإنه يمكن التمييز بين أربع مجموعات من الدول العربية تتشابه إلى حد بعيد في خصائصها وهياكلها الاقتصادية والاجتماعية وكذلك في أنماط أدائها الاقتصادي، المجموعة الأولى: وتشمل الإمارات والسعودية وعمان وقطر وليبيا والكويت، إذ يبلغ الناتج الإجمالي المحلي لهذه المجموعة حوالي 65 % من إجمالي ناتج الدول العربية بالأسعار الثابتة في حين أن عدد سكانها يمثل أقل من 10% من إجمالي السكان في الوطن العربي، أما المجموعة الثانية: والتي تشمل البحرين وتونس والجزائر وسورية والعراق ومصر، فإن الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة يبلغ حوالي 29% من إجمالي الناتج المحلي للوطن العربي في حين أن عدد سكانها يمثل حوالي 55% من إجمالي السكان في الوطن العربي، والمجموعة الثالثة: تشمل الأردن ولبنان والمغرب، ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول حوالي 5% من إجمالي الناتج المحلي للوطن العربي في حين أن عدد سكانها يمثل حوالي 15% من إجمالي السكان في الوطن العربي، أما المجموعة الرابعة: والتي تشمل جيبوتي والصومال والسودان وموريتانيا، اليمن، فإن الناتج المحلي الإجمالي يمثل حوالي 1% من إجمالي الناتج المحلي للوطن العربي في حين أن نسبة عدد سكانها تصل إلى 20% من إجمالي سكان الوطن العربي، فمتوسط دخل الفرد يتراوح من 260 دولار في (الصومال) في حين يصل إلى أكثر من 18000 دولار في (الكويت).[xxx]

اما بالنسبة لسكان المناطق الحضرية فانها تشهد زيادة تتماشى إيجابياً مع نسبة الزيادة السكانية العامة حيث بلغت نسبة سكان الحضر سنة 2000 إلى أكثر من 53% من إجمالي سكان الوطن العربي بينما كانت النسبة 40% خلال العام 1975 ويتوقع أن تصل النسبة إلى أكثر من75% عام 2015، علماً بأن تلك النسبة تتفاوت بين الدول العربية ففي الوقت الذي تبلغ أكثر من 90% في الكويت وقطر والبحرين ولبنان، تصل إلى حوالي 30% في الصومال والسودان وجزر القمر واليمن، وأن الزيادة هذه بلغت ذروتها خلال الأربعين سنة الماضية خاصة في دول الخليج العربي وليبيا وببطء ملحوظ في باقي إلاقطار العربية وهذا ما تطلب التوسع الكبير في المدن الكبرى بكل احتياجاتها ومتطلباتها حيث بلغت عدد من المدن لأكثر من مليون نسمة.[xxx]

واذا ما تكلمنا عن الفقر والبطالة فإننا نلاحظ تأثر مستويات المعيشة لشعوب الدول النامية بحالة الفقر وتردي مستويات الدخل والناتج، ومن ثم مستويات التعليم والصحة، فباستخدام خط فاصل للفقر ينقسم العالم إلى قسمين غير متعادلين يضم الأول: خمس سكان العالم تقريبا يعيشون في النصف الشمالي للكرة الأرضية (فوق خط الفقر)، ويضم القسم الثاني: أربعة أخماس السكان والذين يعيشون في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية أي تحت خط الفقر .وفي ذلك الأخير تنخفض مستويات الدخل الحقيقية وتنخفض الإنتاجية ومستويات الخدمات المختلفة وخاصة التعليمية والصحية، أو بمعنى أخر انخفاض مستويات المعيشة بشكل عام[xxx].

كما تعاني معظم الدول النامية من حالة سوء التغذية كنتيجة للفقر وعدم حصول نسبة عالية من السكان على القدر الكافي من الغذاء، وما يترتب على ذلك من تفشي للأمراض والأوبئة. وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على مستوى الخدمات الصحية والطبية، إلا أن معدل العمر المتوقع في الدول النامية مازال منخفضًا مقارنة بالدول المتقدمة. مثلا يقدر متوسط العمر 55 سنة او اقل من ذلك في الدول النامية بينما 65 سنة في الدول المتقدمة يعود ذلك إلى حرمان معظم سكان الدول النامية من الخدمات الصحية والتغذية السليمة حيث تشير منظمة الأغذية والزراعة إلى وجود أكثر من 800 مليون شخص من سكان الدول النامية ينامون كل ليلة وهم جياع، ويعاني 50 % من سكان العالم من سوء التغذية من فقراء العالم.[xxx]

– ترتب على تباطؤ الاقتصاد العالمي عام 2000 استمرار تزايد عدد العاطلين في العالم حتى بلغ مستوى عدد العاطلين رقماً قياسياً قدر بنحو 180 مليون عاطل عن العمل عام 2002، أي بزيادة بلغت 20 مليون عاطل عن عام 2001.

– بلغت أرقام منظمة العمل الدولية التقديرية لأعداد القوى العاملة والفقراء الذي يعيشون بدولار أو أقل يومياً إلى 550 مليوناً عام 2002. وأفادت منظمة العمل الدولية أن استمرار هذا الاتجاه سوف لا يحقق أهداف الأمم المتحدة القاضية بتخفيض معدلات الفقر العالمي بنسبة 50% بحلول عام 2015.

تزايدت معدلات البطالة عام 2000 في كافة أرجاء العالم، وسجلت أرقام العاطلين مستويات مرتفعة، وتفاقمت أزمة البطالة بعد انهيار قطاع المعلومات والتكنولوجيا في ربيع عام 2001، تلاها التباطؤ الاقتصادي وانحسار صناعة الطيران والسياحة، ترتب عن ذلك فقدان العديد من الوظائف وزيادة طوابير العاطلين عن العمل، وتفاوتت معدلات البطالة في مناطق العالم الواردة

تفاصيلها في الجدول (9) للأعوام 2000 و2001 و2002، وقد جاءت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقية أشد مناطق العالم معاناة من معدلات البطالة التي تراوحت بين 17.9% – 18.9% خلال الفترة 2000 – 2002، وهو ما يعبر عن مشاكل اقتصادية جوهرية، وتحديات تفوق في أبعادها مناطق العالم الأخرى.[xxx]

"إن عدد القوى العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بلغ *(104)* مليون عامل عام *2000*، ويتوقع لهذا الرقم أن يرتفع ليصبح (*185*) مليوناً عام *2020*، معنى ذلك أنه يتعين على اقتصاديات المنطقة توفير *(80)* مليون فرصة عمل جديدة خلال العقدين القادمين. ومع معدل البطالة البالغة الآن *15%* يعني الحاجة إلى خلق ما يقارب *(100)* مليون فرصة عمل مع حلول عام *2020*. وهذه الأرقام الضخمة لأعداد القوى العاملة العربية المقبلة على سوق العمل هي تحد كبير بكل المقاييس، تتطلب فكراً جديداً خلاقاً وإرادة صادقة بإجراء تحولات جذرية في كافة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والعمل باندماجها إقليميا وعالمياً،. وفي تقديرات منظمة العمل الدولية أصبحت الدول العربية أشد مناطق العالم معاناة من ظاهرة تفاقم مشكلة البطالة، وتخطت نسبة العاطلين عن العمل في معظم الدول العربية *10%* من القوى العاملة، حيث يقدر متوسط معدل البطالة في الدول العربية بنحو *20%* من إجمالي القوى العربية العاملة، أي ما يعادل 19 مليون عاطل، وتتباين معدلات البطالة فيما بين الدول العربية بشكل كبير. والبطالة آخذة بالتزايد بشكل مضطرد بين الشباب المؤهلين الداخلين الجدد لسوق العمل. كما أن معدلات البطالة لهذه الفئة آخذة بالارتفاع في السنوات الأخيرة في بعض الدول الخليجية.[xxx]

كما تعاني هذه الدول من ثقل المديونية حيث يرى أهل الاختصاص ان أسباب تراكم معدلات الدَّين العام لسنوات عديدة هو عنوان لفشل الخطط والسياسات الاقتصادية والاجتماعية المعمول بها، ويأتي على رأسها في الدول النامية الفساد الإداري والتباين الشاسع بين أهداف الاقتصاد الكلي لخطط التنمية مقارنة بالتطبيقات الواقعية، وهو ما يمكن ملاحظته في الاختلاف الكبير والانفصال بين الاقتصاد الكلي والجزئي بالدول النامية. هذا وقد بلغ الدَّين العام الخارجي في ذمة الدول العربية المقترضة كما في نهاية عام *2001*م حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام *2002*م نحو (*125.7*) مليار دولار، وخدمة الدَّين العام الخارجي نحو *(14)* مليار دولار للعام نفسه.

أن نسبة إجمالي الدَّين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى نسبة مرتفعة في معظم الدول العربية، وأصبحت تشكل عبئاً ثقيلاً على اقتصاديات دول وكالصومال ولبنان وموريتانيا نظراً لبلوغ نسبة خدمة الدَّين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات ما يفوق *20%*، وهو مؤشر يبرز حجم الفوائد البنكية التراكمية المترتبة على كاهل اقتصاديات الدول العربية المقترضة، غير أن أبعاد الدَّين العام الحقيقية لا تقف عند موضوع الدين العام العربي الخارجي، بل تطال الدَّين الداخلي أيضاً، وبالتالي لدراسة أثر الضغوطات المرتبة من حجم الدَّين العام على الموازنة العامة للدولة فهي تشمل خدمة الدَّين العام الخارجي والداخلي معاً، وبالتالي يتبين أن حجم الدَّين العام العربي الخارجي والداخلي يشكل عبئاً ثقيلاً حقيقياً على اقتصاديات البلدان العربية، ويكفي التنويه أن حجم الدَّين الداخلي في أكبر اقتصاد عربي بالمملكة العربية السعودية بلغ نحو *186* مليار دولار عام *2002* بما يمثل *100%* من الناتج المحلي الإجمالي السعودي للعام نفسه، وهو بذلك يتجاوز سقف الدَّين العام الذي تسمح به الجماعة الأوروبية لأعضائها المحدد بنسبة *60%* من الناتج المحلي الإجمالي. وهكذا يشكل الدين العام الخارجي والداخلي في الدول العربية المقترضة تحدياً كبيراً وعقبة رئيسية تكبل انتعاش الاقتصاد الوطني وخروجه من دائرة التردي الذي تشهده الاقتصاديات العربية في معظم المجالات الاقتصادية والاجتماعية.[xxx]

كما ان هذه الدول تعاني من ضعف الواقع العلمي والتعليمي الذي لا يتناسب مع متطلبات تحقيق التنمية التي تعتمد كعملية على البحث العلمي الذي يعد احد أهم عناصر التخطيط الجيد وعلى أساسه يتم بناء وصياغة وتنفيذ المشروع التنموي، انطلاقا من قانون ان لا وجود لتخطيط وتنمية حقيقية من دون بحث علمي حقيقي.

وهذا الحال يرتبط بمشكلة أخرى ممثلة بضعف توافر الموارد البشرية المناسبة والقادرة على القيام بمهام المشروع التنموي سواء من حيث الإعداد او التكوين والتدريب كقوى مكلفة بالتنفيذ، او من خلال مدى الوعي بأهمية التنمية ودور الفرد فيها.

اي ان دول العالم الثالث لديها مشكلة قد تتمثل في قصور الإمكانات المادية او البشرية او الفكرية من حيث التخطيط والتنفيذ، لذلك نلاحظ ان معظم دول العالم الثالث تعيش في ظل واقع يعاني من الناحية التنمية في جميع او بعض جوانبه، وعليه يمكننا ان نسجل عدد من المؤشرات المعبرة عن هذه الواقع في العالم الثالث.

فهذه مشكلة ندرة المياه الصالحة للشرب او للزراعة في دول العالم الثالث –باعتبار المياه مصدر الحياة–التي ترجع لعدة أسباب ترتبط بطبيعة هذه الدول كوقوع بعضها مثلا في المناطق الجافة وشبه الجافة، مع الارتفاع المستمر في نمو السكان الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على المياه لتلبية الاحتياجات المتعددة على مستوى الحياة المنزلية والاستخدام الشخصي من جهة، ولتلبية الاحتياج على مستوى العمليات الزراعية والصناعية من جهة ثانية.

وتعاني دول العالم الثالث من زيادة نسبة الإعالة في المجتمع بسبب الزيادة السكانية في الفئات خارج سن الإنتاج والعمل، وهذا ما يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق الفئات المنتجة اذ يحد من قيمة الإنتاج كما يؤثر سلبا على التنمية بشكل عام.[xxx]

كما تعاني هذه الدول من ضعف قطاع الإسكان والتخطيط العمراني مقابل انتشار المدن العشوائية والهامشية بسبب الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة وما يتمخض عنها من مشكلات بالنسبة للقطاع الزراعي من جانب او ما تتعرض له المدينة ومؤسساتها الخدمية من زيادة في الطلب وضغط يستهلك مردوداتها الايجابية ومستوى فاعليتها. ففي العقود الأخيرة شهدت دول العالم الثالث زيادة في عدد ساكني الحواضر او المدن ضعف ما شهدته الدول المتقدمة حيث تجاوزت نسبة 4%.[xxx]

بالإضافة إلى عدم تحقيق الأمن الغذائي وقلة الإنتاج الزراعي بسبب إهمال القطاع الزراعي او تخلفه او بسبب قلة الأراضي الصالحة للزراعة او بسبب التصحر والجفاف وقلة المياه التي بدأت تظهر كمشكلات عصر لها علاقة بالتغيرات المناخية العالمية، والتي ترتبط بها مشكلات معقدة كالفقر والجوع ونقص التغذية.

– معوقات التنمية في العالم العربي:

أولا : معوقات اجتماعية :

– **ارتفـــاع معـــدلات الزيـــادة الســـكانية :** تعـــاني معظـــم الـــدول الناميـــة مـــن زيـــادة فـــي أعـــداد ســـكانها التـــي لا تتماشـــى غاليـــا مـــع قـــدراتها الإنتاجيـــة، وهـــو أمـــر يكـــون لـــه أثـــار ســـلبية علـــى التنميـــة، ويترتـــب علـــى ارتفـــاع معـــدلات الزيـــادة الســـكانية دون ان يواكبهـــا نمـــو مماثـــل فـــي القـــدرات الإنتاجيـــة والخـــدمات المجتمعيـــة

والثـــروات القوميـــة أثـــار ســـلبية علـــى التنميـــة تعـــد بمثابـــة مؤشـــرات للتخلـــف ومعوقات للتنمية في المجتمع، وتتمثل تلك الآثار في ما يلي :

(أ) تـــؤدي أي زيـــادة ســـكانية إلـــى نقـــص متوســـط الـــدخل الفـــردي بـــافتراض ثبـــات الـــدخل الكلـــي وباعتبـــار ان متوســـط دخـــل الفـــرد هـــو نـــاتج قســـمة الـــدخل الكلـــي على عدد السكان.

(ب) تتـــأثر كفـــاءة الخـــدمات المقدمـــة للســـكان فـــي المجتمـــع تـــأثيرا ســـلبيا خاصـــة الخـــدمات الرئيســـية (كـــالتعليم، والخـــدمات الصـــحية، ووســـائل المواصـــلات، الكهربـــاء ...الـــخ) بزيـــادة عـــدد الســـكان [xxx]. بـــالنظر لمحدوديـــة دخـــل الدولـــة بوجـــه عام وإمكاناتها في المجالات الخدمية وهو ما يؤثر على التنمية.

(ج) تبتلـــع الزيـــادة الســـكانية كـــل زيـــادة فـــي الإنتـــاج وتســـتنزف كـــل عائـــد للجهـــد البشري المبذول.

(د) تـــؤدي مشـــكلات التزايـــد الســـكاني إلـــى تفـــاقم المشـــكلات الاجتماعيـــة والاقتصـــادية التـــي يعـــاني منهـــا المجتمـــع ممـــا يســـتلزم إنفـــاق جـــزء مـــن مـــوارد الدولـــة لمواجهتهـــا، كـــان يمكـــن توجيـــه إنفاقهـــا فـــي المجـــال الاســـتثماري الـــذي يـــدفع عجلة التنمية إلى الأمام .

(هـــ) يـــنجم عـــن الزيـــادة الســـريعة فـــي الســـكان تفـــاقم حـــدة مشـــكلة البطالـــة خاصـــة المقنعـــة ممـــا يزيـــد مـــن أعـــداد القـــوى البشـــرية الـــذين لا يضـــيفون شـــيئا إلـــى النـــاتج الكلي.

(و) تـــؤدي زيـــادة الســـكان فـــي غيـــر ســـن الإنتـــاج (اقـــل مـــن 15 عـــام وأكثـــر مـــن 65 عـــام) إلـــى زيـــادة نســـب الإعالـــة فـــي المجتمـــع، ممـــا يزيـــد مـــن الأعبـــاء الملقـــاة علـــى الفئـــات العمريـــة المنتجـــة مـــا بـــين (15–60 عـــام) ويحـــد مـــن قيمـــة الإنتـــاج، ويؤثر سلبا على التنمية.

(ز) تـــؤدي الزيـــادة الكبيـــرة فـــي عـــدد الســـكان إلـــى زيـــادة أعـــداد الخـــريجين مـــن المـــدارس والمعاهـــد والجامعـــات مـــع وجـــوب تعيينـــهم فـــي ظـــل التزامـــات الدولـــة فـــي

هـذا المجـال فـي وحـدات إنتاجيـة لا تكـون فـي حاجـة حقيقيـة لخـدماتهم، ممـا يـؤدي إلـى خلـق كثيـر مـن المشـاكل كزيـادة النفقـات وارتفـاع معـدلات البطالـة وهو مؤشر سلبي على التنمية.

- **سـوء توزيـع السـكان:** إن التفـاوت فـي الازدهـار والنمـو بـين منـاطق المجتمـع هـو مـا يشـار إليـه بخلـل النسـق الايكولـوجي أي سـوء توزيـع الأفـراد والمؤسسـات مكانيـا، وتشـير الإحصـاءات إلـى ان نسـبة سـكان المنـاطق الحضـرية فـي العـالم أكثـر بكثيـر مـن سـكان المنـاطق الريفيـة، وان كانـت هـذه النسـبة آخـذة فـي التزايـد بمرور الوقت.

بالإضـافة إلـى مـا يطلـق عليـه العلمـاء مصـطلح الثنائيـة الإقليميـة، ويقصـد بهـا وجـود هـوة كبيـرة ومتزايـدة بـين المنـاطق الريفيـة والمنـاطق الحضـرية فـي داخـل المجتمـع الواحـد بسـبب الاهتمـام المتزايـد بالمنـاطق الحضـرية علـى حسـاب المنـاطق الريفيـة فـي البلـدان الناميـة، ممـا يـؤدي ذلـك إلـى ظهـور مشـكلات كبيـرة تقـف حـائلا دون نجـاح العديـد مـن المشـروعات التنمويـة فـي القطاعـات الريفيـة، بسـبب اسـتقطاب المراكـز المنـاطق الحضـرية لغالبيـة الخـدمات والأنشـطة الصـناعية والاسـتثمارية ومراكـز البحـث العلمـي وأجهـزة الحكومـة وغيرهـا وبالتـالي نمـو وتضـخم المنـاطق الحضـرية مـن جانـب وإهمـال القـرى والمنـاطق الريفيـة مـن جانـب أخـر، ان زيـادة الاهتمـام والتركيـز علـى تطـوير منـاطق معينـة بـالمجتمع وعـدم توجيـه الاهتمـام والعنايـة اللازمـة لمنـاطق أخـرى يسـبب زيـادة التخلـف فـي تلـك المنـاطق التابعـة وهـو أمـر يحـدث باسـتمرار فـي اغلـب البلـدان الناميـة، إضـافة إلـى زيـادة الكثافـة السـكانية فـي منـاطق ونقصها بمناطق أخرى.[xxx]

- **انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم :**

يعتبـر التعلـيم فـي أي مجتمـع امـرأ هامـا وضـروريا للتنميـة، وهـو اسـتثمار قـومي يحـول الـرأس المـال البشـري إلـى عنصـر مـن العناصـر الهامـة فـي عمليـة التنميـة والإنتـاج وبـذلك يصـبح المتعلمـون، وخاصـة ذو الكفـاءات

العلميـــة العاليـــة احـــد رؤوس الأمـــوال الأساســـية والاهـــم أثـــرا فـــي دفـــع عمليـــة التنميـــة والتقـــدم بـــالمجتمع أي ان التعلـــيم فـــي المجتمـــع يعتبـــر مـــرآة صـــادقة تعكـــس وتعبـــر عـــن تقـــدم ذلـــك المجتمـــع او تخلفـــه وهـــو عنصـــر جـــوهري مـــن عناصـــر التنميـــة ومفتـــاح رئيســـي مـــن مفـــاتيح الازدهـــار لـــذلك المجتمـــع وهـــو عمليـــة اســـتثمار وانجـــاز مـــن الدرجـــة الأولـــى فكلمـــا ارتفـــع المســـتوى العلمـــي للفـــرد ازدادت قدراته الذهنية وإمكاناته على التفكير السليم والمنطقي."[xxx]

ولهـذا تعـد الأميـة عـدوا لـدودا للتنميـة ومعـوق أساسـي لجهودهـا، وهـذا مـا دعـى كافـة الـدول وخاصـة الناميـة إلـى العمـل علـى مواجهـة الأميـة ورفـع مسـتويات التعلـيم فـي أوسـاط أبنائهـا باعتبارهـا احـد مقومـات التنميـة الأساسـية ورغـم انخفـاض الأميـة عمـا كانـت عليـه فأنهـا مـا تـزال مرتفعـة و تشـكل احـد المعوقات الرئيسية أمام جهود التنمية.

- تدني الواقع الصحي وانتشار الأمراض :

رغـم التطـور الـذي حصـل فـي المجـال الطبـي وتحسـن الحالـة الصـحية للأفـراد خـلال العقـود الثلاثـة الماضـية لا زالـت الكثيـر مـن الأمـراض منتشـرة بشكل واسع في المناطق الريفية (كالملاريا ،الانيميا، السل و الكوليرا).

ويرجـع ذلـك إلـى عـدة أسـباب كالوضـع المعيشـي المتـردي والتخلـف الاجتمـاعي والثقـافي، تخلـف البيئـة التـي يعـيش فيهـا الأفـراد كعـدم ملائمـة الأحـوال الصـحية نتيجـة وضـعية المسـاكن، عـدم تـوافر الميـاه النقيـة، انتشـار الحيوانات الناقلة للأمراض، وعدم الاهتمام بالنظافة.

كمـا ان العـادات و التقاليـد تـؤدي الـدور المهـم فـي امتنـاع الأفـراد عـن مراجعـة المؤسسـات الصـحية المتـوفرة رغـم قلتهـا والاعتمـاد علـى الأسـاليب الشـعبية فـي التـداوي . كـذلك مـن الأسـباب المهمـة لتـردي او لسـوء الحالـة

الصـــحية للأفـــراد قلـــة المؤسســـات الصـــحية و تخلفهـــا وعـــدم تـــوفر الأجهـــزة الطبيـــة الحديثة.

بالإضافة إلى قلة الكوادر فيها كالاطباء والممرضين والفنيين مع تركزها على الأغلب في المناطق الحضرية او المدن الكبرى، بحيث يكاد يخلو الريف والمناطق النائية منها، الا من بعض الوحدات الصحية والتي تفتقر إلى الكثير من المستلزمات اللازمة للعلاج.

كما إن سوء الحالة الصحية و انتشار الأمراض ينعكسان سلبا على إنتاجية الأفراد في المجتمعات النامية التي تنخفض إلى ما بين 30% إلى 60 %.[xxx]

- شيوع الثقافة الاستهلاكية:

يعتبر نمط الإنفاق الاستهلاكي احد العوامل الأساسية التي تساهم في إعاقة التنمية في المجتمع، وتتمثل في الإنفاق البذخي وصور التبذير مثل: الإسراف في نفقات المناسبات الخاصة كالزواج والوفاة والمناسبات الدينية مع المبالغة في الإنفاق على المساكن الخاصة والسيارات فضلا عن انتشار عادات المجاملة كتبادل الولائم والإسراف في استهلاك الكهرباء والمياه والطاقة والكماليات على اختلافها.

ثانياً- معوقات اقتصادية:

- ضعف القطاع الزراعي:

يتصف القطاع الزراعي في الدول النامية بالضعف وانخفاض الإنتاجية نتيجة عوامل من أهمها ما يلي:

- عدم التوسع في استخدام المكننة الزراعية وإتباع الأساليب البدائية، وعدم استخدام منجزات التقدم العلمي ونتائج الأبحاث التطبيقية وضعف خبرة العمال الزراعيين.

- البطالة المقنعة وارتفاع كثافة السكان الزراعيين بالنسبة لمساحة الأرض الزراعية .

– سوء توزيع الملكية الزراعية في بعض الدول النامية الذي ينجم عنه تكوين طبقتين من الأغنياء والفقراء مما يؤدي إلى نقص الادخار وضعف معدل تكوين رأس المال نتيجة نمط الإنفاق الاستهلاكي العالي للأغنياء وضعف الادخار لدى الفقراء .

– تدهور خصوبة الأرض وعدم محاربة الآفات الزراعية بطريقة فعالة وعدم اتخاذ الاحتياطات الكافية.

– الاهتمام بزراعة محاصيل معينة للتصدير بقصد الحصول على العملات على حساب محاصيل أخرى.

– هجرة العمال الزراعيين من المناطق الريفية.

– ضعف القطاع الصناعي:

إن عدم تطور القطاع الصناعي في الدول النامية راجع إلى وجود عدة عوائق تحول دون وصول هذا القطاع إلى المستوى المطلوب أهم هذه العوائق هي:

– ضعف الاستثمارات في القطاعات الصناعية.

– انخفاض مستوى العمال في القطاع الصناعي كما ونوعا.

– تدني مستوى الخبرات والمهارات اللازمة لهذا القطاع عند العاملين فيه وعدم وجود حوافز تساعد هؤلاء على تطوير مستواهم التقني.

– تدني مستوى الإنتاجية في القطاع الصناعي على المستويين العام والخاص مقارنة بتلك المستويات الموجودة في الدول الصناعية.

– انتشار الصناعات الاستهلاكية والخفيفة وقلة الصناعات الثقيلة أو عملاقة كصناعة السيارات أو السفن أو الطائرات وغيرها.

– ضعف و أحيانا غياب الخدمات الداعمة للقطاع الصناعي.

– تدني نوعية العديد من الصناعات وعدم قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.

– سيادة الإنتاج الواحد:

يعتمد الدخل القومي في البلدان النامية على سلعة أولية واحدة أو على عدد محدود من المنتجات الأولية للتصدير، وهو ما يؤدي إلى أن تصبح اقتصاديتها عرضة لتقلبات عنيفة،

فضلا عن السياسة الاقتصادية العالمية التي تجعل اقتصادها تحت رحمة الأسواق العالمية وما يصيبها من كساد أو رواج.[xxx]

- **ضعف الموارد الطبيعية وضعف استغلالها:**

إن المشكلة الأساسية في كثير من الدول النامية ليست هي مشكلة ندرة الموارد الطبيعية في حد ذاتها، بقدر ما هي مشكلة استغلال هذه الموارد كالأرض الزراعية أو الثروة المائية أو الثروة المعدنية، ومن العوامل التي تؤدي إلى عدم استثمار هذه الموارد نذكر:

- عدم إتباع الأسلوب العلمي في مجال الاستغلال الاقتصادي لموارد الطبيعية.
- عدم توافر العناصر الفنية الخبيرة في هذه المجالات.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج والعمليات الإستخراجية.
- عدم توافر عناصر الإنتاج الأخرى اللازمة لاستغلال تلك الموارد.
- ضيق السوق المحلي وعدم قدرته على استيعاب تلك الثروات.
- سوء إدارة الوحدات الإنتاجية التي تتولى استغلال الموارد الطبيعية بشكل عام.

- **نقص رؤوس الأموال:**

هي إحدى المشكلات الأساسية التي تواجهها الدول النامية وتؤدي إلى إعاقة التنمية فيها، ولهذه المشكلة أسباب متعددة تؤدي إلى آثار سلبية مختلفة وأهم هذه الأسباب:

1- **نقص الادخار:** حيث يؤدي نقص الادخار إلى نقص في رؤوس الأموال وبالتالي، انخفاض القوة الإنتاجية في المجتمع، وانخفاض مستوى الدخول وضعف الحافز على الاستثمار.

2- تجميد جزء من الثروات خاصة لدى الأغنياء في الدول النامية في شكل ذهب ومجوهرات ثمينة أو احتجاز جزء من النقود و منعها من التداول.

3- **الاستثمار غير المنتج:** حيث تستثمر أصحاب رؤوس الأموال في الدول النامية أموالهم في أغلب الأحيان في مجالات غير إنتاجية لا تحقق زيادة الإنتاج كعمليات شراء المباني وتخزين السلع.....الخ.

4- **هروب رؤوس الأموال إلى الخارج:** حيث يفضل عدد من الأغنياء إيداع أموالهم في البنوك الأجنبية عن استثمارها داخل مجتمعاتهم.

5- **نقص مؤسسات الادخار:** حيث تعاني الدول النامية من نقص البنوك التجارية –بنوك الادخار–صناديق التوفير...الخ مع عدم كفاية المتوفر منها للقيام بواجباته على الوجه الأكمل.[xxx]

ثالثاً– معوقات إدارية:

– عدم تطبيق أساليب الإدارة الحديثة في كافة القطاعات واستمرارها في الاعتماد على أساليب الإدارة القديمة مع الركون إلى قوانين سابقة غير متطورة.

– سوء توزيع الاختصاصات وخاصة الفنية في بعض القطاعات وعدم تطبيق مبدأ التوزيع وفقا للتخصص مع تدخل اعتبارات أخرى، لا تتعلق في كثير من الأحوال بالكفاءة والخبرة والمؤهلات العلمية وإنما ترتكز على المعرفة والوساطة والقرابة والمحسوبية.

– ضعف الإدارة التنفيذية وسوء إدارتها.

– البطء الشديد في الإجراءات الإدارية والتكرار والتراخي في الأوامر والتهرب من تحمل المسؤولية، وتفشي الروتين والبيروقراطية.

– عدم واقعية الأهداف (الأهداف الخيالية) ورفع شعارات متعلقة بها كالرفاهية الاجتماعية، والتقدم الاقتصادي. مما يوقع المسؤولين في مأزق كبير عند فشلهم في تحقيقها مما يدفعهم إلى إقامة مشروعات خيالية ليست البلاد في حاجة لها مما يؤدي إلى إهدار الطاقات البشرية والأموال .

– عدم تماشي برامج التنمية مع الحاجات الأساسية للمجتمع، وعدم التخطيط الجيد لمشروعات التنمية بما يتماشى مع الوضع المستهدف، وإغفال وضع الأولويات اللازمة.[xxx]

– خاتمة:

بعد عرض محاور المدخلة ومن خلال الاطلاع على الأدبيات التي تناولت الموضوع نرى بان واقع التنمية المحلية في الدول العربية يعد واقعا يفتقر لعناصر النهوض التنموي خاصة ما يتعلق بانتشار المشكلات الاجتماعية وضعف استخدام البحث العلمي في مواجهتها لذلك فهذا الواقع بحاجة إلى المزيد من الاهتمام وخاصة على مستوى التخطيط لان معظم ما يؤشر من سلبيات لواقع التنمية العربية يعود إلى ضعف او سوء التخطيط من جهة وسوء تنفيذ المشاريع

التنموية من جهة ثانية اي ان التنمية في الدول العربية بحاجة إلى حكم راشد في التعامل مع التنمية عموما.

- قائمة المراجع:

- إبراهيم العيسوي: التنمية المحلية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، 2003.

- جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1986.

- خالد بن منصور العقيل، قاعدة النهضة العربية، منظمة الإنماء الاقتصادي والعلمي العربية، 2004.

- عبد المطلب عبد الحميد: التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية, 2001.

- عبلة عبد الحميد باري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الإسكندرية ،2001.

- علي جدوع الشرفات: التنمية الاقتصادية في العالم العربي، ط1، دار جليس، عمان، 2009.

- فارس رشيد البياتي: التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة، عمان، 2008.

- محمد شفيق: التنمية والمشكلات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.

- محمد عبد الفتاح: الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002.

- هناء حافظ بدوي، التنمية الاجتماعية–رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية–دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.